مدخل في تاريخ الديموقراطية في أوروبا

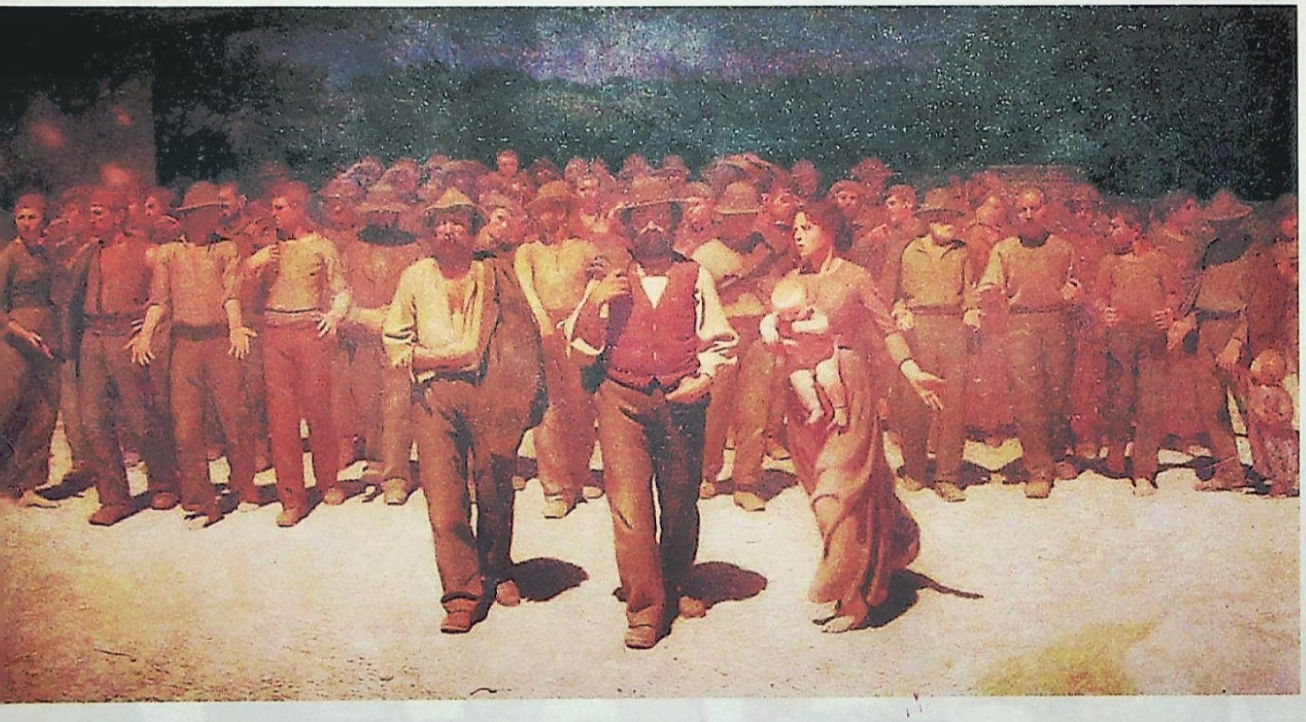

عبد الرحمن عبد الغني

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

228145
c.2
c.1 SKDL

مدخل في تاريخ الديموقراطية في أوروبا

JC
421
.A23
2010

=76396

عبد الرحمن عبد الغني

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

رام الله - فلسطين

٢٠١٠

Digitized by Birzeit University Library

History of Democracy in Europe: An Introduction

by

Abdelrahman Abdelghani

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine
2010

ISBN: 978-9950-312-52-4

This book is published as part of an agreement of cooperation
with the Ford Foundation, Cairo

جميع الحقوق محفوظة
مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين
هاتف: ١١٠٨ ٢٩٥ ٢-٩٧٠+، فاكس: ٠٢٨٥ ٢٩٦ ٢-٩٧٠+
البريد الإلكتروني: muwatin@muwatin.org
٢٠١٠

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة فورد، القاهرة

تصميم وتنفيذ مؤسسة **ناديا** للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله - هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ - ٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس بالضرورة موقف مواطن. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

مقدمة ٧

الفصل الأول: أزمة الحكم المطلق وبداية نشوء النظام البرلماني: إنجلترا ١١

عراقة ديموقراطية : الواقع والأسطورة ١٣

البرلمان والرعوية الملكية: ١٦٠٣-١٦٤٠ ٢٠

إنجلترا بين الإصلاح والثورة ١٦٤٠-١٦٤٢ ٢٩

إنجلترا أمام خيارين: ملكية مقيدة أو جمهورية ١٦٤٢-١٦٦٠ ٣٨

الردة والانقلاب البرلماني ١٦٨٨/ ١٦٨٩. ٥١

عودة إلى الأسطورة والواقع ٦١

الفصل الثاني: انهيار نظام الحكم المطلق في فرنسا والتحول الديموقراطي ٧٥

مركزة السلطة الملكية ٧٧

أزمة الحكم المطلق في فرنسا ٨٣

انعقاد مجلس الطبقات والتحول الديموقراطي ٩١

الجمعية التشريعية ونهاية الملكية الدستورية ١٠٣

المجلس الوطني (La Convention Nationale) ١٠٩

الثورة الفرنسية: التجربة والتركة ١٢٢

الفصل الثالث: أوروبا بين الإصلاح الدستوري والثورة ١٨١٥-١٨٤٩ ١٣٥

تحديات الثورة الفرنسية والأنظمة السياسية في أوروبا ١٣٧

إعادة عقارب الساعة إلى الوراء في فرنسا وفشلها: ١٨١٥-١٨٤٧ ١٤٤

تاريخ الديموقراطية و«اللغز البريطاني»: ١٦٨٩-١٨٣٢ ١٥٤

أنظمة الحكم «القديمة» في أوروبا و«تحديات» العصر الديموقراطية ١٦٦

Digitized by Birzeit University Library

عاصفة الإصلاح الديموقراطي تجتاح أوروبا: ١٨٤٨ - ١٨٤٩ ١٧٨
التجربة والتداعيات ١٨٩

الفصل الرابع: أوروبا بين ١٨٥١-١٨٧١: نهاية وبداية ١٩٩

الثورة الصناعية وتداعياتها السياسية: الحالة البريطانية ١٨٣٢-١٨٦٧ ٢٠١
فرنسا والبحث عن هوية النظام السياسي: البونابارتية وحل السبعينيات الجمهوري ٢١٠
أوروبا الأخرى وسياسة الإصلاح الفوقي: ١٨٤٨ - ١٨٧١ ٢١٨
المشهد السياسي الأوروبي: نهاية وبداية ٢٣١

الفصل الخامس: الإصلاح الديموقراطي؛ الدينامية والحدود: ١٨٧١ - ١٩١٨ ٢٣٧

الحركة العمالية والمسرح السياسي الرسمي ٢٣٩
النهضة النسوية وحدود الإصلاح الديموقراطي ٢٤٦
المجتمع الجماهيري؛ المشهد الحزبي الحاكم وقوى المعارضة الجديدة ٢٥٤
أنظمة الحكم في أوروبا والخيار الديموقراطي ٢٧٠
من السلطانية الدستورية إلى الدستورية البرلمانية ٢٨٢

الفصل السادس: الأنظمة الديموقراطية أقل الأنظمة سوءاً ٢٩٣

تداعيات الحرب العالمية الأولى السياسية ٢٩٥
أنظمة الحكم الديموقراطية البرلمانية وصراع الأيديولوجيات السياسية بين الحربين العالميتين ٣٠١
الإصلاح الديموقراطي وأدلجة النظام السياسي ٣٠٧

الخلاصة ٣٢١

مصادر منشورة ٣٢٩
الأدبيات ٣٣٠

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

مقدمة

ازداد الاهتمام في بلدان العالم العربي في البحث والتفتيش عن مشاريع لإصلاح ما يسمى بالنظام العربي والأنظمة القطرية السياسية المحلية خلال العقود الأخيرة. واحتل الإصلاح الديموقراطي مكانة بارزة على صعيد البحث النظري والمشاريع العملية على حد سواء. وأثارت الدعوة إلى ضرورة الإصلاح الديموقراطي ردود فعل مختلفة ومتنوعة على جميع الأصعدة أيضاً: بعضها متحمس ومؤيد، والآخر متحفظ أو معارض من منطلقات مختلفة. ويلاحظ القارئ أو الدارس أن أنظمة الحكم الديموقراطية الأوروبية والأمريكية - الولايات المتحدة خاصةً - حاضرة في الخطاب العربي بصورة مباشرة وغير مباشرة، وبدرجات متفاوتة ومتنوعة.

ليس الجدل حول ضرور الإصلاح جديداً، ويمكن إرجاع أصوله إلى عصر النهضة خلال القرن التاسع عشر من حيث الملامح العامة على الأقل. ولا شك في أن الخطاب الحالي في العقود الأخيرة أشد حدة في بعض الأحيان، وأبعد عمقاً، وأوسع أفقاً في العديد من الأوجه. ويبدو واضحاً أن فشل الأنظمة السياسية في البلدان العربية حتى الآن في مواجهة التحديات المختلفة من سياسية واجتماعية واقتصادية، أسهم في تطور الخطاب العربي المعاصر، بحيث تجاوز عصر النهضة في مواضيع عديدة. البارز في كل منها حضور «النموذج» الأوروبي، أو ما يبدو من نموذج أوروبي، والأمريكي.

Digitized by Birzeit University Library

بدا للبعض، وبخاصة من المتحفظين والناقدين، أن النظام الديموقراطي المعاصر هو إنتاج أوروبي و/أو أمريكي الصنع، وفي بعض الأحيان أنه مشروع أعد بكل جوانبه أو معظمها على الأقل، وأما ما قام به المصلحون الأوروبيون فقد اقتصر على التنفيذ. وفي كثير من الحالات يختزل الخطاب العربي بعض المقاطع الإصلاحية وغيرها في سياقات فكرية خاصة. من هنا قَلّت، إن وجدت، الدراسات التي تناولت ظروف وعوامل نشوء الأنظمة الديموقراطية في البلدان الأوروبية، والعقبات التي واجهت دعاة الإصلاح، ومدى تجانسها من بلد لآخر. ولعل الأهم من ذلك يكمن في السؤال التالي: هل رمى ساسة الإصلاح الذين قاموا بإجراء إصلاحات نعتبرها ديموقراطية إلى إقامة نظام حكم ديموقراطي أم ماذا؟ وهذا بدوره يستدعي استجلاء الدوافع والأهداف وغيرها من الأسئلة.

تنطلق هذه الدراسة من الأرضية السياسية والاجتماعية التي هيأت لولادة ونشوء النظم السياسية التي أصبحت تصنف كنظم ديموقراطية فيما بعد. ولما كانت مختلفة من بلد إلى آخر بشكل أو بآخر، فقد اختلف ميلادها ونشوؤها من بلد إلى آخر أيضاً. وهذا بدوره يستدعي استقصاء عوامل الاختلاف ودور الريادة وإسقاطاتها على البلدان الأخرى، وما خلفته من تأثير إن حدث. ولعل الأهم من ذلك يتمثل في السؤال التالي: هل أدى التأثير في البلدان الأخرى التي سارت في أعقاب رواد الإصلاح فيما بعد، إلى «استنساخ» وتبني «نماذج» أصحاب الريادة في الإصلاح والتحول الديموقراطي أم لا؟ ولأكون أكثر وضوحاً، فمن المعروف أن الإنجليز والفرنسيين كانوا أصحاب الريادة في أوروبا في إصلاح نظمهم السياسية، فهل تحول النموذج الذي طرحه كل منهم وتم تبنيه من قبل البلدان الأخرى كألمانيا وإيطاليا؟ إذا كان الأمر كذلك، فيمكن القول إن أشكال الإصلاح الديموقراطي شكلت أشبه ما يكون بـ «سلعة» تم «استيرادها» من قبل بلدان أوروبا الأخرى، وإلاّ فإن الإصلاح الديموقراطي الذي استمر وأخذ شكل النظام الديموقراطي خاصة فرنسية وانجليزية انفردت فرنسا وانجلترا بها عن باقي البلدان الأوروبية. هذا لا يعني إغفال عاملي التأثير والتأثر. لكن الاستنبات شيء، والتأثير والتأثر شيئان آخران.

تثير الإجابة بالنفي أسئلة مختلفةً تماماً: ما الأصول التي استقت أو استوحت البلدان الأخرى منها إصلاحاتها الدستورية، التي أصبحت مرجعية لخطوات إصلاحية فيما بعد؟ كيف يمكن فهم الاختلاف في هذه الحالة كما أخذ مسيرته حتى الحرب العالمية الأولى إذا حدث؟ وإذا كان الأمر كذلك، فنحن بصدد «تواريخ» نشوء وتطور النظام –والأدق من هذا المنطلق الأنظمة– الديموقراطي، لا تاريخه.

Digitized by Birzeit University Library

لكن «تواريخ» الأنظمة الديموقراطية لا تخلو من تاريخ» تماماً. كيف؟ لنأخذ بعض مقومات النظام الديموقراطي ما دام لا يوجد تعريف متفق عليه: حق الانتخاب العام، مبدأ المشاركة في الحكم، المساواة الرسمية على الأقل أمام القانون، حرية إقامة الأحزاب والجمعيات المدنية، حرية التعبير، وغير ذلك. ومن الصعب العثور على حركة دعت إلى التحول الديموقراطي دون أن تدعى إليه. كل ذلك يتضمنه التاريخ والتواريخ معاً. وهذا بدوره يقودنا إلى تجارب الأمم المتشابهة والمختلفة في آن واحد. كيف؟ موضوع لا يخلو من أهمية.

لا بدّ من الإشارة إلى أن نشوء الأنظمة السياسية في بلدان أوروبا التي استكملت شكلها الديموقراطي فيما بعد، أثار الدارسين الأوروبيين منذ وقت مبكر، فقد رافقت بعض الدراسات التحولات الديموقراطية. يكفي ذكر دي توكڤيل وغيزو الفرنسيين وماكولي البريطانية. ورمى أصحابها إلى نقد التجربة وإبراز محاسن أهدافها التي فشلت أو نجحت في تحقيقها. وبالطبع، كانت الانطلاقات والمنظورات مختلفة. ما يلفت النظر إبراز «الإنجازات» التي أسهمت في استمرار تطورها. عاد الدارسون الأوروبيون منذ العقود الأخيرة من القرن العشرين إلى إعادة النظر في تقييم الإنجازات تاريخياً من جديد، وكما يقال وضعها في مكانتها التاريخية «الصحيحة»؛ أي إلى نسبيتها. ومن الواضح أن التعرض إلى إعادة إنتاج المنظور التاريخي لمكانة الإصلاحات، ونسبية إسهامها في تطور الأنظمة الديموقراطية، تعكسان أهمية وحيوية المنظور النقدي للماضي الأوروبي، على الرغم من أن ذلك ليس موضوعاً لهذه الدراسة.

استثنت هذه الدراسة تجربة الولايات المتحدة في الإصلاح الديموقراطي. ومن الواضح أن الاختيار لا يخلو من عوامل ذاتية. ولا يسعني هنا سوى الإشارة إلى موقف مونييه، أحد أعضاء اللجنة التي عينتها الجمعية الوطنية الفرنسية لصياغة دستور ١٧٩١، خلال الجدل حول الدستور. فقد دعا أحد الأعضاء إلى الأخذ بنموذج الدستور الأمريكي. كان رفض مونييه قاطعاً: الولايات المتحدة دولة مهاجرين مستوطنين بلا ماض هناك، بينما الشعب الفرنسي، بتاريخه ومؤسساته وعاداته وتقاليده، قديم قدم فرنسا. والشبه واضح بين الشعوب الأخرى، بين شعوب أوروبا وبين شعوب البلدان الأخرى في آسيا وأفريقيا، ومن ضمنها في الأقطار العربية.

اعتمدت هذه الدراسة مصادر أولية منشورة، والأدبيات التي تناولت تاريخ الديموقراطية في البلدان الأوروبية. وسهلت الوفرة الغنية من المصادر العمل. أما الأدبيات، فتكاد لا تحصى لوفرتها، وكان لا بد من اختيار ما أثار الجدل بين

Digitized by Birzeit University Library

الدارسين بشكل خاص في بعض الحالات. لم أتمكن من الحصول على أدبيات في اللغة العربية تناولت تاريخ نشوء الأنظمة الديموقراطية في أوروبا إن وجدت على الإطلاق. شملت الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة صعوبات فنية؛ كتعريب الأسماء والأماكن باللغة العربية. فأحياناً، تعرّب حسب اللفظ، وأحياناً أخرى حسب الكلمة المكتوبة، وتفتقر جميعها إلى نسق موحد. هذا ينطبق على الحالة الفرنسية بشكل خاص.

جرت هذه الدراسة بالتعاون مع **مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية** في رام الله – فلسطين. وأرى نفسي مديناً بالشكر لها لما قدمته من تسهيلات عديدة. هذه مقدمة لدر اسة تاريخ الديموقراطية في أوروبا، والأمل أن تصبح مقدمة لدراسات أكثر تخصصاً وعمقاً تفتقر المكتبة العربية إليها حسب معلوماتي المتواضعة.

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الأول

أزمة الحكم المطلق وبداية نشوء النظام البرلماني: إنجلترا

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الأول

أزمة الحكم المطلق وبداية نشوء النظام البرلماني: إنجلترا

عراقة ديموقراطية: الواقع والأسطورة

حينما نشبت الخلافات بين ملوك بيت ستيوارت والبرلمان في إنجلترا خلال القرن السابع عشر، حاول كل طرف إضفاء الشرعية على مواقفه بحجة «المحافظة على الدستور القديم». ولجأت المعارضة البرلمانية -تعبير فضفاض وهش- إلى توظيف تعبير المحافظة على «الحريات الإنجليزية القديمة قدم إنجلترا»، لتبرير مواقفها السياسية وشرعنة -من الشرعية- مطالبها الإصلاحية. واستمر هذا الاعتقاد سائداً حتى بداية القرن العشرين عند البعض من الدارسين والمؤرخين بدرجات متفاوتة.

أسهمت ثلاثة عوامل رئيسة في نشوء منظورات كهذه: هجرة القبائل الأنجلو-سكسونية المتتالية واستيطانها في إنجلترا في بداية العصور الوسطى، بما جاءت به من أعراف وتقاليد وعلاقات التبعية بشكل خاص؛ التراث الروماني فيما يتعلق بمفهوم القانون والملكية؛ حملة وليم الفاتح التي انتهت بإقامة مملكة نورمنديا في إنجلترا في العام ١٠٦٦. ورجعت أهمية حملة وليم الفاتح إلى الاختلاف في علاقات التبعية والنظام الإقطاعي في نورمنديا عنه في إنجلترا.

Digitized by Birzeit University Library

حافظت القبائل الأنجلو-سكسونية على نظامها القبلي الذي اتسم بطابع من الاستقلالية المحلية والمجالس القبلية للاستشارة. وتم اختيار الملك من قبل مجلس اجتمع من حين إلى آخر، وكلما اقتضت الحاجة. ومن الطبيعي أن تلعب عوامل عديدة كالجدارة العسكرية، أو مكانة القبيلة، عند اختيار الملك. ومن الصعب تحديد عدد من شارك خلال عملية تنصيب قائد ما أو رئيس قبيلة معينة. كذلك، فإن علاقات التراتبية الاجتماعية وحتى الملكية خضعت للعرف، وقلما عرفت التقنين -من القانون- الثابت المحدد. وعلى العموم، فقد اتسمت حياة القبائل الأنجلو-سكسونية بقدر من الحرية القبلية المحلية، بعضها له جذور تاريخية، والبعض الآخر أقرب إلى الأسطورة. وساد الاعتقاد بعد ذلك أنها تمتعت بحريات محلية عامة.

حينما نجح وليم الفاتح في بسط سيطرته على إنجلترا في العام ١٠٦٦، واجه تراثاً يختلف عما هو سائد في نورمنديا. وكانت مركزية التراتبية الإقطاعية من أهم ميزاته. ولم تكن حملة وليم الفاتح حملة عسكرية عابرة لضم إنجلترا إلى نورمنديا، بل جاء وليم الفاتح لتأسيس مملكة خاصة به. وعنى ذلك إقامة نمط حكم كالنموذج في نورمنديا لتوطينه في إنجلترا أيضاً، وبخاصة التبعية الإقطاعية المباشرة بينه وبين كبار الإقطاعيين (tenants in chief) بالتزاماتها المباشرة والقطعية. ووصلت ذروة التبعية الشخصية في قسم الولاء للملك، وكان أي إخلال به يعتبر خيانة أو تمرداً. وقام كبار الإقطاعيين بدورهم بتقسيم إقطاعياتهم وتولية آخرين (vassals) عليها. ونشأت شبكة من الحقوق والواجبات لتنظيم العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وعلى أرضية هذا النظام، نشأت ألقاب كالدوق، والماركيز، أو البارون، واللورد أيضاً. ولم تكن شبكة العلاقات أحادية مطلقة، بل لعب الواقع المحلي دوراً، لكنه كان هامشياً ومحدوداً.

شملت منظومة العلاقات الإقطاعية الحقوق والواجبات والأرض ومن عليها: حقوق شخصية كالقضاء مثلاً، وحقوق اقتصادية وخدمية في الإقطاعية الفردية الخاصة بأصحاب الإقطاعيات. وفيما يتعلق بالملك، فقد شملت الحقوق مشاركة الفرسان في حالة الحرب، وتأمين المواد التموينية عند عسكرة جيش الملك في إقطاعية معينة، إذ كان الحفاظ على الأمن والسلام من أهم واجبات الملك تجاه رعيته. لكن ازدياد نفقاته بسبب الحروب المتكررة بشكل خاص، أدى إلى عجز موارده الخاصة على تغطيتها. ولم يجد ملوك إنجلترا بعد وليم النورمندي مخرجاً سوى اللجوء إلى كبار الإقطاعيين لتزويدهم بالموارد المالية على شكل ضرائب. وبرز الخلاف حول حق الملك في فرض الضرائب شخصياً أو دون موافقة كبار الإقطاعيين. وزاد من محنة ملوك إنجلترا أن علاقات المصاهرة بينهم وبين ملوك فرنسا أفرزت أشكالاً من العلاقات الإقطاعية بسبب علاقات الوراثة. والأهم من ذلك، الإشكاليات المالية

Digitized by Birzeit University Library

حول تمويل حروبهم في حالة تمرد في أملاكهم في فرنسا. فقد اعتبرت الحرب حرباً خارجية من قبل كبار الإقطاعيين الإنجليز، ولا علاقة لها بحفظ الأمن والسلام الذي اقتصر على إنجلترا.

أدار ملوك إنجلترا مملكتهم من خلال مجلس خاص عرف بمجلس الملك (curia regis). وشمل المجلس كبار الفرسان بشكل خاص الذين أصبحوا من كبار الإقطاعيين. لكن إقامة مؤسسة مركزية كالمجلس الخاص، لم تكن عائقاً في نشوب الخلافات والنزاع والتمرد بين الملك وكبار الإقطاعيين من حين إلى آخر. ووصل النزاع بين ملوك إنجلترا والطبقة الإقطاعية ذروته في العصور الوسطى أيام يوحنا الثاني في العامين ١٢١٥ و١٢١٦. فقد طلب يوحنا الثاني "مساعدة" البارونات؛ الاسم الرسمي لكبار الإقطاعيين، باعتباره كبير الإقطاعيين (primus inter paris) في مجلسه الخاص. وعنت "المساعدة" فرض ضرائب مالية على الطبقة الإقطاعية والملاكين الأحرار. وقوبل الطلب بالرفض. وقام البارونات بتمرد مستغلين وضع يوحنا الصعب بعد نزاعه مع البابا في العام ١٢١٣ ومع ملك فرنسا. وصاغ البارونات طلباتهم في وثيقة عرفت بالمغنا كارتا (Magna Carta)، واعتبروا فرض الضرائب دون استشارتهم وموافقتهم انتهاكاً لـ "حرياتهم" التي نعموا بها منذ قدوم القبائل الأنجلو-سكسونية، واضطر يوحنا الثاني إلى الموافقة بسبب حاجته الماسة للموارد المالية.

يمكن اعتبار المغنا كارتا سجلاً مفصلاً لشبكة الحقوق والواجبات من قبل يوحنا الثاني من جهة، وجميع أفراد طبقات الأحرار وأصحاب الامتيازات من الطبقة النبيلة على مختلف مراتبهم والمدن ورجال الكنيسة من جهة أخرى. وعكست الوثيقة رغبة من صاغها في تحديدها وتحاشي التعميم بصورة واضحة. كذلك سعى أصحابها إلى تنظيم العلاقة بين هذه الطبقات وبين أجهزة الإدارة الملكية. ويعد من أبرز ما جاء في الوثيقة التأكيد على عدم شرعية اعتقال أو سجن أفراد الطبقات المذكورة، دون توجيه تهمة مادية، وتقديم الرجل إلى المحكمة خلال مدة محددة. وأشارت الوثيقة إلى ضرورة اختيار رجال القضاء من الطبقة نفسها التي ينتمي إليها المتهم. ومن الواضح أن أصحاب الوثيقة أرادوا بذلك منع عشوائية السلطة الملكية. ولعل الأهم من كل ذلك المحاولة لتنظيم النواحي الإجرائية التي يتم بموجبها تقديم "المساعدة" المالية للملك. فقد تناولتها المغنا كارتا بصورة مفصلة ومحددة. وأشارت إلى ضرورة عقد مجلس يضم ممثلين عن الطبقات المذكورة، ولا يتم تقديم "المساعدة" دون موافقة المجلس عليها بعد نقاش حول الهدف من تقديم "المساعدة"، ومقدارها، ونواحٍ إجرائية أخرى عديدة.[١]

Digitized by Birzeit University Library

تعدت أهمية المغنا كارتا واقعها التاريخي. صحيح أن يوحنا الثاني أصبح ملكاً بفضل «البركة الإلهية» (Dei gratia)، لكن سلطته الملكية مقيدة ضمن إطار قاموس الحقوق والواجبات الإقطاعي. والشرعية القدسية لا تكسبه حصانة مقدمة إذا تجاوز العرف الإقطاعي؛ بمعنى أن العرف الإقطاعي كان المعيار لتحديد العلاقة بين العاهل ورعيته. ما بدا للبارونات من خرق لهذا العرف، أكسب تمردهم شرعية من وجهة نظرهم على الأقل. فقد كان محور الخلاف تضارب المصالح بين الملك والطبقات المالكة، وما بدا للأخيرة من فرض ضرائب، تجاوز أحياناً أطر مسلمات العلاقات الإقطاعية من حقوق وواجبات. والأمر الذي لا يقل أهمية أن تمرد البارونات وما أسفر عنه من اتفاق، كان مؤشراً إلى بروز الطبقات المالكة كـ "طبقة سياسية" حاولت أن تكون حاجزاً أمام ميل الملكية إلى ممارسة سلطتها بصورة مطلقة. وهذا ما حدا ببعض المؤرخين البريطانيين –فيما بعد– إلى اعتبار المغنا كارتا وثيقةً ذات دلالات تجاوزت موقعها التاريخي ومؤشرات على بداية بذور نشوء النظام الديموقراطي فيما بعد. وبذلك نسبوا إليها ما لا يؤكده الواقع التاريخي.[٢]

لم يؤدِّ تمرد البارونات، وما أسفر عنه من تنظيم للعلاقات بين الملك، باعتباره رأس الهرم الإقطاعي، والطبقات المالكة، الذي أخذ شكل المغنا كارتا، إلى ولادة مؤسسات حكم جديدة. فقد واصل الملك يمارس سلطته بواسطة مجلسه الخاص. ولم يعثر أحد من الدارسين على صلة بين صدور المغنا كارتا ومن صاغها وظهور البرلمانات فيما بعد. ومن الأرجح أن ملوك إنجلترا أدركوا صعوبة استقرار حكمهم وإدارة حروبهم بواسطة المجلس الخاص لاحقاً. ويميل العديد من الدارسين إلى أن مجالس البرلمانات انبثقت عن مجلس الملك الخاص.[٣] فالتعبير ذو جذور لغوية فرنسية. ومن المحتمل أن ذلك عاد إلى قوة النفوذ الثقافي الفرنكي الذي بلغ أوجه أيام سيمون دي مونتفورت في القرن الثالث عشر. المهم في الأمر أن مجلس الملك الخاص بدأ يشرف على إدارة الحكم وأجهزته كالمالية، والقضاء، والأمن، وغير ذلك، بينما تناولت البرلمانات تنظيم قواعد النواحي الإجرائية القانونية. وقلما تجاوز دور كلتا المؤسستين حدود الاستشارة والموافقة على المراسيم الملكية.

إن بداية ظهور «البرلمان» أمر مشكوك في تحديده. فالبعض يرجعها إلى القرن الثالث عشر عندما دعا إدوارد الأول في العام ١٢٧٢ إلى اجتماع عند اعتلائه العرش، والغالبية من الدارسين تتفق على أن البرلمان اجتمع من حين إلى آخر خلال القرن الرابع عشر.[٤]

ويشير ستيفنسون ومارتشام أن سيمون دي مونتفورت دعا إلى اجتماع برلمانيين في العامين ١٢٦٤ و١٢٦٥ خلال التمرد الذي قام به. ومن الأرجح أن ولادة البرلمان ترجع إلى القرن الرابع عشر نظراً إلى زيادة عدد الدعوات إلى انعقاده،

Digitized by Birzeit University Library

ما أكسبه سمة الاستمرارية. كذلك أخذ البرلمان يكتسب طابعاً مؤسساتياً شيئاً فشيئاً على الرغم من هلاميته وهشاشته. ومن الأرجح أن نشوب حرب المائة سنة ١٣٣٧-١٤٥٣ بين ملوك إنجلترا وملوك فرنسا، وحاجة ملوك إنجلترا إلى الموارد المالية لإدارة حروبهم في فرنسا من أجل المحافظة على أملاكهم فيها، كانا الدافع الرئيس لدعوة البرلمان إلى الانعقاد للموافقة على طلبات ملوك إنجلترا المالية.

اختلف البرلمان بعد استحداثه عن مجلس الملك الخاص من حيث بنيته. فقد اقتصر مجلس الملك الخاص على أعضاء من الأشراف والطبقة النبيلة، وأحياناً من رجال الدين في أمور معينة. أما البرلمان، فقد ضم ممثلين عن المدن التي حازت على امتياز خاص بها (charter)، وأعضاء منتخبين عن الأقضية الريفية والفلاحين الأحرار الذين لم ينتموا إلى أصحاب الألقاب الشريفة. وجرت العادة أن يدعى أصحاب "حق الانتخاب" إلى اختيار ممثلين عنهم عندما كان يدعو الملك إلى عقد برلمان معين. وكان معظم الممثلين من الفرسان. ولم تخلُ عملية الانتخاب من تأثير كبار رجال الطبقة النبيلة الذين سعوا إلى انتخاب مؤيدين لهم أو لانتخابهم مباشرة. بذلك لم يصبح البرلمان، وعلى الأدق البرلمانات، مؤسسة مغلقة أمام التحولات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع الإنجليزي فيما بعد.

لا شك في أن استحداث مؤسسة البرلمان في القرن الرابع عشر شكل تطوراً في النظام السياسي العام على الرغم من هشاشة تأثير دورها على الصعيد الرسمي. وبينما اقتصر دورها التقليدي على المصادقة أو رفض المراسيم الملكية (statutes, ordinances)، تمكنت البرلمانات فيما بعد أن تحوز على حق تقديم طلبات (requests)، واسترحامات (petitions) يقوم الملك في النظر فيها في مجلسه الخاص. وأتاح حق تقديم "الطلبات" و"الاسترحام" الفرصة لعرض مظالم السكان والاحتجاج إذا بدا لهم أن موظفي الملك تجاوزوا صلاحياتهم. كذلك أتاحت هذه القنوات إلى رفع النزاعات المختلفة -وبخاصة الحقوقية- أمام مجلس الملك الخاص. ولم يقتصر موضوع الطلبات، وبخاصة الاسترحام على مجال معين أو حقل محدد. أما وتيرة تقديمها، فقد تأثرت بمدى استعانة الملك بالبرلمانات. وقد وصلت أدنى مستوى لها أيام حكم عائلة ثيودور في القرن السادس عشر بسبب نزعة ملوكها المطلقة.

لم يقتصر الغموض على منشأ البرلمان، وإنما على منشأ مجلس اللوردات أيضاً. وكما أن الغالبية من الدارسين تعزو أصول البرلمان إلى مجلس الملك الخاص، كذلك تميل إلى الاعتقاد أن مجلس اللوردات انبثق عن البرلمان. أما كيف جرى الانفصال، فلا يعدو موضوع اجتهاد، إذ لا يوجد أمر أو مرسوم ملكي رسمي قضى بتأسيس مجلسين منفصلين. ويذهب غولدون سميث أن إدوارد الثالث أمر كبار النبلاء

Digitized by Birzeit University Library

ورجال الدين بالاجتماع في قاعة منفصلة بعد أن افتتح مجلس البرلمان في العام ١٣٤١. ومما جعل الفصل واقعاً مسلماً به أن ادوارد الثالث دعا البرلمان إلى الانعقاد مرات عديدة أثناء حكمه ١٣٢٧ - ١٣٧٧ بسبب نفقات الحرب المتزايدة بينه وبين ملوك فرنسا، حفاظاً على أملاك العرش الإنجليزي في فرنسا.

لم تكن دورات انعقاد مجالس البرلمان محددة من حيث المدة الزمنية. فبعد صدور الإرادة الملكية كان يتم اختيار النواب بعد تحديد عددهم في المدن والأقضية الريفية، وتتم دعوتهم إلى وستمنستر في لندن. وتبدأ المداولات بعد فصل ما سُمِّيا بمجلس اللوردات ومجلس العموم لاحقاً. ويبدأ كل بيت بتداول القضايا المطروحة. ودامت دورات المجلس أحياناً أسابيع معدودة، وقلما تجاوزت أشهراً عديدة. وبعد الانتهاء من التداول، رجع كل مندوب إلى مكان إقامته أو سكناه. وبذلك تنتهي فترة انتدابه. وقد حاولت الأسر النافذة من الطبقات الرفيعة، وفي وقت لاحق الغنية، إرسال أعوانها إلى البرلمان. وكان تمثيل الفرسان من الإقطاعيات الريفية بارزاً مدة طويلة. وعلى العموم، فإن دعوات ملوك إنجلترا إلى مجالس البرلمان كانت خطوات اقتضتها الضرورة أكثر من مطالب «شعبية» أو تحقيق رؤية للنظام السياسي.

بدأت معالم النظام السياسي تأخذ شكلاً أكثر وضوحاً منذ بداية العصر الحديث: الملك ومجلسه الخاص الذي انتمى معظم مستشاري الملك والموظفين الكبار -الوزراء اليوم- إليه، فمنهم اللورد المستشار ولورد المالية وحامل الأختام وغيرهم. واستحدثت هذه المناصب بصورة تدريجية، وليس معاً. وكان منصب مستشار المالية أهمها، ومن أشغله أقرب إلى الملك في أغلب الأحيان لأسباب واضحة. وأخذ المجلس الخاص شيئاً فشيئاً يفقد أهميته كإحدى مؤسسات النظام السياسي مع بداية العصر الحديث.

مقابل ذلك ازدادت أهمية المستشارين، وأصبحوا عصب النظام السياسي. وبالطبع، فإن ما يسمى اليوم بمجلس الوزراء لم يكن له وجود حتى القرن الثامن عشر. فقد جرت العادة أن يستدعي الملك المستشار على انفراد للتداول معه في أمر معين. أما ما تبقى من المجلس الخاص، الذي كان أهم هيئة خلال العصور الوسطى، فتحول إلى بلاط الملك، يشاطر الملك في مجلسه الخاص والحفلات التي يقيمها. ولم يعنِ ذلك أن رجال البلاط لم يكونوا عنصر تأثير في الشؤون العامة، لكن ليس بصورة رسمية.

لعب نشوء نظام المستشارين دوراً مهماً في مركزة سلطة الملك، وبدأت المملكة تتحول من جغرافيا (territory) إلى كيان، أو قل إلى "دولة" - تعبير فضفاض وهش حتى بداية القرن السابع عشر. فقد أشرف المستشارون على إدارة البلاد الداخلية والحروب الخارجية، وسعوا إلى بسط السلطة الملكية على جميع البلاد. واصطدمت عملية مركزة السلطة بالتراث الإقطاعي.[٥] وكثيراً ما نشبت التمردات

Digitized by Birzeit University Library

ضد السلطة المركزية في لندن لأسباب مختلفة، ما هدد وحدة المملكة الجغرافية، وشكل عائقاً في توحيدها كيانياً. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد اندلعت حرب الوردتين بعد نهاية حرب المائة سنة بسنتين نتيجة للنزاع بين عائلة لانكستر وبيت يورك، واستمرت الحرب بين كر وفر حوالي ثلاثين سنة ١٤٥٥ - ١٤٨٥. وواصلت عائلة ثيودور قمع التمردات في كورنويل في العام ١٤٩٧ وغيرها بعد ذلك. وكان الهدف الرئيس من قمع هذه التمردات توطيد سلطة الملك. ومهّد نجاح ملوك إنجلترا في مركزه حكمهم لنشوء ما يعرف بالحكم المطلق، بعد إضعاف سلطة بعض كبار الإقطاعيين الأشراف أو القضاء عليها. بذلك استطاعت الملكة إليزابيث الأولى (١٥٥٨-١٦٠٣) حكم إنجلترا دون منازع، وبدأت الجغرافيا تتحول إلى «دولة» بعد أن ندرت حركات التمرد ذات المعالم الإقطاعية. وعرفت هذه الفترة بنظام الحكم المطلق.

وكما حاولت العائلات الملكية البريطانية بسط سلطتها على الصعيد السياسي، كذلك بذلت جهوداً كبيرة على الصعيد الإداري الداخلي. فقد وحدت أجهزة الأمن الداخلية، وقامت الشرطة في الأرياف والمدن بحفظ الأمن الملكي وفض النزاعات المحلية، وأخذت صلاحيات الطبقة الإقطاعية تتضاءل شيئاً فشيئاً. واكتسب تنظيم الجهاز المالي أهمية خاصة لأسباب واضحة.

اصطدم تنظيم الجهاز القضائي بعقبات لم تقل عن العقبات التي واجهها الملوك في توفير الموارد المالية. وعندما أصبح البرلمان مؤسسة من الصعب تجاهلها، لم تؤدِّ النزاعات بين الملوك والبرلمان إلى وضع دستور ثابت. من ناحية أخرى، استمر الجهاز القضائي الإقطاعي (manorial courts) يقوم مقام أجهزة القضاء المعاصر قروناً عديدة. وشكلت النواميس والعادات والأسبقيات المعايير الرئيسة في المحاكم (common law, customs, conventions). وفي الواقع، فإن هذه القواعد هي تراكم تراثي حمل الكثير من الخصائص المحلية، ومن هنا افتقرت إلى الكثير من عناصر التجانس الضرورية. كان لا بدّ من إقامة جهاز قضائي وسن جملة من القوانين العامة. ومن أجل ذلك، حاول قضاة الصلح الملكيون توسيع رقعة صلاحياتهم في النزاعات في المدن والريف، وازدادت أهمية المحاكم الخاصة كمحكمة الملك (King's Bench) ومحكمة الاستئناف. كذلك فإن المراسيم الملكية (statutes, ordinances) اكتسبت أولوية على نظام العادات والقانون العرفي. ولم يجرِ هذا التطور دفعة واحدة أو نتيجة ثورة فوقية. وأخذت بعض المؤسسات القضائية المحلية والإقطاعية (manorial courts) -على سبيل المثال- تفقد أولويتها أو تختفي شيئاً فشيئاً، بينما حل النظام القضائي المركزي مكانها. أما مؤسسة البرلمان، كجهاز لسن القوانين، فلا زال في طور الولادة حتى بداية القرن السابع عشر. واستمرت وسيلة تقديم الاسترحام (petition) للملك مدة طويلة، ولم تصبح قانوناً دون تصديق الملك عليها.

Digitized by Birzeit University Library

أسهمت عوامل عديدة في تعزيز سلطة السلطة الملكية. فبعد اعتناق هنري الثامن المذهب البروتستانتي، باشر في تجريد المؤسسات الرهبانية من أملاكها بعد حلها في العامين ١٥٣٩ و١٥٤٧، وعرض أملاكها للبيع، وبذلك شكلت أملاك المؤسسات الرهبانية مصدر دخل للبيت الملكي. ولم تقتصر الإسقاطات الاقتصادية على الملوك، وإنما على الطبقات المالكة، وبخاصة ذوي الملكيات المتوسطة. فقد استغل العديد منهم الفرصة لشراء مزارع أو امتيازات في الغابات وغير ذلك. وهناك عامل آخر ترك آثاراً عميقة على المؤسسة الملكية وفي المجتمع الإنجليزي أيضاً: ازدهار التجارة واكتشاف الأمريكتين واستراليا. فقد ذهبت إنجلترا في أعقاب البرتغال وإسبانيا، وأخذ ملوك إنجلترا يشجعون الرحلات التجارية التي تمت على شكل امتياز من قبل الملك. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد منحت الملكة إليزابيث امتيازاً للسير هامفري غلبرت في العام ١٥٧٨ يستطيع بموجبه امتلاك جميع الحقوق المطلقة على جميع ما يستطيع أن يستولي عليه في "الأراضي البربرية" "مقابل ٢٠٪ من تراب الذهب والفضة" مما سيحصل عليه.[٦] ومنحت الملكة إليزابيث امتياز شركة الهند الشرقية في العام ١٦٠١ المشهور.[٧] ومن المعروف أن شركة الهند الشرقية لعبت دوراً مهماً في الاقتصاد البريطاني، وأصبحت أشبه ما تكون بدولة داخل دولة حتى منتصف القرن التاسع عشر. ويمكن اعتبار تأسيس بنك إنجلترا مؤشراً لبداية نهضة تجارية واقتصادية لم يعهدها بلد أوروبي من قبل. أكثر من ذلك، طغت المصالح التجارية والتوسعية على اهتمام ملوك إنجلترا السياسية، وأخذت تحدد مجرى علاقاتها الخارجية مع البلدان الأجنبية. ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار نشوب الحرب بين إنجلترا وإسبانيا في العام ١٥٩٨، أول حرب ذات مغزى اقتصادي صرف، فقد عنى الانتصار الإنجليزي بداية سيادة إنجلترا على البحار. ومن ساد البحار ملك التجارة أيضاً.

عندما اعتلت عائلة ستيوارت العرش الإنجليزي في العام ١٦٠٣، كانت المؤسسة الملكية قد وطدت سلطتها. وتمت مركزة السلطة أيام هنري الثامن وبخاصة إليزابيث الأولى، خلال زهاء قرن دون أن يصبح البرلمان شريكاً في الحكم. وحصلت مركزة السلطة، أو ما أطلق عليه لاحقاً الحكم المطلق، لا بسبب تغييب مؤسسة البرلمان، وإنما أكثر بسبب شخصيتهما القوية. هل ستستطيع عائلة ستيوارت حكم إنجلترا دون أن تعير اهتماماً مماثلاً للبرلمان؟

البرلمان والرعوية الملكية: ١٦٠٣ - ١٦٤٠

لا تخلو الأبحاث والدراسات التاريخية من بصمات عصرها في العديد من الأحيان. وبينما دار محور الخلاف بين الماركسيين على مختلف اتجاهاتهم واللاماركسيين

Digitized by Birzeit University Library

على مختلف ألوانهم ومشاربهم منذ منتصف القرن التاسع عشر حول نشوء الرأسمالية الحديثة وإفرازاته الاجتماعية، اتسعت رقعة الخلاف بين الباحثين والدارسين عامة لتشمل محاور جديدة. وشكل «الحكم المطلق» أحدها. وخلاصة محور الخلاف أن بعض الناقدين ذهب إلى أن ما دعاه البعض الآخر الحكم المطلق لم ينشأ كنظام سياسي على أنقاض النظام الإقطاعي، وكأنه سعى إلى تحطيمه وإنشاء نظام جديد مناقض له، إنما تعايش معه واستعمل رموزه السياسية وآلياته القانونية كلما اقتضت الحاجة لـ «مركزة السلطة»، و«تحديث الدولة»، و«إقامة الدولة البيروقراطية» الحديثة.[٨] ولا يختلف تباين وجهات النظر المستحدثة حول منشأ البرلمان الإنجليزي وأزمة الحكم الملكي في القرن السابع عشر عن ذلك. فقد ذهبت شيلا لامبرت إلى أن «البرلمان» شكل إحدى آليات نظام الحكم الملكي من أجل الحفاظ على نفسه واستقراره، ومن هنا فمن الخطأ، أو من المبالغة على الأقل، اعتباره قوةً معارضة للنظام الملكي الحاكم. من ناحية أخرى، أثارت لامبرت أهمية تأكيد المصالح الذاتية، وبخاصة أن البرلمان لم يعمل ككيان عضوي وكجسم واحد.[٩]

اعتلت عائلة ستيوارت العرش الإنجليزي في الفترة بين العامين ١٦٠٤ و١٦٨٨، باستثناء الفترة بين العامين ١٦٤٩ و١٦٦٠، على أرضية تركة عائلة ثيودور وما قبلها: التاج هبة العناية الإلهية (God's Grace)؛ الملك هو راعي الأمن والسلام والعدالة؛ إرادته لها قوة القانون (Quod principi placeet legis habet vigorem) ذات الجذور الرومانية، ومن هنا اكتسبت مراسيمه (ordinances) أولوية على القانون العرفي –من العرف– (common law) بشكل عام.[١٠] وعلى الصعيد العملي، نجحت الملكية في مركزة النظام الإداري والأمني إلى حد بعيد. واعتقد جيمس الأول (١٦٠٣–١٦٢٥) وشارل الأول بعد ذلك أن دور المجالس البرلمانية الرئيسي، الاستشارة والتصديق على الإرادة الملكية من مراسيم وقوانين، وتستمد صلاحياتها من العرش على شكل امتيازات ملكية. وكان تقديم الاسترحامات (petitions) أحد الإنجازات المهمة التي نجح مجلس البرلمان في الحصول عليها، لكن موافقة الملك كانت ضرورية لتصبح شرعية أو نافذة المفعول. وعلى العموم، فإن هذه الصيغة للنظام السياسي عاشت منعطفات من حين إلى آخر أيام حكم عائلة ثيودور في القرن السادس عشر.[١١] وليس من الغريب أن يحاول ملوك آل ستيوارت مواصلة هذه التركة.

لم تبقَ إنجلترا القرن السادس عشر هي نفسها في القرن السابع عشر على صعُد مختلفة: صحيح أن الإصلاح الديني كان قراراً فوقياً بسبب رفض البابا منح حق الطلاق لهنري الثامن من زوجته. لكن نزع أملاك الأديرة وعرضها للبيع خلال سنوات الثلاثينيات من القرن السادس عشر تركا إفرازات على بنية المجتمع الإنجليزي فيما بعد. فقد استفادت فئات عديدة من كبار الملاكين في الريف خاصة،

Digitized by Birzeit University Library

والفلاحين الأحرار ممن كانت لهم القدرة على استملاك الأراضي المعروضة للبيع. وتمكن العديد من التجار من استغلال فرص شراء الأراضي لاكتساب مكانة اجتماعية أو للربح. كذلك أخذت ظاهرة التسييج للأراضي العامة تزداد. وكان كبار الملاكين والفلاحين الأحرار المستفيد الأكبر. والأمر الذي لا يقل أهمية، منح الاحتكارات التجارية وازدهار التجارة واتساع نطاقها بشكل عام. وتابع كرستوفر هل وبارنغتون مور -كل بطريقته- إسقاطات هذه التطورات على بداية نمو واتساع السوق المحلية والعقلية التجارية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، بينما كان عدد سكان لندن في العام ١٦٠٠ حوالي ٢٠٠ ألف، تضاعف عدد سكانها خلال نصف قرن. وأصبح نمو المدن الساحلية شيئاً فشيئاً بارومیتر لمدى ازدهار التجارة الخارجية. وفي الوقت نفسه، شهدت الأسواق في المدن الداخلية تطوراً ملحوظاً. وشمل التوسع صناعة المنسوجات والصناعات المعدنية على الرغم من أن وسائل الإنتاج بقيت تقليدية، وتمكنت إنجلترا من أن تحتل الصدارة في إنتاج الفحم في أوروبا.[١٢]

رافقت هذه التطورات تطورات مماثلة في البرلمان الإنجليزي. ومن الصعب الوصول إلى علاقة سببية مباشرة بين تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبين التغييرات البرلمانية التي جرت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. فقد كان عدد أعضاء البرلمان في بداية القرن السادس عشر ٢٩٦، ووصل العدد إلى ٤٠٠. وأضافت الملكة إليزابيث ٦٢ إلى هذا العدد. كذلك منحت المدن الريفية (bouroughs) حق إرسال أربعة أعضاء إلى البرلمان؛ أي ضعف ما كان الوضع عليه في الماضي. كذلك ارتفع عدد الأعضاء ممن كانت له شهادة علمية. وبينما كان عدد من أتم دراسة جامعية أو قانونية في العام ١٥٦٣ حوالي ١٣٩، وصل العدد إلى ٢٥٢ في العام ١٥٩٣. وأخذ دور القانونيين في مجالس البرلمان يبرز شيئاً فشيئاً. ووصل العدد إلى ٤٨ من ٤٧٥ في العام ١٦١٤ و٧٥ من ٥٠٤ في العام ١٦٤٠,[١٣] لكن طبيعة التمثيل الاجتماعي بقي كما كان في الماضي. فقد مثل البرلمان طبقة الملاكين، إذ لم يزد عدد التجار على ٤٥ في العام ١٦٤٠. أما حق الاختيار الذي كان أقرب من الانتخاب طبقاً للعرف الذي كان سائداً، فقد اقتصر على أصحاب الملكية. أما المشاركة في «الانتخاب» فقد كانت ضئيلة جداً، وقلما زادت على ٧٪. وفي أغلب الأحيان لم تجر. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد جرت الانتخابات، أو الاختيار على الأصح، في ٦٢ مدينة من مجموع ٢١٤، و١٤ من مجموع ٥١ دائرة ريفية (county) -في العام ١٦٤٠ على الرغم من بلوغ التوتر السياسي بين البرلمان والملك درجة عالية من الحدة.[١٤] ومن الواضح أن «العنصر الديموقراطي» في النظام السياسي آنذاك، قلما تجاوز المبدأ؛ أي وجود جسم في النظام السياسي

Digitized by Birzeit University Library

أطلق اسم البرلمان عليه، وحمل لافتة التمثيل. وعلى الرغم من ذلك، لم يخلُ المبدأ من أهمية. وانتمت الأغلبية الساحقة من أعضاء البرلمان إلى فئة كبار الملاكين في الريف ومستأجري الإقطاعيات الواسعة من كبار الملاكين (gentry). أما أعضاء مجلس اللوردات، فقد عادت أصولهم إلى الطبقة النبيلة العريقة أو المستحدثة من مستشاري الملوك الكبار.

من الشك في أن جيمس الأول (١٦٠٣-١٦٢٥) لم يرَ في البرلمان غير مؤسسة من مؤسسات الحكم الأخرى، واجبها الأساسي تقديم العون والمساعدة عند الحاجة. ومن الشك فيه أيضاً أن الأغلبية من أصحاب النفوذ في البرلمان رأوا في مؤسسة البرلمان خلاف ذلك.[١٥] أما صلاحيات البرلمان وحقوقه، فقد استمدت شرعيتها من الملوك باعتبارها «امتيازات» يُنعم الملك بها على من يريد. لكن الأهم من ذلك أن البرلمان اعتبر «الامتيازات والحريات هي حقوق» موروثة غير قابلة للتغيير أو للانتقاص منها؛ كالأرض، والملكيات الأخرى. وفي إحدى العرائض بعد اعتلاء جيمس الأول العرش مباشرة، أكد البرلمان أن أي خرق لها أو إبطالها فهو مساس بـ «الدولة بأسرها والحكم». واستعرضت العريضة بعض المظالم التي كان من أهمها خطورة اعتقال أو سجن أعضاء البرلمان إذا وجه أحدهم نقداً أو تهمة لكبار مستشاري الملك. واعتبرت العريضة أن خطوة من هذا القبيل تشكل خرقاً للامتيازات والحريات القديمة قدم إنجلترا.[١٦]

لم تكن عريضة ٢٠ حزيران ١٦٠٤ كغيرها من عرائض الاسترحام فيما بعد موجهة لجيمس الأول نفسه، أو لتحذيره من المس بـ «الامتيازات والحريات» التي ورثت عن «الآباء والأجداد»، إنما أكثر لكبار المستشارين في المالية والقضاء. لكن العريضة (Apology) لم تخلُ من إسقاطات على تصور جيمس الأول للحكم. فقد أصدر نفسه مؤلفاً عند اعتلائه العرش في العام ١٦٠٣ لخص تصوره للحكم. اعتقد جيمس الأول أن جميع ما دعاه البرلمان من امتيازات وحريات قديمة هي مكارم ملكية كفيض من البركة (grace) الملكية التي منحه الله إياها. وأكد مسلمات مارسها أبناء عائلة ثيودور. وفي الواقع، فإن الخلافات التي نشأت فيما بعد دارت جلها حول الناحية الإجرائية فيما يتعلق بأمرين مهمين بشكل خاص: توفير ما سميت بـ "مساعدة" البرلمان المالية (aides)، أي فرض ضرائب من حين إلى آخر وقوة المراسيم (ordinances) الملكية وأولوياتها على القانون العرفي (common law). ومن نافل القول أن محاور الخلاف أثرت على العلاقة بين الملك والبرلمان. فلم يتجاوز مجموع الزمن الذي عقدت البرلمانات فيه ١٦ شهراً طيلة حكم جيمس الأول (١٦٠٣-١٦٢٥).[١٧]

Digitized by Birzeit University Library

استمر عدم تحديد دور البرلمان وصلاحياته أيام شارل الأول حتى إعدامه في العام ١٦٤٩. واستطاع جيمس احتواء الخلافات بدرجات متفاوتة، وفي أسوأ الحالات أعلن حل البرلمانات، وكثيراً ما حدث ذلك. واتسعت رقعة الخلافات وزادت حدتها أيام شارل الأول حتى انتهت بالانفجار في العامين ١٦٤١ و١٦٤٢.

دارت محاور الخلاف الرئيسة حول «المساعدة» المالية؛ أي فرض ضرائب، التي استوجبت موافقة البرلمان، وسجن أو اعتقال أعضاء منه ممن تحدوا الإرادة الملكية، وتوجيه تهمة الطعن من قبل أعضاء البرلمان (impeachment) لمستشاري الملك وموظفي الملك الكبار. أما على الصعيد الاجتماعي العام، فقد بدأت حركة الإصلاح الديني تلقي بظلالها على المجتمع الإنجليزي، بصورة مطّردة بعد موت جيمس الأول، وأخذت الخلافات المذهبية تزداد حدة بعد اعتلاء شارل الأول العرش في العام ١٦٢٥.

لم تكن مسألة تقديم "المساعدة" المالية، كموضوع خلاف بين العرش والبرلمان، نتاج سياسة جيمس الأول وشارل الأول وبرلماناتهما. فقد نشبت من حين إلى آخر بين ملوك إنجلترا وبرلماناتها منذ قرون على الرغم مما جاء في المغنا كارتا من تسوية وتنظيم الشروط التي يجب أن تتوفر لفرض الضرائب. لكن الحروب التي خاضها جيمس الأول وشارل الأول بشكل خاص ضد فرنسا وأسبانيا بين العامين ١٦٢٥ و١٦٣٠، استوجبت نفقات عجزت مواردهما الخاصة عن تغطية تكاليفها. وأصبحت الحاجة ماسة إلى دعوة البرلمان إلى الانعقاد للموافقة على فرض ضرائب جديدة. ولا شك في أن موافقة البرلمان زادت من أهمية مكانته كأحد أركان النظام، ومن إدراك قيادته لهذا التطور. وجرت العادة أن يلجأ الملك إلى حل البرلمان إذا رفض الأخير الموافقة على طلبات الملك. وقام جيمس الأول بذلك من حين إلى آخر دون أن تتحول المعارضة إلى مواجهة أو أزمة في الحكم. لكن تجدد الحرب أجبرت شارل الأول على فرض ضرائب في العام ١٦٢٦ على الرغم من معارضة البرلمان، ما زاد من حدة العلاقة بينه وبين البرلمان، واقتربت من القطيعة خلال أزمة ١٦٢٨/ ١٦٢٩. وزاد من حدة الأزمة أن البرلمان وجه تهمة الطعن (impeachment) إلى اثنين من كبار مستشاري شارل الأول وهما كرينفلد واللورد باكنغهام.[١٨]

كانت موجة التذمر والاستياء موجهة أكثر من مستشاري وموظفي البلاط الملكي. أما المؤسسة الملكية، فكانت أمراً مسلماً به حتى أواخر الأربعينيات من القرن السابع عشر. ومن أهم المستشارين الذين أثاروا المعارضة البرلمانية فرانسيس بيكون واللورد باكنغهام والأسقف لود. وتراوحت تهم المعارضة بين ممارسة الرشوة، وسوء الإدارة، ومساعدة التيارات الكاثوليكية - الأرمينية مثلاً بدعم من القصر

Digitized by Birzeit University Library

الملكي نفسه. ووصلت الخلافات إلى حد توجيه تهم الطعن (impeachment) ضدهم. وانقلب توجيه تهمة الطعن ضد موظفي المؤسسة الملكية وكبار مستشاريها إلى مسألة قانونية مست العلاقة بين المؤسسة والبرلمان: هل يحق للبرلمان توجيه تهمة الطعن لكبار مستشاري الملك؟ ومن أين يستمد البرلمان شرعية توجيه تهمة الطعن؟ لم يمنح ملوك إنجلترا امتيازاً رسمياً ومباشراً للبرلمان. وأثارت مسألة توجيه تهم الطعن مداولات قانونية بين رجال القانون ذهبت مذاهب عديدة لتأييد أو دحض حق البرلمان في توجيه تهمة الطعن، لكن تجاوزت هذه المسألة الناحية القانونية الصرفة نظراً لدلالاتها السياسية. فقد اعتبرت المؤسسة الملكية أن حقاً كهذا يمكن أن يشكل انتقاصاً من سلطة الملك، وبذلك يصبح مبدأ السيادة الملكية موضع سؤال. والأمر الذي لم يقل أهمية، أن ممارسة البرلمان حق توجيه تهمة الطعن عنى تطوراً جديداً في مكانته في النظام السياسي، إذ هو يتحول إلى جهاز رقابة على أداء الجهاز التنفيذي في النظام الملكي.

لعل أهم عامل دفع الخلاف بين السلطة الحاكمة في المجلس الملكي الخاص وكبار مستشاري الملك إلى الصراع المكشوف، هو اعتقال بعض أعضاء البرلمان أو سجنهم. لم تكن عائلة ستيوارت أول من اعتقل أعضاء من المعارضة أو أمر بسجنهم. لكن تكرار الخلاف بين جيمس الأول وبرلماناته، رافقه القيام بخطوات كهذه. حدث ذلك في العام ١٦١٤ خلال المرة الثانية التي دعا فيها الملك إلى عقد برلمان. وانتهت الدورة بحل البرلمان وإرسال أربعة أعضاء إلى السجن. وعندما دعا إلى انعقاد برلمان آخر في العام ١٦٢١، أمر من ما يسمى اليوم رئيس البرلمان (speaker) أن يوضح لأعضاء البرلمان "أن يكون معلوماً، باسمه، ... أن لا أحد يظن أنه (يمكن) أن يتدخل في (أعمال) الحكومة أو في الأمور المهمة للدولة ... نحن نفكر أننا أحرار جداً وقادرون على عقاب أي عضو يقوم خلافاً لذلك". جاء رد البرلمان سريعاً في منشور "الاحتجاج" (Protestation)، وأكد أصحابه "أن الحريات، والانتخابات، والامتيازات والقضاء -المقصود حقوق البرلمان القضائية- هي قديمة وحق (كالحقوق التي يكتسبها الإنسان) منذ الولادة والوراثة"، ولذا فإن "كل عضو من البرلمان له الحق، ويجب أن يكون له، الحق في حرية الخطاب".[١٩] بذلك أكد الملك جيمس الأول حق الحكم الإلهي كنهج سياسي لحكمه، بينما أراد محرري وثيقة «الاحتجاج» تذكيره بحدود نظام حكمه التي ترجع جذورها إلى المغنا كارتا.

مات جيمس الأول في العام ١٦٢٥ دون صدام مباشر مع البرلمان. لكن بذور الصدام كانت موجودة قبل موته. وعندما اعتلى شارل الأول العرش تجدد الخلاف وتحول إلى أزمة حكم منذ السنوات الأولى من حكمه في الأعوام ١٦٢٦ و١٦٢٨/١٦٢٩. فقد استلزمت الحرب ضد إسبانيا وفرنسا فرض ضرائب جديدة لتمويلها. ورأى

Digitized by Birzeit University Library

لورد المالية أن فرض ضرائب على السلع التجارية يمكن أن يضمن مصدر تمويل وافر للخزينة، وبخاصة أن جبايتها في الموانئ البريطانية أمر سهل. وعندما اصطدم الطلب بصعوبات في البرلمان، ذكر شارل الأول أعضاء المعارضة في رسالة في ٦ حزيران العام ١٦٢٦ بخطورة الرفض.٢٠ وأعقب ذلك اعتقال بعض أعضاء البرلمان ومجلس اللوردات وفرض ضريبة الموانئ دون موافقة البرلمان في ٢٠ تموز.٢١ لم تُحلْ الأزمة، فقد عادت في العام ١٦٢٨ وكانت حدتها أشد. ولم يجد شارل الأول مخرجاً سوى الدعوة لانتخابات جديدة لاختيار أعضاء برلمان جديد. استمرت اجتماعات البرلمان من ٢١ آذار العام ١٦٢٨ وحتى ١٠ آذار العام ١٦٢٩، باستثناء فترات قصيرة من حين إلى آخر. وعندما استعصى الوصول إلى اتفاق، أمر الملك توقيف عمل البرلمان إلى أجل غير مسمى. وبعد حله في آذار العام ١٦٢٩، حكم شارل الأول إنجلترا حكماً فردياً يساعده مجلسه الخاص وكبار موظفيه حتى العام ١٦٤٠.

اكتسب برلمان ١٦٢٨/ ١٦٢٩ أهمية خاصة جذبت العديد من الباحثين والدارسين لتاريخ إنجلترا بشكل عام، ونشوء النظام البرلماني فيها بشكل خاص.

دعي البرلمان لمعالجة أمور عملية، أهمها تقديم المساعدة المالية لشارل الأول. لكن أعضاءه تناولوا أموراً عديدة، أهمها خطر إعادة كثلكة إنجلترا، وبخاصة خطر التيار الأرميني -نسبة إلى مؤسسه أرمينيوس- الآخذ في الانتشار.

لم يحدث اختيار برلمان ١٦٢٨/ ١٦٢٩ تغيراً جوهرياً في بنية البرلمان الاجتماعية، لكن الانتماء أصبح بارزاً. انتمت الأغلبية الساحقة إلى كبار المستأجرين المعروفة بـ (gentry). أما مجلس اللوردات، فقد تألف من الطبقة الأرستقراطية الشريفة والمستحدثة من كبار مستشاري الملك. أما تسمية البرلمان بمجلس العموم دون إضافات، فقد جاء لاحقاً. فالتعبير الشائع آنذاك هو اجتماع "العامة في البرلمان". البارز في برلمان القرن السابع عشر، أن فئة القانونيين كإدوارد كوك، وجون إليوت، وجون بم، وجون سلدون، أخذت تلعب دوراً بارزاً في دورات البرلمان. وعلى العموم، فإن التحولات الاقتصادية وإفرازاتها الاجتماعية والنهضة الثقافية بدأت تنعكس في الحياة السياسية والثقافة السياسية، كما جرت في مداولات البرلمان خلال الفترة بين ١٦٢٦ و١٦٢٩,[٢٢] ولم تأخذ مداولات المعارضة شكلاً عقائدياً سياسياً بمفهوم الحزبية، بل فئوية على شكل معارضة نقدية وأحياناً شخصية.[٢٣] وصلت أزمة ١٦٢٨/ ١٦٢٩ ذروتها عندما أرسل جون إليوت وجون سلدون وسبعة إلى السجن. وكثيراً ما لعبت المصالح والمواقف الفردية دوراً في تصعيد الأزمة، وألقت بظلالها على المشاركة في الحضور في برلمانات النصف الأول من القرن السابع عشر عموماً.[٢٤]

Digitized by Birzeit University Library

كانت الحجة الرئيسة للمعارضة هي المحافظة على «الامتيازات والحريات»، واعتبرت مواضيع كحق فرض الضرائب، أو توجيه تهمة الطعن بسبب الرشوة والفساد، ضمن منظومة «الامتيازات والحريات». وأشد ما أثارها اعتقال بعض أعضائها وسجنهم من حين إلى آخر. ولتأكيد ذلك، قامت بتحرير «استرحام الحق» (Petition of Right) خلال أزمة ١٦٢٨/ ١٦٢٩. واعتبرت العريضة إحدى الوثائق التاريخية المهمة في تاريخ البرلمانية كالمغنا كارتا و"لائحة الحقوق" فيما بعد. وفي الواقع، فإن "استرحام الحق" أقرب إلى تذكير الملك بسجل الامتيازات والحريات التي وردت في المغنا كارتا وملوك إنجلترا، منها إلى منعطف في تاريخ إنجلترا البرلماني. لعل احتجاج البرلمان وتذمره من مستشاري الملك وموظفيه وجيش الملك بسبب الأضرار التي كان يلحقها بأصحاب المزارع خلال عسكرته على أرضهم كان أبرز ما جاء فيها. وكان قرار البرلمان بعد ذلك أكثر تحديداً عندما اعتبر البرلمان أن من ينشر "بدعاً" مخالفة للكنيسة الأنغليكانية، كنيسة الدول الرسمية –المقصود الهدف من "البدع" إعادة كثلكة إنجلترا– هو "عدو للمملكة والمجتمع"، والشيء نفسه يمكن قوله فيما يتعلق بضرائب دون موافقة. أما من يدفع ضريبة الموانئ، موضوع الخلاف الرئيس بين شارل الأول والبرلمان، فاعتبر "خائناً لحريات إنجلترا وعدواً لها".[٢٥]

تعدت المداولات التي جرت في البرلمان خلال أزمة ١٦٢٨/١٦٢٩ موضوعها المباشر؛ أي الضرائب وتزويد الأسطول بالسفن الحربية وتجهيزها بالرجال والمال (Poundage and Ships)، فقد عكست تحولاً في الحياة السياسية على الرغم من فشلها في إقناع شارل الأول ومن حوله في المجلس الخاص والبلاط، بأن الامتيازات الملكية لا تعطي الحق لموظفي الجمارك مصادره السلع المستوردة في الموانئ بسبب رفض أصحابها دفع الضريبة التي رفض البرلمان الموافقة عليها. لكن الشرخ بين شارل الأول وبين العناصر المعارضة في البرلمان كان أعمق من الحالة العينية بكثير، ودار حول مكانة البرلمان كإحدى مؤسسات الحكم الملكي الاستشارية، وبذلك تعدى حدود عريضة الحق، وقارب التحدي للسلطة الملكية لتأكيد مكانته في نظام الحكم.[٢٦]

عندما حل شارل الأول البرلمان في ١٠ آذار العام ١٦٢٩، قام بما قام به لويس الثالث عشر في فرنسا قبل خمس عشرة سنة وكما كان الوضع السائد في ممالك وإمارات أوروبا. وأكثر من ذلك، فقد فعلت الملكة إليزابيث ذلك وألقت ببعض الأعضاء في السجن؛ كما حدث في العام ١٥٨١ مثلاً. من ناحية أخرى، يبدو لأول وهلة أن مطالب عناصر المعارضة لم تتعد استمرار النهج العام السائد؛ أي حق البرلمان في المداولة والموافقة على طلبات الملك المالية التي اعتبرتها أحد «الامتيازات والحريات» الإنجليزية. ماذا جدّ أيام شارل الأول بشكل خاص ومنذ حكم جيمس

Digitized by Birzeit University Library

الأول؟ يذهب كيفن شاربي إلى أن البت في الشؤون المالية، والسياسة الخارجية، كان من شؤون الملك ومجلسه الخاص. ما حدث في النصف الأول من القرن السابع عشر أن أعضاء المجلس الخاص والبلاط لم يملكوا التجربة والخبرة كمن سبقهم. وأكثر من ذلك، دبت الانقسامات والخلافات فيما بينهم.[٢٧] مقابل ذلك، فقد برزت طبقة الملاكين الريفيين وكبار المستأجرين (gentry) كقوة سياسية. وانتمت أغلبية أعضاء البرلمان إلى هذه الطبقة. ثم أخذت تسعى إلى "التحرر" من نفوذ الأرستقراطية وسلطتها. وأسهم انتشار العلم والثقافة ووسائل النشر والإعلام في سعيها لتصبح طبقة سياسية.[٢٨] وانعكس هذا التطور في عناصر المعارضة، فقد كان العديد منها من القانونيين.

يكاد يجمع الدارسون والباحثون على أن البرلمان كان على استعداد لمنح الملك حق فرض الضرائب على السلع المستوردة في الموانئ، موضع الخلاف العيني. لكن محور الخلاف بين القصر والبرلمان تعدى ذلك. رمت عناصر المعارضة إلى تحقيق هدفين رئيسيين فيما يتعلق بالنظام السياسي: إصلاح في جهاز الدولة التنفيذي؛ أي في المجلس الخاص والبلاط، ودور أكثر فاعلية في الدولة للبرلمان. وعنى المحور الثاني أولوية القانون العرفي (common law) والأحكام القانونية على الإرادة الملكية والتشريعات في المجلس الخاص من ناحية، وإكساب قرارات البرلمان قوة ملزمة كقوة القانون من ناحية أخرى. وليس من الغريب أن بعض أعضاء المعارضة ذهب إلى أن البرلمان يمثل "الشعب"، وأن يعتبر إليوت، أحد أقطاب المعارضة، البرلمان "مجلس الحكم الأعلى".[٢٩] وعاد الاختلاف في منظور المعارضة لمكانه البرلمان ودوره إلى طبيعتها، إذ لم تكن حزباً أو كتلة سياسية منظمة، إنما غلب الطابع الفردي والفئوي عليها.

وعلى العموم، يمكن القول أن أزمة الأعوام ١٦٢٦ و١٦٢٨/ ١٦٢٩ عكست رغبة في البرلمان للتحول من مؤسسة ملكية كغيرها من المؤسسات تكتفي بما يمنحه الملك من «الامتيازات»، ومهمتها الموافقة على طلبات الملك لا الرفض، إلى أحد مكونات النظام السياسي. لم تطرح المعارضة النظام الملكي للنقاش حتى خلال اشتداد الأزمة في أواخر العام ١٦٢٨ وحتى حل البرلمان في ١٠ آذار العام ١٦٢٩، فقد كانت ملكية كغيرها. وحاول البرلمان الحصول على تنازلات جديدة لكنه فشل، كذلك فشلت آليات الحكم القديمة المتمثلة في المجلس الخاص والبلاط ولفيف المستشارين في استحداث آليات تعامل جديدة مع البرلمان. كان حل البرلمان في ١٠ آذار بمثابة تأجيل تحول الأزمة من خلاف إلى مواجهة وصدام في ١٦٤١/١٦٤٢.

حكم شارل الأول إنجلترا في الفترة بين ١٦٢٩ و١٦٤٠ حكماً مطلقاً. وواصل إدارة مملكته بواسطة مجالسه وجهاز قضائه وأجهزة الأمن والجيش. وبقي

Digitized by Birzeit University Library

البرلمان معطلاً حتى ١٦٤٠. وتمكن من توفير الموارد المالية بإصدار مراسيم ملكية مختلفة. واستمرت ضريبة الموانئ المعروفة بـ (Poundage and Ships)، موضوع الخلاف المباشر بينه وبين البرلمان خلال العشرينيات، تجبى وتزود الملك بالموارد المالية طيلة هذه الفترة. وأصدر شارل الأول مراسيم، بحيث شملت الضريبة جميع إنجلترا، وبذلك تحولت إلى ضريبة عامة ولم تعد مقتصرة على الموانئ. وحاول شارل تبرير ضرورة فرضها بحاجة إنجلترا للأمن، وبخاصة تأمين الطرق البحرية منها وإليها، وحماية مصالحها التجارية في البحار.[٣٠]

إنجلترا بين الإصلاح والثورة ١٦٤٠-١٦٤٢

يبدو لأول وهلة أن الخلافات بين المؤسسة الملكية وبين البرلمان دارت حتى بداية الأربعينيات حول أمور عينية كتوجيه تهمة الطعن (impeachment) لرجال الحكم كاللورد باكنغهام وسترافورد لاحقاً، أو رفض البرلمان لضريبة معينة، أو موافقته، وغير ذلك من الحالات. ربما إلى حد معين. ويمكن الذهاب إلى أبعد من ذلك إذ بدا الصراع للبعض ذا أبعاد أوسع، وشمل قطاعاً اجتماعياً وسياسياً. ويجب الأخذ في الحسبان أن الطبقة الحاكمة -أرستقراطية شريفة أم ريفية- شكلت شريحة اجتماعية محدودة، ولم يشكل الفلاحون الأحرار (freeholders)، كقطاع اجتماعي، قوة سياسية نافذة، ناهيك عن المشاركة الهشة في اختيار نواب البرلمان. كان الانتخاب أقرب إلى الاختيار منه إلى الانتخاب. وشكل كبار الملاكين والتجار قوة حاسمة في اختيار نواب البرلمان. أما الخلاف حول أمور مهمة كالعلاقة بين منزلة القوانين العرفية (common law) والمراسيم الملكية على مختلف أصنافها، وأيهما أسبق وأولى، فكان موضوع جدل بين القانونيين بشكل خاص، وهي فئة محدودة اجتماعياً على الرغم من ثقل مركزها فيما يسمى بالنخب السياسية اليوم. كل ذلك صحيح، ولكن إلى حد ما.

عبرت حالات الخلاف بين الملك والبرلمان عن بوادر مرحلة جديدة في العلاقة بينهما لم يعهدها النظام السياسي طيلة قرون. من يحكم إنجلترا: الملك أم الملك والبرلمان؟ وفي الوقت نفسه ما هي المرجعية القانونية لنظام الحكم: المراسيم الملكية بتصنيفاتها المختلفة أم القانون العرفي (common law) والقوانين التي يصادق البرلمان عليها؟ نجح جيمس الأول في استعمال شعرة معاوية طيلة حكمه حتى العام ١٦٢٥. وحاول شارل الأول كثيراً استعمال العصا ضد البرلمان وأهمل الجزرة، وأدى الإهمال إلى عواقب وخيمة في الفترة بين العامين ١٦٤٠-١٦٤٢؛ سواء أكان الإهمال عن وعي أم دون وعي. وبشكل عام، واجه نظام عمادة الملك والمجلس الخاص وغير ذلك من المجالس الملكية الإدارية مؤشرات دلالية تستدعي التغيير أو التحديث بلغة العصر.

Digitized by Birzeit University Library

جرى انفصال الكنيسة الإنجليزية عن الرومانية بقرار فوقي، وأخذت شكلها وصيغتها خلال حكم الملكة إليزابيث تحت اسم الكنيسة الأنغليكانية. لكن الحركة البروتستانتية، كحركة روحية، أخذت ترسي جذورها بصورة قوية خلال القرن السادس عشر. وأصابت تعاليم كالفن نجاحاً خاصاً. ومع انتشار التعاليم الإصلاحية، قام أصحابها في اسكتلندة بشكل خاص بتنظيم كنائسهم وأطلقوا عليها اسم الكنيسة البريسبتريانية. وأصبحت البريسبتريانية (المشيخية) كنيسة اسكتلندة الرسمية. وبخلاف اسكتلندة، فقد نشأت في إنجلترا حركات روحية وفكرية متعددة، وكثرت الاجتهادات الفقهية فيها وتشعبت. وتناولت الاجتهادات الفقهية تعاليم الرسل بشكل خاص والشعائر الدينية؛ القربان المقدس بشكل خاص، ومن هنا كتبت الصلاة. ونتيجة لذلك، كثرت الطوائف الدينية وأخذت تأخذ طابعاً شعبياً بعد انتشارها في مختلف طبقات المجتمع الإنجليزي. وكان الطهوريون (puritans) أكبر طائفة جديدة. ورأت الكنيسة الأنغليكانية، ككنيسة النظام الرسمية، بنشوء الطوائف الجديدة، وبخاصة في الطهوريين، خطراً يهدد مكانتها. لكن الخطر لم يقتصر على كنيسة النظام الملكي الرسمية، وإنما على النظام ككل، لا بسبب تعاليمها الدينية الانشقاقية فحسب، وإنما أكثر بسبب الإسقاطات السياسية كالاعتراف بها، وضمان حرية الدعوة إلى الإصلاح، وممارسة شعائرها الدينية الخاصة وغير ذلك. وليس من الغريب أن العديد من المعارضة السياسية للنظام انتمى إلى هذه الطوائف أو رعى دعوتها الدينية.

لم تقتصر علامات التفكك في بنية النظام الملكي ومؤسساته، وبخاصة الدينية. ويشير رتشارد هنري توني إلى أن دعوة الطهوري إلى "الخوف من عدم رضى الله أكثر من جميع العالم"، تجعل من الطهوري "جمهورياً طبيعياً".[٣١] دعت الطهورية إلى بناء نظام صارم جديد، المجتمع الإلهي. وأبرز مبدأ الإيمان من وجهة نظر الطهوري كمدخل لولوج المجتمع الإلهي أهمية الفردانية. ويخلص توني إلى أن الطهورية حاولت الجمع بين «التقليدية والفردانية».[٣٢] وتتجلى التقليدية في تنظيم المجتمع الإلهي مهما كان الشكل هلامياً، والفردانية بسبب شروط الولوج الإيمانية، التي هي فردية بطبيعتها. ليس هنا المهم التأكيد -أو عدم التأكيد- على صحة العلاقة بين الإصلاح الديني وظهور الرأسمالية كما ذهب ماكس فيبر. فالأمر الأكثر أهمية هو الإشارة إلى أن الحركات الإصلاحية في إنجلترا بدأت تضرب جذوراً قوية قبل أزمة ١٦٤٠-١٦٤٢ على الرغم من أن انتشار تعاليمها بين جمهور المجتمع الإنجليزي ما زال محدوداً. وشكل انتشارها علامة إنذار حتى العام ١٦٤٠ للمكانة الاحتكارية للكنيسة الرسمية، لا خطراً داهماً، لكن لا يمكن إغفال حضورها.

شهدت الحياة الدينية في المجتمع البريطاني ربيعاً فكرياً عاماً. وشمل النشاط تيارات عديدة، ومنها الكاثوليكية. كما أن البريسبتريانيين الاسكتلنديين لم يكتفوا

Digitized by Birzeit University Library

بنشر عقيدتهم في اسكتلندة، وإنما أخذوا ينشطون في شمال إنجلترا التاريخية. لكن شر ما أثار الحركات الإصلاحية بشكل خاص نشاط الأسقف وليم لود. أخذ الأسقف لود يبلور مذهباً خاصاً به شمل العديد من مظاهر العقيدة الكاثوليكية الشعائرية ووفق بينها وبين الأنغليكانية. لكن الأهم من ذلك أنه تمكن من كسب ثقة البيت الملكي، وبذل جهوداً كبيرة لتنظيم الكنائس على نهجه. وكان لود على قدر واسع من النفوذ وقوة العزيمة، ما أثار معارضة شديدة وواسعة. ووصلت المعارضة إلى حد توجيه تهمة الطعن له خلال دورات البرلمان فيما بعد.[٣٣]

طغت الانشقاقات الإيمانية على السطح في وقت متأخر نسبياً، وأصبحت عاملاً قوياً في الحياة السياسية بعد نشوب التمرد الأيرلندي في ٢٢ تشرين الأول من العام ١٦٤١. بذلك أضافت الانشقاقات الإيمانية عاملاً جديداً زاد من عملية تفكك المجتمع الإنجليزي القديم. فقد سبقت الإشارة إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزها الإصلاح الديني الفوقي أيام هنري الثامن، واستمر أيام الملكة إليزابيث في القرن السادس عشر، وازدهار التجارة، وانتشار إقامة المؤسسات المالية والمصرفية، وما رافقها من التغيرات الديموغرافية، وظهور المدن التي جذبت انتباه العديد من الدارسين والباحثين كتوني وهل وغيرهما.

شكل التمرد الاسكتلندي في العام ١٦٣٧ تحدياً خطيراً للنظام بأسره على الصعيدين السياسي والمذهبي معاً. هل يستطيع شارل الأول قمعه دون الاستعانة بالبرلمان؟ حاول الملك قمع التمرد دون نجاح. واستطاعت قوى المتمردين السيطرة على مناطق إنجليزية من الشمال. وعجز الملك عن دفع أجور جيشه وتأمين تموينه، ووصل سوء وضع الجيش بحيث بدأت بوادر تفككه تهدد بالانهيار التام.[٣٤] لم يعد مناص أمام شارل الأول سوى دعوة البرلمان للانعقاد لمواجهة خطر قوات التمرد التي باتت تهدد إنجلترا التاريخية من الشمال. وأصدر شارل الأول دعوة إلى انعقاد البرلمان. وعرف البرلمان بـ «البرلمان القصير» (Short Parliament) نظراً لقصر فترة انعقاده، إذ لم تطل أكثر من بضعة أسابيع من ١٣ نيسان العام ١٦٤٠ إلى ٥ أيار العام ١٦٤٠.

دعا شارل الأول البرلمان إلى الانعقاد لهدف محدد: الموافقة على فرض ضرائب لتمويل الحرب ضد الاسكتلنديين. لكن زعماء المعارضة رأوا في دعوة الملك للبرلمان فرصة لطرح خطوات إصلاحية للنظام، وتوجيه نقد حاد لبعض أعوان الملك ومستشاريه. وذهب جون بم، أحد أقطاب المعارضة، إلى المطالبة بعقد برلمان دوري منظم. وفي الواقع، فإن البرلمان كان على استعداد لتلبية طلبات الملك المالية. فقد بدا واضحاً للجميع أن نصراً اسكتلندياً عنى فرض الكنيسة البريسبتريانية على إنجلترا الأنغليكانية في نهاية المطاف، وهذا ما لم يرده أحد من جميع الأطياف

Digitized by Birzeit University Library

الدينية والسياسية. لم يكن شارل على استعداد للتضحية برموز "الفساد"، وعلى رأسهم إيرل سترافورد، والأسقف وليم لود المقوتان لدى المعارضة. كما أن زعماء المعارضة أبدوا مواقف رمت إلى إصلاح نظام الحكم نفسه. وعلى العموم فإن دورة "البرلمان القصير" عكست الهوة بين النظام والبرلمان، وكان حله نتيجة طبيعية لذلك.

لم تنته المصاعب أمام شارل الأول بالتمرد الاسكتلندي. فقد حذت أيرلندة حذو اسكتلندة. ونشب تمرد هناك في ٢٢ تشرين الأول العام ١٦٤١. ومع نشوب التمرد، عادت إشكالية تمويل قمع التمرد تواجه شارل الأول ونظام حكمه. وأثار التمرد الأيرلندي جبهة عريضة من جميع الطوائف الدينية عدا الكاثوليكية. ورأت الطوائف الإصلاحية الجديدة من الطهوريين بشكل خاص في التمرد محاولة لإعادة المذهب الكاثوليكي، ومن هنا خطراً يهددها. واستغل الطهوريون الوضع الجديد لشن حملة ضد الأسقف لود لما رأوا في منهجه من رموز كاثوليكية. لكن حملة الطهوريين عنت حملة ضد النظام في الوقت نفسه. فقد تمتع لود بنفوذ واسع واعتبر أحد رجال الملك المقربين. لم يترك التمرد الأيرلندي خياراً واسعاً لدى شارل الأول، وبخاصة أن المسألة الاسكتلندية لم تجد حلاً لها.

لم تكن المصاعب والأخطار التي واجهت شارل الأول في أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات شخصية فقط، وإنما النظام ومؤسساته المختلفة أيضاً: المجلس الخاص، والبلاط، ونظام المستشارين، والإدارة. انعكس هذا العجز في مواجهة الخطر الاسكتلندي منذ العام ١٦٣٧ وبعد دخول قوات اسكتلندية إنجلترا نفسها من الشمال في آب العام ١٦٤٠. ولم يعد خيار أمام الملك ومساعديه سوى دعوة البرلمان إلى الانعقاد لتوفير الموارد اللازمة لمواجهة الأزمة. هل يستطيع النظام إيجاد حلول مقبولة من قبل ناقديه ومعارضيه؟ من ناحية أخرى، سارعت المعارضة إلى استغلال الأزمة التي يواجهها شارل الأول، ورأت بها فرصة لتشديد حملتها ضد رجال البلاط ومستشاري الملك، وبخاصة بعد أن بدا أن من الصعب التغلب عليها دون مساعدة البرلمان. هكذا وجب على كل طرف من الطرفين أن يحسم أمره.

عاد شارل الأول ودعا إلى انعقاد البرلمان على أثر نشوب التمرد الأيرلندي في أواخر تشرين الأول العام ١٦٤١. وشهد اختيار/انتخاب أعضاء البرلمان نشاطاً سياسياً قلما سبق مثيله في الماضي. فقد تمت الانتخابات في أجواء الأزمة المتفاقمة: إثارة الإصلاحيين على مختلف طوائفهم بسبب محاولات وليم لود إقامة كنيسة موحدة على نهجه؛ عجز الملك على دفع رواتب جنوده وخوف المدن وبخاصة الطبقة التجارية من ضرائب جديدة؛ بدء انهيار الجيش وتفككه وتقدم الاسكتلنديين في الشمال. ولعل الأمر الذي تجدر الإشارة إليه بشكل خاص، هو بداية مشاركة

Digitized by Birzeit University Library

فئات وطبقات اجتماعية في التعبير عن استيائها من الوضع العام.[٣٥] فقد انحصرت الخلافات حتى أواخر العام ١٦٤٠ بين ملوك بيت ستيوارت وبين فئات محدودة من حيث الحجم من المعارضة، ولم تأخذ حركة المعارضة شكلاً جماهيرياً واسعاً. اختلفت أجواء انتخابات البرلمان المعروف بـ«البرلمان الطويل» (Long Parliament) بما أثارته من اهتمام قطاعات واسعة من المجتمع الإنجليزي في المدن بشكل عام، وفي لندن بشكل خاص.

بدأت جلسات البرلمان في ٣ تشرين الثاني العام ١٦٤٠، ورجع الخلاف بين البرلمان وشارل الأول، وفي الواقع بينه وبين نظام الحكم، من جديد. وجاءت دعوة الملك إلى انعقاد البرلمان بعد تردد قوي. فقد راقب التحولات الاجتماعية والدينية عن كثب، ورأى في الحركات الدينية وفكرها معالم تتسم بالجمهورية. وهذا ما أسر به لأحد مستشاريه المقربين، إيرل سترافورد، لكن الخطر الاسكتلندي والتمرد الأيرلندي لم يدعا خياراً آخر لشارل الأول. ولم تكن شكوك الملك ورجال بلاطه بانعدام ثقة البرلمان برجال الحكم ضرباً من الخيال. إذ سرعان ما وجّه البرلمان تهماً بالطعن لبعض مستشاريه وجباة الضرائب خلال حل البرلمان، لاعتباره ذلك خرقاً للقانون. وفي الوقت نفسه، أعدت فئات المعارضة قانوناً لتنظيم عقد البرلمان كل ثلاث سنوات في شباط العام ١٦٤١، وأطلق عليه قانون الثلاثية (Triennial act). وبينما تظاهر أصحاب القانون أن الهدف منه حل الإشكالات المختلفة، فإنهم رموا إلى أبعد من ذلك. فقد عنى القانون نهاية دعوة البرلمان إلى الانعقاد كـ"امتياز ملكي" يمنحه كما يشاء ومتى شاء، لكن الدعوة بقيت من صلاحيات الملك. كذلك حدد القانون تاريخ انعقاد الجلسات.[٣٦] ولعل الأهم من ذلك ما لم يتناوله القانون بصورة مباشرة: عدم دعوة الملك إلى الانعقاد يمكن أن يعتبره البرلمان خرقاً للقانون في المستقبل.

شكّل توجيه الطعن (impeachment) للأسقف وليام لود وللايرل سترافورد، أهم رمزين لنظام الحكم، – –الأول في كانون الأول العام ١٦٤٠ والآخر في كانون الأول العام ١٦٤١– وتقنين دورية البرلمان لثلاث سنوات، نهاية مرحلة ومؤشرات لبداية أخرى في تاريخ النظام السياسي ككل. وأكدت الأزمة العامة هشاشة نظرية الملك كـ"نعمة إلهية" في إنجلترا وكمرجعية شرعية لـ"الحكم المطلق". كذلك أظهرت مؤسساته كالمجلس الخاص، والمستشارين في مؤسسات الحكم المالية والإدارية، حدود قدراتها على مواجهة المصاعب المالية لتمويل النفقات العسكرية والحربية. وهذا ما دفع بدافيد كريسي إلى تسمية نظام حكم بيت ستيوارت بالنظام القديم، في إشارة غير مباشرة لألكس دي توكفيل.[٣٧] فقد طرح البرلمان نفسه كإحدى مؤسسات نظام الحكم المركزية كالمجلس الخاص، وكالمؤسسات القائمة، عندما أكد استعداده التصديق على توفير الموارد للجيش بسبب اعتباره خطر الاسكتلنديين والأيرلنديين عاماً وليس خاصاً. إضافة إلى ذلك، رأى بذلك خطوة لكسب موافقة

Digitized by Birzeit University Library

الملك على إصلاحات أخرى. وزاد التعاطف الذي لقيته المعارضة في لندن ومدن أخرى، وبخاصة التي تحملت عبء الضرائب، من شعور البرلمان بنفسه كقوة مؤثرة، ومن عزمه على القيام بالإصلاحات.

عكست الأزمة السياسية تفكك الطبقة الأرستقراطية كطبقة حكم بصورة واضحة. فقد انتمت المعارضة إلى هذه الطبقة تماماً، كما انتمى المجلس الخاص ورجال البلاط وكبار المستشارين إليها. ويكاد يجمع الباحثون والدارسون على أن الخلاف نشب بين تيارات وفئات داخل الطبقة من أرستقراطيين أشراف وريفيين (gentry). والخلاف بين الدارسين هو حول جذور الأطراف المتنازعة وأصولها. وبينما يذهب كرستوفر هل إلى أن النزاع أحدث انشقاقاً بين "أشراف البلاط" و"أشراف الريف" بشكل رئيسي،[٣٨] يذهب آخرون كديرك هرست إلى أن الخلاف الذي تحول إلى صراع منذ أواخر العام ١٦٤١، افتقر إلى قاسم طبقي قاطع، ويعزو أسباب الانفجار أكثر إلى عوامل سياسية؛ التمرد الاسكتلندي والأيرلندي بشكل خاص ومذهبيه.[٣٩]

هناك شبه إجماع بين الدارسين على أن إحدى الظواهر التي برزت منذ بداية الأزمة كانت كثرة المنشورات والمؤلفات السياسية كمؤشر لبداية بروز الرأي العام كقوة جديدة ذات تأثير في تطور الأحداث. ويذهب هرست إلى أن عدد المنشورات المختلفة بين العامين ١٦٤٢-١٦٤٨ بلغ حوالي الألف.[٤٠] ويبدو أن بعض السياسيين قد أدرك أهمية الرأي العام مبكراً، فأخذ ينشر خطبه في البرلمان لاستمالة الرأي العام إلى جانبه.[٤١] ومن الطبيعي أن الشؤون المذهبية نالت نصيب الأسد بسبب حدة الخلافات وشدتها. هذا يظهر واضحاً عندما صاغ البرلمان وثيقة «الاحتجاج» (Protestation) لتوحيد الكنيسة رسمياً، وكخطوة لما بدا من مخاطر عودة البابوية المتمثلة في الكنيسة الكاثوليكية. فقد قام أصحابها بطبعها ونشرها في جميع المؤسسات الدينية، وأحدثت نقاشاً واسعاً على مستويات مختلفة. واعتبرها كريسي تعبيراً لممارسة البرلمان السلطة التنفيذية على "صعيد الأمة العام"، وكخطوة في "بناء الدولة".[٤٢]

لعل قانون حجب حل البرلمان أو توقيفه عن العمل من قبل الملك في ١١ أيار العام ١٦٤١، كان أهم المؤشرات التي عكست نهاية ما اعتبر سلطة الملك المطلقة كنعمة من نعم الله، وبداية حقبة جديدة في تاريخ البرلمانية الإنجليزية. والأمر الذي لم يقل أهمية أن القانون (act) جعل أمر حل البرلمان أو توقيف جلساته شأناً من شؤون البرلمان نفسه.[٤٣] وعلى الرغم من أن القانون أشار إلى البرلمان الحالي آنذاك، فإن إسقاطاته بدت واضحة ومؤشراً للمستقبل لنظام دام قروناً عديدة. ومن الطبيعي أن يعتبر شارل الأول قرار البرلمان خرقاً لقاموس الامتيازات الملكية ذات الصبغة

Digitized by Birzeit University Library

المقدسة، فقد كانت دعوة البرلمان إلى الانعقاد وحله أو توقيفه من أهمها. ولم يكتفِ البرلمان بذلك، بل قام بحل بعض مؤسسات النظام الممقوتة كمحكمة «غرفة النجم» (Star Chamber) وغيرها من المحاكم الملكية. وتناول البرلمان السياسة الضريبية لإصلاحها، فألغى ضريبة السفن والجمارك في ٧ آب. وكان البرلمان قد أسقط العقوبات التي فرضتها المحاكم الملكية على من رفضوا دفعها. وتناولت خطوات البرلمان الإصلاحية الحياة الدينية لدرء ما بدا لقادة الإصلاح من خطر عودة الكنيسة الرومانية إلى السيطرة على الحياة الدينية في إنجلترا، وتأكيداً لوحدانية الكنيسة الأنغليكانية ككنيسة الدولة الرسمية. وأرفق البرلمان في القانون قسماً للإخلاص لها تم توزيعه على مختلف المراكز الكنسية منذ بداية شهر أيار العام ١٦٤١. ومما أثار البرلمان خلال تداول مشروع القانون أن الشائعات بدأت تنتشر بوجود مؤامرة تسعى إلى انقلاب فوقي لحل البرلمان، وإلغاء جميع ما سنّه من قوانين (acts) وقرارات.

بلغت علاقة التوتر بين البرلمان وشارل الأول درجة عالية عندما أمر شارل الأول بحل البرلمان. لكن البرلمان رفض حله في ١١ أيار "دون موافقته" و"بلا قانون برلمان" (Act of Parliament) "لهذا الغرض". وفي الوقت نفسه، رفض توقيف دورته. لم يجرؤ أي برلمان على اتخاذ خطوة كهذه طيلة قرون. وواصل البرلمان اجتماعاته واستمر في اتخاذ خطوات إصلاحية هدفت إلى حل بعض مؤسسات النظام خلال صيف ١٦٤١، وكان "الإعلانِ العظيم" (Grand Remonstance) في الأول من كانون الأول العام ١٦٤١ مرفقاً بـ"استرحام" (petition) من أهمها. ولم يكتفِ البرلمان بطلب تجميد نشاط الجماعات المناصرة للكاثوليكية، التي أطلق البرلمان عليها "الحزب البابوي"، وإنما بإقصائها من البرلمان، وتعيين من "يثق" البرلمان به في مجلسه الخاص.[٤٤] ولم يكن رفض شارل الأول لما ذهب البرلمان إليه مفاجأة كبيرة. فقد عنى «الإعلان العظيم» إجراء تطهير عام في جهاز الحكم: البرلمان نفسه بسبب إقصاء ذوي الميول الكاثوليكية وأنصار وليم لود؛ إعادة النظر في اختيار المجلس الخاص والبلاط واشتراط البرلمان باختيار من «يثق» بهم؛ تطهير الجهاز الكنسي والقضائي من المطارنة الذين يبدون ميولاً كاثوليكية أو «لودية» (نسبة إلى وليام لود)؛ إصلاح ضريبي بعد إلغاء ضرائب الموانئ؛ والأهم من ذلك ظهور البرلمان كمؤسسة حكم، لا كأداة من أدوات الملكية كالمجلس الخاص كما كان في الماضي.[٤٥] لكن يجب الإشارة إلى أن دعاة الإصلاح أرادوا إصلاح نظام الحكم الملكي، لا إقامة نظام حكم ديموقراطي. أما مدى اتسام خطواتهم الإصلاحية بالديموقراطية، فهو موضوع اجتهاد. الأمر الذي لا جدالٍ حوله أن الخلاف بين عائلة ستيوارت منذ جيمس الأول وأيام شارل الأول خاصة، تحول إلى أزمة حكم منذ أواخر العام ١٦٤١، وبدأت تنذر بالانفجار مع بداية العام ١٦٤٢.

Digitized by Birzeit University Library

لم تشكل «المعارضة» حزباً أو جبهة متجانسة، ومن نافل القول عن برنامج أو مشروع إصلاحي متفق عليه. وكثيراً ما اختلفت وجهات نظر قادة «المعارضة» في موضوع معين، واختلفت وجهات النظر من واحد إلى آخر في موضوع آخر. ومن هنا يمكن الحديث عن «معارضة» أكثر من «المعارضة».[٤٦] وتجدر الملاحظة أن المعارضة لم تحاول تحديد ما كانت تقصد بـ «الحريات والامتيازات» البرلمانية أو «الحريات القديمة» قدم إنجلترا، لا من ناحية إجرائية ولا من ناحية موضوعية، بل اكتفت بتكرار صيغتها الخطابية، ربما لتأكيد مؤسسة البرلمان كممثل لها. ورجعت جذور «الحريات البريطانية» أو «الدستور القديم» (ancient constitution) إلى استقرار القبائل الأنجلوسكسونية في القرنين الخامس والسادس كإحدى القبائل الجرمانية. ويبدو واضحاً أن المعارضة قد رأت بنفسها، دون غيرها، وريثة لها وحاملة لوائها. لم يواجه الملك ورجال نظامه حاجة لذلك للدفاع عن "الامتياز الملكي"، فقد اعتبره من المسلمات ولا حاجة لتبريرها. وقد روَّج روبرت فلمر لهالته المقدسة. هل سعت المعارضة إلى إقامة "ملكية توافقية" (mixed monarchy) دون أن تطرحها كمشروع سياسي؟[٤٧] توحي حملتها النقدية بذلك. وأصبح الأمر أكثر وضوحاً عندما صاغت ما يعرف بـ «الاقتراحات التسعة عشر» (The Nineteen Proposals) في الأول من حزيران العام ١٦٤٢.

اختلفت أجواء وأحوال صدور «الاقتراحات التسعة عشر» من سابقاتها من وثائق الاسترحام والاحتجاج. فقد أخذ الإعلام يجد جمهوراً أوسع، ولم تعد منشورات الخطاب السياسي والمذهبي تقتصر على جمهور ضيق محدود كما كان في الماضي. كذلك أخذت شرائح اجتماعية أوسع ترى بنفسها طرفاً في المجابهة بين الملك والبرلمان. وبالطبع، لم تدخر المعارضة جهداً في كسب تأييد جماهير أوسع إلى جانبها، وبخاصة في مراكز نفوذها كمنشستر. وكانت لندن المسرح الرئيسي لحالة عدم الاستقرار بسبب كونها العاصمة ومركز الحكم، وبخاصة بسبب تعداد سكانها وتنوع أعمالهم وانفتاحهم النسبي وقربهم من الأحداث. ووصل التوتر درجة عالية من السخونة بعد وصول الأخبار عن التمرد الأيرلندي والإشاعات عن انقلاب ملكي منتظر. وعمت المظاهرات والاضطرابات شوارع لندن خلال شهري كانون الأول العام ١٦٤١ وكانون الثاني من العام ١٦٤٢. وانعكس هذا التحول في الانتخابات للمجلس البلدي والمليشيا المحلية في ٢١ كانون الأول العام ١٦٤١.[٤٨]

عبر صدور «الاقتراحات التسعة عشر» عن مرحلة جديدة من الصراع بين الملك والبرلمان، لا بسبب الأجواء التي رافقته فحسب، وإنما بسبب ما رمت «الاقتراحات» إلى تحقيقه. وبينما تناول «استرحام الحق» (Petition of Right) في العام ١٦٢٨ المظالم والأضرار التي كان يلحقها النظام بالأفراد بشكل رئيسي، وتأكيد

Digitized by Birzeit University Library

"الامتيازات والحريات" الإنجليزية القديمة من وجهة نظر أصحاب الاسترحام، واكتفى "قانون الثلاثية" -(Triennial act) في شباط العام ١٦٤١ بطلب من شارل الأول الموافقة على دورية ثابتة ودائمة للبرلمان كل ثلاث سنوات.

خطا البرلمان خطوة في "الاقتراحات التسعة عشر" كان يمكن أن تشكل منعطفاً في تاريخه وتاريخ العلاقات بينه وبين نظام الحكم. فقد طلب البرلمان تحديد مجلس الملك بين ١٥-٢٥، واشترط تعيين كبار قادة قوات الأمن وتجنيد المليشيا (الجيش) والحصون والموانئ بموافقته، ومثل ذلك فيما يتعلق بالجهاز القضائي. وبذلك ينقلب البرلمان إلى جهاز رقابة أيضاً، ولم يستثنِ البرلمان تنظيم الحياة الدينية التي بدت له على درجة عظمى من الأهمية. ولدرء خَطر عودة الكاثوليكية، فقد اشترط البرلمان تربية أبناء العائلة المالكة بما يتناسب وكنيسة الدولة الأنغليكانية. ولكن "الاقتراحات ..." لم تضمن حرية المعتقد للطوائف الإصلاحية الأخرى. وماذا بقي للمؤسسة الملكية؟ أن تكتفي بدورها كهيئة تنفيذية بشكل رئيسي.

لا شك في أن "الاقتراحات ..." عنت نهاية نظام "الامتيازات" حتى بمفهوم البرلمان نفسه، وبالتأكيد نسفت أركانِ مفهوم الحكم (governance) الملكي القديم. أراد البرلمان بذلك أن يدشن أسساً وقواعد لنظام يمكن أن يمهد الطريق لنظام برلماني في المستقبل. ويبدو أن شارل الأول ورجال مجلسه وقصره قد راعتهم "وقاحة" البرلمان، كما انعكست في "الاقتراحات ..."، نظراً لما تضمنته الوثيقة وما سبقها من خرق وتعدٍّ على مبدأ "الامتياز" الملكي الذي دام قروناً عديدة. ورأي دافيد كريسي بذلك إحدى "ثورات" الثورة العامة التي نشبت في إنجلترا في منتصف القرن السابع عشر، فقد انقلب "عالم إنجلترا" الذي سبق الحرب الأهلية "رأسا على عقب" على أصعدة عديدة خلال الفترة بين العامين ١٦٤٠ و١٦٤٢.[٤٩]

حاول الملك المراوغة خلال الأشهر التي تلت «الاقتراحات ...»، لكن الانتخابات لمجلس لندن البلدي، ونجاح البرلمان في ضمان ولاء مليشيا لندن، وازدياد مشاركة جماهير لندن في المواجهة بين الملك والبرلمان، التي أطلق ديرك هرست عليها «ثورة لندن»، خلال كانون الأول ١٦٤١ وكانون الثاني من العام ١٦٤٢، شكلت مؤشراً قوياً على دخول أزمة الحكم مرحلة جديدة، حيث بدأ «الشارع» يبرز على المسرح السياسي.[٥٠] وعكس فشل أجهزة الحكم في إلقاء القبض على خمسة من زعماء المعارضة بأمر من شارل الأول في كانون الأول من العام ١٦٤٢ بسبب تدخل جماهير لندن، شلل النظام وعجزه على تنفيذ الإرادة الملكية. أدرك شارل حالاً أنه خسر معركة تأمين ولاء لندن فتركها هارباً في ١٠ كانون الثاني من العام ١٦٤٢ إلى الشمال لتنظيم أنصاره. ومن الأرجح أنه اعتقد أن زمن «السياسة» قد ولى، وأن «القوة» هي السبيل لإعادة النظام وتثبيت سلطته في لندن، ومن لندن إلى إنجلترا عامة.

Digitized by Birzeit University Library

أصبح الصدام المسلح بين شارل الأول والبرلمان مسألة وقت. والعائق الرئيس لعدم نشوبه بعد هروب الملك مباشرة أن كلا الطرفين لم يكونا جاهزاً لذلك. أما محور الصراع خلال مراحله الأولى على الأقل، فقد كان الماضي: «الامتياز الملكي» و«دستور إنجلترا القديم - العريق»، و«الحريات وامتيازات البرلمان»، كل طرف أراد «الحفاظ» عليها، لكن من منظوره الخاص لها. إضافة إلى ذلك، ازدادت حدة الخلافات الدينية وما اعتبر «الخطر البابوي»؛ أي عودة إنجلترا إلى المذهب الكاثوليكي.

لم يدُرْ الصراع حول المؤسسة الملكية كنظام حكم، فقد وجهت جل التهم والاحتجاجات حول رجال الحكم وعلى رأسهم سترافورد ولود. لكن دعوة الإصلاح، كما انعكست واضحاً في «المقترحات التسعة عشرة» (Nineteen Proposals) ميزت بين الملكية، كمؤسسة، وبين شارل بخلاف منظور الملكيين لها: شارل هو المؤسسة والمؤسسة هي شارل بكل ما تحمل من رموز كالطاعة، وعدم شرعية التمرد. لم يخف على شارل ومن وقف وراءه إسقاطات منظور المعارضة على المدى البعيد على الأقل. فقد عنى ذلك نهاية سيادة الملك المطلقة "في البرلمان" وانتقاصاً لها. وبالطبع، لم يأخذ الملكيون في الحسبان أن البرلمان أصبح يمارس عمله خلال ١٦٤١/١٦٤٢ كمجلس تمثيلي صاحب سيادة على الصعيد العملي، دون إعلان رسمي على الرغم من أن أعضاءه لما زالوا يعتبرون النظام الملكي هو نظام الحكم الرسمي والشرعي. *

إنجلترا أمام خيارين: ملكية مقيدة أو جمهورية (١٦٤٢-١٦٦٠)

تحولت الخلافات بين شارل الأول وما دعوته بالمعارضة البرلمانية إلى مواجهة مسلحة بعد هروب الملك من لندن في العاشر من كانون الثاني من العام ١٦٤٢. وكان هدف شارل الأول تنظيم فرق الجيش الموالية له لحل البرلمان بالقوة. وترك الاستقطاب السياسي أثره في الحياة السياسية، بحيث بات من الصعب على القوى السياسية الأخرى التزام «الحياد» عندما بدأ الصدام المسلح في آب من العام ١٦٤٢. فقد انضم العديد من أعضاء البرلمان والنخب الاجتماعية من الطبقة الأرستقراطية من ، وحتى ممن أيد المعارضة في الماضي، إلى صفوف الملك. ولم يترك الاستقطاب السياسي والعسكري مجالاً واسعاً للخيار أو الاكتفاء بدور المراقب لاتجاه العاصفة. ولم يكن غريباً أن معظم قادة الجيش والمليشيات المحلية آثرت الانضمام إلى جانب شارل الأول باستثناء الأسطول. هذا ينطبق على المراحل الأولى من الصراع بشكل خاص.[٥١]

Digitized by Birzeit University Library

كانت شبكة الولاءات الجغرافية أكثر تعقيداً، إذ لم يكن من النادر أن تحتوي المناطق «الملكية» على «جيوب» برلمانية، والعكس. وعلى العموم، فإن لندن والمرافئ الرئيسة انضمت إلى المعسكر البرلماني. وزاد من أهمية الاصطفاف إلى هذا المعسكر أو ذاك أن الأسطول أعلن ولاءه للبرلمان في تموز من العام ١٦٤٢، ما كانت له إسقاطات مهمة. فقد ضمن البرلمان بذلك سيطرته على شبكة المواصلات والتجارة مع العالم الخارجي من ناحية، وإضعاف إمكانية مد يد العون من قبل قوى خارجية -كملك فرنسا- للمعسكر الملكي من ناحية أخرى. والأمر الذي لم يقل أهمية، أن توفير الموارد المالية والتموينية لجيش البرلمان كان أيسر. وقام البرلمان بإدخال إصلاحات على نظام دفع الضرائب وتنظيمها بعد إبطال العديد من النهج القديم. لكن البرلمان واجه مصاعب عسكرية في المراحل الأولى من الحرب، بسبب انضمام غالبية كبار قادة الجيش إلى صفوف المعسكر الملكي، وافتقر بذلك إلى ميزات خاصة في التنظيم وإدارة المعارك خلال المراحل الأولى من المواجهات الحربية على الأقل.[٥٢]

تجدر الإشارة إلى أن القوات الاسكتلندية لعبت دوراً مهماً في ترجيح موازين القوى المتصارعة خلال المراحل المختلفة. وحاول كل من الطرفين استمالتها إلى جانبه والتحالف معها. وكان الهدف الرئيس للحملة الاسكتلندية الاعتراف بالكنيسة البريسبتريانية (المشيخية)، وجرت محاولات لجعلها كنيسة إنجلترا الرسمية خلال الصراع المسلح بين الملك والبرلمان. وعلى الرغم من أهمية هذه التقلبات فيما يخص العلاقة بين السياسة والعقيدة، فإن سياسة التحالفات مع الاسكتلنديين أبرزت أهمية الاعتبارات السياسية على الشؤون المذهبية بين كلا الطرفين من حين إلى آخر.

تنحو الغالبية العظمى من الدارسين إلى تقسيم الصراع إلى مرحلتين: ١٦٤٢-١٦٤٦ و١٦٤٦-١٦٤٩. وتمحور التقسيم حول تطور الصراع العسكري بشكل عام. وبينما كانت موازين القوى بين كر وفر بين كلا المعسكرين، وأصبحت لصالح البرلمان بعد إقامة «الجيش النموذجي الجديد» (New Model Army) وتنظيمه بقيادة أولفر كروموبل في نيسان من العام ١٦٤٥. وانتهى الصراع بتسليم شارل الأول نفسه إلى الاسكتلنديين في أيار من العام ١٦٤٦ وسقوط أوكسفورد، معقل الملكيين، بيد البرلمان في حزيران. واعتبر سقوط أوكسفورد نهاية "الحرب الأهلية". وحاول البرلمان الوصول إلى حلول تحفظ نظام الحكم الملكي من ناحية، وإجراء إصلاحات في الحياة الدينية والسياسية من ناحية أخرى خلال المراحل الأخيرة من المواجهة العسكرية، لكن دون نجاح. وأجرى البرلمان مفاوضات مع الاسكتلنديين لتسليم شارل الأول، وانتهت المفاوضات بتسليمه في كانون الثاني من العام ١٦٤٧ لقاء تنازلات مذهبية، ومبلغ كبير من المال.

Digitized by Birzeit University Library

اكتسبت عقيدة الكنيسة المشيخية، والمعروفة بالبريسبتريانية، أولوية خاصة لدى الاسكتلنديين خلال تحالفاتهم وتفاهماتهم مع هذا المعسكر أو ذاك. وبلغت طموحاتهم درجة عالية، فقد طالب الاسكتلنديون أن تصبح الكنيسة البريسبتريانية كنيسة إنجلترا الرسمية. لكن هذه المحاولات وجدت معارضة شديدة لدى الطهوريين (puritans) على مختلف مذاهبهم الطائفية، بالإضافة إلى معارضة الكنيسة الأنغليكانية الرسمية. فقد رأوا بنظام الكنيسة المشيخية التراتبي خطراً على حرية نشاطهم المذهبي. ولم تخل مطالب الاسكتلنديين من اعتبارات سياسية دنيوية. لذلك وافقوا على تسليم الملك للبرلمان مقابل مبلغ من المال على الرغم من أن شارل الأول أبدى استعداده خلال المفاوضات إلى جعل الكنيسة المشيخية كنيسة المملكة الرسمية لثلاث سنوات، بالإضافة إلى تنازلات أخرى أقل أهمية. ومن الواضح أن شارل الأول اعتقد أن التحالف مع الاسكتلنديين سيحسم موازين القوى بينه وبين قوات البرلمان. فقد تصدر حسم الصراع مع المعارضة البرلمانية أولوية في إستراتيجيته العسكرية والسياسية. ومن الأرجح أنه اعتقد أن من السهل تجنيد الرأي العام الإنجليزي ضد الاسكتلنديين لاحقاً، حيث كانت المنافسة السياسية قوية ومعارضة الكنيسة المشيخية عامة في إنجلترا.

أطلق البعض اسم "الثورة البيورتانية" (الطهورية) على الصراع المسلح بين البرلمان والملك ومن وقف وراءه، والبعض الآخر "التمرد" أو/و "الحرب الأهلية" عليه في معظم الأحيان. ولم يسلم التعريف من تأثير مفاهيم العلوم السياسية واعتبرها ألان ج. ر. سميث أحد الفصول المهمة لتطور عام انتهى بقيام "الدولة القومية/ الوطنية" في إنجلترا. لكن الخلاف الرئيس في المنظور دار حول العلاقة المتشابكة بين الدينية المذهبية والاجتماعية الاقتصادية. لم يرَ تواني تناقضاً بين كلا العاملين. فقد ذهب في أعقاب ماكس فيبر الذي رأى علاقة موضوعية بين ظهور الرأسمالية الحديثة والأخلاق البروتستانتية. وواصل كريستوفر هل دراسة عوامل نشوب الثورة وتطورها، ورأى بها تعبيراً للتطور الاجتماعي؛ بروز طبقة الملاكين الريفيين وكبار المستأجرين الزراعيين (gentry) والاقتصادي الذي عاشته إنجلترا خلال القرن السابع عشر، والذي انتهى بنشوء "البرجوازية" وحدوث الثورة الصناعية. ولم تسلم أطروحات هل بشكل خاص من مراجعه منذ السبعينيات من القرن العشرين.[٥٣] وعلى العموم، يكاد يكون هناك اتفاق عام على أن القرن السابع عشر قرن بدء نشوء «الحداثة» سياسياً وفكرياً وثقافياً أيضاً. أما الصراعات والخلافات بين البرلمان وبين حكم عائلة ستيوارت، فكانت مخاضاً بين القديم والجديد، تعبيراً لا بد من استعماله على الرغم من هشاشته. وانفجار الثورة عكس إصرار اللاعودة.

ما زال دور العامل الاجتماعي أحد محاور الدراسات حول الثورة حتى اليوم، وفي أحيان عديدة هي صدى لأطروحات هل. فالثورة في دراسة ديرك هرست،

Digitized by Birzeit University Library

إنجلترا في نزاع ١٦٠٣-١٦٦٠، دارت حول تفسير العقيدة المسيحية في جوهرها. أما العامل الاجتماعي فيطفو على السطح فقط. فقادة المعارضة انتمت إلى الطبقة الارستقراطية، تماماً كالملكيين. وخلافاً لما ذهب كرستوفر هل، فإن الإنقسامات داخل الطبقة النبيلة الجديدة (gentry) تكاد تكون مذهبية دينياً، واجتماعياً عشوائية. ويشير أن أولفر كرومويل، قائد جيش البرلمان، كان نبيلاً (gentleman). ومن هنا، فإن انفجار الثورة عكس أزمة الطبقة الأرستقراطية وأحدث انقساماً في صفوفها. ويخلص "أن الحرب الأهلية لم تكن ثورة اجتماعية، لكن، من الواضح، أنها لم تكن، بالدرجة نفسها، انقساماً داخل النخبة فقط".[٥٤] بذلك تصبح الدوافع الاجتماعية إما عشوائية وإما موضوع دراسة واجتهاد.

لا شك في أن قادة المعارضة ومن دعي بالملكيين كانوا ملكيين من حيث المبدأ. فقد حاول أولفر كرومويل، الذي تم النصر على الملكيين بفضله، الوصول إلى حل وسط مع شارل الأول حتى اللحظة الأخيرة. أكثر من ذلك، فقد وجهت المعارضة هجومها البرلماني وصراعها العنيف ضد «بطانة الملك الفاسدة»، وأحياناً ضد شارل الأول كشخص، ولم تطرح المؤسسة الملكية كموضوع خلاف حتى العام ١٦٤٧. كذلك ادعى الطرفان المحافظة على «دستور إنجلترا القديم» كما ورد سابقاً. ونشب الخلاف والنزاع العسكري حول المنظور. وعلل شارل الأول والملكيون عامة شرعيته في الحكم، والأهم في التشريع، إلى نظريات الحكم الإلهي التي سادت آنذاك، ومن أهمها التوكيل الإلهي لحفظ «أمن الشعب» و«فوائد الملك» (realm). لكن الإشكالية برزت في حقه في سن القوانين. فالتشريع حق إلهي، و"الشعب" يتمتع بـ"فوائد" الحكم والقوانين.[٥٥] هل التوكيل الإلهي يشمل «موضوع» «الفوائد»؟ أم أن «الشعب» -أي البرلمان عملياً- طرف في تحديد «الفوائد»، أي الموضوع؟ ولا يمكن فصل الموضوع عن وسائل تحقيقه -أي سن القوانين- فصلاً تاماً. ليست هناك إجابة واضحة. اعتبرت المعارضة أن الملك هو المشرع، ولكن «الملك في البرلمان» بمجلسيه (King-in-parliament). عندها تأخذ التشريعات شكل "قوانين معروفة ومعلنة" وتصنف كـ(statutes) ملزمة، أي تم سنها دستورياً. ومن هنا، فإن المعارضة رأت بجميع التشريعات التي أصدرها الملك خارج البرلمان، كالضرائب مثلاً، غير شرعية بخلاف المنظور الملكي بحق الملك في التشريع دون البرلمان في حالات الطوارئ. لم تكتف المعارضة بذلك، فقد ذهبت إلى أن جميع المؤسسات؛ الملك ومجلسي اللوردات والعموم، تستقي شرعيتها من الدستور نفسه. لكنها أبقت حدود مجال صلاحيات وحقوق كل مؤسسة دون تحديد واضح، وبخاصة في حالات الخلاف. ولم تثر المعارضة المبدأ السائد بأن "الملك لا يمكن أن يقوم بخطأ" ضد صالح الشعب، لكنها أضافت "بالتوافق مع البرلمان".[٥٦] وخلاصة الأمر أن المعارضة البرلمانية صاغت منظورها للدستور لإكساب أعمال البرلمان شرعية دستورية من ناحية عملية.

Digitized by Birzeit University Library

كان الخلاف بين الطرفين مفهومياً وموضوعياً فيما يتعلق بما دعي «دستور إنجلترا القديم». إذ بينما ذهب البرلمان إلى أن المؤسسات الثلاث -الملكية ومجلسي اللوردات والعموم- تستوطن وجودها الشرعي فيه، اكتفى الملكيون برؤية الدستور كإطار قانوني لشرعية العمل أو فقدانه للشرعية، وليس كموطن شرعية المؤسسات ذاتها، التي تشمل المؤسسة الملكية أيضاً. ومن وجهة نظرهم، أن شرعية المؤسسة الملكية تستقي مصدرها من خارج الدستور؛ أي إلهية، بخلاف منظور المعارضة البرلمانية. هنا يدخل العنصر الموضوعي الذي وضع نهاية لحكم شارل الأول في مطلع العام ١٦٤٩. فقد اعتبرت المعارضة البرلمانية أن جميع «الإرادات الملكية» (ordinances) فيما يتعلق بجمع الضرائب واعتقال وسجن بعض أعضاء البرلمان غير دستورية وغير قانونية (statutes)، ومن هنا باطلة، بسبب انفراد الملك باتخاذها دون موافقة المجلسين لتأخذ صيغة القانون. ومن وجهة نظر بعض تيارات المعارضة البرلمانية، أن مخالفة شارل الأول للدستور وصلت ذروتها عندما استسلم شارل الأول للاسكتلنديين في أيار من العام ١٦٤٥، وحاول عقد صفقة سياسية معهم. فقد وجهت تهمة الخيانة إليه وحكم عليه بالإعدام. ومما يدعو إلى السخرية أن المعارضة البرلمانية كانت أول من تحالف مع الاسكتلنديين في أيلول من العام ١٦٤٣. أكثر من ذلك، فإن المعارضة البرلمانية أخذت تنظم المليشيات المحلية، وتعين قادتها، وتبت في أمور الكنيسة الأنغليكانية على الرغم من أن قيادة المليشيات ورئاسة الكنيسة كانتا مصنفتين كامتيازات ملكية. وخلاصة الأمر أن الاعتبارات السياسية الموضوعية حددت منظور كل طرف من الطرفين للدستور "الانجليزي القديم".

بدا وكأن هزيمة الملكيين على أيدي الاسكتلنديين واستسلام أوكسفورد في حزيران من العام ١٦٤٦، معقل الملكيين الرئيسي، هزيمة لـ "النظام القديم". كذلك بدا وكأن الظروف السياسية أصبحت مهيأة لتنفيذ مشروع إصلاح. لكن المعارضة لم تملك "مشروعاً" محدداً، بل مقترحات إصلاح للمفاوضات مع شارل الأول. أكثر من ذلك، لم تكن المعارضة حزباً سياسياً، ولم تصبح كذلك خلال الفترة بين العامين ١٦٤٢ و١٦٤٦. والأمر الذي لم يقل أهمية بروز الجيش المعروف بالجيش النموذجي (New Model Army) كقوة سياسية جديدة. ومهما اختلفت استنتاجات الدارسين المحدثين لأسباب وطبيعة انفجار ١٦٤٢/١٦٤٣، فإن الصراع السياسي أفرز تحولات داخل المجتمع البريطاني كان أبرزها ظهور «المساواتيين» (Levellers)، و«الحفارين» (Diggers).

أنهكت الحرب الأهلية المجتمع الإنجليزي بقطاعاته الواسعة على الرغم من محاولات العديد من القطاعات المحلية تجنب الصراع. ومما زاد من معاناة الناس، عجز كلا الطرفين عن حسم الصراع خلال وقت قصير. فقد استمرت الحرب أربع سنوات

Digitized by Birzeit University Library

تقريباً، وكان مجراها بين كر وفر. وعندما انتهت الحرب، بدا وكأن البلاد ستبدأ حالة من الاستقرار. لكن انتهاء الحرب لصالح الجيش النموذجي والمعارضة البرلمانية، أنهى الوضع الحربي، بينما بقيت مسألة الموقف السياسي من مصير شارل الأول غير واضحة. أكثر من ذلك، بدأت بعض الأصوات تطرح النظام الملكي على بساط النقاش.

لم تقتصر المشاكل على المسألة السياسية. فقد عم القحط أوروبا عامة، ومن ضمنها إنجلترا. هل تستطيع قيادة الجيش والمعارضة البرلمانية أن تقوم بدور "الدولة" تجاه المصاعب الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن نتائج الحرب الاجتماعية وانتشار القحط الذي لم يتوقعه أي طرف، وبخاصة أن تأثير القحط استمر حتى مطلع العام ١٦٤٩؟ وكانت أثارت الحرب نفسها استياء لدى من لا ناقة له ولا جمل. وازداد الاستياء خلال سنوات الحرب الطويلة. وعزو القحط إلى قوة إلهية خارجية، كما ذهب الطهوريون، لم يكفِ لمعالجة النتائج الاجتماعية، أعني تخفيف حدة الفقر وخطر الجوع. ووجد قادة البرلمان والجيش أن السبيل لتخفيف الأعباء المالية يقتضي تسريح عدد من فرق الجيش وقادتها الصغار. لكن خطوة كهذه أسهمت في انتشار الاستياء في الجيش نفسه، وبخاصة بين صفوف الجنود والقادة الصغار. وكان قد عجز البرلمان عن دفع الأجور لأشهر عديدة. وأدى عدم دفع الأجور والخوف والقلق من المستقبل ببعض فرق الجيش إلى نشوب تمردات من حين إلى آخر، لكنها قمعت دون مصاعب خاصة.[٥٧]

واجه قادة الجيش والمعارضة البرلمانية ما تمخضت عنه الثورة أو الحرب الأهلية -سمها ما تشاء- من إفرازات الانتصار العسكري: دعوات للتسامح وحرية المعتقد من قبل طوائف دينية عديدة وبروز حركات مذهبية اجتماعية كان «المساواتيون» (Levellers) و«الحفارون» (Diggers) أبرزها. فقد طرح هؤلاء منظوراً جذرياً جديداً للعلاقة بين الدولة والمجتمع، ولم يتردد الحفارون من طرح مفهوم الملكية وشرعيتها للتساؤل. أضف إلى ذلك، أن قادة الجيش والمعارضة البرلمانية لم يصلوا إلى اتفاق مع شارل الأول حول مستقبل العلاقة بينه والبرلمان خلال تسليمه من قبل الاسكتلنديين في كانون الثاني ١٦٤٧.

لم يخلُ تاريخ إنجلترا من حركات شعبية وتمردات فلاحية ضد علاقات التبعية والقنانة. ولعل أشهرها نشبت في العام ١٣٨١ في أعقاب حملة النقد للمؤسسة الكنسية التي قام جون وكلف بها في القرن الرابع عشر. وأثار ما اعتبره وكلف من تحول الكنيسة من مجمع عقائدي ديني إلى مؤسسة دنيوية أيضاً، حملات نقد من حين إلى آخر. ونشأت حركة عرفت باسم اللولارديين (Lollards) دعت إلى نمط من الحياة المسيحية المتواضعة وعدم الانغماس في ملذات الحياة الدنيوية.

Digitized by Birzeit University Library

وأخذت حركة اللولاردين تفقد من قوتها خلال القرن الخامس عشر. لكن تمردات فلاحية هنا وهناك، ومن حين إلى آخر لم تنقطع. وشكلت حركة التسييج عامل تذمر واستياء عند الفلاحين الفقراء. فقد حرمت الحركة فقراء الفلاحين من بعض المزايا للنظام الإقطاعي بالرعاية العامة ومواد الوقود من الغابات، وأحياناً من بعض ممتلكاتهم الصغيرة المتناثرة هنا وهناك.

ليس من الواضح أن هناك علاقة بين هذه الحركات والتمردات وظهور حركة المساواتيين والحفارين. لكن من الواضح أن ظهور الحركتين لم يأتِ من فراغ كما يقال أو كهجين بلا ماض. ويمكن اعتبار كليهما ضمن إطار الحركات الإحيائية المختلفة التي واكبت أزمة الحكم في إنجلترا خلال القرن السابع عشر. وبينما اكتفت جل الطوائف الأخرى بحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، تجاوزت دعوات المساواتيين وبخاصة الحفارين ذلك، واعتبرت أن ضمان الحريات المذهبية تشترط توسيع رقعة الحريات السياسية والاجتماعية. وذهب الحفارون إلى أن العودة إلى الحياة المسيحية الأولى تقتضي إعادة النظر في مفهوم الملكية السائد. ما جمع الطوائف المذهبية هو الرغبة في إقامة "مجتمع إلهي" على الأرض تسوده حرية إدارة الحياة المذهبية.[٥٨]

لم يكن الحفارون، بخلاف المساواتيين، جماعة ذات نفوذ في المجتمع الإنجليزي يستحق الذكر على الرغم من جذرانية تعاليمهم. وفي الواقع، لم يؤلف المساواتيون قوة تحدٍ خطيرة تهدد قادة الجيش والبرلمان. لكنهم نجحوا في نشر منظورهم السياسي والمذهبي إلى حد معين. فقد وجدت تعاليمهم صدى بين أصحاب الحرف في لندن بشكل خاص. وساعدت حالة القحط والتذمر في صفوف بعض فرق الجيش على جذب أعوان لهم، بسبب عدم دفع الأجور وخطر التسريح من الجيش.[٥٩] وأبدى زعماؤهم -للبورن وورينبورو وولون- نشاطاً خاصاً لجذب الناس، ما أثار مخاوف قادة الجيش بعد نشوب بعض التمردات في الجيش نفسه. فقد طرح جون للبورن، أهم ناشط في الحركة، بديلاً سياسياً لتصورات قادة المعارضة البرلمانية والجيش التي رمت إلى إيجاد حل وسط مع شارل الأول.

دعت أطروحات للبورن وغيره إلى إقامة نظام سياسي يتصف بالعديد من المعالم الديموقراطية. وصاغ أفكاره في مؤلف نشره في العام ١٦٤٥. ولعل أهم ما جاء فيه تفنيد حق الملك الإلهي في التشريع والحكم واعتبار البرلمان المرجعية العليا لنظام الحكم (High Court of the Realm) وشرعانية التمرد.[٦٠] وبلور المساواتيون عقائدهم السياسية فيما يتعلق بالنظام السياسي في «ميثاق الشعب»، و«نقاش بوتني»، بشكل خاص خلال تشرين الأول وتشرين الثاني من العام ١٦٤٧. الفارق المهم الذي ميز المساواتيين عن غيرهم هو أصول الاستدلال

Digitized by Birzeit University Library

لقاموس الحقوق والواجبات ومكانة الفرد في الدولة والمجتمع. إذ بينما حاولت المعارضة بلورة تصورها انطلاقاً من رؤيتها لـ «الحريات الإنجليزية القديمة» قدم إنجلترا و«دستور إنجلترا القديم»، ذهب الراديكاليون المساواتيون إلى أن «القانون الطبيعي» و«الحق الطبيعي»، وهما ذوا جذور دينية، تضمن حقوق المواطن الإنجليزي. ومن هنا اعتبروا حق الانتخاب كالحقوق القانونية والمدنية لا علاقة له بالملكية. فالملكية مؤسسة إلهية منذ أن وعد الله بني إسرائيل بأرض كنعان. بذلك أراد المساواتيون التمييز بين الحقوق السياسية والمدنية ومبدأ الملكية. لكن حجتهم وتبريرهم للفصل بين الحقوق السياسية والمدنية من جهة، ومبدأ الملكية من جهة أخرى، بدا للحفارين كتناقض ومخالف مع أصول نشوء المسيحية. فقد ذهب هؤلاء إلى أن الرسل والجماعات المسيحية الأولى لم تعرف الملكية كمؤسسة قانونية اجتماعية. لذا لم يكن من الصعب عليهم اعتبارها لا تمت بصلة مع العقيدة الدينية. ومن هنا، فإن الدعوة إلى إقامة ملكوت إلهي؛ أي دولة دينية، على أسس الملكية السائد، يتناقض وروح المسيحية الأولى. لكن الحفارين لم يكونوا قوة سياسية اجتماعية جدية لكي يشكلوا تهديداً للوضع على الرغم من هلاميته.

لا شك في أن «نقاش بوتني» عكس محاور الخلاف الأساسية وذروته بين قادة الجيش والمعارضة الجذرانية في البرلمان، المعروفين بـ «الطهورين المستقلين» (independents) وبين المساواتيين: أسس النظام السياسي وقاعدته ومصادر شرعيته. صاغ رينبورو المنظور المساواتي بصورة واضحة: لا شرعية لواجب الطاعة لأي نظام سياسي إلاّ إذا كان الفرد طرفاً في إقامته، حتى وإن كان "أفقر" الناس. موافقته (consent) شرط أساسي لواجب الطاعة للنظام ولكل ما يصدر عنه من قوانين وواجبات، وفي الوقت نفسه أساس حقوقه كحق الانتخاب والمشاركة في الحكم. بذلك طرح المساواتيون بذور ما عرف بالعقد الاجتماعي كمرجعية للشرعية السياسية، الذي أصبح أحد أعمدة فلسفة جون لوك السياسية.[٦١]

نظر الطهوريون المستقلون (independents) إلى "الدولة" ككيان قائم، يجسد كل من له "مصلحة دائمة" بها، واعتبروا ذلك معياراً وأساساً للحقوق السياسية، وبخاصة حق الانتخاب. وعنى ذلك عملياً الطبقات المالكة. وحاول إرتون إبراز مساوئ الحق الطبيعي فيما يتعلق بالملكية، مشيراً إلى أن المساواة في الحقوق، كحقوق طبيعية تولد مع ولادة الفرد، يمكن أن تشمل المساواة في "الأشياء". وعلى الرغم من أن إرتون لم يشر إلى ما وصل الحفارون إليه من استنتاجات بصورة مباشرة، فإن إصراره على التمييز بين الحقوق المدنية والسياسية أكد مخاوف المستقلين من الثورة الاجتماعية.

Digitized by Birzeit University Library

صاغ المساواتيون منظورهم للدولة والمجتمع الرسمي في وثيقة "ميثاق الشعب" في خلال الأعوام ١٦٤٧ و١٦٤٨ و١٦٤٩.[٦٢] وتضمنت الوثائق مطالب أساسية: دستور مكتوب، وحرية المعتقد، وإصلاح للبرلمان. فقد وجب على الدستور أن يتضمن قوانين أساسية لا يستطيع أي برلمان إبطالها، وتضمن هذه القوانين حرية الرأي والمعتقد المذهبي. ودعا الميثاق إلى فصل السلطة التشريعية عن التنفيذية، ما يمنع أعضاء السلطة التشريعية من إشغال أي منصب تنفيذي. كذلك يجب أن يضمن الدستور إجراء انتخابات للبرلمان كل سنتين، وفي ميثاق العام ١٦٤٩ كل سنة لضمان مصداقية التمثيل والتعبير عن الرأي العام للشعب. كما أن دورة انعقاده يجب أن تصبح شبه دائمة.

لم ينعكس الطابع الديموقراطي على البرلمان، وإنما شمل تنظيم الحياة الدينية. فقد دعا المساواتيون إلى حرية الطوائف في تنظيم الكنيسة، ومنح كل الجماعات (community) حرية تنظيم حياتها المذهبية وانتخاب رجال الدين من بين صفوفها. ولشد ما أثار المساواتيين الضريبة التي جمعتها الكنيسة من جمهور المؤمنين بسبب طابعها القسري على الأرجح، وعدم تعبيرها للوجدان الإيماني. من هنا يجب أن يقتصر جمع الموارد المالية على التبرعات الحرة. أما إدارة الأبرشية والطقوس الدينية، فقد تركت حرية الخيار لكل جماعة في القرية أو المدينة.

لم يكتفِ المساواتيون بالدعوة إلى إصلاح المؤسسة السياسية والمذهبية المركزية. فقد وجدوا أن تقسيم إنجلترا إلى ألوية وأقضية ونواحٍ، يجب أن يتضمن إقامة مجالس منتخبة لإدارتها. وليس من الواضح مدى إدراكهم ضرورة خطوة من هذا القبيل كعامل مهم مساعد لإقامة مؤسسات ديموقراطية مركزية في لندن. الواضح من الدعوة إلى إقامة مجالس منتخبة في الألوية والأقضية (counties) ميلهم القوي إلى اللامركزية.

وعلى العموم، يمكن القول إن المساواتيين مثلوا "أول حركة ديموقراطية في التاريخ الحديث".[٦٣] الأهم من ذلك أن مشروعهم، إن صح هذا التعبير، عنى قطيعة مع تاريخ إنجلترا بمؤسساتها السياسية والدينية ونهاية للمجتمع التراتبي، ومقدمة لقيام مجتمع فرداني جديد.

انتمت الغالبية العظمى من قادة الجيش، وعلى رأسهم قائد الجيش كروميل، إلى الطهوريين المستقلين (independants). وهي طائفة دينية معتدلة مقارنة بنظام الكنيسة الأنغليكانية الرسمية المعارض لحرية تعدد المعتقد أيضاً. وكان الجيش النموذجي جيشاً عقائدياً، وأصبح قوة سياسية إلى جانب ما تبقى من البرلمان الذي قارب النصف. ومما زاد بروزه كقوة سياسية أن ما تبقى من البرلمان كان قد

Digitized by Birzeit University Library

تضعضعت مكانته خلال الصراع مع المعسكر الملكي والاسكتلنديين بعد الانتصار على القوات الملكية. وعلى الرغم من ذلك استمر الجيش النموذجي يعتبر نفسه جيش البرلمان دون أن يحاول أن يستولي على الحكم بصورة مباشرة. بالإضافة إلى ذلك، لم يفقد قادة الجيش والبرلمان الأمل في الوصول إلى حل سياسي مع شارل الأول.

صاغ قادة الجيش في مجلسهم الأعلى مشروعهم للإصلاح السياسي في الأول من آب العام ١٦٤٧ ليقدمه البرلمان للملك. وتناول المشروع إصلاح البرلمان وأجهزة الحكم وتحديد صلاحيات البرلمان والملك ومداها. وعرف المشروع باسم "عناوين المقترحات" (Heads of Proposals). وشكلت "المقترحات" الجديدة خطوة أوسع شمولاً وأكثر جذرانية من المقترحات التسع عشرة في العام ١٦٤٢. وحددت "المقترحات" عدد أعضاء البرلمان بأربعمائة، وأزمان انعقاده. وبينما دعت مقترحات العام ١٦٤٢ إلى تحديد دورة البرلمان بثلاث سنوات، حددت "المقترحات" الدورة بسنتين، ليكون أكثر ديموقراطية على الأرجح. والبارز في المقترحات الجديدة الدعوة إلى إعادة توزيع المقاعد مراعاة للتطورات السكانية والجغرافية، ومنح حق الانتخاب لشرائح اجتماعية واسعة. فلم تستثنِ "المقترحات" سوى المنتفعين من الصدقات والخدم والمأجورين والنساء. هل اقترحت هذه الإصلاحات إرضاء للمساواتيين؟ ليس واضحاً. ورمت "المقترحات" إلى تنظيم العلاقة بين الملك والبرلمان الذي شكل جوهر الصراع. فضمنت "المقترحات" حق النقض للملك لأي تشريع يقوم به البرلمان، لكنها حرمته من قيادة المليشيا لمدة عشر سنوات. وأعادت "المقترحات" للكنيسة الأنغليكانية مكانتها، لكن دون أن يكون لها حق فرض عقيدتها وجهازها القضائي على الآخرين.[٦٤] وقدمت «المقترحات» لشارل الأول، وقوبلت بالرفض التام. فقد رأى بها انتهاكاً لحق الحكم الإلهي، وبأصحابها متمردين على ملك نال البركة الإلهية. ولم تجدِ محاولات قادة الجيش والبرلمان اللاحقة حتى أواخر العام ١٦٤٧ للوصول إلى اتفاق مع شارل الأول نجاحاً على الرغم من التعديلات التي أدخلت على «مقترحات» الأول من آب.

وقفت مؤسسة الحكم في إنجلترا –الملك والجيش والبرلمان– أمام مفترق طرق في أواخر صيف ١٦٤٨. وكان على كل طرف أن يحسم أمره. ولم يكن أي طرف في وضع يحسد عليه. ولم يكن من السهولة على شارل الأول أن يوافق على تجريده من شرعية حكمه المقدسة، وبخاصة أن جميع ملوك أوروبا وأمرائها لم يواجهوا تحدياً لشرعية حكمهم المقدسة؛ ولم يكن وضع قادة البرلمان والجيش في وضع أفضل. كان أولفر كروموبل وفيرفاكس، قائدا الجيش، ملكيين كغيرهما في البرلمان، لكن كانا على اعتقاد راسخ أن ما قاما به كان من أجل المحافظة على «دستور إنجلترا القديم»، الذي ضمن الحريات للشعب الإنجليزي. من ناحية أخرى، بدأت الأصوات

Digitized by Birzeit University Library

تتعالى داخل معسكرات الجيش وفي البرلمان، وتدعو إلى إلغاء الملكية وإقامة الجمهورية (Commonwealth). ولم ينفك المساواتيون في نشر دعواتهم على الرغم من قمع بعض التمردات التي قامت بها بعض الجماعات. ولا شك في أن سوء الوضع الاقتصادي سهّل على العناصر الثورية نشر دعايتها. ونجح قادة البرلمان والجيش في قمع أو احتواء موجات الاحتجاج داخل بعض فرق الجيش وفي لندن دون مصاعب خاصة. وعلى الرغم من تواطؤ شارل الأول مع الاسكتلنديين، فإن قادة الجيش، وعلى رأسهم أولفر كرومويل، اعتقد أن انتصاراً على الاسكتلنديين سيضع حداً لأوهام شارل الأول. تم الانتصار واستسلام الاسكتلنديين في معاهدة نيوبورت، لكن الانتصار العسكري لم يحقق الهدف السياسي: موافقة شارل على حل للصراع. ولم تزعزع الأصوات التي نادت إلى تقديمه إلى المحكمة بتهمة الخيانة إصراره على رفض مطالب قادة الجيش والبرلمان.

لم يعد أمام ما تبقى من اعتدال المعتدلين، تعبير فضفاض بحد ذاته، خياراً سوى القيام بخطوات لإضفاء شرعية سياسية وبرلمانية لإدانة شارل الأول المسبقة. وقدم إرتون، زوج ابنة كرومويل ومن قادة الجيش، التماساً للبرلمان في ٢٠ تشرين الثاني من العام ١٦٤٨ تمهيداً لتقديم شارل الأول للمحكمة. وعكس الالتماس تغيراً مهماً في منظور قادة الجيش للحكم. فقد اعتبر إرتون أن شارل الأول "خرق العقد"، تعبير مستمد من خطاب المساواتيين السياسي، مع الشعب مرة تلو المرة. ولم يكن من الصعب على إرتون الطهوري الاستعانة بشهادة الله لخروقات شارل كتأكيد لصحة "خرق" شارل الأول العقد. الأهم من ذلك، اعتبر قادة الجيش الطهوريون "الشعب" "مصدراً" لجميع السلطات. وبذلك أصبحت الطريق ممهدة لإقامة الجمهورية على الصعيد الفكري.

لكن القناعة الفكرية لم تكن عامة في البرلمان. كما أن كرومويل بقي ملكياً حتى اللحظة الأخيرة. قام برايد، أحد ضباط الجيش، في السابع من كانون الأول ١٦٤٨ بتطهير البرلمان ممن بقي متمسكاً بالنظام الملكي. وحاول كرومويل إقناع شارل الأول بالتخلي عن جميع سلطاته دون جدوى. وبعد تقديم الملك للمحكمة وإعدامه في الأول من كانون الثاني من العام ١٦٤٩، عزا كرومويل مصير الملك إلى المشيئة الإلهية. وبذلك أصبح إعلان الجمهورية أمراً شكلياً.

أعلن البرلمان المعروف بـ "البرلمان المصغر" (Rump Parliament) أن إنجلترا "جمهورية حرة" (Free Commonwealth)، وأن أعضاءه "ممثلو الشعب" في ١٩ أيار من العام ١٦٤٩. وكان البرلمان قد حل مجلس اللوردات بسبب "عدم فائدته وخطر على الشعب"، لكن دون تجريد أعضائه من حقوقهم السياسية والمدنية كمواطنين.[٦٥]

Digitized by Birzeit University Library

برز الجيش كأقوى مؤسسة في الدولة. ولم يكن الجيش النموذجي مؤسسة عسكرية صرفة فقط، كان أول جيش عقائدي في تاريخ أوروبا. وليس من الغريب أن ينصب كرومويل رئيساً لمجلس الدولة الذي استبدل اسمه بالمجلس الخاص فيما بعد. واستمر قيام الجمهورية حتى العام ١٦٥٣، بعدها نصب كرومويل كـ «وكيل الجمهورية» (Protector of Commonwealth) مدى الحياة. لكن حكمه لم يدم طويلاً فقد مات في العام ١٦٥٨. ولم تسمح فترة حكمه القصيرة إقامة نظام حكم مستقر على أشلاء نظام استمر قروناً طويلة.

لا شك في أن إنجلترا عاشت هزة أرضية عنيفة بين في الفترة بين العامين ١٦٤٠ و١٦٦٠ على أصعدة عديدة. وتعدد الأصعدة فسح المجال لاجتهادات متعددة أيضاً ذكر بعضها. ويكاد يكون إجماع حول محورية إسقاطات قيام حركات إحيائية دينية، ونشوء حركة برلمانية لم تكتفِ بدور البرلمان، كإحدى أدوات نظام الحكم كما كان في الماضي طيلة قرون عديدة. وسعت الحركة البرلمانية، بتياراتها المختلفة وأطيافها العديدة، إلى تحويل البرلمان كمؤسسة حكم تشارك العائلة الملكية في الحكم على الرغم من تواضع المطالب. ولم تقدم ما سميتها بالمعارضة مشروعاً ديموقراطياً، إذ غلب الطابع الإصلاحي على مطالبها حتى العام ١٦٤٦ على الأقل. وعبر الخلاف بين جيمس الأول والبرلمان وداخل البرلمان نفسه وتحوله إلى صراع عسكري أيام شارل الأول عن "أزمة" داخل النخب الحاكمة كما ذهب ديرك هرست. وكشفت ديناميكية الأحداث أن "الأزمة" لم تقتصر على النخب الحاكمة، بل داخل المجتمع الإنجليزي في القرن السابع عشر بغض النظر عن موازين القوى الاجتماعية.

لم تقتصر الهزة الأرضية التي أصابت إنجلترا على صعيد المؤسسات السياسية، بل شملت الأزمة الحياة الثقافية والفكرية. ووجد جيمس هرنغتون أن إصلاح الخلل الذي أصاب النظام الملكي الإنجليزي خلال حكم جيمس الأول وشارل الأول صعب المنال، من هنا رأى أن إقامة نظام جمهوري يتسم بطابع ديموقراطي معين، بخلاف ما اعتاد التراث الفكري منذ أفلاطون وحتى مكيافيللي كممثل لعصر النهضة الأوروبية، يمكن أن يكفل مقومات الاستقرار ولا يقود إلى الفوضى بالضرورة. واعتبر جون ملتون، منظر النظام الجديد، أن إقامة الجمهورية (Commonwealth)، بصيغتها الطهورية، ستمهد الأرضية لانبعاث ديني لرجوع المسيح. وأثار بعض مظاهر التعصب لبعض الطوائف الطهورية جون لوك محذراً من إسقاطاتها المختلفة، وداعياً إلى ضرورة التسامح العقيدي والمذهبي. لكن "النظام القديم"، كما دعاه البعض، لم يكن بلا أنصار. وبينما رجع روبرت فلمر إلى التاريخ، متخيلاً كان أم حقيقة، لتأكيد شرعية الحكم الإلهي والاستمرارية، علل توماس هوبس افتقار الثورة لأي شرعية وإجرامية إعدام شارل الأول بطريقة لا تخلو من الطرافة

Digitized by Birzeit University Library

والواقعية، عندما أشار إلى أن حق العاهل المطلق في الحكم ينبع من إرادة الشعب على شكل ميثاق اجتماعي فريد يتم بموجبه تنصيبه كعاهل. وتناولت الحركة الفكرية مفاهيم أساسية كالحق الإلهي والتاريخي والأسبقيات القضائية المتوارثة للبحث والنقاش، وطرحت مفاهيم جديدة كالحقوق الطبيعية كأساس للقانون الوضعي. وعلى العموم، يمكن القول إن مفترق الطرق الذي واجهته إنجلترا في منتصف القرن السابع عشر كان كملتقى للعديد من الطرق الفرعية وكمفترق لها في آن واحد.

لم يكن الطهوريون أصحاب مشروع إقامة نظام حكم ديموقراطي، بل كانوا أصحاب دعوة أكثر من رجال سياسة. وعلى الرغم من اختلاف اجتهاداتهم، فقد اعتقدوا جميعاً أن مهمتهم هي تحضير المجتمع وتأهيله لرجوع المسيح وإقامة نظام حكم إلهي. ومما اختلفت طوائف عديدة عن غيرها في رؤاها لنهاية التاريخ الإنساني، وبخاصة عن الكاثوليكية، فقد أجمعت على أن سبيل الوصول إلى حالة كهذه بشكل عام هو الإيمان والقناعة الفردية. بذلك اكتسب منظورهم صبغة مثالية قوية، لكنه اتفق مع بداية وتفكك تراتبية البنية الاجتماعية ونشوء مجتمع فرداني.

أحدث موت كرومويل فراغاً سياسياً. وعجز البرلمان المصغر (Rump) عن ملء الفراغ، كذلك الجيش. وكان البرلمان قد عرض على كرومويل تنصيبه ملكاً في العام ١٦٥٧. وقوبل العرض بالرفض. من ناحية ثانية، لم يدم حكم كرومويل زمناً طويلاً لبلورة نظام حكم سياسي جديد. وواجهت أزمات عديدة ١٦٥٨–١٦٦٠ الجيش والبرلمان معاً. ووجد أحد جنرالات الجيش، مونك، أن حال عدم الأمن وعدم الاستقرار يستدعي دعوة أعضاء البرلمان الذين أقصوا خلال عملية تطهير البرلمان الطويل في كانون الأول من العام ١٦٤٨ إلى الرجوع. واتفق الجميع على إجراء انتخابات جديدة، ورأى البرلمان الجديد أن المخرج من الأزمة يقتضي دعوة شارل الثاني كملك على إنجلترا. لم تكن عملية دعوة أعضاء "البرلمان الطويل" وانتخاب برلمان سوى وسيلة للتمهيد لعودة شارل الثاني ملكاً على إنجلترا على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول ملء الفراغ السياسي في بداية الأمر. ومن الطبيعي أن يشغل الخروج من أزمة الحكم البرلمان الجديد منذ بدء اجتماعاته في ٢٥ نيسان ١٦٦٠. فقد أسفرت الانتخابات عن أغلبية ملكية مطلقة، إذ أن "زمن" الجمهوريين على مختلف أطيافهم "قد ولى"، كما أشار أحد القادة الجدد.[٦٦] وعندما وجه البرلمان الدعوة إلى شارل الثاني، قبل الدعوة وأصبح ملك إنجلترا في ٢٨ أيار من العام ١٦٦٠. وعرفت عودة بيت ستيوارت إلى الحكم بـ «الردة» (Restoration).

Digitized by Birzeit University Library

الردة والانقلاب البرلماني ١٦٨٨/١٦٨٩

عنى استدعاء شارل الثاني ملكاً على إنجلترا فشل البرلمان المصغر والجيش معاً في إقامة نظام حكم مستقر. وفي الواقع، فإن حكم كروموبل ١٦٤٩-١٦٥٨ كان أقرب إلى الجملكية منه إلى الجمهورية، وبخاصة بعد أن نصب كـ «وكيل للجمهورية» (Protector) مدى الحياة. كذلك عنى استدعاء شارل الثاني أن تحول الشعب الإنجليزي إلى "شعب الله"، كما حاول الطهوريون أو بعض طوائفهم على الأقل، كان أمنية فقط. فقد بان أن رغبة الأغلبية الساحقة في الأمن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي أقوى من ذلك. إضافة إلى ذلك، مهدت حالة عودة الأمن والاستقرار الاجتماعي لرجوع كبار الطبقة الثرية، سواء أكانوا كبار ملاكين أم أصحاب احتكارات تجارية، إلى مقاليد الحكم، بعد أن فشل صغارهم في إقامة نظام حكم جديد. وكانت عودة سياسة التسييج أحد مظاهر الردة. وعلى الرغم من ذلك، لم تعد إنجلترا في النصف الثاني من القرن السابع عشر كما كانت عند اعتلاء بيت ستيوارت العرش في بداية القرن.

أظهر شارل الثاني إدراكاً عميقاً لإسقاطات الأحداث في الفترة بين العامين ١٦٤٠ و١٦٦٠، فأصدر بياناً في الرابع من نيسان من العام ١٦٦٠ قبيل رجوعه إلى لندن. وعرف البيان بـ "إعلان بريدا". وعبر البيان عن "حسن النوايا": خلا الإعلان من الوعيد والانتقام واتسم بالتسامح مع المعارضة ومن قام بالثورة. وأراد شارل الثاني أن يكون ملك الجميع، وأن يحكم بالتعاون مع البرلمان. وبدا من إعلان بريدا أن إنجلترا ستعود إلى حياة برلمانية. وانعكس ذلك بموافقة شارل على ضرورة مصادقة البرلمان لأي خطوة لمعالجة التغييرات التي حدثت في الفترة بين العامين ١٦٤٠ و١٦٦٠ كمصادرة وبيع الممتلكات الملكية والعامة والخاصة وتسوية القضايا الدينية والمذهبية.

لم يكن شارل الثاني في حاجة إلى إعلان وعيد وتهديد لأعداء بيت ستيوارت. فقد قام البرلمان الطويل منذ انعقاده في شباط بما كان يمكن أن يقوم شارل به. فقد ألغى جميع التشريعات والقوانين التي سنت خلال الحرب الأهلية والثورة، وحل اللجان والمجالس التي أقيمت في عهد كروموبل، وأعاد ما تم حله. وأرسل البرلمان بعض الراديكاليين إلى القلعة (Tower) وأطلق سراح من كان فيها من السجناء المعارضين للثورة. وحينما أعيد تركيب مجلس الدولة، أعلى هيئة زمن الثورة، لم يتعدَّ عدد الأعضاء من العهد الماضي عن سبعة من مجموع ٣١. كذلك بدأت حملة تطهير واسعة في مجالس الألوية والأقضية. وبدأت المحاكم تراجع حالات شراء الأراضي التي صودرت واستملكت خلال فترة الثورة وحكم كروموبل.[٦٧] وباختصار، فإن الردة بدأت قبل رجوع شارل الثاني ملكاً على إنجلترا في ٢٨ أيار من العام ١٦٦٠.

Digitized by Birzeit University Library

كان البرلمان نفسه برلمان ردة في تركيبته وسياسته. وواصل سن القوانين لتثبيت عودة النظام القديم. ووقفت وحدة النظام الكنسي الأنغليكاني على رأس أولوياته. ولتحقيق وحدة الكنيسة الأنغليكانية، التي وقف الملك على رأسها رسمياً، سن قانون توحيد إجراءات التنصيب لمناصب كنسية (Act of Uniformity) في العام ١٦٦٢. وكان الغرض منه تضييق الخناق على الطوائف الانشقاقية (Dissenters، Nonconformists)، وتلا ذلك إلغاء قانون دورية دعوة البرلمان للانعقاد كل ثلاث سنوات (Triennial Act) في العام ١٦٦٤، الذي سنه البرلمان الطويل في العام ١٦٤١. وتجاهل البرلمان مطالب الإصلاح البرلمانية التي طرحت بعد ذلك. ولم يسن القانون كخطوة ضد الطوائف الانشقاقية فحسب، بل أيضاً ضد الكاثوليكية في الوقت نفسه. وهذا ما سعت إليه الكنيسة الأنغليكانية ومن وقف إلى جانبها من الطبقة النافذة نظراً لما جمع بينهما من مصالح مشتركة. ولكي لا يضفي البرلمان على تشريعاته صبغة حملة موجهة ضد التيارات التي قادت الثورة أو نشأت خلالها وصاحبتها، فقد سن البرلمان قانون عفو عام عبّر به عن نية التسامح التي أبداها شارل في "إعلان بريدا" في نيسان من العام ١٦٦٠.

وعلى الصعيد العملي، قام النظام الجديد القديم بإقامة جهاز قضائي لمعالجة الأراضي التي صودرت أو استملكت خلال سنوات الثورة والحرب الأهلية. فقد بدأت الطلبات تنهار مطالبة باسترجاع الأراضي المصادرة والمستملكة. وكانت أصناف الملكية ومن عادت إليه متنوعة: بعضها ملكية وكنسية والبعض الآخر فردية. كذلك اختلفت طريقة الاستملاك. وجرى بعضها بصورة قانونية. وعينت لجنة خاصة رفيعة المستوى للبت في القضايا المعلقة. لكن عملية تسوية الخلافات حول انتقال الأراضي من يد إلى أخرى لم تخل من تأثير المصالح السياسية، ما أثار بعض الاستياء لدى العديد. وبينما سعى شارل الثاني إلى تأمين استقرار حكمه "لصالح الشعب" عامة، شعر البعض -حتى ممن وقف إلى جانبه سابقاً- بأنهم يدفعون الثمن. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد أظهر تسامحاً مع الاسكتلنديين البريسبتريانيين بسبب وزنهم السياسي والاجتماعي.[٦٨]

لعل من أهم، إن لم يكن أهم، ما قام النظام الجديد من خطوة لتثبيت دعائمه وضمان استقراره، قانون النشر. وبرزت أهمية النشر خلال أزمات ١٦٤٠-١٦٤٢ و١٦٤٧-١٦٤٩، واستمر توسع نشر المطبوعات دون انقطاع. وأصبح تأثيرها السياسي معروفاً للجميع. ورأى شارل الثاني والبرلمان معاً أن تقييد حرية النشر ضروري لحفظ النظام والاستقرار. فحددا عدد دور النشر بعشرين، وعدد العمال في كل دار. كذلك وجدا أن حصر منح امتياز النشر في مدن محدودة يسهل عمل الرقابة. وتم الاختيار على لندن وأكسفورد وكامبردج كمراكز لها.[٦٩] لم يكتفِ

Digitized by Birzeit University Library

نظام الردة بذلك، إذ استزرع وكلاء له كعاملين فيها في بعض الدور، وبخاصة تلك التي أثارت الشبهات حولها. وتم تقديم من خرق القانون إلى القضاء أو إغلاقها. لكن سياسة كهذه لم تمنع نشر مؤلفات ناقدة أو معارضة. واستعملت أساليب عديدة للتمويه كالأسماء المستعارة أو عدم ذكرها أو عدم عرضها في دور الكتب أو توزيعها سراً.

لا شك في أن الحرب الأهلية وعدم نجاح البرلمان الطويل وكروموبل في إقامة نظام جديد من ناحية والأزمات الاقتصادية، وبخاصة ١٦٤٦-١٦٤٨، وما رافقها من قلق وعدم استقرار وأمن من ناحية أخرى، أسهم ذلك جميعاً في عدم نشوب مقاومة تستحق الذكر عندما تولى شارل الثاني عرش إنجلترا. إضافة إلى ذلك، قام قادة الثورة بتعطيل الحياة البرلمانية بعد تطهير البرلمان الطويل، وأصبح البرلمان ومؤسسات الحكم أداة حكم، لا مؤسسة حكم ذات استقلالية معينة كما حاول البرلمان تحقيقه أيام شارل الأول. ولعل الأهم من ذلك، أن الطبقات الحاكمة التي لم تلتحق بركاب المعسكر الملكي شعرت بأنها مهمشة، ورجع أغلب أفرادها إلى إقطاعياتهم ومزارعهم. وندر أن تعدى عدد من واصل نشاطه السياسي المائة. أما من نادى بإقامة نظام برلماني ديموقراطي من المساواتيين والحفارين فقد كان مصير بعضهم السجن. وكان قام كروموبل بنفسه بقمع محاولات التمرد التي قام بها بعض قادة المعارضة الراديكالية في ١٦٤٨/١٦٤٩. وليس من الغريب غياب قيام أية حركة معارضة جديدة نادت بتجديد انتخابات للبرلمان طيلة حكم برلمان الردة ١٦٦١-١٦٧٩ المعروف ببرلمان الفرسان (Cavalier Parliament) رسمياً. وبدا فقط وكأن الحياة السياسية عاشت سباتاً عميقاً.

لم تستطع الردة خلال السنوات الأولى من رجوعها على الأقل حل المشاكل الرئيسة، وعلى رأسها المذهبية والعلاقة بين التاج والبرلمان، كما لم يستطع البرلمان المصغر وكروموبل حلها سابقاً. وألغى برلمان الردة قانون دورية البرلمان الثلاثية دون بديل، وعززت الكنيسة الأنغليكانية مكانتها الرسمية، ما دفع العديد من رجال الطوائف المذهبية إلى اتهامها بأنها لا تختلف عن الكنيسة الكاثوليكية من حيث نظامها التراتبي وسلطانها المركزي. وكان برلمان الردة تحالفاً هشاً بين كبار العائلات النافذة في المجتمع الإنجليزي. ولعل أهم ما كان يربط بعضها ببعض رغبتها القوية في عودة النظام الملكي لاستعادة مواقع نفوذها. نجح البعض وفشل آخرون. أما شارل الثاني، فقد عمل على توطيد أركان حكمه واستتبابه دون أن يعير اكتراثاً كبيراً على حساب من. وأثارت سياسته هذه أحياناً تذمر بعض أنصاره الملكيين واستياءهم بسبب غزله مع فئات أخرى من حين إلى آخر.[٧٠]

Digitized by Birzeit University Library

عادت الخلافات المذهبية لتطفو من جديد بعد ركودها النسبي خلال الستينيات، وبخاصة ضد المد الكاثوليكي. وأسهمت عوامل سياسية خارجية، وبخاصة التقرب من فرنسا وملكها لويس الرابع عشر، وعامة كنشاط الحركة اليسوعية لإعادة كثلكة أوروبا البروتستانتية. صحيح أن الشرائح العليا من الأنغليكانيين قد حققوا معظم مطالبهم -ملكية وحكم القانون- لكنهم لم ينجحوا في ضمان سلطتهم المطلقة دائماً. فقد استمر الخلاف داخل المجلسين حول طبيعة النظام: ملكية مطلقة أم أن السيادة مشتركة بين مؤسسات الحكم الرئيسية الثلاث: الملك، ومجلس اللوردات، ومجلس العموم. ولم يكن للنخب الأنغليكانية موقف موحد وواضح. ولم تكف الطوائف الأخرى عن نشاطها من ناحية أخرى. ومن هذا المنطلق يصعب تحديد الحل الذي حققته الردة بصورة دقيقة، إذ استمرت الانقسامات بعد العام ١٦٦٠ كما قبل ذلك. وأبرز ما حققته أن «الدولة» عادت ليرأسها ملك. والأمر الذي لا يقل أهمية أن الانقسامات بين الفئات النافذة لم تكن فوقية، وكانت لها امتدادات شملت «المجتمع بأسره».[٧١]

أخذت الانقسامات شكلاً حزبياً هشاً خلال الستينيات وأوائل السبعينيات. وعرفت الجماعة الأولى باسم حزب البلاط، والثانية حزب الريف (county). وليس من السهل تحديد هوية كل "حزب". والواضح أن حزب البلاط ضم العائلات المقربة من شارل الثاني وممن استمد قوته من خلال علاقته بالكنيسة الأنغليكانية، أو كان قد انتمى إلى أجهزتها الرفيعة، هذا بالإضافة إلى العائلات الأرستقراطية العريقة. أما هوية حزب الريف، فهي أكثر تعقيداً، والاسم نفسه قد يخدع من يفهمه حرفياً. وأهم ما يميز بنيته السياسية والاجتماعية عن غيرها أنها أشد معارضة للحكم المطلق، وكثيراً ما أبدى منتموها معارضة للإجراءات القانونية التي قام بها برلمان الردة.

تظهر ضبابية مأسسة الحياة السياسية في إنجلترا في الستينيات والسبعينيات، وبخاصة عندما نشأ حزبا التورز والويغز. هل تحول «حزب البلاط» إلى حزب التورز؟ وهل نشأ حزب الويغز من صفوف ما عرف بحزب الريف سابقاً؟ يكثر الاجتهاد وتتنوع أصوله. أكثر من ذلك، هل نشأ الانقسام انطلاقاً من منظورات فكرية سياسية و/أو انتماءات اجتماعية؟ لا تختلف إشكاليات البحث عن سابقتها، وبخاصة فيما يتعلق بمواقفها من المؤسسة الملكية ومكانتها في الدستور وفي حكم القانون. وتكفي الإشارة إلى شفتسبري وباكنغهام وراسل؛ أبرز زعماء الويغز. فقد أشغلوا مناصب رفيعة، وانتموا إلى الطبقة الحاكمة سابقاً قبل منتصف السبعينيات.

كان ظهور الحزبية أهم ظاهرة سياسية خلال عهد الردة، وفي الواقع شكل مرحلة تطور في الحياة السياسية في أوروبا. هذا لا يعني أن تاريخ أوروبا الحديث خلا

Digitized by Birzeit University Library

من «التحزب» أو «المعارضة» أو حركات قامت ضد النظام القائم. ومما يضفي على هذا التطور أهمية خاصة ما تمخض عنه هذا الانقسام فيما بعد. فقد أصبحت التعددية الحزبية إحدى سمات الأنظمة التي أخذت اسم «الديموقراطية» لاحقاً. ولم يقتصر هذا التحول، على الرغم من هلاميته، على الصعيد العملي، وإنما على الصعيد الأيديولوجي. فقد اقترن مفهوم الديموقراطية بدءاً بأفلاطون قديماً، وحتى مكيافيللي في بداية العصر الحديث، بالفوضى. ولعل هارينغتون الذي عاصر الثورة والحرب الأهلية والجمهورية، كان من الرواد الذين لم يروا بالنظام الديموقراطي بالضرورة (per se) قرين الفوضى. ولم تحدث أفكاره الجمهورية تأثيراً واسعاً باستثناء قلة من الراديكاليين.

لم يدر الخلاف بين الحزبين حول النظام الملكي نفسه، إنما حول مدى حدود سلطته. وبينما نشأ الخلاف خلال الفترة ١٦٤٠-١٦٤٩ بين البرلمان وبين الملك، وبالتحديد شارل الأول، وتحول إلى صراع وأصبح بين المؤسسة الملكية والمعارضة، وانتهى إلى ما انتهى إليه من إقامة الجمهورية، فإن الخلاف خلال سنوات الردة أخذ شكلاً حزبياً على الرغم من هشاشته داخل البرلمان، ودار حول سياسة البرلمان التشريعية.[٧٢] وأخذ الانقسام شكلاً واضحاً خلال الثمانينيات. وحملت الجماعات المحافظة في منظورها السياسي للمؤسسة الملكية والمذهبي لوحدانية سلطان الكنيسة الأنغليكانية اسم التورز، والأخرى ذات النزعة الإصلاحية الويغز. ولم تكن التسمية خياراً ذاتياً، بل تهم طعن كل طرف بها الآخر. وبخلاف الفترة ١٦٤٠-١٦٤٢، فإن مجلس اللوردات أصبح حصن المحافظة السياسية والكنيسة الأنغليكانية، وبالتالي حصن النظام القائم حتى العام ١٦٨٥ على الأقل، واستمر يلعب دوراً حاسماً في الحياة السياسية والتشريعية كما كان سابقاً.

يكثر الاجتهاد حول هوية الحزبين الفكرية والاجتماعية. وتحتل العلاقة بين «الدولة» والمذهب مركز الصدارة لدى العديد من الباحثين، وبخاصة فيما يتعلق بالعقيدة وحريات الطوائف المختلفة في ممارسة شعائرها المذهبية وإدارة شؤون رعايا المؤمنين. ونشأت جذور الخلاف في أعقاب قانون توحيد إجراءات التنصيب لمناصب كنسية (Act of Uniformity) في العام ١٦٦٢، وممارسة الشعائر الدينية ككتب الصلاة، وتفاسير بعض العقائد. ولا شك في أن القرن السابع عشر كان عصر صراع أيضاً حول العقائد الدينية، ليس في إنجلترا فحسب، إنما أيضاً في وسط وغرب أوروبا عامة. وبذلك لم تختلف إنجلترا عن غيرها من البلدان الأوروبية.

Digitized by Birzeit University Library

انتمى قادة التورز والويغز على حد سواء إلى كنيسة الدولة الأنغليكانية، وعلى الرغم من ذلك، فقد رأى حزب التورز نفسه حامياً لها، بينما انتمى أعضاء في مجلس العموم من الطوائف المنشقة إلى حزب الويغز. وفي الواقع، فإن الردة شاهدت تحالفاً ضمنياً بين العرش والكنيسة الأنغليكانية وحزب التورز حتى العام ١٦٨٥. مقابل ذلك، أظهر الويغز انفتاحاً تجاه الطوائف المنشقة، وانتمى العديد من أعضاء البرلمان من الطوائف المنشقة إلى الويغز، أو اعتبروا أنفسهم من الويغز. وعلى الصعيد الإعلامي، فقد أبدت الطوائف المنشقة نشاطاً بارزاً في الحياة الدينية والمدنية، وفي نشوء ما يسمى بالرأي العام الذي قل مثيله، على الرغم من أن هذه الطوائف شكلت أقلية صغيرة في المجتمع الإنجليزي.

ومن الأرجح أن الانشقاق الحزبي بدأ في السبعينيات، ويكاد يكون هناك إجماع بين الدارسين على أن الانشقاق أصبح نهائياً خلال أزمة ١٦٧٩-١٦٨١. فقد اضطر شارل الثاني إلى حل البرلمان المعروف ببرلمان الردة. وأسفرت الانتخابات عن نجاح كبير لزعماء الويغز. وكانت الطوائف المنشقة أكثر الجماعات نشاطاً خلال حملة الانتخابات على الرغم من أن حملتهم لم تسفر عن نجاح كبير لهم، لكنهم اعتبروا نجاح الويغز نصراً لهم. وخلافاً لرجال البلاط وزعماء التورز، فقد رأى زعماء الويغز في النشاط الكاثوليكي خطراً يهدد العقيدة الأنغليكانية. إضافة إلى ذلك، معارضة الويغز التحالف مع لويس الرابع عشر، الذي رأى بنفسه رئيس المعسكر الكاثوليكي ضد البلدان التي دانت بالعقيدة البروتستانتية، وبخاصة ضد هولندا الكالفينية. والأهم من ذلك أن جيمس الثاني، ولي العرش، لم يخفِ كاثوليكيته، ما زاد من مخاوف زعماء الويغز عامة والطوائف المنشقة بشكل خاص. أراد الويغز الحيلولة دون اعتلاء جيمس العرش. وقدم زعماء الويغز اقتراح قانون عرف بـ "قانون الإقصاء" (Exclusion Bill). وكان الهدف الأساسي من القانون منع اعتلاء ملك لا يدين بالبروتستانتية عرش إنجلترا.

اصطدم اقتراح القانون بمعارضة مجلس اللوردات للمرة الثانية، الذي كان تحت سيطرة التورز ورجال البلاط. وحل شارل الثاني البرلمان في العام ١٦٨١ رغبة منه في برلمان ذي أغلبية من حزب التورز. وهذا ما حدث. لم تكن أزمة ١٦٧٩-١٦٨١ حدثاً عارضاً. كانت الأزمة ذروة نزاعات بين البلاط ورجال الحكم وبعض العناصر، وبخاصة من صفوف الويغز، بسبب سلسلة من الشبهات وتلقي الرشوة من لويس الرابع عشر.

يعزو بعض الدارسين نشوء الحزبية إلى أنه أحد إفرازات حالات النزاع المتكررة داخل الطبقة الحاكمة، وليس إلى أنه مرحلة تطور في الحياة السياسية في إنجلترا. والشيء نفسه فيما يتعلق بمفهوم المعارضة.[٧٣] ومما يزيد الأمر تعقيداً إشكالية

Digitized by Birzeit University Library

مفهوم «الحزب» في القرن السابع عشر. فقد كان «الحزب» أشبه بتجمع لزعماء كانوا على قدر كبير من النفوذ، ولعب البلاط دوراً مهماً في صعود نجم هذا أو ذاك أو أفوله. ومن الأرجح أن الضبابية أسهمت في تنوع اجتهاد الباحثين وتعدده. مع ذلك، لم يخلُ كلا الحزبين من سمات خاصة بكل منهما على الرغم من السمات العامة.

يمكن القول إن التورز شكلوا حزب النظام؛ أي المؤسسة الملكية والكنيسة الرسمية. وما زال العديد منهم يعتقد بحق الملك الإلهي في الحكم، واعتبروا المؤسسة البرلمانية «مكرمة» ملكية وإحدى مؤسسات الحكم الملكي. وعلى الرغم من معارضتهم الاستبداد، فإن حق المعارضة يجب أن يبقى ضمن إطار «المعارضة السلبية» الصامتة. وعنى ذلك أن أي شكل من أشكال المقاومة التي تعمل من أجل التغيير تفتقر إلى الشرعية، فالملك مسؤول أمام الله فقط. بذلك لم تكن معارضتهم قانون الإقصاء غريبةً على الرغم من أن جيمس دان بالكاثوليكية. فالبرلمان مؤسسة ملكية وليس شريكاً في الحكم، ولا حق له في وضع شروط الوراثة كما حاول الويغز عمله. وينتج من هذا التصور شرعية حق الملك في حل البرلمان أو توقيف عمله إذا رأى الملك ضرورة لذلك. ويبدو من ذلك أن التورز كانوا من أنصار الملكية المطلقة على الرغم من نفيهم ذلك، فالملك ملزم بـ «قانون الله» و«قوانين البلاد» (law of land)؛ أي القانون الوطني، من وجهة نظرهم. وينعكس هذا الالتزام كثيراً في خطابهم السياسي، ما دفع بتم هارس إلى اعتبار التورز "سلطانيين" أكثر من دعاة للحكم المطلق وحماته.[٧٤] الإشكالية في هذا الاستنتاج أنه يترك الانطباع وكأن نظام الحكم المطلق مرادف للاستبداد، حيث لا مكان لمبدأ الإلزام القانوني.

وخلافاً لتصور التورز للنظام السياسي، فإن الويغز صاغوا تصورهم للنظام السياسي على أرضية الخلافات في النصف الأول من القرن السابع عشر، التي قادت إلى الصراع المسلح. يكفي هنا ذكرها: الملكية المشتركة (mixed monarchy) التي نشأت على أرضية "الدستور القديم" التاريخي و"الحريات الإنجليزية" القديمة.

وضع شفتسبري، أحد المبادرين البارزين لإقامة الويغز بالإضافة إلى باكنغهام وراسل، الخطوط العريضة الأولى لجماعة الويغز منذ منتصف السبعينيات. وسلط الضوء على ما يعنيه "الدستور القديم": توازن بين الملكية والأرستقراطية والديموقراطية، وعنى ذلك توازناً بين العرش ومجلس اللوردات ومجلس العموم عملياً. بذلك يمكن ضمان "الحرية" من ناحية، و"الملكية" من ناحية أخرى. وخلافاً لساسة التورز، فقد رأى شفتسبري أن الخطر الذي يهدد الحكم آنذاك "من الأعلى"، وليس "من الأسفل"؛ أي من الطبقة الحاكمة.[٧٥] ولعل أبرز ما اختلف العديد من زعماء الويغز عن التورز دار حول حق مقاومة الحاكم، وفي هذه الحالة حكم بيت ستيوارت. ومن وجهة نظرهم، فإن الحاكم يجب أن يعمل لـ «خير الشعب». فالسلطة

Digitized by Birzeit University Library

السياسية تستقي «سلطتها» في الحكم «أساساً، وإلى حد كبير «من الشعب». وفي إشارة لشفتسبري لمكانة البرلمان في النظام السياسي، أكد أن «برلمان إنجلترا هو السلطة العليا والمطلقة التي تمد الحكومة بالحياة والحركة».[٧٦] وخلاصة الأمر ذهب الويغز إلى أن النظام السياسي قائم على عقد بين «الشعب» و«الحكومة». لكن زعماء الويغز لم ينسوا تجربة النصف الأول من القرن السابع عشر وما آلت إليه من إقامة الجمهورية التي انتهت بدكتاتورية كروميل. ولم يكن الويغز أقل ملكية من التورز، ورأوا في المؤسسة الملكية أحد أعمدة الحكم الأساسية.

فشل الويغز أثناء حكمهم في الفترة بين العامين ١٦٧٩ و١٦٨١ في تحقيق هدفهم الرئيس: سن «قانون الإقصاء» (Exclusion Bill) لمنع اعتلاء جيمس العرش بسبب ميوله الكاثوليكية . ولعل أهم ما أنجزوه هو صياغة جديدة لمنع عشوائية السلطة (Habeas Corpus).[٧٧] فقد أسفرت انتخابات البرلمان في العام ١٦٨١ عن أكثرية للتورز. وحاول بعض زعماء الويغز القيام بتمرد في حزيران العام ١٦٨٣ دون نجاح. ووجهت تهمة الخيانة إلى شفتسبري نفسه.

اعتلى جيمس الثاني عرش إنجلترا في العام ١٦٨٥ ولم تزل أزمة الحكم في إنجلترا على الرغم من حملة القمع ضد الويغز. وبالعكس تماماً، فقد تفاقمت بسبب سياسة جيمس الثاني. فقد أخذ جيمس يعين العديد من المقربين الكاثوليك في مناصب عليا في الجيش وجهاز الحكم. لكن الخطأ الأكبر الذي ارتكبه بدأ عندما أخذ يعين رجال دين كاثوليك في مناصب كنسية رفيعة. بذلك أثار مخاوف كبار رجال الكنيسة الأنغليكانية، أحد معاقل التورز الحصينة. ولم تعد أزمة حكم بيت ستيوارت ذات طابع حزبي مع الويغز، وأصبحت شاملة وأشبه ما كانت عليه في العام ١٦٤١. وازدادت الأزمة تفاقماً عندما أمر جيمس الثاني اعتقال سبعة من كبار الأساقفة في أيار العام ١٦٨٨ على أثر رفضهم الانصياع لأوامره بقراءة «إعلان التسامح» الثاني (Declaration of Indulgence) الصادر في نيسان العام ١٦٨٧ في الكنائس. ومما زاد الأزمة حدة إضافية، ولادة ابن لجيمس في العاشر من حزيران، إذ عنت الولادة قيام سلالة ملكية كاثوليكية في إنجلترا البروتستانتية.

لم يُجْدِ إطلاق سراح الأساقفة فيما بعد جيمس نفعاً، فقد عمت المخاوف قطاعات المجتمع الإنجليزي. وعلى الرغم من ذلك، واصلت بعض العناصر الأنغليكانية جهودها للوصول إلى حل ممكن في الخامس من تشرين الأول ١٦٨٨، لكن قدوم وليم الهولندي في ٥ تشرين الثاني وضع حداً لها.

انتهت الأزمة بقدوم وليم، أمير أورانج الهولندي، على رأس حملة عسكرية في الخامس من تشرين الثاني العام ١٦٨٨. وكان بعض العناصر من حزب الويغز قد

Digitized by Birzeit University Library

أقامت علاقات مع وليم قبل ذلك. وعندما احتدمت أزمة العلاقات بين جيمس ورجال الكنيسة لم يتردد بعض أعضاء التورز في دعوته. وكان وليم متزوجاً من شقيقة جيمس البروتستانتية. كيف يمكن تبرير عزل جيمس الثاني عن العرش دستورياً؟ لم يواجه قادة الويغز صعوبة دستورية في تبرير موقفهم، بخلاف أغلبية قادة التورز. ومما زاد من مصاعب التورز، محاولة جيمس الهروب في ١١ كانون الأول، التي انتهت بالفشل وأدت إلى تجميد صلاحياته في الحكم بسبب محاولة الهرب.

ويبدو أن جعبة القانونيين لا تخلو من حلول "شرعية" عندما يتعلق الأمر في حسم الأمور السياسية. فقد أجبر جيمس عملياً على الهرب إلى فرنسا بعد اعتقاله بأقل من أسبوعين. بذلك لم يعد العرش "شاغراً" (vacant). وعندما اجتمع البرلمان في كانون الثاني العام ١٦٨٩، قرر تنصيب ماري البروتستانتية، شقيقة جيمس وزوجة وليم، ووليم على العرش لملء الفراغ الذي نشأ نتيجة لمحاولة هرب جيمس إلى فرنسا. واعتقد البرلمان أنه حل بذلك الإشكالية الدستورية بشكل يتفق مع مواقف التورز الدستورية ويخفف من إحراجهم السياسي.

يعرّف المؤرخون إقصاء بيت ستيوارت عن الحكم وتتويج ماري ووليم بـ "الثورة المجيدة" أو "المظفرة" (The Glorious Revolution) والتعريف من إرث الويغز، إذ اعتبروا إقصاء بيت ستيوارت وتتويج وليم مرحلة تطور في الحياة السياسية عامة والبرلمانية خاصة في إنجلترا. وانتشر التعريف بعد أن أصبح التورز يدعون بحزب المحافظين والويغز بحزب الأحرار. ولا زال التعريف شائعاً عند عامة الباحثين والدارسين بخلاف تعريف الصراع بين شارل الأول والمعارضة في البرلمان خلال سنوات الأربعينيات. وعلى الرغم من هذه الاستمرارية، فقد طرح السؤال ولا يزال يطرح هل ما زالت الثورة المجيدة تعتبر أحد إنجازات "نضال" الويغز وحدهم؟ وهل عبرت عن منعطف في الحياة السياسية والبرلمانية في إنجلترا؟

من السهل الإجابة عن السؤال الأول: تم الإقصاء دون معارضة تستحق الذكر بعد الصدام بين جيمس الثاني وقادة الكنيسة الأنغليكانية، وبعد فشل توسلات البعض منهم لإجراء بعض الإصلاحات المتواضعة كإجراء انتخابات لبرلمان جديد. بذلك أحدث جيمس الثاني شرخاً بينه وبين الطبقات الحاكمة باستثناء الأقلية الكاثوليكية. وليس من الغريب أن حملة وليم العسكرية لم تصطدم بمقاومة عسكرية ومعارضة مدنية تستحق الذكر. وهكذا فقد جرت عملية الاستبدال بعد غياب أي مخرج للأزمة من وجهة نظر التورز. ولم تكن الأغلبية من التورز من أنصار الحكم المطلق على الرغم من انتصارهم لملكية سلطانية قوية وعدائهم لمبدأ المقاومة العنيفة التي لا تستثني القوة المسلحة. الأمر الآخر ذو علاقة بـ "تنازلات" وليم فيما يتعلق بتوسيع صلاحيات البرلمان، كما توقع بعض جماعات الويغز.

Digitized by Birzeit University Library

الإجابة عن السؤال الثاني أكثر تعقيداً. لم يكن الخلاف الذي تحول إلى أزمة حكم بين الملك والبرلمان مباشرة كما حدث في العامين ١٦٤١ و١٦٤٢، فقد حكم جيمس الثاني دون برلمان. نشبت الأزمة في ١٦٨٧-١٦٨٩ بين جيمس الثاني وطبقة رجال الحكم في إنجلترا؛ سواء انتمى هؤلاء إلى الأحزاب الرسمية أم غيرهم. من ناحية ثانية، انتمى من دعا إلى التدخل الهولندي إلى التورز والويغز؛ أي إلى القوى السياسية البرلمانية، وإن كان معظمهم من الويغز. ويبدو لأول وهلة أن أهداف جيمس الثاني كانت لخدمة مصالح "الشعب" الإنجليزي. فقد رمى "إعلان التسامح" (Declaration of Indulgence) في نيسان العام ١٦٨٧ إلى تخفيف القيود عن المذاهب غير الرسمية وضمان حرية المعتقد وممارسة الحياة الإيمانية، وباختصار إلى تعايش سلمي بين الطوائف الدينية.[٧٨] لكن المخاوف من سيطرة الكاثوليكية أصبحت عامة منذ أواخر السبعينيات.[٧٩] ولا شك في أن سياسة جيمس الثاني الدينية سكبت الزيت على النار. فقد عنى «إعلان التسامح» إضفاء صبغة شرعية رسمية لجهود العناصر الكاثوليكية الرامية إلى إعادة كثلكة إنجلترا. لم يقتصر الخطر على الطوائف المنشقة والكنيسة الأنغليكانية الرسمية، وإنما شمل الخطر الطبقة السياسية النافذة؛ سواء أكان الانتماء إلى الويغز أم التورز، والاجتماعية معاً. لم يكن الخطر حصراً في العامين ١٦٨٨ و١٦٨٩ جدياً. لكن الطبقات النافذة شعرت بضرورة القيام بخطوة استباقية، وبخاصة بعد أن رفض جيمس الثاني أثناء المفاوضات في تشرين الأول إعلان دعوة «لانتخابات حرة» للبرلمان. ولم يتجاوز تنازله سوى الوعد في المستقبل.[٨٠] كانت دعوة وليم لتولي عرش إنجلترا من قبل القوى النافذة، سياسية كانت أم دينية أم مدنية، لتأكيد مكانها في النظام السياسي: ملكية وراثية وإلى جانبها مجلس لوردات ومجلس عموم.

لم تعكس «لائحة الحقوق» (Bill of Rights) التي صادق البرلمان المنتخب عليها في ٢٢ كانون الثاني العام ١٦٨٩ تحولاً عميقاً في النظام السياسي: ملك ومجلس لوردات ومجلس عموم. ويمكن اعتبارها خطوة إلى الوراء فيما يتعلق بدورية انتخاب البرلمان، إذ لم تشترط دعوة البرلمان كل ثلاث سنوات التي كانت أحد المطالب الأساسية للبرلمان خلال أزمة ١٦٤١/١٦٤٢. واكتفت "لائحة الحقوق" بتأكيد ضرورة دعوة البرلمان بشكل متعاقب (frequently). لعل "الجديد" كان ذي علاقة بالجيش. أصرّ البرلمان على أن تتم دعوة الجنود إلى الخدمة العسكرية في أيام السلم بموافقة البرلمان.[٨١] وكان الغرض من ذلك منع الملك استعمال القوة إذا نشب خلاف بينه وبين البرلمان. ويمكن اعتبار «لائحة الحقوق» تأكيداً لحقوق مارسها في الماضي بشكل عام. وربما من الجدير بالإشارة إلى أنه لم يشر إليها كمكارم أو كمنح ملكية (privileges) كما رأى بها ملوك بيت ستيوارت وبعض

Digitized by Birzeit University Library

المغالين بإيمانهم في النظام الملكي من العائلات الأرستقراطية ورجال الدين. وإذا قيست "لائحة الحقوق" بـ "الاقتراحات التسع عشرة" حزيران العام ١٦٤٢، فلا شك في أن "لائحة الحقوق" شكلت خطوة إلى الوراء.

لم يكن قادة ١٦٨٨-١٦٨٩ دعاة إصلاح للنظام السياسي، بل أرادوا المحافظة على مكانهم في النظام السياسي. وليس من الغريب أن تصاغ "اللائحة" "بلغة سياسية محافظة".[٨٢] وعلى العموم، فإن عزل جيمس الثاني، بغض النظر عن التعريف الرسمي، وتتويج ماري ووليم، قد أكد أن العاهل الإنجليزي لا يستطيع الحكم *دون موافقة (consent) النخب الاجتماعية" بسبب "المصلحة المشتركة في الحكم".[٨٣] كان البرلمان إحدى آليات إدارة «المصلحة المشتركة» البينية بين المؤسسة الملكية والطبقات النافذة في المجتمع الإنجليزي. وكانت «ثورة» ١٦٨٩ «مظفرة» أو «مجيدة» (Glorious) بسبب حفاظها على الآليات -ملك وبرلمان- فقط. من ناحية ثانية، أثبتت الثورة المجيدة مدى أهمية شعرة معاوية لكل من أراد اعتلاء عرش إنجلترا.

عودة إلى الأسطورة والواقع

ليس من نافل القول أن القرن السابع عشر، بأحداثه المثيرة، يشكل حالة خاصة في تاريخ بريطانيا. كذلك ليس من الغريب أن يصبح قرن الخلاف والاختلاف بين الدارسين والباحثين الاختصاصيين. فهو ليس قرن صراعات دينية ومذهبية صرفة، ولا قرن نزاع بين عائلة ستيوارت بما مثلته من جهود لإقامة نظام حكم سلطاني ومطلق أحياناً، وبرلمان أراد أن يصبح جزءاً من النظام السياسي العام. التقاطعات بين كلا المجالين عديدة ومتشابكة ويصعب الفصل بينهما أحياناً كثيرة. المهم في السياق العام هو مكانة هذا القرن في نشوء/تطور نظام الحكم الديموقراطي في إنجلترا آنذاك وفيما بعد. أما مكانة المخرج، أي حل ١٦٨٨/١٦٨٩، فتحتاج إلى معالجة خاصة.

أراد ملوك بيت ستيوارت إقامة نظام حكم سلطاني مركزي كغيرهم من ملوك أوروبا؛ سواء تم ذلك بوجود برلمان ينصاع لطلباتهم، وبخاصة المالية، أم بدونه كما حدث في الفترة ١٦٢٩-١٦٤٠. واستطاع شارل الثاني إدارة حكمه دون أن يقطع شعرة معاوية مع برلمان الردة في الفترة ١٦٦١-١٦٨٩. ورأى ملوك بيت ستيوارت في البرلمان مؤسسة حكم ولا تتناقض بالضرورة (per se) مع المنطلقات والقواعد لنظام الحكم المطلق. فمؤسسة البرلمان قامت كـ "مكرمة ملكية" ولا تعدو عن امتياز ملكي لرعايا الملك كباقي الامتيازات التي يحق للعاهل منحها منذ العصور الوسطى. وانعكس ذلك لغوياً في محاضر وطلبات البرلمان

Digitized by Birzeit University Library

خلال دوراته المختلفة. فالملك يدعو "العامة في البرلمان" للانعقاد (Commons in Parliament)، ومن هنا فإن دعوة البرلمان وحله هي امتياز ملكي من وجهة نظر المؤسسة الملكية. أكثر من ذلك، فقد رأت المؤسسة الملكية أن جميع ما دعيت بـ "الحريات القديمة" و"دستور إنجلترا القديم" هي ولادة هذه الامتيازات التي منحها ملوك إنجلترا خلال العصور الماضية.

من ناحية ثانية، اعتبرت المعارضة بشكل خاص أن "الملك في البرلمان" (King in Parliament) يمارس سلطته الملكية. واكتسب هذا المنظور لنظام الحكم قبولاً عاماً. ولم تدخر القيادات السياسية جهداً في محاولة لإقناع شارل الأول خلال أزمة ١٦٤٠/١٦٤١ و١٦٤٧/١٦٤٩، ولاحقاً جيمس الثاني خلال أزمة ١٦٨٧/١٦٨٩، بضرورة مستحقات قاعدة "الملك في البرلمان". وحاول ملوك بيت ستيوارت تثبيت نظرية الحكم الإلهي ومسؤولية العاهل أمام الله وضميره و"إرادة الملك لها قوة القانون" على الصعيد العملي. وهذا عنى أن الملك يمكن أن يحكم "في البرلمان" ودونه. وفي الواقع، فإن ملوك بيت ستيوارت وجدوا أنصاراً عند كبار الطبقة الأرستقراطية والمؤسسة الكنسية. لكن قطاعات الطبقة الحاكمة والأكثرية البرلمانية اعتبرت أن "الحريات القديمة" و"الدستور القديم" أصبحت ملكاً لـ "الشعب الإنجليزي" ولا يمكن انتزاعها. ومن هنا لا يستطيع الملك الحكم "خارج البرلمان" -أي دون موافقة البرلمان- كسن القوانين وفرض الضرائب. الغريب في الأمر أنه لا توجد وثيقة تحدد بالضبط وتبين "الحريات القديمة" و"الدستور القديم" بشكل مفصل وواضح. لكن هذه الشعارات لم تخلُ من أهمية سياسية. فقد حاول كلا الطرفين، الملكي والمعارضة، استعمالها لتبرير المطالب أو تعليل رفضها خلال سنوات الخلاف والصراع كلما دعت الحاجة إليها. المجال الذي لم يثر خلافاً واسعاً حوله هو مرجعية القانون العرفي -من العرف- (common law)، والناحية الإجرائية كمرجعية للأحكام القضائية.

هل يمكن اعتبار بيانات الإصلاح ومقترحاته ابتداء من رسالة البرلمان إلى جيمس الأول في حزيران العام ١٦٠٤ وفيما بعد كـ "استرحام الحق" في العام ١٦٢٨ و"المقترحات التسع عشرة" في العام ١٦٤٢ و"عناوين المقترحات" في العام ١٦٤٧ والقيود القانونية لاعتقال الأفراد وتوجيه التهم لهم المعروفة بـ (Habeas Corpus) في العام ١٦٧٩ و"لائحة الحقوق" التي قدمت لوليم أمير أورانج وما ألحق بها في بداية العام ١٦٨٩ امتداداً لدستور إنجلترا القديم أم "بدعاً" كما ذهب غلاة الملكية السلطانية؟

تنطلق مقترحات الإصلاح المختلفة من مبدأ قاعدة نظام الحكم: الملك ومجلس اللوردات ومجلس العموم كأركان ما دعاه البرلمانيون بـ "الدستور القديم". ورأى

Digitized by Birzeit University Library

بيت ستيوارت بمؤسستي البرلمان مؤسسات ملكية تستمد شرعية وجودها وعملها من "الإرادة الملكية"، وخلاف ذلك يفتقر إلى الشرعية. وعلى الصعيد العملي، فقد اعترفت كلتا المؤسستين أن الملك؛ أي ملوك بيت ستيوارت، يملك مخزوناً من "الامتيازات" الملكية، لكن هذا المخزون مقيد بما دعي بـ "قانون البلاد" (the law of land) المثير للجدل. ولم تكن هاتان القاعدتان موضوع الخلاف. بل دار الخلاف حول الأسبقية والأولوية. هل الأوامر الملكية (ordinances) تكتسب شرعية قانونية حتى في حالة عدم تصديق البرلمان؟ الشيء نفسه في الحالات العكسية. أثارت الحالات العينية كتوجيه تهم الطعن ضد مستشاري الملك وفرض الضرائب -ضريبة الموانئ المشهورة- واستعمال الأموال في حروب خارجية، وزج أعضاء من البرلمان وبعض كبار رجال الدين في البرج (Tower) سجالات سياسية وقانونية طيلة القرن السابع عشر. وتعدت السجالات السياسية والقانونية الحالات العينية، التي ذكر بعضها فقط، وطرحت طبيعة النظام السياسي بشكل عام ومكانة البرلمان فيه بشكل خاص.

لم تتعد مطالب البرلمان التي انعكست في الاسترحامات وعلى رأسها "استرحام الحق" (The Petition of Right) في العام ١٦٢٨ ما دعاها جون ستيوارت مل لاحقاً بالحصانات للحد من عشوائية السلطة الملكية المطلقة. ولم يدعَ البرلمان إلى إصلاح للنظام السياسي حتى تحول الصراع إلى مواجهة عسكرية. كل ما أراده إيجاد صيغة عمل توافقية ضمن إطار النظام السياسي طبقاً للمعادلة: ملك، مجلس لوردات، مجلس عموم، أو ما دعاها البعض "الملكية المشتركة" (mixed monarchy). انعكس ذلك في جميع محاولات الوصول إلى تفاهم مع جيمس الأول وشارل الأول حتى العام ١٦٤٧. تكفي الإشارة إلى أن العديد من أفراد ما دعوتها بـ "المعارضة" انتمى إلى الطبقة الحاكمة وشغل مناصب رفيعة في النظام نفسه. وتنعكس رغبة "المعارضة" في الوصول إلى حل توافقي حتى بداية تحول المواجهة السياسية إلى صراع مسلح شامل. ففي مقدمة "المقترحات التسع عشرة" في حزيران العام ١٦٤٢، طلب البرلمان من شارل الأول الموافقة على "أن يمنح ويقبل" (to grant and accept) المقترحات.[٨٤] والمقصود بالموافقة هنا الموافقة على قرار البرلمان.

لا شك في أن ازدهار الاجتهاد الفقهي، وظهور الطوائف المذهبية، وربط بعض الشرائح الاجتماعية وقادتها السياسية المطالب المذهبية بإصلاحات اجتماعية، شكل مرحلة تطور جديدة خلال الصراع بين شارل الأول والبرلمان. وتجسد هذا التطور في ظهور المساواتيين على المسرح السياسي كما سبق ذكره. ولم يتحول المساواتيون إلى قوة سياسية مركزية لأسباب عديدة، لكنهم كانوا أكثر التجمعات نشاطاً على صعيد الرأي العام وفي الجيش، وشكلوا قوة جذب لشرائح اجتماعية من أصحاب المهن والحرف وضباط الصف في الجيش.

Digitized by Birzeit University Library

ولم يكن المساواتيون والحفارون الأكثر جذرانية تياران سياسيان فقط. طرح المساواتيون منظوراً جديداً للنظام السياسي لم يخلُ من تأثير على القوى السياسية والمذهبية الأخرى. ولا شك في أن ازدهار وسائل الإعلان والنشر والحريات التي شاعت خلال الصراع المسلح بين الملك والبرلمان، أسهمت في تحول الثقافة السياسية والمذهبية من مجال خاص إلى مجال عام. وخلاصة منظور المساواتيين للنظام السياسي، كما ورد، أن السلطة السياسية تستمد مكانها وشرعيتها من «الشعب» مباشرة على شكل تعاقد اجتماعي، وتمارس عملها ما دامت حائزة على ثقة «الشعب» وتشكل المرجعية العليا للمؤسسات الأخرى كالقضاء والإدارة. وبالطبع، فإن منظوراً كهذا لم يكن مألوفاً في الخطاب السياسي، وعنى ثورة جذرية في الحياة السياسية الإنجليزية والنظام السياسي.

وترك المناخ السياسي خلال الفترة بين العامين ١٦٤٦ و١٦٤٨ أثره على المواقف الرسمية. وتكفي المقارنة بين المطالب كما صيغت في «المقترحات التسع عشرة» في حزيران العام ١٦٤٢ و«عناوين المقترحات» التي طرحها مجلس الدولة للملك في الأول من آب العام ١٦٤٧. ولم تكتفِ «العناوين» بتحويل البرلمان إلى شريك في النظام السياسي، وإنما أشارت إلى ضرورة إصلاح برلماني: تغيير دورية البرلمان من ثلاث سنوات إلى سنتين، إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وضمان الحريات خلال الحملات الانتخابية وغير ذلك مما لم يرد في «المقترحات التسع عشرة». ومن الواضح أن «العناوين» كان يمكن أن تكون أساساً لإقامة نظام حكم ديموقراطي لو قبلت الأطراف المتنازعة بها. لم تكن إنجلترا منتصف القرن السابع عشر مهيأة لإصلاح من هذا القبيل. وليس المقصود هنا شارل الأول فحسب، وإنما الطبقات الحاكمة أيضاً. وجب على إنجلترا أن تنتظر ما يقرب من قرنين لتصبح مهيأة لتحول ديموقراطي شبيه.

بدأت جذور الردة الأولى بعد إعدام شارل الأول في كانون الثاني العام ١٦٤٩ على الصعيد العملي، ومنذ تطهير البرلمان قبل ذلك بشهر تقريباً، وإعلان إنجلترا «جمهورية حرة» في أيار العام ١٦٤٩ على الصعيد الرسمي. وأصبحت إنجلترا جمهورية بلا جمهوريين على الصعيد الجماهيري العام. أما الأكثرية، فقد بقيت ملكية قلباً وقالباً. ولم يتجاوز عدد من واصل حضور جلسات البرلمان المعروف بـ «البرلمان المصغر» (Rump Parliament) المائة. وعندما عاد البرلمان إلى الانعقاد بعد موت كرومويل، ودعا شارل الثاني اكتفى بما عرضه شارل الثاني في "إعلان بريدا" المعروف. أراد شارل الثاني أن يتجنب أخطاء من سبقه من بيت ستيوارت: إصرارهم على الحكم بلا برلمان إذا استلزم الأمر. كان شارل الثاني على يقين أن رغبة الطبقات النافذة في العودة إلى "النظام القديم" لا تقل قوة عن رغبته. ولاذت بالصمت المصحوب بالتذمر عندما أخذ شارل الثاني يستميل بعض عناصر عهد الثورة وحكم كرومويل إليه.

Digitized by Birzeit University Library

وهكذا لم يواجه شارل الثاني وبرلمان الردة صعوبات خاصة خلال سنوات إعادة النظام حتى العام ١٦٧٩. وبدا وكأن سنوات الأربعينيات والخمسينيات أصبحت عهداً بائداً. لكن يبدو فقط. فشلت الثورة –و التمرد أو الحرب الأهلية كما يحلو للبعض تسميتها– في إقامة نظام حكم جديد تماماً، لكن قواها السياسية والمذهبية وأطروحاتها الفكرية المختلفة بقيت حية على الرغم من أنها لم تصبح عامة.

لم يقم برلمان الردة بطرح حلول للتوفيق، وترك الأمر للقوى السياسية. ولم يكن الانقسام السياسي داخل الطبقات النافذة، من أرستقراطية ودينية وبرجوازية عامة، وليد المنافسة والمناكفة الفردانية أو الزبائنية أو العقائدية المذهبية فحسب، إنما وليد حيوية البنية الإنجليزية، بخلاف الفرنسية إلى حد بعيد، وقدرتها على إيجاد مكان لقوى صاعدة جديدة. هكذا اعتبر التورز أنفسهم حماة النظام الملكي والكنسي الرسمي، بينما وجدت المذاهب المنشقة مكاناً لها بين صفوف الويغز على الرغم من أن قادة كلا الحزبين انتموا إلى الطبقة النافذة في المجتمع الإنجليزي. ويمكن القول –إلى حد بعيد– إن الانقسام الحزبي قد حل ما عجز برلمان الردة عن حله؛ أي إتاحة الفرص لشرائح خارج المجتمع السياسي الرسمي للاندماج، وإن كان الحل محدوداً ضمن إطار الحياة الحزبية ولفئات معينة.

لا شك في أن الانقسامات المذهبية احتلت مكاناً بارزاً في الأزمة التي عاشتها إنجلترا في القرن السابع عشر ومنذ سنوات الأربعينيات بشكل خاص. ومما زاد من حدتها، أن حل العام ١٦٦٠ كان بمثابة تملص من مواجهتها. ولم تكن الأزمة التي أحدثتها الانقسامات المذهبية سياسية، إنما اجتماعية في الوقت نفسه. وكرس جون لوك، المفكر الإنجليزي المعروف، مؤلفاً خاصاً لها منذ وقت مبكر داعياً إلى التسامح المذهبي والتعايش الاجتماعي بين المذاهب الدينية المتصارعة. لكن دعوة جون لوك لم تجد صدى إيجابياً لها. وطفت الأزمة على السطح في أول انتخابات في العام ١٦٧٩، واشتدت بعد تولي جيمس الثاني العرش العام ١٦٨٥ ونشوب المواجهة بينه وبين المؤسسة الكنسية الأنغليكانية. ولم تكن تعاليم الطاعة والمقاومة السلبية الكنسية بلا حدود. وجرى الانقلاب البرلماني الذي انتهى بتتويج ماري ووليم العام ١٦٨٩.

ليس من الواضح للناظر من الخارج في التطورات التي حدثت في إنجلترا في القرن السابع عشر لماذا سمي ويسمى الانقلاب البرلماني ١٦٨٨/١٦٨٩ بـ "الثورة المجيدة/المظفرة" (The Glorious Revolution). وهذا ينطبق على الدراسات التي أعادت النظر في اعتبار الانقلاب البرلماني نصراً لمنظور الويغز وفي أطروحات كريستوفر هل بشكل خاص، أو ما يسميهم كلارك بـ "الحرس القديم" من المؤرخين. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يؤكد توم هارس في دراساته للنصف الثاني من القرن

Digitized by Birzeit University Library

السادس عشر وأوائل القرن الثامن عشر في "ثورة - أزمة الملكية البريطانية الكبيرة ١٦٨٥-١٧٢٠" بشكل خاص، أن التغيير الذي حدث ١٦٨٨/١٦٨٩ لا يقل ثورية عن ١٦٤١/١٦٤٢. ولم يخل هذا المنظور الذي ساد خلال الثلاثين سنة الأخيرة من رد فعل لدى البعض لتأكيد الاستمرارية التاريخية - كلارك مثلاً. ويظهر هذا واضحاً لدى جوليان هوبت. فثورة ١٦٨٨/١٦٨٩ أقرب إلى "انقلاب قصر" منه إلى "هبة شعبية"، وإذا اعتبرت ثورة فقد تجلى ذلك بعد حدوثها في كثرة انعقاد البرلمان المتتالية. وعلى الرغم من ذلك، لم تحدث ثورة دستورية، لا في نظام الانتخابات ولا في مكانة البرلمان في النظام السياسي على الرغم من صدور "لائحة الحقوق".[٨٥]

ولا شك في أن «لائحة الحقوق» في العام ١٦٨٩ لم تصل إلى مستوى «عناوين المقترحات» من العام ١٦٤٧ إذا اعتبرتا كمشروع إصلاح. بقيت الملكية الأساس لاستحقاق حق الانتخاب، وقدرت بدخل ما يساوي ٤٠ شلناً. وكان الملاكون الأحرار وكبار أصحاب الحرف والمهن في المدن أدنى شريحة اجتماعية نعمت بحق الانتخاب. وقدر عدد الناخبين بمائتي ألف في بلد قدر عدد سكانه بستة ملايين أو يزيد في العام ١٧٠١. ولم يكن تقسيم المقاعد بين المدن والأقضية متناسباً مع عدد أصحاب حق الانتخاب في الدائرة الانتخابية، وتراوح ما بين ٦٥ في اسكتلندة و٢٠٠٠ في إنجلترا، وفي العديد من الحالات أقل من ذلك بكثير. وخلاصة الأمر أن النظام الانتخابي وتوزيع المقاعد بقيا بشكل عام حتى العام ١٨٣٢. أما دور الطبقة النافذة في الانتخابات والمشاركة والنواحي الإجرائية العملية فلم تطرح.

لم يجئ وليم إلى إنجلترا لتنفيذ مشروع إصلاحي. وفي الواقع لم ينشب الخلاف بين جيمس الثاني والفئات الحاكمة من الأحزاب والكنيسة حول مشروع إصلاحي. قبل وليم التاج الإنجليزي لأسباب سياسية: تجنيد إنجلترا في صراعه ضد فرنسا ولويس الرابع بشكل خاص.

إذن، لماذا «ثورة مجيدة/ مظفرة» على الرغم من ذلك؟

من الأرجح أن تداعيات الانقلاب البرلماني أكسبته خاصية «الثورة المجيدة». وأصبح واضحاً لكل من يعتلي عرش إنجلترا أنه لا يستطيع الحكم دون البرلمان؛ أي لا مكان للحكم المطلق في إنجلترا. على الصعيد العملي، فإن الحدث لم يثر حالة من الصدام الدامي كما حدث خلال سنوات الأربعينيات. عاد ذلك إلى دروس سنوات الأربعينيات ونتائج انقسام الطبقة الحاكمة إلى ملكيين وبرلمانيين. ولا شك في أن المواجهة مع بيروقراطية الكنيسة الأنغليكانية، بخلاف حالة سنوات الأربعينيات، أسهم في القطيعة بين جيمس الثاني والشعب الإنجليزي إسهاماً حاسماً. وليس من الغريب أن لا تصطدم حملة وليم العسكرية بمقاومة تستحق الذكر.

Digitized by Birzeit University Library

انعكست التداعيات منذ البداية. فقد أدخل البرلمان تغييراً في قسم التتويج عندما اشترط البرلمان أن يحكم الملك، ماري ووليم عملياً، «طبقاً للقوانين التي سنت في البرلمان». عنى ذلك ربطاً عضوياً بين الملكية، كنظام حكم، والبرلمان، كمؤسسة، والدستور كما يأخذ شكل القانون.[٨٦] وعلى الرغم من عمومية الشرط، فإنه لم يخلُ من أهمية عند الحاجة. وأصدر البرلمان «قانون التسامح» (the Toleration Act) في ٢٤ أيار العام ١٦٨٩ بعد تولي ماري ووليم العرش بأشهر. وكانت الطوائف المنشقة قد عقدت الآمال على التغيير، لكن القانون وضع قيوداً صعبة على ممارسة هذه الطوائف طقوسها الدينية، ومنحها حرية العبادة بصورة مقيدة فقط.[٨٧] وفي الواقع، فإن التشريعات المذهبية قد قوت سلطة الكنيسة الرسمية في الإشراف على الحياة المذهبية. وكان الاعتراف بالطوائف المذهبية ضمنياً أكثر منه رسمياً. وقام البرلمان بتصحيح الغموض الذي ورد في «لائحة الحقوق» فيما يتعلق بدورية الانتخاب والانعقاد وحددها بثلاث سنوات في العام ١٦٩٤. ثم عاد في العام ١٧١٦ وأجرى تعديلاً فيما بعد، وأصبحت المدة سبع سنوات بعد اعتلاء بيت هنوفر العرش الإنجليزي في العام ١٧١٤.

كانت الخلافات بين التورز والويغز من أبرز الظواهر التي رافقت أحداث تتويج ماري ووليم بسبب الإشكالية الشرعية والقانونية. فقد أظهر التورز ميلاً قوياً لإقامة «نظام حكم قوي» عماده المؤسسة الملكية والمؤسسة الكنسية الأنغليكانية. ولم يكن من الغريب أن يأخذ التورز اسم «المحافظين» فيما بعد، والويغز «حزب الأحرار». وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد كان موقف التورز متشدداً فيما يتعلق بحرية العقيدة والتسامح المذهبي مع الطوائف المنشقة بخلاف الويغز. ولم يتمكن الطرفان من وضع الخطوط العامة للعلاقة بين المؤسسة الملكية، ماري ووليم عملياً، والبرلمان، بحيث تكون مقبولة لوليم سوى في العام ١٧٠١، وعرفت بـ «قانون التسوية» (Act of Settlement).[٨٨]

كان الهدف الرئيس من «قانون التسوية» وضع قاعدة رسمية لمسألة الوراثة التي أحدثت مناكفة سياسية حادة بين قادة التورز والويغز خلال أزمة ١٦٨٨/١٦٨٩: يجب أن يكون وريث التاج بروتستانتياً. ووضعت قيود أخرى كالإقامة في إنجلترا وتمويل حروب خارجية إرضاء للتورز، ومنع أجانب إشغال مناصب رفيعة. ولعل الأهم من ذلك فيما يتعلق بالنظام السياسي، هو إضعاف هيمنة السلطة الملكية على الجهاز القضائي، وحرمان حق الترشيح لمجلس العموم من حاشية ومستشاري الملك. كان الهدف من حرمان الترشيح إضعاف تأثير البلاط على انتخابات مجلس العموم. وعلى الصعيد العملي، فقد كان موجهاً ضد وليم بسبب ما جلب معه من مستشارين ومرافقين أجانب.

Digitized by Birzeit University Library

لم يحدث الانقلاب البرلماني ثورة في النظام السياسي. لكن لا يمكن إهمال ما أسفر عنه أو ما استمر تطوره: بقيت الدعوة إلى إجراء انتخابات للبرلمان وعقده امتيازاً ملكياً، لكن موافقة البرلمان على مشاريع القوانين (statutes) أو (acts) أصبحت ثابتة. وتجدر الإشارة إلى أن البرلمان هو الذي استبدل جيمس الثاني بماري ووليم من ناحية عملية، بغض النظر عن شرعنة الاستبدال، ووضع الخطوط العريضة لوراثة العرش في المستقبل في "قانون التسوية". وأصبح البرلمان أحد أركان الحكم وقوانينه المرجعية الشرعية إلى جانب القانون العرفي (common law). لكن من المبالغ فيه الزعم أنه أصبح يملك سلطة قوية في الحكم. فما زالت المؤسسة الملكية تملك تعيين رسم السياسات وتحدد العلاقات الخارجية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى بداية ظهور ومأسسة "مجلس الوزراء" (cabinet council) خلال القرن الثامن عشر. لم يختفِ "المجلس الخاص" بقرار رسمي، لكن مكانته تراجعت، ورويداً رويداً أصبح من بقايا مؤسسات العصور الوسطى وبداية العصر الحديث؛ أي من تراث الماضي، كغيره من المؤسسات "القديمة". ولم يقتصر هذا التطور على "المجلس الخاص" وشمل العديد من المؤسسات. ولم يكن "تحديث" مؤسسات "الدولة" أحد إفرازات الأحداث الثورية، إنما إحدى سمات القرن الثامن عشر. وحلت اللجان المؤلفة من قبل البرلمان لمعالجة موضوع معين بدل الأفراد، أو إسناده إلى مؤسسات قائمة كالمحاكم الملكية.

كذلك أسهم الانقلاب البرلماني في زيادة الانشقاق الحزبي على الرغم من أن الانشقاقات داخل الطبقات الحاكمة بدأت خلال النصف الأول من القرن السابع عشر وازدادت خلال الأربعينيات. لم يكن القرن السابع عشر قرن انقسامات مذهبية، وإنما سياسية أيضاً: أشراف الريف (gentry) من ناحية، وأرستقراطية البلاط والحكم؛ ملكيون وبرلمانيون؛ تورز وويغز من ناحية أخرى. ولم تكن الولاءات مطلقة ونهائية أو الانضباط والالتزام محكماً. وما زالت التعددية السياسية في طفولتها والحراك من طرف إلى آخر ظاهرة مألوفة. أما أسبابها فكانت عديدة وتراوحت بين الدوافع الشخصية كالرغبة في منصب معين، أو السعي إلى مركز قوة ونفوذ خاص والقناعات المذهبية والسياسية. ولم تخلُ الدوافع من مواقف مبدئية، ومن هنا عزا العديد تقلبات القرن السابع عشر في إنجلترا إلى التفسخ والتفكك الذي حل في الطبقات النافذة في المجتمع البريطاني. هنا يكثر الاجتهاد ويقل الوفاق.

Digitized by Birzeit University Library

هوامش الفصل الأول:

[1] Carl Stephenson and Frederick George Marcham (eds.), *Sources of English Constitutional History* (London, 1938), pp. 115-126.

حول الأرضية التاريخية وإسقاطات المغنا كارتا على تطور المؤسسات الرئيسة كالعلاقة بين الملك، والبارونات، أو البرلمان، انظر العرض العام:

Katherine Fischer Drew, *Magna Carta* (Westport: Greenwood press, 2004), pp. 1-61.

[2] Goldwin Smith, *A Constitutional and Legal History of England* (New York, 1955), p.137.

[3] Sydney D. Baitey, *British Parliamentary Democracy*, 3rd ed., (U.S.A., 1971), p. 13.

[4] Smith, *A Constitutional and Legal History*, pp. 148-151.

[5] لمتابعة الخطوط العريضة لهذا التطور:

James Anderson and Stuart Hall, "Absolutism and other Ancestors", in James Anderson (ed.), *The Rise of the Modern* State (Great Britain: Weatsheaf Books, Harvester Press, 1986), pp. 25-36.

[6] Stephenson and Marcham, *Sources of English Constitutional History*, P. 400.

[7] Ibid. p. 401.

[8] ثار الجدل حول مدى «مطلقية» نظام الحكم المطلق خلال العقود الأخيرة. انظر بشكل خاص:

David Parker, "Absolutism, Feudalism and Proporty Rights in the France of Louis XIV", *Past and Present (P&P)*, no. 179 (May 2003), PP. 62-63.

[9] Sheila Lambert, "Comittees, Religion and Parliamentary Enchroachment on Royal Authority in Early Stuart England", *The English Historical Review (EHR)*, vol. CV, no. 414 (January 1990), pp. 60-64, 67-67; Smith, A *Constitutional and Legal History, pp.* 130-132.

[10] أنظر مثلاً خطاب جيمس الأول في 21 آذار 1610:

J.P. Kenyon, *The Stuart: Constitution 1603-1688. Documents and Commentary*, 2nd ed. (Cambridge, 1986), pp. 11-13.

[11] Alan G.R. Smith, *The Emergence of a National State. The Commonwealth of England 1529-1660* (London and New York: Longman, 1984), pp. 130-131.

[12] Christopher Hill, 1538-1780: Re*formation to Industrial Revolution* (The Pelican Economic History of Britain, vol. 2, 1530-1780), (Pnguin Books, Reprinted 1976), pp. 87-88; Moore Jr Barrington, Soci*al Origins of Dictatorship and Democracy. Lord and Peasant in the Making of the Modern World* (Penguin Books, reprinted 1981), pp. 3-20.

[13] Smith, *The emergence of a National State*, pp. 126-128.

[14] Kenyon, *The Suart Constitution 1603-1688*, pp. 21-22.

[15] Lambert, "Committees, Religion and Parliamentary Encroachment", *EHR*, vol. CV, no. 414 (January 1990), pp. 60 - 95.

[16] Stephenson and Marcham, *Sources of English Constitutional History*, pp. 418–425.

Digitized by Birzeit University Library

[17] Bailey, *British Parliamentary Democracy*, P. 9.

[18] Smith, *the emergence of a National State*, pp. 272-275.

[19] عن:

Bailey, *British Parliamentary Democracy*, p. 13.

[20] Stephenson and Marcham, *Sources of English Constitutional History*, p. 447.

[21] Ibid, pp. 447-448.

[22] حول «مواضيع» الخلاف بين سلطات الملك والبرلمان ووجهات النظر المختلفة والمتباينة داخل «المعارضة»، انظر:

Christopher Thompson, "The *Divided Leadership of the House of Commons in 1629*", in Kevin Sharpe (ed.), *Faction and Parliament: Essays on Early Stuart History*, (New York: Methuen & Co. ,1985), pp. 245-284.

[23] Ibid., pp. 274 – 275.

[24] Lambert, *Committees, Religion and Parliamentary Encroachment*, pp. 67-68.

[25] Stephenson and Marcham, *Sources of English Constitutional History*, pp. 454-455.

[26] Thompson, "The Divided Leadership in the House of Commons in 1629", in Kevin Shape (ed.), *Fraction and Parliament*, pp. 245 – 284.

[27] Kavin Sharpe (ed.), *Introduction: Parliamentary History 1603 – 1629: In or out of Perspective*?, pp. 38 – 40.

[28] Bid. P. 23.

[29] Thompson, *The divided leadership in the House of Commons in 1629*, in Sharpe, *Faction and Parliament*, p. 278.

[30] انظر مثلاً:

Stephenson and Marcham, *Sources of English Constitutional*: *History*, pp. 455 – 456.

[31] R.H. Towney, *religion and the Rise of Capitalism* (Frome and London: a Pelican Book, Reprinted 1961), pp. 200 – 201.

[32] Ibid., pp. 211 – 212.

[33] Derek Hirst, *England in Conflict, 1603 – 1660. Kingdom, Community, Commonwealth* (London, 1999). Pp. 130 – 190.

[34] Ibid. pp. 158-163.

[35] Ibid. pp. 162 – 164.

[36] George Burton Adams and H. Morse Stephens (eds.), *Select Documents of English Constitutional History* (London: The Macmillan Company, 1937), pp. 476 – 477.

[37] David Cressy, *Revolutionary England, P.&P.* no. 181 (November, 2003), p. 41.
اختلف كريسي في دراسته عن سنوات ١٦٤٠ – ١٦٤٢ عن العديد من الدارسين الآخرين الذين تعرضوا بالنقد لتحليل كريستوفر هل والماركسيين عامة، مشيراً إلى التغييرات «الثورية» التي حدثت خلال تلك السنوات. بذلك أراد كريسي أن يكسب مفهوم «الثورة» مضموناً أكثر شمولاً.

[38] Hill, *1530 – 1780*: *Reformation to Industrial Revolution*, pp. 131 – 133.

Digitized by Birzeit University Library

[39] Hirst, *England in Conflict*, 1603 – 1660, pp. 197 – 198.

[40] Ibid., pp. 166 – 167.

[41] Cressy, *Revolutionary England*, pp. 59 – 60.

[42] David Cressy, The Protestation Protested, 1641 and 1642, *The Historical Journal (HJ)*, vol. 45, 2 (2002), p. 278.

اعتبر كريسي أن العرائض التي صاغها البرلمان خلال الصراع مع الملك دلالة على تطور مكانة البرلمان على الرغم من وجود المؤسسة الملكية. ويشير إلى عريضة الاحتجاج (Protestation) في أيار العام ١٨٤١ بشكل خاص في إحدى دراساته. وبدا لكريسي أن البرلمان مارس السلطة التنفيذية على "صعيد الأمة العام"، وكخطوة في "بناء الدولة" الحديث.

[43] Adams and Stephens, *Select Documents*, pp. 362 – 363.

[44] Ibid. pp. 376 – 380.

[45] J.C.D. Clark, *Revolution and Rebellion: State and Society in England in the seventeenth and eighteenth centuries* (Cambridge: Cambridge University Press, Reprinted 1987), p. 121.

[46] Ibid. p. 134.

[47] Paul Christianson, The Peers, the People, and Parliamentary Management in the first six months of the Long Parliament, *Journal of Modern History (JMH)*, vol. 49, no.4 (December 1977), pp. 580 – 581.

[48] Hirst, *England in Conflict, 1603 – 1660*, pp. 185 – 188.

[49] Cressy, *Revolutionary England*, pp. 39 – 40.

[50] Hirst, *England in Conflict, 1603 – 1660*, p. 186.

[51] Smith, *The Emergence of a National State*, pp. 293 – 298.

[52] Ibid. pp. 307 – 309.

[53] *Clark, Revolution and Rebellion*, pp. 6 – 45; John Morrell, The *Nature of the English Revolution* (London and New York: Longman Publishing, 1993), pp. 273 – 284.

تجدر الإشارة إلى أن الناقدين لتوني وهل أكثروا من استعمال تعابير التراتبية الاجتماعية (hierarchy) ككلارك والنخبة – (elite) كهرست، والحداثة (modernity) كمفاهيم وبدائل لمفهوم الطبقة، وكمدخل لتحليل البنية الاجتماعية والتغييرات التي حدثت خلال فترة الخلافات والصراع بين عائلة ستيوارت الملكية والبرلمان.

[54] Hirst, *England in Conflict, 1603 – 1660*, pp. 196, 200.

[55] Andrew Sharp, "John Lilburne and the Long Parliaments Book of Declarations: A Radical's Exploitation of the Words of Authorities", *History of Political Thought (HPT)*, vol. IX, issue I (Spring 1988), p. 23.

[56] Ibid. p. 26.

[57] Hirst, *England in Conflict, 1603 – 1660*, pp. 234 – 235.

[58] Derek Hirst, *The Failure of Godly Rule in the English Republic*, *P&P*, no. 132 (August 1991), pp. 33 – 67.

Digitized by Birzeit University Library

[59] Hirst, *England in Conflict, 1603 – 1660*, pp. 242 – 246;

أمثلة فقط:

Morrill, *The Nature of the English revolution, 385-387.*

[60] Sharp, "John Lillburne and the Long Parliament's Book of Declarations", *HPT*, vol. IX, issue 1, (Spring 1988) pp. 19 – 45.

[61] David McNally, "Locke, Levellers and Liberty: Property and Democracy in the thought of the First Whigs", *HPT*, vol. X, no. I (Spring 1989), pp. 17 – 40.

[62] النص الأخير للوثيقة في العام ١٦٤٩ في:

Stephenson and Marcham, *Sources of English constitutional History*, pp. 511 – 516.

[63] Smith, *The emergence of a National State*, p. 348.

[64] Stephenson and Marcham, *Sources of English Constitutional History*, pp. 507 – 511.

[65] Adams and Stephens, *Selected Documents*, pp. 399 – 405.

[66] N.H. Keeble, *The Restoration. England in the 1660s*, (Oxford: Blackwell Publishers, 2002), pp. 29 – 30.

[67] Keeble, *The Restoration*, pp. 24 – 25.

[68] Ibid., pp. 81 – 83.

[69] Stephenson and Marcham, *Sources of English Constitutional History*, pp. 548 – 551.

[70] Keeble, *The Restoration*, pp. 82 – 83.

[71] Tim Harris, *Politics under the Later Stuarts: Party Conflict in Divided Society, 1660 – 1715* (London and New York: Longman, 1993), p. 46.

[72] حول هشاشة «الحزبية»:

Clark, *Revolution and Rebellion*, pp. 136 – 155.

[73] Ibid., pp. 132 – 136.

[74] Harris, *Politics Under Later Stuarts*, p. 121.

[75] McNally, "Locke, Levellers and Liberty", *HPT*, vol. X, no. 1 (Spring 1989), pp. 20 – 25.

[76] الاقتباس عن هارس:

Harris, *Politics Under Later Stuarts*, p. 9.

[77] Adams and Stephens, *Select Documents*, pp. 440 – 448.

[78] Ibid., pp. 451 – 454.

[79] Morill, *The Nature of the English Revolution*, pp. 406 – 407.

[80] Harris, *Politics Under Later Stuarts*, pp. 130 – 131.

[81] Adams, *Select Documents*, pp. 462 – 469.

[82] Harris, *Politics Under Later Stuarts*, p. 133.

[83] Morill, *The Nature of the English Revolution*, p. 415.

Digitized by Birzeit University Library

[84] Stephenson and Marcham, *Sources of English Constitutional History*, pp. 489 – 491.

[85] Julian Hoppit, *A Land of Liberty? England 1689 – 1727*, (Oxford: Oxford University Press, 2000), pp. 23 – 25; Jennifer Carter, "The Revolution and the Constitution", in Jeoffrey Holmes (ed.), *Britain after the Glorious Revolution 1689-1714* (London and Basingstoke: the Macmillan Press LTD, reprinted 1982), pp. 30 – 40.

[86] Ibid., pp. 40 – 41.

[87] Adams and Stephens, *Select Documents*, p. 462.

[88] Ibid., pp. 475 – 479

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الثاني

انهيار نظام الحكم المطلق في فرنسا والتحول الديموقراطي

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الثاني
انهيار نظام الحكم المطلق في فرنسا والتحول الديموقراطي

مركزة السلطة الملكية

اعتبرت فرنسا، بالإضافة إلى إنجلترا، أول البلدان الأوروبية التي سعى ملوكها إلى إقامة نظام حكم ملكي مركزي منذ أواخر العصور الوسطى. واستمرت المحاولات حتى بداية عصر النهضة، لكنها تعثرت بسبب ملكيات العرش البريطاني لأجزاء عديدة من فرنسا. وخاضت البيوت الملكية في فرنسا وإنجلترا سلسلة من الحروب عرفت بحرب المائة سنة (١٣٣٧-١٤٥٣)، وانتهت الحروب بإجبار ملوك إنجلترا على التخلي عن حقوقهم في الأراضي الفرنسية. وعلى الرغم من أن هذه الحروب جرت ضمن سياق الحقوق والواجبات الإقطاعية، فإن تأثيرها المحلي في كلا البلدين تجاوز ذلك، إذ بدأ شعور بالاختلاف والولاء المحلي لنظام الحكم في كلا البلدين. ومن الصعب اعتبار هذا التطور من أشكال الوعي بالهوية القومية. فقد بقي أساس العلاقات بين ملوك فرنسا والأقاليم التي ضمت لمملكتهم إقطاعية صرفة.

في الوقت نفسه، سعى ملوك فرنسا إلى بسط نفوذهم على المؤسسة الكنسية الفرنسية. ولم يكن الخلاف حول العقيدة، بل حول تعيين كبار رجال الدين. فقد أدار كبار رجال الدين كالأساقفة والمطارنة الموارد المالية الكنسية، هذا بالإضافة إلى

Digitized by Birzeit University Library

نفوذهم الاجتماعي القوي الذي لم تقل أهميته في نظر البيوت الملكية. وأدت جهود ملوك فرنسا إلى تنظيم الكنيسة، بحيث أخذ الجهاز الكنسي طابعاً محلياً. وعرفت الكنيسة بالكنيسة الغليكانية. وتم تنظيم العلاقة بين الكنيسة الفرنسية والمؤسسة البابوية منذ وقت مبكر في اتفاقية بروج العام ١٤٣٨. وتكمن أهمية تنظيم العلاقات بين الكنيسة الفرنسية ودولة البابا في روما أن السلطة الدنيوية التي تمثلت في الملك أصبحت طرفاً في تعيين كبار رجال الكنيسة الفرنسية على الرغم من أن التعيين وجب أن ينال موافقة البابا والمؤسسة الكنسية في روما. ونتيجة لذلك، عززت السلطة الملكية نفوذها داخل الجهاز الكنسي. وعنى ذلك تراجع هيمنة المؤسسة البابوية. وتمكنت الكنيسة الغليكانية من الحصول على اعتراف رسمي بها من قبل المجمع الكنسي الفرنسي في العام ١٦٨٢. ولم تتردد الملكية الفرنسية في استعمال شتى الوسائل لتوطيد سلطتها وتوسيع رقعة حكمها. ولعل تحالف فرانسوا الأول في النصف الأول من القرن السادس عشر مع الأتراك المسلمين، والاتفاقيات التجارية التي عقدت معهم، يمكن اعتبارهما من أهم سمات العصر. فقد بدأت الاعتبارات السياسية تكتسب أولوية على الاعتبارات الدينية عندما تقتضي الضرورة.

لم تسلم فرنسا من إسقاطات الإصلاح الديني. فقد أخذت شرائح عديدة، وبخاصة في المدن، بالمذهب الكالفيني. ولم ينحصر انتشار الكالفينية بين صفوف طبقة معينة، إذ شمل مختلف طبقات الفرنسيين، أرستقراطية أم متوسطة من أصحاب المهن والحرف أو التجارة. وكان الانقسام عمودياً وأفقياً في آن واحد، لكن بدرجات متفاوتة. واستمرت الطبقات الدنيا تدين بالمذهب الكاثوليكي بشكل عام. ووقفت على رأس كل طائفة إحدى العائلات الأرستقراطية والملكية. والتفت الطائفة الكاثوليكية حول بيت غيز الملكي، بينما وجد الكالفينيون في بيت بوربون سنداً لهم، وأحياناً رعاية من بيت عائلة فالوا الملكية. وعرف الكالفينيون باسم الهوغنوت (Huguenote)، وانتشرت تعاليمهم الدينية في المدن بشكل عام، وعملوا في الحرف والتجارة بشكل خاص. ولعب الهوغنوت دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في فرنسا، على الرغم من أنهم بقوا أقلية حتى القضاء عليهم في أواخر القرن السابع عشر بعد إبطال مفعول مرسوم نانت في العام ١٦٨٥.

لم يكن الانقسام المذهبي دائماً نتيجة لقناعات مذهبية صرفة. فقد لعبت المنافسة السياسية الحادة والمصالح دوراً مهماً في انضمام العديد من البيوت الأرستقراطية إلى هذه الطائفة أو تلك. وتحولت المنافسة إلى حرب أهلية في العام ١٥٦٢، ودامت الحرب ما يقرب من أربعين سنة، وانتهت بصدور مرسوم نانت العام ١٥٩٨ دون حسم نهائي. نتيجة لذلك، تمكن الهوغنوت من المحافظة على مكانتهم كأقلية تتمتع ببعض الامتيازات كحرية المعتقد، والإدارة الذاتية، والاحتفاظ بحامية عسكرية في بعض معاقلهم. لكن مرسوم نانت لم يؤدِّ إلى انتشار التسامح الديني في المجتمع الفرنسي، ولم يتجاوز سوى تأجيل حسم الصراع حتى نهاية القرن السابع عشر.

Digitized by Birzeit University Library

أدت الحرب الأهلية في فرنسا في النصف الثاني من القرن السادس عشر إلى نتيجتين مهمتين في سياق مركزة السلطة الملكية.

ذهب العديد من رؤساء العائلات الملكية والنبيلة ضحية الحرب الأهلية كلما تجدد الصراع الدموي من حين إلى آخر دون حسم نهائي. فقد كثرت الاغتيالات والمذابح، ووصلت الأخيرة ذروتها في مذبحة برتولومياوس في آب العام ١٥٧٢. فقد نظم عدد كبير من زعماء الهوغنوت حفلاً بمناسبة دينية. واستغل معسكر بيت غيز الكاثوليكي وجود عدد كبير من قيادات الهوغنوت في الحفل وقام بمذبحة رهيبة. وذهب الآلاف ضحية تداعيات المذبحة في أنحاء متفرقة في فرنسا. وعلى الرغم من أن الدوافع كانت مذهبية، لكن نتائجها كانت سياسية واجتماعية أيضاً. فقد أضعفت الحرب الأهلية الطبقة الأرستقراطية بغض النظر عن الولاء المذهبي.

هناك نتيجة أخرى رافقت الحرب الأهلية، فقد تعثرت مسيرة مركزة السلطة الملكية أثناء الحروب الأهلية الدامية بعد أن خطت خطوات واسعة قبل نشوب النزاع المذهبي. بدأت العائلة الملكية الجديدة من بيت بوربون ترميم ما أحدثته الحرب الأهلية من تصدع وتفكك للسلطة الملكية المركزية. فاعتنق هنري الرابع المذهب الكاثوليكي لإرضاء سواد الفرنسيين والمعسكر الكاثوليكي من ناحية، وأبدى تسامحاً تجاه الهوغنوت من ناحية أخرى. وعادت عملية مركزة السلطة الملكية تخطو خطوات سريعة عندما اعتلى لويس الثالث عشر العرش (١٦١٠-١٦٤٣). وبلغت مركزة السلطة ذروتها خلال ملكية لويس الرابع عشر الذي حكم حتى العام ١٧١٥. واستعان كلاهما بمستشارين أمثال الكاردينال ريشليه ومازارين وكولبير. وأبدى هؤلاء كفاءة عالية في إدارة المملكة، نجحوا أحياناً كثيرة وفشلوا في أحيان أخرى بسبب عوامل عديدة، كان أهمها سياسة ملوكهم التوسعية. أما أهم إنجاز لهم، فقد انعكس في إقامة نظام إداري لبسط السلطة الملكية المركزية في إدارة الدولة وتنظيم الأجهزة المالية، وبخاصة جباية الضرائب، ومركزة الجهاز القضائي الملكي إلى حد بعيد، لكي تصبح المرجعية العليا في إدارة المملكة.

أدار ملوك فرنسا مملكتهم بواسطة المجلس الملكي الخاص (curia regis). وتكون المجلس الملكي الخاص من كبار العائلات النبيلة؛ سواء أكانت شريفة أم ممن منحت شرف النبالة. وتفاوتت أهمية المجلس ودوره في إدارة المملكة من ملك إلى آخر. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن لويس الرابع عشر لم يعر اهتماماً خاصاً للمجلس بخلاف من خلفه. أما على الصعيد العملي، فقد لعب المراقب العام ومستشار الملك دوراً أكثر أهمية. وإلى جانب المستشار أدار المستشارون، الذين هم بمثابة الوزراء، مجالس الحكم. وكان مجلسا المالية والعدلية أهمها. وشكلت المجالس نواة إلى ما تطور فيما بعد وأصبح يعرف بالحكومة أو الهيئة التنفيذية. لكن تعيين وتنحية رؤساء المجالس كانت رهناً برضى الإرادة الملكية أو بعدمها.

Digitized by Birzeit University Library

وإلى جانب مستشاري الملك في باريس أو فرساي، قام حكام الألوية (intendents) بتنفيذ الإرادة الملكية. وبلغ عدد الألوية ٣٣ قبل نشوب الثورة الفرنسية، وعرفت بـ(généralités). وتمتع حكام الألوية بصلاحيات واسعة، وكانوا المرجعية العليا في شؤون الأمن وجهاز جباية الضرائب والجهاز القضائي في الألوية المختلفة. ورجع هذا الاهتمام بتنظيم الجهاز المالي لضمان الموارد في إدارة المملكة بشكل عام، وتمويل الحروب بشكل خاص. أما مركزة القضاء فعاد لأسباب متنوعة، أهمها اعتبار "العاهل" منبع العدالة بين الرعية، وعلى الصعيد العملي، فقد ضمن إجراء "العدالة" موارد مالية واقتصادية، إذ لم يكن البت في الخلافات القضائية دون مردود مالي أو منفعة اقتصادية.

واجهت عملية مركزة السلطة الملكية عوائق عديدة، كانت بقايا النظام الإقطاعي من أهمها. ونظراً لاختلاف العلاقات الإقطاعية، وبخاصة في لانغدوق وبرتني وغيرهما عن باقي الأقاليم الأخرى، فقد استدعى الاختلاف سياسات متنوعة. وحافظت مجالس الأقضية والنواحي على وجودها، وكانت مؤلفة من وجهاء الأقضية والنواحي، وكانت البرلمانات الإقليمية أهمها. وبلغ عدد البرلمانات ١٢، إضافة إلى ثلاث محاكم سيادية، وهي أشبه ما تكون بالمحاكم المركزية، ووصل عددها إلى ١٣ و١٤ قبيل الثورة. وكان برلمان باريس أهمها لأسباب عديدة: قربه من عصب الحكم، وكون بعض أعضائه من القانونيين البارزين وكبر الرقعة الجغرافية. ولم تكن صلاحيات البرلمانات قضائية فحسب، وإنما شملت أيضاً تسجيل القوانين الصادرة من مجلس الملك الخاص أيضاً لكي تصبح قوانين رسمية. وكثيراً ما نشبت الخلافات بين مأموري سلطة القضاء الملكية (senechal) ومجالس القضاء المحلية ذات الأصول الإقطاعية، وتحال قضايا الخلاف البارزة إلى حكام الولايات (intendents)، الذين يقومون برفعها إلى ما يعتبرونه المؤسسات المخولة بذلك.

اهتم ملوك فرنسا بتنظيم الأمور المالية التي أشرف مجلس المالية عليها. وازدادت أهمية تنظيم جباية الضرائب بصورة مطّردة لسببين رئيسين: عجز الموارد المالية الملكية الخاصة المباشرة عن تغطية النفقات والحروب المتكررة التي استلزمت زيادة الموارد، هذا بالإضافة إلى النفقات المالية التي استوجبتها حياة القصور والاستعراضات الملكية الفخمة التي وصلت ذروتها زمن لويس الرابع عشر.

وفاقت تقاطعات مساعي السلطة الملكية لإقامة جهاز ضريبي مركزي وبقايا الأعراف الإقطاعية النظام القضائي أحياناً كثيرة. الأمر البارز في سياسة فرض الضرائب أن المؤسسات الدينية من أديرة وكنائس كانت معفاة من الضرائب. وفي بعض الأحيان، اكتفت السلطة الملكية بأتاوة عامة. وكان معدل ما تملكه المؤسسات الدينية من الوقف حوالي ١٠٪ من الأملاك، ووصل في بعض النواحي أحياناً

Digitized by Birzeit University Library

إلى ٤٠٪. أما الطبقة الأرستقراطية فكانت معفاة من الغالبية العظمى من أنواع الضرائب. ووجب على السواد الأعظم من الفرنسيين أن يتحمل عبء الضرائب. وكانت أكثر الضرائب التي أثار مقت الفقراء هو ضريبة الملح والأعناق. الأمر الذي تجدر الإشارة إليه أن فرنسا ما قبل العام ١٧٨٩ افتقرت إلى نظام ضريبي موحد في مقاطعاتها كافة على الرغم من الجهود التي بذلها مستشارو الملك ككولبير.[١]

يشير ألكس دي توكڤيل في كتابه **النظام القديم والثورة** إلى أن «التاريخ ليس سوى مسلسل من الصور، نادرة هي الصور الأصيلة وكثيرة هي الصور المنسوخة».[٢] لم يكن هدف مركزة السلطة الملكية إقامة نظام سياسي حديث، إنما أكثر لضرورات أملتها رغبة «العاهل» في توسع إقليمي رأى الملك به تجسيداً لعظمته، أو بناء قصر كقصر فرساي يثير الهيبة والإجلال في قلوب رعيته، وجيشاً قوياً ليقوده في الحرب ويستعرضه وقت السلم، لبعث الرهبة في مخيلة المقربين من الأرستقراطية الفرنسية، وبخاصة في مخيلة سواد الرعية. كان هدف مركزة السلطة الأساسي توفير الموارد المالية لذلك. واقتربت مركزة «نظام الحكم المطلق» من الفسيفسائية أكثر من عملية تحديث لنظام جديد. ومن وجهة نظر معينة، يمكن اعتبارها مرحلة انتقالية في تطور الدولة الحديثة، إذ لم يعد النظام إقطاعياً صرفاً، كما أنه لم يصبح «حديثاً».[٣]

أحدثت عملية مركزة السلطة السياسية تداعيات على مختلف الأصعدة والمجالات. فقد اقترنت عملية مركزة السلطة الملكية بانتشار بيع المناصب في الدولة: بدءاً بمنصب مستشار الملك أو حامل الأختام الذي فاقت سلطته سلطة المستشار أحياناً، وانتهاءً بجابي الضرائب أو ناظر العدل في الأقاليم. وقدرت قيمة المستشار ٢٠٠ ألف من وحدات النقد الفرنسي آنذاك، المسمى بالليفر، وقيمة حامل الأختام ١٢٠ ألفاً. ولم تسلم المناصب الكنسية العليا من انتشار عملية البيع والشراء. وجرت العادة أن تكون الوظيفة مدى الحياة، وأحياناً منح لقب النبالة لأصحاب المناصب العليا. وأصبح جهاز الدولة وكأنه سوق لمن له القدرات المالية على شراء المناصب. وترك هذا النهج تداعياته على الصعيد الاجتماعي، فقد أتاح اقتناء المناصب للفرصة لأصحاب الثروة للارتقاء في السلم الاجتماعي. وشكل تسويق المناصب الإدارية مصدر إثراء و/أو جاه لأصحابها ومصدر دخل للملوك. ورأى ألكس دي توكڤيل بذلك أحد المساوئ الكارثية لما اعتبره النظام القديم.

يمكن اعتبار جهود ملوك الحكم المطلق في القرنين السابع عشر والثامن عشر لإقامة نظام حكم مركزي أيضاً محاولة لتحويل الجغرافيا إلى كيان عضوي متماسك الأطراف على الرغم من مسائل الفشل والنجاح. وعنى ذلك أيضاً القضاء على بقايا الحواجز الإقطاعية التي شكلت حجر عثرة أمام ازدهار التجارة الداخلية. وفي الوقت نفسه شرع مستشارو ملوك فرنسا في إقامة شبكة من الطرق الداخلية لربط

Digitized by Birzeit University Library

الأقاليم بعضها ببعض منذ أيام المستشار ريشلييه (١٦٢٤-١٦٤٢). وكان أشهرها قنال ميدي الذي ربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي في إقليم لانغروق. وملكت فرنسا أجمل وأوسع شبكة طرق برية في أوروبا خلال «النظام القديم».

وتأسست الغرفة التجارية لتشجيع التجارة وتوفير المعلومات والخدمات التجارية. وحاول ملوك فرنسا اللحاق بركب غيرهم من الأسبان والبريطانيين، على الرغم من تأخرهم النسبي، في التوسع الكولونيالي وتنشيط التجارة الخارجية. ومنحت الامتيازات لإقامة الشركات على غرار غيرهم. وبخلاف الهولنديين وحتى البريطانيين، فقد لعبت التجارة الداخلية دوراً بارزاً في الاقتصاد الفرنسي. وكما حدث في بلدان أخرى، فقد أنشئت المصارف المالية والبورصة في باريس منذ وقت مبكر. وعلى الرغم من أن الثورة التجارية في فرنسا، وبخاصة مع الخارج، لم تبلغ درجة عالية في الاقتصاد الفرنسي يماثل ما بلغته في هولندا وبريطانيا، فإنها تركت بصمات شبيهة في المجتمع الفرنسي. فقد أصبحت ظاهرة مغامرات التفتيش عن الثروة في القرنين السابع عشر والثامن عشر ظاهرة أوروبية بدرجات متفاوتة. والأمر الذي لا يقل أهمية بروز طبقة تجارية ثرية. أخذت هذه الطبقة تفتش عن مكان لها في «الدولة» وفي المجتمع. ورأى البعض منها في استكراء المناصب الحكومية مجالاً للإثراء والجاه بشكل خاص، وفي الوقت نفسه فرصة للاندماج في الطبقات الرفيعة. ولم ينتم العديد ممن تولوا منصب المستشارية أمثال كولبير وجون لو وتورغو ونكر إلىَ العائلات النبيلة ذات الشرف القديم، وإنما كانوا رجال أعمال أو من صفوف بيروقراطية النظام. وكانت هذه الظاهرة أكثر انتشاراً في مجالس الإدارة الملكية كالمالية والتجارة والعدلية والأختام والألوية الإدارية ودوائرها.

إن دور نظام الحكم المطلق في نشوء الرأسمالية الحديثة موضوع خلاف تكثر الاجتهادات فيه.[٤] لكن «الدولة» شكلت قطاعاً مهماً للاستثمار أملاً في ريع يعود على أصحابه. وانعكس ذلك في طرح المناصب المختلفة بدءاً من المستشارية ورؤساء المجالس -الوزارات اليوم- وحتى جابي الضرائب في النواحي وناظر العدلية، ناهيك عن منح الامتيازات لإقامة المشاريع الحكومية وإقامة الشركات التجارية. رأى الملك المطلق بها موارد مالية أيضاً أو وسائل لهذا الغرض أو ذاك أحياناً كثيرة، وليس أجهزة لإحكام سلطته فقط. وشمل هذا التحول القطاع العقاري، وحُجر النظام الإقطاعي، والعلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية. هناك اتفاق عام بين الدارسين على أن أصناف الإقطاعيات (fiefs) أصبحت قابلة للبيع والشراء والاسترهان (censives) دون أن تغير من طابعها الإقطاعي بالضرورة.[٥] وتم تجزيء الحقوق على الإقطاعية العقارية عند طرحها للبيع أو الاسترهان. وللتوضيح، فقد أمكن بيع أو رهن إقطاعية معينة واحتفاظ صاحبها الأصلي بحقوق القضاء. واعتمد مدى وطبيعة طرح الإقطاعية للبيع أو الاسترهان على أصناف العلاقة بين «السيد»

Digitized by Birzeit University Library

و«الإقطاعية» (fief & seigneurs). وكان أسهل الأصناف لتبادل الأيدي تلك التي صنفت ضمن قانون التبادل (droits de mutation). واحتل تنظيم التصنيف والأطر القانونية في حالة تبادل الأيدي مكاناً هاماً في التشريعات الفرنسية خلال القرنين السابع عشر وحتى الثامن عشر. فحتى المبدأ الكلاسي "لا أرض دون سيد" لم يبقَ ثابتاً ومسلماً به. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد نشب خلاف بين الملك ومجلس لانغدوك حول الأراضي العامة بلا أسياد في العام ١٦١٦. واستمر الخلاف حتى العام ١٦٢٧، ثم انتهى بحل وسط تخلى الملك بموجبه عن بعض الضرائب على أصناف معينة من الملكية وإثبات ملكيتها. ولم يقتصر الخلاف على حقوق الملكية أو تصنيفها، وإنما في الحقوق القضائية أيضاً. واضطر كونت تولوز دفع ٩٩ ألف ليفر –وحدة النقد الفرنسية– للمحافظة على الحقوق القضائية هناك، وفي نورمنديا في العام ١٧٠٢.[٦]

رأى دافيد باركر بذلك دلالة على أن نظام الحكم المطلق لم يكن مطلقاً صرفاً، وإنما غلب الطابع الإقطاعي عليه. كذلك رأى أن من الخطأ اعتبار علاقات الملكية الجديدة، بما حدث فيها من تطورات، رأسمالية ودعاها بالإقطاعية المالية (monetarized feudalism)[٧]. وسواء هذا أم ذاك، فقد سعى ملوك الحكم المطلق في فرنسا إلى التوفيق بين حاجات مركزة النظام السياسي المالية، وبين نظام استنفد وظائفه التقليدية خلال العصور الوسطى. وفي الواقع، فإن التشريعات التي حاولت تنظيم علاقات الملكية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، بغض النظر عن مدى فشلها و/أو نجاحها، صاحبت بداية ظهور السوق وقاعدة التبادل سواء دعيت رأسمالية أو إقطاعية مالية. وعلق سان سيمون، المفكر الفرنسي المعروف، فيما بعد على ملكية الحكم المطلق، ولويس الرابع عشر بالتحديد، «كان هذا الملك ملك برجوازية حقيرة»، مشيراً بذلك إلى أفول نفوذ أشراف النبلاء والاقتصاد الإقطاعي من ناحية، وصعود مكانة الثروة في الدولة والمجتمع من ناحية أخرى.

أزمة الحكم المطلق في فرنسا

اعتبرت الغالبية العظمى من الباحثين فرنسا (١٦١٤–١٧٨٩)، وبخاصة حكم لويس الرابع عشر (١٦٤٣–١٧١٥)، أبرز نموذج للحكم المطلق. وعلى الرغم من الخلاف في العقود الأخيرة حول السؤال: هل كان النظام «مطلقاً» صرفاً وإلى أي مدى؟ الأمر الذي لا جدال فيه هو سعي ملوك عائلة البوربون المتواصل لمركزة سلطتهم السياسية، لا ككبار الإقطاعيين كما جرى العرف في القرون الوسطى، وإنما كأسياد ومرجعية وحيدة لجميع قطاعات المجتمع على كافة الأصعدة. أما الجهاز البيروقراطي، فقد أقيم كجهاز تنفيذ.

Digitized by Birzeit University Library

رأت السلطة الملكية بمجلس الطبقات والبرلمانات عقبة اعترضت الجهود لمركزة سلطتها منذ بداية حكم لويس الثالث عشر. فقد رفض مجلس الطبقات الموافقة على مطالب الملك الضريبية في العام ١٦١٤، ولجأ لويس الثالث عشر إلى حله. وبقي المجلس معطلاً حتى العام ١٧٨٩ باستثناء دورة قصيرة في العام ١٧٧٤. ولم تتعدَّ مكانة المجالس المحلية المختارة، والمنتخبة شكلياً، من قبل وجهاء النواحي أكثر من استلام التبليغ بالقوانين وجمع الضرائب وتقديم الخدمات المختلفة. وفي بعض الأحيان قدمت الشكاوى لناظر العدلية أو للبرلمان في اللواء. فقد كانت جهاز تنفيذ أكثر من جهاز تمثيل.

كانت البرلمانات أكثر مؤسسة «إقطاعية» حافظت على وجودها. وعادت جذورها إلى العصور الوسطى.[٨] وكان برلمان باريس أقدمها وأوسعها نفوذاً، ليس لقربه من ساحة الحياة السياسية فحسب، وإنما لكبر رقعة نفوذه أيضاً. فقد شمل نفوذه ما قرب من ثلث مساحة فرنسا. وكان اكتساب العضوية في البرلمانات بالوراثة أو بالمال. وكما ورد سابقاً فقد كان عددها ١٢، ومارست ثلاثة مجالس صلاحيات البرلمانات. وزاد عددها إلى ١٣ و٤ مجالس قبيل العام ١٧٨٩.[٩]

بلغ عدد أعضاء البرلمانات حوالي الألفين. وكان برلمان باريس أكبرها، وبلغ عدد أعضائه ١٤٠، وتراوح عدد أعضاء برلمانات الأقاليم بين ١٠٠-١٤٠. إضافة إلى ذلك، أقيمت المجالس السيادية التي انعقدت على شكل محاكم. وتألف مجلس البرلمان من أقسام ذات مهام مختلفة. وانتمى جميع أعضاء البرلمانات إلى الطبقة الأرستقراطية، وأصبح البعض أعضاء بالوراثة أو مدى الحياة، وندر من انتزعت عضويته أو انتمى إلى «العامة». وحاولت أرستقراطية الأشراف والمناصب احتكار العضوية في البرلمانات، وبخاصة المناصب القضائية العليا. لكن ندر من رجعت عراقة نبالته إلى العصور الوسطى. ولم يتجاوز عدد النبلاء في برلمان مدينة رينز، حيث لما زالت العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية قوية، ٦ ممن انتموا إلى نبلاء القرن الثالث عشر، و١٤ ممن انتموا إلى القرن الرابع عشر، و١١٢ ممن انتموا إلى القرن الخامس عشر من مجموع ٢١٦ خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ولم يجد أحد من «العامة» مكاناً له في البرلمان ما لم يثبت نبالته لمائة عام.[١٠] وبخلاف برلمان رينز، انعكس التطور الاقتصادي والاجتماعي في بنية برلمان بوردو. وبقيت الغالبية العظمى من أعضاء البرلمان تنتمي إلى الطبقة الأرستقراطية، لكن تراجعت نسبة الأعضاء من النبالة العريقة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر. والأهم من ذلك، أن الزواج المختلط بين عائلات الأعضاء والطبقة البرجوازية لم يكن حالة استثنائية.[١١] وعاد ذلك إلى نمو المدينة وازدهارها التجاري، ومن ثم ظهور طبقة تجارية غنية.

Digitized by Birzeit University Library

انعقدت البرلمانات كهيئة قضائية بشكل عام. لكن صلاحياتها كانت أوسع من ذلك، وتمتعت بصلاحيات مراقبة أمور أخرى كالتجارة، والصناعة، والحياة المدنية، والدينية. وعزت البرلمانات أهمية عظمى لتسجيل القوانين الصادرة عن الإرادة الملكية، إذ كانت تملك حق النقض (remonstrance) لإعادة النظر فيها وتعديلها. واستوجبت طبيعة عمل البرلمانات أن يحصل أصحابها على إلمام عميق بالقانون. وليس من الغريب أن أصبحت من أهم معاقل رجال القانون في فرنسا.

لم تكتسب البرلمانات أهمية خاصة خلال "النظام القديم" بسبب عراقتها التاريخية، أو بسبب خصائص نخبها، وإنما لدورها في إدارة شؤون الحكم الداخلية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، فقد لعبت دور المعارضة، وأمدها حق نقض القوانين بأهم وسيلة لإثبات مكانتها. وتصدر برلمان باريس حملة استعمال حق النقض من حين إلى آخر. وبينما قام برلمان باريس بدور المعارضة ضد مستشاري الملك ورؤساء المجالس -الوزارات اليوم- أدارت برلمانات الأقاليم الصراع ضد حكام الألوية (intendents). ووصل الصراع درجة عالية من الحدة. وقام لويس الرابع عشر في العام ١٦٧٥ بإلغاء حق نقض برلمان باريس. لكن الإلغاء لم يدم مدة طويلة. وتجدر الإشارة إلى أن ملوك النظام القديم لم يجدوا صعوبة كبرى في حل مجلس الطبقات بخلاف البرلمانات التي حافظت على استمراريتها (١٦١٤-١٧٨٩) على الرغم مما لاقته من استبداد لويس الرابع عشر. من ناحية أخرى، تمكنت من التعايش معه على الرغم مما سببته من إفشال أحياناً لمشاريع إصلاح مستشاري الملك. وتجدد الصراع بين السلطة الملكية وبرلمان باريس من حين إلى آخر، وبلغ ذروته قبيل نشوب الثورة الفرنسية عندما رفض البرلمان تسجيل مطالب لويس السادس عشر الضريبية، ما اطرّ الملك إلى استدعاء مجلس الطبقات. وفي ملاحظة لفولتير أشار إلى أطراف الصراع حول السلطة، أن ذلك لا يثير اهتمام الفقراء، فالنهاية واحدة؛ سواء افترس الأسد الإنسان الفقير، أم التهمه مائة جرذ.[١٢]

لم تقتصر جهود ملوك الحكم المطلق على الانفراد بالسلطة وسن القوانين وغير ذلك لإضعاف نفوذ البرلمانات ما داموا لم يستطيعوا إقصاءها كما فعلوا بمجلس الطبقات، وإنما لإضعاف الطبقة الأرستقراطية أيضاً. المثل الأعلى أن الملك هو السيد، أما الباقون فهم رعايا (subjects). وكان مجلس الطبقات أهم معقل للطبقة الأرستقراطية كطبقة سياسية. حاولت الطبقة الأرستقراطية استعادة مكانتها؛ وبعد فض مجلس الطبقات إلى أجل غير مسمى في العام ١٦١٤، لجأت إلى إثارة تمرد عرف بالفروندة (١٦٤٨-١٦٥٢). لكن لويس الرابع عشر ومستشاره مازرين قمعه بقوة، وفي الوقت نفسه فتح أبواب قصر فرساي بعد بنائه لها لتنعم بالحفلات الملكية الفاخرة ومكارم الملك من حين إلى آخر. وواصلت هذه الطبقة حياة البذخ والإنفاق أيام لويس الخامس عشر والسادس عشر، بحيث ندر من الباحثين من لم يتعرض لها بالنقد.

Digitized by Birzeit University Library

وجد ملوك الحكم المطلق وسيلة أخرى لإضعاف مكانة الطبقة النبيلة، وبخاصة الأشراف. فقد منحوا شرف النبالة العديد من مستشاريهم وكبار بيروقراطيتهم الإدارية والقانونية. ومع الزمن نشأت طبقة جديدة من النبلاء عرفت بنبالة المناصب (noblesse de robe, noblesse de cloche).[١٣] لم يكن منح النبالة بناء على قواعد ومعايير واضحة أو ثابتة كخدمة السلطة الملكية أو الأهلية في الحياة العامة فقط. وكثيراً ما لعبت عوامل أخرى كالمنفعة المالية العائدة على الخزانة الملكية أو التزلف والتقرب من الحاشية الملكية من أجل لقب معين. وكانت البرجوازية أكثر الفئات الاجتماعية التي انتفعت من غياب سياسة تنبيل تتجاوز المنفعة المؤقتة. وجرت العادة أن يشتري بعض الأثرياء إقطاعية معينة يتوسطها قصر للإقامة وإقامة الحفلات، ويتقرب من الحاشية الملكية أملاً في نيل لقب النبالة. وأصبحت ظاهرة البذخ والإنفاق من أبرز سمات نمط الحياة الأرستقراطية في القرن الثامن عشر. وكثيراً ما أدى نمط الحياة الأرستقراطية إلى فقر العديد من أصحاب لقب النبالة أو رهن أملاكه.

وفي ملاحظة لأحد حكام الألوية (intendent) أن عدد "النبلاء" في اللواء وصل الآلاف، لكن لن تجد ١٥ عائلة يتجاوز دخلها ٢٠ ألف ليفر –وحدة النقد آنذاك– في السنة. وفي رواية أخرى لحاكم لواء آخر عن حفل أقامته جمعية من النبلاء، أن بعض النبلاء رجعوا إلى بيوتهم مشياً على الأقدام بعد نهاية الحفل.[١٤]

فقدت طبقة النبلاء الكثير من مكانتها السياسية جيلاً بعد جيل بعد حل مجلس الطبقات في العام ١٦١٤، وتحولت رويداً رويداً إلى طبقة اجتماعية. ولم ينتم عدد كبير من مستشاري الملك ورؤساء مجالس حكمه ككولبير وجون لو ومابو وتورغو إلى الطبقة الأرستقراطية، كذلك رؤساء الألوية. فكانت أصول جون لو وجاك نكر إنجليزية، وأشغل تورغو منصب رئاسة الأقاليم، ومنح لقب البارونية على أرضية خدماته البيروقراطية. وأبرز ما حاولت الطبقة الإقطاعية المحافظة عليه هو محاولاتها على الحفاظ على حقوقها وامتيازاتها الإقطاعية. ولم يستطع لويس الرابع عشر، رمز الحكم المطلق والاستبداد، إحداث تغيير عميق في العادات والأعراف القانونية المتوارثة التي نظمت العلاقات بينه كعاهل والطبقة الإقطاعية. لكن حكام الأقاليم حاولوا تفسيرها لصالح السلطة الملكية، وبخاصة فيما يتعلق بالأمور المالية، وأحرزوا نجاحاً أكبر في الإقطاعيات الملكية المباشرة.

لا شك في أن استبعاد الطبقة الأرستقراطية عن الحياة السياسية أسهم في مركزة السلطة الملكية، ولكن ليس بلا مخاطر، وبخاصة أن الغالبية العظمى منها وكبارها لم يفقدوا طموحاتهم السياسية. ومن منظور معين شكل نجاح ملوك الحكم المطلق في مركزة الجهاز الإداري والسياسي خطوة في إقامة الدولة الحديثة، ومصدر قوة لتنفيذ «الإرادة الملكية»، ولكن عبر ذلك عن ضعف أيضاً بسبب فقدان النظام

Digitized by Birzeit University Library

السياسي لامتداد اجتماعي كضمانة لاستقرار النظام. وظهر ذلك واضحاً في أزمة ١٧٧٤ وفي ١٧٨٧-١٧٨٩ بشكل خاص، ووصل ذروته في العام ١٧٩٢ عندما وصل الصراع بين الملكيين والجمهوريين ذروته وانتهى بإرسال لويس السادس عشر إلى المقصلة.

برزت أزمة الحكم المطلق خلال حكم عائلة البوربون (١٦١٤-١٧٨٩) نتيجة الحروب شبه المستمرة التي خاضها ملوك فرنسا. فقد بادر ملوك الحكم المطلق أو شاركوا في حوالي ١٢ حرباً خلال تلك الفترة. وبلغ مجموع عدد سنوات تلك الحروب ما يقرب من ٦٠ عاماً. ولم تكن الحروب مستمرة طيلة هذه السنوات. كانت أقرب إلى النزاعات الحربية تتخللها حملة من حين إلى آخر. إضافة إلى ذلك، عانى سواد الفرنسيين من الكوارث الطبيعية كالقحط وما صاحب الحملات الحربية من أعباء مباشرة وتخريب للمحاصيل الزراعية التي عانى الفلاحون منها بشكل خاص. والأمر الذي لم يقل أهمية حاجة ملوك فرنسا للموارد المالية لتغطية تكاليف حملاتهم العسكرية. وبشكل عام، يمكن القول إن الخزانة المالية عانت من أزمة مالية كادت أن تكون مستمرة، ووصلت الأزمة المالية ذروتها خلال حكم لويس الرابع عشر (١٦٦١-١٧١٥) بسبب حروبه المتكررة، وقبيل نشوب الثورة بسبب مشاركة لويس السادس عشر في حرب الاستقلال الأمريكية وسنوات القحط التي سبقت الثورة.

لم تكن الحروب المتكررة العامل الوحيد في ضعف فرنسا الاقتصادي. فقد أدى إلغاء مرسوم نانت العام ١٦٨٥ إلى هجرة مئات الآلاف من طائفة الهوغنوت إلى هولندا وإنجلترا وبروسيا. وكان الهوغنوت من خيرة رجال الأعمال والصناعة والتجارة. وعلق سان سيمون أن إلغاء مرسوم نانت دون أي سبب أدى إلى «تدمير التجارة»، وأضعف «المملكة في جميع أجزائها».[١٥] وشكل نهج بيع المناصب مصدر فساد وإفساد اجتماعي بدءاً من أصحاب الثروة وحتى أدناهم غنى. ولم يقتصر التذمر على فئة اجتماعية معينة، بل سواد المجتمع. وكان استئجار جمع الضرائب من الفلاحين أسوأ نهج عمل به «النظام القديم» لجمع الضرائب. والأمر الذي لا يقل سوءاً نظام الضرائب نفسه.

كادت أن تكون الطبقة الأرستقراطية والمؤسسة الكنسية معفاة من الضرائب. وعانت الطبقات الفقيرة من عبء الضرائب. وأثارت بعض الضرائب كضريبة الملح والأعناق والعشر المضاعف مقتاً واسعاً. واحتل نظام الضرائب وجبايتها مكاناً مرموقاً في دراسة توكفيل للنظام القديم. ولعل من أبرز سمات الفترة بين العامين ١٦١٤ و١٧٨٩ نجاح ملوكها في مركزة السلطة إلى حد بعيد من ناحية، وفي الوقت نفسه انتهاج سياسة مالية، وبخاصة الضريبية، تقليدية تحمل قواسم عديدة من العصور الوسطى.[١٦]

Digitized by Birzeit University Library

أثار نظام الحكم المطلق موجة واسعة من النقد عرفت بالاستنارة. يندر أن نجد مجالاً لم تتناوله، وانعكس هذا التباين في الإنسكلوبيديا لديدرو بشكل خاص. وتعرض فكر الاستنارة لمساوئ النظام القديم بكل تفاصيله، أحياناً بصورة مباشرة، وفي أغلب الأحيان بصورة عامة. وبنى كل مفكر نظامه الخاص انطلاقاً مما افتقر إليه النظام أكثر مما أنجزه: الحرية عند فولتير والفضيلة عند روسو والقانون ومؤسسات الحكم عند مونتسكييه. وكان فكر الاستنارة نقداً اجتماعياً في الوقت نفسه. ولم يرَ فولتير تناقضاً بين الحرية والتفاوت الاجتماعي، وكأن التفاوت ظاهرة طبيعية. مقابل ذلك لخص مابلي مساوئ النظام في كلمة واحدة: المِلْكية. وألقى كوندرسيه نظرة عامة على العصر متفائلاً، بخلاف فولتير في رواية كَنديد، وخلص كوندرسيه إلى الاعتقاد بأن الإنسانية مقبلة على مرحلة جديدة من التقدم في مسيرتها إلى الأمام. وباختصار، طرح فكر الاستنارة منظوراً عاماً للمواطن والدولة والمجتمع ونسيج العلاقات بينهم من حقوق وواجبات. ليس من السهل استدلال تأثير فكر الاستنارة في انفجار أزمة «النظام القديم»، لكن من الصعب إغفال المناخ الذي أحدثه فكر الاستنارة. لم يؤسس رجال الاستنارة حركة سياسية لتغيير النظام. وفي الواقع فقد شغل البعض منهم كمونتسكييه، الذي كان عضواً في برلمان بوردو، مناصب رسمية أو انتمى إلى الطبقات الرفيعة كالمركيز دالمبير. كذلك كان منهم الملكيون، وتجول البعض في القصور الملكية، أو أبدى إعجاباً في النظام الملكي، وبخاصة إنجلترا، كفولتير، ومونتسكييه. وحمل فكر البعض الآخر طابعاً جمهورياً واضحاً، أو دعا إلى إصلاحات اجتماعية كمابلي وهولباخ وهلفيتيوس.[١٧]

زاد انتشار موضة الصالونات والمقاهي، وبخاصة في باريس، من أهمية فكر الاستنارة. وبدأت وسائل الإعلام تلعب دوراً في نشوء الرأي العام. وأصبحت الصالونات والمقاهي أشبه بنوادٍ ومحلات عامة يتداول الزائرون الشؤون المختلفة، سياسية كانت أم اجتماعية. وبلغ عدد سكان باريس حوالي نصف مليون في منتصف القرن الثامن عشر. ولم تكن باريس عاصمة فقط، وإنما أيضاً عصب الحياة: المال والثروة والحياة الثقافية والفكرية وحياة ؛ سواء أكانت ملكية أم مدنية عامة. وما يحدث في باريس يلقي بظلاله على فرنسا. عادت جذور المقولة الشعبية «باريس هي فرنسا» (Paris toute la France) إلى هذا القرن ودورها خلال الثورة فيما بعد. ربما عاد ذلك أيضاً إلى بطء الزيادة السكانية في مدن فرنسا الأخرى. ووصل عدد سكان ليون، ثاني مدن فرنسا الكبرى، ١٦٠ ألفاً، وندر من المدن من تجاوز عدد سكانه ٥٠ ألفاً. وعلى الصعيد الرسمي، فقد كانت باريس مركز الحكم -فرساي عملياً- والبرلمان محط أنظار البرلمانات في الألوية والأقاليم.

لم تعد فرنسا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر نفسها التي تركها لويس الرابع عشر على صعد مختلفة. كان أهم ما بقي منها هو استمرا

Digitized by Birzeit University Library

والأزمات المالية المتكررة، وبخاصة بعد حرب السنوات السبع بينها وبين إنجلترا (١٧٥٦-١٧٦٣). من ناحية ثانية، عادت البرلمانات إلى المسرح السياسي، وعلى رأسها برلمان باريس، بعد فترة طويلة من السبات أثناء استبدادية لويس الرابع عشر. حاول البعض من مستشاري الملك كشوازيل التعايش معها، بينما اختار البعض الآخر المواجهة. واشتدت المواجهة بعد حرب السنوات السبع، ما اضطر موبو، مستشار الملك، إلى نفيها العام ١٧٧١. وكان أعد تيريه، المراقب العام -ما يقابل وزير المالية- مشروعاً لإصلاح الأحوال المالية، تضمن إلغاء جزء من ديون الدولة وإيقاف دفع الفائدة للمدينين وفرض قروض. واصطدم مشروع الإصلاح بمعارضة البرلمانات، وعلى رأسها برلمان باريس. لم يرَ موبو مخرجاً سوى توقيف البرلمان عن عمله، ونفي أعضائه وتعيين آخرين. لكن خطوة موبو تجاوزت حالة الانقسام الخاصة. وطرحت أزمة ١٧٧١ مكانة النظام بأسره: من يحكم فرنسا؟ الملك أم البرلمانات ومن ورائها مجالس الطبقات المحلية في الأقاليم؟[١٨] لم تقتصر مشاريع إصلاحات موبو-تيريه على إصلاح الأحوال المالية ونظام الضرائب، وإنما أيضاً إعادة بناء النظام الإداري والقضائي للدولة. لكن موت لويس الخامس عشر في العام ١٧٧٤، وإقصاء وزارة موبو-تيريه وعودة البرلمانات من المنفى العام ١٧٧٥، أرجعت نظام الحكم من حيث بدأت وزارة موبو العام ١٧٧٠. وباءت محاولات تورغو، أحد أعلام الفيزوقراطيين في القرن الثامن عشر (١٧٧٤-١٧٧٦) لإصلاح النظام المالي والاقتصادي بالفشل. فقد تناول بعضها المس بامتيازات البرلمانات المعارضة، وعنى ذلك مواجهة جديدة معها. وانتهى الأمر بإقالة تورغو نفسه.

تفاقمت الأزمة المالية بسبب دخول فرنسا الحرب إلى جانب مستعمرات بريطانيا في أمريكا الشمالية ضد بريطانيا. وأراد نكر، خليفة تورغو (١٧٧٧-١٧٨١)، عدم الاصطدام بالبرلمانات، لذا لم يلجأ إلى فرض ضرائب جديدة لتغطية ديون الحرب. ولجأ إلى سياسة القروض. وأصبحت الدولة مرعى خصباً لأصحاب رؤوس الأموال، إذ وصلت القروض ٥٣٠ مليون ليفر حسب نكر نفسه، وبلغ مجموع الفوائد فقط ٣٠٠ مليون غداة الثورة العام ١٧٨٩.

أعد كالون الذي تولى إدارة الشؤون المالية -المراقب العام- (١٧٨٣-١٧٨٧) مشروعاً لإصلاح نظام الضرائب بشكل خاص، بحيث تشترك الطبقة الأرستقراطية والمؤسسة الدينية بقسط من العبء المالي. لكن المشروع اصطدم بمعارضة النبلاء وعلى رأسهم برلمان باريس. وانتهى الخلاف بنفيه في آب العام ١٧٨٧. لكن ذلك لم يحل الأزمة المالية. وزاد القحط في العام ١٧٨٨ من حدة الأزمة. فقد ارتفعت أسعار القمح بصورة مطردة، وتبين أن التسهيلات لاستيراد الحبوب كانت محدودة التأثير في تخفيف تداعيات القحط على الصعيد الاجتماعي. وعلى الرغم من أن موسم العام ١٧٨٩ كان جيداً، لكنه لم يكن كافياً وبقيت الأسعار عالية. ونتيجة لذلك، عم

Digitized by Birzeit University Library

الاستياء والتذمر السواد الأعظم من طبقات الشعب الفرنسي حيال عجز الحكومة في التغلب على الأزمة الاقتصادية. وواكب خطر إفلاس الحكومة المالي إفلاس آخر: ثقة عامة الشعب. بذلك أصبح الرأي العام مهيئاً لقيادة بديلة. وهذا ما كانت البرلمانات تنتظره في صراعها مع حكومة القصر. ولم يصب تعليق صلاحياتها في بداية أيار العام ١٧٨٨ وتأليف لجنة ملكية نجاحاً في حل الأزمة، فقد بدأت البرلمانات تجند مؤيديها في مدن الأقاليم، وقادت حملة واسعة من الاحتجاجات عمت مدناً عديدة كبوردو، وتولوز، وديجو، ودعت إلى إقامة مجالس طبقات في بعضها. وعندما عاد نكر لتولي الشؤون المالية في آب العام ١٧٨٨ أصبح الوقت متأخراً.

كان محور الخلاف حقوقياً وقانونياً، فقد دار حول حدود صلاحيات البرلمانات الحقوقية. لكن أكثر رواد مفكري الحكم المطلق شهرة -جون بودان- أصر على حق البرلمانات في معارضة فرض ضريبة معينة انطلاقاً من مفهومه للملكية، وحتى في التمرد إذا فرضت بصورة عشوائية، أي دون موافقة برلمانات ومجالس طبقات الأقاليم. كان الخلاف بين القصر وحكومته من جهة، والبرلمانات من جهة أخرى، قانونياً في جوهره. لكن أزمة ١٧٨٧-١٧٨٩ تجاوزت الناحية القانونية، وأصبحت سياسية: إصرار الطبقات النبيلة على المشاركة في الحكم، وعدم اكتفائها بدورها كطبقة اجتماعية بالدرجة الأولى.[١٩] وكانت البرلمانات، وبخاصة برلمان باريس، ومجالس الطبقات في الأقاليم أهم المؤسسات لتقود طموحاتها السياسية الجديدة. كان الهدف إعادة مجلس الطبقات إلى الحياة بعد ما يزيد على قرن ونصف من غيابه. لكن تجنيد التأييد العام للمحافظة على امتيازاتها، دفع «جميع الفئات الاجتماعية لطرح طموحاتها» أيضاً.[٢٠]

لم تعد البرلمانات منذ أواسط القرن الثامن عشر، وبخاصة برلمان باريس، تلك التي كانت قبل قرون. واستقى العديد من قادتها ثقافته السياسية من فكر الاستنارة. وانعكس ذلك في العديد من عرائض الاحتجاج (remonstrances) خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر. فاستبدل تعبير "الرعية" (subjects) بالأمة (nation). ففي إحدى العرائض لبرلمان روان في العام ١٧٦٠، يؤكد البرلمان "أن ماهية القانون تكمن في قبوله. وحق القبول هو حق الأمة". وجاء في عريضة أخرى لبرلمان تولوز في العام ١٧٦٣ أن ما يجعل القانون قانوناً "رضى الأمة الحر". وعندما بدأت حركة الاحتجاج، أعلن برلمان رينز في العام ١٧٨٨ "أن الإنسان خلق حراً. أما أن البشر متساوون أولاً، فتلك حقائق لا تحتاج إلى براهين". "إن أحد الشروط الأولية للمجتمع هو أن الإرادات الفردية يجب أن تتنازل للإرادة العامة". هنا يظهر تأثير روسو بارزاً. وكان برلمان روان قد حدد المطلب المباشر للبرلمانات ومجالس طبقات الأقاليم في العام ١٧٥٩ "أعد حريتنا الغالية لنا، أعد مجلس طبقاتنا".[٢١] ويبدو واضحاً أن خطاب فلسفة الاستنارة السياسي قد أحدث

Digitized by Birzeit University Library

في الخطاب السياسي العام في النصف الثاني من القرن الثامن عشر صدى واسعاً، ولم يعد يقتصر على نخب خاصة في صالونات باريس وجمعياتها الخاصة. وأصبح الخطاب موجهاً للجمهور لكي يكتسب شعبية أوسع، وشاع استعمال مفاهيم كـ «الأمة»، و«الشعب»، و«الحقوق الطبيعية»، محل «الرعايا» (subjects) و"العامة". ولا شك في أن ازدهار وسائل الإعلام من صحافة، ونشرات خاصة، زادت من تحول خطاب فلسفة الاستنارة من ثقافة خاصة إلى ثقافة عامة. وبلغ الخطاب القانوني نهج المناكفة الحادة بين من واصل معارضته لإصلاحات موبو في الأعوام بين ١٧٧٠-١٧٧٤ ومن أيدها. وتجاوز الخطاب الإطار القانوني الخاص، واصطبغ بالاحتفالية العامة سعياً وراء الشهرة الشعبية من قبل القانونيين، ما دفع بدافيد بل إلى تسميتها بـ "ثورة موبو". فقد أثارت إصلاحاته انقساماً خطابياً أيضاً تعدى صالات المحاكم المغلقة، وطغت "الديماغوغية" على حساب النهج التقليدي.[٢٢] لكن هذا التحول كان عاماً بعد موت لويس الرابع عشر. ومن الطبيعي أن تتسع رقعته وتعلو حدته خلال الأزمات كما حدث في الأعوام بين ١٧٧٠-١٧٧٤، وتبلغ ذروته خلال أزمة ١٧٨٨-١٧٨٩.

انعقاد مجلس الطبقات والتحول الديموقراطي

لم يؤدِّ نفي البرلمان في ٨ أيار العام ١٧٨٨، وإقامة مجلس منتدب للقيام بدور البرلمان، إلى تقدم في حل الأزمة. فقد عاد لويس السادس عشر واستدعى جاك نكر في آب كمراقب عام؛ المنصب الرسمي لإدارة الشؤون المالية. ورأى نكر أن الحوار مع برلمان باريس ضرورة ملحة لإنقاذ فرنسا من أزمتها المالية. وسمح الملك للبرلمان بالعودة والانعقاد في أيلول العام ١٧٨٩. وأبدى البرلمان بعض التنازلات فيما يتعلق باشتراك الطبقة الأرستقراطية في العبء المالي، والتنازل عن بعض امتيازاتها الضريبية. لكن مطالب البرلمان بعد رجوعه من المنفى شملت دعوة مجلس الطبقات. وشكلت دعوة البرلمان في ٢٥ أيلول إلى عقد مجلس الطبقات تطوراً في العلاقة بين السلطة الملكية وبين البرلمان.

وتضمنت مطالب البرلمان دعوة مجلس الطبقات إلى الانعقاد بتركيبته العام ١٦١٤، والعودة إلى العمل بـ «القوانين الأساسية» التي منحها ملوك فرنسا في الماضي البعيد -المقصود كلوفيس ٤٨١-٥١١، مؤسس المملكة الفرنكية، على الأرجح- لطبقات الشعب. وعنى المطلب إقامة ملكية دستورية طبق صيغة العام ١٦١٤. وكانت صيغة العام ١٦١٤ واضحة ومحددة: مجلس طبقات مؤلف من الأرستقراطية ورجال الدين والعامة متساوية في مكانتها الدستورية، كل طبقة تصوت في مجلس خاص بها على حدة كوحدة قائمة بذاتها. وضمنت هذه الصيغة

Digitized by Birzeit University Library

هيمنة الطبقة الأرستقراطية نظراً لانتماء كبار رجال الدين إلى هذه الطبقة. ورأى البعض بذلك ردة أرستقراطية وتمرداً على النظام بأسره.[٢٣] لكن العودة إلى «القوانين الأساسية»، وترشيد النظام السياسي انطلاقاً منها، حملا دلالة عامة ما دامت ليست وثيقة مكتوبة ومدونة، وفي الواقع عبرا عن مطلب عام يثير إشكاليات التفسير والتحديد.[٢٤]

كيف يمكن الالتفاف على إصرار المعارضة الأرستقراطية على صيغة العام ١٦١٤؟ وجد نكر، بتأييد من الملك، أن مضاعفة عدد الطبقة العامة يمكن أن يشكل قوة ضغط تحدُّ من قوة المعارضة الأرستقراطية والدينية، وبخاصة أن إخلاص بعض العناصر من الطبقتين للملك مضمونة. وحاول نكر إقناع الطبقة الأرستقراطية بالموافقة حتى أواخر تشرين الثاني العام ١٧٨٨ دون جدوى. وأصدر الملك أمراً في بداية كانون الأول بمضاعفة عدد الطبقة الثالثة على الرغم من معارضة الطبقتين. ولم يكن من الصعب على نكر الحصول على موافقة المجلس الملكي الخاص في ٢٧ كانون الثاني ١٧٨٩. وأثار القرار الملكي الطبقة الأرستقراطية التي اعتقدت أن قرار الملك يهدد مكانتها، وقامت بتنظيم موجة من الاحتجاج مرفقة باسترحامات في باريس والألوية. لكن قرار مضاعفة أعضاء الطبقة الثالثة وجد تأييداً عاماً في فرنسا.٢٥ وبالطبع، فإن خطوة الملك أثارت مخاوف الطبقات الممتازة، وانعكس ذلك في العرائض التي حذرت من «ثورة»، ليس ضد الامتيازات فحسب، وإنما ضد الملكية أيضاً.[٢٦]

جرت الانتخابات لمجلس الطبقات في شباط / آذار العام ١٧٨٩. فقد قسمت البلاد إلى ما نسميه بدوائر انتخابية بلغتنا المعاصرة. لكن جذور أسس التقسيم رجعت إلى أيام فيليب أوغست في القرن الثالث عشر. ولم تكن الانتخابات مباشرة إلى مجلس الطبقة الثالثة، بل على مراحل، ووصل بعضها إلى ثلاث. كما أن انتخاب مرشح معين كان فردياً أحياناً وجماعياً أحياناً أخرى، وفي أغلب الأحيان بالإعلان عن تأييد مرشح معين. وتركت طريقة إجراء الانتخابات مجالاً واسعاً لأصحاب النفوذ والثروة على مختلف انتماءاتهم ممارسة تأثيرهم؛ سواء بالترغيب أم بالترهيب. ولم تقتصر أساليب الترغيب والترهيب على طبقة دون غيرها، لكنها كانت أكثر شيوعاً في الطبقة الثالثة. وكان جميع أصحاب المشاركة في الانتخابات من دافعي الضرائب. أما الحد الأدنى فقد حدد بـ ٦ ليفر. وعنى ذلك استثناء الغالبية العظمى من الشعب الفرنسي من الطبقات الفقيرة.[٢٧]

كانت انتخابات شباط / آذار العام ١٧٨٩ أول انتخابات تجري في تاريخ فرنسا منذ العام ١٦١٤. فقد كانت مجالس الطبقات اختياراً أكثر منه انتخابات حرة. وكان عدد الأعضاء ٦٤٨. وانتمى ٢٥٧ إلى جهاز الدولة، وبخاصة من القطاع القضائي (٢١٨) على مختلف مستوياته. وحصل القانونيون على ١٥١ مقعداً. أما عدد من

Digitized by Birzeit University Library

عمل في القطاع الاقتصادي من صناعة وتجارة ومصارف مالية وغير ذلك ممن له علاقة، فقد وصل ٩٠. أضف إلى ذلك ٥٢ عضواً ممن صنفوا كبرجوازيين وأطباء وآخرين. أما من انتمى إلى القطاع الزراعي كفلاحين أحرار أو «برجوازيين» فلم يتعدَّ العدد ٤٠ ويبدو واضحاً أن القانونيين؛ سواء عملوا في الدولة أم البرلمانات أم الأعمال الحرة، شكلوا القوة الرئيسة في مجلس الطبقة الثالثة.[٢٨] وقد راعى تقسيم دوائر الانتخابات الكثافة السكانية. وخصص ٣٠ مقعداً لباريس، و٧ لليون، و٧ لبوردو. وبشكل عام، خصص ١٦٣ مقعداً لـ ٤٢ دائرة مدينية، زاد عدد سكانها على ١٥ ألفاً، ولكل من قارب عدد سكانها ١٥ ألفاً عضوان على الأقل.[٢٩] ومن الصعب الحديث عن أحزاب على الرغم من جو التوتر السياسي الذي جرت فيه الانتخابات. لكن ندر، إن وجد، من عارض النظام الملكي.[٣٠]

نشب الخلاف بين نواب الطبقة الثالثة وبين نواب الطبقتين الأولى والثانية من النبلاء ورجال الدين عند انعقاد أول جلسة لمجلس الطبقات في ٤ أيار مباشرة. فقد دعت البرلمانات خلال الأزمة بينها وبين القصر العام ١٧٨٨ إلى دعوة مجلس الطبقات كما في العام ١٦١٤ كخطوة للإصلاح انطلاقاً من مبدأ «الحريات القديمة». وعنى ذلك أن كل طبقة تعقد جلساتها على انفراد كوحدة واحدة لضمان أكثرية أرستقراطية – إكليريكية. وعندما انعقد مجلس الطبقات أمر حامل الأختام العمل بالنهج نفسه. بذلك وقف القصر إلى جانب موقف مجلسي النبلاء ورجال الدين. واعترض نواب مجلس الطبقة الثالثة داعين إلى إقامة مجلس تمثيلي موحد يضم جميع نواب الطبقات. وكان الدافع فكرياً وسياسياً في آن واحد: المجلس كممثل للأمة الفرنسية، لا لطبقات الشعب الفرنسي؛ استغلال مضاعفة أعضاء الطبقة للمشاركة في اتخاذ القرار وسن القوانين ولضمان أكثرية لممثلي الطبقة الثالثة. عكس الخلاف تصورين مغايرين لمستقبل الحياة السياسية في فرنسا. أما طبيعته، فكانت جوهرية لا تحتمل المساومة. والأمر الذي لا يقل أهمية أن أزمة النظام دخلت مرحلة جديدة بعد أن وقف القصر إلى جانب نواب طبقتي النبلاء ورجال الدين، ودعا إلى انعقاد المجلس، كل طبقة على حدة. فقد أصبح الخلاف بين نواب الطبقة الثالثة والملك نفسه أيضاً.

استمر الخلاف حتى منتصف حزيران. وانتشرت أخباره في باريس مثيرة حملات احتجاج. وزاد ذلك من تمسك نواب الطبقة الثالثة بمطالبهم. وكان على نواب طبقتي رجال الدين والنبلاء أن يحسموا موقفهم. ومال البعض، وبخاصة من نواب رجال الدين، إلى الانضمام إلى نواب الطبقة الثالثة لدرء تفاقم الأزمة. وعندما صدرت الأوامر الملكية بإخلاء قاعة اجتماعات الطبقة الثالثة في منتصف حزيران لجأ النواب إلى قاعة التنس مقسمين الاستمرار في «مداولاتهم» حتى يتم وضع «دستور المملكة». وأطلق نواب الطبقة الثالثة «الجمعية الوطنية» على أنفسهم في

Digitized by Birzeit University Library

١٧ حزيران. لم يعد خيار أمام لويس السادس عشر ونواب طبقتي النبلاء ورجال الدين: الانضمام إلى مجلس الطبقة الثالثة أو المواجهة. كان أمر الملك في ٢٧ حزيران إلى النبلاء ورجال الدين بالانضمام إلى الطبقة الثالثة خطوة أملتها الضرورة.[٣١] لم يكن الحديث باسم «الأمة» بدعة الطبقة الثالثة خلال أزمة حزيران. فقد أوجدته البرلمانات نفسها خلال أزمة ١٧٨٨-١٧٨٩ قبل انعقاد مجلس الطبقات، وانعكس في موجة عرائض الاسترحام (cahiers) والنشرات المختلفة التي سبقت انعقاد مجلس الطبقات.[٣٢]

شكلت أزمة أيار/حزيران العام ١٧٨٩ منعطفاً جديداً في الحياة السياسية الفرنسية، تماماً كأزمة أواخر العام ١٧٨٨ وأوائل العام ١٧٨٩. ومد التاريخ الفرنسي كل طرف بمرجعية برر كل طرف موقفه و«حله» للأزمة، ليس لمن أصر على فصل مجالس الطبقات فقط، وإنما لمن اعتقد بوحدة المجلس على الرغم من تركيبته الطبقية أيضاً.[٣٣] كذلك أسهم تطور وسائل الإعلام في القرن الثامن عشر في جعل مواضيع الخلاف شأناً عاماً على الرغم من أن الغالبية من «العامة» لم تعرف القراءة والكتابة، لكن انتشار موضة المقاهي والنوادي شكلت بديلاً للكلمة المكتوبة.[٣٤] وأدرك كوندرسيه بروز أهمية الرأي العام واعتبره «نتاج القرن» وعزا نكر «قوة خفية» له، ولذا لا يمكن إغفاله، فهو أشبه بمحكمة يرفض ما يشاء ويقبل ما يشاء دون اعتبار خاص.[٣٥] وقد أحسنت المعارضة استعمال الرأي العام لإجبار لويس السادس عشر على دعوة مجلس الطبقات في آب العام ١٧٨٨. وربما اعتقدت أنها تستطيع توجيه الرأي العام في المستقبل. لكن الطبقة الثالثة لم تكن أقل وعياً بقوة الرأي العام لتكسبه إلى جانبها خلال أزمة أيار/حزيران العام ١٧٨٩. ويمكن القول إن درجة الوعي التي أظهرتها البرلمانات، والطبقة الأرستقراطية عامة، خلال الصراع بينها والنظام ترك أثره في وعي الطبقة الثالثة وإصرارها على التصويت الموحد بعد انتخابات شباط/آذار العام ١٧٨٩، ونشوب الأزمة السياسية بعد ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن ما كتبه القس سايس في شباط العام ١٧٨٩ عكس ذلك واضحاً خلال الانتخابات لمجلس الطبقات.

أكد سايس في «من هي الطبقة الثالثة؟» على ضرورة الإصلاح السياسي العميق في الحياة السياسية الفرنسية: إلغاء التركيبة الطبقية للمجلس التمثيلي الذي عنى إلغاء مجلس الطبقات عملياً، وإقامة مجلس نواب انطلاقاً من الأمة (la nation) لكونها كياناً عضوياً واحداً؛ ضرورة سن دستور بواسطة ممثليها، لأن مفهوم الأمة ليس مفهوماً قانونياً؛ الأمة هي المرجعية العليا، وبالتحديد الإرادة العامة، التي تكسب الدستور الشرعية القانونية. والطبقة الثالثة هي كل شيء، لأنها تمثل جميع طبقات الأمة الفاعلة في الدولة والمجتمع وتتحمل العبء في سير الدولة. لذلك اعتبرها صاحبة الحق الشرعي في وضع الدستور.[٣٦]

Digitized by Birzeit University Library

لم يكن غريباً أن سايس كان من قدم اقتراح التصويت المشترك في ١٠ حزيران، وأثار بذلك زوبعة سياسية قوية استمرت طيلة حزيران. لكن الدعوة إلى التصويت المشترك، وتحويل مجلس الطبقات إلى «جمعية وطنية»، عبّرا عن موقف عام لجميع قادة الطبقة الثالثة أمثال لافاييت، وميرابو، ومونييه، وغيرهم، على الرغم من اختلاف المشارب والتصورات للإصلاح السياسي. فقد عمل لافاييت ضابطاً وشارك في حرب الاستقلال الأمريكية وملك معرفة بأفكار قادتها السياسيين. ولم يكن ميرابو غريباً عن الحياة السياسية في فرنسا، وبرز خلال أزمة الحكم كخطيب بارع. وانتمى مونييه إلى طائفة المحامين، وبادر في صياغة قسم ملعب التنس في ١٧ حزيران. ومثل سايس ثقافة الاستنارة السياسية. ولم يكن قادة الطبقة الثالثة والجمعية الوطنية فيما بعد متجانسين إلاّ في أمر واحد: إقامة ملكية دستورية. واختلفت مواقفهم في صلاحياتها ومكانها في النظام السياسي.

اصطدم طلب ممثلي الطبقة الثالثة توحيد المجلس والتصويت العددي بمعارضة شديدة من قبل أغلبية مجلس طبقة النبلاء بشكل خاص، ومجلس طبقة رجال الدين بشكل عام. ورأوا بمطالب الطبقة الثالثة خطراً على مصالحهم وامتيازاتهم الخاصة. لكن قسم ملعب التنس في ١٧ حزيران ورفض ممثلي الطبقة الثالثة الانفضاض كما أمر الملك، لم يتركا للمعارضة خياراً آخر. وزاد من عزلة المعارضة الأرستقراطية أن أغلبية أعضاء طبقة رجال الدين قررت الانضمام إلى مجلس الطبقة الثالثة في ٢٥ حزيران. وانضم إليهم حوالي ٥٠ عضواً من النبلاء. بذلك لقي نظام مجلس الطبقات وتراثه نهايته التاريخية على الصعيد العملي، لكنها كانت بحاجة إلى شرعية رسمية. لم تنتظر النهاية الشرعية طويلاً، فقد أصدر الملك أمراً في ٢٧ حزيران يقضي باجتماع المجلس العام في ٣٠ حزيران. بذلك انتهت حقبة أظهرت الطبقة النبيلة عجزها عن أن تصبح طبقة حكم، بينما أكدت الطبقة الثالثة تصميمها على أن تصبح «كل شيء» كما ذهب سايس في أطروحته المشهورة. ولم تكن الإرادة الملكية بتوحيد مجالس الطبقات خياراً حراً، كذلك انصياع الأغلبية من مجلسي النبلاء ورجال الدين. لكن المجلس الجديد الذي أطلقت الطبقة الثالثة عليه الجمعية الوطنية في ملعب التنس كاد أن يكون ملكياً برمته.

وعلى الرغم من غياب برنامج سياسي أو تصور واضح محدد لمشروع سياسي حول مستقبل نظام الحكم، فإن فكرة إقامة ملكية دستورية أو برلمانية كانت السائدة، وربما أمراً مسلماً به. ومن أجل ذلك تألفت لجنة في ٧ تموز برئاسة مونييه لسن دستور للنظام الجديد، وأصبحت الجمعية تدعى «الجمعية التحضيرية الوطنية».

عملت لجنة صياغة الدستور في ظروف في غاية من الصعوبة. أدت الأزمة السياسية منذ نشوب الخلاف بين الملك وبرلمان باريس في أواخر العام ١٧٨٨

Digitized by Birzeit University Library

إلى نهوض جديد في الحياة السياسية عامة، كذلك فإن الأزمة السياسية وحالة عدم الاستقرار وعدم الأمن زادتا من حدة الأزمة الاقتصادية، ما أدى إلى تداعيات اجتماعية انعكست في ازدياد مشاركة الطبقات الفقيرة في الأحداث السياسية خوفاً من انتشار الجوع.

تعدى تأثير نشوب الخلاف بين الطبقة الثالثة والطبقتين الأولى والثانية قاعات الجلسات الرسمية، وبدأ يشمل شرائح جديدة من سكان باريس والأقاليم معاً. إضافة إلى ذلك، أدى الصراع السياسي في باريس إلى ضعف السلطة المركزية. لكن الأهم من ذلك عودة أسعار الحبوب إلى الارتفاع في جو التوتر السياسي السائد. فقد انتشرت إشاعة أن كبار الملاكين والتجار أخذوا يكدسون الحبوب في المخازن طمعاً وراء الربح. وشعر الفقراء بشكل خاص أن هناك مؤامرة تحاك لتجويعهم. وانتشرت أعمال السطو والسرقة وشملت مخازن كبار الملاكين والتجار وأصحاب المطاحن، التي عاد معظمها إلى أصحاب الأملاك إن لم يكن جميعها. وأخذت أعمال السطو تزداد وتنتشر منذ نيسان وأيار. وكان أبرز من قام بها جماعات كالحطابين الذين قطنوا في الغابات، وأخرى عرفت بقطاع الطرق. وعمت أعمال السطو المدن والقرى على حد سواء، وأثارت الرعب والخوف منها.[٣٧]

دخلت الأزمة السياسية الاجتماعية مرحلة جديدة عندما استدعى لويس السادس بعض الفرق العسكرية إلى التجمع حول باريس. ولم تعرف ملكية آل بوربون حالة من عدم الاستقرار كهذه منذ اعتلائها على العرش في العام ١٦١٠. كذلك لم تنته الأزمة بتلبية مطالب الطبقة الثالثة السياسية، بالعكس تماماً فقد أصبحت حالة عدم الاستقرار عامة. ومهما كانت نوايا الملك من استدعاء فرق من الجيش للمرابطة قرب باريس، فقد اعتبرت كمحاولة للقيام بانقلاب لحل الجمعية التحضيرية الوطنية، وإحلال الاستقرار في باريس المضطربة. وشعرت الجمعية بحالة من الخطر يهددها. وأخذ البعض يدعو الجماهير الباريسية إلى التسلح. واتجه بعضها إلى سجن الباستيل اعتقاداً منه أنه يحتوي على مخزن للسلاح. وقام المتظاهرون باقتحام السجن بالقوة. وانتهى الاقتحام بقتل مدير السجن وعدد من الحرس في ١٤ تموز. وانقلب اقتحام السجن إلى أسطورة أكثر مما هو حقيقة تاريخية. فقد أصبح رمزاً لشعار الثورة الفرنسية: نهاية الاستبداد وبزوغ فجر الحرية.

كانت تداعيات استدعاء الملك لبعض فرق الجيش وسقوط الباستيل السياسية مهمة: فقد بدأ كبار مستشاري الملك ومساعديه كبرتويل وكونديه وبولنياك يتركون فرنسا إلى الدول المجاورة. وتبع ذلك موجة عارمة من هجرة الطبقة الأرستقراطية إلى البلدان المجاورة. ويذهب الفرد كوبان إلى أن ٢٠ ألفاً من طبقة أصحاب الامتيازات أخذوا يستصدرون جوازات سفر خلال الشهرين بعد ١٤

Digitized by Birzeit University Library

تموز.[٣٨] وشكلت بداية هجرة العديد من طبقة أصحاب الامتيازات بذرة ما دعيت بـ «المؤامرة الأرستقراطية» فيما بعد.

نجت الجمعية الوطنية من خطر الانقلاب. فقد أمر الملك الجيش بالابتعاد عن باريس وأقال قادة الانقلاب، وعلى رأسهم برتويل، كبير مساعديه، ثم استدعى نكر مرة أخرى. لكن سقوط الباستيل وفشل محاولة الانقلاب في أواسط تموز دشنا مرحلة جديدة: نهاية الأزمة السياسية وبداية الصراع السياسي. فقد بدأت الشكوك لدى العديد من أعضاء الجمعية الوطنية تتجه حول الملك على الرغم من أن الغالبية العظمى ما زالت تعتقد بإمكانية إقامة ملكية دستورية.

واصلت اللجنة التي تألفت في ٦ تموز لصياغة الدستور أعمالها على الرغم من التوتر السياسي وعدم الاستقرار. وبعد مداولات أولية اتفقت اللجنة على ضرورة إصدار إعلان يتناول العلاقة بين الفرد والسلطة. لكن سرعان ما نشب الخلاف حول مكانه. فقد ذهب مونييه، رئيس اللجنة، إلى فصله عن الدستور، بينما أصر سايس على اعتباره جزءاً من الدستور. وبالطبع فإن الخلاف عكس اعتبارات قانونية ودستورية. وعندما طرحت الطبيعة العامة للدستور على الجمعية كانت الردود مختلفة وخلافية. فقد رأى البعض أن الدستور ليس سوى إعادة «دستور» فرنسا القديم إلى الحياة الذي حاولت الملكية إبطاله. وعنى ذلك أن دستوراً كان لدى فرنسا قديماً، ربما منذ عهد الملوك الفرنكيين في بداية العصور الوسطى، وفقدته فيما بعد بسبب استبداد ملوكها. ومن وجهة نظرهم، فإن الدستور ضمن الحريات الفرنسية. ومن الواضح أن اتجاهاً كهذا فتش عن شرعية تاريخية لمشروع الإصلاح، وأراد إضفاء طابع الاستمرارية عليه، وتأكيد الطابع التاريخي لدعوتهم الإصلاحية. مقابل ذلك ذهب آخرون، وعلى رأسهم سايس، إلى صياغة الإعلان والدستور دون أخذ الماضي الفرنسي بعين الاعتبار؛ أي من نقطة الصفر. ولم تسفر المداولات في الجمعية إلى اتفاق. وبان تأثير النموذج الأمريكي في خطب من شارك في حرب استقلال الولايات المتحدة أو كان على صلة بها.[٣٩]

عادت الجمعية وألفت لجنة جديدة لكن دون تغيير مهم للأعضاء. فقد بقي المنظوران المختلفان ممثلَين في اللجنة الجديدة. وفي الواقع، فإن كل فريق استقى منظوره من الحركة الفكرية في القرن الثامن عشر. يطل روسو من منظور سايس للدستور وينطق التاريخ من فاه مونييه، وكلاهما ملكا قوة جذب أثارت الارتباك لدى أعضاء الجمعية. الطرف الغائب هو مناصرو الحكم المطلق ودعاته. ومن شارك منهم خلال انعقاد مجلس الطبقات في الأسابيع الأولى فقد وجد الغياب عن جلسات الجمعية التي أصبحت تأسيسية لصياغة الدستور، أفضل الحلول، ومن واصل الحضور فقد لاذ بالصمت ليشاهد ما لم يتخيله. وعلق كرنيير على الجدل الدائر بين الأطراف: «ما أهمية الكلمات إذا لم تغير شيئاً».[٤٠]

Digitized by Birzeit University Library

لم يقتصر الخلاف حول مرجعية المنظورات الخلافية للإعلان والدستور وشمل مدى تحديد صلاحيات الملك وحق النقض الفيتو. وبينما أيد «المعتدلون» حق النقض المطلق مال «الراديكاليون»، وعلى رأسهم ساييس، إلى القبول بحق النقض النسبي (suspensive). وشكل حق النقض أحد محاور الخلاف الأساسية، ووصل الجدل درجة عالية من السخونة. ورأت اللجنة أن تقتصر مداولاتها على الإعلان العام لعلها تجد صيغة للدستور مقبولة على الأطراف المتنازعة. واستمر الخلاف حتى أواسط آب العام ١٧٨٩. وتم إعلان ما يعرف بـ "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" في ١٧ آب.

يظهر تأثير روسو في صيغة "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" واضحاً، وفي تحديد الحريات والحقوق الطبيعية: ولادة الإنسان تكسبه هذه الحريات والحقوق، لا المجتمع أو الهيئة السياسية؛ كذلك تحدد الحقوق الطبيعية: الحرية والملكية والأمن والمقاومة للاضطهاد. لكن "الهيئة الاجتماعية" صاحبة الحق في صياغة هذه الحقوق على شكل قانون يلتزم به الفرد، فالقانون "تعبير" للإرادة العامة، لا لممثليها. "جميع المواطنين لهم الحق في سنّه -أي القانون- مباشرة أو من يخول من قبلهم". وأهداف سن القوانين عديدة كحفظ الأمن، والملكية، لكن الأهم من ذلك أن "الإرادة العامة" تستطيع تغييرها كلما رأت ذلك مناسباً، أي لصالح "الجمهور"، ويحق لـ "المجتمع" محاسبة أي قائم بوظيفة عامة. ومن هنا ينحصر عمل "المؤسسات العامة"، "المحافظة على القانون" من أجل "المصلحة" العامة. فالأمة هي مصدر "السيادة" الوحيد، ومنها تستمد كل المؤسسات والهيئات شرعية عملها.[٤١] ومن الواضح أن لا سيادة ولا شرعية خارج الإرادة العامة. كذلك، فإن المؤسسات السياسية والاجتماعية لا تعدو سوى هيئة تنفيذية للإرادة العامة.

تذهب بيكر إلى أن إعلان حقوق الإنسان والمواطن كما طرحه ساييس يستمد أصوله من فلسفة روسو. مقابل ذلك يرى بوسنغه أن «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» يحمل تفاسير عديدة، ومن الشك فيه أن من وضعه توقع نتائجه السياسية كما حدثت فيما بعد. الهدف منه إلغاء منظمات وتقسيمات المجتمع القديم لإحلال شكل مساواتي جديد لجميع أفراد الأمة.[٤٢]

جرت النقاشات على إعلان حقوق الإنسان والمواطن داخل الجمعية التأسيسية الوطنية وسط انتشار أعمال العنف من باريس لتشمل الأقاليم. ومن الصعب إثبات صلة بين الأطراف المتصارعة داخل الجمعية ونشوب أعمال العنف في الأقاليم. لم تعرف الثورة الفرنسية الأحزاب في بداية مراحلها على الأقل على الرغم من نشوء بعض التحزبات كجماعة الثلاثين وازدهار الأندية السياسية المختلفة. وعندما تكررت أعمال الاحتجاج وأحياناً العنف في باريس، التي وصلت ذروتها في سقوط الباستيل في ١٤ تموز، سارعت الجمعية الوطنية إلى إقامة مجلس بلدي وحرس

Digitized by Birzeit University Library

وطني لضبط الأمن في باريس. لكن انتشار الثورة وأعمال العنف في الأقاليم بعد ذلك صعّب السيطرة عليها. الأهم من ذلك أن أعمال الاحتجاج والعنف حملت سمة اجتماعية بارزة وواضحة مع الزمن؛ أي نهاية تموز وبداية آب، فقد كانت موجهة ضد بقايا النظام الإقطاعي والضرائب ذات الصلة ببنيته كضريبة العشر، والأعناق، وغيرهما، واحتكار كبار الإقطاعيين طحن الحبوب. وأصبحت ظاهرة العصيان عن دفع الضرائب مألوفة. واختلفت حدة أعمال العنف والعصيان من إقليم إلى آخر. نتيجة لذلك أصاب الشلل والتفكك عمل جهاز الحكم الإداري. وعلى الصعيد الاجتماعي العام فقد كان الطابع الطبقي بارزاً.

جرت مداولات اللجنة الدستورية والجمعية الوطنية جنباً إلى جنب مع تصاعد الحركة الشعبية واتساع نطاقها. وكانت شكاوى الحركة الشعبية الرئيسة واضحة لأعضاء الجمعية الوطنية: ارتفاع أسعار السلع الأساسية، والامتيازات الإقطاعية، ونظام الضرائب الطبقي. وفي الواقع، فإن المطالبة بإلغاء ما بقي من الامتيازات الإقطاعية توافق مع مطالب الطبقة الثالثة بإلغاء بنية مجلس الطبقات القديم وإصلاح النظام السياسي منذ أيار. كذلك عنى الإصلاح السياسي ضرورة تنظيم العلاقات الاجتماعية على أسس تتفق والتصور الذي أصبح سائداً بعد انتصار الطبقة الثالثة لمفهوم «المواطن» و«الدولة». وجعلت موجات تصاعد الحركة الشعبية من الإصلاح الاجتماعي ضرورة فرضها الواقع أيضاً. فأصدرت الجمعية التأسيسية الوطنية مرسوم إلغاء الامتيازات الإقطاعية في ٤ آب «دون تعويض»، ما عدا ما له علاقة بالملكية. وشمل المرسوم إلغاء المحاكم الإقطاعية وأسلوب بيع المناصب وشرائها. وأعلن المرسوم أن إشغال المناصب حق لكل مواطن دون تمييز.[٤٣] وتبع مرسوم تجريد الكنيسة من أملاكها بعد إلغاء الامتيازات الإقطاعية بشهرين تقريباً، واعتبرت الكنيسة مؤسسة كمؤسسات الدولة الأخرى، وطرحت أملاكها الواسعة للبيع فيما بعد.[٤٤] وبعد تقويض أسس النظام الاجتماعي والاقتصادي القديم، قامت الجمعية بإلغاء رموزه الشكلية التي تمثلت في الألقاب الطبقية الوراثية والمستحدثة في ١٩ حزيران العام ١٧٩٠،[٤٥] ولم تستثنِ الجمعية التنظيمات الحرفية بسبب طبيعتها الانغلاقية وشبه الاحتكارية، ومنحت حرية مزاولتها لكل مواطن، وجعلت من التعاقد المباشر بين العامل وصاحب العمل أساس علاقات العمل. وعرف تنظيم علاقات العمل بـ «قانون شابلييه».[٤٦]

وإلى جانب تقويض إطار النظام القانوني القديم واستبداله بإطار جديد، واصلت اللجنة الدستورية والجمعية التأسيسية الوطنية العمل لسن الدستور. وتمت صياغته في شهر أيلول ١٧٩١ تمهيداً لإجراء الانتخابات.

انطلق الدستور من مبدأ «الحقوق الطبيعية والمدنية». بذلك أكد على الصلة بينه وبين «إعلان حقوق الإنسان والمواطن». من هنا فإن «الشعب» مصدر السيادة.

Digitized by Birzeit University Library

السيادة واحدة غير قابلة للتجزيء. كل سلطة تنبع من «الأمة» وتمارسها بواسطة ممثليها؛ أي الهيئة التشريعية والملك، لكن لا يحق للملك حل الهيئة التشريعية. لم يجرد الملك من جميع صلاحياته، فقد أقر الدستور حقه في حجب موافقته على القوانين لمدة دورتين متتاليتين للهيئة التشريعية، أي لمدة أقصاها ثلاث سنوات. واعتبر الدستور الملك رئيساً للهيئة التنفيذية، فهو يعين الوزراء، لكنهم خاضعون لرقابة الهيئة التشريعية ولها الحق في توجيه تهمة الطعن لأي وزير. كذلك لا يحق لأي عضو في الهيئة التشريعية أن يصبح وزيراً،[٤٧] ما أثار بعض أعضاء لجنة صياغة الدستور وأعضاء الجمعية الوطنية. أراد دعاة الفصل بين الهيئة التشريعية ومجلس الوزراء بذلك استئصال تلاقي المصالح بين الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية عند سن القوانين وإدارة السياسيات التنفيذية.

وبشكل عام، فإن الدستور وضع الأسس لإقامة ملكية برلمانية «شعبية»، لا برلمانية صرفة، إذ أن «السيادة» و«السلطة» بقيتا رهن إرادة الشعب، لا إرادة الهيئة التشريعية المنتخبة، وبالطبع لا للمؤسسة الملكية.

ليست الإشارة إلى الصلة بين «روح» الدستور وفكر القرن الثامن عشر السياسي، وبخاصة روسو، بلا أهمية. لكن الأهم أن اعتبار مبدأ السيادة والسلطة غير قابلتين للتجزيء والنقل، حمل مخاطر عديدة للنظام السياسي. وطبقاً لدستور العام ١٧٩١، فإن المؤسسات السياسية التمثيلية لا تعدو سوى أداة تنفيذية لإرادة الأمة صاحبة السيادة ومصدر كل سلطة. فالأمة تمارس السيادة والسلطة من خلال ممثليها وبواسطتهم، وبذلك فإن الهيئة النيابية لا تحمل أي صبغة سيادية مطلقة على الرغم من أنها انتخبت من قبل «الأمة»، كما أن ممارستها السياسية لسن القوانين ورسم السياسات المختلفة تكاد لا تتجاوز حدود القرارات الإجرائية لإرادة الأمة. لكن تحديد دورة الهيئة النيابية بسنتين جعلها عرضة لعدم الاستقرار.

من هي «الأمة» (la nation) التي تجسد السيادة والسلطة من الناحية العملية؟ شكل قانون الانتخاب الأداة على الصعيد العملي.

قامت الجمعية التأسيسية الوطنية بتقسيم فرنسا إلى ٨٣ دائرة، وأنهت بذلك التقسيم القديم. واعتبر قانون الانتخاب نظام الدوائر أساساً لنظام الانتخابات للجمعية التشريعية. وربط القانون حق الانتخاب بدفع الضرائب. وحددت القيمة بما يقابل أجر ثلاثة أيام عمل. ولم تجد دعوة روبسبيير، أحد زعماء اليعاقبة، إلى حق الانتخاب العام قبولاً عاماً. كذلك، فإن حق الترشيح للانتخابات لم يكن بلا شروط. وعلى الرغم من أن الأغلبية الساحقة من الشعب الفرنسي كانت من دافعي الضرائب، فإن طابع قانون الانتخاب الطبقي يبدو واضحاً. ومن هنا، فإن مفهوم

Digitized by Birzeit University Library

"الأمة" وما حملت من رموز عنت طبقات محددة على الصعيد السياسي العملي، بغض النظر عن مدى شموليته. وعلى الصعيد العملي، فقد منح القانون حوالي ٤,٣ مليون فرنسي ممن بلغ سنهم ٢٥ سنة حق المشاركة في انتخابات المندوبين الذين بدورهم انتخبوا الهيئة التشريعية. وطبقاً لقانون الانتخاب، أرسل كل مائة ناخب مندوباً عنهم للاشتراك في انتخاب المجلس التشريعي. كان يجب على أصحاب حق الترشيح أن يكون من دافعي الضرائب بما يقابل أجر ٥٤ يوم عمل. نتيجة لذلك، لم يزد أصحاب حق الترشيح على ٥٠ ألف مواطن؛ وهم بدورهم انتخبوا الجمعية التشريعية التي بقي عدد أعضائها -كالجمعية الوطنية- ٧٤٥، ولمدة سنتين.

لم يقوض دستور العام ١٧٩١ وما سبقه من تشريعات أسس النظام الإقطاعي ومؤسسات الحكم المطلق فحسب، وإنما سعى أيضاً إلى إقامة نظام حكم جديد: هيئة تنفيذية مقيدة يرأسها الملك وهيئة تشريعية تجسد الإرادة الشعبية إلى حد بعيد، وإقامة نظام سياسي متوازن يكون تحقيق "سعادة" المجتمع هدفه الجوهري بلغة روسو، ويفصل بين السلطات خوفاً من تحول الجهاز التنفيذي -الوزارة بتعبير حديث- إلى أداة تنفيذ لمصالح المشرع؛ أي الهيئة التشريعية.

بدت سنة ١٧٩١ هادئة بعد أن شمل التحول الديموقراطي النظام السياسي والإداري والقضائي على الرغم من السخونة والعنف اللذين رافقاه. لكن كما يبدو فقط، فقد بدأت الانقسامات داخل الحركة الإصلاحية نفسها بعد انتصارها على الطبقة الأرستقراطية. فهناك بريسو وأنصاره الذين رأوا بأوروبا الاستبدادية خطراً يهدد الثورة، وبالمهاجرين من الطبقة الحاكمة في الماضي ومن تبعهم من الطبقة الأرستقراطية رأس حربة موجهة إلى الثورة. وهناك المعتدلون برئاسة بارنيف ولالمت ودوبور الذين مالوا إلى إقامة ملكية دستورية شبه برلمانية. وهناك اليعاقبة الذي دعوا أيضاً بالجبل برئاسة روبسبيير وهبرت ودانتون الذين بدأوا يشكون في إمكانية إقامة ملكية برلمانية، وبخاصة بعد محاولة هروب لويس السادس عشر للانضمام إلى المعارضة في الخارج، وإلقاء القبض عليه في ٢١ حزيران العام ١٧٩١. أما المعارضة الأرستقراطية، التي ما زالت تشكل كتلة قوية قدرت بحوالي ٣٠٪ من أعضاء الجمعية، فقد آثرت الانتظار، ربما ليحل بهم ما حل بها في صيف العام ١٧٨٩.

أخذت التيارات السياسية المتنافسة تنشر وجهات نظرها ودعايتها السياسية من خلال النوادي والنشرات العديدة. وكان نادي الكورديلييه والنادي الخاص باليعاقبة من أشهرها. وقام البعض بتأسيس صحف خاصة كصحيفة **صديق الشعب** (*Ami du Peuple*) الراديكالية لمارا، **وصديق الوطنيين** (*Ami des Patriots*)، **ومجلة مجلس الطبقات** (*Journal des Etats – Généraux*)، هذا بالإضافة إلى عرائض

Digitized by Birzeit University Library

الاسترحام (cahiers) التي انهالت على مجلس الطبقات منذ بداية انعقاده في أيار العام ١٧٨٩. فقد شهدت سنوات الثورة ربيعاً قلما شهده بلد أوروبي حتى ثورات العام ١٨٤٨. وقدر عدد صحيفة **صديق الملك** الذي طرح في الأسواق في شباط العام ١٧٩٥ مثلاً بـ ٣٨,٠٠٠,٤٨ وهذا عدد ضخم إذا قيس بمعايير ذلك العصر. وأبدى الراديكاليون نشاطاً بارزاً على الصعيد الجماهيري وتنظيم الندوات السياسية. وكثيراً ما طرح بعض القادة السياسيين كبارنيف وربسبيير ودانتون مبادراتهم السياسية في شأن معين كقاعدة حق الانتخاب في الاجتماعات العامة وفي النوادي، قبل طرحها في الجمعية التأسيسية الوطنية؛ أي في المؤسسات الرسمية.

بلغت المنافسة السياسية بين التيارات السياسية التي قادت الثورة في العام ١٧٨٩ درجة عالية من السخونة بعد حل الجمعية التأسيسية الوطنية في أيلول العام ١٧٩١ لانتخاب الجمعية التشريعية. وكان وقع الملكيون الدستوريون والبرلمانيون من أعضاء الجمعية التأسيسية في مأزق بلا مخرج. فقد سنت الجمعية التأسيسية قانوناً بمبادرة روبسبيير عرف باسم «قانون إنكار الذات» (Self- Denying Ordinance) في ١٦ أيار العام ١٧٩١ منع أعضاء الجمعية التأسيسية بموجبه من ترشيح أنفسهم لانتخابات الجمعية التشريعية. وكانت أصدرت الجمعية التأسيسية مرسوماً لمنع اختيار الوزراء من أعضاء المؤسسات المنتخبة في ٧ أيار تحاشياً للازدواجية بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية. وسن القانونان بمبادرة روبسبيير. وربما يبدو غريباً لأول وهلة أن "قانون إنكار الذات" حاز على تأييد الملكيين في الجمعية التأسيسية. ومن الأرجح أنهم أرادوا تأجيج الخلاف بين الأجنحة الإصلاحية والثورية في الجمعية التأسيسية، وتوقعوا نجاح الأجنحة الثورية والديموقراطية.[٤٩] وعلق دومون، أحد أنصار ميرابو البارزين، على الدستور عامة «الدستور وحش كاسر حقاً»، فهو يقترب من الملكية الجمهورية ومن الجمهورية الملكية.[٥٠] وبتعبير آخر، فقد حمل الدستور كثيراً من خصائص النظام الجمهوري والنظام الملكي في آن واحد.

جرت الانتخابات في شهر أيلول العام ١٧٩١ وانعقدت أولى جلسات الجمعية التشريعية في الأول من تشرين الأول. وكما توقع أنصار الملكية، فقد أسفرت الانتخابات عن انتصار التيارات الديموقراطية. ولم يكن تأييد أنصار الملكية لقانون إنكار الذات عبثاً، فقد خسروا المعركة السياسية منذ زمن بعيد.

Digitized by Birzeit University Library

الجمعية التشريعية ونهاية الملكية الدستورية

لم تكن الجمعية الوطنية هيئة سياسية منتخبة على الرغم من اعتقاد قادة المعارضة أنها تمثل «الشعب». وفي الواقع، عبرت عن رغبات الشعب الفرنسي أكثر من تمثيلها له. ومن الشك فيه أن محاولات المعارضة لإجراء تحول في النظام السياسي أمكن أن يكتب له النجاح دون مساعدة الجماهير التي اتسمت بالعنف أو الضغط. كان تحول مجلس الطبقات إلى جمعية وطنية مقدمة للتحول الديموقراطي. وانعكس هذا التحول في الجمعية التشريعية على الصعيد السياسي. فقد أتاح الفرصة لحراك سياسي لم تعشه فرنسا وأوروبا عامة، باستثناء بعض الحالات خلال الثورة البيورتانية في إنجلترا في منتصف القرن السابع عشر، في تاريخها منذ جمهورية روما.

وزاد تحديد دورة الهيئة التمثيلية بسنتين وما سمي بقانون إنكار الذات (Self-denying Ordinance) في ١٦ أيار العام ١٧٩١ الذي حرم أعضاء الجمعية الوطنية بعد حلها من ترشيح أنفسهم للانتخابات التي جرت في أيلول العام ١٧٩١ من حراكية الحياة السياسية. وكان الهدف من هذه التشريعات ضمان مراقبة "الشعب" لممثليه، وتجديد ثقته بهم بواسطة الانتخابات. من ناحية أخرى، شكل قانون إنكار الذات عائقاً أمام الجمع بين السلطة والمصلحة. وكان الغرض من سنه منع الطبقة الأرستقراطية من استرجاع سيطرتها على جهاز الحكم على الصعيد العملي السياسي. لكن هذه التشريعات قللت من فرص النخب السياسية اكتساب الخبرة السياسية. فقد استوجب قانون إنكار الذات انتظار نهاية دورة الهيئة السياسية ليستطيع رجال السياسة ترشيح أنفسهم من جديد. كذلك لم يخل اقتصار دورة الهيئة التمثيلية على سنتين من مساوئ، فقد عنى ذلك أن النظام السياسي يمكن أن يصبح عرضة للتقلب وعدم الاستقرار، وبخاصة في حالة غياب مؤسسات تمثيلية قروناً عدة، كما كانت الحالة في فرنسا. ربما أراد مشرعو الجمعية الوطنية بذلك إقامة نظام سياسي أقرب ما يكون إلى النموذج الأثيني، ومن الأرجح إلى روسو. لا نعرف إذا دار بخلدهم أن فرنسا ليست أثينا ولا جنيف. ولا يقل أهمية تجريد الملك من الصلاحيات السيادية كحق إقالة الوزارة. ولم يترك التشريع فرصة معقولة لبناء حياة سياسية منتظمة، وحرم العديد من أعضاء الجمعية من ذوي الخبرة من ترشيح أنفسهم للانتخاب.[٥١]

جرت الانتخابات للجمعية التشريعية في أيلول العام ١٧٩١ في ظروف في غاية من التعقيد. فقد أثارت محاولة لويس السادس عشر الهرب واحتجازه في فارين في ٢١ حزيران العام ١٧٩١ شكوك المعارضة الراديكالية في إخلاصه. وكانت جموع الهاربين والمهاجرين، وعلى رأسهم أرتوا، شقيق الملك، تقوم بجهود لإثارة تمردات داخل فرنسا، وأجرت اتصالات مع ملوك أوروبا، ولاسيما مع ليوبولد،

Digitized by Birzeit University Library

إمبراطور النمسا وشقيق الملكة. وأصدر الإمبراطور وملك بروسيا إعلان بلنتس في ٢٧ أيلول؛ أي قبيل الانتخابات بأسابيع، تعهدا بمساعدة الملك في استرجاع مكانته وصلاحياته ككل ملك أوروبي. ولا شك في أن التشريعات الدينية المدنية في تموز العام ١٧٩٠، والتي جعلت من رجال الدين مجرد موظفي دولة، وتأكيدها على ضرورة طاعة قوانين الدولة، قد أثارت الشعور الديني لدى عامة الشعب. وهذا بدوره أوجد تربة خصبة لنشر دعاية الملكيين. لا توجد أبحاث تناولت شعور الفرنسي صاحب حق الانتخاب والأولويات في قراره انتخاب هذه الفئة أو تلك. وكانت الأولويات واضحة: الوطن أو الملكية كحامية للمؤسسة الدينية.

اختلفت انتخابات أوائل أيلول العام ١٧٩١ عن سابقتها في العام ١٧٨٩. ولعل أبرز معالمها التكتلات الحزبية وامتداداتها الشعبية. وأخذت طبيعة الحراك السياسي بين التجمعات السياسية التي شهدها العام ١٧٨٩ تضعف، وإن لم تختف كلياً، وأصبح الانتماء لهذا التكتل السياسي أو ذاك أكثر تماسكاً. وكان استعمال تعبير الحزب شائعاً في الخطاب السياسي، لكن دلالاته كانت متنوعة. عنى أحياناً طرفاً معيناً، وأحياناً أخرى فريقاً أيد موقفاً سياسياً معيناً أو دعا إليه. شاع تعبير اليعاقبة أو «الجبل» على أكثر الجماعات الراديكالية، والجيروندا على المعارضة المعتدلة، وأحياناً البريسوتيون نسبة إلى بريسو. أما أنصار النظام الملكي بلا تحفظ فقد اكتفوا بكنية الملكيين دون اسم خاص. ومن الأرجح أن التعميم شاع بتأثير خصومهم. وعلى الرغم من تراجع قوتهم التمثيلية وتأثيرهم السياسي، فقد حصلوا على حوالي ثلث مقاعد الجمعية التشريعية. وحققت التيارات الراديكالية على مختلف توجهاتها السياسية فوزاً كبيراً في الانتخابات.

لعل من أهم ما أهمله توكفيل في كتابه المعروف عن النظام القديم والثورة، أو احتل مكاناً هامشياً على الأقل، ظهور المجتمع السياسي والمشاركة السياسية الشعبية. ولم تكن المشاركة الشعبية وليدة انتخابات الجمعية التشريعية والظروف السياسية التي سبقتها، بل خلال الصراع السياسي بين الطبقة الثالثة من ناحية والطبقتين الأخريين. ونمت المشاركة الشعبية منذ منتصف العام ١٧٨٩ بشكل بارز. وكانت الحركة الشعبية معارضة للنظام القديم ومطالبة بالإصلاح السياسي، ورويداً رويداً منذ أيلول بالإصلاح الاجتماعي. وكانت باريس المركز، ومن ثم شملت الحركة الشعبية الأقاليم كما برزت في الهبات الشعبية المصحوبة بالعنف في أيلول وتشرين الأول العام ١٧٨٩. وبعد أن قسمت باريس إلى ٤٨ دائرة، تجاوز التقسيم الهدف الإداري المباشر لانتخاب المجلس البلدي، وأضحت الدوائر مسرح الحياة السياسية التي بدأت تبرز خلال دورة الجمعية التشريعية حتى أواسط العام ١٧٩٤. وقد أجاد اليعاقبة استعمال الدوائر لأهدافهم السياسية. وعاشت باحات مارس وسانت أنطوان وغيرهما حياة سياسية صاخبة أيام الجمعية التشريعية.

Digitized by Birzeit University Library

كذلك لعبت النوادي دوراً شبيهاً باللجنة المركزية دون أن تكون مغلقة لأفراد محدودين كما سبق. وبرز نادي الكورديلييه كمنصة للراديكاليين على مختلف ألوانهم من جمهوريين و«معتدلين»، الذين ما زالوا يعتقدون بإمكانية التوفيق بين الثورة والملكية. وتحول نادي البريتون إلى نادٍ خاص ودعي بنادي اليعاقبة. وكان نادي دي فالوا من أهم نوادي الملكيين. وانتشرت إقامة النوادي السياسية في مدن الأقاليم. وأظهر اليعاقبة نشاطاً بارزاً في إقامة نوادٍ خاصة بهم.[٥٢]

وبينما أضحت حارات باريس الثمانية والأربعين والنوادي مسرح الحياة السياسية، وأشبه ما تكون بمؤسساتها بدأت الكوادر السياسية للحركات الراديكالية بشكل خاص تأخذ شكلاً خاصاً بها. وبرزت شرائح اجتماعية كحاملة للواء الثورة. وكانت جماعات «اللامتسرولين» (Sans culottes) أهمها، و"الفدراليين" (Fédérés) والمارسيلييه فيما بعد. واختلفت العوامل التي أدت إلى بروز هذه الشرائح الاجتماعية على المسرح السياسي.

تألفت جماعات اللامتسرولين من أصحاب الحوانيت وأصحاب مشاغل صناعة البيرة والحرف كالنجارين، والحدادين، ومعلمي الغزل والنسيج، وأصحاب المشاغل المتوسطة أولاً. ومن غير الواضح تحديد من بادر إلى تنظيم أنشطتها السياسية. ومن الأرجح أن مشاركتها السياسية كانت عفوية في البداية خلال أزمات أيلول وتشرين الأول العام ١٧٨٩ دون أن تكتسب هذه الكنية. لكن تقسيم باريس إلى ٤٨ دائرة –حارة– حوّل مراكزها إلى ساحات تجمع جماعات اللامتسرولين كلما اقتضت المناسبة. ومع تصاعد المد الثوري، أضحت المشاركة في اجتماعات جماعات اللامتسرولين عامة ولم تقتصر على فئة اجتماعية. وانضمت إليها شرائح اجتماعية جديدة كالعمال والعاطلين عن العمل.[٥٣] وجرت العادة أن كل سياسي قاد جماعة في الجمعية التشريعية كان يتجه إلى إحدى الدوائر، حيث يتجمع مناصروه هناك ليعرض موقفه السياسي من قضية معينة. وشكلت باحات مراكز الدوائر كسانت أنطوان ودي مارس وجماهيرها من جماعات اللامتسرولين أداة لتجنيد «الرأي العام»، أو للقيام بمظاهرة أو حركة احتجاج. وبلغ تأثير جماعات اللامتسرولين في الحياة السياسية ذروته طيلة دورة الجمعية التشريعية وحتى أواخر ١٧٩٤.

بدا وكأن الثورة الدستورية في أيار/حزيران العام ١٧٨٩ أخذت مضمونها الدستوري في دستور العام ١٧٩١، والإصلاحات الاجتماعية خلال دورة الجمعية التأسيسية الوطنية. فقد لقي الدستور والإصلاحات قبولاً عاماً حتى من قبل الملكيين الدستوريين ومن الرأي العام الفرنسي. واضطر لويس السادس عشر إلى قبول التشريعات المدنية لرجال الدين على الرغم من معارضته الشخصية الشديدة لها. وظن قادة ثورة أيار/حزيران أمثال مونييه وميرابو ولافييت وغيرهم كبارنيف

Digitized by Birzeit University Library

أن الثورة الدستورية قد حققت أهدافها. فقد حذر بارنيف في خطاب في ١٥ تموز العام ١٧٩١ من استمرار الثورة، «فقد قادت إلى النقطة التي يجب أن تقف» عندها. وإذا استمرت فستقضي على النظام الملكي والملكية.[٥٤] من جانب آخر، حاول رجال بلاط الملك ككونديه وبرتويل الذين لجأوا إلى الخارج، إرجاع عهد قضى نحبه في فرنسا، ومن الشك فيه أن لويس السادس عشر قبل بالأمر الواقع. فقد بادروا إلى تأليب ملوك أوروبا لاسترجاع ما فقد. وحذر لويس السادس عشر في رسالة للملك بروسيا في ٣ كانون الأول العام ١٧٩١ ملوك أوروبا عامة من مصير مماثل لما حدث في فرنسا: قرب نهاية الأنظمة الملكية.[٥٥] ومن الواضح أن الغرض المباشر تحريض ملك بروسيا لقمع الثورة. ولعل الأهم من ذلك أن الصراع، من منظور كهذا، لم يعد يقتصر على فرنسا، بل غدا أوروبياً.

لم تكن اتصالات لويس السادس عشر والمهاجرين مع ملوك أوروبا وإمبراطور النمسا خاصة بسبب علاقة المصاهرة خافية على قادة الثورة. وزاد من مخاوف الأجنحة الراديكالية الثورية أن الدوق برنسويك قد أعد قواته لمهاجمة فرنسا، وأصدر إعلاناً لذلك في ١١ تموز. ولم يكن الوضع في باريس هادئاً منذ بداية العام ١٧٩٢. فقد نشب النزاع بين رئيس البلدية الجديد بتأييد من الجماعات الراديكالية الثورية وبين لافييت، قائد الحرس الوطني، ورئيس البلدية القديم وأنصاره. واستدعيت الكوادر الراديكالية الثورية إلى أماكن تجمعها في باحات دوائرها. وانتهى الصراع إلى إجبار لافييت المعتدل على التخلي عن قيادة الحرس الوطني. وتمكن من ترك فرنسا في ١٩ أيلول فيما بعد. وفي الوقت نفسه، أصدر الحرس الوطني دعوة إلى الأقاليم لتجنيد ٢٠,٠٠٠ للدفاع عن باريس. ولم يستجب للدعوة سوى عدد قليل دعي بالفدراليين. والتحق فريق آخر إليهم عرف بالمارسيلييه كان ينشد أهزوجة خاصة به أصبحت النشيد الوطني الفرنسي فيما بعد. وكان الدافع الرئيس الذي دفع بالمتطوعين إلى التوجه إلى باريس انتشار شعار «الوطن في خطر».[٥٦] وجدير بالذكر أن الشعار لم يشر إلى الثورة بل إلى «الوطن». ومن الواضح أن التماهي بين «الثورة»، وبالتحديد من منظور قادة الحركات الراديكالية، واستخدام «الوطن» لم يكن عفوياً. كانت باريس تعج بالجماعات الثورية في أواخر تموز وأوائل آب. لم تنتم هذه الجماعات إلى فريق معين من القيادات السياسية الثورية، فقد كان الشعورَ الوطني العام الدافع الأول لمشاركتها السياسية.

بدأت المنافسة والخلاف بين صفوف القيادات السياسية الثورية بعد نجاحها في الانتخابات للجمعية التشريعية، وبخاصة بين اليعاقبة والجيروندا بزعامة بريسو وأنصاره. أما الملكيون –داخل فرنسا– فقد تركوا الأحداث تجري وفضلوا الانتظار ومراقبة الأحداث، وفي الوقت نفسه العمل في الخارج على توجيه «ثورة مضادة». وكان بريسو وأنصاره من الجيروندا أكثر الجماعات نجاحاً في الانتخابات وتأثيراً

Digitized by Birzeit University Library

في الحكومة -المجلس التنفيذي- التي لم تكن سوى جهاز تنفيذي يأتمر بقرارات الجمعية التشريعية. وحاول بريسو وأنصاره بسط سيطرتهم الكاملة على الحكم. رأى بريسو أن أكثر الوسائل نجاحاً هي الدعوة إلى حملة عسكرية على القوات الأجنبية المرابطة قرب الحدود الفرنسية وأعوان المهاجرين في الخارج بقيادة كونديه وبرتويل الذي خوله لويس السادس عشر التحدث باسمه في اتصالاته مع ملوك أوروبا وأمرائها. وأعلنت الحرب على النمسا في ٢٠ نيسان العام ١٧٩٢. وعلى الصعيد الداخلي، فقد بدا لبريسو أن السيطرة على الحرس الوطني ورئاسة مجلس البلدية يضمن له السيطرة على «الجبهة الداخلية». فقد اعتقد أن انتصاراً في الخارج سيقود إلى كسب الرأي العام الفرنسي، وهذا بدوره سيزيد من قوته ويضعف منافسيه اليعقوبيين، وبخاصة أن روبسبيير، أبرز زعمائهم، عارض شن الحرب في خطاب له في نادي اليعاقبة.

لكن حسابات بريسو وأنصاره كانت خاطئة في كلتا الحالتين. فقد هزم من بقي من الجيش الفرنسي في معركة فردان في الثاني من أيلول العام ١٧٩٢. وكان عانى الجيش الفرنسي من حالة تفكك مستمر منذ بداية الثورة، وترك معظم ضباطه الخدمة العسكرية. وجاء الفشل العسكري في أعقاب الفشل على الجبهة الداخلية. فقد أجرى روبسبيير اتصالات مع قادة الأحياء الباريسية التي أعلنت حالة الاستنفار المستمرة في ٢٥ تموز. وقاد دانتون، أحد قادة اليعاقبة، الحملة ضد جماعة بريسو في نادي الكورديلييه. وكانت أدت هزيمة الجيش الفرنسي في فردان إلى إضعاف موقف جماعة بريسو تجاه منافسيهم اليعاقبة. وبعد هزيمة فردان في ٢ أيلول العام ١٧٩٢، توجهت القيادات الثورية إلى جماهير الشعب الفرنسي للتطوع، فقد أصبح «الوطن في خطر». وفي الوقت نفسه بدأت الثورة تأخذ مجرى جديداً.

لعبت ردود فعل ملوك أوروبا وأمرائها على الثورة بما حملته من شعارات ومبادئ دوراً مؤثراً في مجرى الثورة نفسها منذ إعلان بلنتس من قبل إمبراطور النمسا وملك بروسيا في ٢٧ آب العام ١٧٩١. وزاد من مخاوف قادة التغيير في فرنسا تعاون المهاجرين الفرنسيين مع القوى الأوروبية. وفي الواقع، فإن قدوم المتطوعين من المارسيلييه والفدراليين من الأقاليم الفرنسية في بداية تموز العام ١٧٩٢ جاء لإحياء ذكرى ١٤ تموز ولتقوية من سبقهم لحماية الثورة من الخطر النمساوي - البروسي. وكانت الشكوك حول ولاء لويس السادس عشر للثورة شائعة منذ زمن، لكن قدوم الفدراليين، الذين قدر عددهم بعشرين ألفاً، لم يكن موجهاً لخلعه. وأثار إعلان قائد القوات البروسية والنمساوية على الحدود الفرنسية في ٢٥ تموز العام ١٧٩٢ بالهجوم على باريس والقضاء على الثورة الفزع بين صفوف الفدراليين. فأقامت قياداتهم لجنة مشتركة مع أحياء باريس الثمانية والأربعين لتنسيق العمل بينهما. وقامت الأحياء تدريجياً بفتح أبواب الانضمام إليها للمواطنين كافة، سواء

Digitized by Birzeit University Library

من دافعي الضرائب أم لم يدفعوا، وأعلنت حالة الاستنفار العام. وحاول بعض زعماء الجيروندا إقناع الملك تعيين وزراء من حكومة الجيروندا التي أقالها الملك في وقت سابق، لكن دون جدوى.[٥٧] ومن الأرجح أن زعماء الجيروندا أرادوا الحفاظ على مواقع القوة. السؤال الأهم: هل قام زعماء الجيروندا بدور الوساطة لاسترجاع الحكم أم إنقاذاً للنظام الملكي؟ ليس واضحاً. الأرجح هو الاحتمال الأول.

كانت الأحياء (séctions) في بداية أيلول تعج بجماهير باريس ومن وصل من الفدراليين والمارسيليه وغيرهم. وتألفت لجنة ثورية ومجلس بلدي ثوري (commune) لإدارة شؤون باريس والحركة الثورية. وتوجهت الجماهير في ليلة التاسع من أيلول إلى قصر التويلري، مكان إقامة الملك. ولم يجد الملك مفراً سوى اللجوء إلى مقر الجمعية التشريعية بعد صراع دموي بين حرس الملك والمتظاهرين. وبلغت حصيلة الصراع مقتل حوالي ٨٠٠ من حرس الملك، و٣٧٣ من المتظاهرين. ولم يعد خيار أمام الجمعية التشريعية سوى القبول بواقع الأمر. قامت الجمعية بتجريد الملك من صلاحياته. وبذلك أصبح دستور العام ١٧٩١ لاغياً عملياً. ولم يعد يستطيع بريسو وأنصاره من الجيروندا إنقاذ ما بقي من سياستهم التي بدأت بمحاولتهم إقامة مجلس بلدي موالٍ لهم في أواخر العام ١٧٩١ وسيطرتهم على الجبهة الداخلية. ولم تسلم الجمعية التشريعية، التي انتخبت طبقاً لدستور العام ١٧٩١، فقد كانت ضحية لأحداث ٩ و١٠ أيلول كالملك. ورأى ألفرد كوبان بأحداث ٩ و١٠ من آب العام ١٧٩٢ "ثورة جديدة"،[٥٨] فقد عنت نهاية الملكية الدستورية ودستور العام ١٧٩١. ومن الأرجح أنه أهمل أو همّش إسهام خطر المهاجرين، وجلهم من الأرستقراطية الفرنسية وأنصار النظام القديم، والاتصالات مع ملوك أوروبا وأمرائها في إشاعة عدم الثقة، وربما الخوف، بين صفوف أجنحة قوى التغيير الراديكالي للنظام السياسي الذي وضعت الجمعية التأسيسية أسسه في دستور العام ١٧٩١.

كانت أحداث العاشر من آب العام ١٧٩٢ مؤشراً لتحول دور الجماهير من جماعات المارسيليه ومتطوعي الفيدراليين من الأقاليم وجماعة اللامتسرولين المعروفة بـ «سان كيلوت» في مجرى الثورة، والتأثير في مبنى النظام السياسي. وبينما اقتصر تأثيرها كقوى ضغط منذ نشوب الثورة، واتسم نشاطها بالعفوية وبالمحلية وموسمياً -١٤ تموز والخطر من الخارج- إلى حد بعيد، أخذت تلعب دوراً حاسماً. فقد أقامت جماهير باريس «مجلساً ثورياً» عرف بـ «الكومونة» محل المجلس البلدي الرسمي، وألفت جماعات انقلاب ١٠ آب لجاناً ثورية لإرسال مندوبين عنها إلى الأقاليم. وفي الواقع، فإن هجومها على قصر التويلري -محل إقامة الملك- وما رافقه من مذبحة لم يقتصر تأثيره على مصير الملكية، وإنما ألقى بظلاله على مداولات الجمعية التشريعية حول مستقبل النظام الملكي وعلى مصير الجمعية

Digitized by Birzeit University Library

نفسها. ويمكن القول إن استقلالية المؤسسات الرسمية، وبالتحديد الجمعية التشريعية آنذاك، أصبحت عرضة للانتقاص منها. فقد فقدت الجمعية التشريعية زمام المبادرة، وأصبح مصيرها محتوماً، ولم تنتظر الجمعية التشريعية الجماهير لإجبارها على حل نفسها، بل سارعت بنفسها إلى إعلان انتخابات للمجلس الوطني. وجرت الانتخابات للمجلس الوطني في ظروف تجدد الاضطرابات في أيلول. ولم تزد نسبة المشاركين في انتخابات المجلس الوطني على ٧,٥٪ على الرغم من توسيع رقعة حق الانتخاب بسبب جو الخوف وعدم الأمن.[٥٩] ومن الأرجح أن موجة العنف التي صاحبت نهاية الملكية تركت أثراً قوياً على درجة المشاركة في الانتخابات، بما أشاعت من خوف وفقدان الأمن العام.

لا شك في أن ٩ و١٠ أيلول العام ١٧٩٢ شكل منعطفاً حاداً متعدد الأبعاد. انتهت مرحلة التحول الديموقراطي وبدأت الثورة الديموقراطية التي قادت إلى قيام حكم الإرهاب. فقد كان الهدف الرئيس من أزمة أيار/حزيران العام ١٧٨٩ إقامة ملكية دستورية، هي أقرب إلى البرلمانية كما انعكست في دستور العام ١٧٩١. كان دستور العام ١٧٩١ دستور الطبقات الاجتماعية المالكة حينما ربط بين حق الانتخاب والثروة على الرغم من شعارات الثورة. لكن دلالاته كانت راديكالية توحي بالجمهورية عند صياغة نواته: قدسية سيادة الشعب غير القابلة للتجزيء. ماذا بقي من ملكية أواخر القرن الثامن عشر؟ أكثر من ذلك، أي شعب؟ شعب أصحاب حق الانتخاب. والأهم من ذلك أيضاً أن عنوان الخطاب السياسي كان الشعب. وليس من الغريب أن أصبحت باحات دوائر الثمانية والأربعين (séctions) والنوادي السياسية كالكوردلييه، ونوادي اليعاقبة خاصة، عامة لجميع أفراد الشعب منذ بداية العام ١٧٩٢ بعد أن ألغت شروط الاشتراك المالية. كذلك فإن من توجه إلى باريس من المارسيلييه والفدراليين بعد إعلان "الوطن في خطر" لم يعر انتباهاً لمعايير حق الانتخاب. وبذلك فقد دستور العام ١٧٩١ أحد أركانه الأساسية على الصعيد العملي. أما الوسائل، كما أخذت شكلها في مذبحة ٩ و١٠ أيلول، فلم تمت إلى التحول الديموقراطي بشيء. كانت ثورة، لكنها ديموقراطية من حيث المدلول فقط.

المجلس الوطني (La Convention Nationale)

كان قد دعا بعض زعماء اليعاقبة إلى إجراء انتخابات مجلس جديد منذ صيف ١٧٩٢. وتجددت الدعوة بعد أحداث العاشر من آب العام ١٧٩٢، وبدا للجمعية التشريعية أن انتخاب مجلس جديد أصبح ضرورة ملحة لتأكيد «سيادة الشعب وحكم الحرية والمساواة» مجدداً. وأجريت بعض التعديلات على قانون الانتخاب لسنة ١٧٩١، بحيث شمل القانون الجديد أغلبية الشعب الفرنسي بعد إلغاء التصنيف السابق

Digitized by Birzeit University Library

بين «المواطن الإيجابي» (citoyen actif) و"المواطن السلبي" (citoyen passif)؛ أي بين دافعي الضرائب وعدم دافعيها، وجلهم من الفقراء المعدمين. ولم يستثنِ القانون الجديد سوى العاطلين عن العمل والخدم. ونتيجة لذلك، شمل القانونَ حوالي ٧ ملايين فرنسي من الرجال. ولم يحظَ "قانون إنكار الذات" السابق الذي منع أعضاء الجمعية من ترشيح أنفسهم للمجلس الوطني بالأغلبية. كذلك رفضت الجمعية اقتراح روبسبيير الداعي إلى تعميم حق الانتخاب، بحيث يشمل جميع الرجال دون شروط. ومن الواضح أن توسيع حق الانتخاب كان حلاً وسطاً بين اليعاقبة ومعارضيهم من الوسط والجيروندا. أما عدد أعضاء المجلس، فقد بقي كما كان في الجمعية التشريعية تقريباً؛ أي ٧٤٩.

لم تسفر الانتخابات التي جرت في أيلول العام ١٧٩٢ عن تحول كبير في موازين القوى السياسية، وبخاصة بين اليعاقبة والبريسوتيين. لكنها كانت مؤشراً لتراجع قوة أتباع بريسو. فقد حصلوا على ما يقرب من ١٦٥ مقعداً في مجلس كان عدد أعضائه ٧٤٩. ولم تنتم الأغلبية لأي طرف من الطرفين. وأطلق اسم "السهل" على من لم ينتمِ لأحد الطرفين المتنافسين. ولم يكن "السهل" كتلة سياسية منظمة كاليعاقبة أو البريسوتيين. وفي الواقع، فإن التقسيم السياسي لليعاقبة أو جماعة بريسو لم يقتصر على الولاء السياسي فحسب، وإنما عكس القواعد الجغرافية الرئيسة التي انتمت إليها القيادات السياسية أيضاً. وكانت باريس معقل اليعاقبة بنواديها السياسية وأحيائها الثمانية والأربعين. وجاء معظم زعامة جماعة بريسو من إقليم الجيروندا في الجنوب. ولذا أطلق اسم "الجيروندا" على جميع من أولى بريسو بالولاء. أما "السهل"، فقد كان خليطاً جغرافياً واجتماعياً. وبدا الصراع للبعض أن المواجهة بين اليعاقبة والبريسوتيين كصراع بين باريس والأقاليم.[٦٠] وترجع مفاهيم اليسار والوسط واليمين إلى مواقع جلوس اليعاقبة والسهل والجيروندا في المجلس. فقد جلس اليعاقبة في الجناح اليساري من القاعة والجيروندا في مقاعد يمين المجلس. وتصاعدت المنافسة، ومن ثم الصراع، بعد إعدام الملك في ٢١ كانون الثاني العام ١٧٩٣، ودار الخلاف الرئيس بين الطرفين المتنافسين حول إستراتيجيات حماية الثورة من خطر معارضيها وأعدائها في الداخل والخارج.

شاهد المجلس الوطني تطوراً آخر شمل جميع الكتل السياسية على حد سواء. وكان العديد من قيادات الكتل في المجلس الوطني من أبناء الثورة. ينطبق هذا على قيادات اليعاقبة والجيروندا أو البريسوتيين بشكل خاص. ولم يزد عدد من بلغ الأربعين من عمره في الجمعية التأسيسية الوطنية على ١٩٤؛ أي حوالي ٣٠٪ من الأعضاء الذين شاركوا في أعمال الجمعية. ووصل العدد إلى ٣٤١؛ أي حوالي ٤٥٪ من أعضاء المجلس الوطني. ولم يبلغ عمر بعض أعضاء المجلس كسانت جوست

Digitized by Birzeit University Library

الثلاثين. وبلغ عدد من بلغ الستين من عمره في المجلس الوطني الـ ٢٤ مقابل ٥٣ في الجمعية التأسيسية.[٦١] وبالطبع، فقد اختفى من انتمى إلى البلاط الملكي وكبار رجال العهد القديم والطبقة الأرستقراطية الشريفة، فمنهم من هاجر، ومنهم من رجع إلى موطنه ولاذ بالصمت أو واصل معارضته سراً. ومن الواضح أن الثورة أفرزت نخباً سياسية لم يكن لها مكان في النظام القديم. واستمدت هذه النخب ثقافتها من مفكري القرن الثامن عشر عامة، بدءاً من مونتسكييه «الدستوري»، وحتى مابلي وهولباخ وهلفيتيوس «الاشتراكيين». وينطبق هذا على اليعاقبة والجيروندا على حد سواء، والاختلاف في مدى التأثر وخصائصه.

كما لم تعرف الثورة الفرنسية الأحزاب، لا في أيار/حزيران العام ١٧٨٩ ولا في ٩ و١٠ آب العام ١٧٩٢، كذلك لم يحدث ذلك في المجلس الوطني أيضاً. ويمكن الحديث عن تحزبات سياسية أو عن كتل ذات طابع حزبي. ولعبت الفردية دوراً مهماً في التصنيف، ومن هنا أطلق على الجيروندا جماعة بريسو أو بريسوتيين على الرغم من أن مدام رولا كانت الروح الحية في صفوف الجيروندا، وشكل صالونها نادياً سياسياً لقادة الجيروندا. ولم يكن بريسو ألمع القادة في الخطابة، لكنه كان أكثرهم دهاء، وأقواهم نفوذاً. ولا يختلف حال اليعاقبة كثيراً عن الجيروندا. فقد كان دانتون أقوى زعمائهم نفوذاً وشخصيةً، وجعل من نادي الكورديلييه معقلاً حصيناً لليعاقبة، ومنه قاد الجماهير ضد الملك في قصر التويلري في ٩ و١٠ آب العام ١٧٩٢ لإسقاط الملكية. وقاد مارا وهبرت حملة الإصلاح الاجتماعي، كل من خلال صحيفته، وفي مجامع أحياء باريس، وشكلا «الجناح اليساري» لليعاقبة. ورأى روبسبيير بنفسه تجسيداً لفلسفة الاستنارة ومؤسساً لـ «الفضيلة» كنظام سياسي يمكن إقامته. والأسباب والعوامل لغياب شيوع استعمال «الحزب» متعددة، وهي موضوع تحليل واجتهاد. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن وحدة «الشعب» أو الأمة (la nation) غير قابلة للتجزيء، تماماً كالسيادة، واكتست بهالة من القداسة، بينما عنى الحزب والحزبية الجزئية. وبذلك تناقض هذا التصور مع "الحزبية" التي أوحت بالانقسام والتعددية. واستعمال تعبير الحزب في سجالات الخطب السياسية؛ سواء في النوادي أم الأحياء السياسية الباريسية، عنت الجماعة. وكثيراً ما استعمل التعبير بدلالات سلبية. وفي بعض الأحيان استعمل التعبير "الحزب الوطني" للدلالة على أنصار الإصلاح أولاً، والثورة فيما بعد، كمفارقة ضد أنصار النظام الملكي القديم ومن عارض الإصلاح. وانتمى إلى "الحزب الوطني"، وبخاصة خلال مراحل الثورة الأولى، ميرابو ولافييت الليبراليان كمارا وهبرت الراديكاليين على حد سواء.

لكن الانقسامات السياسية بدأت تأخذ طابعاً حزبياً واضحاً منذ انتخابات الهيئة التشريعية وخلال دورتها. ووصل هذا التطور ذروته خلال دورة المجلس الوطني على الرغم من استمرار غياب التسمية الرسمية. وهذا ينطبق على اليعاقبة

Digitized by Birzeit University Library

والجيروندا بصورة خاصة. وكانت أحياء باريس الثمانية والأربعين وجماهيرها من جماعات اللامتسرولين (sans culottes) معاقل قوة اليعاقبة. أما الجيروندا، فقد استمدوا قوتهم من الأقاليم التي جاءوا منها، ورأت جماعات المارسيلييه والفدراليين من المتطوعين بهم قادتهم بشكل عام. ورأى اليعاقبة أن تلبية حاجات مؤيديهم السياسية من الطبقات الفقيرة كتوسيع حق الانتخاب، والاجتماعية كتوفير المواد التموينية بأسعار معتدلة، ضماناً للمحافظة على ولائهم لهم.

نادى اليعاقبة إلى توسيع المشاركة السياسية قبل سقوط الملكية الفعلي في ٩ و ١٠ آب العام ١٧٩٢. وكانت الجمعية التشريعية قد أصدرت قراراً سمحت بموجبه للمعفيين من الضرائب الانضمام إلى الحرس الوطني. وألغى نادي اليعاقبة تصنيف المواطنين قبل آب العام ١٧٩٢ وأصبحت أبوابه مفتوحة للمواطنين دون قيود. وكان روبسبيير، أحد زعماء اليعاقبة البارزين، قد دعا منذ ٢٩ تموز العام ١٧٩٢ إلى انتخابات جديدة، ومنح حق الانتخاب للمواطنين كافة دون تمييز.[٦٢] ولم يخفِ مارا ميوله للإصلاح الاجتماعي منذ بداية الثورة في تعقيب له على إلغاء الامتيازات الإقطاعية في ٤ آب العام ١٧٨٩,[٦٣] وقاد هبرت الدعوة إلى راديكالية اجتماعية بصورة أكثر حدة بعد اغتيال مارا في ١٣ تموز العام ١٧٩٣ على يد مدام كورديه خلال الصراع الداخلي الذي يعرف باسم «الإرهاب». فقد بدت الجمهورية لهبرت كصراع بين الأغنياء والفقراء، واعتبر «إله» الأغنياء الربح والمال. ودعا إلى إلقاء الشك في استحقاق «الأغنياء» لحق المواطنة على الإطلاق. ووصل الخطاب الراديكالي ذروته عندما أشار إلى التماهي بين الفقراء والمواطنة، داعياً إلى توزيع أراضي الدولة بين الفقراء.[٦٤] ومن الواضح أن الجناح الاجتماعي من اليعاقبة أثار بذلك مفهوم الملكية على الرغم من أنه استمر يؤمن بالملكية الفردية. وواصل الجناح «اليساري» يعمل من أجل الإصلاح الاجتماعي حتى قمع «مؤامرة بابيف» في أيار العام ١٧٩٦. وعلى العموم، فلا شك في أن اليعاقبة عملوا على إقامة نظام حكم جمهوري كبديل للنظام الملكي منذ بداية بروزهم على المسرح السياسي في أواسط العام ١٧٩٠.

لم يكن الاختلاف والخلاف بين اليعاقبة والجيروندا أو «البريسيوتيين» من حيث الانتماء، فجل أعضاء كل منهما انتمى إلى الطبقة المتوسطة من محامين، وكتبة عدل، وموظفي النظام القديم، أو من أصحاب أعمال متوسطين. كذلك لم ينشأ الخلاف حول ضرورة القضاء على نشاط المهاجرين ودعاة الثورة المضادة أو تجريدهم من أملاكهم. ودار الخلاف على الصعيد العملي حول تقديم الملك للمحاكمة لإعدامه أولاً. وبدأ الانتقال من المنافسة إلى الصراع بعد منع بريسو من الظهور في نادي اليعاقبة في تشرين الأول العام ١٧٩٢. فقد عارض قادة الجيروندا إقامة المحاكم الثورية في ١٠ آذار العام ١٧٩٣، وإقامة اللجان الثورية بعد ذلك بقليل. وكان الغرض من إقامة كلا الجهازين قمع ما اعتبروا «مشبوهون» لعلاقتهم بالمعارضة المسلحة للثورة

Digitized by Birzeit University Library

كما كان ينسب إليهم. وأصبح الصراع بارزاً عندما أقيمت «لجنة السلامة العامة» في ٦ نيسان العام ١٧٩٣، فقد أدارت «لجنة السلامة العامة» و«لجنة الأمن العام» الحكم على الصعيدين الداخلي والخارجي من ناحية عملية، وشكلتا أهم مركزي قوة في أجهزة الدولة. ولعبت اللجان الثورية والمحاكم الثورية الأذرع التنفيذية للجنة السلامة العامة بشكل خاص. وكان من سيطر على اللجنتين، وبخاصة لجنة السلامة العامة، يستطيع توجيه الحكم في المسار الذي يراه مناسباً.

بدأ أفول نفوذ الجيروندا بعد سقوط حكومتهم في منتصف حزيران العام ١٧٩٢. لكن سقوط حكومتهم لم يعن نهاية نفوذهم. فقد شكل اليعاقبة أقلية قدرت بـ ١٣٥ عضواً في المجلس الوطني البالغ عدده ٧٤٩. لكن تراجع نفوذ الجيروندا زاد من نفوذ اليعاقبة على الرغم من قلة عددهم. وفي الواقع، فإن نفوذ الجيروندا أولاً واليعاقبة لاحقاً عاد إلى افتقار السهل -الوسط بلغة العصر- وإلى قيادة بارزة وقوية تستطيع استغلال القوة التمثيلية -حوالي نصف عدد الجمعية التشريعية والمجلس الوطني- التي حاز عليها في الانتخابات لفرض تصورات سياسية خاصة. ومن الأرجح أن السهل لم يملك رؤية سياسية محددة المعالم والخطوط. واستطاع اليعاقبة فرض سياستهم فيما يتعلق بالحرب والتعامل مع المهاجرين والمشبوهون في الداخل، بعد أن أصبح دانتون عضواً في لجنة السلامة العامة وروبسبيير بعد خروج الأول ودخول الثاني بعد ذلك بأيام في منتصف تموز العام ١٧٩٣. وعنى ذلك سيطرة اليعاقبة على أهم مؤسسات حكم الثورة.

إذاً، شكل ١٠ آب العام ١٧٩٢ منعطفاً أدى إلى حلول النظام الجمهوري ونهاية النظام الملكي في فرنسا فلا شك في أن أحداث ربيع سنة ١٧٩٣ وصيفها يمكن اعتبارها تحولاً في مجرى الثورة. وانعكس هذا التحول في وصول العناصر الجمهورية الصرفة إلى الحكم؛ أي اليعاقبة. وأخذ الصراع بين القوى السياسية يأخذ أشكالاً جديدة. فقد أخذ العنف، أو ما اصطلح المؤرخون على تسميته بالإرهاب، يحل محل الصراع السياسي، ليس كخطوة سياسية من حين إلى آخر كما كان منذ ١٤ تموز العام ١٧٨٩، وإنما كسياسة عامة من قبل هذا الفريق ضد أنصار الفريق الآخر. ووصل الصراع ذروته بين اليعاقبة والجيروندا خلال العامين ١٧٩٣ و١٧٩٤. وبذلك لم تعد المؤسسات التمثيلية، وبالتحديد المجلس الوطني، وحدها منبر المنافسة السياسية وأداة لحسم الصراع السياسي. وبدأ هذا التحول باعتقال عدد من أنصار بريسو في ٢ حزيران العام ١٧٩٣، واغتيال مارا في ١٣ تموز من قبل مدام كورديه. وكانت جرت العادة منذ تحول مجلس الطبقات إلى جمعية تأسيسية أن الأعضاء أو الجماعات التي أبدت معارضة شديدة أن رجعوا إلى مقرهم في باريس أو الأقاليم، ومنهم من ترك فرنسا وانضم إلى المعارضة في الخارج.

Digitized by Birzeit University Library

لم تجرِ حملات التصفية والاغتيالات من القيادات السياسية أو رجال الحكم في الماضي إلا فيما ندر، وإذا حدثت فقد قام بها البعض من الجماهير الغاضبة كمقتل قائد حامية سجن الباستيل في ١٤ تموز العام ١٧٨٩. كذلك لم يسع قادة السياسة الجماهيرية لمأسستها كجهاز خاص ذي مهمة خاصة ومحددة ضد المعارضة من الإقطاعيين ورجال الكنيسة ممن عارضوا التشريعات الجديدة، أو ممن حامت حولهم الشبهات بالتعاون مع المهاجرين في الخارج، أو كان على اتصال مع الدول الأجنبية. والسمة البارزة للعنف قبل آب وأيلول العام ١٧٩٢، سواء أخذ العنف شكلاً سلمياً أو مسلحاً، أنه نشب بين المعارضة للنظام القديم وأنصاره، وما أطلق عليه اسم «الحزب الوطني» أو «الوطنيين» بانتماءاتهم المختلفة، ولم تأخذ شكل المؤسسات الدائمة. لكن أحداث العاشر من آب العام ١٧٩٢ وتداعياتها السياسية مهدت الأرضية لتشكيل آليات ومؤسسات العنف كلجنة السلامة العامة، ولجان المراقبة والمحاكم الثورية، وآليات أخرى. وقام المجلس الوطني بسن القوانين ضد المهاجرين. وكان قانون المشبوهين في ١٧ أيلول العام ١٧٩٣ من أكثر القوانين إثارة للشبهات من حيث أهدافه السياسية. فقد خول القانون السلطات الرسمية اعتقال «المشبوهين» محدداً أصنافهم: السلوك المشبوه والتنظيمات، الحديث ومن ناصر الملكيين والفدراليين، أي أنصار بريسو والجيروندا بشكل عام، و«أعداء الحرية» وغير ذلك.[٦٥] ومن الواضح أن تحديد «المشبوهين» بتصنيفات عامة كـ «السلوك» وحتى «التنظيمات» ترك حيزاً واسعاً لمبعوثي المجلس الوطني والمحاكم الثورية في الأقاليم ومجلس باريس الثوري -الكومونة- لاعتقال الخصوم وزجهم في السجن أو إرسالهم إلى المقصلة. وذهب الآلاف من الأبرياء ضحية لطابع القانون السلطاني. وقد علل المبادرون إلى سن قانون المشبوهين ضرورته بظروف الثورة المعقدة التي كانت حقيقية آنذاك.

وصلت المواجهة ذروتها في الأشهر الأخيرة من العام ١٧٩٣ ونصف العام ١٧٩٤. ولعب مجلس باريس الثوري -الكومونة- وأحياء باريس الثمانية والأربعين قوة ضغط كانت حاسمة في العديد من الأحيان على المجلس الوطني، ما دفع بالجيروندا إلى المطالبة بعقد جلسات المجلس الوطني في فرساي في ٣٠ نيسان العام ١٧٩٣ بعيداً عن باريس، لكن دون جدوى. وشنوا حملاتهم على مارا، صاحب **جريدة الجمهورية الفرنسية** الجديدة، ورجل الأحياء الباريسية، وطلبوا من المجلس الوطني توجيه تهمة الطعن إليه في ١٢ نيسان. فقد اعتبروا أن إقصاء مارا، وربما اعتقاله سيؤدي إلى إضعاف اليعاقبة. وفشلت المحاولة كما فشلت حملاتهم ضد روبسبيير سابقاً.

زاد نشوب التمردات في الأقاليم في آذار - أيار العام ١٧٩٣ من حدة الصراع. فقد كانت باريس بمؤسساتها الثورية وأحيائها معقل اليعاقبة، بينما كانت صلة الجيروندا بالأقاليم قوية. وعلى الرغم من أن أسباب نشوب التمردات لم تكن ذات صلة مباشرة

Digitized by Birzeit University Library

لها بالصراع السياسي في باريس في البداية، وإنما مختلفة من مكان إلى آخر، فإنها اعتبرت ضد باريس اليعقوبية. وبدات تأخذ شكل حملة موجهة ضد أنصار اليعاقبة ونواديهم بعد وصول الأخبار عن دعوات متكررة لتطهير المجلس الوطني. ولم تصدر هذه الدعوات من زعماء اليعاقبة كروبسبيير ودانتون، بل عن آخرين يمكن القول من الصف الثاني. ولم تختلف هذه الدعوات عن سابقاتها. فقد جرت العادة أن يدعو الزعماء جماهير باريس اللامتسرولين (sans culottes) إلى الاجتماع في أحياء معينة كسنت أنطوان، وتعلن عن "حالة تمرد دائمة"، ثم تتوجه إلى أهدافها، وتنجح أحياناً في بلوغ أهدافها كما حصل في ١٠ آب العام ١٧٩٢ ضد الملكية، وتتراجع أحياناً أخرى. وعندما تجددت الدعوات والحملات خلال أيار العام ١٧٩٣ لتطهير المجلس الوطني بعد تطهير مجلس باريس الثوري -الكومونة- من الجيروندا، وجلهم جاءوا من الأقاليم، انتشرت التمردات في أماكن عديدة كليون، ومرسيليا، وحوض مدينة بوردو، هذا بالإضافة إلى فاندي، وإقليم بريتاني. ولم تسلم باريس نفسها من أعمال العنف والاحتجاج، وإن كان على نطاق ضيق ومحدود.

شعر اليعاقبة أن التمردات في بعض الأقاليم تشكل خطراً على قوة نفوذهم في مؤسسات الثورة وفي المجلس الوطني، وبخاصة أنهم لم يكونوا أغلبية في المجلس الوطني. من ناحية أخرى، لم يكن من الصعب إخماد التمردات في أماكن نشوبها لافتقارها إلى التنظيم والتنسيق فيما بينها. بالإضافة إلى ذلك، اختلف تزامن نشوبها من مكان إلى آخر. وأرسى المجلس الوطني، بمبادرة من اليعاقبة، بعثات عسكرية لإخماد التمردات بالقوة. ولم يكن من الصعب على قادة اليعاقبة توجيه تهم التعاون، وربما التآمر، مع "أعداء الثورة" و"الوطن" قاصدين بريسو وجماعته من الجيروندا.

يمكن اعتبار تطهير المجلس الوطني من الجيروندا في أواخر أيار وبداية حزيران العام ١٧٩٣ نهاية التحول الثوري الديموقراطي الذي بدأ قبل أربع سنوات، وبداية مرحلة جديدة في الثورة الفرنسية عرفت بـ "حكم الإرهاب". صحيح أن قادة التحول الثوري الديموقراطي جندوا جماهير باريس كأداة ضغط، وصحيح أيضاً أن أعمال العنف رافقت الثورة منذ البداية من حين إلى آخر، لكن استعمال الشارع وأعمال العنف كانت أداة لأهداف محددة في أغلب الأحيان. والأمثلة على ذلك كثيرة. وتجب الإضافة أن استعمال الجماهير لأهداف سياسية لم يكن مقتصراً على اليعاقبة، فقد شارك الجيروندا اليعاقبة في تجنيد الجماهير لتحقيق أهداف معينة. كذلك تجدر الإشارة مرة أخرى أن كلا الطرفين المتنافسين منذ أواخر العام ١٧٩١ والمتصارعين فيما بعد لم يحصلا على أغلبية، لا في الجمعية التشريعية ولا في المجلس الوطني. ومن الأرجح أن أحد العوامل للرجوع إلى الجماهير عاد إلى أنهما كونا أقلية في المؤسسات المنتخبة. كل من الطرفين المتصارعين لجأ إلى "الجماهير" لبلوغ أهداف سياسية معينة، ورأى بها مصدر قوته ونفوذه.

Digitized by Birzeit University Library

ارتبط صعود قوة اليعاقبة بتعاظم دور الجماهير الباريسية، وبخاصة اللامتسرولين في باحات باريس الثمانية والأربعين، وصغار الفلاحين في الأقاليم في الحياة السياسية خلال السنوات الأولى من الثورة على الرغم من أن اليعاقبة لم يأتوا من بين صفوفهم، فقد أيد اليعاقبة مطالبهم. وكان إلغاء جميع بقايا الامتيازات الإقطاعية أهم مطلب للطبقات الفقيرة من الفلاحين منذ بداية الثورة، وتلا ذلك وضع أملاك الكنيسة والمهاجرين تحت مراقبة أجهزة الحكم منذ أواخر العام ١٧٩١. وكان اليعاقبة، وبخاصة الراديكاليين منهم كمارا، وهبرت، وسنت-جوست بعد ذلك، من أشد المناصرين لتجريدهم من أملاكهم منذ بداية الثورة.[٦٦] وتجب الإضافة أن الاستجابة لمطالب صغار الفلاحين ومعدميهم لم تكن مقصورة على اليعاقبة فقط، لكن اليعاقبة خطوا خطوة إلى الأمام عندما قاموا بسن بعض القوانين كتلك في ٣ و١٠ حزيران، و١٣ آب العام ١٧٩٣ و١٨ أيار العام ١٧٩٤ لتمكين صغار الفلاحين والمعدمين من استملاك قطعة متواضعة من الأرض. ولم تصب سياسة الإصلاح نجاحاً كبيراً، ولم يستفد عدد كبير من فقراء الفلاحين.[٦٧] من ناحية أخرى، أثارت مطالب القطاعات السكانية المدينية، وبخاصة في باريس، كتأمين وجود السلع التموينية في المدن والخبز بشكل خاص، قلقاً عاماً عند جميع القوى السياسية منذ خريف ١٧٨٩. وزاد سقوط قيمة وحدة النقد الجديدة -الأسغنات- من حدة الأزمة بسبب ارتفاع الأسعار المستمر أيضاً. وارتفعت الأصوات التي نادت بإجراء رقابة على الأسعار. وعندما عادت الأزمة إلى الانفجار في خريف ١٧٩٢ وأوائل العام ١٧٩٣، سارع اليعاقبة إلى وضع حد لفوضى الأسعار في نيسان العام ١٧٩٣. فقد كانت جماهيرها الباريسية والمدينية بشكل عام أكثر القطاعات السكانية التي عانت من استمرار تدهور قيمة النقد من ناحية، وفوضى أسعار السلع التموينية من جهة أخرى. ويمكن القول أيضاً إن مطالب الطبقات الاجتماعية المتضررة من النظام القديم وإفرازات الثورة لاحقاً حملت طابعاً اجتماعياً منظماً. لكن زعماء اليعاقبة أدركوا وجود مشاكل المجتمع القديم الاجتماعية، والتي طفت على السطح خلال السنوات الأولى من الثورة، وكانوا أكثر الفئات السياسية مهيأة لعلاجها.

لم يكن اليعاقبة أصحاب عقيدة اجتماعية - اقتصادية، لكنهم بالتأكيد كانوا أصحاب سياسية اجتماعية.[٦٨] أما مسألة فشل أو نجاح سياستهم الاجتماعية، وعلاقة سياستهم بالأحداث السياسية، فهي موضوع آخر. وبخلاف منظور اليعاقبة الاجتماعي العام، فقد أبدى اليعاقبة منظوراً سياسياً أكثر وضوحاً.

رأى اليعاقبة، وبخاصة روبسبيير وأنصاره، الثورة نهاية تاريخ وبداية جديدة له؛ وعلى الصعيد الفرنسي العملي، رأوا في النظام الجمهوري أصدق نظام يعبر عن «إرادة الشعب». وليس من الغريب أنهم طالبوا بحق الانتخاب العام لجميع الرجال دون اعتبار الملكية أساساً له. ونجح اليعاقبة في ذلك إلى حد بعيد، إذ لم

Digitized by Birzeit University Library

يستثن قانون الانتخابات للمجلس الوطني سوى شريحة المعدمين والخدم. أما المشاركة الفعلية فهي مسألة أخرى. ويمكن رؤية اقتراح روبسبيير لصياغة «إعلان الحقوق» في ٢٤ نيسان العام ١٧٩٣ تعبيراً لمنظور اليعاقبة العام السياسي والاجتماعي. ولم تنحصر راديكالية اليعاقبة في المجال السياسي والاجتماعي، وإنما تناولت الجانب الروحي والأخلاقي. فقد استبدل زعمائهم العقيدة المسيحية بعبادة الكائن الأعلى بمبادرة من روبسبيير وأنصاره. واعتبر ميلاد الجمهورية بداية عهد جديد. فألغي التقويم الميلادي، وأصبح إعلان الجمهورية بداية تقويم جديد، واتخذت الأشهر أسماء استمدت من الظواهر الطبيعية. وبينما قامت الجمعية التأسيسية بنقل رفات فولتير، رمز الحرية، إلى البانثيون -بيت مقدس الآلهة- قام جماعة روبسبيير بنقل رفات روسو إليه في ١٤ نيسان العام ١٧٩٤، كأن الثورة لا تحقق أهدافها سوى بالتزاوج بين الحرية - فولتير، والعدالة الاجتماعية وسلطان الفضيلة - روسو. ولم يعتبر زعماء اليعاقبة الثورة نهاية تاريخ وبداية تاريخ آخر لفرنسا، وإنما للإنسانية أيضاً.

اعتبر روبسبيير «الملوك، الأرستقراطيين، المستبدين، أياً من يكونون، عبيداً متمردين ضد» السيادة الأرضية التي تتجسد في «الجنس الإنساني» و«ضد المشرع الكوني، الذي هو الطبيعة». إن غاية أي «اتحاد» إنساني هي الحفاظ على «الحقوق الطبيعية غير القابلة للاختزال». أما وظيفة «المشرع الأبدي»، فلا تتعدى سوى صياغتها على شكل قانون. وعملية سن القوانين محددة: الحفاظ على بقاء الإنسان وضمان حريته. ويسترسل روبسبيير في عرض الحريات الطبيعية مثل حق الاتحاد -أي إقامة اتحاد سياسي- والملكية، وغير ذلك. وفي الواقع، فإن هذا المنظور تكرار لما ورد في دستور العام ١٧٩١ إلى حد بعيد. ويظهر ذلك واضحاً في الربط العضوي بين المساواة في الحقوق ومصدرها الطبيعي. الجديد في منظور المساواة في الحقوق أن روبسبيير لم يكتفِ بأن الإنسان يكتسب المساواة في الحقوق من حيث طبيعته كإنسان، وإنما كعضو في «المجتمع» أيضاً. بذلك طرح روبسبيير مسألة الحقوق الاجتماعية.

رأى روبسبيير أن الملكية حق لا يمكن انتزاعه. لكن واجب «المجتمع» أن يضمن أسباب الوجود المادي «لجميع أعضائه»؛ سواء بتأمين عمل له أم توفير «الوسائل» لمن لا يستطيع العمل. وطبقاً لذلك، فإن العلاقات بين أفراد المجتمع يجب أن تؤسس انطلاقاً مما يمكن تسميته بـ «التكافل الاجتماعي». وينعكس التكافل الاجتماعي في إعفاء الفقراء من الإسهام في «الإنفاق العام» -دفع الضرائب عملياً- وإجبار ذوي الثروة «مساعدة» الذين يفتقرون إلى الحد الأدنى من الدخل. ومن الواضح أن تنظيم المجتمع على أسس التكافل الاجتماعي يشكل إحدى وظائف أجهزة الدولة الأساسية. بذلك يلخص روبسبيير منظوره لما يسمى بالسياسة الاجتماعية.

Digitized by Birzeit University Library

أدرك روبسبيير وغيره من اليعاقبة الراديكاليين مخاطر «سلطة الدولة» منذ وقت مبكر، بما تملك من آليات القوة المتمثلة في الأجهزة المختلفة، إذ يمكن أن تصبح قوة استبدادية. وليس من الغريب أن روبسبيير طرح «قانون إنكار الذات» لمنع تكرار انتخاب أعضاء المؤسسات التمثيلية. ونجح في نيل الموافقة عليه في الجمعية التأسيسية ورفضته الجمعية التشريعية. وليس من الواضح أن روبسبيير رمى بذلك لمنع انتخاب منافسيه أو أعدائه كخطوة انتهازية، أم لوضع حواجز أمام تراكم القوة في حالة استمرار انتخاب النواب، ومن هنا «تزييف» «إرادة الشعب» العامة. فقد احتلت نوعية نظام الحكم أولوية تكاد تكون مطلقة، وكلما اقتربت مؤسساته من تجسيد «النوع»، كان الحكم «ديموقراطياً». والهدف الأعلى للحكم إرساء «سلطان الفضيلة» التي تتمثل في تحقيق «العدالة الأبدية»، وأحياناً «العدالة الطبيعية»، و«الحرية» «المقدسة». وعندما يتساءل روبسبيير عن «الهدف» الذي أمام عينيه يجيب بصورة قاطعة «طيب التمتع» بالحرية والمساواة والعدالة الأبدية التي قوانينها «محفورة ... في قلب كل إنسان ... وفي قلب الطاغي» على الرغم من أنه ينكرها على الآخرين. تتردد هذه التعابير في العديد من خطبه.[٦٩]

رأى بعض الدارسين بخطب روبسبيير أنها لغة خطابية، هدفها الرئيسي استمالة سامعيه والتأثير فيهم، وفي خطواته ضد منافسيه إفساد وانتهازية يكشفان عن شخصية أنانية وسياسية سيئة متدثرة بالنقاء والطهارة منذ بداية نشاطه السياسي.[٧٠] لكن من الشك فيه أن تعابير خطاب روبسبيير السياسي كانت مقصورة عليه، ولم يشاركه آخرون من اليعاقبة أمثال سنت – جوست، وهبرت، في استعمال التعابير العامة، وإن أخذ الاستعمال شكلاً وسياقاً خاصاً به. وفي الواقع، فقد سبق القس ساييس الجميع خلال نقاش اللجان التي صاغت «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» الذي صدر في ٢٧ آب العام ١٧٨٩.[٧١]

استحوذت مفاهيم مفكري عصر الاستنارة، وبخاصة روسو، على أذهان العديد من ساسة رجال الثورة الفرنسية. الأمر الذي لا شك فيه أن العديد من اليعاقبة، وعلى رأسهم روبسبيير، استقى منظورهم الخاص فيما يتعلق بالمجتمع والهيئات السياسية، من فكر الاستنارة وأملت ظروف الثورة صياغة الخطاب السياسي في إطار مجراها. ولم يواجه مابلي وروسو وغيرهما ثورة مضادة وحلفاً من قبل الأنظمة الاستبدادية الأوروبية كما واجه رجال الثورة. هذه مفارقة انعكست في خطاب رجال الثورة. أما جهود اليعاقبة للوصول إلى السلطة فقد اقتضت نمطاً خاصاً من الخطاب السياسي لضمان النجاح.[٧٢]

Digitized by Birzeit University Library

من الصعب القول إن زعماء اليعاقبة ملكوا تصوراً أصيلاً للديموقراطية التمثيلية على الرغم من سمات فكرهم للنظام السياسي الديموقراطية، فقد كانوا ثوريين أكثر مما كانوا ديموقراطيين. «الديموقراطية هي حكم يقوم الشعب السيد -أي صاحب السيادة- بعمل» ما يريد كما ذهب روبسبيير، وإن لم يستطيع مباشرة فبواسطة ممثليه وهيئاته. أما هبرت، كمارا حتى اغتياله في ١٣ تموز العام ١٧٩٣، فنظر إلى الديموقراطية من زاوية اجتماعية: تحرير الطبقات الفقيرة من جشع وأنانية الغنية وشرهها للربح والمال. ولعل دانتون كان أقرب العناصر اليعقوبية إلى شكل من أشكال الحكم الديموقراطي على الرغم من اعتباره الخاص للشخصية القوية. وبرر جميعهم استعمال الإرهاب ضد خصومهم السياسيين. واعتبر روبسبيير الإرهاب ضرورة لإحلال سلطان الفضيلة. ومن أجل ذلك، قام بسن «قانون المشبوهين» في ١٧ أيلول العام ١٧٩٣. ولم يكن القانون موجهاً ضد «أعداء الثورة» أو «أعداء الشعب» ممن أبدى معارضة لسياسة اليعاقبة فقط، وإنما ضد «المواطنين السلبيين»، أي ضد كل من حامت حوله شبهات عدم الولاء لحكم اليعاقبة، أيضاً. وذهبت الآلاف من الفرنسيين الأبرياء ضحية لحكم «استبداد الحرية» -بلغة سنت-جوست، صديق روبسبيير الأمين- حتى تموز العام ١٧٩٤.[٧٣]

لم يؤلف اليعاقبة حزباً سياسياً كما ورد سابقاً، بل مجموعات سياسية تقودها شخصيات مركزية كدانتون وروبسبيير. وبعد أن نجحوا في إرسال العشرات من خصومهم السياسيين إلى المقصلة، دب الخلاف بينهم. وبدأت التصفيات بإرسال زعماء «الجناح الاجتماعي»، وعلى رأسهم هبرت، إلى المقصلة في ٢٤ آذار العام ١٧٩٤. ونجح روبسبيير وأنصاره في القضاء على «الجناح اليميني»، وعلى رأسهم دانتون، في ٥ نيسان. وخيم الخوف والفزع على أعضاء المجلس الوطني الذي أصبح هيكلاً بلا روح. وكان عاد عدد كبير من أعضائه إلى مواطنهم. ولم يدم حكم روبسبيير طويلاً. فقد قامت مجموعات من بقايا الجيروندا والسهل بتوجيه التهمة بإساءة الحكم والتآمر إلى روبسبيير نفسه. وتمت محاكمته الصورية وإرساله مع عدد من أنصاره إلى المقصلة في ٢٨ تموز. وعلقت مدام دي ستايل على سنوات حكم الإرهاب بقولها المشهور: أيتها الحرية! كم من الجرائم ترتكب باسمك؟!

لم يكتفِ من تبقى من المجلس الوطني بتطهير المجلس من اليعاقبة، وإنما شمل التطهير الأقاليم، فأغلقت مراكزهم ونواديهم أيضاً. واستغرقت عملية التطهير أشهراً عدة. كذلك ألغيت المحاكم الثورية. وكان المجلس الوطني قد أعلن بطلان عبادة الكائن الأعلى والتقويم الثوري على الرغم من استعماله مدة طويلة فيما بعد من قبل المفكرين والمؤرخين بشكل خاص. وحلت حرية المعتقد مكان الكائن الأعلى. وبعد التخلص من خطر رجوع اليعاقبة إلى السيطرة في المجلس الوطني، تألفت لجنة لصياغة دستور جديد يعرف بدستور السنة الثالثة للجمهورية استعداداً لإجراء انتخابات جديدة.

Digitized by Birzeit University Library

لم تغب تجارب الثورة منذ ١٤ تموز العام ١٧٨٩ وتراث نظام الحكم القديم عن أنظار اللجنة التي كلفت بصياغة الدستور الجديد، كذلك مطالب فلول اليعاقبة ومؤيديهم من الجماهير الباريسية المتمثلة في التمسك بدستور العام ١٧٩٣، وبخاصة فيما يتعلق بحق الانتخاب العام. وكان من الواضح أن ٢٨ تموز العام ١٧٩٤، والمعروف التاسع من ثيرمدور حسب تقويم الثورة، عنى أيضاً إعادة النظر في دستور العام ١٧٩٣. فقد عزا زعماء الانقلاب العديد من أسباب العنف والإرهاب وعمليات التطهير التي جرت في السنوات السابقة إلى دستور العام ١٧٩٣.

تألفت لجنة صياغة الدستور الجديد من سبعة أعضاء أولاً، وأحد عشر فيما بعد. وعرفت اللجنة بلجنة الأحد عشر. وكان هم اللجنة الأكبر صياغة دستور يضمن الاستقرار والحصانة من حملات التطهير كما جرت خلال سنوات الثورة الماضية. وفي الوقت نفسه أخذت تجارب الأمم الأخرى -الولايات المتحدة وإنجلترا خاصة- بعين الاعتبار. وتذكر مداولاتها والنقاش الذي جرى في المجلس الوطني بمداولات لجنة الجمعية التأسيسية التي صاغت دستور العام ١٧٩١ من حيث غنى وجهات النظر، وثقافة أعضائها الواسعة. ويبدو واضحاً من المداولات والنقاش أن شبح الخوف من الانفراد بالسلطة، وخطر سيطرة طبقة اجتماعية -الأرستقراطية بشكل خاص- كانا ماثلين أمام أنظار أعضاء اللجنة والمجلس. لذلك، اصطدمت إقامة مجلس شبيه بمجلس اللوردات في إنجلترا بمعارضة قوية خوفاً من نشوء طبقة أرستقراطية تستحوذ على مركز قوة سياسية، كذلك لم تجد إقامة مجلس شيوخ -سينات- على غرار النموذج الأمريكي قبولاً. لكن اللجنة كانت على قناعة عامة بأن تعدد المؤسسات السياسية يمكن أن يكون حاجزاً أمام الاستفراد بالسلطة. ورأت اللجنة أن مبدأ التوازن بين مؤسسات النظام السياسي، يجب أن يكون هدف الدستور الأساسي. واستدعى مبدأ التوازن إقامة المؤسسات السياسية انطلاقاً من قاعدة التقسيم الوظائفي لكل منها، وبشكل لا تملك أية منها الانفراد بممارسة السلطة دون موافقة الأخرى.[٧٤]

تألف النظام السياسي الجديد الذي صاغته لجنة الدستور وأقره المجلس الوطني من هيئة تنفيذية مؤلفة من خمسة أعضاء، ومجلس تمثيلي عرف بمجلس الخمسمائة، نسبة إلى عدد أعضائه، ومجلس شيوخ منتخبين. ويجدد ثلث أعضاء المجلس أياً كان بالانتخاب سنوياً. لكن المجلس الوطني سمح بانتخاب ثلث أعضاء مجلس الخمسمائة فقط لدورته الأولى. ومن الأرجح أن المجلس الوطني، ما تبقى منه عملياً، أراد بذلك الحيلولة دون رجوع اليعاقبة. ومن وجهة نظر اللجنة، فإن مجلس الشيوخ -المسنين حرفياً- مثل «الحكمة» و«العقل»، أما مجلس الخمسمائة فقد مثل «فكر» الجمهورية «وخيالها»؛ أي رغبة التجديد والابتكار. وانعكس إصرار واضعي الدستور على «الاستقرار» والتوازن بين مؤسسات الحكم في حصر عملية تشريع القوانين في

Digitized by Birzeit University Library

مجلس الخمسمائة شرط مصادقة مجلس الشيوخ عليها. ويقوم مجلس الخمسة بمهام الهيئة التنفيذية. ولضمان تحقيق الأهداف النظرية، فقد اشترط الدستور على أعضاء مجلس الشيوخ أن يكونوا قد بلغوا الأربعين من عمرهم، وعلى أعضاء مجلس الخمسمائة الثلاثين. وحدد سن حق الانتخاب بإحدى وعشرين سنة.

برزت شروط حق الانتخاب كإشكالية أمام اللجنة والمجلس الوطني. فقد بدا حق الانتخاب العام «بدعة» يعقوبية. وتم اتفاق اللجنة على ربط حق الانتخاب بالملكية. واعتبرت اللجنة دفع الضرائب معياراً له؛ سواء أكانت عقارية أم شخصية في أعمال أخرى. ومنح حق الانتخاب للآخرين مقابل مبلغ قدر بأجر ثلاثة أيام عمل. ومن الواضح أن الشروط كانت مشابهة لتلك التي وضعتها الجمعية التأسيسية. وعلى الرغم من معارضة اللجنة والمجلس الوطني لحق الانتخاب العام، فإن قانون الانتخابات مكن ٥,٥ مليون فرنسي من أصل ٨ ملايين من استعمال حقهم في المشاركة السياسية. أما طريقة انتخاب المجالس التمثيلية، فقد استمرت على مرحلتين كما كان في الماضي: يقوم من له حق الانتخاب باختيار المندوبين الذين بدورهم ينتخبون أعضاء المجالس التمثيلية. وقدر عدد هؤلاء بـ ٦٠٠ ألف. وعلق توماس بن، أحد مفكري فلاسفة الطبيعة، على الدستور الجديد أنه لا يمثل «المصلحة العامة الحسنة»، بل «المصالح الخاصة»، وبدلاً من «أن يضمن المساواة، ضمن اللامساواة» وبدل أن «يحمي حرية الشعب، خرقها».[٧٥]

عكست ملاحظة توماس بن مفارقة جوهرية بين منظورين مختلفين لمفهوم الحقوق، وبالتحديد الحقوق السياسية. فقد ذهبت أغلبية أعضاء لجنة صياغة الدستور الجديد، وعلى رأسهم دانجلا، رئيس اللجنة، أن المواطن يكتسب حقوقه بفضل انتمائه لمجتمع ما، لا بفضل ولادته كإنسان. لم ينشب خلاف بين أعضاء اللجنة حول حق الإنسان في «الحرية والمساواة والأمن والملكية»، لكن أصرت الأغلبية على حقه «في المجتمع»، وليس خارجه.[٧٦] بذلك وصل منظور الحقوق الطبيعية إلى نهايته. ولا شك في أن سياسة اليعاقبة قد أودت به إلى هذه النهاية على الصعيد السياسي العملي.

واجهت حكومة الإدارة بعد حل المجلس الوطني وإجراء الانتخابات لحكومة الإدارة سلسلة من المصاعب منذ بداية قيامها في تشرين الثاني العام ١٧٩٥. فقد حاولت فلول اليعاقبة إعادة تنظيم نفسها على الرغم من حملات الملاحقة والتصفية. وكانت جماعة بابيف من أبرز جماعاتهم. وشكلت جماعة بابيف باكورة نشوء الحركات ذات الميول الاشتراكية. وحاول القيام بتمرد في أيار العام ١٧٩٦، وأعدم في شباط العام ١٧٩٧ على يد حكومة الإدارة. ومن ناحية ثانية، بدأت المعارضة الملكية إلى الظهور رويداً رويداً. لكن الأهم من ذلك احتداد الخلافات والمنافسة بين أعضاء حكومة

Digitized by Birzeit University Library

الإدارة. ولم تسلم الجبهة الداخلية من تمردات محلية هنا وهناك. وكما حذر ادموند بيرك في كتابه عن الثورة **خواطر حول الثورة الفرنسية** في العام ١٧٩٠، فقد انتهت الثورة بظهور نابليون بونابرت بعد انقلاب ٩ و١٠ تشرين الثاني العام ١٧٩٩ المعروف بـ١٨ برومير. وشكل ١٨ برومير نهاية تجارب الثورة الديموقراطية.

الثورة الفرنسية: التجربة والتركة

لا شك في أن الثورة الفرنسية كانت حدثاً تاريخياً، بأبعادها المختلفة والمتنوعة وشموليتها، لم تشهده أوروبا حتى الحرب العالمية الأولى على الأقل. وليس من الغريب أن تشكل قوة جذب لعدد كبير من الباحثين والدارسين حتى اليوم، ومن الأرجح في المستقبل. ولعل أحد عناصر قوة جذبها الهائلة يرجع إلى أن التحديات التي طرحتها لن تجد حلاً نهائياً لها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، التوفيق بين الحرية والمساواة وآليات تحقيقها. فقد أحدثت أطروحاتها جدلاً وخلافاً بين الدارسين والباحثين الذين كرسوا حياتهم أو جزءاً مهماً منها لها.

نشأ الخلاف حديثاً بعد الحرب العالمية الثانية، بعد الدراسات التي أجراها كل من الفرد سوبول، وبخاصة جورج لافيفر. وشكل المنظور الماركسي الذي اعتبر الثورة صراعاً طبقياً بين سلطة الملك الاستبدادية والطبقة الأرستقراطية حتى نشوب الصراع، وبين مجلس الطبقة الثالثة من ناحية، التي مثلت البرجوازية من وجهة نظر لافيفر، والأولى والثانية من ناحية أخرى؛ أي الأرستقراطية ورجال الدين.[٧٧] ومن وجهة نظر كهذه، فإن قسم ملعب التنس في ٢٠ حزيران كان تأكيداً لإصرار البرجوازية على تولي السلطة السياسية. وعلى الرغم من أن لافيفر أشار إلى أن حقيقة ما سميت بـ«المؤامرة الارستقراطية» في صيف ١٧٨٩ غير مؤكدة، بعضها حقيقي والبعض الآخر مختلق ولا يتجاوز حدود الشائعات،[٧٨] فإن الناقدين رأوا بها أحد جوانب التفسير الماركسي للثورة. ولا شك في أن لجوء بعض رجال الحكم أمثال برويل وكالون ونكر وارتوا، شقيق الملك، ولفيف من الأرستقراطيين إلى البلدان المجاورة، أسهم في نشوء الاعتقاد بوجود مؤامرة أرستقراطية لدى الرأي العام في باريس، وانتشاره في المدن الريفية. ووجدت بعض عناصر المعارضة بذلك فرصة للتوظيف السياسي.

لم يرَ الفرد كوبان في المنظور الطبقي الماركسي للثورة مدخلاً كافياً لتفسير الثورة. فقد أشار إلى أن تبعية الفلاح للأرض وحرمانه من حرية التنقل التي سادت في العصور الوسطى قد اختفت على الرغم من بقاء الامتيازات الشخصية لكبار الإقطاعيين في القضاء والعديد من الامتيازات الضريبية والأخرى كاحتكار طحن الحبوب؛ إضافة إلى ذلك بروز طبقة الفلاحين الأحرار خلال القرون الماضية.

Digitized by Birzeit University Library

ولاحظ أن المحور الرئيسي لعرائض الاسترحام خلال المراحل الأولى من الصراع دار حول مطالب البرجوازية والطبقة الوسطى عموماً في المدن الفرنسية في المساواة والمشاركة السياسية. وعاد فشل قادة الثورة كلافييت وميرابو ومونييه وغيرهم إلى افتقارهم إلى الخبرة السياسية.[٧٩] وعلى العموم، فإن عوامل الانفجار الثوري لم تكن أحادية أو فجائية كشلالات نياغارا، هي أقرب ما تكون إلى مركز لقاء روافد عديدة ومتنوعة في قوتها وتأثيرها، تجمعت واندفعت بقوة هائلة. ومن هنا، فإن نشوب الثورة جاء حتماً.[٨٠] لم يرَ كوبان في الثورة صراعاً طبقياً، لكنه لم يهمل العوامل الطبقية الاجتماعية كلياً. كذلك لم ينظر في الثورة كصراع سياسي صرف بين قوى سياسية سعت إلى الوصول إلى الحكم، لكن الصراع السياسي حدد مجراها.

يعتبر الكثيرون من الباحثين أن فرانسوا فوريه أحد أعمدة الباحثين الذين تعرضوا للمدخل الماركسي في دراسة الثورة الفرنسية للنقد، ولمدخل جورج لافيفر بشكل خاص. ونظمت مجلة «الدراسات التاريخية الفرنسية» ندوة دراسية لكل منهما في بداية التسعينيات من القرن الماضي. وتعرض المشاركون إلى المدخلين متجاوزين الموضوع المباشر. وفي الواقع، فقد ندر من لم يتعرض للافيفر ولفوريه ممن تناولوا الثورة الفرنسية أو أحد جوانبها والقرن الثامن عشر وعلاقته بنشوب الثورة الفرنسية خلال العقود الثلاثة الماضية. ورجع فوريه، إلى أساس مدخله الخاص في دراسة وتحليل الثورة الفرنسية في ورشة العمل التي دعت مجلة «الدراسات التاريخية» إليها في العام ١٩٩٠. فقد اعتبر فوريه أن تشريعات الجمعية التأسيسية الوطنية استبدلت مبدأ سيادة الملكية المطلقة بسيادة «البرلمانية المطلقة» -القوسان في الأصل- ومهدت بذلك إلى قيام «استبداد ديموقراطي» تجلى في سياسة الإرهاب المنظمة ضد «المشبوهين» الذين اتهموا بالتعاون مع الثورة المضادة والقوى الأجنبية أيام الجمعية التشريعية والمجلس الوطني فيما بعد. ومن وجهة نظره، فإن ما قامت به الثورة هو إحلال «سيادة الشعب» محل «سلطة الملك» المطلقة على شكل «ديموقراطية صرفة». وعلى العموم، فإن الصراع بين الملكية والأرستقراطية في العام ١٧٨٩، وبين القوى السياسية الأخرى فيما بعد، كان سياسياً في جوهره.[٨١]

من الواضح أن جوهر الاختلاف والخلاف في تفسير وتحليل الثورة في «الاقتصادي الاجتماعي» أو الطبقي، بتعبير ماركسي صرف، والسياسي أو السياسي الثقافي وفي التهميش أو تسطيح عوامل أخرى، بحيث لا تبدو ذات تأثير جدي في نشوب الثورة. ولعل وليام دويل من أبرز الباحثين الذين مثلوا المنظور «السياسي» كمدخل لدراسة الثورة. ويبدو ذلك واضحاً في دراسة عن البرلمانات الفرنسية وأزمة ١٧٨٨/١٧٨٩ منذ باكورة أبحاثه.[٨٢] فقد اعتبر الأزمة مؤشراً على ضعف جميع مؤسسات الدولة والمجتمع، بما في ذلك البرلمانات نفسها، في

Digitized by Birzeit University Library

مواجهة الأزمة. ومن هنا بدت دعوة مجلس الطبقات إلى الانعقاد للجميع، بما في ذلك البرلمانات نفسها، «أملهم الأخير» في حل الأزمة المالية.[٨٣] والادعاء الذي ذهب إليه العديد من الباحثين أن أزمة ١٧٨٨/١٧٨٩ وما صاحبها من خلافات حتى توحيد التمثيل في مجلس واحد عكست «ردة أرستقراطية» حاولت الاستيلاء على السلطة وصراعاً طبقياً بعد فشل الأرستقراطية لا واقع له. وخلص إلى الاعتقاد أن أزمة ١٧٨٨/١٧٨٩ كانت حصيلة «التنافس بين الفئات الأرستقراطية المختلفة الذي استمر بصورة قاتلة حتى انهيار النظام القديم».[٨٤] فأعضاء البرلمانات أنفسهم، يضيف دويل، انتموا إلى الأرستقراطية كغيرهم من مستشاري الملك ووزرائه، وهي نفسها مؤسسات أرستقراطية. أكثر من ذلك، فقد دأبت البرجوازية إلى الاندماج في الطبقة الأرستقراطية بأشكال مختلفة. أما ما أدى من صراع في مجلس الطبقات وتحوله إلى ثورة فلا يتعدى الأحداث العرضية والحسابات الخاطئة وسوء الفهم. وأرجع جذور الثورة إلى «الأزمة السياسية التي وصلت «ذروتها» في «انهيار الدولة» و«الفراغ ... في السلطة» السياسية الذي انعكس خلال عجزها عن ممارسة عملها. ومن هنا، لم «تكن الأزمة نتيجة صراع اجتماعي»، بل كانت السبب في انفجاره. وأما ما عكس دستور العام ١٧٩١ من تغيير، فقد كان إفرازاً لمجرى أحداث الثورة نفسها كرد فعل للأحداث التي سبقتها.[٨٥] ومن الأرجح أن منظوراً كهذا دفع بكولن لوكاس إلى التعليق «أن ما يحدث يحدث لأنه يحدث»؛[٨٦] أي أن لكل حادث حديثاً يحدث عن نفسه لا غير.

وبينما انشغل الماركسيون، وبالأحرى الاجتماعيون عامة من ناحية، واللاماركسيون المعادون للماركسية خاصة من ناحية أخرى، في التفتيش عن السببية واللاسببية الاجتماعية للثورة، راحت كيت ميخائيل بيكر تنقب عن الأصول الثقافية وبروز الرأي العام خلال «الحكم القديم» والإسقاطات الاجتماعية التي مهدت لنشوب الثورة. فقد لاحظت بيكر أن إحدى السمات المهمة والمثيرة للقرن الثامن عشر تجلت في بروز الثقافة والرأي العام بصورة خاصة. ولم تكن مفاهيم «الدولة» و«الشعب» و«المجتمع» و«القانون» و«الحقوق» و«الواجبات» وقضايا نظرية حكراً على «الفلاسفة»، بل أيضاً موضوع القرن، وجذبت من اهتم في الواقع الفرنسي. وملاحظة الماركيز دارجنسو في العام ١٧٥١ جديرة بالإشارة كما تشير بيكر: «هناك رياح تهب نحونا من إنجلترا لصالح حكم حر معاد للملكية ... تجتذب العقول، وأنت تعرف» قوة سيطرة «الفكرة» على عقول «العالم». ويبدو أن فكراً كهذا «يمكن أن يحدث الثورة دون صراع كما يفكر المرء. جميع طبقات الشعب غير راضية ... ربما ستنقلب إلى تمرد، والتمرد إلى ثورة شاملة». وعلى الرغم مما تشير إليه بيكر من ضبابية مفهوم الثورة في القرن الثامن عشر، فإنها تشير أيضاً إلى أن دارجنسو لم يكن الوحيد. فقد رأى كوندرسيه، مفكر «التقدم» آنذاك، أن الجنس البشري بحاجة إلى ثورة، إلى إحدى الثورات التي

Digitized by Birzeit University Library

تكسب الكرة الأرضية «وجهاً جديداً» للتخلص من «البربرية». ولم يختلف فولتير عن غيره. ففي رسالة له لدالامبير، ناشر دائرة المعارف المعروفة، في العام ١٧٧٢ كتب: «عزيزي الفيلسوف، ألا يتبيّن لك أن هذا القرن ... هو قرن الثورات». والخلاصة من وجهة نظر بيكر أن العوامل الثقافية وبروز تأثير الرأي العام مهدت لنشوب الثورة كغيرها من العوامل الأخرى.[٨٧] ويضيف تاكت أن الاكتفاء بإبراز عامل معين أو تهميشه كما فعل البعض من الماركسيين من جهة و«السياسيين» أمثال فوريه - دويل من جهة أخرى، لا يكفي لفهم ومعرفة عوامل نشوب الثورة والقوى السياسية التي برزت خلال مجراها. ومن هنا فإن العوامل الفاعلة عديدة ومتنوعة.[٨٨]

كيف يمكن فهم المداخل المتنوعة، والمتضاربة أحياناً كثيرة، التي تناولت التجربة الثورية؟ استعرض إرك هوبسباوم صورة الثورة في الدراسات والمؤلفات التي ظهرت بعد الردة في العام ١٨١٥. ولاحظ هوبسباوم أن المفكرين والسياسيين من جمهوريين واشتراكيين فيما بعد وليبراليين خلال الأعوام ١٨١٥-١٨٤٨ كبنيامين كونستانت وغيزو الفرنسيين وروتك الألماني، اعتقدوا أن الثورة حتمية وضرورية بخلاف الليبراليين وتيارات إصلاحية بعد ذلك، وبخاصة بعد الثورة البلشفية في روسيا. وذهب هوبسباوم إلى من لم يكتفِ بأطروحات فوريه - دويل السياسية كلوكاس الذي أشار إلى أن الثورة أفرزت وعياً طبقياً خلال مجراها حتى وإن غيّب البعض التناقضات الطبقية داخل المجتمع الفرنسي قبل الثورة وخلال مجراها يمثل منهجاً توفيقياً. وعلى العموم، فإن الجدل حول «الأسباب» والحدث نفسه بتقلباته هو تعبير أيديولوجي لانتماءات من شارك فيه منذ العام ١٨١٥ وحتى القرن العشرين، ومرآة لتطور الفكر الأوروبي والأمريكي.[٨٩]

مهدت الثورة لقيام التعددية السياسية والحزبية في فرنسا فيما بعد. صحيح أن مفهوم «الحزب» أو «الكتلة» (fraction) كانت له دلالة سلبية خلال الثورة بشكل خاص. فقد استعمل التعبيران كدلالة للجزء. وهذا تناقض مع التصورات التي سادت خلال الثورة لمفهوم "الأمة" التي سادت آنذاك في الخطاب السياسي. الحزب أو الكتلة عنت تجزيء الأمة والسيادة نظراً لانتقاصة "لقدسية" وحدة الأمة والسيادة في نظر القوى السياسية "الوطنية". وعندما أصبح مفهوم الأمة (la nation) أمراً مسلماً به بعد الثورة، لم تعد "الحزبية" عاملاً مفككاً أو مجزئاً له. وهذا لا يعني أن الانقسامات الداخلية خلال مجرى الثورة لم تعكس طابعاً حزبياً واضحاً. لكن واقع الانقسامات لم يكتسب قبولاً رسمياً من قبل قادتها واستمر يحمل مغزى سلبياً. ونشأت الدلالات الإيجابية فيما بعد على الرغم من مؤسسيها ومن إرادتهم. وأصبحت التعددية أحد أركان النظام الديموقراطي الحديث ولم تعد "الأمة" تشكل نقيضاً لها.

Digitized by Birzeit University Library

لا شك في أن الردة بعد العام ١٨١٥ شكلت عائقاً في نشوء الحزبية كتنظيم سياسي واضح الأطر. أما الامتدادات الاجتماعية، فقد أخذت شكلاً أكثر وضوحاً. فقد وجدت أطروحات مارا وهبرت وسانت-جوست وبابيف بشكل خاص، تعبيراً قوياً لها في فكر اشتراكيي النصف الأول من القرن التاسع عشر أمثال فوريير وبلانكي وغيرهما. والشيء نفسه يمكن قوله عن التيارات الدستورية والبرلمانية من الليبراليين؛ سواء أكانوا ملكيين أم جمهوريين. وخلاصة القول أن سنوات الثورة حتى العام ١٧٩٩ زرعت البذور التي أنبتت تنظيمات المجتمع الفرنسي السياسية لاحقاً. ومن هنا هي ثورة ديموقراطية، لا من حيث النهج، بل من حيث الأهداف السياسية. بعضها تحقق وبعضها الآخر بقي موضوع دراسة واجتهاد ومراجعة بسبب عوامل عديدة كالثورة المضادة، والتحالف الأوروبي ضدها، خوفاً من "وباء" التحدي الذي طرحته الثورة خلال مراحلها الأولى: إقامة نظام جمهوري كبديل للأنظمة الملكية السائدة.

لم تعكس الدساتير التي سنت حتى إقامة حكومة الإدارة في العام ١٧٩٥ التقلبات السياسية التي حدثت فقط، وإنما رؤى سياسية واجتماعية في الوقت نفسه. ولم يكتب لأحد منها النجاح لأسباب عديدة، وأصبحت وثائق تاريخية فقط للدارسين والباحثين. لكن المواضيع التي طرحتها ودار السجال السياسي الحاد حولها استمرت موضوع خلاف وصراع. والأمثلة على ذلك كثيرة: العلاقة بين المؤسسة الدينية والدولة، والعلاقة بين حق الانتخاب والملكية والحريات السياسية والمدنية وحرية التعبير، بغض النظر عن المد والجزر اللذين أصاباها خلال مجرى الثورة نفسها. والأمر الذي لا يقل أهمية تقنينها في قوانين وضعية ثابتة، وإقامة مؤسسات؛ سواء دعيت جمعية تشريعية أم مجلساً وطنياً. صحيح أن التجارب العملية الفرنسية قد باءت بالفشل عندما انتهت بقيام نظام حكم إمبراطوري مركزي، لكنها بقيت تشغل الرأي العام الأوروبي.

بقيت فرنسا أسيرة التحدي الذي طرحته الثورة حتى العام ١٨٧٠ فيما يتعلق بالمنظور الجديد للنظام السياسي. وشكلت الثورة خلال سنواتها العشر صراعاً بين النظام الملكي والنظام الجمهوري.[٩٠] ويمكن اعتبار الأعوام ١٨١٥-١٨٧٠ مسرحاً لهذا الصراع. وتراوح هذا الصراع بين المد والجزر وتأثر بعوامل داخلية وخارجية. وحاول ملوك أوروبا وأمراؤها إرجاع العجلة إلى الوراء خلال الأعوام ١٨١٥-١٨٤٨. واعتقدت التيارات الملكية، المحافظة بشكل خاص، أن الرأي العام الفرنسي سيبقى أسير جو الإرهاب خلال سنوات الثورة، ولاسيما ١٧٩٣-١٧٩٤، والخلاص من ذلك هو النظام الملكي بما يضمنه من استمرارية واستقرار. لكن الجمهوريين أصبحوا أكثر نضوجاً. وانعكس هذا النضوج في التمسك بأهداف الثورة العامة وبإعادة النظر في النهج. فالنهج حددته الظروف والملابسات التي

Digitized by Birzeit University Library

رافقت مجراها التاريخي. كان هدف الثورة إقامة مؤسسات ديموقراطية، أما أشكالها فهي بنت زمانها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد أصبح قانون إنكار الذات من التراث، وحصر دورة الهيئة التمثيلية بسنتين تاريخاً، وبقي مبدأ حق الانتخاب العام حياً وموضع خلاف لحقبة طويلة، كذلك ما زال قاموس الحقوق غير محدد ومثيراً للجدل؛ سواء على المستوى الفردي أم السياسي أم الاجتماعي.

بقيت الثورة (١٧٨٩-١٧٩٩)، بتقلبات مجراها وما طرحته مؤسساتياً وفكرياً، مصدر إيحاء ومرجعية للاستخلاص. واستقت التيارات الجمهورية -والملكية من منظور آخر- منظورها السياسي والاجتماعي منها لأجيال عديدة.[٩١] وبقي الجمهوريون، على مختلف تياراتهم ومشاربهم أقلية حتى السبعينيات من القرن التاسع عشر. ويمكن اعتبار الفترة بين العامين ١٧٩٩ و١٨٧٠ حقبة صراع بين دعاة الملكية والملكية السلطانية من ناحية، وأنصار النظام الجمهوري من ناحية أخرى.

وجد الصراع بين دعاة الملكية السلطانية والجمهورية تربة خصبة في فرنسا في العام ١٧٨٩. وبدا وكأن أنصار الجمهورية قد كسبوا المعركة، لكنهم لم يكتفوا بفرنسا. وأرادوا أن يجعلوا النظام أوروبياً، وبخاصة أن أوروبا السلطانية لم تترك لهم المجال لإقامة نظام مستقر، وكانت أحد عوامل عدم الاستقرار، بالإضافة إلى العوامل الداخلية. ملكت أوروبا الرسمية القوة وطرحت فرنسا الثورة الفكرة. وليست فترة ١٨١٥-١٨٤٨ سوى صراع بين الفكرة والقوة من منظور معين. هذا موضوع الفصل القادم.

Digitized by Birzeit University Library

هوامش الفصل الثاني:

[1] استحوذت دراسة نظام «الحكم القديم» على اهتمام عدد وافر من الباحثين وما زالت حتى الآن. ويندر من تناول الثورة الفرنسية دون أن يتعرض له بشكل أو بآخر، هذا بالإضافة إلى الدراسات الخاصة. ولا شك في أن دراسة الكس دي توكفيل لنظام «الحكم القديم» تركت تأثيراً خاصاً على من جاء بعده على الرغم من أنه لم يكن أول من تناول أسباب الثورة الفرنسية والمجرى الذي أخذته. تجدر الإشارة إلى أن البعض يستخدم تعبير «الحكم الذي كان»؛ أي قبل نشوب الثورة كما عنى التعبير في القرن الثامن عشر.

Alexis de Toequeville, *The Old Regime and the Frech Revolution*, trans. By Stuart Gilbert, (N.Y.: Anchor Books, 1955); Alfred Cobban, *A History of Modern France, vol. 1*, 3rd ed., (Middlesex: Penguin Books, 1969), pp. 9-68;

حول حضور بقايا النظام الإقطاعي في أيام حكم لويس الرابع عشر؛ بشكل خاص:

David Parker, Ab*solutism, Feudalism and Property Rights*, pp. 60 – 97.

النظرة «الكلاسيكية» حول بنية الطبقة وتأثير المؤسسة الملكية في «إنتاج» شرائح أرستقراطية جديدة داخل النظام:

J. MeManners, France, in A. Goodwin, *The European Nobility in the Eighteenth Century. Studies in the Nobilities of the Major European States in the Pre-Reform Era*, (London: Adam and Charles Black, 1953), pp. 43-606.

نظرة ناقدة للمنظور «الكلاسي»:

William Doyle, "Was There an Aristocratic Reaction in Pre – Revolutionary France?", *P & P*, no. 57 (November 1972), pp. 74 – 97.

حول توحيد الجهاز القضائي وكسر شوكة البرلمانات، وبخاصة برلمان باريس، لإقامة جهاز قضائي مركزي، ويعرفها البعض بثورة موبو ١٧٧١-١٧٨٩:

David Bell, Lawyers into Demagogues: Chancellor Maupeou and the Transformation of Legal Pactice in France 1771 – 1789, *P&P*, no. 130 (February 1991), pp. 107 – 142.

رأى البعض وما زال يرى آخرون أن إحدى العقبات التي واجهت «إصلاحات موبو» التي رمت إلى مركزة الجهاز القضائي كانت البرلمانات، ولاسيما برلمان باريس، إلى أي مدى؟ انظر:

William Doyle, "The Parlements of France and the Breakdown of the Régime 1771 – 1788", *French Historical Studies (FHS)*, vol. VI, no. 4 (Fall 1970), pp. 415 – 459;

دراسة ستون الشاملة للبرلمانات تكشف الخصائص الذاتية لكل منها، وفي الوقت نفسه إصرارها على المحافظة على امتيازاتها كطبقة اجتماعية، والتي حاول موبو تقويضها في بداية السبعينيات، خلال أزمة ١٧٨٧-١٧٨٩.

Bailley Stone, *The French Parlements, the Crisis of the Old Regime* (The University of North Carolina Press, 1986).

[2] Tocqueville, *The Old Régime*, p. 65.

[3] James Anderson and Stuart Hill, "Absolutism and Other Ancestors", in James Anderson (ed.), *The Rise of the Modern State* (Brighton, Sussex: Wheatsheaf Books, 1986), pp. 32, 35 – 36.

[4] Parker, Absolutism, *Feudalism and Property Rights*, pp. 62 – 63.

[5] Ibid., p. 65.

[6] Ibid., p. 86.

[7] Ibid., pp. 89, 92.

Digitized by Birzeit University Library

[8] Stone, *The French Parlements*, P. 17.

[9] Cobban, *A History of Modern France*, vol. 1, pp. 56 – 67.

[10] Stone, *The French Parlements*, pp. 32 – 33.

[11] Doyle, *The Parlements of France*, pp. 12–20; Stone, *The French Parlements*, p. 43.

[12] J.H.M. Salmon, Renaissance Jurists and ‹Enlighted› Magistrates: Perspectives on Feudalism in Eighteenth Century France, *French History (FH)*, vol. 8, no. 4 (December 1994), p. 401.

[13] تفاصيل في ماكمنرز على الرغم مما تعرض التصنيف من نقد فيما بعد من قبل آخرين كدويل.
McManners, France, in Goodwin, *The European Nobility*.

[14] Tocqueville, *The Old Régime*, pp. 79 – 80.

[15] Cobban, *A History of Modern France*, vol. 1, p. 15.

[16] Ibid., p. 56.

[17] إن فكر الاستنارة ما زال مصدر وحي للعديد من الدارسين والباحثين حتى يومنا هذا بصورة مباشرة أو غير مباشرة. الأدبيات وفيرة والمداخل متنوعة ومختلفة. لا مجال هنا لذكرها. أكتفي بالإشارة إلى «ابتداع الثورة الفرنسية» لبيكر الذي يتناول الثقافة السياسية الفرنسية بشكل خاص.
Keith Michael Baker, *Inventing the French Revolution. Essays on French Political Culture* in the Eighteenth Century, (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

[18] Cobban, *A History of Modern Franc*, vol. 1, pp. 95 – 97.

[19] Georges Lefebvre, *The coming of the French revolution, trans. R.R. Palmer* (Princeton University Press, 1947, 4th Printing, 1967), pp. 19 – 20, 36.

[20] Stone, *The French Parlements*, pp. 258 – 259.

[21] . الاقتباس من:
Cobban, *A History of Modern France*, vol. 1, p. 130

[22] Bell, "Lawyers into Demagogues", *P&P*, no. 130 (February 1991), pp. 120 – 134.

[23] Lefebvre, *The Coming of the French Revolution*, pp. 31 – 37; Cobban, *A History of Modern France*, vol. 1, pp. 123 – 136.
أثارت ما تسمى بالردة الأرستقراطية ردود فعل واسعة في أعقاب منظور فرانسوا فوريه للثورة الفرنسية، الذي نقد تحليل لافيفر الماركسي بشكل خاص. واكتسب فوريه شهرة واسعة في إنجلترا والولايات المتحدة. ولعل وليم دويل، بالإضافة إلى العديد، خير من ذهب في أعقاب فوريه. حاول تيموثي تاكت تعديل النقد الحاد لمفهوم الردة الأرستقراطية حينما تابع تسلسل الأحداث خلال الأشهر الأولى من الأزمة.
Timothy Tackett, "Nobles and the Third Estate in the Revolutionary Dynamic of the National Assembly, 1789 – 1790", *American Historical Review (AHR)*, vol. 94, no. 2 (1989), pp. 271 – 301.

[24] Dale Van Kley, "The Estates Genaral as Ecumenical Council: The Constitutionalism of Corporate Consensus and the Parlement's Ruling of September 25, 1788", *The Journal of Modern History (JMH)*, vol. 61, no.1 (March, 1989), pp. 3-7.

Digitized by Birzeit University Library

[25] Cobban, *A History of Modern Franc*, vol.1, p. 136;

لا شك في أن شخصية روبسبيير من أكثر شخصيات الثورة المثيرة للجدل، وبخاصة التوفيق بين منظوره الديموقراطي للنظام السياسي وسياسية الإرهاب. انظر مثلاً:

Marisa Linton, "Robespierre's Political Principles", in Colin Haydon and William Doyle, eds., *Robespierre*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), pp. 37 – 53.

[26] Lefebvre, *The Coming of the French Revolution*, p. 58.

[27] تفاصيل:

Ibid., pp. 65 – 72.

[28] Edna-Handie Lemay, "La Composition de L'Assemblée Nationale Constituante: Les home de la Coninuité?" *Revue d'histoire Moderne et Contemporaine (RHMC)*, vol. 24 (1977), pp. 344 – 347.

[29] Ibid., p. 353.

[30] Lefebvre, *The Coming of the French Revolution*, p. 72.

[31] حول رد فعل الطبقتين:

Tackett, *Nobles and the Third Estate*, pp. 280 – 281.

[32] Keneth Margerison, History, Representative Institutions, and Political Rights in the Pre-Revolution (1787 –1789), FHS, vol. xv, no. 1 (Spring 1987), pp. 70 – 71.

[33] Ibid., pp. 79 – 90.

[34] Harvey Chisick, "Pamphlets and Journalism in the Early French Revolution", *FHS*, vol. xv, no. 4 (Fall 1988), pp. 623 – 645.

[35] Baker, *Inventing the French Revolution*, p. 193.

[36] John Hall Stewart, *A Documentary Survey of the French Revolution* (New York: Macmillan 1951), pp. 42 – 56.

[37] Lefebvre, *The Coming of the French Revolution*, pp. 105 – 109; Cobban, *A History of Modern France*, vol. 1, pp. 139 - 141.

[38] Cobban, *A History of Modern France*, vol. 1, pp. 139 - 151.

[39] Baker, *Inventing the French Revolution*, pp. 261 – 271.

[40] Ibid., p. 272.

[41] R.W. Postgate, *Revolution From 1789 – 1906*, (New York: Harper, 1962), pp. 30 – 31.

[42] أثارت الصيغة لإعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي طرحه سايس والصيغة النهائية جدلاً بين الباحثين، وبخاصة البصمات التي تركتها فلسفة القرن الثامن عشر السياسية وروسو بشكل خاص. أكتفي بمثلين:

Baker, *Inventing the French Revolution*, pp. 261 – 264; Gail Bossenga, "Rights and Citizen in the Old Regime", *FHS*, vol. 20, no. 2 (Spring 1997), pp. 234 – 243.

[43] John Hall Stewart, *A Documentary Survey of the French Revolution* (New York: Macmillan 1951), pp. 107 – 110.

[44] Postgate, *Revolution From 1789 – 1906*, p. 32.

[45] Stewart, *Documentary Survey*, pp. 142 – 143.

Digitized by Birzeit University Library

[46] Ibid., pp. 165 – 166.

[47] Ibid., pp. 231 – 232.

[48] بشكل خاص:

Chisick, *Pamphlets and Journalism*, pp. 629 – 631.

[49] اعتبر باري م. شابيرو أن قانون «إنكار الذات» كان أحد أحابيل روبسبيير ضد المعتدلين، وبخاصة بارنيف، للحيلولة دون إعادة انتخابهم وخطوة سياسية لتوطيد نفوذه. ويبدو أن تأييد العناصر المعتدلة في الجمعية للقانون لم يكن خالياً من أهداف سياسية.

Barry M. Shapiro, "Self-Sacrifice, Self-Interest, or Self-Defence? The Constituent Assembly and the "Self-Denying Ordinance" of May 1791", *FHS*, vol. 25, no. 4 (Fall 2002), pp. 638 – 642.

[50] عن:

Cobban, *A History of Modern France*, vol. 1, p. 185.

[51] Cobban, *A History of Modern France*, vol. 1, p. 180.

[52] Ibid., pp. 177 – 178.

بشكل خاص:

[53] يندر من تناول الثورة الفرنسية بالبحث والدراسة دون أن يتعرض لجماعات اللامتسرولين، إما ضمن السياق العام للثورة وإما على انفراد. ولا مجال للتعرض لهم بالتفصيل نظراً لوفرة الأدبيات. والبارز لهذه الجماعات أنها لم تفرز قادة من بين صفوفها على المستوى العام. ولعبت دور «كادر الثورة» لقادة من خارج صفوف هذه الجماعات كمارا ودانتون وروبسبيير. وليامز يلقي نظرة عامة: جذور هذه الجماعات الاجتماعية ودورها.

Gwyn A. Williams, *Artisans and Sans – Culottes: Popular Movements in Fance and Britain during the French Revolution* (Britain: Unwin Brothers, reprinted 1973), pp. 19 – 38.

تفاصيل واسعة في:

Albert Soboul, *The Sans_Culottes: The Popular Movement and Revolutionary Government 1793 – 1794*, trans. Remy Inglis Hall, (Princeton University Press, Printing 1980).

[54] Leo Gershoy, *The Era of the French Revolution: 1789 – 1799: The Years that Shook the World*, (Princeton: D. Van Nostrand 1962), p. 147.

[55] Stewart, *Documentary Survey*, pp. 279 – 280.

[56] Cobban, *A History of Modern France*, vol. I, pp. 197 – 198.

[57] Ibid., p. 196.

[58] Ibid., p. 199.

[59] Ibid., pp. 203 – 204.

(وصف عام للجو الذي جرت فيه الانتخابات).

[60] تفاصيل واسعة حول العلاقة بين الانتماءات السياسية والجغرافية في:

Madlin Louis, *Figures of the French Revolution*, trans. By Richard Curtis (New York: Freeport, Reprinted 1967), pp. 134 – 172,

بشكل خاص: ١٥١ –١٥٢، ١٦٤.

Digitized by Birzeit University Library

[61] Edna-Hindie Lemay, "La Composition de L'Assemblèe Nationale Constituante," *RHMC*, vol. 1 (1977), p. 357.

[62] Cobban, *A History of Modern France*, vol. 1, p. 198.

[63] Postgate, *Revolution from 1789 – 1906*, pp. 26 – 28.

[64] Ibid., pp. 51 – 52.

[65] Stewart, Documentary Survey, pp. 477 – 479.

[66] انظر مقال مارا مثلاً في صحيفة «صديق الشعب» بتاريخ ٢١ أيلول ١٧٨٩ في أعقاب إلغاء بقايا النظام الإقطاعي في ٤ أيلول. لم يرَ مارا بإلغاء بقايا النظام الإقطاعي نهاية المطاف، وقاد مارا وهبرت الحملة لإصلاحات اجتماعية عميقة. المقال في:
Postgate, *Revolution from 1789 – 1906*, pp. 26 – 28.

[67] P.M. Jones, The "Agrarian Law", *P&P*, no. 133, (November 1991), pp. 127, 129, 131.

[68] Ibid., pp. 96 – 134.

[69] أمثلة لإيضاح منظوره للنظام السياسي والبناء الاجتماعي: اقتراحه لإعلان الحقوق في ٢٤ نيسان العام ١٧٩٣، وإحدى خطبه أمام المجلس الوطني عن «الأخلاق السياسية» في ٥ شباط العام ١٧٩٤.
Stewart, *Documentary Survey*, pp. 430 – 434.

[70] Shapiro, "Self-Sacrifice, or Self-Defence?", *FHS*, vol. 25, no.4 (Fall 2002), pp. 625 – 657.

[71] Baker, *Inventing the French Revolution*, pp. 261 – 271.

[72] Linton, *Robespierre's Political Principles*, pp. 50 – 52.

[73] اختار البيرت سوبول ذلك عنواناً لاستعراض الإنتقال إلى حكم اليعاقبة كمرحلة تحول في تاريخ الثورة. يمكن اعتبار مدخل سوبول ماركسياً «كلاسيكياً». البيرت سوبول، تاريخ الثورة الفرنسية، طبعة رابعة، ترجمة جورج كوسي (بيروت – باريس: منشورات عويدات، ١٩٨٩)، ص: ٢٣٥ – ٣٩١.

[74] تفاصيل لوجهات النظر المختلفة:
Andrew Janchill, "The Constitution of the Year III and the Persistence of Classical Republicanism", *FHS*, vol. 26, no. 3 (Summer 2003), pp. 399 – 437.

[75] الاقتباس من:
Ibid., p. 419.

[76] Ibid., p. 427.

[77] يشير بوسنغه إلى أن التقسيم إلى طبقات هو دستوري قانوني، وليس نتيجة لنمط الإنتاج أو علاقات الإنتاج كما يميل الماركسيون إلى اعتبارهما كمعيار لتقسيم الطبقات.
Gail Bossenga, "Rights and Citizen in the Old Regime", *FHS*, vol. 20, no. 2, p. 242.

[78] Lefebvre, *The coming of the French revolution*, pp. 118 – 122.

[79] Cobban, *A History of Modern France*, vol. 1, p. 180.

[80] Ibid., p. 137.

[81] François Furet, "A Commentary", *FHS*, vol. 16, no. 4 (Fall 1990) pp. 798 – 801.

[82] Doyle, "The Parliements of France", *FHS*, vol. VI, no. 4 (Fall 1970), pp. 415 – 459.

Digitized by Birzeit University Library

[83] Ibid., pp. 456 – 458.

[84] Ibid., "Was there an Aristocratic Reaction", *P&P*, vol. 57 (November 1972), pp. 109 – 110. يضيف فتسمونس أن الطبقة الأرستقراطية لم تكن مغلقة كما ذهب آخرون، مشيراً إلى توكفيل وغيره بصورة غير مباشرة، بل أكثر انفتاحاً اجتماعياً ورسمياً. وعلى الرغم من ذلك، يعتقد تاكت أن «نبلاء ١٧٨٩ كانوا ... جسماً «أرستقراطياً» –القوس في النص– بكل معنى الكلمة» متلاحماً «أكثر من أمثالهم في مجلس الطبقات في العام ١٦١٤»، أي خلال آخر اجتماع لمجلس الطبقات.
Michael P. Fitzsimmones, "New Light on the Aristocratic Reaction in France", *FH*, vol. 10, no. 4 (December 1996), p. 430; Tackett, "Nobles end Third Estate", *AHR*, p. 277.

[85] Ibid., "Reflections on the Classic Interpretation of the French Revolution", *FHS*, vol. 16, no. 4 (Fall 1990), pp. 745 – 746, 748.

[86] Calin Lucas, "Commentaries on the Papers of William Doyle and Michel Vovell", *FHS*, vol. 16, no. 4 (Fall 1990), p. 759.

[87] Baker, *Inventing the French Revolution*, pp. 21 – 22, 213, 301.

[88] Tackett, "Nobles and the Third Estate", *AHR*, vol. 94, no. 2 (1989), pp. 300 – 301.

[89] E.J. Hobsbawm, *Ethoes of the Marseillaise: Two Centuries Look Back on the French Revolution*, (New Brunswick, New Jersey: Rutgers University Press, 1990), pp. 8, 22.

[90] كانت أحدى السمات البارزة للسجال السياسي بين وجهات النظر المختلفة لأعضاء اللجان، وللقادة السياسيين بشكل عام، الرجوع إلى التراث الكلاسيكي الجمهوري، وخطاب رجال ال استنارة، بالإضافة إلى تجربة حرب الاستقلال الأمريكية. فقد استقى العديد من رجال الثورة من العام ١٧٨٩ وحتى العام ١٧٩٥ وجهات نظرهم وحتى المفاهيم من وحي هذا التراث أو منه مباشرة، تارة لتأكيد وجهة نظر معينة أو لتفنيد وجهة نظر الخصم. انظر بالإضافة إلى بيكر:
Jainchill, "The Constitution of the Year III", *FHS*, vol. 26, no. 3 (Summer 2003), pp. 399 – 437; Raymonde Monnier, "Répulicanisme et révolution française", *FHS*, vol. 26, no 1 (Winter 2003), pp. 87 – 119.

[91] Hobsbawn, *Ethoes of the Marseillaise*, pp. 1 – 33.

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الثالث

أوروبا بين الإصلاح الدستوري والثورة (١٨١٥-١٨٤٩)

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الثالث
أوروبا بين الإصلاح الدستوري والثورة (١٨١٥-١٨٤٩)

تحديات الثورة الفرنسية والأنظمة السياسية في أوروبا

تجاوزت إسقاطات الثورة الفرنسية شعارها الجذاب «حرية، مساواة، أخوة». ويترك التعبير العام الانطباع وكأن الثورة الفرنسية نشبت بين قوتين متصارعتين: بين نظامين ملكي وجمهوري، بين عالمين ينفي كل منهما الآخر. الثورة الفرنسية فرنسية وعالمية في آن واحد. كيف فرنسية؟ وكيف عالمية بالمفهوم الأوروبي؟

رأينا أن الثورة الفرنسية (١٧٨٩-١٧٩٩) عبرت ثلاث مراحل رئيسة: انتهت المرحلة الأولى بدستور العام ١٧٩١، والثانية بدستور العام ١٧٩٣، والثالثة بدستور العام ١٧٩٥. أما التغييرات التي حدثت بعد العام ١٧٩٥ وحتى العام ١٧٩٩، فقد حافظت على مبادئ دستور العام ١٧٩٥ العامة.

وكان الهدف الرئيس من دستور العام ١٧٩١ إقامة ملكية دستورية ذات سمات برلمانية إلى حد معين. وعلى الرغم من بعض السمات العامة (أو العالمية) كإعلان حقوق الإنسان والمواطن مثلاً، فإن قوى التغيير نظرت إلى الإصلاح من منظور فرنسي بشكل رئيسي. وانعكس «المنظور» الفرنسي في نقاش اللجنتين اللتين وكلتا من قبل الجمعية الوطنية بصياغة دستور العام ١٧٩١ بصورة بارزة. فقد

Digitized by Birzeit University Library

ذهب «التيار الفرنسي» إلى أن فرنسا ليست الولايات المتحدة لتصوغ دستوراً من نقطة الصفر، كذلك وجهات النظر التي عارضت وجهة نظر ساييس ذات الطابع الروسوي. ولم تكتفِ الجمعية الوطنية بإجراء إصلاح النظام السياسي، بل قوضت آلياته الإدارية والاجتماعية كإلغاء البرلمانات والامتيازات الإقطاعية وإقامة بدائل لها. وربما جدير بالذكر أن الجمعية الوطنية لم تصدر أي بيان تدعو فيه الشعوب الأوروبية إلى الانتفاضة ضد الأنظمة السياسية هناك. ويبدو أن الأغلبية، على الأقل، اعتقدت أن النظام الذي استحدثته الجمعية الوطنية يمكن أن يتعايش مع الأنظمة الأوروبية السائدة.

ومن الواضح أن الإصلاحات الواسعة التي قامت الجمعية التأسيسية الوطنية العام ١٧٨٩ بسنها، أثارت مخاوف ملوك أوروبا وأمرائها على الرغم من أنها هدفت إلى إصلاح النظام في فرنسا. وكفى الاعتقاد بـ «سيادة الشعب» وتحويل رجال الدين إلى موظفي دولة لترعب كل ملك أو أمير أوروبي. فالأولى عنت فقدان الأنظمة لشرعيتها، والثانية أقصت أهم دعامة لها. ووصل الأمر إلى أن ادموند بيرك رأى بالإصلاحات نهاية تاريخ وبداية تاريخ آخر على الرغم من أنه انتمى إلى حزب الويغز الإنجليزي الذي رأى بـ «الثورة المجيدة/المظفرة» في ١٦٨٨/١٧٨٩ أحد إنجازاته التاريخية. ووجد سلاطين أوروبا على اختلاف مذاهبهم السياسية في المهاجرين الفرنسيين، وجميعهم من رجال البلاط والأرستقراطية الملكية، حلفاء لهم. أضف إلى ذلك مراسلات الملك والملكة بواسطة وكلائهم في الخارج. ووصلت الشكوك في إخلاص الملك ذروتها في محاولة هربه الفاشلة في حزيران العام ١٧٩١. ولم تعد الثورة «فرنسية»، بل أصبحت صراعاً بين نظامين، أحدهما فرنسي والآخر أوروبي. ولم يكن «إعلان بلنتس» في آب العام ١٧٩١ استجابة للدوق دي أرتوا فقط، مندوب الملك الفرنسي في الخارج، بل تعبير رسمي لموقف الأنظمة الأوروبية من الثورة.

أسهم خطاب الأطراف المتصارعة -اليعاقبة والجيروندا بشكل رئيسي- في إضفاء الطابع الأوروبي للثورة. فقد فتحت الثورة، في مراحلها الأولى على الأقل، الباب على مصراعيه للقوى السياسية الفرنسية على مختلف تياراتها ومشاربها. ووجدت التيارات الراديكالية، أمثال مارا وهبرت، في حرية التعبير والنشر فرصة لجذب أنصار لها. والآراء مختلفة حول معارضة اليعاقبة للحرب، وربسبيير بالتحديد، ودوافعهم: هل بسبب دعوة بريسو وأنصاره من الجيروندا، خصوم اليعاقبة السياسيين، إلى إعلان الحرب على النمسا في نيسان العام ١٧٩٢، أم أن المعارضة كانت نتيجة لقناعات مبدئية؟ لا شك في أن منظورهم الجمهوري جعل الصدام الحربي بين فرنسا الثورة والأنظمة المحافظة والرجعية حتمياً. لكن هذا على الصعيد النظري.

Digitized by Birzeit University Library

ووصلت الإصلاحات الدستورية، بمبادرة اليعاقبة هذه المرة، ذروتها في دستور العام ١٧٩٣. فقد أصبح «الشعب» هو «الدولة» بلغة فوريه.[١] ولم يكتف الجمهوريون بالإصلاح السياسي كحق الانتخاب والمساواة أمام القانون وفصل السلطات، إنما رأوا أيضاً أن على «المجتمع» أن يوفر «الوسائل» لضمان العيش لمن «لا يقدر على العمل». وفي ذلك إشارة واضحة إلى ديموقراطية اجتماعية على الرغم من أن الدستور أكد على أن الملكية حق لا يمكن انتزاعه. وسن المجلس الوطني قوانين اجتماعية لمراقبة الأسعار وتحديد الحد الأعلى للأسعار، وعرض أملاك الكنيسة والمهاجرين للبيع لشرائح الفلاحين الفقيرة.[٢] وعلى الرغم من حكاية الفشل والنجاح وإلى أي مدى أملت ظروف الثورة القيام بهذه الخطوات، قوضت هذه التشريعات مقدسات الماضي والسائدة في البلدان الأوروبية الأخرى. صحيح أن «رجل الشارع الأوروبي» لم يكن على درجة كافية من المعرفة والثقافة، لكن تطور الطباعة والنشر والصحافة أسهم في نشر فلسفة الخطاب الجمهوري الجديد بين صفوف النخب المتعلمة في أوروبا، فأرعب البعض، وبعث الأمل في البعض الآخر.[٣]

رافق التحول الديموقراطي، على الصعيد النظري الرسمي على الأقل، تحول على الصعيد العسكري، وإن كان ليس متزامناً معه تماماً. وعنى الشعار «الوطن في خطر» على الصعيد العملي أن الثورة أصبحت في خطر، وكان هدفه حشد الجماهير للانضمام إلى جيوش الثورة. وبعد معركة فالمي، والنجاح النسبي الذي حققه جيش الثورة في أواخر العام ١٧٩٢، لم يعد الشعار حماية «الوطن» -الثورة- بل مد يد «الأخوة» للشعوب الأوروبية «لاسترجاع حريتها» بعد التخلص من القمع والاستبداد. ولم يكتف المجلس الوطني بذلك، بل أمر قادة الجيوش الفرنسية بإلغاء جميع الامتيازات الإقطاعية وإقامة جهاز إداري جديد شبيه بالنموذج الفرنسي في المناطق التي استولى جيش الثورة عليها.[٤]

تعدت تحديات الثورة بذلك مجال الخطاب السياسي أو «خطر الثورة من بعيد» ما دامت «فرنسية». وأصبحت التحديات أمام الأنظمة الأوروبية مباشرة وحقيقية. ولم يقتصر التحدي على العائلات الملكية أو الأميرية، وإنما شمل الطبقات النافذة السياسية والاجتماعية على حد سواء.

لكن الخطاب السياسي الفرنسي أخذ يكتسب ازدواجية معينة، وربما تناقضاً واضحاً، بعد نشوب الصراع المسلح بين فرنسا وبروسيا والنمسا أولاً، وممالك أوروبا فيما بعد. وحافظت الثورة على شعارها المعروف، ورأى العديد من قادتها أن الثورة تبشر بعهد جديد من السلام والأمن والأخوة بين الشعوب. لكن الحرب اقتضت خطاباً سياسياً من نوع آخر لاستنهاض عامة الشعب الفرنسي، وتجنيد الرأي العام في الصراع بين قوى الثورة وأعدائها في الخارج. واستبدل الشعار

Digitized by Birzeit University Library

«حرية، مساواة، أخوة» بـ «حرية، مساواة، الوطن» (la patrie) أحياناً كثيرة، ناهيك عن شعار "الوطن في خطر". وفي خطاب لروبسبيير أمام المجلس الوطني في ٥ شباط العام ١٧٩٤ عن العلاقة بين النظام السياسي للجمهورية وأصول الأخلاق السياسية كدعائم النظام السياسي، رأى أن "الخلق الحسن"، أي القيمة الأخلاقية، هي المعيار لوطنية مواطن الجمهورية. والأهم من ذلك في هذا السياق أن الفضيلة الأخلاقية تتجسد ذروتها في "حب الوطن"، والمقصود بذلك الوطن الفرنسي بالطبع. ليس من الواضح أن روبسبيير وأمثاله من قادة الثورة أدركوا إسقاطات منظور كهذا وصعوبة التوفيق بينه وبين مبدأ "أخوة الشعوب" واحترام "استقلالها" عندما تحولت فرنسا من بلد يواجه الأنظمة الأوروبية السلطانية أو السلطانية المطلقة إلى بلد يحتل أقاليم وبلدان غير فرنسية فيما بعد. وبغض النظر عن الهدف الأيديولوجي المباشر للمنظور؛ أي التعبئة المعنوية الوطنية تجاه الخطر الخارجي، فإن الثورة بقيت فرنسية، وأصبحت أوروبية في الوقت نفسه بسبب استنهاضها للحس الوطني والقومي، وبخاصة عندما أخذ نابليون ينصب أخوته ومقربيه ملوكاً وحكاماً في الأقاليم والبلدان الأوروبية التي استولت فرنسا عليها. هكذا برزت الوطنية/القومية كأحد مكونات التاريخ الأوروبي حتى الحرب العالمية الثانية بأشكال مختلفة وذات بنى متنوعة.

والخلاصة أن أوروبا واجهت ثلاث ظواهر لم تعرفها أوروبا منذ سقوط روما: النظام الجمهوري، وسيادة الشعب، والوطنية/القومية. صحيح أن بعض المدن الإيطالية أقامت نظماً جمهورية في بداية العصر الحديث، لكنها افتقرت إلى العنصرين الآخرين، وصحيح أن الثورة البيورتانية انتهت بقيام نظام جمهوري، بغض النظر عن زمنه القصير، لكنه لم يعتمد "سيادة الشعب" كمصدر وحيد لشرعية النظام السياسي. انعكس ذلك بشكل واضح في نقاش بوتني بين المساواتيين وأنصار كروميل. والفريد في الثورة الفرنسية أن العناصر الثلاثة يصعب فصل أحدها عن الآخر بسبب تشابكها وجذرانيتها خلال مراحل الثورة المختلفة. والشكل الاتحادي للدستور الأمريكي صيغ للمهاجرين البيض، وانطلق من نقطة الصفر، كما ذهب مونييه، بفضل الحالة والظروف الخاصة التي ميزت حالة المستعمرات هناك. ونتيجة لاختلاف الواقع الأمريكي، فقد بدا النموذج الدستوري الأمريكي لا يلاءم الشعوب الأوروبية ذات الجذور التاريخية القديمة. ماذا بقي: النموذج الإنجليزي والفرنسي بأشكاله الثلاثة المختلفة.

كيف كان الواقع في بلدان أوروبا غداة التجارب الدستورية والتغييرات الإدارية والاجتماعية التي رافقت الثورة حتى العام ١٧٩٩؟ تكفي نظرة عامة لإدراك التحدي الفرنسي لواقع البلدان الأوروبية وما يمكن أن يحدثه من هزات.

Digitized by Birzeit University Library

لم تختلف بنية المجتمعات الأوروبية والعلاقات داخلها عن بنية المجتمع الفرنسي جوهرياً. وما زال العمود الفقري للاقتصاد في البلدان الأوروبية زراعياً، هذا بالإضافة إلى الحرف والمهن. وندرت المدن التي زاد عدد سكانها على ٥٠ ألفاً إذا استثنيت العواصم. فقد بلغت نسبة عدد سكان القرى حوالي ٨٠٪ من مجموع السكان. أما تأثير ازدهار الحركة التجارية فقد بلغ ذروته في نشوء السوق والمؤسسات المالية. واختلف مدى تأثير ازدهار الحركة التجارية ومركزية السوق في الاقتصاد والمجتمع من بلد إلى آخر. وبينما وصل ذروته في بلدان غرب أوروبا كإنجلترا وإسبانيا، بقي التأثير محدوداً في الإمبراطورية النمساوية وروسيا لأسباب مختلفة. وعلى الرغم من أن حكام البلدان الأوروبية من أمراء وملوك دأبوا على إنشاء نظام حكم مركزي على أنقاض العلاقات الإقطاعية ممن وقفت عقبة أمامه، فإن العديد من العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية ما زالت سائدة بدرجات متفاوتة وأشكال متنوعة على الرغم من نشوء شرائح جديدة من الفلاحين الأحرار.

اختلفت أشكال وأنواع التبعية الاجتماعية والاقتصادية من بلد إلى آخر، كذلك طبيعتها ومدى شموليتها داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي. وإلى جانب الاختلاف، هناك أشكال عامة مشتركة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد كانت امتيازات كبار الإقطاعيين في الصيد والغابات عامة. والأخيرة شكلت عامل تذمر لدى فقراء الفلاحين بشكل كبير، نظراً لظروف البيئة القاسية، وضرورة توفير الأخشاب للبناء والطهي والتدفئة خلال الشتاء الطويل. من ناحية ثانية، نجحت أنظمة الحكم المركزية في إضعاف الامتيازات القضائية الإقطاعية، وأصبحت أجهزتها القضائية المرجع الرئيس في أحوال النزاع. وبذلت الطبقات النافذة، أرستقراطية عريقة أم مستحدثة، جهودها لاستثنائها من الأعباء الضريبية التي أثقلت كاهل عامة الشعب.

يمكن القول بشكل عام إن النظام الإقطاعي وشبه الإقطاعي كاد أن يختفي في إنجلترا، ووضعت الثورة نهاية له في فرنسا. فقد أسهمت الحركة التجارية وبداية التصنيع في تفككه وزواله في إنجلترا. ولا يعرف مدى تأثير الهجرة إلى المستعمرات البريطانية حتى الآن إذا أحدثت تأثيراً على الإطلاق. وكونت إنجلترا وفرنسا حالات خاصة. مقابل ذلك، استمرت العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية وقاموس الحقوق والواجبات تشغل حيزاً واسعاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلدان وسط أوروبا كالنمسا، والممالك والإمارات الألمانية، وسائدة في بلدان شرق أوروبا كبولندا وهنغاريا وروسيا. وكادت أن تبلغ شكلاً من أشكال الاستعباد في بعض المناطق هناك. وقامت حكومة الإدارة ونابليون بإجراء بعض الإصلاحات في البلدان والمناطق التي جرى احتلالها، وبخاصة في الأقاليم التي ضمت إلى فرنسا، وما عرف آنذاك باتحاد أقاليم حوض الراين. لكن العديد

Digitized by Birzeit University Library

من هذه الإصلاحات اختفى بزوال السيطرة الفرنسية في العام ١٨١٤. وعلى العموم، يمكن القول أن البنية الاجتماعية في البلدان الأوروبية بقيت تراتبية وما زالت الأنماط والأعراف الإقطاعية وشبة الإقطاعية تحتل مجالات واسعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من التفاوت من بلد إلى آخر.

كانت الرابطة الجماعية من أبرز عناصر البنية التراتبية. فالفرد يكتسب مكانته على أساس انتمائه إلى جماعة اجتماعية معينة، سواء أكانت الجماعة من الفلاحين الأحرار أم تنظيم حرفة معينة أم من الأشراف أصحاب العراقة الوراثية أم المستحدثة نتيجة لخدمة معينة في جهاز الحكم. ومن خلال الانتماء، يكتسب حقوقه وعليه أن يقوم بواجباته. وعكس قاموس الانتماء قائمة الحقوق والواجبات في أغلب الأحيان. وهذا لم يعنِ أن الرابطة الجماعية؛ سواء لشريحة اجتماعية معينة أم فئة معينة كانت ثابتة. ولم تعَرف المجتمعات في البلدان الأوروبية نظام الرابطة المغلقة الذي اتسم المجتمع الهندي به. لكن من الصعب الحديث عن حراك اجتماعي أحدث تغييرات لافتة للنظر ومؤثرة حتى حدوث التصنيع الآلي خلال القرن التاسع عشر. كان نظام الحكم نظام حكم فئات أو شرائح اجتماعية أكثر منه نظام حكم أفراد، وكما يقول المثل العربي "ابن الشيخ شيخ". والقبيلة في هذا السياق هي الطبقة الاجتماعية التي انتمى الفرد إليها.

وبخلاف أسس النسيج الاجتماعي والصيغ القانونية والنظم الإدارية والسياسية التي سادت البلدان الأوروبية، فقد طرحت دساتير الثورة الفرد كمواطن وكأساس للنظام بأشكاله المختلفة. وأصبحت المواطنة عماد المجتمع والدولة. ومن خلال المواطنة يكتسب الفرد حقوقه وواجباته المدنية والاجتماعية والسياسية. ووصل معيار المواطنة أكثر أشكاله جلاءً في دستور العام ١٧٩٣ عندما وصل اليعاقبة إلى الحكم. وأصبح "الشيخ" مواطناً عادياً كغيره من المواطنين أمام القانون على الأقل، وشخصه يحدد مكانته في النظام السياسي والاجتماعي. وهدد هذا المنظور النظم التراتبية بأشكالها المختلفة والمتنوعة التي سادت البلدان الأوروبية. فقد عنى ذلك انهيارها.

نجح أباطرة القوى العظمى وملوكها في تثبيت نظمهم السياسية بعد هزيمة نابليون في ووترلو العام ١٨١٥. ولم تكتفِ القوى العظمى بذلك، ورحبت برجوع لويس الثامن عشر ملكاً على فرنسا. وعنى ذلك الرجوع إلى ما قبل العام ١٧٨٩. ويبدو أن أباطرة "النظام القديم/الجديد" وملوكه على ثقة بأن نصراً عسكرياً كووترلو ومؤتمراً دولياً كمؤتمر فيينا يستطيعان إعادة عقارب الساعة إلى الوراء في فرنسا، ويُديم أنظمة حكمهم في المستقبل؛ أي أن العام ١٧٨٩ وما أعقبه سحابة صيف عابرة.

لم يختلف المشهد الجيوسياسي العام لأنظمة الحكم في البلدان الأوروبية كثيراً عن نظيره الاجتماعي من حيث هشاشته أمام "تحديات العصر". وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد نجحت إنجلترا في إقامة ملكية دستورية، لكن كانت نواقص

Digitized by Birzeit University Library

ديموقراطية التمثيل عديدة ومتنوعة، ولم يجرِ تغيير منذ العام ١٦٨٩. وواجه إمبراطور النمسا جملة من التحديات: مشاكل تعدد القوميات، والخوف من انتشار الأفكار الديموقراطية، وقيام قوى تنادي بالإصلاح السياسي. وهذا عنى نهاية الإمبراطورية، إذ أن تطوراً من هذا القبيل سينتهي بانفصال البلدان غير النمساوية كهنغاريا وممتلكاتها الأخرى في شمال إيطاليا مثلاً. والتحديات السياسية والاجتماعية - السياسية شبيهة بالجيوسياسية. وبلغت ذروة تعقيداتها في ألمانيا. فقد بلغ عدد الكيانات ٤١ بعد إقامة النظام الأوروبي، كما أخذ شكله في مؤتمر فيينا العام ١٨١٥. القاسم المشترك لجميع الأنظمة السياسية، باستثناء إنجلترا، غياب المؤسسات التمثيلية وشيوع الأنظمة الأوتوقراطية والاستبدادية.

انتهى الصراع بين فرنسا ودول التحالف بهزيمة نابليون في معركة ووترلو في ١٨ حزيران العام ١٨١٥. وكان قادة الدول الكبرى قد اتفقوا على عقد مؤتمر عام في فيينا. وباشر المؤتمر أعماله في أوائل حزيران من العام نفسه. وتصدر مبدأ توازن القوى أولويات إستراتيجية إنجلترا السياسية. ولم يتناقض مبدأ توازن القوى مع مصالح الدول الكبرى الأخرى. لكن لم يقل الحفاظ على أنظمة الحكم الأوتوقراطية أهمية في نظر الدول الأخرى كالنمسا وروسيا عن ضرورة الحفاظ على توازن القوى. وبدا للبعض أن الحفاظ على أنظمة الحكم الأوتوقراطية والاستبدادية أكثر أهمية. وهذا ينطبق على النمسا ووزيرها مترنيخ بشكل خاص. وكثيراً ما ينسب النظام الجديد إلى شخصيته كواضع أسسه. وأسفر مؤتمر فيينا عن أشبه ما يكون برابطة تعهد متبادلة للحفاظ على النظام الجديد القديم.

عرفت فترة ١٨١٥-١٨٤٨ بعهد الردة (Restoration)؛ أي العودة إلى واقع ما قبل العام ١٧٨٩. واعتقد راسمو الإستراتيجية في فيينا أن الصياغة التي توصلوا إليها كفيلة بحفظ أمن واستقرار أنظمة الحكم أيضاً، كأن لم تحدث ثورة فرنسية ولا نشوء نظام حكم مغاير في الولايات المتحدة، وكأن الشعوب الأوروبية ما زالت تعيش في القرن السابع عشر والثامن عشر.

لم تكن المجتمعات الأوروبية بحاجة إلى قوى تغيير خارجية كما حاولت فرنسا القيام به من إصلاحات في أماكن سيطرتها، وبخاصة في حوض نهر الراين في ألمانيا خلال سيطرتها هناك. كذلك لم يكن فكر الاستنارة ظاهرة فرنسية صرفة، إنما أوروبية عامة، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. والشيء نفسه يمكن قوله عن انتشار المقاهي التي كانت أشبه ما تكون بأندية سياسية و/أو اجتماعية، هذا بالإضافة إلى النوادي والجمعيات الرسمية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، لم تكن إنجلترا بحاجة إلى مونتسكييه، إذ يمكن اعتبار آدم سمث وبنتام، مونتسكييه إنجلترا. ولعل العودة إلى ذكر كانط جديرة في هذا السياق. فقد اكتفى بـ "الملك المستنير" حتى نشوب

Digitized by Birzeit University Library

الثورة الفرنسية، وعقد الآمال عليه لتوفير الشروط لقيام مجتمع حر –الحديث عن حرية الفكر والتعبير بشكل خاص. لم يعد الملك المستنير محط آماله بعد ذلك، وبدأ يبدي ميولاً جمهورية الطابع. لكن الأمر الذي أخذ يحتل مكاناً أكثر تأثيراً هو انتشار وسائل الإعلام كالصحافة والنشرات الفكرية وبروز الرأي العام. ونشر انسكلوبيديا بروكهاوس في ألمانيا مؤشر على تداول المفكرين لما يمكن تسميته بـ "الشأن العام" وأشبه ما تكون بانسكلوبيديا ديدرو ودالمبير الفرنسية قبل نشوب الثورة السياسية. ولا شك في أن انتشار التعليم وكثرة المؤسسات العلمية كالجامعات، أسهم في قيام نخب فكرية جديدة، هذا بالإضافة إلى كونها مجمعاً للنخب. ونتيجة لذلك، بدأت تنمو نخباً ثقافية سياسية جديدة وأخذت تشكل أدوات للتغيير وإن كانت ما زالت متواضعة إذا قيست بمعايير النصف الثاني من القرن التاسع عشر أو العشرين. هل تستطيع تسويات مؤتمر فيينا والتعهدات التي اتفقت الدول الكبرى عليها الحفاظ على أنظمة الحكم السائدة، واحتواء الحركات السياسية التي أخذت تعمل من أجل الإصلاح السياسي بعد مؤتمر فيينا؟

إعادة عقارب الساعة إلى الوراء في فرنسا وفشلها: ١٨١٥-١٨٤٧

عندما قام مجلس الشيوخ الفرنسي بخلع نابليون عن الحكم في السادس من نيسان العام ١٨١٤، أخبر أحد المقربين من لويس الثامن عشر عاهله «أنت ملك فرنسا». لم يخلُ رد فعل الملك من دلالة: «هل انقطعت» يوماً من ذلك؟[٥] لا شك في أن إشارة لويس الثامن عشر تلفت النظر، لا لأنها تعني تجاهلا لـ ١٧٨٩–١٨١٤ وما صاحبها من تطورات فقط، إنما وكأن حكم عائلة البوربون، كنظام حكم، استمر قائماً أيضاً: الاستمرارية والحق الإلهي في الحكم وينبوع السيادة والتشريع في حقول حياة الشعب الفرنسي المختلفة؛ فرنسا لم تتغير ولم تحدث ثورة فرنسية؛ وحكاية حقوق الإنسان والمواطن والتجارب الدستورية المختلفة أقرب إلى قصص الخيال العلمي، كأن فرنسا كانت في غيبوبة طيلة خمس وعشرين سنة واستفاقت فجأة على استقبال موسيقى لويس الثامن عشر وحاشيته. ما زال تراث الحكم المطلق حياً في نفوس العائلة الملكية: المجد والسلطان، وفي أفضل الأحوال المكارم الملكية عند الحاجة، وكلما اقتضت ضرورات الحكم. صاغ شقيق لويس الثامن عشر استمرارية ذهنية التراث الفرنسي قبل العام ١٧٨٩ بأكثر صورها جلاءً: أفضل أن أكون حطاباً من أن أكون ملك إنجلترا.[٦] لكن قوة الواقع أقوى من الرغبات والترسبات الذهنية. الفترة بين ١٧٨٩–١٨١٤ كانت واقعاً فرنسيا. هل يستطيع لويس الثامن عشر تجاهله كلياً؟

واجه مجلس الشيوخ إسقاطات هزيمة نابليون الأولى بعد رجوعه من روسيا. فقد عنت الهزيمة نهاية الثورة والنظام الإمبراطوري جميعاً، ورجوع العائلة الملكية

Digitized by Birzeit University Library

وقواها السياسية التي عاشت خارج فرنسا. وتألفت لجنة لصياغة دستور جديد. وراعت اللجنة تراث الثورة والنظام الإمبراطوري ومتطلبات نتائج الهزيمة لحفظ الاستقرار. ولم يخلُ الدستور المقترح من فوائد للويس الثامن عشر. فقد كان يمكن أن يضفي شرعية معينة ليصبح «ملك الفرنسيين» أيضاً. لكن لويس رفضه وأعد دستوراً بواسطة المقربين إليه. لم يكن أمام مجلس الشيوخ خياراً سوى القبول به. ولا شك في أن رجوع نابليون وهزيمته النهائية في معركة ووترلو في ١٨ حزيران العام ١٨١٥ لم يتركا للتيارات الإمبراطورية ومن بقي من فلول الثورة مجالاً للمراوغة السياسية نهائياً. هكذا وافق مجلس الشيوخ على الدستور الذي عرضه لويس الثامن عشر والمعروف بـ(charte)، دون أن يثير معارضة تستحق الذكر. وأعتبر لويس أن الدستور (charte) هو "منحة"، وليس حقاً، للشعب الفرنسي للتآلف من جديد بعد أن أصبح "شعبين" بسبب الثورة وما أعقبها.[٧]

تألف النظام الجديد من ثلاثة مركبات غير متكافئة من حيث الصلاحيات: الملك ومجلس النبلاء، الأعيان، مجلس النواب. حافظ لويس الثامن عشر على صولجان الحكم لنفسه. فهو قائد الجيش، يعلن الحرب والسلام ويعقد المعاهدات -بواسطة الوزراء والمبعوثين أحياناً- وهو رئيس الهيئة التنفيذية رسمياً، ويملك الحق في منح لقب النبالة وتقديم مشاريع القوانين وغير ذلك. ونص الدستور على إقامة مجلس الأعيان الذي تألف من الطبقات الرفيعة. وعاد لويس الثامن عشر إلى تراث أجداده، وجعل لقب النبالة وراثياً بعد أن أبطله نابليون. المؤسسة الوحيدة التي أخذت صبغة تمثيلية هو مجلس النواب. لكن صلاحيته كانت محدودة إذ لم يكن مستقلاً يملك حق الحل والانعقاد. كذلك لم يملك حق تشريع القوانين، وكل ما يستطيع عمله يقدم التماساً لمشروع قانون معين. وحافظ الدستور على حق مجلس النواب في التصويت على الميزانية؛ أي أن يكون إحدى المؤسسات الرئيسة في السياسة المالية وفرض الضرائب. لكن الدستور لم يحدد المرجعية القاطعة في حالة خلاف مع الملك. وباختصار، يمكن القول إن الدستور وضع الإطار لإقامة ملكية دستورية سلطانية، لكن ليس للإقامة ملكية برلمانية.[٨] ومن الأرجح أن تصور لويس الثامن عشر لنظام الحكم لم يختلف كثيراً عما تصوره لويس السادس عشر عندما دعا مجلس الطبقات للانعقاد في ٢٧ نسيان العام ١٧٨٩ على الرغم من اختلاف الظروف التاريخية والدوافع السياسية.

انعكست الردة في عودة الحرس القديم إلى معقله الرئيسي: مجلس الأعيان. فقد كوّن أعضاؤه ما يقرب من ثلث أعضاء المجلس، وإلى جانبهم نبلاء من الأقاليم الريفية ومن أراد اللحاق بركب العهد الجديد من نبلاء الإمبراطورية. وكان الهدف من إقامة مجلس الأعيان إيجاد توازن معين بين المؤسسة الملكية ومجلس النواب، ليقوم بدور «الوسيط» بينهما وكجسر «بين الأزمات القديمة والأزمات الحديثة»

Digitized by Birzeit University Library

كما ذهب لويس الثامن عشر. ويبدو واضحاً أن ضم بعض نبلاء الإمبراطورية ممن سارعوا إلى إعلان الولاء له يعني أن لويس لم يتجاهل الواقع المستحدث كلياً، على الرغم من هامشية قوتهم في المجلس.[٩] بالإضافة إلى ذلك، فقد تجاهل بعض النبلاء الرجعيين (ultra)، ما أثار استياءهم.

عكس قانون الانتخاب الذي سن في العام ١٨١٧ اتجاه رياح العهد الجديد الذي خلف الثورة والإمبراطورية. فقد اعتمد القانون سلم دفع الضرائب المباشرة كأساس لاستحقاق حق الانتخاب. وحدد المبلغ بثلاثمائة فرنك. بالإضافة إلى ذلك، وجب على الفرد أن يبلغ الثلاثين من عمره. أما من سمح له بترشيح نفسه لمجلس النواب، فكان ممن بلغت الضرائب التي يدفعها ألف فرنك وعمره قد تجاوز الأربعين. ونتيجة للقيود على المشاركة في الحياة السياسية، لم يزد عدد أصحاب الانتخاب على تسعين ألفاً من بلد بلغ تعداد سكانه حوالي ٢٦ مليون نسمة.[١٠] لكن القانون الجديد أتاح الفرصة لأثرياء التجارة والصناعة ومن جمع الثروة خلال الثورة والإمبراطورية للاشتراك في الحياة السياسية. وعلى الرغم من ذلك، فقد بلغت نسبة عدد الأعضاء من أصحاب الملكيات الواسعة في آخر مجلس نواب لعهد الردة حوالي ٤١٪، و١٥٪ من أصحاب المصارف والتجارة والصناعة، و٥٪ من أصحاب الأعمال الحرة. أما الباقي فقد جاء من صفوف البيروقراطية الحكومية.[١١]

بذل لويس الثامن عشر جهوداً عديدة لمحو الحقبة الثورية وعهد نابليون من ذاكرة الشعب الفرنسي من ناحية، وخلق وهم بالاستمرارية البوربونية من ناحية أخرى، فأحيى ذكرى إعدام لويس السادس عشر كيوم حزن ، وأقام نصباً تذكارياً له، وأحيى ضحايا الثورة كماري أنطوانيت وغيرها. ورافقت الطقوس والاستعراضات المناسبات الاحتفالية لبعثها إلى الذاكرة. وعلى الصعيد العملي، منع تدريس إنجازات الثورة والبطولات الفرنسية خلال حكومة الإدارة وحكم نابليون. وأصبحت سنة ١٧٩٣ رمز الإرهاب والمقصلة، لا سنة دستور إقامة الجمهورية. ولم يعد ذكر للتاريخ الجمهوري.[١٢] وبخلاف المؤسسات التي قامت على أنقاض مجلس الطبقات، أسهم مجلس النواب بما لم يصدر عن القصر الملكي من مراسيم لإحياء التراث البوربوني ودعم رموزه التي عادت إلى فرنسا في العام ١٨١٤ وبعدها. وتجلى التوافق بين القصر والمؤسسات الجديدة خلال سنوات ما عرف بالإرهاب الأبيض الذي أعقب رجوع نابليون من سنت هيلانة وحكم المائة يوم المعروف. فقد جرد حوالي ٣٠ شخص من نبلاء الإمبراطورية من ألقابهم. وتبع ذلك تقديم البعض إلى المحكمة بتهمة الخيانة. وحاول العديد من العائدين الذين صودرت أملاكهم زمن الثورة استرجاعها بالقوة. واتسمت سنة ١٨١٥ بسنة الانتقام، ما دفع بفوريه إلى اعتبار لويس الثامن عشر ملك الثورة المضادة

Digitized by Birzeit University Library

على الرغم من الطابع النقدي لأبحاثه ودراساته.[١٣] ولا شك في أن العناصر الموغلة في الرجعية (Ultra) وجدت بذلك فرصة لتقوية مركزها والانتقام من أعدائها ومنافسيها، وبخاصة ممن استملكوا أراضيهم.

حاول لويس الثامن عشر طيلة حكمه (١٨١٥-١٨٢٤) استمالة بعض العناصر غير الملكية، وبخاصة من أنصار نابليون. فقد رأى البعض أن مصالحه ومستقبل مكانته تستوجب التكيف والتطورات الجديدة ورجوع عائلة البوربون للحكم. ويمكن اعتبار تاليرا نموذجاً بارزاً لهذه الفئة. فقد تولى مناصب أيام الثورة ولم يجد صعوبة في التوفيق بين طموحاته السياسية ونظام الإمبراطورية، وقام بتنظيم الجهاز الإداري بالتعاون مع فوشيه عندما أصبح لويس ملك فرنسا. واعتمد العاهل الجديد على الملكيين الدستوريين عند اختيار كبار وزرائه ومستشاريه طيلة حكمه، متجاهلاً العناصر الموغلة في الرجعية التي ما زالت تعتقد بنظرية الحكم الإلهي والحكم المطلق. وقد أدت سياسة الإقصاء إلى تذمر الفئة الأخيرة من حين إلى آخر. وعلى صعيد السياسة الداخلية والإدارة المحلية، فقد جرى التغيير في الرجال، لا في النظام. واستمر العمل بالعديد من التشريعات التي وردت في مجموعة تشريعات نابوليون المدنية (civil code).

لم يصطدم لويس الثامن عشر بصعوبات خاصة تهدد نظام الحكم. فقد ضمن قانون الانتخاب أكثرية مواليه له من الملكيين الدستوريين. واستقطب حاشية أسوة بأجداده تأتمر بأمره.[١٤] وشعر من بقي متمسكاً بالتصور البونابارتي لنظام الحكم -مركزية من ناحية وحقوق مدنية من ناحية أخرى عملياً- أنه في خط الدفاع بعد حملات التطهير التي أعقبت محاولة نابليون استرداد الحكم. أما العناصر الجمهورية، فقد أصبحت أشلاء هنا وهناك منذ فشل محاولة الانقلاب بقيادة بابيف في أيار العام ١٧٩٦. وعلى الصعيد المجتمعي السياسي، فقد قام بخطوة مهمة لاستتباب حكمه: إسناد الإشراف على التعليم إلى الجهاز الديني. ووصل الأمر إلى تنحية بعض أساتذة من الجامعات من مناصبهم. ولا يخلو نقل رفات فولتير وروسو من مقابر العظماء -البنثيون- من رمز ظناً من رجال العهد الجديد بأن ١٧٨٩ و١٧٩٣ لم تعد لهما قائمة.[١٥]

أظهر شارل العاشر الذي خلف لويس الثامن عشر في العام ١٨٢٤ ميلاً قوياً لتقوية مراكز القوى المحافظة، وبخاصة الدوائر الدينية كدعامة طبيعية للنظام الملكي. لكنه أثار بذلك قوى الوسط الليبرالية. فقد تجدد نشاط الدوائر الدينية، وبخاصة اليسوعيين، منذ بداية العشرينيات. ولم يقتصر نشاط الدوائر على الصعيد العملي، إنما على الصعيد الفكري على حد سواء. وانعكس التطور الأخير في حقول مختلفة كالأدب، والتاريخ، وعلم الاجتماع، وتجاوز نشاطها بذلك الحقول الفقهية

Digitized by Birzeit University Library

والروحية التقليدية. من ناحية أخرى، أخذت التيارات الليبرالية وحتى الجمهورية تلتقط أنفاسها بعد الهزائم التي لحقت بها. وفي الواقع، لم تختفِ عن الوجود أبداً. واستمدت خطابها السياسي من وحي الثورة ودساتيرها المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، ترك بونابارت إرثاً حمله من بقي من أنصاره وعرف بالبونابارتيه. وبشكل عام، يمكن القول إن البونابارتيه حافظت على مبدأ سيادة الشعب والفردانية والحريات والحقوق المدنية التي أخذت صيغتها فيما يعرف بتشريعات نابوليون (Code of Napoleon)، وبخاصة المدنية. وعلى الصعيد السياسي، آمنت بمركزية السلطة ودور "القائد الزعيم الملهم"، الذي يستمد شرعية حكمه من "الشعب" دون وسيط. وإلى جانب هذه الفئات طرح الفرع الأورلياني من عائلة البوربون نفسه بديلاً للعائلة المالكة منذ العام ١٧٨٩، وانخرط بعض أمرائه في صفوف الثورة.

لم تكن مهمة لويس الثامن عشر وشارل العاشر، أي ملوك الردة، سهلة. فقد استمر نمو قوة الليبراليين في الانتخابات، وأصبحت قوتهم تعادل الملكيين الدستوريين في انتخابات تشرين الثاني العام ١٨٢٧ تقريباً. ولم يملك شارل العاشر حنكة سلفه، وفضل الاستمرار في التعامل مع الملكيين الدستوريين، ولم يبدِ معارضة في ضم المغالين إلى "الائتلاف" -بلغة العصر- لضمان الأكثرية في مجلس النواب. واشتد الصراع على السلطة بين الليبراليين الذين كانوا على استعداد للتعايش مع النظام الملكي شرط إجراء إصلاح ات معينة، وبين الملكيين الدستوريين بعد العام ١٨٢٧. وأسفرت انتخابات حزيران عن أكثريه للمعارضة على الرغم من تدخل الملك المباشر في حملة الانتخابات.

لم تنفجر ثورة تموز العام ١٨٣٠ بسبب نتائج الانتخابات في العامين ١٨٢٧ و١٨٣٠. وكانت نتائج الانتخابات تعبيراً عاماً ومؤشراً لعوامل عديدة، انعكس بعضها في نتائج الانتخابات والبعض الآخر لم يأخذ محتوى شكلياً.

تركت هزيمة نابليون وبقاء جيوش الحلفاء في فرنسا حتى تشرين الثاني العام ١٨١٨ أثراً عميقاً في نفوس الفرنسيين. لكن فرنسا الجمهورية والإمبراطورية لم تختفِ من الذاكرة على الرغم من الردة. وأخذت تلتقط أنفاسها بعد رحيل القوات الأجنبية منذ بداية العشرينيات. فقامت تنظيمات سرية لتغيير نتائج الهزيمة. وكان أهمها «شباب فرنسا» و«الكاربوناري» الفرنسية. وعلى الرغم من حملات القمع التي أعقبت اغتيال دوق بري، أحد أمراء العائلة المالكة، في بداية العام ١٨٢٠ فإن الجمعيات السرية واصلت نشاطها. وكان الأعضاء من الشباب عامة، وطلبة الجامعات بشكل خاص. وعلى صعيد الطبقات الحاكمة، أفرزت الثورة، ونابليون بشكل خاص، شريحة واسعة من أصحاب الملكيات والألقاب لم يكن لها وجود في الماضي. ولقبت هذه الفئة بنبلاء الإمبراطورية. وخلافاً لشرائح النبلاء التقليديين،

Digitized by Birzeit University Library

فإن الشرائح الجديدة اكتسبت ثروتها و/أو مكانتها بسبب إنجازاتها الفردية خلال الحروب أو العلاقات الشخصية أو المواقع الإدارية خلال حكم نابليون. وفي الواقع، فقد كانت الأغلبية من أبناء الثورة كنابليون نفسه. وحاول لويس الثامن عشر استمالة هذه الفئة، ونجح إلى حد بعيد، لكن قوبلت بالرفض والإقصاء، وأحيانا بالاحتقار والازدراء من قبل الفئات الارستقراطية العريقة. ولم يقتصر عامل نفي الآخر على المستوى الاجتماعي والثقافي والقيمي، فقد عادت معظم الأراضي التي استملكها "الأغنياء الجديد" إلى كبار الارستقراطية الذين تركوا فرنسا بعد العام ١٧٨٩. ومن الطبيعي أن ينعكس هذا التوتر على الصعيد السياسي أيضاً.[١٦] أضف إلى هذه العوامل الفرع الأورليانى الذي ما زال يأمل في أن يصبح البديل للعائلة المالكة. ومما زاد من تحول الأمل إلى واقع، تفضيل التيارات الليبرالية له بسبب ماضي العائلة الثوري.

لا شك في أن سنوات ١٨٢٧-١٨٣٠ كانت سنوات توتر واستقطاب في الحياة السياسية الفرنسية. لم يسعَ شارل العاشر إلى تخفيف حدة الخلافات بين المعسكرات السياسية المتنافسة والمتنازعة، وذلك باختيار حكومات تقوم بإصلاحات تزيل عوامل الخلاف؛ بالعكس تماماً، شارك شارل العاشر المحافظين والمتشددين بشكل خاص الاعتقاد أن إجراء إصلاحات سياسية ستعيد ١٧٨٩. ولم يكن تحالفه مع هذه القوى والتيارات الدينية النشطة مجرد موقف سياسي اقتضته الضرورة السياسية، إنما أكثر نتيجة قناعة عميقة. ورأى بنتائج انتخابات العام ١٨٢٧ علامة إنذار والعام ١٨٣٠ خطراً يهدد عرشه. وعهد إلى المقربين تأليف الحكومات. من ناحية ثانية، زادت نتائج انتخابات العام ١٨٢٧ من ثقة المعارضة على مختلف تياراتها بنفسها، وواصلت حملاتها الإعلامية ضد حكومات شارل العاشر، داعية إلى توسيع حق الانتخابات. كان رد فعل الحكومة سريعاً عندما أصبحت نتائج انتخابات حزيران العام ١٨٣٠ معروفة، فأعدت مجموعة من المراسيم نالت موافقة الملك فيما بعد. وفرضت المراسيم الملكية قيوداً صارمة على النشر بحل مجلس النواب لإجراء انتخابات جديدة. وزادت من سقف شروط حق الانتخاب، بحيث تضمن انتخاب أكثرية مواليه. ثم قامت وأمرت الأجهزة الإدارية بالتحضير لانتخابات جديدة في أعقاب ذلك.

لم يبقَ أمام المعارضة سوى الشارع إذا أرادت المحافظة على إنجازها السياسي. نشبت المظاهرات في ٢٧ تموز وعمت شوارع باريس لثلاثة أيام عرفت بـ «الثلاثة العظام» (les trois glorieuses) ووصل عدد الضحايا بضع آلاف. عادت ١٧٨٩ لتحيى من جديد. فقد كانت أول خطوة إقامة مجلس بلدي تحول إلى حكومة مؤقتة. وكان التطور شبيهاً لأيام الثورة، لكن بوتيرة أسرع. فقد استدعي لويس فليب، قطب الفرع الأورليانى من عائلة البوربون ليصبح ملكاً على فرنسا. وكان

Digitized by Birzeit University Library

نقل السلطة أشبه بانقلاب فوفي (coup d'état)،[١٧] وكما حدث في إنجلترا في ١٦٨٨/١٦٨٩ بخطوطه العريضة. ليس ذلك فقط، فقد رحل شارل العاشر إلى إنجلترا كما رحل جيمس الثاني إلى فرنسا في العام ١٦٨٩. ولعل الأهم من ذلك أن قوى التغيير لم تكتفِ بمؤسسة تمثيل؛ أي مجلس النواب، أشبه ما تكون بهيئة استشارية. وأطلق على ملكية الردة دستورية نظراً لأنها مقيدة. لكنها دستورية سلطانية لأن الملك كان الحاكم الفعلي، ولا يملك مجلس النواب حق سن القوانين، وكل ما يستطيع عمله هو التماس فقط.

الفارق الواسع والعميق بين الحالة الإنجليزية ١٦٨٨/١٦٨٩ والفرنسية في تموز العام ١٨٣٠ في قوى التغيير، وبالطبع في الأهداف السياسية. ورمت قوى التغيير إلى إقامة نظام حكم أقرب إلى البرلمانية، ومثلت قيم البورجوازية الناشئة: الفردانية بما تعني من حريات سياسية ومدنية واقتصادية باختصار. ودشنت ثورة تموز العام ١٨٣٠ عهداً جديداً -على الصعيد النظري على الأقل- في تاريخ الديموقراطية: وانتهى عهد النظام الدستوري، وبالتأكيد السلطاني. وليس المهم أن يقيم المجتمع، أو الشعب إن أردت، مؤسسة تمثيلية ودستورية، إنما المهم أي دستور؟ وهل مؤسسة تمثيلية فقط في النظام السياسي أم إحدى مؤسسات النظام السياسي، وإذا افتقر لها عرّض نفسه لهبوب عاصفة التغيير. وهل تعني المساواة أمام القانون مساواة في حق الانتخاب النابع من مبدأ «سيادة الشعب» بواسطة ممثليه في مجلس النواب ؟ هناك مسألة جديدة قديمة الجذور بدأت تطرح نفسها في الخطاب السياسي والفكري، أطلق عليها «المسألة الاجتماعية». وبدأت «المسألة الاجتماعية» تبرز على مسرح الخطاب منذ أواخر العشرينيات، وأصبحت محورية خلال الثلاثينيات والأربعينيات. الظاهرة الأوروبية لم تكن مقصورة على فرنسا، لكنها وجدت تربة خصبة في فرنسا بسبب تراثها الثوري. ورجع بروز «المسألة الاجتماعية» إلى بوادر أولية لنهضة صناعية لم تعرف الإنسانية مثيلاً لها. هل تنجح ملكية تموز في إيجاد حل لها؟ وقفت تحديات عديدة أمام الليبراليين الفرنسيين الذين لعبوا دور المحرك الآلي لدفع ثورة تموز إلى الانفجار.

من قام بثورة تموز؟ ومن صاغ نظام ملكية تموز؟ من السهل الإجابة عن الشق الأول من السؤال، ولا تقل سهولة الإجابة عن الشق الثاني شكلياً على الأقل. السؤال مهم من أجل فهم خصائص تطور النظام السياسي والإشكالات التي واجهها. نشبت الثورة على أرضية مراسيم ٢٥ تموز الأربعة السابقة الذكر. ولا شك في أن سوء الوضع الاقتصادي في الأعوام ١٨٢٧ -١٨٣٢ وحالة الاستياء العامة لم يكونا بلا تأثير. لم تجرِ انتخابات لتنعكس إفرازات ثورة تموز، كما وجدت الثورة تسميتها عند الدارسين، في المجلس الجديد وربما في الدستور الجديد. وقام مجلس النواب، وفي الواقع المعارضة على الأصح، بصياغة الدستور الجديد. وبالطبع،

Digitized by Birzeit University Library

لم يشارك أنصار شارل العاشر في عملية الصياغة. أما المتشددون، فقد أدركوا أن وجودهم كقوة سياسية بلغ نهايته. وبينما رأى لويس الثامن عشر بنفسه وريثاً للويس السادس عشر، وأعاد العلم الملكي -أبيض وزهرة برقوق- كرمز للشرعية والاستمرارية، رأى قادة ثورة تموز بـ ١٧٨٩ وعلمها ثلاثي الألوان مصدر شرعيتهم. لم تختفِ الطبقة الثالثة التي هي الأمة، بتعبير القس سايس. وأكثر من ذلك، لم يتوج لويس فليب كملك فرنسا، بل كملك الفرنسيين. ولعل الأهم من ذلك أن المؤسسة التمثيلية الرسمية هي التي صاغت الدستور الجديد وقبلها لويس فليب -تذكره بمفهوم العقد لروسو- بخلاف ١٨١٤. لكن قادة التغيير الجديد اكتفوا بـ ١٧٨٩ وأصروا على ذلك. لم يلغَ مجلس الأعيان وبقي إحدى مؤسسات الحكم، لكنهم ألغوا حق الوراثة لاحقاً في كانون الأول العام ١٨٣١. وبذلك زال آخر رمز من رموز الأرستقراطية العريقة إلى غير رجعة.

هل تجاوز دستور ١٨٣٠ حدود الرموز والخطوات الشكلية ليصبح لويس فليب ملك الفرنسيين حقاً ودستور ١٨٣٠ دستور الفرنسيين؟ أزال الدستور القيود التي فرضت على الصحافة وحرية التعبير، وأكد الحقوق المدنية كما أكدته ملكية الردة. وأصبح كل من مجلسي الأعيان والنواب شركاء في الحكم بخلاف ملكية الردة. ولا شك في أن ملكية لويس فليب كانت دستورية وتحمل سمات برلمانية. لكن مبدأ حق الانتخاب، أحد أعمدة التحول الديموقراطي الأساسية، حافظ على أهليته القديمة: الملكية. فقد حدد قانون الانتخاب هوية أصحاب حق الانتخاب الاجتماعية عندما اشترط الاستحقاق لدفع ٢٠٠ فرنك كضريبة مباشرة، والسن بالثلاثين، والترشيح بـ ٥٠٠ فرنك. وعنى ذلك استثناء ما يقرب من ٩٧٪ من الفرنسيين. وقدر عدد الناخبين بحوالي ٢٤٠٠٠٠ في سنة ١٨٤٦ في بلد تجاوز عدد سكانه ممن بلغ الحادية والعشرين حوالي ٢١ مليوناً.[١٨] وعندما قام المجلس بتوسيع مبدأ التمثيل ليشمل البلديات والمجالس الإقليمية في العامين ١٨٣١ و١٨٣٣، بقي مبدأ الملكية ودفع الضرائب معياراً لحق الانتخاب، وإن كان أدنى من شروط حق الانتخاب لمجلس النواب. ولا شك في أن قوانين الانتخابات أثارت خيبة أمل لدى الشرائح الاجتماعية التي شاركت في الثورة، فهي لم تستثنِ الطبقات الفقيرة فقط، إنما الطبقات المتوسطة من أصحاب الحرف والمهن الحرة والألقاب الجامعية أيضاً. واستمرت الملكية تكون القاعدة للنظام السياسي والحق في المشاركة السياسية، ومن انتمى إلى أصحابها انتمى إلى المجتمع السياسي أيضاً.

من هم الليبراليون الذين كونوا عصب ملكية تموز الدستورية، وما هي جذورهم الاجتماعية؟ ليس من السهل الإجابة عن هذا السؤال. لم يكن الليبراليون حزباً سياسياً، ولا كتلة سياسية متجانسة الجذور والتوجهات السياسية، أو أصحاب برنامج سياسي محدد وواضح. وارتبطت التسمية بتصورات رموزهم السياسية:

Digitized by Birzeit University Library

كازمير-بيريه وتيير، وبخاصة غيزو. ويرى بعض المؤرخين -فوريه على سبيل المثال- أنهم امتداد للطبقة الثالثة ومثلها العليا: دعاة مساواة أمام القانون، ومعارضة شديدة للتراتبية الاجتماعية والسياسية، ومن هنا رؤية فردانية للمجتمع والحياة عامة، وغير ذلك من سمات المجتمعات البرجوازية الناشئة. ولعل الأبرز من ذلك رغبتهم في تأطير قانوني لمجتمع مدني متحرر من رموز المجتمع التراتبي القديم، ومن هيمنة طبقة رجال الدين. وليس من الغريب أن أولى الخطوات المبكرة التي قاموا بها -غيزو بالتحديد- هو استئصال الهيمنة الدينية على نظام التعليم الرسمي ومؤسساته في العام ١٨٣٣، وإطلاق حرية النشر والصحافة بصورة كادت أن تكون مطلقة. ولا شك في أن فترة ١٨١٥-١٨٤٨ كانت حقبة ازدهار فكري وثقافي، لا يقل أهمية عما نطلق عليه عصر الاستنارة.

كانت ملكية تموز ملكية كتلة سياسية معينة. لم تستأصل الفئات السياسية الأخرى بقوة الشرطة والقوانين العرفية، لكنها لم تنجح في أن تصبح ملكية الفرنسيين. فقد افتقرت إلى الشرعية الوراثية، كملكية من ناحية رسمية، ومن هنا الأخلاقية، لتصبح كإحدى الملكيات الوراثية؛ وعلى الرغم من أنها إفراز ثورة، لكنها «خانت» الثورة -المقصود بالثورة الفرنسية.[١٩] فقد استلبت من الشعب سيادته بسبب أيديولوجيتها ونهجها البرجوازي، كما انعكس في قوانين الانتخاب مثلاً أو الحرية الاقتصادية. وحاولت حكومات ملكية تموز المتعاقبة أن تقود الثورة الفرنسية، أو التحديات التي أثارتها على الأصح، إلى محطتها الأخيرة، لكن المحاولة انتهت بالفشل، تماماً كما فشلت حكومات ملكية الردة، وإن كان بطريقة مغايرة تماماً. فقد بدأ الشرعانيون، أنصار الملكية القديمة، يلملمون بقايا هزيمتهم في تموز العام ١٨٣٠ من ناحية، كما أن «المسألة الاجتماعية» أخذت تطفو على السطح وتبرز للعيان لتصبح «موضوع الساعة» في الحياة السياسية من ناحية أخرى. وفي إشارة لفيكتور هوغو إلى تطورات العام ١٨٣٠ وما بعدها أن الفرنسيين يريدون ملكية اسمية وجمهورية فعلية. ولم تقتصر المعارضة على الشرعانيين والجمهوريين، فقد وجد البونابارتيون، الذين كانوا بلا عنوان، في شخصية لويس بونابارت، ابن أخت نابليون، باعث أمل لمجد قديم. هل تستطيع ملكية تموز أن توفق بينها وبين من اعتبرها ملكية مغتصبة أو تحتوي قوى لا قاسم مشترك بينها وبينه؟ عاد التمزق السياسي الفرنسي ليحيا من جديد ما ما دامت الإصلاحات الديموقراطية غير كافية، والأرجح عاجزة، للتوفيق بين القوى السياسية.

كان الصراع أيديولوجياً بقدر ما هو سياسي سعياً للاستيلاء على السلطة السياسية. ولم يكتفِ الاشتراكيون كلويس بلا وأوغست بلانكي وغيرهما بالدعوة إلى إقامة نظام جمهوري كلودور-رولا، ولا شبيه بدستور العام ١٧٩٣. ورأى الاشتراكيون أن «المسألة الاجتماعية» تكون جوهر مشاكل النظام السياسي

Digitized by Birzeit University Library

ولا بد من حلها في شكل إقامة مشاغل جماعية. واستمر البونابارتيون يؤمنون بـ «الدولة القوية القومية»، وتحول نابليون إلى نموذج لنظام حكم مركزي. أما الشرعانيون، أنصار آل بوربون، فقد رأوا بملكية لويس فليب والنظام الذي أقيم مجرد «اغتصاب» للشرعية.

واجهت حكومات لويس فليب عدداً من محاولات الإطاحة بها أو الدفع لتسريع أو القيام بإصلاحات معينة. فقد قامت الفئات التي أرادت التخلص من الهيمنة الدينية باضطرابات واحتجاجات في شباط العام ١٨٣١، وفي تشرين الأول وتشرين الثاني من السنة نفسها، ونشبت الإضرابات وأعمال العنف في ليون، ثاني كبرى مدن فرنسا. وكانت دوافع الإضرابات مختلفة، لكن مطالب رفع الأجور شكلت عاملاً مركزياً. وعادت ليون لتصبح مسرحاً لتمرد عمال الحرير في العام ١٨٣٤. وجرت محاولة اغتيالات من قبل أطراف مختلفة. وبعد عودة لويس بونابارت إلى فرنسا في العام ١٨٣٥، زاد البونابارتيون من نشاطهم ولم يكتفوا بنقل رفات رمز حركتهم -نابليون- إلى مقبرة العظماء في باريس. وكذلك حاولت الحكومة -غيزو بالتحديد- تقديم بعض التنازلات للتيارات المحافظة، وقامت بتعديل قانون التعليم في العام ١٨٤٤ لتسترجع هذه التيارات شيئاً من مكانتها الاجتماعية. لكن عناصر المعارضة واصلت حملة نقدها لسياسة الحكومة على الرغم من ضعفها التمثيلي في مجلس النواب. وشكلت تهم الفساد لوزراء وموظفين كبار موضوعاً ذا جاذبية، وبخاصة لإثارة الرأي العام. لكن توسيع حيز حق الانتخاب ليشمل شرائح اجتماعية أخرى كان المطلب المباشر والرئيس. وظنت التيارات الجمهورية وحتى المحافظة أن إصلاحاً برلمانياً يمكن أن يزيد من قوتهم التمثيلية. وكما لعبت الصحافة دوراً فاعلاً في ثورة تموز العام ١٨٣٠ عادت -صحيفتي **الوطن والإصلاح**- لتقوم بدور مماثل وعلى نطاق أوسع بسبب تراجع الأمية بين الفرنسيين. ولم تخلُ المنافسة بين قادة الفئات الحاكمة الليبرالية -وبخاصة بين تيير وغيزو- من تأثير في إضعاف صورة الحكومات في نظر الرأي العام الفرنسي. أما انشغال الجيش في قمع ثورة عبد القادر الجزائري وتكاليف الحرب في الجزائر والتداعيات الاقتصادية، وبخاصة المالية، فما زالت إسقاطاتها الداخلية المحلية موضوع بحث ودراسة. والشيء الواضح أن حكومات لويس فليب واجهت مشاكل عديدة خلال الأربعينيات دون أن تنجح في حلها أو احتوائها على الأقل.

كان الركود الاقتصادي ونشوب القحط في العام ١٨٤٧ القشة التي قصمت ظهر البعير، تماماً كأزمة ١٧٨٧-١٧٨٨. وعادت باريس لتلعب دورها كمحرك التغيير السياسي، تماماً كما فعلت في العامين ١٧٨٩ و١٨٣٠. وعاد الشعب الفرنسي يفتش عن هويته السياسية بعد أن فشلت الملكية الليبرالية في تقديم شكل لها. كيف بدأت رحلة التفتيش من جديد؟ سنجيب عن ذلك في فصل آخر.

Digitized by Birzeit University Library

تاريخ الديموقراطية و«اللغز البريطاني»: ١٦٨٩-١٨٣٢

بينما استمرت فرنسا في رحلة التفتيش عن هوية نظامها السياسي اكتفى البريطانيون، الطبقات الحاكمة، بما لديهم من برلمان، وبخاصة أن وليم وماري من بعده لم يحاولا الحكم بدونه. ورأى البرلمان بقانون دوريته لثلاث سنوات في العام ١٦٩٤ خطوة لضمان استمراريته. ولم يسفر انقلاب البرلمان على عائلة ستيورات عن تحول أو منعطف في النظام السياسي، بغض النظر عن إشكالية نقل السلطة الملكية إلى الأمير الهولندي وزوجته الدستورية والشرعية. وكان تأكيد وجوده كمؤسسة حكم أهم إنجازات انقلاب ١٦٨٨/ ١٦٨٩، عدا ذلك لم يحدث أي تغيير فيما يتعلق بصلاحيات المؤسسة الملكية. والرابح الرئيس من هذا التطور الكنيسة الأنغليكانية والجماعات المحافظة التي أيدت تولية وليم وزوجته عرش إنجلترا. فقد وضع قانون «التسوية» (Act of Settlement) العام ١٧٠١، قواعد وراثة العرش البريطاني، مؤكداً استثناء من يدين بالكاثوليكية بشكل خاص. وإذا ما حصل شيء من هذا القبيل، فإن "الشعب" يصبح في "حل" من "الولاء". وأثارت الإشارة هذه وانقلاب ١٦٨٨/ ١٦٨٩ خلافات بين الدارسين حول مدى تأثير جون لوك في تطور النظام السياسي في إنجلترا، ومفهوم العقد كأساس لنظام الحكم. لكن من الأرجح أن البرلمان أراد بذلك إضفاء صبغة شرعية لما قام به في ١٦٨٨/ ١٦٨٩؛ أي أن قيمة التأكيد على الحل من الولاء تاريخية سياسية.

وعلى العموم، فقد سعى البرلمان إلى تجنب الأخطاء التي ارتكبها في ١٦٨٨/ ١٦٨٩ عندما اشترط استثناء من ليس إنجليزيا من عضوية مجلس الملك الخاص، أو تعيينه في مناصب ذات أهمية كالجيش، أو السعي لانتخابه في مجلس العموم، أو تنسيبه في مجلس اللوردات كما فعل وليم. كذلك استثنى القانون أصحاب المناصب الملكية من ترشيح أنفسهم لمجلس العموم. لكن الأمر الذي لا يقل أهمية هو تقنين أجور رسمية للقضاء، ووضع قيود شديدة على إقصاء القضاة من مناصبهم، ما عكس أهمية خاصة لضرورة استقلالية النظام القضائي. وأكد قانون العام ١٧٠١ على شراكة البرلمان في سن القوانين، لكن هذه الشراكة لم تتجاوز ضرورة موافقته على مشاريع القوانين المعروضة أمامه.[٢٠] ولم يصبح البرلمان هيئة تشريعية مستقلة، لكنه حافظ على حق الاسترحام (petition) لسن القوانين. من ناحية ثانية، بقيت الامتيازات الملكية (prerogatives) كحق اختيار ما يطلق عليه اليوم رئيس الوزراء، والوزراء، وأمور الحرب والسلام، وغير ذلك دون تعديل. وعلى الرغم من ذلك، أصبح واضحاً أن ملوك إنجلترا لا يستطيعون الحكم دون برلمان. ويطلق البعض على هذا النظام "ملكية مختلطة" (mixed monarchy)، والبعض الآخر ملكية دستورية على الرغم من غياب دستور مكتوب. ويمكن القول بشكل عام إن قانون العام ١٧٠١ شكل الأرضية لتطور النظام السياسي في إنجلترا طيلة القرن الثامن عشر، وربما حتى

Digitized by Birzeit University Library

العام ١٨٣٢. أما تمديد دورية البرلمان؛ أي مجلس العموم على وجه الدقة، من ثلاث سنوات حسب قانون العام ١٦٩٤ إلى سبع سنوات في العام ١٧١٦، فقد اقتصرت أهميته كخطوة إجرائية يمكن أن تسهم في ضمان الاستقرار السياسي.

يطلق البعض على فترة ١٦٨٨/ ١٦٨٩-١٨٣٢ "الحكم القديم" -السابق على الأدق. ومن الأرجح أن التسمية جاءت لتشير إلى رتابة الحياة السياسية خلال القرن الثامن عشر، وخلوها من التغييرات الدلالية من ناحية، ولإبراز إسقاطات إصلاح العام ١٨٣٢ المختلفة من ناحية أخرى. والاعتقاد السائد من خلال الدراسات في العقود الأخيرة، بخلاف ما سبقها، أن السمة البارزة للنظام السياسي هي التراتبية السلمية؛ سواء أكانت الحكومات من نخب الويغز (Whig oligarchy) كما يدعوها إيفانس مثلاً، أو من التورز. البرلمان برلمان الطبقة الارستقراطية، وممثل الطبقات العقارية والزراعية المالكة بشكل مباشر أو غير مباشر بواسطة "الزبائنية والوصاية". كما أن طبقة رجال الدين البروتستانتية نجحت في الحفاظ على مكانة الكنيسة الأنغليكانية ككنيسة الدولة الرسمية، وشعرت بأمان من مخاطر عودة الكاثوليكية أو انتشار الدعوات البروتستانتية الانشقاقية؛ من هنا دعا كلارك دستور ما بعد ١٦٨٨/ ١٦٨٩ بالدستور البروتستانتي. ولم تبدِ النخبة الأنغليكانية معارضة شديدة عندما أجرى البرلمان بعض الإصلاحات كحريةَ العبادة، وتسجيل الزواج والوفاة لاحقاً.

لكن على الرغم من إبراز افتقار القرن الثامن عشر إلى «إصلاحات ديموقراطية»، وتهميش أو إنكار وجود تطورات اجتماعية تستحق الذكر كما يذهب البعض -كلارك مثلاً- فإن إدارة الدولة بدأت تأخذ شكلاً آخر لم تعهده من قبل، وكان ظهور مجلس الوزراء من أهمها. لم يعد مجلس الملك الخاص ذا مكانة سياسية مؤثرة تدريجياً، وبدأ مجلس الوزراء يحتل مكانته على الرغم من أن الملك اختار جميع أعضاء وزارته بشكل مباشر أو غير مباشر. أكثر من ذلك، أصبحت العادة أن يختار الملك رئيس الوزراء من الحزب الذي يفوز في الانتخابات، وإلا عليه أن يضمن أكثرية برلمانية، وندر أن استمر رئيس الوزراء -بلغة العصر- في منصبه إذا فقد ثقة البرلمان أو مجلس العموم، على الرغم من أنه بقي مسؤولاً أمام الملك. وأصبح مجلس الوزراء إحدى مؤسسات النظام السياسي الرسمي.[٢١] لكن تجب الإضافة أن البلاط الملكي ما زال قوة مؤثرة في الحياة السياسية، وكثيراً ما كان رئيس الوزراء أو بعض الوزراء من المقربين إلى البلاط الملكي. وخلاصة الأمر أن المشاركة التشريعية -الملك ومجلس اللوردات ومجلس العموم- واكتساب الهيئة القضائية سمة مستقلة بارزة، ونشوء الهيئة التنفيذية في شكل مجلس الوزراء (cabinet)- كانت أهم تطور في النظام السياسي البريطاني في القرن الثامن عشر. واعتقد الكثير أن الحصيلة من هذا التطور في النظام السياسي نشوء توازن سياسي ورقابة متبادلة (check and balance).

Digitized by Birzeit University Library

صاحب هذا التطور تطور آخر لا يقل عنه أهمية. وأصبحت رسالة التكليف الملكية لتأليف الحكومة تأخذ موازين القوى الحزبية بعين الاعتبار في أغلب الأحيان، إن لم يكن دائماً. لم تشهد الحياة الحزبية تطوراً مهماً منذ نشوئها في السبعينيات من القرن السابع عشر. واستمر مفهوم الحزب هشاً حتى آخر هذه الفترة -أي ١٨٣٢- أيضاً على الرغم من التطورات الاقتصادية وإفرازاتها الاجتماعية.[٢٢] ولم يحدث شيء جديد من حيث الانتماء. فقد استمر انتماء قادة التورز والويغز إلى الطبقة الارستقراطية، وراثية كانت أم مستحدثة. ولا يعني ذلك أن المنظورات الفكرية العامة والمواقف السياسية كانت متماثلة، لكنها لم تكن متضاربة كلياً.[٢٣] وفي الواقع، لم تكن مواقع الخلاف جديدة كتلك التي دارت حول العقيدة وحرية العبادة أو تقديس الشرعانية الوراثية، كذلك المواقف من المؤسسة الملكية وسلطة القانون -أي دولة القانون- كمرجعية نهائية. وسادت المنافسة على السلطة واحتلت أولوية اعتبارية على تغيير في النظام السياسي حتى العام ١٧٦٠ على الأقل. وكان الهم الأكبر لقادة الأحزاب أن تختارهم الإرادة الملكية السامية لتأليف الحكومة، ومن اختارته الإرادة الملكية سعى إلى إقامة تحالفات ليضمن أكثرية برلمانية لنفسه. ولم يكن من السهل تأليف ما يمكن تسميته بالائتلاف الحكومي -بلغة العصر- في أغلب الأحيان حتى العام ١٨٣٢. والحديث عن حزبين -التورز والويغز- يحمل الكثير من المغالطات إذا قيس بمفاهيم ما بعد منتصف القرن التاسع عشر. وهناك البيوت الوراثية التي سعت دائماً إلى أن يصبح أحد أعمدتها على الأقل عضواً في البرلمان، ونجحت في ذلك في أغلب الأحيان.[٢٤] والبعض منها لم يكتفِ بذلك، وحاول أن يقف على رأس كتلة داخل هذا الحزب أو ذاك. واستمرت الزبائنية والوصاية السياسية بعد إصلاح العام ١٨٣٢، وإن فقدت الكثير من قوتها التقليدية، لكن بلغت ذروة تأثيرها في الانتخابات في القرن الثامن عشر. وأسهمت عوامل فكرية في هشاشة مفهوم الحزب. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن عدداً من أعضاء حزب التورز استمر يرى نفسه ممثلاً للأيديولوجية الدينية السياسية. والتكتلات الداخلية في حزب الويغز كانت أوسع نطاقاً من حين إلى آخر. ولم يكن من الغريب أن يؤلف أحد زعماء التورز الحكومة بمشاركة كتلة من الويغز أو العكس. وساد هذا النمط من «الائتلاف» منذ أواخر القرن الثامن عشر، ولم يكن الانضباط الحزبي شيئاً مسلماً به حتى وقت متأخر. إضافة إلى هذا المشهد الحزبي الهش، لعب المستقلون دوراً مهماً في الموازنات السياسية. وقد وصل عددهم ١٠٠-١٢٠ في العشرينيات من القرن التاسع عشر.[٢٥] ولذلك، لم تكن الموالاة والمعارضة مفهوماً ذا دلالات حزبية صرفة أو تعبيراً عن أطروحات سياسية جوهرية. واستمر القصر الملكي يلعب دوراً بارزاً في حسم نتائج الانتخابات لصالح من رأى أن يصبح رئيس الوزارة أو أحد أعضائها. ودفعت سيولة الحياة السياسية وغياب الانضباط الحزبي أو الفئوي في مجلس العموم

Digitized by Birzeit University Library

أحياناً كثيرة البعض من الدارسين إلى الحديث عن «حزب الوزارة» و/أو «حزب التاج»،[٢٦] كدلالة على ضعف حزبي التورز والويغز أو الموالاة والمعارضة. ومن هنا ذهب بعض الدارسين إلى إطلاق عنوان «الحكم القديم» للمفارقة بين نظام الحكم قبل الإصلاح البرلماني في العام ١٨٣٢، والنظام السياسي الذي نشأ على خلفية إصلاحات الثلاثينيات من القرن التاسع عشر.[٢٧]

استمرت الطبقة الأرستقراطية -الأرستقراطية السياسية على الأصح- تحافظ على مكانة احتكارية في مجلس اللوردات، وتكاد تكون شبه احتكارية في مجلس العموم؛ سواء انتمت إلى التورز أم الويغز. وقدرت نسبتها السكانية بحوالي ٨٪ فقط. وفي العديد من الأحيان انتقل التمثيل من الأب إلى الابن. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد كان نصف أعضاء مجلس العموم في العام ١٧١٥ ممن كان آباؤهم أعضاءً به، وبلغ مجموع من أصبح عضواً فيه بفضل علاقة سلالية ٢٨١٣ من أصل ٥٠٣٤ خلال ١٧٣٤-١٨٣٢. وانتمى ٣٠٤٥ إلى ٩٢٢ عائلة أرستقراطية، و١٥٢٧ إلى ٢٤٧ عائلة. وسعت الأرستقراطية السياسية إلى إقامة شبكة من العلاقات الاجتماعية للمحافظة على مكانتها السياسية أو لزيادة نفوذها. وكانت المصاهرة وسيلة رائجة لذلك. كذلك، شاعت الزبائنية والوصاية الأبوية لتجنيد الأعوان. وأسهم نمو جهاز الدولة الإداري في إيجاد فرص عمل جديدة أو وهمية لعبت الزبائنية والوصاية الأبوية دوراً مهماً في تعيين الأعوان والمقربين. والظاهرة عامة ولم تقتصر على هذا الحزب أو ذاك. وبالطبع، أثارت الظاهرة حملات من النقد وصل بعضها إلى المحاكم القضائية. وعندما ألغى وليم بت ١٥٠٠ وظيفة خلال ١٧٨٣/١٧٩٣، واللورد لفربول ٢٠٠٠ وظيفة خلال الأعوام ١٨١٢-١٨٢٠ لاعتبارات مالية، لم يصطدما بصعوبة خاصة، ولم يكن لذلك سبب لنهاية حكومة كل منهما.[٢٨] ولم تكن حالات التمثيل السلالية داخل العائلة ظاهرة نادرة. الاختلاف الرئيس هي المدة الزمنية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد تمكنت عائلة مورغان من تمثيل دائرة مانموت حوالي ٢٤٦ سنة في الفترة بين العامين ١٦٦٠ و١٩٠٤، ومثلت عائلة ستافورد دائرة أخرى منذ العام ١٢٩٠، واستمرت تمثل الدائرة حتى العام ١٨٥٧.[٢٩]

لا شك في أن الأمثلة الأخيرة مثلت حالات خاصة، لكن من المؤكد أن العديد من العائلات الأرستقراطية كانت ممثلة في مجلس العموم بعض الأجيال أو من حين إلى آخر. وفي الواقع، فإن مجلس العموم مثل أصحاب الملكية الزراعية والعقارية وليس «الشعب» الإنجليزي. وندر من أصبح عضواً في مجلس العموم وكان يملك أقل من ١٠ آلاف دونم. ولم يحدث الازدهار التجاري الذي أخذ يحتل مكاناً بارزاً منذ القرن السابع عشر تغييراً مماثلاً في التمثيل السياسي لأسباب عديدة: نسبة الطبقة التجارية الضئيلة قياساً لمجموع السكان، افتقار بعض مراكزها المدينية

Digitized by Birzeit University Library

لحق التمثيل، ميلها للاندماج في الطبقة الأرستقراطية بطرق مختلفة كالمصاهرة وتقليد نمط الحياة الأرستقراطية كشراء قطعة أرض، وبناء قصر بعد أن نجحت في جمع ثروة طائلة، والتخلق بسلوكيات الطبقة الرفيعة. وعلى العموم، يمكن القول إن الطبقة التجارية كانت طبقة اقتصادية اجتماعية أكثر منها طبقة سياسية حتى نهاية القرن الثامن عشر. إضافة إلى ذلك، لم يتورع العديد من أفراد الطبقة الأرستقراطية من العمل التجاري.

ومن الأرجح أن أحد العوامل الرئيسة، إن لم يكن أهمها، الذي أسهم في استمرار سيطرة الأرستقراطية السياسية على مجلس العموم، ومؤسسات الحكم بشكل عام، عاد إلى نظام توزيع مقاعد مجلس العموم الجغرافي والسكاني، وحق الانتخاب، وسهولة تأثير الأرستقراطية السياسية في مجرى الانتخابات. وهنا يبرز الخلاف الجذري بين النموذج الجمهوري -وبخاصة اليعقوبي- الفرنسي، والنموذج الملكي الدستوري الإنجليزي. الهوة واسعة في هذا المجال. انتهى الطرح «المساواتي» الذي كان أحد إفرازات الثورة البيورتانية بانتهاء الثورة ورجوع الملكية ولم يجد له استمرارية، لا على الصعيد السياسي العام، ولا على الصعيد الفكري. كذلك لم تجد نظرية الحقوق الطبيعية تربة خصبة في الحياة السياسية البريطانية. وكان إدموند بيرك، أحد زعماء الويغز، أهم ناقد لأطروحات الثورة الفرنسية بأشكالها المختلفة. وشكل المنظور التاريخي لمفاهيم الحريات والحقوق لدعاة المحافظة والتغيير على حد سواء. واعتبر حق التمثيل والانتخاب ضمن إطار المنظور التاريخي.

لم يطرأ أي تغيير يستحق الذكر على نظام الانتخابات وتوزيع المقاعد منذ نشوء مجلس العموم. وبقيت المدن والدوائر الريفية (counties) أساس نظام الانتخابات وتوزيع حصص المقاعد. وتجدر الإشارة إلى أن ندرة المدن التي تجاوز عدد سكانها عشرة آلاف نسمة حتى الثورة البيورتانية. كذلك لم يدعُ حزب أو كتلة سياسية إلى إعادة النظر في نظام الانتخابات. وما زال التمثيل غير ديموقراطي حتى يومنا هذا، ويكوّن عقبة أمام نشوء أحزاب جديدة بشكل خاص بسبب نظام الدوائر. وجرت معظم التغييرات في عدد مقاعد مجلس العموم ومنح لقب النبالة ليصبح صاحبه عضواً في مجلس اللوردات. ولم تكن العائلات الأرستقراطية أصحاب إقطاعيات واسعة فقط، إنما أصحاب إقطاعيات سياسية أيضاً. ومن الصعب الفصل بين الإقطاعية الزراعية والعقارية والإقطاعية السياسية حتى إصلاح العام ١٨٣٢، وفي العديد من الحالات بعد ذلك.[٣٠] ولم يكن قول مكيافيللي إن الأرستقراطية تسعى إلى السيطرة، بينما تطمح العامة إلى تأمين الحماية من العشوائية مقولة نظرية صرفة. وعكس النظام السياسي في إنجلترا مقولة مكيافيللي إلى حد بعيد.

Digitized by Birzeit University Library

وكانت ظاهرة التزكية وعدم المنافسة بين الأحزاب بارزة حتى أواخر القرن التاسع عشر. ويشير معظم الدراسات إلى أن هذه الظاهرة أدت إلى ضعف الحياة الحزبية وهشاشة مفهوم الحزب وهلاميته السياسية.[٣١] وعكس انتشار ظاهرة التزكية نهج الإقطاعية السياسية. ويكفي أن تعلن عائلة معينة ترشيح أحد أبنائها للبرلمان لتصبح النتيجة محسومة لصالحه مسبقاً ولا أمل لمرشح آخر. واستعملت العائلة كل ما لديها من وسائل ضغط لتأمين نتائج الانتخابات إذا أبدى مرشح آخر خوض ما يعرف اليوم بمعركة الانتخابات. ولا شك في أن شبكة علاقات التبعية الاجتماعية لعبت دوراً مهماً في الحياة السياسية خلال «حملات» الانتخابات. واستمرت الانتخابات تجري بصورة علنية حتى العام ١٨٧٢، ما جعل مجال التأثير على أصحاب حق الانتخاب قوياً. وبلغ تأثير العلاقات الشخصية والتبعية الاجتماعية ذروته في دوائر الانتخابات الريفية (counties) والمدن الصغيرة بشكل خاص. وقلما تجاوز عدد أعضاء البرلمان الذين فازوا بالمنافسة الثلث حتى العام ١٨٣٢. لكن نجاح الأرستقراطية السياسية في الحفاظ على مكانتها شبه الاحتكارية في الحياة السياسية لم يقتصر على مكانتها الاجتماعية وشبكة علاقات التبعية فقط. وأسهم توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية الريفية (counties) والمدن، وشروط حق الانتخاب، إسهاماً بالغاً في نجاحها في المحافظة على نفوذها وتأثيرها في حسم نتائج الانتخابات، ومن ثم ضمان سيطرتها السياسية.

ما زالت إنجلترا بلداً زراعياً حتى مطلع القرن التاسع عشر. وحملت بداية التصنيع طابعاً ريفياً إلى حد بعيد. وباستثناء لندن وضواحيها، فقد استمرت الهجرة من الريف إلى البلدات المدينية بطيئة. فلم تزد نسبة سكان المدن التي أصبحت رمز الثورة الصناعية فيما بعد كمنشستر وبيرمنغام وليدز وشفيلد على ٣,٨٩٪ من مجموع السكان الذي بلغ حوالي ١٧ مليون نسمة في ١٨٣٠/١٨٣١. والأهم من ذلك، أن عدداً كبيراً من البلدات التي أرسلت عضواً أو عضوين إلى مجلس العموم، كادت أن تكون خالية من السكان، ولم يتجاوز أصحاب حق الانتخاب المائة أو المائتين. ولإدراك واقع الحياة الانتخابية، تجدر الإشارة إلى أن أصحاب حق الانتخاب في مدن نامية كليدز وصل ٥٩٩ في العام ١٨٠٧، و٣٩٩ في بيرمنغهام في العام ١٨٢٠.[٣٢] وباختصار، يمكن القول إن أصحاب حق الانتخاب شكلوا أقلية ضئيلة من السكان، وإن حق الانتخاب كان أشبه ما يكون امتيازاً لشريحة اجتماعية محدودة من السكان. وكما أن أعضاء مجلس العموم انتموا إلى أصحاب الملكيات الزراعية والعقارية الواسعة والعديدة، كذلك فإن الأغلبية الساحقة من أصحاب حق الانتخاب انتمت إلى الفلاحين الأحرار (freeholders). أما باقي الشرائح الاجتماعية الميسورة، فما زالت هامشية. وبالطبع، فإن الشرائح الاجتماعية الأخرى لا وجود لها في المجتمع السياسي الرسمي ومؤسساته، واكتفت بجملة من الحقوق المدنية التي تناولها القانون.

Digitized by Birzeit University Library

أخذت "حملات" الانتخابات شكلاً احتفالياً، وبخاصة حول المقاعد في مجلس العموم التي لم تشهد منافسة من طرف آخر. فعندما يعتزم "المرشح" زيارة الدائرة الانتخابية، يقوم أعوانه هنا بتنظيم موكب استقبال. ويتجه الموكب إلى خارج البلدة لاستقباله. وبالطبع، فإن أصحاب حق الانتخاب يتقدمون المستقبلين. ويتم اللقاء على بعد ٢كم تقريباً من البلدة. لكن الموكب لا يقتصر على أصحاب حق الانتخاب، ويستطيع من يرغب من السكان الانضمام إليه بشكل عام. "الحملة" الانتخابية أشبه ما تكون بمهرجان تلقى الخطب فيه وتطرح الأسئلة التي تتناول أحوال السكان عامة. ويعتبر تقديم المأكل والمشرب وعزف الموسيقى من ضرورات الحملات الانتخابية.[٣٣]

ومن الأرجح أن ضعف المنافسة الحزبية الانتخابية عاد إلى البنية السياسية العامة. ويبدو أن المنافسة جرت على صعيد آخر؛ صعيد الطبقة السياسية العليا. وعندما يعلن هذا أو ذاك تأييده أو انضمامه للتورز أو الويغز عنى ذلك اعتبار منطقة نفوذه أو دائرته قد اتخذت القرار نفسه. وبالطبع، استمرت لندن، ووستمنستر بشكل خاص، مسرح الصراع والمنافسة السياسي الرئيس للأحزاب والكتل السياسية داخل الأحزاب حتى مطلع القرن التاسع عشر، ومركز المناكفات السياسية والأدب الحزبي. ومما يستدعي الانتباه أن المنافسة والصراع الحزبي -الحزب بمعناه العام الواسع- حول السلطة من ناحية، والحريات المدنية والسياسية من ناحية أخرى، أسهما إسهاماً بالغاً في تطور الخطاب الحزبي السياسي والسياسي العام، ووصل إلى حد الإقذاع أحياناً.[٣٤] وترك هذا التطور انطباعاً لدى العديد من المفكرين الأوروبيين كفولتير ومونتسكييه إلى اعتبار إنجلترا مثالاً يُحتذى به لما يضمن من حريات. ولم يخلُ الانطباع من مبالغة وأخطاء -استقلالية القضاء وفصل السلطات عند مونتسكييه مثلاً- في بعض الأحيان.

لم يواجه النظام السياسي الإنجليزي صعوبات تهدده منذ ١٦٨٨/ ١٦٨٩، لا على الصعيد الداخلي ولا على الصعيد الخارجي. ولم تبدِ الأرستقراطية السياسية طموحات جديدة بعد أن ضمنت اعترافاً بها كشريك في النظام السياسي وفي الحكم بعد ذلك. وأخذت الشكوك تظهر عند البعض عندما اعتلى جورج الثالث العرش في العام ١٧٦٠ لما أبدى من ميول أوتوقراطية وسمات قريبة من السلطانية. ولم يكن الشخص أهلاً لكرسي التاج بسبب مزاجه الغريب. والأهم من ذلك، أن نشوب حرب الاستقلال الأمريكية في العام ١٧٧٦، وإسقاطات نشوب الثورة الفرنسية أحدثا واقعاً جديداً. قامت الأولى ضد إنجلترا نفسها وطرحت الثانية تحديا للنظام نفسه بما طرحته من شعارات وما أحدثته من تغييرات خلال سنوات معدودة.

كذلك بدأ النسيج الاجتماعي للمجتمع يفقد روابطه التقليدية القديمة التي دامت قروناً عديدة عندما بدأت مؤشرات ما يدعى بالثورة الصناعية ومعالمها الاجتماعية تضرب جذورها في بنية المجتمع الإنجليزي اقتصادياً، واجتماعياً، منذ أواخر القرن

Digitized by Birzeit University Library

الثامن عشر، وبعد الحروب النابليونية بشكل خاص. فقد كان عدد سكان لندن وضواحيها حوالي ١,١ مليون في العام ١٨٠١، ووصل العدد إلى ١,٩ مليون في العام ١٨٣١. وأخذت الهجرة من الريف إلى المدينة تزداد بصورة مطّردة. وبدأت مدن كمنشستر وليدز وبيرمنغهام وشفيلد تحتل مكاناً بارزاً، بيمنا لم تختلف عن باقي البلدات الأخرى كثيراً في الماضي.

أدت هذه العوامل إلى فقدان الاستقرار. وأحدثت حرب الاستقلال الأمريكية تصدعات في القوى السياسية، وأثارت جدلاً حاداً على أصعدة مختلفة. وزاد الطين بلة أن الثورة الفرنسية أضافت عاملاً جديداً للخلاف بين الأحزاب وداخلها. وعانى حزب الويغز بشكل خاص من انقسامات لم يُشهد لها مثيل من قبل. فقد رأى بعض فئاته -فوكس والفوكسيون كما عرفوا فيما بعد- أن النظام السياسي بحاجة إلى إصلاحات لضمان بقاء استقراره. أما المؤسسة الملكية، والجماعات المغالية في المحافظة في حزب التورز، وطبقة رجال الدين الأنغليكانية، فقد رأوا في الأحداث تهديداً مباشراً لها. ولم يتردد الملك جورج الثالث في دعوة وليم بت في العام ١٧٨١ ليرأس الحكومة على الرغم من أنه لم يملك أكثرية برلمانية في مجلس العموم. وأدت الحرب في المستعمرات إلى نشوب مشاكل سياسية واقتصادية عديدة، ورأى الملك أن بت الشخص المناسب لمعالجتها. وزاد من مصاعب حكومة بت والحكومات التي أعقبتها إسقاطات الثورة الفرنسية، وقيام جماعات اتهمت باليعقوبية -نسبة إلى اليعاقبة الجمهوريين- نظراً لنشاطها السياسي. وكان رد فعل الحكومة سريعاً. فقد قامت بسن سلسة من القوانين في العام ١٧٩٤ خلافاً لمبادئ الحريات المدنية (Habeas Corpus) التي تجذّرت في الحياة السياسية والمدنية الإنجليزية. ولم تنتهِ التحديات أمام النظام السياسي الإنجليزي بذلك. فقد أخذت براعم الثورة الصناعية تتفتح بما صاحبها من تفكك في الاقتصاد التقليدي وبنيته الاجتماعية. وأدى التطور إلى تذمر وسخط اجتماعي، وبخاصة من قبل أصحاب وسائل الإنتاج اليدوية التقليدية. ولا شك في أن الأعباء المالية وتبعاتها الاقتصادية التي استوجبتها حروب إنجلترا ضد نابليون، أسهمت في سوء الوضع الاقتصادي والاستياء الاجتماعي. وتجددت مظاهر السخط والاحتجاج بعد نهاية الحرب في القارة مباشرة. ولم تجد الحكومة مناصاً ألا بتجميد الحريات المدنية (Habeas Corpus) في العام ١٨١٧. ويبدو أن الخطوة لم تكن كافية للمحافظة على الأمن والاستقرار. وقامت الحكومة -حكومة اللورد ليفربول- بقمع المظاهرات التي نشبت في منشستر في العام ١٨١٩ -والمعروفة بمذبحة بيترلو- وذهب العديد من الضحايا نتيجة لذلك. وفي أعقاب ذلك، قامت الحكومة بسن العديد من القوانين لمنع المظاهرات وإقامة تنظيمات "تخل" بالأمن العام. وباختصار، يمكن القول إن استقرار النظام السياسي الذي قام على أرضية حل ١٦٨٨/ ١٦٨٩، أصبح بحاجة إلى "ترميم" على الأقل أو ما يسمى بالإصلاح.

Digitized by Birzeit University Library

تمكنت الحكومات برئاسة زعماء التورز من احتواء الإسقاطات السياسية التي أفرزتها الأحداث السياسية والتحولات الاجتماعية إلى حد بعيد. لكن الاحتواء لم يكن حلاً لبواعثها. والأمر الذي لا يقل أهمية أن مخلفات حل ١٦٨٨/ ١٦٨٩ وقانون حصر وراثة التاج (Act of Settlement) في العام ١٧٠١ وما تلا ذلك من تشريعات أباحت حرية العبادة، أبقت هيمنة المؤسسة الدينية الأنغليكانية والإقصاء السياسي عملياً دون تغيير فيما يتعلق بالطوائف الأخرى. وبقيت المناصب الرفيعة حكراً لأبناء الطائفة الأنغليكانية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد كان منح النبالة والعضوية في مجلس اللوردات لكاثوليكي ضرباً من الخيال على الرغم من أن أيرلندا جزء من المملكة المتحدة. وأخذت الدعوات إلى إجراء بعض الإصلاحات خلال القرن الثامن عشر تطفو على السطح، واشتدت خلال العشرينيات من القرن التاسع عشر. وباءت المحاولات لتحرير الكاثوليك من التبعية الرسمية لكنيسة الدولة الرسمية بالفشل حتى العام ١٨٢٩، بسبب معارضة الجناح المتشدد في حزب التورز الحاكم. ورأى المحافظون الأصوليون بذلك خرقاً لصميم الدستور. ورجعت معارضة أغلبية حزب التورز للإصلاح إلى أصول أيديولوجيتها السياسية، وطبيعة القوى الاجتماعية التي استمد زعماء التورز قوتهم الانتخابية والسياسية منها. وبشكل عام، يمكن القول إن التورز مثلوا النظام الرسمي -التاج والكنيسة الرسمية والأرستقراطية السياسية التاريخية والريفية التقليدية- بينما أبدى الويغز انفتاحا أكثر على الفئات التجارية الصناعية فيما بعد والمذاهب البروتستانتية المنشقة وتسامحاً تجاه الكاثوليكية الأيرلندية. وليس من الغريب أن تلقى مشاريع قوانين التغيير صدى إيجابياً عند بعض الكتل داخل الحزب على الأقل، وأن يجد قادة الطوائف البروتستانتية المنشقة مكاناً بين صفوفهم بخلاف حزب التورز المحافظ.

العوامل التي أثارت رياح التغيير بعد الحروب النابليونية عديدة، وقوة صعودها وهبوطها لم تكن متزامنة مع بعضها بعضاً. ومن التبسيط إهمال عنصر المنافسة الحزبية.٣٥ ويمكن القول إن روّادها ظهروا في الثمانينيات من القرن الثامن عشر. لكن التورز ألفوا الحكومات المتعاقبة حتى انتخابات العام ١٨٢٧ عدا حالات نادرة وقصيرة الأجل، كما أن دعاة الإصلاح في حزب الويغز كانوا أقلية في الحزب. هل أسهم شعور الأمن والاستقرار بعد هزيمة نابليون النهائية، وإقامة النظام الأوروبي بعد مؤتمر فيينا في رواج دعوة الإصلاح في الرأي العام الإنجليزي؟ هذه مسألة اجتهاد. الأكيد أن معارضة الإصلاح فقدت الكثير من سلاح حملاتها الدعائية المعارضة للإصلاح البرلماني. من ناحية أخرى، وجد إصلاح مجلس العموم قبولاً عاماً عند حزب الويغز بعد أن كان أنصاره أقلية في الماضي. ويمكن القول إن إصلاح مجلس العموم أصبح «مشروع الحزب» بلغتنا المعاصرة. وأكدت انتخابات العام ١٨٣١، التي أسفرت عن نجاح كبير للحزب، «التأييد الشعبي» له.

Digitized by Birzeit University Library

وأخذت حملة الانتخابات طابعاً شعبياً تجاوز أصحاب حق الانتخاب. وعمت الحملات الداعية للإصلاح المدن الإنجليزية، وشاركت شرائح شعبية واسعة فيها. لكن مشروع الإصلاح اصطدم بمعارضة التورز ومعارضة مجلس اللوردات؛ حصن المحافظة المنيع. ووافق مجلس اللوردات بعد تهديد بزيادة أعضائه لكي يحصل المشروع على أكثرية فيه.[٣٦] وتمت الموافقة على قانون الإصلاح في ٧ حزيران العام ١٨٣٢ نهائياً.

نص قانون الإصلاح على إعادة توزيع ١٤٠ مقعداً في مجلس العموم. ومنحت المدن النامية ٦٤ مقعداً، بينما كان نصيب الدوائر الريفية (counties)، التي أصبحت أكثر كثافة في السكان أو أهملت سابقاً، ٦٢ مقعداً. أم الباقي، فقد وزع على أماكن متفرقة. وكانت المدن المدعوة بالخربة (rotten boroughs) الخاسر الأكبر، وهي مدن كادت أن تخلو من السكان أو خالية عملياً لأسباب عديدة. وعلى الصعيد الجغرافي العام، فقد عانى شرق جنوب إنجلترا من إعادة توزيع المقاعد. ولم يحدث القانون تغييراً يستحق الذكر فيما يتعلق بحق الانتخاب. وبقيت الملكية الأساس وقدرت بعشرة جنيهات في المدن، وبأربعين شلناً في الدوائر الريفية. وهذه مبالغ طائلة بمفاهيم ذلك الزمن. وبقي الفلاحون الأحرار (free holders) في البلدات الريفية وفئة من البيوت التجارية والصناعية في المدن يكونون "جماهير الناخبين". وقدر العدد بحوالي مائتي ألف، بينما بلغ عدد سكان إنجلترا حوالي ١٦,٥ مليون نسمة في العام ١٨٣٠؛ أي ٨-١٠٪ من الرجال. وقل عدد من فاز بحق الانتخاب نتيجة للقانون الجديد في المدن والدوائر الريفية التي حافظت على تمثيلها في مجلس العموم. وكان هدف القانون إصلاح مساوئ النظام السابق ليصبح توزيع المقاعد أكثر عدالة، وليس القيام بـ "إصلاح ديموقراطي" في النظام السياسي. وقد أكد رئيس الحكومة، اللورد غري، أن القانون لا يتعدى خطوة محدودة ومتواضعة، والأهم من ذلك نهائية.[٣٧] أراد اللورد غري بذلك تأكيد حدود استعداد الأرستقراطية السياسية للتغيير. وأثارت الحملات الإعلامية ومظاهرات التأييد خلال عملية سن القانون وانتخابات العام ١٨٣١ موجة قوية من التفاؤل. ورأت صحيفة **وستمنستر ريفيو** شبهاً بين سن القانون و«الاستيلاء على الباستيل».[٣٨]

اختلفت رؤية الدارسين المحدثين لقانون الإصلاح عما رافقه أو خلفه. ويكاد يكون هناك إجماع على أن قانون العام ١٨٣٢ لم يحدث تغييراً جذرياً في النظام السياسي على الرغم من أن البعض رأى به مقدمة لتطور النظام البرلماني البريطاني فيما بعد. وبالتأكيد لم يحدث «ثورة»، أي نقلة نوعية. واستمرت الأرستقراطية السياسية صاحبة القول الفصل في التمثيل وفي الحياة السياسية فيما بعد. ولم يحدث القانون تغييراً عميقاً في توسيع رقعة أصحاب الانتخاب أو في الناحية الإجرائية. فقد استمر أعضاء البرلمان لا يتلقون أجراً، ما عنى أن الطبقة الثرية

Digitized by Birzeit University Library

واصلت احتكارها للتمثيل بسبب نفقات الانتخابات، في حالة وجود منافس، والعمل السياسي العام. كذلك بقيت الانتخابات تجري بصورة علنية، ما ترك مجالاً واسعاً للترغيب في الرشوة والتهديد.[٣٩] وذهب أحد الدارسين -كلارك- إلى أن القانون لم يحدث منعطفاً في تطور الحياة السياسية، إنما كان أحد تداعيات صك «التحرر الكاثوليكي» (catholic emancipation) في العام ١٨٢٩.[٤٠]

من الأرجح أن أهمية الخطوة التي خطاها مجلس العموم تاريخية أكثر منها سياسية. وإذا اكتسبت أهمية سياسية، فقد عاد ذلك إلى حدوثها التاريخي. وصدرت التغييرات عملاً بالإرادة الملكية في الماضي كأحد امتيازاتها، بينما جرى الإصلاح بمبادرة من المجلس نفسه. ولم يكن ذلك مألوفاً في تاريخ البرلمان. كذلك شكل الإصلاح خطوة لم يعهدها التاريخ الإنجليزي منذ نشوء المؤسسات التمثيلية، ولعل الأهم من ذلك خرق مسلمات وطرح مؤشرات مستقبلية. ولم يبدِ وليم الرابع حماساً خاصاً للإصلاح، وتردد عندما طلب دعاة الإصلاح زيادة عدد مجلس اللوردات لكي يحصل القانون على أكثرية هناك. ووافق على ذلك عندما وصل مشروع الإصلاح إلى طريق مسدود بسب معارضة مجلس اللوردات. والأسباب التي أثارت تحفظ الملك والمحافظين المتشددين في حزب التورز بشكل خاص عديدة. وعاد أحدها إلى كون المدن الخربة والدوائر التي حرمت من حق التمثيل مجال تأثير التاج والأرستقراطية التقليدية بشكل خاص.

وأكد نجاح مشروع الإصلاح استمراراً لما دعاه الدارسون بـ «ضعف» السلطانية الملكية. ولم يبدأ هذا التطور في العام ١٨٣٢. لكن نجاح المشروع كان مؤشراً له ولصعود مكانة مجلس العموم. فقد أصبح من الصعب إقالة رئيس مجلس الوزراء إذا حاز على أكثرية في مجلس العموم. وعندما حاول وليم الرابع «إقالة» رئيس مجلس الوزراء، اللورد للبورن، بعد الإصلاح، ودعوة روبرت بيل لتأليف مجلس وزراء جديد على الرغم من حيازة الأول على أغلبية في مجلس العموم، لم تعمل حكومة بيل طويلاً واضطر الملك إلى دعوة للبورن مرة ثانية. وخلاصة الأمر أن السلطانية فقدت الكثير من قوتها التقليدية، وخطت البرلمانية خطوة إلى الأمام لتصبح واقعاً مسلماً به فيما بعد زمن الملكة فيكتوريا.[٤١]

مهد الإصلاح البرلماني لسلسلة من الإصلاحات في الحياة المدنية والاجتماعية. واكتسب إصلاح المجالس البلدية أولوية خاصة مباشرة بعد انتخابات أول مجلس عموم بعد الإصلاح النيابي، وألفت لجنة فنية لذلك. ولم يجر إصلاح للمجالس البلدية لقرون عديدة، بحيث أصبح النظام البلدي مرتعاً للفساد والمحسوبية والزبائنية والوصاية الأبوية. وتم وضع قواعد وإجراءات جديدة ووفق عليها في أيلول العام ١٨٣٥. واتسم الإصلاح بسمات ديموقراطية، إذ لم يشترط النظام

Digitized by Birzeit University Library

الجديد قاعدة الملكية المقدرة بعشرة جنيهات كما الحالة في حق الانتخاب لمجلس العموم.[٤٢] ولم تمضِ سنةٍ حتى شمل الإصلاح تنظيم الحياة الدينية. وكان المنشقون أكثر الفئات انتفاعاً. فقد سمح لهم بتسجيل أبنائهم في سجل مواليدهم الخاص وعقد الزواج والوفاة. وبذلك وجد احتكار الكنيسة الأنغليكانية نهايته. وتبعت إصلاحات مذهبية أخرى كإقامة مؤسسات خاصة بها، ودفع الضريبة نقداً، ما أسهم في إدارة الحياة المذهبية بحرية أوسع.[٤٣] وخلاصة الأمر أن التشريعات التي تناولت الحياة الدينية والمذهبية أضفت شرعية قانونية للتعددية الدينية، وإن تم ذلك ضمن نطاق محدود.

واجه النظام السياسي بعد العام ١٨٣٢ ظهور ما دعي آنذاك بـ«المسألة الاجتماعية» -التعبير أوروبي وألماني بشكل خاص. فقد خطت الصناعة خطوات واسعة منذ بداية الثلاثينيات في إنجلترا بشكل خاص. وكانت غيرت الهجرة إلى المدينة، وظهور طبقات اجتماعية جديدة، بنية المجتمع جذرياً، وكان من أبرز مظاهرها: أصحاب المصانع والعمال. لم يكن إنجلز المفكر الوحيد الذي كرس مؤلفاً كاملاً لها. وكما أفرزت ثورة الإحياء الديني حركات «راديكالية» كالمساواتيين والحفارين في منتصف القرن السابع عشر، كذلك أوجدت الثورة الصناعية الشروط لقيام حركتين متضاربتي المصالح: الاشتراكية المعروفة بالطوباوية والحركة التشارتية وحركة إلغاء السلم الجمركي على استيراد الحبوب والتجارة الحرة كناطقة لمصالح أصحاب الصناعة من ناحية أخرى. ولما كانت معالم الثورة الصناعية بادية منذ وقت مبكر وقبل إصلاح العام ١٨٣٢، فقد سارع مجلس العموم إلى الحد من إفرازاتها الاجتماعية الحادة قبل تفاقمها وانفجارها.

لم يجرِ أي تغيير مهم على نظم التنظيمات الحرفية منذ إدوارد الأول (١٢٧٢-١٣٠٧) على الرَغم من نمو الإنتاج الصناعي. وبعد أحداث بيترلو الدامية في منشستر في العام ١٨١٩ رأت الحكومة أن التطور الصناعي يقتضي التجاوب مع مطالب الجمعيات الحرفية الداعية إلى حرية التنظيم على أسس جديدة. وتم سن قانون التنظيم الحرفي والمهني في العام ١٨٢٥. وبقيت فوضى العمالة بلا قيود. ولشد ما أثار الرأي العام والسياسيين على مختلف انتمائهم، عمل الأطفال الصغار. ومنع قانون العمالة في العام ١٨٣١ تشغيل الأطفال دون التاسعة، وخطا تنظيم العمل خطوة مهمة عندما سن البرلمان ما يعرف بقانون المصانع في العام ١٨٣٣. وتناول القانون عمل الأطفال بشكل خاص. وسن مجلس العموم قانون العشر ساعات المعروف في العام ١٨٤٧ ليحدد يوم العمل. وتلا القانون إصلاحات أخرى خففت من مآسي فوضى العمالة. وبالطبع اصطدمت تشريعات تنظيم العمالة، على الرغم من أنها كانت محدودة ومتواضعة، بمعارضة أصحاب الصناعة. ويمكن اعتبار إلغاء سلم أسعار بيع الحبوب في العام ١٨٤٦، وانتهاج مبدأ حرية التجارة، تعويضاً للطبقة التجارية والصناعية على الرغم من أن الخطوة أملتها الضرورات العملية: القحط الذي عم معظم أوروبا.

Digitized by Birzeit University Library

عندما نشبت الثورة الأوروبية في العام ١٨٤٨، نجت إنجلترا من لهيبها. ولم يتعدَّ صداها أعمال الاحتجاج المحدودة. ولم يكن من الصعب مواجهتها واحتواء تأثيرها. كيف؟ ولماذا؟ هذا موضوع تحليل واجتهاد. ومن الأرجح أن سياسة ما يعرف اليوم بـ «العصا والجزرة» تجاه الأزمات لعبت دوراً مهماً. ليس من الصعب إيراد أمثلة على ذلك: خطوات القمع في العام ١٧٩٤، والعام ١٨١٩ ومعالجة أزمة ١٨٣١/١٨٣٢ من ناحية، وانفتاح القوى السياسية -وبخاصة الويغز- أمام قوى اجتماعية جديدة كالطوائف المنشقة والراديكاليين والتفاعل معها، والخطوات الإصلاحية التي تم إنجازها من ناحية أخرى. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد أبدى وليم الرابع استعداده لزيادة أعضاء مجلس اللوردات خلال أزمة ١٨٣١/١٨٣٢ على الرغم من أن مجلس اللوردات كان أقوى سند للمؤسسة الملكية وخلافاً لرغبته. كذلك ألغى روبرت بيل سلم أسعار الحبوب على الرغم من أن الإلغاء تضارب ومصالح حزبه الزراعية؛ حزب التورز. ولم تنطلق هذه السياسات لتحقيق إقامة نظام ديموقراطي. ويمكن القول إن النظام الديموقراطي الذي قام في إنجلترا نشأ بلا مشروع. ولعبت «الإصلاحات الصغيرة»، خلافاً للحالة الفرنسية، للتغلب على المصاعب التي واجهت النظام الحاكم من حين إلى آخر دوراً مهماً في نشوئه.

أنظمة الحكم «القديمة» في أوروبا و«تحديات» العصر الديموقراطية

المقصود هنا بالقديم الاستعمال الشائع، لا كما عنى كلارك به، بمعنى سابق. فالتعبير من بناة فكر دي توكفيل عندما ذهب إلى أن الثورة الفرنسية واصلت عمل النظام السابق الذي سعى إلى إقامة مؤسسات الدولة المركزية بشكل رئيسي. لكن التعبير أخذ مضامين جديدة، أبرزها عنى الكيان السياسي الذي لم يواكب التطور؛ سواء أكان اقتصادياً واجتماعياً أم فكرياً أم ثقافياً عاماً أم جميعها أم بعضها. والمقصود بتحديات العصر التطورات الذاتية التي لم تتشكل رسمياً على صعيد «الدولة»، وإسقاطات الثورة الفرنسية، والمثال الإنجليزي الذي استوعب مستحدثات التطور دون إلغاء أو استئصال الأعراف والمسلمات القانونية والسياسية بشكل رسمي نتيجة لمستحدثات التطور، كالربط بين الملكية وحق الانتخاب، أو حل مجلس الملك الخاص، أو تجريد المؤسسة الملكية من امتيازاتها التقليدية بقرار أو قانون من البرلمان. فقد ضعفت أو اختفت هذه المؤسسات باستحداث أجهزة جديدة احتلت دورها. ومثال ظهور «مجلس الوزراء» (cabinet) في القرن الثامن عشر هو أحدها، كذلك تشكيل اللجان البرلمانية لاستقصاء موضوع معين بصورة متزايدة، بحيث أصبح من أهم الآليات البرلمانية لنظام الحكم. ومن هنا، فإن أنظمة الحكم في أوروبا بقيت "قديمة" على الرغم مما حدث من تغيير ومركزة لأجهزة الحكم كان أقرب إلى الترميم منه إلى التطور ومواكبة "العصر".

Digitized by Birzeit University Library

ستقتصر الدراسة هنا على القوى العظمى آنذاك؛ أي ما بين العامين ١٨١٥-١٨٤٨، كالنمسا وبروسيا وروسيا، أو أصبحت فيما بعد كإيطاليا مثلاً، وستكتفي بالإشارة إلى غيرها إذا اقتضى الأمر. كذلك لن تتقيد بالفترة الزمنية المذكورة كلياً.

السمة السياسية البارزة لأنظمة هذه الدول ضعف المؤسسات التمثيلية إذا وجدت أو غيابها كلياً لأسباب عديدة، عامة أحياناً و/أو خاصة أحياناً أخرى. كذلك اختلفت خصائص أنظمة الحكم من بلد إلى آخر. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد اقترن نظام الحكم في روسيا بالاستبداد القيصري، وقاربت علاقات التبعية الاقتصادية والاجتماعية حالة الاستعباد. وكادت علاقات السيادة الإقطاعية أن تكون مطلقة على جميع الأصعدة: الإدارية والقضائية والاقتصادية؛ وسلطة القيصر مركزية وعمادها الجيش والقصر. ولم تعرف روسيا الاستنارة على الصعيد الفكري والثقافي حتى نهاية القرن الثامن عشر، وبقي اقتصادها زراعياً دون أن يطرأ تطور في الإنتاج وعلاقات الإنتاج بشكل عام. ولم يختلف نظام الحكم في الإمبراطورية النمساوية اختلافاً نوعياً عما ساد في روسيا القيصرية. لكنه لم يخل من تطور على صعيد إدارة الحكم. كذلك تأثرت فيينا بإسقاطات الاستنارة الثقافية، فكثرت المقاهي التي تداول روادها الشؤون العامة على غرار مثيلاتها في فرنسا وإنجلترا، واتسع حيز الحياة المدنية إلى حد ما.

لكن التنوع لم ينحصر في طبيعة نظام الحكم وخصائصه. واختلفت الحالة الجيوسياسية من بلد إلى آخر. وسعى ملوك أوروبا وأباطرتها إلى توسيع رقعة حكمهم منذ قرون. وكان توسيع رقعة الحكم الهدف الأساسي لكل ملك أو أمير أو إمبراطور دون اعتبار آخر. أما الدواعي، فيمكن أن تكون مختلفة. لكن الثورة الفرنسية أيقظت الروح الوطنية القومية على الرغم مما يبدو من تناقض مع دعوتها إلى "الأخوة" بين الشعوب في مراحلها الأولى على الأقل. وكان الجيش الفرنسي أول جيش وطني منذ روما. وشكل هذا التحول تحدياً لجميع ملوك البلدان الأوروبية وأباطرتها إلى حد ما عدا إنجلترا، ولمسلمات التوسع الإقليمي التقليدية التي لم تسلم فرنسا منه بعد المراحل الأولى من الثورة. وكانت إمبراطورية النمسا أكثر القوى الأوروبية عرضة لخطر انتشار الروح القومية والوطنية بسبب التعددية القومية. والأمر الذي لم يقل أهمية أن نشوء الروح الوطنية تزامن مع فكر سيادة الشعب، وبناء نظام سياسي كتجسيد لمبدأ السيادة. ولا يمكن إغفال أو الإقلال من أهمية إقامة الجمهورية في المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية، وإعلان الدستور الجمهوري إغفالاً تاماً. وباتت مكونات الواقع الأوروبي الجيوسياسية أيضاً في خطر. لمحة قصيرة تلقى ضوءاً عليه.

كانت إمبراطورية النمسا أكثر البلدان عرضة لهذا الخطر لأسباب عديدة. فقد كانت الإمبراطورية متعددة القوميات ولم يشكل النمساويون سوى أقلية صغيرة.

Digitized by Birzeit University Library

وامتدت أقاليمها من شمال إيطاليا وحتى جنوب وسط بولونيا. واستمرت تسعى إلى التوسع في البلقان. إضافة إلى ذلك، أشغلت النمسا رئاسة مجلس الرابطة الألمانية المعروفة بالبوند (Bund)، التي ضمت جميع الممالك والإمارات والمدن الحرة الألمانية. وعلى الرغم من رمزية المكانة وطابعها الشكلي العام، فإن النمسا كانت غارقة حتى الأذنين كما يقال في مشاكل المجال الألماني. ومما زاد الطين بلة، أن صعود بروسيا في القرن الثامن عشر كقوة مركزية في ألمانيا أدى إلى منافسة قوية وحروب أحياناً بين كلتا الدولتين. وليس من الغريب أن تكون النمسا أكثر الدول عداء لقيام حركات قومية وإقامة المؤسسات التي تتسم بالديموقراطية.

اختلفت حالة البلدان الأخرى عن النمسا في بعض الجوانب. فقد عانت ما أصبح ألمانيا فيما بعد من تفكك وانحلال إلى ممالك وإمارات ومدن حرة. وكانت الرابطة الألمانية (Deutscher Bund) المؤسسة الجماعية الوحيدة، لكنها جثة بلا روح، وعملها الرئيس الموافقة على رئاسة النمسا للمجلس، وصيانة نظام الحكم من الثورات، لئلا تهدد نظام الحكم في فيينا وبرلين. عدا ذلك، مارس ملوك ألمانيا وأمراؤها سلطة سيادية في ممالكهم وإماراتهم. والوضع في إيطاليا كان أشد سوءاً. وبالإضافة إلى التفكك إلى ممالك، رجعت النمسا تحكم أقاليم الشمال الغنية بعد هزيمة نابليون ومؤتمر فيينا. وليس من الغريب أن تجد إسقاطات "العصر" -النهوض القومي وشعارات الحرية والسيادة- تربة خصبة في المجال الإيطالي والألماني لما عانى من انقسام وانحلال.

وعلى العموم، يمكن القول إن أنظمة الحكم السائدة والواقع الأوروبي -باستثناء إنجلترا- الجيوسياسي من ناحية، والهزة العنيفة التي أحدثتها الثورة الفرنسية وحكم نابليون من ناحية أخرى، وصدى نجاح الولايات الأمريكية في إقامة الجمهورية -رغم البعد- من ناحية ثالثة، كانت أشبه بزوابع مختلفة الاتجاهات، تتصادم فيما بينها. وكانت مهمة مؤتمر فيينا وما صاحبه من اتفاقات جرت على هامشه أن يحدد اتجاه الزوابع المتلاطمة نحو جهة معينة. ولما تم النصر لأنظمة الحكم السائدة، فقد أرادت أن تبقى أوروبا على صورتها. وقامت روسيا والنمسا وبروسيا وإنجلترا بعقد اتفاقية دعيت بـ "الحلف المقدس". وبموجب الاتفاقية، فقد تعهدت الدول بقمع الحركات المناوئة للنظم السلطانية، وإخماد نشوب أي تمرد أو انفجار ثورة ضدها. ولم تبقَ إنجلترا مدة طويلة في الحلف، وبقيت الدول الثلاث كراعية للأنظمة السائدة، ليس في ممالكها فحسب، وإنما أيضاً في أوروبا عامة. وأطلق الدارسون على هذه الفترة؛ أي ١٨١٥-١٨٤٨، اسم "الردة" (Restoration)، في إشارة منهم إلى عودة الأنظمة إلى عهد ما قبل العام ١٧٨٩. وقد عبر مترنيخ، المستشار النمساوي الذي اقترن عهد الردة باسمه، عن المخاطر التي تواجه أنظمة الردة في رسالة لقيصر روسيا في العام ١٨٢٠ بصورة واضحة عندما أشار

Digitized by Birzeit University Library

إلى خطر فقدان الأنظمة القدرة على المحافظة على نفسها بسبب ما تثيره "الطبقة الوسطى في المجتمع" من خوف واستعداء وفوضى، مستغلة "أصوات الشعب" لإحداث قطيعة بين "الملوك والرعية".[٤٤] وعنى مترنيخ التنظيمات والحركات التي دعت إلى إصلاح أنظمة الحكم عندما أشار إلى «الطبقة الوسطى».

ويبدو أن أفول نجم نابليون قد بعث الآمال لدى الشعوب الأوروبية في الإصلاح بعد أن تحررت من الاحتلال الفرنسي أو زوال خطره. وأبدى بعض الملوك والأمراء استعداداً لاتخاذ بعض الخطوات الإصلاحية. ووعد ملك بروسيا شعبه بسن دستور في العام ١٨١٥. وشرعت بعض الإمارات الألمانية تعد دستوراً أيضاً. وكما ورد سابقاً، رفض لويس الثامن عشر، ملك فرنسا، مشروع الدستور الذي أعده المجلس النيابي ووضع دستوراً حافظ على سلطات واسعة به للملك. وقمع الجيش النمساوي حركات التمرد التي نشبت في أنحاء متعددة في إيطاليا. وعندما أدرك مترنيخ خطر دعوات الإصلاح وتنظيماتها في ألمانيا، سارع إلى جمع ملوك ألمانيا وأمرائها، وأسفر الاجتماع عن اتفاق أخذ اسم مقررات كارلسباد في العام ١٨١٩. وتضمنت المقررات قيوداً شديدة على النشر ومنعت حق التنظيم والاجتماعات الجماهيرية العامة. وتبع ذلك قرارات فيينا في العام ١٨٢٠ الصارمة على النشر والنشاط السياسي. وفي النمسا نفسها، أقام مترنيخ شرطة سرية لمراقبة أي حركة يمكن «أن تخل بالنظام». وأرسلت فرنسا جيشها في العام ١٨٢٠ لقمع تمرد نشب ضد ملكية الردة في إسبانيا. ولم تسلم إنجلترا من نشوب حركات الاحتجاج على الرغم من اختلاف المطالب، وبلغت ذروتها في مذبحة بيترلو في منشستر العام ١٨١٩. ويبدو أن ملوك الردة شعروا بشيء من الاستقرار والأمن على عروشهم بعد قمع حركات التمرد، إذ لم يتردد لويس الثامن عشر، ملك فرنسا، في العام ١٨٢٠ في تعديل الدستور لصالح الطبقات الثرية. ونجح ملوك أوروبا القارية وأمراؤها في احتواء حركات التمرد والاحتجاج بواسطة التشريعات واستعمال القوة حتى بداية العشرينيات، ثم تحولت سياسة الاحتواء إلى نظام سائد لا يسمح بإصلاحات دستورية تهدد الأنظمة السياسية من وجهة نظر القوى الحاكمة، وعلى رأسها مترنيخ.

هل خلت البلدان الأوروبية من أي شكل من أشكال الحكم الدستوري بعد العام ١٨١٥ وحتى العام ١٨٤٨؟ تعرضنا للحالة الفرنسية والبريطانية. وإذا استثنيت السويد والنرويج التي كانت جزءاً من مملكة السويد، فمن الملاحظ أن البلدان المتاخمة أو القريبة من فرنسا لم تستطع التخلص من التأثير الفرنسي. فقد استدعيت العائلة المالكة إلى اعتلاء العرس في بلجيكا بعد انفصالها عن هولندا في العام ١٨٣٠ من قبل جمعية تمثيلية بلجيكية «بموافقة فرنسية وبريطانية»، وبذلك استمدت العائلة المالكة شرعيتها من الجمعية التمثيلية وليس من مصدر آخر. كذلك عاد الأمراء الألمان إلى إماراتهم المتاخمة لفرنسا أو القريبة منها -بادن-بادن،

Digitized by Birzeit University Library

وفيرتنبرغ، ومدينة فرانكفورت- دون إبطال الدساتير إبان الحكم الفرنسي كلياً، وسنت الدساتير هنا بوحي مما سبق. وحذت دويلات أخرى حذو دويلات جنوب غرب ألمانيا. لكن الأهم من ذلك أن «طبقات الشعوب العريضة»، لم تكن طرفاً عند تحرير هذه الدساتير. وكانت هذه الدساتير من عمل رجال الحكم والمقربين من الأمراء ولأغراض الحكم نفسه، لا لجعل السكان مواطنين.[٤٥] أما النمسا وبروسيا، القوتان العظميان في المجال الألماني، فقد كانتا رمز المعارضة للحكم الدستوري، وبالتأكيد البرلماني. البلد الوحيد في الإمبراطورية النمساوية الذي أقام شكلاً من أشكال المؤسسات الدستورية هو المجر (هنغاريا). وعلى الرغم من غياب المؤسسات الدستورية في أنظمة الحكم المركزية، فإن وجود المؤسسات التمثيلية (diets) بالألمانية، و(estates) بالإنجليزية، و(etats) بالفرنسية - المحلية في الأقاليم والألوية والأقضية كان شائعاً. وكانت الأكثرية الساحقة من الأعضاء من النبلاء والأعيان. وفي الأغلب شكلت حلقة الوصل بين السلطة المركزية والسكان للقيام بمهمات معينة كجمع الضرائب مثلاً، أو رفع استرحامات معينة إلى مؤسسات الحكم المركزية. ورأى بها البعض مؤسسات امتداد للجهاز الإداري المركزي.[٤٦] وتميزت بروسيا عن غيرها بجهاز بيروقراطي فعال ندر مثيله، نتيجة لإصلاحات شتاين -هادرنبرغ بين العامين ١٨٠٧-١٨١٧. ولم تتجاوز مؤسسات التمثيل المحلية هناك دور حلقة الوصل بينه وبين السكان المحليين. ولم تعرف روسيا القيصرية مجالس التمثيل، وندر وجودها في ممالك إيطاليا وأقاليمها ومدنها بعد قمع حركات التمرد في أعقاب رجوع الحكم النمساوي في الشمال.

شكلت «المسألة القومية» والإصلاح الدستوري العمود الفقري لـ «تحديات العصر». ولم يكن لمفهوم حق تقرير المصير وجود في ذلك العصر، لا في القانون الدولي ولا في الفكر السياسي. والجدير بالذكر في هذا السياق، أن المسألتين لم تكونا منفصلتين الواحدة عن الأخرى، لا على الصعيد الفكري ولا على صعيد العمل السياسي. ومن أهم ما كان مشتركاً بينهما أن «المعارضة»، بغض النظر عن المكان والخصائص المحلية، حملت راية كلتيهما، واعتقدت أنها الناطقة الوحيدة باسمهما. ورجع ذلك إلى أن أنظمة الحكم السائدة، وبخاصة في النمسا وفي بروسيا إلى حد بعيد، عملت من أجل الحفاظ على الحالة السابقة (status quo ante) لـ ١٧٨٩ والحقبة النابليونية.

تقسم الأغلبية العظمى من الدارسين والباحثين القوى السياسية الفاعلة في هذه الحقبة (١٨١٥-١٨٤٨) إلى ثلاثة أصناف أو مجموعات وأحياناً أربعة: المحافظون، الليبراليون، الراديكاليون، وأحيانا الجمهوريون والاشتراكيون. ولم يكن لهذه التصنيفات تحديد رسمي أو قانوني، ولم يسموا أنفسهم بذلك كمجموعة. وأصبحت هذه المفاهيم من مسلمات القرن العشرين، وجذورها ترجع إلى النصف

Digitized by Birzeit University Library

الثاني من القرن التاسع عشر. بالإضافة إلى ذلك، أخذت هذه المفاهيم مضامين جديدة واختفى بعضها مع الزمن. ولعل أبرز مثال دال على هذا التطور غياب قضية المرأة ومكانتها في الفكر والحياة السياسية. ودار أهم جدل بين التيارات السياسية المختلفة حول ضرورة إقامة المؤسسات التمثيلية وحق التصويت. لكن حق التصويت لمن؟ شكل الرجال محور الجدل، وكان استثناء النساء كنساء أمراً مسلماً به وليس موضع خلاف حتى بين أغلبية التيارات الجمهورية. واعتبرت التيارات الليبرالية في ألمانيا بشكل خاص عامة، الشعب في مرحلة الطفولة (vormündlich) كتبرير لعدم استحقاقها حق الانتخاب. ومن هنا على عامة الشعب أن تكتفي بالحقوق المدنية وحماية القانون. وكانت التيارات الاشتراكية أول من طرح هذه المسلمات بعد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر. وخلاصة القول، لا يمكن إهمال المدخل التاريخي فيما إذا كانت تعني هذه المفاهيم وفكر المجموعات السياسية على الصعيد السياسي العملي في هذه الحقبة شيئاً، كذلك العامل الجيوسياسي الذي ولدت وترعرعت فيه كما سنرى. فالخطاب السياسي المحافظ في بلدان كبلجيكا والنرويج، كاد أن يخلو من إشارات إلى قداسة حق الوراثة الملكية، بخلاف جنوب ألمانيا – الإخوان غيرلاخ خير مثال على ذلك.

وعلى الرغم مما ورد من اختلاف داخل هذه التصنيفات العامة، فقد كان المعسكر المحافظ أكثرها تجانساً من حيث الأصول والخطاب السياسي. وقد وردت بعض الإشارات تناولت بعض خصائصه وجذوره الفكرية ومعاقله الاجتماعية الأرستقراطية والإدارية والدينية بشكل خاص في كل من فرنسا وإنجلترا. وكان المحافظون عماد ما دعاهم سبربر بـ "حزب النظام" كنقيض لـ "حزب الحركة"، والمقصود التغيير على الأرجح.[٤٧] وبينما ذوت أو اختفت بعض عناصر الخطاب السياسي «الكلاسيكي» المحافظ في إنجلترا وفرنسا، حافظ على وجوده في الدول الكبرى الأخرى كروسيا، وبعض الدويلات الصغرى عامة، وفي إيطاليا بشكل خاص. ولم يعد يكتفي المحافظون بدور معسكر الثورة المضادة كما حدث خلال الثورة الفرنسية. وحاول العديد منهم بلورة منظور فكري وإعلامي لمواجهة انتشار الفكر الليبرالي والراديكالي بأطيافه المختلفة.

ويمكن القول بشكل عام إن الخطاب السياسي المحافظ رأى بمفاهيم الدولة العضوية التاريخية والأبوية السياسية، كتعبير للأبوية الاجتماعية المنبثقة من الفكر الديني، أصولاً يمكن أن تأخذ سياقات وأشكالاً مختلفة، لكنه لا يستطيع الاستغناء عنها. وبلغة الأخوين غيرلاخ، فإن الملوك والممالك المختلفة هي من «خلق الله»، و«في صميمها مقدسة». ويتبع ذلك أن التفاوت الإنساني في المجتمع يأخذ مضموناً قدرياً لا تلعب الإدارة الإنسانية دوراً في بنيته. وأبرز آدم مولر العنصر الأبوي للبنية الاجتماعية والسياسية كامتداد عمودي لرعوية «النبلاء» لأتباعهم

Digitized by Birzeit University Library

من الفلاحين.[٤٨] وكثيراً ما خاطب الملوك والأمراء، كـ «رعاة»، شعوبهم مباشرة. وانطلاقاً من ذلك، تتجاوز «الدولة» طور «الشكل» أو «الهيئة» المصطنعة، هي هيئة عضوية لكيان طبيعي لا يحتمل التشكيل. ويختلف الخطاب المحافظ من بلد إلى آخر، أو من ناظر إلى آخر. لكن الاختلاف في التفاصيل كما يقال، ولم يكن الفكر المحافظ صيغة نظرية صرفة، بل تشكل كما تدعو الحياة السياسية وتستوجب ذلك، لكنه حافظ على مقوماته الأساسية التي ترجع جذورها القديمة إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد كان رد ملك بروسيا في العام ١٨٤٧؛ أي قبيل اندلاع الاضطرابات وأعمال العنف، لدعوة الليبراليين لإعلان دستور للبلاد أن «لا قوة على الأرض» ستنجح في إقناعه تغيير «العلاقة الطبيعية بين الحاكم والشعب ...» إلى علاقة شرعية ودستورية، ولن أسمح لقطعة ورق مكتوبة -المقصود دستور مكتوب- أن تحول «بين إلهنا السيد في السماء وهذا البلد».[٤٩] كذلك فإن من الخطأ الاعتقاد أن الأيديولوجية المحافظة، وحتى المتشددة، عادت كل إصلاح أو تغيير، لكن الإصلاح والتغيير ضمن إطار أصولهما الفكرية. ودعا البعض، بوشيه الفرنسي مثلاً، إلى ضرورة إشراك الفقراء في ثروة الأغنياء، وإقامة شكل من أشكال الاشتراكية الدينية، وبالتحديد الكاثوليكية، لكن لإعادة بناء «دولة ومجتمع» عضوي يستمد شرعيته من الأصول الدينية.[٥٠] وربما يبدو غريباً أن بعض عناصر حزب التورز أيدت قوانين العمل في الثلاثينيات والأربعينيات لصالح عمال المصانع على الرغم من أن الدوافع والأهداف المباشرة كانت اقتصادية اجتماعية بسبب المنافسة بين الأرستقراطية الزراعية والبرجوازية، لكن التأييد عاد إلى دوافع سياسية أيضاً. أما الخطاب فلم يخلُ من صبغة أبوية دينية كتبرير لتأييدهم قوانين العمل.

شكل الليبراليون العمود الفقري للمعارضة. لكنهم اعتقدوا أنه يمكن التوفيق بين أنظمة الحكم السائدة وبين حاجات التطور. ويمكن القول بشكل عام إنهم ملكيون دستوريون. لكن عداء أنظمة الحكم للإصلاح جعلتهم في موقف صعب معقد. وجل ما دعوا إليه هو سن دستور مكتوب يحدد الحريات السياسية والمدنية كحرية التنظيم والتعبير والنشر وإقامة مؤسسات تمثيلية وغير ذلك مما ورد في سياقات أخرى سابقة كالصبغة الفردانية البارزة لفكرهم، واعتبار الملكية معياراً لحق الانتخاب. وتذهب الأغلبية من الدارسين إلى أن الليبراليين رأوا بـ ١٧٨٩ ودستور العام ١٧٩١ نموذجاً يمكن الاقتداء به، واستوحوا منظورهم السياسي منهما. وهذا ينطبق على الليبراليين الفرنسيين بالتأكيد، أما في البلدان الأخرى فليس دائماً. لكن الأبرز من ذلك أن الليبراليين عامة -عدا في إنجلترا وفرنسا- كانوا أقل تجانساً من المحافظين، والبعض منهم أقرب إلى المحافظة (ständisch) في ألمانيا خاصة. كذلك كانوا متعددي الانتماءات الاجتماعية وأضعف تنظيماً من المعسكر المحافظ.

Digitized by Birzeit University Library

وارتبط تباين الانتماءات واختلاف مضامين فكرهم الليبرالي وضعف التنظيم، بظروف عامة وأخرى خاصة، إضافة إلى ذلك أسهم الانتماء الجيوسياسي في بلورة منظورهم المتسم بالليبرالية بدرجات متفاوتة وأشكال متعددة. كيف؟

الانتماءات الاجتماعية متعددة ومختلفة. فقد انتمى ليبراليو المجر إلى الطبقة النبيلة بأغلبيتهم الساحقة، والشيء نفسه يمكن الحديث عن ليبراليي بولونيا. وكوّنت الطبقة النبيلة في المجر شريحة واسعة في المجتمع المجري، وما اعتبر «نبيلاً» هنا يمكن أن يصنف فلاحاً حراً في إنجلترا وفرنسا أحياناً كثيرة. وعاش عدد كبير من نبلاء بولونيا الليبراليين في المهجر، وبخاصة في فرنسا وفي إنجلترا إلى حد ما، نتيجة لتقسيم بولونيا بين روسيا والنمسا وبروسيا في أواخر القرن الثامن عشر. وأصبحت باريس مجمعاً لعدد كبير من المهاجرين البولونيين. ومن الطبيعي أن يترك الفكر الليبرالي الفرنسي تأثيراً بالغاً في نفوسهم. وتباين الانتماءات ظهر فيما أصبح ألمانيا بعد العام ١٨٧٠ بشكل أوضح. وبينما انتمى الليبراليون في الشرق -عدا سكسونيا إلى حد بعيد- إلى أصحاب الملكيات الزراعية الكبرى والإدارية ودعوا إلى حرية التجارة على الرغم من قلة عددهم، كان لبراليو الغرب متعددي الانتماءات: أصحاب ملكية متوسطة، ورجال أعمال، وتجار، ورواد صناعة، وأساتذة جامعات، وطلبة سابقين. وغلبت الليبرالية السياسية في منظورهم على غيرها. ولعل أقرب وصف يعبر عن تعددية اتجاهاتهم ومشاربهم واختلافها في المجالات المختلفة، أنهم أشبه بباقة ورد مختلفة الألوان. فمنهم من اعتقد أن الإصلاح للحفاظ على الموجود (ständisch) خوفاً مما يمكن أن يؤدي الإصلاح إلى نشوء مشاكل اجتماعية أيضاً -فون راومر مثلاً- ومنهم من دعا إلى إصلاح عام في الحياة السياسية والاجتماعية -هاركورت مثلاً. واحتلت الحريات وعلاقتها بمفاهيم أخرى كالقانون والحق والشرعية عند العديد من القطاع الأكاديمي والفكري مكانة مركزية.[٥١] وأشغلت النمسا التي كانت تعتبر جزءاً من ألمانيا من ناحية، وبروسيا الصاعدة من ناحية أخرى، محوراً رئيساً في الخطاب السياسي كما سيرد فيما بعد. لكن كانت كلتاهما حصناً لـ «النظام القديم». ولم يترك النظام السياسي في النمسا وروسيا مجالاً لنشوء تيارات ليبرالية بسبب طبيعة الحكم السلطانية، ما دفع بالعديد منهم إلى العيش في الخارج. والشيء نفسه يمكن قوله فيما يتعلق بالأقاليم والدويلات الإيطالية. واستمرت أسبانيا ساحة صراع بين الاتجاهات الليبرالية والمحافظة. وعلى العموم، فإن الفترة ١٨١٥-١٨٤٨ شهدت بداية براعم الفكر الليبرالي في أوروبا، بينما قطع شوطاً مهماً في إنجلترا وفرنسا.

وإلى جانب «المعسكرين» المحافظ والليبرالي، أخذت تيارات تظهر على خشبة المسرح السياسي الأوروبي بعد هزيمة نابليون، وتحاول أن تحتل مكاناً خاصاً بها خلال الثلاثينيات. ويميل العديد من الدارسين إلى تصنيفها إلى جمهورية واشتراكية.

Digitized by Birzeit University Library

وهذا التصنيف موضع خلاف أكثر من اتفاق. ويدعوهم آخرون ديموقراطيين. ومن الأرجح أن التعريف الأخير أكثر دقة. فحتى ماركس لم يدعُ إلى دكتاتورية البروليتاريا أو الحزب الواحد حتى العام ١٨٤٨ كنظرية حكم. والقاسم المشترك بين ديموقراطيي ما قبل العام ١٨٤٨ أنهم جمهوريون. ورجع ذلك إلى اعتقادهم الراسخ أن أنظمة الحكم السائدة آنذاك لن تسمح بإقامة نظام حكم ديموقراطي، وأن الطبقات الحاكمة، وبخاصة في وسط أوروبا وشرقها، ترى تناقضاً بديهياً (per se) بين الأنظمة الملكية السائدة وبين الديموقراطية.

شكل دستور العام ١٧٩٣ والخطاب السياسي الذي دار حوله، مصدر وحي للأفكار الجمهورية. وينطبق هذا على جمهوريي فرنسا بشكل خاص، وجنوب غرب ألمانيا بشكل عام. والاختلاف الرئيس بينهما أن الراديكاليين الألمان، كأمثالهم الإيطاليين، حاولوا التوفيق بين المطالب الديموقراطية والمسألة القومية كما سيرد فيما بعد. وأبدى الراديكاليون نشاطاً بارزاً لتجنيد الرأي العام إلى جانبهم على الرغم من أنهم كانوا أقلية بالقياس "إلى التيارات الليبرالية والمحافظة. وعانى الراديكاليون كثيراً من سياسية الأنظمة السائدة، واضطر العديد منهم إلى الهرب إلى الخارج. وندر أن تمكن ماتسيني الإيطالي من ممارسة نشاطه السياسي قبل العام ١٨٤٨ في إيطاليا نفسها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، صدرت صحيفة **دي راينشه تسايتونغ** -«صحيفة الراين»- بمبادرة ماركس ورفاقه من الجمهوريين، لمدة قصيرة وبصورة متقطعة لم تزد على سنة، واضطرت إلى الانقطاع عن الصدور بسبب سياسة الرقابة البروسية. ووجد الراديكاليون في باريس وبروكسل وسويسرا ملجأ يمكن ممارسة نشاطهم السياسي هناك. وشكلت باريس بشكل خاص منتدى سياسياً لتيارات المعارضة الأوروبية (١٨٣٠ - ١٨٤٨) وعاصمة لها.

لم يطرح الديموقراطيون منظوراً متجانس المطالب؛ أي برنامجاً سياسياً بلغة العصر، والأبعاد. وغلبت تعددية الاتجاهات على المسلمات الأساسية أحياناً. واحتلت الأولويات السياسية كإقامة المؤسسات التمثيلية، وحرية التعبير والنشر، والمساواة أمام القانون، وشعبية حق الانتخاب، والمشاركة السياسية لدى الأغلبية منهم. ورأت التيارات الاشتراكية المختلفة بـ «حق العمل» عنصراً أساسياً عند بناء مجتمع ديموقراطي. أكثر من ذلك، اختلف منظور أغلبية الاشتراكيين الفرنسيين -فوريير وبلاً مثلاً- عن رفاقهم الألمان -ڤايتلنغ وماركس بالتأكيد- والبريطانيين -أوين مثلاً- ووصل الاختلاف داخل البلد الواحد. وبينما رأى الاشتراكيون الفرنسيون عامة أن الدولة مدعوة لتنظيم العمل وإقامة مشاغل يديرها أصحاب الحرف والمهن، أولى أوين أهمية خاصة إلى الجمعيات التعاونية كإقامة جمعيات ومؤسسات استهلاكية خاصة للعمال. وأكد ماركس منذ وقت مبكر أن خطوات إصلاحية كهذه تتناقض وديناميكية نمط الإنتاج الرأسمالي الصناعي، ولا مستقبل لها في ظله.

Digitized by Birzeit University Library

لم تقتصر التعددية داخل «المعسكر الجمهوري» على التوجهات الفكرية. ولعبت عوامل جيوسياسية دوراً مهماً في تعددية توجهات الإصلاح. ويكفي ذكر أحدها على الأقل. ولم تلعب الوحدة القومية أي دور لدى الراديكاليين البريطانيين أو البلجيكيين بعد انفصال بلجيكا عن هولندا نتيجة ثورة العام ١٨٣٠. مقابل ذلك، أشغلت المسألة القومية محوراً مركزياً لدى الراديكاليين الألمان والإيطاليين. وإضافة إلى الاستقلال القومي، أولى الراديكاليون الهنغاريون -المجريون- القضاء على الاستحقاقات الإقطاعية أهمية خاصة. فالدولة قائمة في الحالات الأولى، ومن الطبيعي أن تقتصر مطالب الإصلاح على المؤسسات الجماعية. وفي الحالات الأخرى دعا الديموقراطيون إلى إقامة الدولة القومية على أسس جديدة، ورأوا ببعض المؤسسات -كمجلس اللوردات مثلاً- رمزاً للمجتمع القديم. وبينما واجه الليبراليون إسقاطات التوفيق بين فردانيتهم والهوية القومية الجماعية، أضفى الديموقراطيون طابعاً إنسانياً على بناء الدولة القومية. وبرز ذلك في منظور «أوروبا الشابة» وفي «ميثاق الأخوة» في العام ١٨٣٤ الذي أكد أن «كل شعب يحمل رسالة خاصة»، وهي تسعى إلى «تحقيق رسالة عامة للإنسانية».[٥٢]

سعت المعارضة؛ سواء أكانت ليبرالية أم راديكالية، لأنظمة حكم الردة إلى إقامة حركات وتنظيمات لإحداث الإصلاح الذي دعت إليه. واختلف حيز حرية النشاط السياسي من بلد إلى آخر. وحظيت المعارضة بحرية عمل واسع نسبياً في أنظمة الحكم الدستورية، في بريطانيا وفرنسا وفي بعض الإمارات الألمانية كبادن-بادن مثلاً، وعانت من القمع والطرد والملاحقة في أنظمة الحكم السلطانية، وبخاصة في النمسا وروسيا. ولم تتردد بعض الأنظمة الدستورية في تضييق حرية العمل السياسي كما حدث في فرنسا في بداية العشرينيات ومنتصف الأربعينيات. ونتيجة لذلك، اضطر الليبراليون والراديكاليون خاصة إلى إقامة تنظيمات وحركات سرية.

عانت إيطاليا أشكالاً من الانقسام: حكم نمساوي أجنبي في الشمال، ودولة البابا في الوسط، وبيت البوربون يحكم مملكة نابولي في الجنوب، وملكيات أخرى في صقليا وسردينيا، وبيدمونت-سافوي في الشمال الغربي. وبعد استتباب الأمن الأوروبي، نشبت الثورات في الجنوب والشمال. واضطر ملك نابولي إلى الهرب. وعاد الحكم السلطاني بعد أن قمع الجيش النمساوي الثورات. ولم يكن من الغريب أن تلعب المعارضة الإيطالية دوراً رئيساً في إقامة «أوروبا الشابة». وبذل بوناروتي وماتسيني فيما بعد جهودهما من أجل تنظيم المعارضة. وكان ماتسيني أكثر نجاحاً في استمالة العديد من عناصر المعارضة في جمعيات «إيطاليا الفتاة» التي ضمت الآلاف في مدن إيطاليا. وأضفى غريبالدي فيما بعد سمة شبه عسكرية -تحولت إلى عسكرية بعد العام ١٨٤٨- على تنظيم «ذوي القمصان الحمر». واتسم نشاط الجمعيات بالسرية، وعاش أقطابها

Digitized by Birzeit University Library

في الخارج لعدم وجود دولة دستورية تضمن حرية العمل السياسي، وتشكل مركزاً لنشاط المعارضة. ومن الأرجح أن ذلك أسهم أيضاً في انتشار التوجهات الجمهورية بين صفوف حركات المعارضة الإيطالية.[٥٣]

لم تكن ألمانيا بحال أفضل من إيطاليا من حيث التفكك والانقسام كما ورد. لكن العديد من إماراتها، وبخاصة في الجنوب الغربي، أصبحت ذات نظم حكمٍ دستورية. ورأى الليبراليون الألمان في إمارة بادن-بادن في الجنوب الغربي بيتاً لهم. لكن أنظمة الحكم الرجعية السلطانية في فيينا وبرلين، قطبي القوة في المجال الألماني، أشاعت جواً من الخوف والإرهاب. وانعكست سياسة الترهيب والتخويف في مقررات كارلسباد في العام ١٨١٩، واستمرت بعد ذلك على أثر ما يعرف بـ «احتفالات هامباخر» في العام ١٨٣٢. ولم تتردد السلطات من طرد سبعة من الأساتذة من جامعة غوتنغن في العام ١٨٣٧ بسبب احتجاجهم على سياسة خنق الحريات. وقد أثار طرد الأساتذة حملة احتجاج واسعة بعد ذلك. وكان عماد المعارضة في الممالك والإمارات والمدن الحرة الألمانية «حركات الشباب». وشكلت الجامعات ومعاهد التعليم العالي مركز نشاطها الرئيس، ومحط أنظار الرقابة السلطانية في الوقت نفسه. ولم تكتسب الجامعات ومعاهد التعليم مكانة حيادية لدى الجانبين بسبب جمهورها الخاص، وكونها في وسط التجمعات السكانية المدينية الكبرى. وقلما خلت الجامعات والمدارس العليا -جمانسيوم- من حركة شباب. وكانت حركات الشباب في نمو مطّرد منذ الثلاثينيات. وكان من السهل استنفارها كلما اقتضت الظروف بسبب طبيعتها الخاصة.

ولم تنعم حركة المعارضة في الأقاليم الجغرافية النمساوية -من الصعب الحديث عن بلدان ذات هوية جغرافية محددة- بخصائص مماثلة، لا بسبب سياسة مترنيخ وقيصر روسيا القمعية فحسب، إنما بسبب عوامل عديدة أيضاً. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد كانت الأمية منتشرة على نطاق واسع جداً. وشاعت اللهجات المحلية ولعبت دور اللغة الرسمية. أكثر من ذلك، ما زالت اللغة اللاتينية سائدة في الجامعات والمدارس العليا في الأقاليم التي حكمتها النمسا. وتساءل أحد كتابها وأدبائها «أين وطني؟» في إحدى أناشيده كإشارة إلى الواقع السكاني والجغرافي والسياسي المتداخل بعضه ببعض. ونتيجة لهذا العامل أو ذاك أو لجميعها، يصعب الحديث عن رأي عام ذي هوية قومية وسياسية.[٥٤] وقام الحس العام مقام التوجهات القومية والسياسية التي قل ناطقوها. وكانت المجر -نسبة إلى المغياريين- أبرز إقليم صاغت نخبته الاجتماعية مطالبها الإصلاحية.

نجحت أنظمة الحكم السلطانية في النمسا وبروسيا وروسيا في الحفاظ على الأمن والاستقرار بفضل أجهزة الرقابة والقمع حتى العام ١٨٤٨. وأثبتت أجهزتها نجاعة

Digitized by Birzeit University Library

خاصة في إضعاف حركات التغيير والإصلاح. واختلف الوضع في غرب أوروبا. وكانت أنظمة الحكم السلطانية أكثر عرضة للتأثر بما جرى في فرنسا. ويظهر ذلك بصورة أوضح في أسبانيا بين العامين ١٨١٥ - ١٨٤٩. فقد منح نابليون أثناء حكم أخيه دستوراً لأسبانيا في العام ١٨٠٨. وبعد هزيمة الفرنسيين وانسحابهم، اجتمع لفيف من السياسيين الأسبان في مدينة قادس في العام ١٨١٢ لصياغة دستور جديد لأسبانيا. واستوحى الدستور الجديد فلسفته الدستورية من فكر روسو -سيادة الشعب مثلاً- ومونتسكييه -فصل السلطات- بشكل عام، ومن دستور الثورة الفرنسية في العام ١٧٩١ بشكل خاص.[٥٥] وشمل حق الانتخاب جميع الأسبان من الرجال تقريباً، وحدد الدستور عملية إجراء الانتخاب للكورتس -البرلمان الأسباني- بثلاث مراحل. وعندما رجع فردناند السابع إلى العرش، رفض دستور قادس، وانفجرت الثورة في أعقاب رفضه. وتم إخماد الثورة بمساعدة عسكرية فرنسية في العام ١٨٢٣. وحكم فردناند أسبانيا حكماً مطلقاً حتى العام ١٨٣٤. وبعد أن شعر أن النظام قد استتب، أصدر دستوراً حافظ بموجبه على صلاحيات واسعة كتعيين رئيس الحكومة، وضرورة الموافقة على تعيين الوزراء، وحل الحكومة، والكورتس، ولم يستفد من حق الانتخاب سوى أقلية ضئيلة قدرت بـ ١٨٠٠٠ من مجموع السكان البالغ عددهم حوالي ١٢ مليوناً في العام ١٨٣٤. وكان قانون الانتخابات قابلاً للتغيير. ومع ذلك، لم تتعدَّ نسبة أصحاب حق الانتخاب حتى العام ١٨٤٨ بين ١-٢٪ عدا سنة ١٨٣٧,[٥٦] وعلى صعيد الواقع، مارس البلاط الملكي نفوذه لتسفر الانتخابات عن نتائج احتسبت مسبقاً. وعاد الصراع السياسي والتمرد العسكري مرة ثانية في بداية الأربعينيات بسبب الخلافات والمنافسة بين حزبي الحكم، «المعتدل» و«التقدمي»، وانتهى بانقلاب عسكري لصالح «المعتدلين» وإعلان دستور العام ١٨٤٥. وكان أهم تغيير في الدستور إعادة حق تعيين مجلس الشيوخ وفرض قيود جديدة على حق الانتخاب طبقاً لقانون الانتخاب الجديد في العام ١٨٤٦. ولم يتجاوز عدد أصحاب حق الانتخاب الجديد المائة ألف. وكفى للمرشح أن يكون ذا علاقة متينة مع محافظ اللواء، ليضمن نجاحه في الانتخابات.[٥٧]

دفعت القيود على النشاط السياسي وعسكرة الحياة السياسية العناصر الراديكالية، وبخاصة الجمهورية والديموقراطيّة منها، إلى النشاط السياسي السري. وسعت هذه التيارات إلى تأسيس الجمعيات السرية في المدن الريفية. ولعبت دوراً في نشوب أعمال التمرد في المدن الريفية والأقاليم من حين إلى آخر على الرغم من حدود قوتها. وأقامت الأجنحة المعتدلة منها الحزب الديموقراطي في العام ١٨٤٩، وبعضها الأخرى الاتحاد الليبرالي في العام ١٨٥٤. لكن تأثير المعارضة بقي محدوداً، ونجح «حزبا الملكية الوراثية» في إحكام قبضتهما على الحكم على الرغم من المنافسة بينهما، والصراع أحياناً على السلطة حتى العام ١٨٦٨.[٥٨]

Digitized by Birzeit University Library

وعلى العموم، يمكن القول إن أوروبا غداة ١٨٤٨ -باستثناء روسيا- عاشت ربيع نهضة سياسية قل نظيره في تاريخها، إذا وجد، تجسد في تنوع غنى حركات الإصلاح السياسي وما أشاعته من أمل في إحداث تحول ديموقراطي. وكانت أوروبا أشبه بمخزن بارود ينذر بالانفجار. وبلغ القحط ذروته في صيف ١٨٤٥ و١٨٤٦، تماماً كما حدث قبيل العام ١٧٨٩ في فرنسا، وعم مناطق واسعة في أوروبا. وازدادت حدة الأزمة الاقتصادية والمالية في أواسط الأربعينيات بسبب حمى بناء السكك الحديدية بشكل خاص. وانتشر الجوع في معظم أنحاء أوروبا، ما دفع البعض في جنوب إيطاليا خاصة إلى استهلاك جيف الحيوانات الميتة. وانتشرت أعمال السطو على المخازن والقوافل التجارية. ووصل عدد الانتفاضات المحلية وأعمال العنف في فرنسا حوالي ٤٠٠ خلال العامين ١٨٤٦ و١٨٤٧ و١٦٠ في أنحاء ألمانيا في العام ١٨٤٧ وحدها.[٥٩] وعلى الرغم من أن حدة القحط خفت في أواخر العام ١٨٤٧، فإن الاستياء العام والتذمر من حدة الفاقة الاجتماعية مهّدا بصورة مباشرة لاشتعال فتيل الثورة.

عاصفة الإصلاح الديموقراطي تجتاح أوروبا: ١٨٤٨-١٨٤٩

لا يهمنا الجدل الأكاديمي خلال العقدين الأخيرين حول أحد جوانب ثورة ١٨٤٨-١٨٤٩ المهمة: هل نحن بصدد ثورة أم ثورات أوروبية؟[٦٠] المهم في هذا السياق مكانتها في نشوء الأنظمة الديموقراطية. وكما ورد سابقاً، فإن نظام الحكم الدستوري أخذ ينتشر في بلدان غرب أوروبا بشكل خاص، وبعض أقطار وسطها. ولعل الإسهام الأساسي لنظام الحكم الدستوري؛ سواء أكان الدستور مكتوباً أم غير مكتوب كما يذهب البعض في الحالة البريطانية، هو إقامة مؤسسة تمثيلية لسن القوانين. أما البلدان التي لم تعرف أي شكل من أشكال المؤسسات التمثيلية الجماعية، فقد انفجر الصراع في العامين ١٨٤٨ و١٨٤٩ من أجل إقامتها على الأقل، ولم تكن ضرورة إقامتها موضع خلاف بين التيارات السياسية المختلفة؛ سواء أدرجت تحت اسم الليبراليين أم الراديكاليين على مختلف منظوراتهم السياسية، وحتى بعض التيارات المحافظة ذات النزعات المؤسساتية التمثيلية. فقد رأى جميعهم أن الوسيلة الوحيدة للحد من سياسة الحكم السلطاني والمطلق، تكمن في إقامة المؤسسات التمثيلية لسن القوانين كمعايير ومرجعيات محددة يستند إليها في أحوال الخلاف أو النزاع بشكل خاص.

سيتناول هذا الجزء من العرض العام لتاريخ الديموقراطية الأحداث الرئيسة وأدوار القوى السياسية الفاعلة وما حاولت إقامته من مؤسسات بديلة أو جديدة، وفي النهاية سيتعرض إلى الإرث العام الذي تركته، والإسهامات؛ سواء أكانت مباشرة أم بعيدة المدى، في تاريخ تطور الأنظمة الديموقراطية.

Digitized by Birzeit University Library

تصدرت فرنسا العديد من الدراسات التي تناولت ثورة/ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩ لأسباب عديدة. لكن تجب الإشارة إلى أن الثورة نشبت أولاً في صقلية ومملكة نابولي في جنوب إيطاليا في كانون الثاني؛ أي قبل نشوبها في فرنسا بأسابيع. ولا صلة بين الحدثين. فالأسباب والعوامل الفاعلة والأهداف مختلفة. وكما ورد سابقاً، فقد أسفرت ثورة تموز العام ١٨٣٠ عن إقامة نظام حكم دستوري اتسم بالليبرالية، واعتبر الدارسون غيزو رمز الليبرالية الفرنسية قبل العام ١٨٤٨. ولم تكن فترة حكم لويس فليب (١٨٣٠-١٨٤٨) مرحلة استقرار تام على الرغم من حيز الحريات العامة النسبي. وقام عمال الحرف في ليون بهبات مصحوبة بأعمال عنف قمعت بالقوة في الأعوام ١٨٣٢ و١٨٣٤ و١٨٣٩. وقام لويس بونابارت، ابن شقيقة نابليون، بمحاولتين لإحداث تمرد وانقلاب في العامين ١٨٣٦ و١٨٤٠ انتهتا بالفشل. وبدا وكأن حكومات لويس فليب أثبتت سيطرتها على الوضع. ولعل نجاحها في انتخابات آب العام ١٨٤٦ زاد من ثقتها بنفسها على الرغم من القيود التي سنتها على النشر والنشاط السياسي في العام ١٨٤٥. لكن القحط والأزمة المالية نتيجة لـ «جنون» بناء السكك الحديدية بشكل خاص، على الرغم من نسبيتها في فرنسا، زعزعا ثقة الناس عامة.[٦١] أضف إلى ذلك فضائح الفساد في بعض الوزارات وفي أجهزة الحكم. ووجدت المعارضة بذلك فرصة للقيام بحملات احتجاج واسعة منذ منتصف العام ١٨٤٧، ما دفع الحكومة إلى منع تجمع المواطنين على أرصفة الشوارع لأهداف سياسية في كانون الثاني العام ١٨٤٨. لكن خطوات الحكومة الإجرائية لم تثن من عزيمة المعارضة، وواصلت نشاطها لإثارة الرأي العام واستغلال الشوارع لتحريض الناس ضد الحكومة من حين إلى آخر.

كانت ثورة شباط العام ١٨٤٨ ثورة الشوارع. أما ما أسهم في نجاحها، فعاد إلى امتناع الحرس الوطني -الشرطة اليوم- والجيش عن التدخل لقمع حركة الاحتجاج الواسعة التي عمت شوارع باريس بين ٢٢ و٢٤ شباط. باريس هي فرنسا، وكل حدث في باريس يقرر مصير فرنسا. هكذا كان في العام ١٧٨٩ والعام ١٨٣٠. لم تكن ثورة العام ١٨٤٨ حالة استثنائية. ولم يُجدِ تنازل لويس فليب عن العرش لصالح حفيدة العائلة المالكة نفعاً. وسارع قادة المعارضة الجمهورية إلى إقامة جمعية تأسيسية وتأليف حكومة مؤقتة باشتراك الاشتراكيين. وأصدرت الحكومة المؤقتة قرارات مؤقتة لتنظيم الحياة السياسية. وتم الاتفاق على إجراء انتخابات للجمعية الوطنية في ٢٣ نيسان بصورة نهائية.

كان إلغاء عقوبة الإعدام وإطلاق حرية التعبير والنشر؛ أي إلغاء الرقابة الحكومية الممقوتة، وإعلان حق الانتخاب العام للرجال، أهم أعمال الحكومة المؤقتة. بذلك وضعت الحكومة المؤقتة الأسس لإقامة نظام حكم ديموقراطي واستبدال سيادة العرش بسيادة الشعب، وحددت مصدر الشرعية.[٦٢] وفي الواقع، فإن جميع القيود

Digitized by Birzeit University Library

على النشاط السياسي لم يعد له وجود حتى حزيران العام ١٨٤٨ على الأقل. وانعكس ذلك في وفرة وسائل الخطاب السياسي من صحف ونشرات وبيانات. وأصبحت مقاهي باريس وأرصفة شوارعها مرة أخرى أشبه بمسرح سياسي، إضافة إلى النوادي الخاصة بالقوى السياسية المختلفة. ولم تشهد باريس منظراً مشابهاً خلال الأشهر الأولى من الثورة منذ العام ١٧٨٩ وحتى العام ١٧٩٣.

لكن سرعان ما انقلب صراع المعارضة ضد ملكية لويس فليب إلى نزاع بين أجنحتها، وبالتحديد بين أنصار الديموقراطية السياسية وأنصار الديموقراطية الاجتماعية. ووقف على رأس الجماعة الأولى لامرتين، الشاعر المشهور، والجنرال كوفنياك، الرجل القوي كوزير للحربية في الحكومة المؤقتة. وكان الاشتراكيون ذوي رؤى مختلفة. وبرز لودرو-رولا كأكثر الجمهوريين نشاطاً في الحياة السياسية خلال حكم لويس فليب، ولويس بلا وأوغسط بلانكي كأصحاب منظورات للمجتمع الاشتراكي الجديد. وأبدت الحكومة المؤقتة استعداداً للقيام بإصلاحات اجتماعية كتحديد ساعات العمل، وإقامة مشاغل حكومية في ٢٢ إلى ٢٦ شباط إرضاءً للاشتراكيين على الصعيد الرسمي، ولاحتواء ضغط الجماهير العاطلة عن العمل بشكل خاص. لكن المشاغل الحكومية انقلبت إلى عبء مالي. فقد بلغ عدد العاملين حوالي مائة ألف خلال الأشهر الأولى بعد اندلاع الثورة. والأهم من ذلك أنها أصبحت معقل التيارات الاشتراكية وأشبه ما تكون بـ «اللامتسرولين» في ١٧٩٢-١٧٩٤.[٦٣] ومما زاد من حدة التوتر بين الجناحين الجمهوريين، أي الجمهوري البرجوازي والاشتراكي، أن انتخابات ٢٣ نيسان أسفرت عن فشل ذريع للاشتراكيين على الرغم من نسبة المشاركة العالية -حوالي ٨٥٪- في الانتخابات. فقد نجح زعماؤهم بصعوبة، ولم يزد عدد من كان محسوباً عليهم على المائة من أصل ٨٧٦.[٦٤] وأعقب ذلك تنحية بعضهم من الهيئة التنفيذية. ولم يبقَ للاشتراكيين سوى الشارع والمشاغل الحكومية لتأكيد قوتهم السياسية. بذلك أصبحت المشاغل الحكومية مصدر قلق للجمعية الوطنية وللحكومة. وبالفعل فقد حاول الاشتراكيون إثارة الرأي العام، ونشبت مظاهرات في أيار متوجهة إلى الجمعية الوطنية وقمعت بالقوة.

لم تعرف الحياة السياسية الفرنسية، الديموقراطية البرلمانية. ومن الأرجح أن الجمهوريين أرادوا إقامتها بعد إعلان الجمهورية الرسمي في ٤ أيار من قبل الجمعية الوطنية لإكساب الإعلان شكلاً شرعياً، وكتعبير لإرادة الشعب الفرنسي. لكن الإعلان لم يؤدِّ إلى الاستقرار حتى أزمة ٢٣-٢٦ حزيران الدموية. فقد نشبت مظاهرات جماهيرية واسعة قدر عدد المشتركين فيها بـ ٢٥ ألفاً بمبادرة التيارات الاشتراكية، واشتراك عمال المشاغل الحكومية، لكنها قمعت بقسوة وزاد عدد الضحايا على الألف، وزجت الآلاف في المعتقلات الحكومية. وكانت الحكومة

Digitized by Birzeit University Library

بدورها أقامت حرساً من الفرسان في ٢٢ شباط ينصاع لأوامرها مباشرة إلى جانب الحرس الوطني التقليدي. وقد لعب هذا الحرس دوراً مركزياً في قمع حركة حزيران.[٦٥]

لا تهمنا ملاحظة ماركس عن طابع أحداث ٢٢-٢٤ حزيران الطبقي ونفيها من قبل الدارسين المحدثين في هذا السياق.[٦٦] والأهم من ذلك اختيار الجنرال كوفنياك رئيساً لمجلس الدولة الأعلى، ما عنى رئاسة الهيئة التنفيذية. وكانت أول خطوة حل مشاغل الدولة التي رأت بها الحكومة عبئاً مالياً مكلفاً والطبقات المالكة عبئاً ضريبياً باهظاً. واعتقدت الحكومة أن تجنيد البعض وترحيل آخرين -معظمهم إلى الجزائر- يمكن أن يشكل حلاً لشرائح الطبقات الفقيرة التي عملت في مشاغل الدولة. وبعد استتباب الأمن رأت الحكومة أن من الحكمة سن دستور، بحيث يضمن الاستقرار السياسي وبعض إنجازات الثورة. لذلك، ارتأت الجمعية الوطنية، وفي الواقع الجمهوريون، أن النظام الرئاسي يضمن الاستقرار السياسي. إضافة إلى ذلك، فقد خوّل رئيس الجمهورية إقالة أي وزير من وزراء حكومته. وحافظ الدستور على مبدأ حق الانتخاب العام للرجال للرئيس وأعضاء الجمعية الوطنية. وبالطبع، أكد الدستور حقوق المواطن المدنية، لكنه ألغى الحقوق الاجتماعية -حق العمل- كما وردت في الدستور السابق. وبعد مداولات الجمعية الوطنية للدستور، حدد موعد الانتخابات في العاشر من كانون الأول.

الرابح الأكبر من الصراع بين الجمهوريين والاشتراكيين لويس بونابارت والبونابارتيون بشكل عام. فقد حاز على ثقة ٥,٤ مليون فرنسي (أي حوالي ٧٥٪ من أصوات الناخبين)، بينما لم يتجاوز عدد من أيد مرشح الجمهوريين ١,٤ مليون. الأنكى من ذلك أن لامرتين الذي برز خلال المراحل الأولى من الثورة فاز بـ ٨ آلاف فقط، على الرغم من شهرته الأدبية. بذلك اقتصر فوز جمهوريي شباط الثوريين على بقاء اسم «الجمهورية» فقط،[٦٧] ويمكن الإضافة لوقت قصير. ولم يكن لويس بونابارت نصيراً وداعياً للنظام الجمهوري في يوم من الأيام، لذلك لم يكن من الغريب أن يودي به إلى نهايته. وقام بحملة تطهير واسعة للمعارضة من خلال عملية انقلاب فوقي تمهيداً لحكم سلطاني عملياً. وانتهى الأمر بتأسيس الإمبراطورية البونابارتية الثانية في كانون الأول العام ١٨٥١.

عنى نجاح لويس بونابارت وإحياء النظام الإمبراطوري فشلاً ذريعاً لأنصار الجمهورية؛ سواء أكانوا جمهوريين أم اشتراكيين بسبب عجزهم عن إقامة ديموقراطية برلمانية أو الأخذ بمبدأ تداول السلطة بلغتنا المعاصرة. فقد أثارت أحداث منتصف أيار و٢٢-٢٤ حزيران مخاوف الطبقات المالكة والبرجوازية الفرنسية معاً. واستمرت القوى المعارضة للجمهورية من أنصار النظام الملكي

Digitized by Birzeit University Library

والبونابارتيين تعمل من أجل قلب النظام الجمهوري بكل جهد. من ناحية ثانية، أدت سياسة الجمهوريين استئصال الاشتراكيين، شركائهم في الثورة، إلى إضعاف الجمهورية، وكان الأولى بهم الحفاظ عليهم إلى جانبهم. وكما أشار ألكسندر هرتسن، الفوضوي الروسي، بعد ذلك بحوالي سنتين: «أرادوا الحرية وحتى الجمهورية شرط أن تنحصر بدائرتهم الراقية».[٦٨] والنتيجة أن فرنسا واصلت التفتيش بحثاً عن هوية كيانها السياسي.

مثل لويس بونابارت رجل «النظام». وهذا ما تاقت إليه الطبقات الثرية والمستقلة اقتصادياً واجتماعياً بعد سنة مليئة بالأحداث الدامية. أضف إلى ذلك عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي الذي عانت الطبقات الدنيا منه في الحياة اليومية. وكان انتصاره في الانتخابات في الدوائر الريفية كاسحاً، وأصابت حملته الانتخابية في المدن نجاحاً لا يستهان به.[٦٩] ولا شك في أن شخصية نابليون التي تحولت إلى أسطورة في مخيلة عامة الفرنسيين أسهمت في نجاحه الباهر. لكن ذلك لا يكفي لفهم تأييد الطبقات المالكة والمستقلة اقتصادياً التي أشغلت الدارسين والباحثين. والأرجح أن البرجوازية الفرنسية رأت بلويس بونابارت حلاً مؤقتاً وعابراً حتى تهدأ عواصف الأزمات المتوالية. وجاء لويس بونابارت ليحكم قبل كل شيء، لا ليصبح قصة منسية عابرة.

يميل البعض على الأقل إلى الاعتقاد أن إسقاطات ثورة شباط في فرنسا تجاوزت الحدود الفرنسية، وعمت معظم بلدان أوروبا. فقد كانت باريس العاصمة السياسية لأوروبا.[٧٠] لا شك في ذلك على صعيد النشاط والمناخ، وبشكل أوضح بعد نشوبها وانتشار أخبارها في أوروبا، لكن ليس على صعيد الحدث التاريخي، فقد سبقها نشوب الثورة في مملكة نابولي في جنوب إيطاليا قبل ذلك بأسابيع. لكن ثورة شباط في فرنسا سرّعت من وتيرة انتشار الثورات في البلدان الأوروبية. وكما أشار مترنيخ، قبطان الردة الأوروبية بعد العام ١٨١٥، في تعليق له على أحداث تموز العام ١٨٣٠ في فرنسا «إذا أصاب فرنسا البرد فإن أوروبا ترتعد» منه،[٧١] سواء وصلها البرد أم لا. انطبق ذلك على الدول والدويلات الألمانية على الأرجح كما على أوروبا عامة،[٧٢] إذ لا يمكن إغفال تأثير الأحداث في باريس هناك، وبخاصة في الجنوب الغربي وفي اتحاد الراين زمن حكم نابليون. فقد سارع دعاة الإصلاح إلى عقد اجتماع جماهيري في منهايم بعد يوم واحد من نجاح الثورة في باريس، أي في ٢٧ شباط، داعين إلى إجراء إصلاح عام. وانتشرت الثورة في مدن أخرى ووصلت ذروتها في برلين وفيينا، عاصمتي مركزي القوة في ألمانيا، في منتصف آذار العام ١٨٤٨.[٧٣]

Digitized by Birzeit University Library

تألفت ألمانيا -آنذاك- من واحدة وأربعين دولة ومدينة. ونتيجة لترتيبات مؤتمر فيينا للنظام الأوروبي، أقيمت الرابطة الألمانية (Deutscher Bund)، وجرت العادة أن ينتخب إمبراطور النمسا رئيساً له. وأدى صعود بروسيا إلى منافسة شديدة بين النمسا المتعددة القوميات وبين بروسيا عرفت بازدواجية القوى. وعلى الصعيد الاجتماعي، فقد استمرت بعض القيود الإقطاعية ذات جذور عميقة في وسط ألمانيا وشرقها. وبدأت النهضة الصناعية تضرب جذوراً لها في العديد من المناطق في الغرب، وفي مملكة سكسونيا في الشرق بعد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر. وأدى انتشار إقامة الجامعات والإصلاحات الإدارية في بروسيا ١٨٠٩-١٨١٧ إلى نشوء طبقة من الأكاديميين وأصحاب المهن الحرة وشريحة واسعة من رجال الأعمال وفئة من الخبراء البيروقراطيين ذوي الميول الإصلاحية. لذلك، لم يكن من الغريب أن تكون الحركة الليبرالية الألمانية خليطاً متعدد الانتماءات والمنظورات السياسية.

وعلى الصعيد العملي، بدأت تنشأ تنظيمات اتسم عملها بالسرية أحياناً كثيرة منذ بداية الثلاثينات بشكل خاص. وكانت متعددة الانتماءات الاجتماعية والاتجاهات السياسية: منظمات الشبيبة في الجامعات خاصة، أساتذة ورجال فكر، تنظيمات أصحاب مهن وحرف، حركات شعبية راديكالية متعددة الانتماءات. القاسم المشترك بينها رفض الواقع الألماني المهشم إلى دول ودويلات ومدن حرة تسودها سياسة قمعية.

ليس هنا المكان للتفاصيل. المهم في هذا السياق الإشارة إلى أن ثورات آذار في العام ١٨٤٨ في الدول والدويلات الألمانية لم تكن "سلعة" فرنسية مستوردة تماماً على الرغم من "الشرارة الكهربائية" الفرنسية. وكانت انتفاضات بداية آذار العام ١٨٤٨ العنيفة شعبية، شاركت فيها شرائح متعددة من المجتمعات الألمانية آنذاك دون تنظيم مسبق وتنسيق بين حركات المعارضة المختلفة قبل نشوبها.

دعا دعاة الإصلاح إلى عقد مؤتمر عام في فرانكفورت على ضفاف نهر الماين -بخلاف فرانكفورت على ضفاف نهر الأودر- بعد أن انتشرت الثورة في المدن الألمانية. وعرف الاجتماع بـ "البرلمان التمهيدي". واجهت الحركة الإصلاحية معضلتين متداخلتين أساسيتين: المسألة القومية التي تمثلت في إقامة اتحاد سياسي لجميع دول ألمانيا، وإصلاح دستوري يتم على أرضيته توحيد دول ألمانيا ككيان سياسي واحد. ودعا البرلمان التمهيدي إلى إجراء انتخابات عامة لمجلس تمثيلي، وآخر يمثل الأقطار الألمانية حسب عدد سكانها. وتجب الإشارة إلى أن البرلمان التمهيدي ضم أعضاء مثلوا الدول والدويلات الألمانية أيضاً، وفي الواقع مثلوا أنظمتها القائمة. وسرعان ما بدأت الخلافات داخل البرلمان التمهيدي. وكانت أسباب الخلاف ومواضيعه مختلفة. المهم في هذا السياق أن العديد من الدول

Digitized by Birzeit University Library

الألمانية أبدت معارضة شديدة لإقامة نظام حكم دستوري، كما ارتآه المجتمعون في فرانكفورت، هذا بالإضافة إلى المسألة القومية التي استعصى حلها.

لم تعرف النمسا كباقي دول جنوب وشرق أوروبا أية تجربة دستورية، وكل مؤسسة برلمانية هي تجديد لا سابقة له.[٧٤] أما بروسيا، فقد كان مجلس الطبقات الذي أقيم في العام ١٨٤٨ فقط أقرب إلى هيئة استشارية. وفي الواقع، فقد كانت برلين وفيينا رمز الرجعية والثورة المضادة لأسباب تختلف الواحدة بها عن الأخرى وأخرى مشتركة. ولعل الأهم من ذلك كونهما قطبي القوة في الرابطة الألمانية (Deutscher Bund) التي أقيمت في أعقاب مؤتمر فيينا.

تصدر قانون الانتخاب لجمعية وطنية وإطلاق الحريات أعمال المجلس التمهيدي. ولم يلق منح حق الانتخاب العام لجميع الرجال معارضة قوية. وبعد إجراء الانتخابات في منتصف أيار، تفرغت الجمعية الوطنية لوضع دستور للدولة الألمانية الموحدة. وكانت أسفرت الانتخابات عن أكثرية للتيارات الليبرالية.[٧٥] وانتمت الأكثرية الساحقة من الأعضاء إلى كوادر خدمت في أجهزة الدول المختلفة بشكل أو بآخر، أو ذوي علاقة غير مباشرة بها. وشكل الراديكاليون أقلية داخل الجمعية على الرغم من نشاطهم السياسي البارز على الصعيد الشعبي. والشيء نفسه فيما يتعلق بالأعضاء الذين انتموا إلى الطبقة البرجوازية الناشئة.

وعندما انعقدت الجمعية الوطنية في ١٨ أيار، سرعان ما طغى الواقع الألماني المهشم على جو المداولات كما حدث خلال المداولات التمهيدية. وواجه أعضاء الجمعية عقبات عديدة ومتنوعة. فقد بقيت الرواسب القطرية في أذهان العديد من الأعضاء، وبرزت «الإقليمية البرلمانية مكان الإقليمية الوراثية»[٧٦] السائدة في الدول والدويلات الألمانية في خطابهم السياسي، على الرغم من الدعوة إلى إقامة وحدة قومية. وبدا التوفيق بين المصالح المحلية والجماعية ضرورة ملحة إذا أرادت الجمعية أن تخطو خطوة لسن دستور عام. فقد افتقرت الأغلبية الساحقة -عدا الراديكاليين- إلى قوة ثورية لحمايتها في حال رد فعل الأنظمة الرسمية القائمة ضدها، ومن هنا بذلت الجمعية جهوداً كبيرة لإيجاد صيغة دستورية دون أن تثير معارضة الأنظمة الوراثية القائمة.[٧٧] إضافة إلى ذلك، كانت الأغلبية من أعضاء الجمعية من صفوف أجهزة الأنظمة القائمة أو ذات العلاقة بها، وعكست مداولاتها في الجمعية الوطنية جذورها وذهنيتها الرسمية على الرغم من دعواتها إلى إقامة نظام حكم دستوري لدولة ألمانية واحدة.

وجدت الأغلبية الليبرالية أن إقامة مجلسين؛ أحدهما يمثل الدول، والآخر عام يمثل الشعب، يمكن أن يصلح حلاً للواقع الألماني المفكك. وصاغت الجمعية دستوراً يضمن الحريات الفردية، ويحدد صلاحيات أجهزة الدولة الاتحادية. لكن الجمعية

Digitized by Birzeit University Library

واجهت مشكلة واجهها البرلمان التمهيدي قبلها. من يقف على رأس الدولة؟ ملك بروسيا أو إمبراطور النمسا؟ أكثر من ذلك، ماذا عن البلدان والأقاليم غير الألمانية؟ هل سيسمح للسكان من ذوي القوميات الأخرى الاشتراك في انتخابات المجلس التمثيلي الاتحادي؟ وصل الخلاف ذروة حدته في أواخر صيف العام ١٨٤٨ وأحدث انقساماً حاداً داخل الجمعية وداخل الأغلبية الليبرالية. وأخذ العديد من الأعضاء يعودون إلى مواطنهم -لم تجتمع الجمعية بكامل أعضائها إطلاقاً. واستمرت الأقلية الراديكالية -أو الديموقراطيون بلغة المؤرخين الألمان المحدثين- تقود الهبات الشعبية هنا وهناك ومن حين إلى آخر حتى ربيع العام ١٨٤٩. وارتأت أغلبية من بقي من الجمعية أن تعرض رئاسة الدولة الموحدة على ملك بروسيا. لكن الأخير رأى بجميع أعمال الجمعية تدخلاً في عمل الله الذي أولى الملك له. وفي الواقع، عنى رفض ملك بروسيا التاج رسمياً في نيسان العام ١٨٤٩ نهاية الجمعية الوطنية قبل أن تحل نفسها. ولم يعد من الصعب على ملك بروسيا وإمبراطور النمسا قمع الانتفاضات الشعبية والتمردات التي تجددت في ربيع العام ١٨٤٩.

لم تقتصر المصاعب التي واجهت نظام الحكم النمساوي على مكانة النمسا في المجال الألماني، إضافة إلى انفجار الثورة في فيينا نفسها. فقد امتدت الثورات لتشمل جميع أنحاء الإمبراطورية. وامتدت أملاك الإمبراطورية من شمال إيطاليا في الجنوب وحتى أواسط بولونيا في الشمال، ومن أواسط رومانيا وشمال اليونان حتى حدود الدول الألمانية.[٧٨] ويمكن القول إن الإمبراطورية ومثيلاتها كالعثمانية والروسية كانت آخر «الإمبراطوريات الكلاسية»: نظام حكم مركزي عماده قوة الجيش وإدارة بيروقراطية. وليس من الغريب أن رأى مترنيخ، المستشار النمساوي، في نشوب الثورة وانتشارها جرثومة تهدد الإمبراطورية بالزوال. وعندما نشبت الثورة في فيينا في أواسط آذار، سارع إلى الهرب إلى إنجلترا تاركاً إمبراطوره، فردناند، يواجهها.

لعبت فيينا دور باريس عندما نشبت المظاهرات وأعمال العنف بين ١٣-١٥ آذار، إذ لحقت المدن الأخرى في الأقاليم في أعقاب فيينا. وعمت الثورة جميع المدن الرئيسة كبراغ، وبودابست، وزاغرب، وكراكوف، وجميع مدن شمال إيطاليا خلال أيام أو أسابيع معدودة على الأكثر. وأكد انهيار السلطة المركزية فسيفسائية النظام السياسي المركزي. فقد ترك فردناند نفسه فيينا، بعد هرب مترنيخ، إلى انسبروك، معقل المحافظة النمساوية، طلباً للأمان.

لم يكن هناك أي شكل من أشكال التمثيل العام المركزي في فيينا كما أشير سابقاً. مع ذلك تمتعت معظم الولايات بجمعيات تمثيلية محلية تقليدية من الأعيان، وكانت الجمعيات التمثيلية أقرب إلى أداة لتنفيذ السياسات المركزية في فيينا منها إلى

Digitized by Birzeit University Library

هيئات تمثل مصالح الطبقات الاجتماعية المحلية. إضافة إلى ذلك، كانت أقرب إلى اختيار «الممثلين» أكثر من انتخابهم. وكان الدايت (Diet) المجري أهمها. وبعد انتشار الثورة، نشأت جمعيات وطنية تحضيرية لإقامة مؤسسات تمثيلية ثابتة. لكن الحركات الإصلاحية الثورية اصطدمت بمعضلة فشلت في حلها. فقد كانت الحركات الإصلاحية الثورية حركات دعت إلى إقامة مؤسسات قومية. وبرزت مشكلة الأقليات كعقبة صعب تذليلها بسبب غياب مفهوم المواطنة، كأساس لمفاهيم الحقوق والواجبات. الأنكى من ذلك أن الحركات الإصلاحية الثورية، دعت إلى إقامة مؤسسات تمثيلية قومية، بينما ما زالت اللغة اللاتينية لغة النشر والمؤسسات الثقافية والعلمية. وجرت المداولات في الدايت الهنغاري، أكثر المؤسسات التمثيلية عراقة، باللغة اللاتينية.[٧٩] وخلاصة الأمر أن النزعات القومية والوطنية التي صبغت الحركات الإصلاحية الثورية في الولايات، كانت عامل قوة لجذب الجماهير، وعامل ضعف للحركات الإصلاحية الثورية والنخب السياسية عامة، لما أحدثته من انقسامات محلية، وهذا سهّل الطريق أمام السلطة المركزية في فيينا لقمعها وإخمادها.

اختلفت مطالب الإصلاح في الإمبراطورية النمساوية عن غيرها في بلدان ثورات العام ١٨٤٨. فقد تعدت مطالب الإصلاح السياسي كما في فرنسا وبلجيكا وغيرهما من بلدان غرب أوروبا. وما زالت العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية في العديد من مناطق حكم بيت هابسبورغ، وفي النمسا نفسها. وفي أغلب الأحيان شملت أعمال العنف رفض الفلاحين تأدية الخدمات الإقطاعية العينية والشخصية والسطو على قصور الإقطاعيين وممتلكاتهم. ويمكن القول إن الثورة عنت التحرر من أثقال وأعباء الالتزامات الإقطاعية وشبه الإقطاعية لقطاعات واسعة من الفلاحين، ومن هنا نظرت إلى الثورة كتحرر من التبعية السياسية المباشرة لفيينا، وكتحرر اجتماعي من التبعية الاجتماعية. وباستثناء النمسا، وفيينا بشكل خاص، فقد انتمت النخب الإصلاحية الثورية إلى شرائح مختلفة من أصحاب الأملاك والخلفيات الثقافية والأكاديمية -وبخاصة في براغ عاصمة بوهيميا- بشكل عام. واختلفت بعض الشرائح عن مثيلاتها في الغرب. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد شملت الطبقة النبيلة في المجر (هنغاريا)، أحد مراكز المعارضة الإصلاحية الرئيسة، شريحة واسعة من المجتمع، بحيث كان بعض أصحاب الملكيات المتوسطة يعتبر من الطبقة النبيلة.

أخذت القوى الرجعية المحافظة تستعيد أنفاسها خلال صيف العام ١٨٤٨. واستعاد الإمبراطور قصره في فيينا في آب. وفي الوقت نفسه، سارع قيصر روسيا لنجدة النمسا بعد أن رأى أن الهبات الثورية يمكن أن تهدد حكمه. وغزت جيوشه هنغاريا لقمع الثورة في حزيران العام ١٨٤٩. وكان الجيش النمساوي قد أعاد السيطرة النمساوية في شمال إيطاليا. ونجح فرانس جوزيف، خليفة فردناند، في إعادة النظام القديم في إمبراطوريته العجوز.

Digitized by Birzeit University Library

شكلت التيارات الليبرالية على مختلف منظوراتها السياسية والاجتماعية قوة الدفع إلى الإصلاح في ألمانيا والنمسا. وكانت العناصر الراديكالية الديموقراطية ما زالت ضعيفة على الرغم من أنها أبدت نشاطاً بارزاً في الحياة السياسية العامة، وبخاصة في جنوب غرب ألمانيا وفي دوقية بادن-بادن بشكل خاص. اختلف الوضع فيما يدعى اليوم إيطاليا لأسباب لا يمكن تفصيلها في هذا السياق: التاريخ، والنهضة، وقيام الجمهوريات المدينية في شمال إيطاليا. وبالطبع، لا يمكن إغفال التأثير الفرنسي. لم يكن من الغريب أن تنشأ حركات وتنظيمات إصلاحية وثورية دعت إلى تغيير الواقع الإيطالي منذ وقت مبكر.

لم تختلف الحالة الإيطالية عن نظيرتها الألمانية من حيث انقسامها إلى ممالك ودويلات، هذا بالإضافة إلى السيطرة النمساوية في الشمال. وبخلاف الحالة الألمانية، لم يعانِ المجال الإيطالي من قطبي قوة -النمسا وبروسيا- يتصارعان على النفوذ والسيطرة كما سادت الحالة في ألمانيا. وعلى الصعيد الاجتماعي العام، فقد تكلمت الطبقات الرفيعة الألمانية في مناطق الحكم النمساوي في لومبرديا في الشمال، والفرنسية في مملكة بيدمونت-سافوي وسادت لهجات عديدة بين عامة الشعب. وغلب الشعور الإقليمي المحلي على الوعي الجمعي العام، وربما رجع ذلك إلى حالة التخلف في الجنوب أيضاً. وعلى الرغم من عوامل التخلف والانحلال الإقليمي والسيطرة الأجنبية، فقد قامت حركات للإصلاح منذ وقت مبكر بعد ترتيبات مؤتمر فيينا بوقت قصير. وكان بوناروتي أبرز من أقام تنظيم الكاربوناري. وواصل ماتسيني عمل حركات الإصلاح السياسي والقومي، وأسس «جمعية إيطاليا الفتاة»، التي شمل نشاطها إيطاليا الجغرافية. وكان ماتسيني روح النهضة السياسية الإيطالية منذ الثلاثينيات. واتسم فكره السياسي والعام بالشمولية والمثالية. ومنذ الأربعينيات، بدأت جهود غاريبالدي في إقامة تنظيمات شبه عسكرية دعيت بـ «ذوي القمصان الحمر» تجد صدى إيجابياً.[٨٠] وغلبت النزعات الجمهورية على حركات الإصلاح الثوري الإيطالية دون أن تفقد قابليتها للتوفيق بين منظوراتها الجمهورية وضرورات الواقع.

الغريب في الحالة الإيطالية أن ثورات ١٨٤٨/١٨٤٩ لم تنفجر بمبادرة من حركات الإصلاح الثوري وفي أكثر المناطق تقدماً، بل في أكثرها تخلفاً: في صقلية. فقد كانت صقلية مسرحاً للعصابات وقطاع الطرق وعانت من استقطاب اجتماعي قل نظيره في إيطاليا. وعلى الصعيد السياسي، كانت مملكة نابولي التي دعيت «مملكة الصقليتين» أكبر الأقاليم آنذاك. وسبقت أعمال العنف المسلحة ثورة شباط الفرنسية بأسابيع عديدة؛ ١٢-١٣ كانون الثاني. فقد نادى زعماء الثورة في صقلية بالانفصال عن مملكة نابولي وإقامة دولة خاصة. لكن انفجار الثورة في باريس وانتشارها في أوروبا، ومن ضمنها الدول والدويلات الإيطالية، غيّر مجرى

Digitized by Birzeit University Library

الأحداث وأهدافها في إيطاليا الجغرافية كافة. فقد اضطر ملك الصقليتين إلى ترك عاصمته، نابولي، وأعلن البابا عن موافقته على استدعاء جمعية تمثيلية. وتمكن سكان ميلانو من طرد النمساويين وإعلان الجمهورية، وتبعتها البندقية، حيث سادت النزعة الجمهورية بقيادة مانن. ولم يجد ملك بيدمونت-سافوي مناصاً سوى الموافقة على إقامة جمعية تمثيلية.[٨١] وآثرت قيادة القوات النمساوية أن تنتظر بعد طردها أو انسحابها من المدن في شمال إيطاليا ومراقبة مجرى الأحداث.

توجهت أنظار قادة حركات الإصلاح الثوري إلى ملك بيدمونت-سافوي. وكان واضحاً لهم أن الانتفاضات الشعبية العنيفة في شمال إيطاليا لن تصمد طويلاً أمام القوات النمساوية. من ناحية ثانية، كانت تفتش عن عنوان وقوة تساندها، واعتقدت أن كارلو ألبرتو، ملك بيدمونت-سافوي، يمكن أن يلعب دور القائد لها مقابل إعادة النظر في بعض منظوراتها الجمهورية مؤقتاً على الأقل، والقبول بنظام حكم ملكي دستوري، وربما برلماني في المستقبل. واتضح أن توجهات حركات الإصلاح الثوري الدستورية والقومية في واد، وأطماع ملك بيدمونت في واد آخر، إذ سيطرت النزعة الإقليمية التوسعية على إستراتيجيته السياسية، ورأى بالأمر فرصة لضم لومبرديا الغنية إلى مملكته. ولتحقيق ذلك، وجب عليه طرد النمساويين منها إذا أراد أن يتم له ذلك. لكن حرباً بلا استعداد لها مصيرها الهزيمة. وهذا كان مصير الصدام المسلح بين الجيش النمساوي وقوات كارلو ألبرتو في أواخر تموز العام ١٨٤٨، ونهائياً في ٢٣ آذار العام ١٨٤٩. وتهاوت النظم الجمهورية التي قامت في المدن والدويلات الإيطالية الواحدة بعد الأخرى. وتم إسقاط آخر حكم جمهوري في مدن شمال إيطاليا عندما احتلت القوات النمساوية البندقية في نهاية آب العام ١٨٤٩. أما في الجنوب، فقد استعادت أسرة البوربون الحكم، وغزا الجيش صقلية في أيلول العام ١٨٤٨، وحل البرلمان في آذار العام ١٨٤٩، وأصبحت الثورة ذكرى تاريخية. وعادت النظم السلطانية والاستبدادية في البلدان الإيطالية إلى سابق عهدها باستثناء مملكة بيدمونت-سافوي. وأدرك ملوك بيدمونت-سافوي -كارلو ألبرتو أولاً وفيكتور إمانوئيل لاحقاً- أن تحقيق الوحدة الإيطالية تقتضي التحالف مع حركات الإصلاح. وعنى ذلك إجراء إصلاحات دستورية دون أن تنتقص كثيراً من صلاحيات الملك. واستدعى جيوبرتي، أحد دعاة الإصلاح، لتأليف أول حكومة إصلاحية.

وعلى العموم، يمكن القول إن سلسلة الثورات في البلدان الإيطالية افتقرت إلى التنسيق بين قواها كغيرها في الإمبراطورية النمساوية والبلدان الألمانية. وكان الطابع المحلي من أبرز معالمها. وشملت المطالب إصلاحات سياسية واجتماعية إلى جانب الدعوة إلى الوحدة القومية. وكان القضاء على علاقات التبعية الإقطاعية، وبخاصة في الوسط والجنوب، أحد أهداف الانتفاضات الثورية المباشرة، لكن سرعان ما اكتسبت المسألة القومية أولوية عظمى بعد إقامة الهيئات التمثيلية التي لم تعش طويلاً.

Digitized by Birzeit University Library

كانت ثورات البلدان الإيطالية أكثر الثورات «جمهورية» باستثناء الحالة الفرنسية، وفي الوقت نفسه أظهرت حركات الإصلاح الثوري الإيطالية قدرة على التكيف مع الواقع السياسي. وباستثناء بعض الشخصيات كماتسيني وكاتانيو اللذين فضلا اللجوء السياسي، فقد رأت الأغلبية العظمى من الكوادر الثورية بمملكة بيدمونت-سافوي بيتاً سياسياً لها، وعنواناً لتحقيق أمانيها السياسية.[٨٢] ولم تبدِ فصائل «القمصان الحمر» بقيادة غاريبالدي مقاومة عنيفة عندما توجه جيش بيدمونت-سافوي إلى الجنوب لبسط سيطرته هناك أثناء توحيد إيطاليا فيما بعد.

اختلف رد فعل الأنظمة الدستورية وشبه الدستورية لدعوات الإصلاح السياسي التي عمت البلدان الأوروبية ١٨٤٨/١٨٤٩. وكانت ردود الفعل مختلفة. وقامت الحكومة السويدية بإعداد مشروع إصلاح استجابة لمطالب مظاهرات الإصلاح السلمية نسبياً، لكن مجلس الطبقات رفضها للحفاظ على مصالحه الطبقية. مقابل ذلك قام ملك بلجيكا بخطوة إصلاحية مهمة، بحيث شمل قانون الانتخاب الجديد حوالي ٧٠٪ من السكان، وأجرى إصلاحات إدارية وخفف الأعباء الضريبية. ومن الأرجح أن انتشار الراديكالية في غرب ألمانيا وفرنسا جعل بلجيكا محاطة بقوى جمهورية ديموقراطية -ومحلية أيضاً- يمكن أن تشكل خطراً حقيقياً لنظام حكمه. وحذت هولندا حذو بلجيكا فيما بعد، وقام مليكها بتعديل قانون الانتخاب القائم. وعلى العموم، يمكن القول إن حركات الإصلاح، «سلمية» كانت أم دموية عنيفة في ربيع العام ١٨٤٩، أصابت نجاحاً معيناً في الدول الصغيرة كالدنمرك وبلجيكا، وفشلت في تحقيق أهدافها الإصلاحية في البلدان الكبيرة كالنمسا، وفرنسا نفسها. وبقيت أحداث ١٨٤٨/١٨٤٩ أخباراً تتناقلها وسائل الإعلام المسموحة في الأطراف كروسيا، ودفعت أجهزة الحكم هناك إلى اتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع نشوبها وتقديم المعونة العسكرية لقمعها في أماكن نشوبها، كما فعل قيصر روسيا في المجر في حزيران العام ١٨٤٩.

التجربة والتداعيات

شكل نجاح/فشل ثورات ١٨٤٨/١٨٤٩ المحور الأساسي للدراسات التاريخية. أما المداخل، فقد كانت وما زالت متنوعة. ما يهمنا في سياقنا نشوء أو تطور الأنظمة السياسية التي أرست بعض قواعد النظام الديموقراطي. ومن هذا المنظور، من السهل القول إن الحركة الإصلاحية منيت بفشل ذريع، لكن من الصعب القول إن قوى الإصلاح، بغض النظر عن وسائلها، ثورية كانت أم متسمة بالاحتجاج العنيف فقط، منيت بهزيمة كاملة لا عودة بعدها. وحكاية النجاح والفشل تستدعي تناول الظواهر التي صاحبت تطور الأحداث.

Digitized by Birzeit University Library

استوحت جميع القوى السياسية التعامل فيما بينها من تجربة الثورة الفرنسية و١٨٣٠ إلى حد ما، ليس في فرنسا وحدها، وإنما في البلدان الأخرى، وبالطبع بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة. فعلى الصعيد الاجتماعي، فقد ألغت البرلمانات والجمعيات الوطنية بقايا التزامات فقراء الفلاحين الإقطاعية وشبه الإقطاعية (serfdom) التي ما زالت سائدة في وسط وشرق أوروبا بشكل بارز، والشيء نفسه فيما يتعلق بحرية الحركة والانتقال من مكان إقامة إلى آخر. فقد كان يفقد الإنسان بعض حقوقه عندما يذهب إلى "الغربة"، وليس من حقه أن يكتسبها هناك بعد استقراره -ظاهرة شائعة في المجال الألماني آنذاك. وهذا التطور مهد لنشوء الحراك الاجتماعي عندما انتشر التصنيع فيما بعد. أما تنظيم أصحاب الحرف والمهن ممن لا عمل له، أو البطالة في مشاغل الدولة كما حدث في فرنسا وفي باريس خاصة، فكانت معركة محكوماً عليها بالفشل لأسباب عديدة: مالية واقتصادية وتاريخية. فقد تناقض إقامتها وعلاقات الإنتاج الرأسمالي الصناعي الذي ما زال في طفولته (١٨١٥-١٨٤٨) واقتصاد السوق الحر الآخذ بالتوسع. لكن الهدف من إقامة المشاغل الحكومية أفرز مشكلة ما زالت حية: واجب الدولة تجاه مواطنيها، أو بتعبير آخر الديموقراطية الاجتماعية. صحيح أن حكومة كوفنياك ألغت مشاغل الحكومة وقمعت الحركة، لكنها فشلت في قمع الفكرة، والمقصود الإصلاح الاجتماعي أو ما يسمى اليوم بالأمن الاجتماعي بغض النظر عما يعنيه أصحابه.

مهّد انتشار النوادي السياسية والتنظيمات السرية قبل العام ١٨٤٨، التي أصبحت علنية بعد نشوب الانتفاضات الثورية، لنشوء الأحزاب السياسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ولا شك في أن إنجلترا سبقت أوروبا في هذا المجال، وبخاصة بعد إصلاح العام ١٨٣٢. وأسهم انتشار وسائل الإعلام المطّرد -الصحافة بشكل عام- والتقدم التقني، والتعليم، في نشر خطاب حركات الإصلاح السياسي. ولم تبدأ وفرة وسائل الإعلام في العام ١٨١٥، لكنها أصبحت في متناول شرائح واسعة في المجتمعات، وبخاصة في غرب أوروبا. نظرة عابرة على الحملات الإعلامية التي رافقت حركة الإصلاح البرلماني في إنجلترا خلال العامين ١٨٣١ و١٨٣٢، تكفي لإدراك النقلة النوعية التي وصل الخطاب السياسي إليها، أو المقارنة في فرنسا بين ١٧٨٩-١٧٩٤ و١٨٤٧-١٨٥١. وعلى الصعيد العملي، انعكس هذا التطور في تسييس شرائح واسعة في البلدان الأوروبية وفي مشاركتها السياسية. ومن هنا يمكن اعتبار ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩ مؤشراً لمنعطف في الحياة السياسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وما بعده.[٨٣]

لم تستفد القوى السياسية الإصلاحية وحدها فقط من تجربة الثورة الفرنسية خلال سنواتها الأولى، بل أنظمة الردة السياسية أيضاً على الصعيدين: الخطاب

Digitized by Birzeit University Library

السياسي والقوة العسكرية: مثلت المعارضة على اختلاف منظوراتها للإصلاح قوى الفوضى والدمار والإرهاب؛ من ناحية ثانية بدا لعواهل أوروبا أن وجود قيادة عسكرية ومدنية مخلصة في ولائها أهم ضمان للنظام. لم ينس ملوك وأمراء أوروبا موقف الحرس الوطني والجيش إبان الثورة الفرنسية وما أعقبها حتى العام ١٨٤٨. ولم يقف أي جيش في البلدان التي نشبت الثورات فيها موقف الحياد كما فعل الجيش الفرنسي عندما نشبت الثورة، وفي ثورة تموز العام ١٨٣٠، كذلك كبار رجال الحكم والقصر. والأمثلة على ذلك كثيرة، في النمسا وبروسيا. لذلك، لم تقف صعوبات خاصة في قمع الثورات في خريف العام ١٨٤٨ وأواخر ربيع العام ١٨٤٩، والقضاء على الحركات الدستورية، ليبرالية كانت أم «راديكالية».

هناك تطور آخر خلال الفترة ١٨١٥-١٨٤٨ وما بعدها: انتهى عصر الأرستقراطية الوراثية السياسي أو كاد -باستثناء إنجلترا- التي كانت رمز «النظام القديم». وهذا لا يعني أنه لم يعد لها وجود. واستمر وجودها كطبقة اجتماعية تستذكر مجد ماضيها، لكنها فقدت الكثير من ثقلها وقوتها في الحياة السياسية باستثناء من واكب التطور الاقتصادي واقتصاد السوق، واحتلت البرجوازية، سواء أكانت أصولها زراعية أم تجارية أم مالية أم صناعية، مكانتها. وتجب الإشارة إلى أن «الدولة» شكلت حقلاً اقتصادياً مركزياً منذ قرون، ومصدر ثراء للكثيرين. وصاغت برلمانات الثورة و«جمعياتها الوطنية» دساتيرها دون أن تعير أي اهتمام لمبدأ الحقوق الوراثية والتاريخية. ولم يكن موضوع الامتيازات والحقوق الوراثية والإقطاعية مثار جدل أو خلاف في البرلمانات والجمعيات الوطنية التي نشأت بعد انفجار الثورات والانتفاضات العنيفة. وبشكل عام، بدأت الثروة تحتل مكانة دور الامتيازات الوراثية، وأصبحت أهم معالم الحياة السياسية في أوروبا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

تنشب الثورات أحياناً على الرغم من الثوريين. هكذا حدثت الانفجارات التي اجتاحت معظم غرب أوروبا ووسطها في العامين ١٨٤٨ و١٨٤٩. ولم يكن هناك أي شكل من أشكال التنظيم والتنسيق بين باريس ومدن شمال إيطاليا الجمهورية، وحتى بين فيينا وبرلين على الرغم من اللغة المشتركة. ولم تلعب فرنسا دوراً كما حدث في العام ١٧٨٩. كما أن «القوى الثورية» كانت مختلفة الانتماءات الاجتماعية: أصحاب الحرف، والمهن، والحوانيت، والعاطلون عن العمل في باريس، وفقراء الفلاحين، وأشباه الأقنان في وسط أوروبا، في ألمانيا وممتلكات الإمبراطورية النمساوية وجنوب إيطاليا. ليس ذلك فقط. واختلفت منظورات القيادات السياسية عامة وداخل التصنيف نفسه. فقد أرادت قيادات الإصلاح الثوري في فيينا وفرانكفورت على نهر الماين إقامة ملكية دستورية، وأبدت استعدادها على منح الملك (أو الإمبراطور) سلطة عليا: حق الفيتو وتعيين السلطة التنفيذية وقيادة الجيش

Digitized by Birzeit University Library

وعقد المعاهدات في أحوال السلم والحرب وغير ذلك، وفي الواقع، فإن الأهداف السياسية كانت متواضعة. وأبدى جمهوريو إيطاليا قدراً كبيراً من التنازل عن منظورهم الأساسي للنظام السياسي عندما قبلوا رئاسة ملك بيدمونت-سافوي لحركة توحيد إيطاليا. وشمل الاختلاف والتنوع داخل المعسكر السياسي نفسه. كيف؟ يطلق البعض على القيادات السياسية في البرلمانات والجمعيات الوطنية التي قامت، الليبراليين. وللتمييز بين ليبرالي ألمانيا مثلاً وفرنسا فقد راج تعريف الأوائل بالليبراليين الملكيين والأواخر بالجمهوريين. ولم يعرف أحد نفسه آنذاك بذلك على الرغم من الاختلاف في المنظور السياسي. لكن الأمر الذي لا شك فيه أن كلاً منهما أراد إصلاح شؤون بلاده ومجتمعه، ومن هنا عادت عوامل الاختلاف في المنظور الليبرالي السياسي إلى اختلاف الواقع الألماني عن الفرنسي. ومن الأرجح أن الاختلاف داخل «المعسكر الراديكالي» أقل حدة على الصعيد النظري، وأبرز على الصعيد السياسي. فقد شكل الراديكاليون الفرنسيون قوة لا يستهان بها في انتخابات أيار العام ١٨٤٩، بينما بقي الراديكاليون الألمان أقلية هامشية. ومن الصعب الحديث عن راديكاليين ديموقراطيين في الإمبراطورية النمساوية. وباختصار، فإن السمة البارزة لثورات ١٨٤٨-١٨٤٩ اختلاف التجربة وتشابه الرغبة في إصلاح الأنظمة السياسية لفترة ١٨١٥-١٨٤٨؛ سواء عنى الإصلاح ملكية (إمبراطورية) دستورية أم جمهورية ديموقراطية. وبقيت التجربة حدثاً تاريخياً واستمرت الرغبة تصارع من أجل تحقيق نفسها.

لماذا لم تتحقق الرغبة؟ الاجتهادات عديدة ،ولا مكان لها في هذا السياق المحدود المتواضع. والأمر الذي يسترعي الانتباه أن حركات الإصلاح الثوري لم تتحول إلى قوة مسلحة منظمة لأسباب عديدة، ولم تجد قوة خارجية تساندها. ومثّل برلمان فرانكفورت -على سبيل المثال- شرائح الشعوب الألمانية، لكنه بقي هيئة بلا قوة تحميه.٨٤ مقابل ذلك، تمكنت جيوش الأنظمة السلطانية تحديث نفسها إلى درجة عالية خلال الحروب ضد نابليون. ولم يكن انهيار البرلمانات والجمعيات الوطنية مفاجأة كبرى على الرغم من التأييد الشعبي لها، وأخذت الأنظمة السلطانية زمام المبادرة لإصلاحات فوقية كما حدث في بروسيا والعديد من الممالك والإمارات الألمانية ومملكة بيدمونت-سافوي، ما عكس تداعيات ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩ غير المباشرة.

Digitized by Birzeit University Library

هوامش الفصل الثالث:

[1] من المهم الإشارة إلى تعقيب فوريه على مداخل دراسة الثورة مؤخراً، وتاكيده على أن الثورة لم تكن نهاية عهد وبداية عهد، بل استمرارية فيما يتعلق بتطور نشوء «الدولة» المعاصرة.

François Furet, "The French Revolution. Revisited", in Gary Kates (ed.), *The French Revolution: Recent Debates and new Controversies*, (London and New York: Reutledge, 1998), p. 89.

[2] Jones, *The "Agrarian Law"*, pp. 96 – 134.

[3] دشنت الثورة في مراحلها الأولى على الأقل عهداً جديداً على أنقاض الأنظمة المطلقة من منظور العديد من الكتاب والمفكرين. فقد رأى غوته، الأديب الألماني المعروف، في انتصار الجيش الفرنسي على قوات برانسويك في معركة فالمي (أيلول ١٧٩٢) بداية لعهد جديد. لم يعد كانط، الفيلسوف الألماني المعروف، يثق في استعداد «الملك المستنير» إجراء الإصلاحات المنشودة، فقد رأى في المبادئ الجمهورية بديلاً لما اعتقد سابقاً. انظر المقدمة لـ:

Furet, *The French Revolution revisited*, p. 89.
Hartwing Brandt, *Der Lange Weg in die demokratische Moderne. Deutsche Verfassungsgesshichte von 1800 bis 1945*, (Darmstadt: Wissenschaftliche Buchgesellschaft, 1998), pp. 7 – 13.

[4] الأمثلة على ذلك كثيرة. راجع «إعلان الدعاية الثاني» مثلاً الذي صدر عن المجلس الوطني في ١٥ كانون الأول العام ١٧٩٢.

Leo Gershoy, *The Era of the French Revolution: The Years that Shook the World*, (Toronto: D. Van Nostrand Company, 1957), pp. 381 - 384.

ربما يجدر ذكر الشعار الذي جرى نداء التجنيد العام في ٢٣ آب العام ١٧٩٣ في سياقه. فقد صدرت أوامر التجنيد تحت شعار «الشعب الفرنسي ينتفض ضد الحكام المستبدين».

Stewart, *A Documentary Survey*, p. 474.

[5] Cobban, *A History of Modern France*, vol. 2, p. 71

[6] Ibid., p. 72.

[7] حول الملابسات والإشكالات:

François Furet, *Revolutionary France, 1770 – 1880*, trans. Antonia Neuill, (Oxford: Second Paperback Publication, 1996), pp. 269 – 284.

[8] Cobban, *A History of Modern France*, vol. 2, p. 73; Furet, *Revolutionary France*, p. 272.

[9] Gordon K. Anderson, "Old Noble and Noblesse d'Empire, 1814 – 1830: In Search of a Conservative Interest in Post – Revolutionary France", *FH*, vol. 8, no. 2 (June 1994), pp. 150 – 151.

[10] يعتقد فوريه أن عدد أصحاب حق الانتخاب وصل ١٠٠ ألف فقط.

Furet, *Revolutionary France*, p. 289.

[11] Cobban, *A History of Modern France*, vol. 2, p. 77.

[12] اعتبر فوريه التغييرات التي قام بها لويس الثامن عشر كـ «ثورة ضد الثورة»، أي ثورة ضد ثورة العام ١٧٨٩.

Furet, *Revolutionary France*, p. 282 – 283.

Digitized by Birzeit University Library

[13] Ibid., p. 283.

[14] Anderson, "Old Nobles and Noblesse d'Empire", *FH*, vol. 8, no. 2 (June 1994), p. 153 – 154.

[15] هناك خلاف حول بداية عودة الجمهوريين إلى ممارسة النشاط السياسي، فالبعض يذهب إلى أن الخطاب الجمهوري السياسي لم يختفِ تماماً، بخلاف البعض الآخر الذي اعتقد أن عودة الجمهوريين إلى الحياة السياسية حدثت بعد عهد الردة. انظر:

Pamela L. Pilbeam, "Republicanism in Early Ninteenth – Century France, 1815 – 1835", *FH*, vol. 5, no. 1 (March 1991), pp. 30 – 47; R.S. Alexander, "Restoration Republicanism Reconsidered", *FH*, vol. 8, no. 4, (December 1994), pp. 442 – 470.

[16] مقالة أندرسون جديرة بالذكر في هذا الصدد، وبشكل خاص:

Anderson, "Old Nobiles and Noblesse d'Empire", *FH*, vol. 8, no. 2, (June 1994), pp. 152, 154, 162.

[17] R.J.W. Evans, "Liberalism, Nationalism and the Coming of the Revolution", in R.J.W. Evans and Hartmut Pogge von Strandmam (eds.), *The Revolutions in Europe 1848 – 1849: From Reform to Reaction*, (Oxford: Oxford University Press, 2000), p. 14.

[18] Cobban, *A History of Modern France*, vol. 2, p. 97;

يذهب فوريه إلى أن عدد أصحاب حق الانتخاب طبقاً لقانون الانتخاب ٢٠٠ ألف.

Furet, *Revolutionary France*, p. 333.

[19] تجدر الإشارة إلى مدخل فوريه العام أن القوى السياسية التي تبدو للبعض جديدة هي إفراز وامتداد للقوى السياسية التي أفرزتها الثورة الفرنسية، ويشير بشكل خاص إلى تركة ١٧٨٩.

Ibid., p. 351.

[20] Adams, *Selected Documents*, pp. 475 – 479.

[21] نظرة عامة:

Bailey, *British Parliamentary Democracy*, pp. 145 – 149; Smith, *A constitutional and Legal History*, pp. 373-376, 397-400, 403-404.

[22] الأدبيات حول تطور الحياة الحزبية وافرة، وأمثلة عن الحقبة الأخيرة، انظر:

Peter Fraser, "Party Voting in the House of Commons", *EHR*, vol. xcviii (October 1983), pp. 763 – 765; Frank O'Gorman, "Party Politics in the Early Nineteenth Century (1812 – 1823)", *EHR*, vol. cii, no. 402 (January 1987), pp. 65 – 71.

[23] تذهب هوكنز إلى أن جذور الاختلاف الفكري السياسي رجعت إلى القرن الثامن عشر، وأخذت شكلاً أكثر وضوحاً في عصر الملكة فيكتوريا لا كما يعتقد البعض.

Angus Hawkins, "«Parliamentary Government» and Victorian Political Parties, c. 1830 – c. 1880", *EHR*, vol. 104 (July 1989), pp. 643 – 648.

[24] نظرة عامة وأمثلة خاصة:

Ellis Archer Wasson, "The House of Commons, 1660 –1945: Parliamentary Families and the Political Elites", *EHR*, vol. CVI, no. 420 (July 1991), pp. 635 – 652.

[25] O'Gorman, "Party Politics in the Early Nineteenth Century", *EHR*, vol. cii, no. 402 (January 1987), p. 71.

Digitized by Birzeit University Library

[26] يمكن تسمية وصف الحياة السياسية؛ سواء في الترشيح أم الانتخابات أم التصويت في مجلس العموم، بـ«المشيخية»، وفي بعض الأحيان بـ«الانتهازية» السياسية. وينطبق هذا على بعض التجمعات السياسية، وليس على الكتل الملتزمة كالمحافظين المتشددين (Ultra) أو الراديكاليين. وقد دعا فريزر هذه الفئات بـ(Coteries) (ص: ٧٦٤ – ٧٦٥). وهي فئات ذات التزام داخلي ذاتي لتحقيق أهداف محددة كعضوية في مجلس الوزراء، أو مناصب معينة، أو مصالح محلية محددة. راجع ملاحظة رقم ٣.

[27] المقصود هنا كلارك. علل كلارك ذلك بتطور الحياة الحزبية بعد العام ١٨٣٢، والإصلاحات في جهاز الدولة وفي الحياة الاجتماعية والسياسية. أما مدى «تحديث» النظام السياسي والحياة الحزبية بشكل خاص، فهو موضع خلاف.

[28] المرجع للإحصائيات:

Eric J. Evans, *Political Parties in Britain*, (London and New York: Methen, 1985), p. 22.

[29] Wasson, "The House of Common", *EHR*, vol. CVI, no. 402 (July 1991), pp. 637 – 639.

[30] Ibid., pp. 642 – 643.

[31] نظرة عامة:

O'Gorman, "Party Politics in the Early Nineteenth Century", *EHR*, vol. CII (January 1987),

وبشكل خاص:

Fraser, "Party Voting in the House of Commons", *EHR*, vol. XCVIII, (October 1983), pp. 767 – 768.

[32] J.C.O. Clark, *English Society 1660 – 1832: Religion, Ideology and Politics during the Regime*, (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), p. 475.

[33] عرض أوغرمان للحملات الانتخابية شيق وجذاب.

Frank O'Gorman, "Rituals and Ceremonies: The Social Meaning of Elections in England 1780 – 1860", *P&P*, no. 135 (May 1992), pp. 79 – 116.

[34] هذا ينطبق على التيارات الراديكالية في حزب الويغز. انظر:

L.G. Mitchell, "Foxite Politics and the Great Reform Bill", *EHR*, vol. CVIII, no. 427 (April 1993), pp. 338 – 364.

كانت التعابير المتكررة شائعة بشكل خاص في دعاية غلاة التورز فكانت اليعقوبية –نسبة إلى اليعاقبة الجمهوريين في فرنسا– صفة وصم للعناصر الإصلاحية الراديكالية في الخطاب السياسي المحافظ. واقترن الإصلاح بالفوضى والهدم والتدمير.

[35] Ibid., pp. 343 – 348.

[36] تفاصيل:

Geoffrey B.A.M. Finlayson, *England in the Eighteen Thirties. Decade of Reform* (London: Edward Arnold Publishers, reprinted 1974), pp. 6 – 14.

[37] من هنا يصل كلارك إلى أن قانون الإصلاح يكتسب أهمية خاصة بسبب «جوانبه الهادمة» لنظام دام قروناً عديدة أكثر من «جوانبه البانية» لمعايير جديدة في توزيع مقاعد مجلس العموم.

Clark, *English Society 1660 – 1832*, pp. 549 – 550.

[38] Ibid., p. 547.

[39] Finlayson, *England in the Eighteen Thirties*, p. 17.

Digitized by Birzeit University Library

[40] Clark, *English Society 1660 – 1832*, p. 548.

هذه وجهة نظر كلارك التي تذهب إلى أن دراسة إصلاح مجلس العموم كان إحدى حلقات الإصلاح وليس بدايته أو ذروته بشكل خاص ص: ٥٥٠.

[41] Evans, *Political Parties in Britain*, pp. 23 – 24; Finlayson, *England in the Eighteen Thirties*, p. 18.

[42] تفاصيل:

Finlayson, *England in the Eighteen Thirties*, pp. 29 – 31.

[43] Ibid., pp. 31 – 33.

[44] E.J. Hobsbawn, The *Age of Revolution* 1789 – 1848, 6th printing, (New York and Toronto: a Mentor Book, 1962), p. 137.

[45] Hartwig Brandt, *Der Lange Weg*, pp. 72 – 73.

[46] Jonathan Sperber, *The European Revolutions, 1848 – 1851*, 2nd ed., (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), pp. 57 – 59; Brandt, Der Lange Weg, p. 79.

[47] Ibid., p. 165.

[48] Ibid., p. 74 – 78.

[49] Ibid., p. 76.

[50] Furet, *Revolutionary France*, pp. 346 – 350.

[51] الأدبيات باللغة الألمانية وافرة. ويتعرض سبربر إلى ذلك باقتضاب باللغة الإنجليزية. أيضاً باللغة الإنجليزية، وبخاصة المجرى التاريخي:

H.W.Koch, *A constitutional History of Germany in the Nineteenth and Twentieth Centuries*, (London and New York: Longman, 1984).

هناك عرض للمؤلف يلقي بعض الأضواء على الخطوط العامة في: إنجلترا الصناعية وألمانيا ١٨١٥ – ١٨٤٨ (القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٧)، ص: ٢٣٢ – ٢٤٩.

[52] Hobsbawm, *The Age of Revolution*, p. 163.

[53] Ibid., pp. 137 – 162.

[54] Sperber, *The European Revolutions*, p. 99.

[55] Dieter Noblen, *Spanischer Parlamentarismus im 19. Jahrhundert*:

Régimen Parlamentario und Parlamentarische Regierung (Miesenheim am Glan: Verlag Anton Haim, 1970), pp. 31 – 32.

[56] جدول رقم ١ p ،.Ibid. ٣.

[57] Jesûs Cruz, "The Modern Ascendency", in Jos'e Alvarez Junco and Adrian Shubert (eds.), *Spanish History since 1808* (New York: Arnold, 2000), pp. 42 – 43.

[58] Ibid., p. 39.

[59] *The European Revolutions*, p. 110.

Digitized by Birzeit University Library

[60] Hartmut Pogge von Strandmann, "1848 – 1849: A European Revolution?" In R.J.W. Evans (ed.), *The Revolutions in Europe 1848 – 1849: From Reform to Reaction*, (Oxford: Oxford University Press, 2000), pp. 1-8; Reinahrt Koselleck, "How Europeans was the Revolution of 1848 – 1849", trans. Johannes Haubold, in Axel Kõrner (ed.), 1848 – *A European Revolution? International Ideas and National Memories of 1848*, (Great Britain: Macmillan Press, 2000), pp. 20-9-221.

[61] Cobban, *A History of Modern France*, vol. 2, p. 122.

[62] Furet, *Revolutionary France*, p. 402.

[63] Ibid., p. 405.

[64] Ibid., p. 402;

الإحصائيات تختلف من باحث إلى آخر، انظر:

Jeoffrey Ellis, "The Revolution of 1848 – 1849 in France", in R.J.W. Evans, *The revolutions in Europe 1848 – 1849*. pp. 38 – 39.

[65] تفاصيل:

Ellis, *The Revolution of 1848 – 1849 in France*, pp. 40 – 41.

[66] أشغلت أحداث حزيران العديد من الدارسين. وقد رأى بها ماركس مؤشراً لصراع طبقي في المستقبل، واعتباره لويس بونابارت كـ «منقذ» للبرجوازية الفرنسية. وشكل هذا المنظور موضوع نقد من قبل الدارسين «البرجوازيين» –من وجهة نظر ماركسية صرفة. انظر كارل ماركس:

Die Klassenkämpfe in Frankreich 1848 – 1850, in Karl Marx and Friedrich Engles Werke, Band 7, zweite Auflage, (Berlin, 1978), pp. 9 – 107.

هناك ترجمة عربية غير دقيقة صدرت عن دار الطبع والنشر باللغات الأجنبية في موسكو بلا تاريخ؛

Sperber, *The European Revolutions*, pp. 214 – 215; Ellis, *The Revolution of 1848 – 1849 in France*, p. 42; Furet, *Revolutionary France*, pp. 406 – 407.

[67] Ellis, *The Revolution of 1848 – 1849* in France, p. 45.

[68] عن:

Ibid., p. 49.

[69] Furet, *The Revolutionary France, 1770 – 1880*, pp. 415 - 116.

حول سلوك الناخبين بشكل عام والطبقات العامة من فلاحين وفقراء في المدن، انظر:

Sperber, *The European Revolutions, 1848 – 1851*, pp. 147 – 155.

من المفارقات الغريبة أن بعض الفلاحين انتخبوا لويس بونابارت ظناً منهم أنه نابليون بلحمه ودمه. ص: ١٥٢.

[70] Sperber, *The European Revolutions*, p. 108.

[71] عن:

Ellis, *The Revolution of 1848 – 1849 in France*, p. 27.

[72] Ernst Forsthoff, *Deutsche Verfassungsgeschite der Neuzeit, vierte Auflage*, (Stuttgart, 1972); p. 120; Koselleck, *How Eropean Was the Revolution*, p. 212.

[73] عرض عام للأحداث والمداولات خلال انعقاد برلمان فرانكفورت:

Koch, *A Constitutional History of Germany*, pp. 34 – 78.

برلمان فرانكفورت والدستور لدولة اتحادية:

Brandt, *Der Lange Weg*, pp. 99 – 112.

[74] Sperber, *The European Revolutions*, p. 157.

Digitized by Birzeit University Library

[75] تفاصيل:

Brandt, Der Lange Weg, p. 101 – 102; Koch, *A Constitutional History of Germany*, pp. 56 – 58.

[76] Koch, *A Constitutional History of Germany*, p. 58.

[77] Brandt, *Der Lange Weg*, p. 104.

[78] حول استحداث أسماء جديدة للمدن المختلفة، انظر:

Evans, *1848 – 1849 in the Habsburg Monarchy*, p. 183.

[79] Sperber, *The European Revolutions*, pp. 58 – 59, 98 – 105.

[80] ملاحظة رقم ١؛ أيضاً:

Ibid., pp. 96 – 98.

[81] تفاصيل للأحداث السياسية والعسكرية:

Denis Mack Smith, "The Revolutions of 1848 – 1849 in Italy", in R.J.W. Evans (ed.) *The Revolutions in Europe 1848 – 1849*, pp. 55 – 79.

[82] Christof Dipper, Revolution und Risorgimento. Italien 1848/ 1849 aus deutscher Perspektive, *Historische Zeitschrift (HZ)*. Beihfte, Bd – 16 (2000), p. 84 – 85.

[83] Jonathan Sperber, "Eine alte Revolution in Never Zeit. 1848/49 in europäische Persperktive", in Christian Jansen und Thomas Mergel (Hrsg.), *Die Revolution en von 1848/49. Erfahrung – Verarbeitung – Deutung*, (Göttingen: Vandenhoeck und Ruprecht, 1998), p. 29.

[84] Koch, *Constitutional History of Germany*, p. 77.

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الرابع

أوروبا بين ١٨٥١-١٨٧١: نهاية وبداية

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الرابع
أوروبا بين ١٨٥١-١٨٧١: نهاية وبداية

الثورة الصناعية وتداعياتها السياسية: الحالة البريطانية ١٨٣٢-١٨٦٧

أراد القائمون على معرض لندن في العام ١٨٥١ إبراز تقدم إنجلترا الصناعي بشكل خاص. لكن دلالات المعرض كانت أعمق من الأهداف المباشرة بكثير. عبر المعرض عن منعطف حاسم في تاريخ الإنسانية، تماماً كما دشنت الثورة الفرنسية عهداً جديداً في تاريخها. فقد كان المعرض تتويجاً لإنجازات الثورة الصناعية في إنجلترا ومنارة للشعوب التي أرادت اللحاق بركاب الإنتاج الرأسمالي الصناعي في المستقبل. وبدأت بعض البلدان كأقاليم معينة فيما أصبح يدعى ألمانيا بعد العام ١٨٧١ وفرنسا وبلجيكا تسير في أعقاب إنجلترا بخطى بطيئة، وأحياناً بطيئة جداً. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد بلغ عدد المشاغل و«المصانع» في باريس وجوارها حوالي ٩٠ ألف قبيل نشوب ثورة شباط العام ١٨٤٨، لكن لم يزد عدد «المصانع» التي عمل بها ١٠ عاملين فأكثر على ٧ آلاف. مقابل ذلك بدأ نمط الشركات المساهمة في إنجلترا يحتل مكانة مرموقة. وكشفت ثورة ١٧٨٩ آفاق مستقبل العمل السياسي، وأفرز نمط الإنتاج الرأسمالي الصناعي قوى آفاق العمل السياسي الاجتماعية في المستقبل، بعد أن مهد أرضيته الاقتصادية والاجتماعية.

Digitized by Birzeit University Library

ما يهمّنا في هذا السياق الأثر الذي أحدثته الثورة الصناعية في حياة الإنسان عامة، والإنسان السياسي خاصة. ولنأخذ بعض الأمثلة التي يمكن أن تبدو لأول وهلة ليست نتيجة للثورة الصناعية في منشئها، أو ليست علاقة قسرية بينها وبين «السياسة». لم يكن السوق نتاج الثورة الصناعية، بل هو قديم قدم نشوء المدن. وعندما أصبحت «المدينة» بحاجة إلى «امتياز» لتكسب حقوقاً معينة، احتكر سكانها السوق. وترك ازدهار التجارة أو ما يطلق البعض عليه «الثورة التجارية» منذ القرن السابع عشر أثره على طبيعة السوق. لكن الثورة الصناعية قضت على معالمه القديمة، وفي العديد من الأحيان فقد العديد من المدن مكانته التقليدية بسبب منافسة مدن أخرى لم تملك «امتياز المدينة» (charter) التقليدي. الأمثلة على ذلك في إنجلترا كثيرة. أكثر من ذلك، جذب السوق الصناعي جماهير جديدة واسعة بسبب ما عرضه من وفرة السلع. ولم يقتصر حديث المستهلكين على الأسعار، بل شمل "شؤون الساعة" المحلية أو/والعامة أحياناً كثيرة. بذلك أصبح سوقاً سياسياً. كذلك أدت الهجرة المستمرة إلى المدينة إلى سلوكيات سياسية أو ذات طابع سياسي لم يعهدها الإنسان قبل الهجرة، والشيء نفسه يمكن قوله فيما يتعلق بمكان العمل. مثال آخر يبدو لا علاقة له بـ "السياسة" لأول وهلة. كانت إحدى نتائج اختراع ستيفنسون للقاطرة، أن شرعت دول غرب أوروبا -إنجلترا، وألمانيا، وفرنسا وغيرها- تقيم شبكة من السكك الحديدية منذ أواخر الثلاثينيات، وبخاصة خلال الأربعينيات، ودعاها البعض بـ "حمى السكك الحديدية". وأدى بناؤها إلى نشوب أزمات مالية وصلت ذروتها في بروسيا. لكن بناء السكك الحديدية لم يخل من إسقاطات سياسية فيما بعد. فقد أسهم تحسين طرق المواصلات في قدرة التنظيمات العمالية على تنظيم حركات الاحتجاج والمظاهرات أحياناً عندما نشبت. هذه بعض الأمثلة العشوائية.

أدرك رواد النهضة العلمية أهمية ربط العلوم النظرية بالمنفعة العملية منذ وقت مبكر خلال الثورة العلمية في القرن السابع عشر. وتأسست الجمعية العلمية الملكية في إنجلترا في العام ١٦٦٢، وفي فرنسا العام ١٦٦٦. واستمر قيام الجمعيات العلمية في القرن الثامن عشر بصورة مطّردة جنباً إلى جنب مع الأدبيات العلمية التي تناولت "منفعة" العلوم التقنية بشكل خاص. وأصبحت العلاقة بين العلوم النظرية والتطبيقية أمراً مسلماً به خلال الثورة الصناعية وبعدها. ولم تكن الثورة الصناعية ثورة إنتاج فقط، كانت ثورة معرفة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية. وأخذ رويداً رويداً يبرز ما يعرف بمجتمع أصحاب المعرفة والعلم (academic community)، يلتقون في الجمعيات المختلفة من حين إلى آخر. وعندما تقدمت العلوم التقنية كالميكانيكيات والكيمياء والعمارة، راح المهندسون يقيمون جمعياتهم الخاصة بهم أيضاً خلال القرن الثامن عشر. وعندما بدأت تنشأ الشركات الصناعية المساهمة في

Digitized by Birzeit University Library

النصف الأول من القرن التاسع عشر -إنجلترا خاصة- شمل نشوؤها ظهور شرائح اجتماعية جديدة لم يعهدها نمط الإنتاج التقليدي القديم: عمال فنيون، وموظفون، ومراقبو وحدات إنتاج. ولم يقتصر ظهور مهن ووظائف جديدة على فروع الإنتاج التي يشار إليها عادة كرمز للثورة الصناعية - المنسوجات، وصناعة التعدين منذ أواخر الثلاثينيات من القرن التاسع عشر خاصة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد ازدهرت صناعة الطباعة بفضل ازدياد أعمال النشر وتطور وسائل الإعلام وانتشارها بصورة مطّردة منذ الثورة الفرنسية بشكل خاص. نتيجة لذلك، زادت الحاجة إلى الفنيين على الرغم من أن الطباعة الآلية ظهرت منذ قرون. وخلاصة الأمر أن النهضة الصناعية استوجبت توفير أعداد كبيرة من الفنيين وذوي الخبرة و/أو أفرزت حاجات جديدة من العمالة المهنية لم تعرفها المجتمعات التقليدية. وعرفت الشرائح الاجتماعية الجديدة بالطبقة المتوسطة، وربما على الأدق طبقات متوسطة ذات العديد من الخصائص المتشابهة.[١]

رجع ظهور الطبقة المتوسطة، كمفهوم عام، إلى الفصل ما بين العمل وأصحاب العمل، بخلاف تراث العصور الوسطى وحتى بداية الثورة الصناعية. وأدى الفصل بين العمل وأصحابه إلى نشوء الرأسماليين الصناعيين والعمال. لا مكان هنا في هذا السياق لتناول تفاصيل التطور. لكن لا بدّ من الإشارة إلى بعض الملاحظات لإدراك «نهاية المجتمع القديم» في القطاع الزراعي، رمز المجتمع القديم، نفسه. فقد أشار ماركس إلى رسملة القطاع وتحول فقراء الفلاحين إلى عمال زراعيين. وتأثر القطاع بقوى السوق الفاعلة من عرض وطلب. ولم يقتصر التأثر والتأثير على الصعيد الاقتصادي فقط. فقد سعى الكثير من أصحاب الثروة الجدد إلى الاندماج في النظام الاجتماعي والسياسي القائم بوسائل عديدة: الزواج، وشراء قطعة أرض واسعة لتتوسطها قصور شبيهة بقصور أفراد من الطبقة الأرستقراطية. وحاول البعض الاندماج في النظام السياسي القائم، وبخاصة في البلدان التي أتاحت حيزاً للاندماج كإنجلترا وفرنسا. ولعل حياة روبرت بيل يمكن أن تلقي بعض الأضواء على أحد جوانب هذا التطور. ولم ينتمِ والده إلى الطبقة الأرستقراطية، وكان «نموذجاً» للإنسان الجديد. انخرط روبرت بيل في الحياة السياسية في حزب التورز، وأخرجه من أزمته السياسية بعد الإصلاح البرلماني في العام ١٨٣٢، وألف أقوى كتلة في الحزب، وتمكن من النجاح في انتخابات لعام ١٨٤١، وألف الحكومة حتى العام ١٨٤٦. أجرى روبرت بيل إصلاحات عديدة كإصلاح قوانين القمح على الصعيد العام، وأخرى سياسية داخل الحزب، بحيث كونت خطوة مهمة في الحياة الحزبية.[٢]

كذلك أدى الفصل بين العمل وأصحاب العمل إلى ظهور العمال كطبقة أو طبقات -سمها ما تريد- ارتبط مصيرها كطبقة وكأفراد بسوق العمل. وأبرز عامل ظهور العمال على مختلف حقول عملهم طبيعة بنية المجتمع الجديد. كما حدد سوق

Digitized by Birzeit University Library

الاستهلاك أذواق ومشارب المجتمع بأسره. ونتيجة لذلك، اختفت أنماط سابقة من السلوكيات التقليدية والعرفية، وظهرت أنماط جديدة لم تألفها مجتمعات ما قبل حركة التصنيع. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى زوال التبعية الشخصية الإقطاعية، أو ما بقي منها في بعض البلدان الأوروبية، بما عنته هذه التبعية من حقوق وواجبات في العائلة، والزواج، وفي أبسط الأمور كطحن الحبوب في مطاحن أصحاب الملكيات الواسعة.

وكما أن الطبقات المذكورة لم تكن متجانسة الهوية الاقتصادية تماماً بسبب تعدد فروع الإنتاج، كذلك يمكن القول نفسه فيما يتعلق بطبقة العمال. وعلى سبيل المثال لا الحصر، لم تتعدَّ نسبة الرجال في صناعة المنسوجات القطنية -العمود الفقري للثورة الصناعية- في العام ١٨٣٥ أكثر من ٢٥٪، بينما بلغت نسبة النساء ٤٨٪، والصغار حتى سن ١٤ حوالي ١٣٪.[٣] مقابل ذلك، كانت صناعة التعدين وبناء السكك الحديدية عمل رجال بشكل عام.[٤] عملت العائلة كوحدة إنتاج جماعية حتى الثورة الصناعية، وانقلب العمل في الصناعات المختلفة إلى عمل فردي على الرغم من أن جميع أعضاء العائلة القادرين على العمل عملوا في المكان نفسه في أكثر الأحيان خلال الحقبة الأولى من التصنيع على الأقل. وبذلك مهد الإنتاج الرأسمالي الصناعي الأرضية للفردانية داخل العائلة العاملة، وأضعف العديد من مقومات العائلة الأبوية التقليدية. ويمكن القول إلى حد بعيد أن ظهور الحركات النسائية ومشاركة المرأة في الحياة السياسية فيما بعد وولوجها المجتمع كعضو مستقل من بناة التطور الصناعي.

وانعكست إفرازات الثورة الصناعية الاقتصادية والاجتماعية في إنجلترا بصورة بارزة قبل أي بلد أوروبي بسبب ريادتها. ومن الصعب القول إن الإصلاح البرلماني -مجلس العموم عملياً- وما أعقبه من إصلاحات، كان إحدى نتائج التحول الاقتصادي والاجتماعي فقط. فقد بدأت أفكار الإصلاح تراود وزارات بت، رئيس الحكومة، في الثمانينيات من القرن الثامن عشر. لكن ظهور الراديكالية السياسية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر كان حصيلة مباشرة لما أحدثه التصنيع من تحول على جميع الأصعدة، ومنها السياسية بالطبع؛ وولادة الحركة التشارتية في الثلاثينيات نشأت من رحم ظاهرة حركة التصنيع في إنجلترا. وكانت الحركة التشارتية أهم حركة ديموقراطية في إنجلترا بعد منتصف القرن السابع عشر. فقد دعت الحركة إلى إصلاح عميق في الحياة السياسية كحق الانتخاب العام، وسرية التصويت، ومجلس عموم سنوي، وإلغاء معيار الملكية، ومنح أعضاء البرلمان أجراً ليتسنى لأبناء الطبقة العاملة ممارسة الحياة السياسية. ودعي مشروع الإصلاح بـ «ميثاق الشعب». وطرح الميثاق للنقاش في مؤتمر عام ضم «مندوبين» من جميع أنحاء إنجلترا في بداية شباط العام ١٨٣٩. واستمر

Digitized by Birzeit University Library

المؤتمر أشهراً عدة. لكن المؤتمر لم يسفر عن قيام حركة سياسية أو حزب سياسي جديد بسبب الخلافات داخل المؤتمر. والأمر الذي لم يقل أهمية، أن اتحادات العمال المختلفة لعبت دوراً مهماً في عقده وأثناء النقاش داخله.

واجهت الحركة التشارتية جبهة موحدة ضدها من قبل حزبي الحكم -التورز والويغز- بسبب مطالبها الديموقراطية. فقد عنت المطالب بطلان شروط حق الانتخاب الملكية والضرائبية التي شكلت القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي، ما يمكن أن يؤدي إلى قيام قوى سياسية جديدة تهدد احتكار الحزبين للحياة السياسية في إنجلترا. وقامت الحكومة بحملة اعتقال واسعة ضد نشيطي الحركة البارزين، وكان مصير العديد منهم السجن. وأضعفت الخلافات الداخلية الحركة. ولم تقم بنشاط مهم سوى في العام ١٨٤٨ خلال نشوب الثورات في بلدان أوروبا. ولم يكن من الصعب على الحكومة قمع المظاهرات هنا وهناك. وعادت التجمعات النقابية إلى تركيز اهتمامها حول تحسين شروط العمل كتحديد ساعات العمل، وتحسين الأجور.

بقيت الحركة العاملة كحركة ضعيفة وهشة من حيث التنظيم بسبب عوامل عديدة كالمحلية، وقلة الخبرة، وجذور بعض شرائحها الريفية بخلاف أصحاب الحرف والمهن. وعلى الأدق، يمكن الحديث عن حركات عاملة حتى الخمسينيات من القرن التاسع عشر. وقوبلت حركات الإضراب هنا وهناك من أجل تحسين الأجور وشروط العمل بقمع من قبل الحكومة أحياناً. لكن قيام الحركة التشارتية ونجاحها في جمع حوالي ١,٢ مليون توقيع للاسترحام الذي قدمه زعماؤها للبرلمان، حملا دلالات سياسية مستقبلية عديدة: بروز المدن الصناعية كبرمنغهام، ومانشستر، وليدز، كمسارح مهمة في الحياة السياسية؛ بداية نهاية أنماط العمل السياسي التقليدية الوجاهئية والزبائنية شبه المغلقة وبداية عهد «السياسة الجماهيرية» بما استوجبت من متطلبات جديدة على الرغم من أن حق الانتخاب ما زال نخبوياً حتى العام ١٨٦٧. وعلى العموم، برز العمال كقوة ضغط. وعنى هذا التطور ذو الدلالات المستقبلية أفول نجم المجتمع الزراعي الريفي، ونهاية «المجتمع التراتبي القديم»، وبداية ظهور المجتمع المدني الجماهيري الجديد. وأخذ هذا التطور يبرز خلال الخمسينيات والستينيات بصورة واضحة على مستويين مركزيين: الجهود لتوحيد تنظيم الحركة العمالية من ناحية، وبداية ظهور «الحزب» الحديث واستكمال دور «الحكومة» كمؤسسة حكم مسؤولة أمام البرلمان من ناحية أخرى. وعنى التطور الأخير استمرار تراجع مكانة العرش كمؤسسة حكم ذات تأثير حاسم في كثير من الأحيان.

عانت الحياة الحزبية من انقسامات داخلية على الرغم من التسمية العامة بالتورز والويغز. وفي الواقع، تألف الحزب من مجموعة كتل سميت كل كتلة على اسم

Digitized by Birzeit University Library

زعيمها. فهناك البيليون نسبة إلى روبرت بيل، وهناك الفوكسيون ممن استمروا يتمسكون بدعوات فوكس الإصلاحية. واستمرت التكتلات الداخلية حتى الخمسينيات. وما ميز الخمسينيات والستينيات أن الالتزام الحزبي أصبح أكثر تماسكاً، عملاً بقول ديزرائيلي فيما بعد في العام ١٨٧٢ بضرورة الحزب كآلية للحكم. وانعكس هذا التطور رسمياً وشكلياً أيضاً عندما أصبح حزب الويغز يدعى حزب الأحرار، والتورز المحافظين. وأخذ كل حزب يقيم مؤسسات خاصة به، وإن كانت ما زالت في بداية قيامها. ويمكن القول إن «الحزب» أخذ يحل محل «الشخص» في الماضي شيئاً فشيئاً وبخطوات متواضعة. صحيح أن المنافسة الحادة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر أطلقت على اسم ديزرائيلي، زعيم حزب المحافظين، وغلادستون، زعيم حزب الأحرار، لكنها كانت منافسة بين حزبين في الوقت نفسه.[٦] ولعله من الجدير بالذكر أنه لم تثر الحزبية كموضوع نقاش في الحياة الدستورية البريطانية أو الاستحقاقات القانونية التي يجب أن تتوفر لإقامة حزب معين. كذلك لم يسن قانون باسم قانون الأحزاب. ونشأت الحزبية بفعل الأحداث أو نتيجة الخلافات الحادة حول مواضيع مصيرية، لا بفعل تشريعات جرى سنها.

أصبح البرلمان، ومجلس العموم بالتحديد، مسرح حياة الأحزاب السياسية، لا القصر. ولم تعد العلاقة مع القصر تلعب دوراً حاسماً في تعيين رئيس الوزراء إذا لم يحز على أغلبية برلمانية واختيار أعضاء الحكومة أو تقرر مصير الحكومة. وتحولت الهيئة التنفيذية إلى إحدى مؤسسات النظام السياسي المركزية. وأخذت مساءلة الحكومة تجرى في مجالس البرلمان بعد تراجع دور الملك منذ إصلاح العام ١٨٣٢ بشكل خاص، وأصبحت من مسلمات الحكم خلال الأربعينيات وقاعدة خلال الخمسينيات والستينيات. ومن لم يحز على ثقة أغلبية أعضاء مجلس العموم عنى سقوط الحكومة أو تشكيلها من جديد. وكان اللجوء إلى الانتخابات أكثر الوسائل شيوعاً. وحلت الحكومات التي تم تأليفها خلال الخمسينيات والستينيات بسبب فقدانها لثقة الأغلبية، عدا واحدة بسبب موت رئيسها.[٧] بذلك أصبح البرلمان، ومجلس العموم خاصة، أهم مؤسسات الحكم وشريك السيادة مع العرش والهيئة التنفيذية. وحل نظام الحكم البرلماني محل ما أطلق عليه الحكم المختلط (mixed government) الذي دام طيلة القرن الثامن عشر. صحيح أن ولادة "الحكومة البرلمانية" لم تكن من إنجازات نظام الحكم خلال الخمسينيات والستينيات، لكنها استكملت معالمها الخاصة خلال هذه الحقبة وواصلت تطورها فيما بعد.

عنت "الحكومة البرلمانية" حكومة الحزب أيضاً. وترك هذا التطور تداعيات عديدة وعلى أصعدة مختلفة. وتضاءل تأثير الكتل الصغيرة داخل الحزبين التي لم تتردد في تأييد الحكومة من الحزب الآخر من حين إلى آخر. وكاد يزول مكان "المستقلين"

Digitized by Birzeit University Library

ذوي "المقاعد الأخيرة" في قاعة مجلس العموم بسبب ضعف تأثيرهم في عملية التشريع وسن القوانين والمصادقة على مصالح دوائرهم الانتخابية المحلية. فقد لعبت الأخيرة دوراً مهماً في الحياة البرلمانية في الماضي. وتابع غاري كوكس سلوك الناخبين بعد إصلاح العام ١٨٣٢، ووصل إلى الاعتقاد أن سلوك الناخبين بدأ يأخذ مجرى حزبياً أكثر فأكثر بعد الإصلاح ومنذ سنوات الخمسينيات بصورة واضحة.[٨] ونتيجة لذلك، أصبح «الحزب» الآلية الأكثر نجاعة لمن أراد الانخراط في الحياة السياسية العامة. لكن ذلك لا يعني اختفاء كلياً لأحد الأنماط التقليدية الشائعة التي سادت في الماضي إلى حد كبير: البيوت الوراثية، والزبائنية السياسية.

أثار تراجع مكانة الطبقة الأرستقراطية وكبار الملكيات الواسعة بشكل خاص في الحياة السياسية اهتمام الدارسين والباحثين منذ العقود الأخيرة من القرن العشرين. وكان الخلاف الرئيس حول التحديد الزمني ومدى التمثيل ومدته الزمنية. ويكاد يكون هناك إجماع على أن أصحاب الملكيات الواسعة -حوالي ١٠,٠٠٠ دنم وما فوق- بلغوا ذروة سلطانهم التمثيلي والسياسي في القرن الثامن عشر. أما عدد عائلاتهم فكان موضع خلاف. وبينما وصل العدد إلى ١٥ ألفاً عند البعض ذهب واسون إلى أن عدد العائلات «البرلمانية» النافذة لم يصل ١٦٠٠. والأهم من ذلك في هذا السياق، أن العديد من العائلات البرجوازية «تسقرطت» كما سبق ذكر روبرت بيل. وليس واضحاً من الدراسات عن عدد العائلات التي «تبرجزت» أو «تسقرطت»؛ سواء في منظوراتها للحياة أم من حيث انخراطها في الحياة الاقتصادية والسياسية الجديدة. وأدى تشابك المعايير والتعريفات إلى تفضيل واسون تعبير «الطبقة البرلمانية» و/أو «النخب السياسية»، قاصداً بذلك العلاقة بالملكية. والخلاصة التي وصل إليها أن إصلاح مجلس العموم شكل منعطفاً في تراجع التمثيل في مجلس العموم للعائلات ذات الملكيات الواسعة والوراثية، وأن هذا التراجع استمر في تصاعد بشكل عام.[٩] لكن الفارق البارز بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر وما سبق أن «العائلة» -وبخاصة كبار العائلات العريقة- شكلت مركز ثقل خلال خوض الانتخابات حتى العام ١٨٣٢، بينما بدأ الانتماء إلى الحزب يحتل الحيز السياسي الخاص في العائلات النافذة بصورة تدريجية منذ بداية النصف الثاني للقرن التاسع عشر.

ولم تترك الثورات الأوروبية (١٨٤٨-١٨٤٩) أثراً سياسياً بالغاً في المجتمع البريطاني باستثناء المظاهرات «السلمية» نسبياً التي نظمها التشارتيون، أو من بقي منهم على الأصح، ويمكن اعتبارها مظاهرات النفس الأخير للحركة التشارتية. لكن حركة التصنيع المتصاعدة أدت إلى بروز ثقل الحركة العمالية في الحياة الاجتماعية ومحاولاتها لتنظيم نفسها. وتكللت المحاولات لتوحيد نفسها بالنجاح أحياناً وبالفشل أحياناً أخرى. وتمركز نشاط الحركة العمالية، وعلى الأدق

Digitized by Birzeit University Library

الحركات العمالية، حول تنظيم نفسها النقابي، وتذليل صعوبات التنظيم، وتحسين شروط العمل والأجور، وإلغاء بعض بنود قوانين العامين ١٨٢٤ و١٨٢٥ الخاصة بتجريم ظواهر العنف التي صاحبت نشوب الإضرابات من حين إلى آخر، ومن مكان إلى آخر حتى الخمسينيات. وأدركت الحركات النقابية من خلال تجاربها أن تحولها إلى قوة ضغط سياسية يمكن أن يسهم في تحقيق مطالبها. ولعله من الجدير بالذكر أن التشريعات التي مهدت لنشوء التنظيم النقابي خلت من شيء اسمه «قانون النقابات». ولجأ المشرعون البريطانيون إلى تعريفات عديدة كـ «قانون المصنع». والمهم أن التنظيمات النقابية أخذت تنشط على الصعيد السياسي خلال الستينيات وتحاول التأثير على كلا الحزبين. وأظهر حزب الأحرار انفتاحاً لأغراض حزبية أيضاً، إذ أمكن تجنيد الفصائل العمالية لصالحه خلال حملات الانتخابات. ونجحت الحركات العمالية من إدخال بعض مناصري مطالبها كجون ستيوارت مل إلى البرلمان في انتخابات العام ١٨٦٦ لأول مرة.

وأدركت قيادات المحافظين والأحرار دلالات ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩ على الرغم من أنها لم تهدد النظام السياسي في إنجلترا. لكن الأهم من ذلك أن التطور الرأسمالي الصناعي أنتج قوى الثورة، لكن بلا فكر ثوري. وعلى الرغم من ذلك، أدركت قيادة الحزبين ثقلها الاجتماعي وخطرها السياسي: شرائح واسعة من أصحاب الثروة المتوسطة وطبقة عمالية ذات عمق اجتماعي عريض. وكلاهما بقيا خارج المجتمع السياسي؛ أي خارج جماعات حق الانتخاب. ولم يتجاوز أصحاب حق الانتخاب نتيجة إصلاح العام ١٨٣٢، ١,٢ مليون، بينما بلغ عدد سكان إنجلترا -إضافة إلى أيرلندا آنذاك- حوالي ١٧ مليوناً. وزاد عدد سكانها على ٢١ مليوناً في بداية الخمسينيات. وقويت حركة المطالبة بالإصلاح منذ بداية الستينيات عندما انضمت بعض الحركات النقابية إلى حملة الإصلاح، اعتقاداً منها أن إصلاح مجلس العموم يمكن أن يسهل ترويج مطالبها النقابية وكسب أنصار لها على الصعيد السياسي البرلماني.

وأثبت حزب الأحرار مرة أخرى أنه حزب الإصلاح التدريجي، ووجدت دعوة الإصلاح البرلماني صدى إيجابياً بين صفوفه على الرغم من معارضة رئيسه، بالمرستون، حتى موته في العام ١٨٦٥. وكان غلادستون الذي خلف بالمرستون قد أيد إصلاح مجلس العموم قبل ذلك. وفي إحدى خطبه، حاول تذكير أعضاء المعارضة للإصلاح بمخاطر عدم منح العمال حق التصويت، وأن «التذمر من إقصاء» العمال كافة دون تمييز «والشعور بالإجحاف» يدفعان العمال إلى توحيد أنفسهم كطبقة تهدد النظام السياسي.[١٠] لم يكن غلادستون مساواتياً، لكنه اعتقد اعتقاداً راسخاً أن إجراء إصلاحات في النظام الانتخابي «خطوة استباقية» لمنع نشوء استقطاب سياسي في النظام الانتخابي. ويبدو أن حزب المحافظين، ورئيسه ديزرائيلي خاصة، قد تعلم درساً قاسياً من تجربة إصلاح العام ١٨٣٢ عندما

Digitized by Birzeit University Library

عارضها زعيمه آنذاك، ولنغتون، بشدة. وعندما فاز ديزرائيلي بانتخابات العام ١٨٦٦، سارع إلى طرح مشروع إصلاح معتدل أمام مجلس العموم اعتقاداً منه بأن حزب الأحرار سيؤيده إذا أبدى أعضاء من حزب المحافظين معارضة قوية. ومن الواضح أن احتمالاً كهذا عمل كقوة ضغط على أعضاء حزب المحافظين من المترددين والمعارضين. ولم يرَ ديزرائيلي بالإصلاح خطوة لإقامة نظام ديموقراطي، فقد كان آخر من يمكن أن يؤيد تحول نظام الحكم في إنجلترا إلى ذلك. وأكثر من ذلك، لم يطرح ديزرائيلي توسيع حق الانتخاب كـ «حق»، بل كـ «امتياز» (privilège)، والهدف منه "ليقوى شخص وأدوار البيت" -المقصود مجلس العموم- أي لتقوية فاعليته في الحكم.[١١] ولم يقتصر منظور ديزرائيلي -والمحافظون عامة- للإصلاح من منطلق النظام، وإنما عكس نهج الخطاب السياسي المحافظ في الوقت نفسه.

وكان إصلاح العام ١٨٦٧ متواضعاً، وأثار نقد قادة حزب الأحرار للمشروع من منطلقات مختلفة، بعضها حزبية وبعضها الآخر مبدئية. فقد استفاد من قانون الإصلاح من ملك بيتاً في المدينة، أو دفع عشرة جنيهات كأجرة، ومن ملك عقارات زراعية قدرت بخمسين جنيهاً، أو توفير وديعة في البنوك بالمبلغ نفسه. وهذه مبالغ عالية قياساً بمعايير ذلك الزمن. وتمكنت بعض المدن من الحصول على تمثيل لها أو زيادة مقاعدها. وعلى الرغم من ذلك، زاد عدد أصحاب حق الانتخاب من ١,٢ مليون إلى ٢,٥ مليون. ونتيجة لشروط القانون فقد بقيت الطبقة العاملة خارج النظام السياسي الرسمي؛ أي خارج «الدولة» بتعبير آخر، ولم تستفد من قانون الإصلاح سوى شرائح دقيقة كالمهندسين في الصناعات الميكانيكية، وكبار الفنيين، والمعلمين، وأصحاب الملكية الزراعية والاستئجار المستقلين.

ولا شك في أن إصلاح العام ١٨٦٧ شكل إحدى الخطوات في تحقيق الديموقراطية السياسية، وبالتحديد ديموقراطية التمثيل في مجلس العموم. وبينما اقتصر حق الانتخاب على أصحاب الملكيات الزراعية وكبار المستأجرين في الدوائر الريفية وأصحاب العقارات في المدن في الماضي، استمرت الثروة، مهما كان شكلها، المعيار لحق الانتخاب منذ إصلاح العام ١٨٣٢. وأدى الازدهار الاقتصادي وما صاحبه من تحول اجتماعي إلى منح شرائح اجتماعية جديدة حق الانتخاب. ولم يكن إصلاح العام ١٨٦٧ ثمرة مشروع سياسي ديموقراطي، لكنه أسهم في احتواء التوتر بين المؤسسات السياسية والتحولات الاجتماعية الجديدة. وبالإضافة إلى حرمان شرائح اجتماعية واسعة من المشاركة السياسية، بقيت المرأة خارج المجتمع السياسي الرسمي. وهذا لا يعني أن إنجلترا افتقرت إلى قوى ديموقراطية دعت إلى المشاركة السياسية العامة، لكنها ما زالت هامشية ومحدودة حتى بين دعاة الإصلاح. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد كان جون ستيوارت مل من أحدهم. وبينما دعا مل إلى استحقاق المرأة في التمثيل، عارض حق التصويت العام لأسباب لا يسمح السياق لعرض تفاصيلها.

Digitized by Birzeit University Library

كانت سنوات الخمسينيات والستينيات ذات طبيعة استمرارية في تطور نظام الحكم في إنجلترا. وأصبحت أسس الحكم البرلماني راسخة ومسلماً بها. وعنى ذلك أن مصير كل حكومة يحسم في مجلس العموم؛ أي أن الهيئة التنفيذية برلمانية صرفة، تدير البلاد بصورة مستقلة ما دامت تحوز على ثقة مجلس العموم. ومن ناحية عملية إجرائية، استكمل مجلس العموم «سيادته» في نظام الحكم البريطاني على الرغم من أن مجلس اللوردات ما زال يمارس سلطة مركزية في عملية التشريع بشكل خاص، وفي القضاء في حالات استثنائية خاصة. لكن العلاقة بين المجلسين ومكانة كل منهما في نظام الحكم لم تثر حتى العام ١٨٦٧. تلك هي قصة لاحقة.

فرنسا والبحث عن هوية النظام السياسي: البونابارتية وحل السبعينيات الجمهوري

لا يوجد بلد أوروبي عاش التقلبات السياسية في القرن التاسع عشر كفرنسا. ومن وجهة نظر معينة، شكلت فرنسا حقل تجارب للأنظمة السياسية المختلفة منذ العام ١٧٨٩: الملكية الدستورية، والسلطانية الدستورية، والملكية الليبرالية، والديموقراطية السياسية، والديموقراطية الاجتماعية، بغض النظر عن حكاية النجاح والفشل. كذلك يمكن القول -إلى حد بعيد- إن التجارب المختلفة أنتجت شعباً سياسياً لم ترَ أوروبا مثيلاً له. فقد أدركت طبقاته المختلفة مصالحها الذاتية وصارعت من أجل الحفاظ عليها، أو الحصول عليها بوسائلها المختلفة، دون أن تحفل بغيرها في أغلب الأحيان. ويكفي أن نذكر تقويض بقايا النظام الإقطاعي الذي دام مئات السنين: البعض منه خلال أسابيع عدة، والبعض الآخر خلال أشهر معدودة في العام ١٧٨٩، أو أن نذكر قبول البرجوازية الفرنسية والفلاحين المالكين للويس بونابارت وانتخابه رئيساً للجمهورية في العاشر من كانون الأول العام ١٨٤٨ خوفاً من الثوريين «الحمر»، على الرغم من أن الرجل لم يطرح نفسه في الانتخابات كمؤسس للجمهورية وكحامل رايتها السياسية.

يمكن أن يكون انتخاب لويس بونابارت فصلاً لرواية عبثية. ولا شك في أن انتخابه يستلزم ذكر ملاحظة ماركس أن التقلبات التاريخية تحدث في شكل مأساة أحياناً، وتعود لتحدث في شكل مهزلة. فقد أثار ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية خيال الفرنسيين، ولم يتردد العديد منهم في انتخابه، لا لجدارته برئاسة الجمهورية، أو لقرابته من نابليون الأسطورة، بل ظناً منهم أنه نابليون الأسطورة نفسه بلحمه ودمه.

هل اختيار لويس بونابارت لرئاسة الجمهورية حقاً مهزلة؟ يعتمد ذلك من الزاوية التي ينظر إليها، فالآراء مختلفة ويمكن قبولها وتفنيدها. لكن الأمر الذي سبق الإشارة إليه أن خطر إقامة ديموقراطية اجتماعية أخذت شكل المشاغل الحكومية، وطرح موضوع حق العمل خلال صياغة الدستور الجمهوري خلال

Digitized by Birzeit University Library

ثورة ١٨٤٨ - ١٨٤٩، أثارا مخاوف الطبقة البرجوازية.[١٢] وبدا لها ولغيرها أن لويس بونابارت هو المنقذ. ومن منظور كهذا، لم يكن انتخابه مهزلة أو رواية عبثية. عادت التيارات الاجتماعية والاشتراكية لتستعيد أنفاسها بعد هزيمتها في الانتخابات الرئاسية وللجمعية الوطنية. وحصلت على ١٨٠ نائباً في الجمعية الوطنية في انتخابات أيار العام ١٨٤٩ من مجموع ٧٥٠ -عملياً ٧٠٠- على الرغم من تجنيد النظام الجهاز الإداري كافة لمصالحه، وتوحيد القوى المناوئة للراديكالية الجمهورية لنفسها. وعلى الصعيد العددي، فقد حصل «الحمر» وحدهم على حوالي ثلث الأصوات.[١٣] وأثار نجاح «الحمر» النسبي مخاوف الكتل اللاجمهورية على الرغم من فوزها بالأغلبية من التمثيل. فقد رأت بذلك تهديداً للملكية وللنظام بأسره. وبلغ الجدل السياسي درجة عالية من السخونة قل نظيره.[١٤] أما ما استحوذ على أذهان البونابارتيين فقد كان شيئاً آخر. حدد قانون انتخاب الرئيس من الدستور الجمهوري لولاية واحدة، ولم يجز الترشيح لفترة رئاسية ثانية. وسعى بونابارت إلى تغيير قانون الولاية بعد انتخابه بوقت قصير. واستجابت الجمعية له في تموز العام ١٨٥١. ولم يكتفِ بونابارت بذلك وطالب بتعديل الدستور بأسره. ووصل التوتر بين بونابارت والجمعية ذروته في خريف العام ١٨٥١، وانتهى بانقلاب فوقي دون أن يصطدم بمقاومة جدية في باريس. ولم يجد الجيش صعوبة خاصة في فرض النظام. وفي رواية لفلوبير، سأل بطل الرواية عاملاً عن سبب صمت جماهير باريس، وأجاب العامل أنها ليست «غبية» لتقدم نفسها ضحية «للبرجوازية»، «دعها تسوي الأمر بنفسها»[١٥] عملاً بقول المثل الشعبي العربي «دعهم يقتلعون الشوك بأنفسهم». أما من تجرّأ على الاحتجاج، فقد انتظره الرصاص، أو السجن في أفضل الحالات. وبالطبع، لم تكن تلك الحالة «بداية مجيدة جداً للإمبراطورية الثانية».[١٦]

شكل انقلاب الثاني من كانون الأول العام ١٨٥١ الفوقي وتكرار مثيله في ألمانيا في ١٩٣٢/١٩٣٣ موضوع جدل متعدد الجوانب في العلوم التاريخية والسياسية والاجتماعية. فقد أثارت ثورة شباط العام ١٨٤٨ في فرنسا، وثورة العام ١٩١٨ في ألمانيا، أزمة عميقة في المجتمع. وكان الهدف الرئيس إجراء إصلاح عميق في النظام السياسي. ودار ويدور الجدل حول سلوك الشعب في حالة الأزمة. فقد أتاحت ثورة شباط الفرصة لإقامة نظام حكم ديموقراطي بمفاهيم ذلك العصر. وتطرق الخطاب السياسي الذي وصل ذروته خلال العامين ١٨٤٨ و١٨٤٩ إلى شتى جوانب النظام السياسي، وحتى موضوع المرأة ومكانتها في الحياة السياسية والاجتماعية من قبل بعض التيارات الراديكالية. وعلى الرغم من ذلك، نجح رجل وصفه الفرد كوبان بالمغامر في الفوز وتوطيد حكمه لعشرين عاماً. ليست هذه الإشكالية محور السياق هنا، ولكن لا بدّ من الإشارة إليها.

Digitized by Birzeit University Library

ولإضفاء الشرعية على النظام الجديد، استخدم لويس بونابارت وسيلتين رئيسيتين: دستور جديد لإضفاء الشرعية على حكمه، واستحداث أسلوب الاستفتاء العام.

احتفظ بونابارت لنفسه بحق تعيين أعضاء مجلس الشيوخ والحكومة وكبار الموظفين في أجهزة الدولة المختلفة كمجلس الدولة، ومحكمة العدل العليا، وطبعاً الوزراء. وأبقى مبدأ حق التصويت العام في الدوائر الانتخابية. أما الترشيح للانتخابات، فقد خضع لتصفيات أشرف الموظفون الإداريون عليها لإقصاء من يجول بخلده المعارضة. وأسفرت الانتخابات الأولى في آذار العام ١٨٥٢ عن نجاح مرشحي النظام عدا قلة -٨ أعضاء فقط- من غير مرشحي النظام. ومن الواضح أن العمل بحق التصويت العام تحول إلى مشهد هزلي بعد أن فقد دلالته السياسية. ولإضفاء الشرعية على تأسيس الإمبراطورية بعد إقامة مؤسساتها، أجرى لويس بونابارت استفتاءً عاماً في تشرين الثاني حظي به بأكثرية ساحقة. وكان قد أصدر قانون النشر في شباط العام ١٨٥٢ لإخضاع وسائل النشر والإعلام لرقابة شديدة، وتعرض العاملون فيها لعقوبات قاسية مختلفة.

أسهمت عوامل عديدة في توطيد حكم لويس بونابارت. فقد استمرت أحداث حزيران العام ١٨٤٨ الدامية، والتلويح بـ «خطر الحمر»؛ أي الجمهوريين الراديكاليين والاشتراكيين، عالقة في أذهان الطبقات المالكة على مختلف مستوياتهم. وزادت نتائج انتخابات أيار العام ١٨٤٩ التي أسفرت عن عودة الراديكاليين كقوة مهمة في الجمعية الوطنية من مخاوف التيارات الأخرى. وعلى الرغم من أن التيارات الأخرى -كالشرعيين الذين ما زالوا يكنّون الولاء لبيت بوربون المالك في الماضي- لم يروا ببونابارت سوى مغتصب للحكم كغيره فإنهم لاذوا بالصمت. ودعت أغلبيتهم إلى الامتناع عن التصويت ومقاطعة الانتخابات طيلة حكم بونابارت. وللمحافظة على نفوذهم، فقد اكتفوا بالمشاركة في ترشيح أنفسهم في مجالس الأقاليم المحلية. وفي الواقع، فقد أصابوا نجاحاً لا يستهان به.[١٧] وتفرق الليبراليون وبعض العناصر الجمهورية المسماة بالمعتدلة أيدي سبأ حتى بداية الستينيات عندما بدأ النظام يخفف من حدة حكمه السلطاني. ويبدو أن احتواء المد الراديكالي خلال ثورة ١٨٤٨-١٨٤٩ على أيدي بونابارت اكتسب أولوية في اعتبارات الشرعيين والليبراليين السياسية. وحاول بونابارت كسب موالاة العناصر المحافظة والدينية عندما منحها مواقع إشراف على أجهزة التعليم، وإنشاء مؤسسات تخريج كوادر مهنية للخدمات الدينية. وعندما نشب الخلاف بين مملكة بيدمونت-سافوي والبابا أثناء توحيد إيطاليا، وتعرضت أملاك دولة البابا للخطر، أبدى معارضة شديدة لتجريد البابا من جميع أملاكه، وأرسل محمية عسكرية إلى روما، لا بدافع ديني، بل لكسب تأييد الكاثوليك الفرنسيين.

Digitized by Birzeit University Library

اعتمدت السلطانية البونابارتية حكام الدوائر (préfet) والأقاليم كعصب الدولة الرئيس، ولم تلعب المجالس المنتخبة هناك دوراً في نظام الحكم يستحق الذكر. ويذكر حكام الدوائر والأقاليم أمثالهم (intendant) أيام الحكم المطلق في القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى حد معين. والفارق هو عامل الزمن وما صاحبه من تطور. يتلقى الحاكم التعليمات من الحكومة لتنفيذها، ويبعث بالتقارير إلى دوائر الحكومة في باريس. كذلك فإن الحكومة هي أداة الإمبراطور التنفيذية، فهو يقوم بإسناد تأليفها لمن يراه مناسباً، ويعين الوزراء أو يوافق على تعيينهم إذا لم يكن لديه رجل محدد لذلك. وكانت الجمعية المنتخبة أداة حكم للموافقة على قرارات حكومة بونابارت. فقد كان الحاكم الإداري أشبه بمصفاة يقرر من يرشح نفسه للانتخابات بشكل عام. ولم يكن النهج إبداعاً بونابارتياً خالصاً، وكان الكثير من حكام الألوية الإدارية من أتباع سان سيمون الذين رأوا "الدولة" كـ "مصنع" إذا أحسنت إدارته رجع بالريع على صاحبه. وعمل الكثير منهم في الأجهزة الحكومية العليا وفي غيرها من المؤسسات الاقتصادية والمالية.[١٨] والفارق بينهما -أي الدولة- أن بونابارت رأى بنفسه الدولة.

نجح بونابارت في توطيد حكمه خلال الخمسينيات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي أيضاً. فقد أنفق مبالغ طائلة في الأشغال العامة: شبكة المواصلات، وتحديث بعض أحياء باريس بشكل خاص، وتشجيع إقامة المؤسسات المالية التي ما زال بعضها حتى اليوم، وإن بقي الاسم فقط. ووجد أصحاب الثروة في فتح المؤسسات المالية بضمانات حكومية فرصة لاستثمار أموالهم، وإن لم يخل ذلك من مغامرة؛ كما أتاحت الأشغال الحكومية فرص عمل للكثيرين، وفي بعض الأحيان للعاطلين عن العمل ممن لم يملك مهارة فنية خاصة. بذلك ترك لويس بونابارت الانطباع أنه إمبراطور الفرنسيين أيضاً، يوفر قوتهم ويرعى مصالحهم. وأصابت هذه السياسة الاجتماعية نجاحاً خلال الخمسينيات إلى حد بعيد، وكانت عنصراً مهماً أسهم في استقرار النظام دون نشوء معارضة قوية تهدده.

وعلى العموم، يمكن القول إن بونابارت تمكن من توطيد حكمه خلال الخمسينيات بعد تطهير الجمعية التشريعية وبناء جهاز إداري (préfet) في الدوائر على المستوى السياسي، وإقامة الأشغال العامة على المستوى الاجتماعي. وكشفت نتائج الانتخابات للعام ١٨٥٧، أن الأكثرية المطلقة من الفرنسيين أكدت الولاء لنظامه. وعاد ذلك أيضاً إلى ضعف المعارضة في استعادة قوتها السياسية بعد حملات التطهير والقمع التي استهدفتها خلال العامين ١٨٥١ و١٨٥٢، ودعوة الشرعيين أنصار بيت البوربون إلى مقاطعتها. وقام بونابارت بخطوات لتخفيف حدة السلطانية البونابارتية بعد أن أكدت نتائج الانتخابات أن الموالاة الشعبية

Digitized by Birzeit University Library

ما زالت قوية. ومنح العفو للعديد من السياسيين من التيارات المختلفة منذ العام ١٨٥٩ باستثناء الجمهوريين العقائديين كلودرو رولا. ولعله من الجدير بالذكر أن بونابارت لم يحل الجمعية التشريعية -يدعوها البعض الوطنية- أو يوقف أعمالها ولو لفترة قصيرة.

دعا العديد من الدارسين سنوات الستينيات بالحقبة الليبرالية من حكم بونابارت. وربما رجع وصفها بالليبرالية نتيجة للخطوات السياسية التي قام بها خلال الستينيات، وليس نتيجة لتحول في الشخص نفسه، أو في منظوره للنظام السياسي.

من الأرجح أن نتائج انتخابات العام ١٨٦٣ زادت من ثقة لويس بونابارت باستتباب النظام الذي أقامه. فقد فازت الحكومة بأغلبية مطلقة. والأهم من ذلك أن العناصر المعارضة التي مالت إلى التعايش مع النظام وشاركت في الانتخابات أحرزت نجاحاً بائساً. ولا شك في أن حكام الألوية ورجال النظام استمروا يلعبون دور الشرطي لصالح مرشحي النظام. لكن انقسام المعارضة على نفسها، واختلاف منظوراتها السياسية العميقة -جمهوريون وبوربونيون وكاثوليك متزمتون- أسهما في استمرار حالة الضعف التي عانت منها سابقاً. وفي الواقع، فإن النظام أكد قدرته على الحصول على ثقة الفرنسيين، وأن آلياته الإدارية أثبتت فاعليتها خلال حملات الانتخابات كما انعكست في نتائجها.

دفعت عوامل عديدة لا مجال هنا لذكرها جميعاً -حالته الصحية مثلاً- بونابارت لتخفيف شدة قبضة أجهزة الحكم على الحياة السياسية، ولإجراء بعض الإصلاحات الدستورية كمساءلة أعضاء الهيئة التشريعية للوزراء. وبالفعل، فقد أتاح قانون العام ١٨٦٨ الفرصة لظهور صحافة جديدة. وسرعان ما استغلت المعارضة القانون لتأسيس الصحف، وقام بعضها بشن حملة نقد حادة للنظام، واستعراض ما قام به من قمع وعنف دون تردد. والأمر الذي لا يقل أهمية، أن بعض صحف ومنشورات المعارضة لقيت رواجاً واسعاً، وبلغ عددها نصف مليون.[١٩] وهذا رقم هائل بمقاييس ذلك الزمن. ووصلت عملية الإصلاحات ذروتها في سن دستور جديد جرى استفتاء عليه في أيار العام ١٨٧٠. وكان من أهم ما نص الدستور الجديد عليه، إقامة حكم برلماني تصبح الحكومة بموجبه مسؤولة أمام الجمعية الوطنية.

لكن نشوب الحرب الفرنسية البروسية، وانهيار النظام نتيجة لهزيمة فرنسا في الحرب، كانا السبب المباشر لعدم تنفيذ مشروع إصلاح أيار العام ١٨٧٠. ويمكن للمرء أن يتساءل عن أسباب نجاح البونابارتية لمدة عشرين عاماً في بلد ثوري كفرنسا؟

الإجابة تفسح مجالاً للاجتهاد: خوف الطبقات المالكة، بغض النظر عن حجم الملكية، من «الخطر الأحمر»، أي من الاشتراكيين والاجتماعيين عامة؛ ضعف التيار

Digitized by Birzeit University Library

الجمهوري الصرف خلال العامين ١٨٤٨ و١٨٤٩ وعجزه عن ملء الفراغ السياسي دون اللجوء إلى العنف كما قام به كوفنياك ضد عمال المشاغل الحكومية؛ وأخيراً وليس آخراً الرصيد البونابارتي الذي بقي حياً في نفوس الفرنسيين، ورجع ليحيا عندما رشح لويس بونابارت نفسه لرئاسة الجمهورية دون أن يملك خصائص نابليون، لاح كظل لشخص لم يكن وجود له في عالم الواقع.

وبالطبع، لا يكفي ذلك لإيضاح الانهيار. أما السبب المباشر فلا خلاف حوله: أزمة عرش أسبانيا والحرب البروسية الفرنسية. فقد أسفرت الحرب عن هزيمة نكراء لفرنسا. وكان إعلان إقامة الإمبراطورية الألمانية برئاسة ملك بروسيا في قصر فرساي إذلالاً لفرنسا. وفي الواقع، فقد كان مؤشراً لتغير موازين القوى في أوروبا أيضاً.

ما يهمّنا في سياقنا الخاص نشوب الثورة في باريس، وما يعرف بكومونة باريس، وإقامة ما يدعى بالجمهورية الثالثة، أي هوية فرنسا السياسية المعاصرة.

لم تكن هزيمة فرنسا في الحرب هزيمة عسكرية فقط. وأدت الحرب إلى انهيار السلطانية الشعبية؛ أي البيروقراطية السياسية، وعلى رأسها بونابارت وأسلوب الاستفتاء الشعبي لإضفاء الشرعية على القرار السلطاني الإمبراطوري. وأدى انهيار نظام الحكم السلطاني إلى فراغ سياسي سارعت التيارات السياسية المختلفة لاستغلاله لتستعيد مكانتها في الحياة السياسية. وأظهر بعض التيارات السياسية قدرة على ملء الفراغ السياسي الذي خلف انهيار النظام البونابارتي. وخلافاً للتراث الثوري الفرنسي، فقد آثرت قوى المعارضة الجمهورية للنظام البونابارتي طريقة سن القوانين بدل الدستور كما جرى في الماضي. واكتسب قانون الانتخاب أولوية خاصة لتنظيم الحياة السياسية من جديد ولإدارة المفاوضات، التي كانت أقرب إلى الموافقة على شروط الاستسلام، مع بروسيا. وأسفرت انتخابات شباط العام ١٨٧١ عن أكثرية ملكية. ولا شك في أن الانتخابات جرت في ظروف صعبة على الرغم من أن القوات البروسية لم تتدخل بصورة سافرة. لم تنشب خلافات عنيفة بين قوى الأكثرية، وتم تأليف الحكومة برئاسة تيير، أحد رؤساء الحكومات خلال حكم لويس فليب، لإدارة المفاوضات مع البروسيين. واتخذت الحكومة فرساي مقراً لها بعيداً عن باريس.

لم يتم اختيار فرساي عبثاً. فقد كان لباريس رأي آخر. وعادت باريس لتلعب دورها كما حدث أيام الثورات الماضية. استمرت باريس تشكل معقلاً للراديكالية السياسية الفرنسية. وفي الواقع، فإن المراحل الأولى من قيام كومونه باريس بدأت خلال الحصار البروسي لها. لكن نتائج الانتخابات العامة وتأليف حكومة تيير كانت مخيبة لآمال الرأي العام الباريسي، وبالتحديد للعناصر الراديكالية من أتباع بلا وبلانكي وبرودو من الاشتراكيين، وربما الأصح للاجتماعيين عامة. وألفت العناصر

Digitized by Birzeit University Library

الراديكالية لجنة لتشرف على انتخابات عامة في باريس. كانت نتائج الانتخابات التي جرت في ٢٦ آذار متوقعة مسبقاً، إذ فازت العناصر الراديكالية بأغلبية عظمى، وشعر المحافظون والوسط أن لا مكان لهم في المجلس، فاستقالوا منه. وهكذا عادت ١٧٩٢ - ١٧٩٣ لتحيا بطبعة جديدة. لكن قوات حكومة الجمعية في فرساي أعادت ذكرى قمع جماهير المشاغل الحكومية في حزيران العام ١٨٤٨ الدامية عندما شنت هجوماً عاماً في أواخر أيار العام ١٨٧١ من حي إلى آخر، وأحياناً من شارع إلى آخر. وقدر عدد القتلى بحوالي عشرين ألفاً.[٢٠] وتمكنت حكومة فرساي من فرض سيطرتها على باريس، وبذلك انتهت ازدواجية السلطة هناك.

أثار الصراع الداخلي في فرنسا العديد من الدارسين منذ أطروحة ماركس للكومونة الباريسية وطابع الصراع الاجتماعي. ومهما كان طابع الصراع الاجتماعي طبقياً أم غير ذلك، فمن المهم الإشارة إلى أن منظور التيارات السياسية المنتصرة للتحول الديموقراطي ما زال يقتصر على الديموقراطية السياسية على الرغم من التحولات الاقتصادية، ومن ثم الاجتماعية التي حدثت خلال حكم بونابارت. وفي الواقع، فإن لويس بونابارت، والأدق حكومته بمبادرة منه، أعد دستوراً في نيسان العام ١٨٧٠ كما سبق ذكره. لكن حالة التوتر في العلاقات بين فرنسا وبروسيا ونشوب الحرب وما آلت إليه من انهيار النظام، لم تمنح الفرصة لتنفيذه ولإقامة إمبراطورية برلمانية. ومن هنا، فإن قانون الانتخابات في كانون الثاني العام ١٨٧١ لم يشكل نقلة ديموقراطية نوعية. وكان انهيار البونابارتية وإقامة الجمهورية بعد ذلك النقلة النوعية.

حقق الملكيون فوزاً بارزاً في انتخابات شباط العام ١٨٧١، لكنهم كانوا بلا ملك. كيف؟

عندما نشبت الثورة الفرنسية في العام ١٧٨٩، وأقصيت العائلة الملكية عن العرش بعد ذلك، استمر الأبناء يطالبون باسترجاع العرش، فكان عنواناً واضحاً ومحدداً للمعارضة الملكية داخل فرنسا وخارجها. كذلك الحال فيما يتعلق بالبونابارتيين فيما بعد، عندما رأى لويس بونابارت بنفسه خليفة لنابليون.

وبخلاف ذلك، فقد آثر الأحفاد من عائلة البوربون الحياة المدنية الهادئة بشكل عام على الاستمرار النشط في الحياة السياسية الفرنسية. ويبدو أنهم استسلموا للأمر الواقع، أي أن الحكم الملكي البوربوني أصبح تاريخاً.

جرت انتخابات شباط العام ١٨٧١ في ظروف خاصة، وقبل الجمهوريون بنتائجها، ربما على مضض. ومن الأرجح أنهم اعتقدوا أن الزمن يعمل لصالحهم، فواصلوا جهودهم لزيادة قوتهم البرلمانية.

ولم تخيب الانتخابات الفرعية في تموز العام ١٨٧١ أملهم، إذ بلغ نصيبهم حوالي المائة عضو من أصل ١١٤. وعلى الرغم من ذلك، استمرت المنافسة وحالة الصراع بين الجمهوريين والملكيين حتى أواخر سنوات السبعينيات دون حسم نهائي.

Digitized by Birzeit University Library

لا بدّ من الإشارة إلى التحول الذي حل في الحياة السياسية الفرنسية بعد قمع الكومونة. وأخذت الحياة السياسية الفرنسية شكلاً مؤسساتياً، وجرت المنافسة بين الجناحين الجمهوري والملكي داخل المؤسسات العليا: مجلس الشيوخ، والجمعية التشريعية، واستثني العنف كوسيلة للوصول إلى السلطة باستثناء محاولة واحدة. وبالطبع، حاول كل فريق كسب تأييد الرأي العام لصالحه. ونتيجة لذلك، بدأ دور «الشارع» في فرض تحولات سياسية يتراجع شيئاً فشيئاً.

من ناحية ثانية، لم تعد حالة الصراع والمنافسة بين الجمهوريين والملكيين تدور حول أساس نظام الحكم: دستوري أم برلماني. أما السلطانية، فقد أصبحت في ذمة التاريخ على الرغم من أن فلولها ما زالت موجودة. وأخذت أسس الديموقراطية السياسية تجد قبولاً عاماً عند القوى السياسية الرئيسة: حكومة برلمانية، هيئة تنفيذية مسؤولة أمام الجمعية التشريعية، استقلالية القضاء، حكم لا مركزي، إطلاق الحريات المدنية وحرية التعبير، وحق التصويت العام للرجال ... الخ.

أخذت هذه المبادئ شكلاً قانونياً خلال نمو قوة الجمهوريين بعد الانتخابات العامة. لكن شكل النظام الرسمي -ملكياً أم جمهورياً- بقي موضوع صراع. وفي الواقع، فإن حكومات السبعينيات والرؤساء يمكن اعتبارهم مؤقتين. وخطت الجمهورية خطوة إلى الأمام عندما أقرت الجمعية التشريعية منصب الرئيس في العام ١٨٧٥ منصباً ثابتاً؛ أي رئيس الجمهورية دون تسمية الطفل باسمه كما يقولون. وأسفرت انتخابات العام ١٨٧٧ عن بروز الجمهوريين كأقوى كتلة في الجمعية التشريعية، وبعد ذلك بسنتين أصبحت أكثرية مجلس الشيوخ جمهورية. ونتيجة لذلك، أدرك الملكيون أنهم خسروا المعركة. ولم تعد الجمهورية بحاجة إلى دستور جمهوري رسمي ودائم ليحدد هوية النظام الرسمي، فقد أصبحت في العام ١٨٧٩ حقيقة قائمة، تماماً كما أصبحت الرأسمالية الصناعية النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد دون طلقة واحدة ودون إقصاء معارضيها. وأرست الجمهورية المدعوة بالثالثة جذورها القوية فيما بعد داخل المؤسسات الحكومية الرسمية.

لم يعد ملكيو الجمهورية الثالثة ملكيي ما قبل العام ١٨٤٨. فقد اعتنق الكثير من المبادئ الجمهورية كحق الانتخاب العام، وقبول الحسم النيابي، لكنهم حافظوا على العديد من قناعاتهم السياسية والاجتماعية، وبقيت التيارات الملكية قوى النظام، وحافظت على علاقتها المتينة بطبقة رجال الدين، وضرورة إشرافها على العديد من الخدمات الحكومية كالتعليم مثلاً حتى الثمانينيات من القرن التاسع عشر. كذلك استقى الجمهوريون كثيراً من الأعراف المحافظة والملكية كاستعمال القوة ضد معارضيهم الراديكاليين، كما حدث في حزيران العام ١٨٤٨ والكومونة الباريسية العام ١٨٧١ لتثبيت أركان الحسم البرلماني بغض النظر لصالح من،

Digitized by Birzeit University Library

دون اللجوء إلى الشارع لفرض مواقفهم السياسية المعارضة للنظام الملكي. وكشفت الصراعات السياسية خلال السبعينيات أن كلا المعسكرين أصبح على قناعة أن التعايش السياسي أفضل من مخاطر الإقصاء السياسي.[٢١] وكان زواجاً أملته الضرورة السياسية أكثر منه خياراً حراً. إلى أي مدى استحكمت تحديات الكومونة الاجتماعية بذهنية كل منهما السياسية؟ من الصعب العثور على حكم قطعي، فقد شمل كل معسكر تكتلات داخلية اختلف الواحد فيها عن الآخر.

أوروبا الأخرى وسياسة الإصلاح الفوقي: ١٨٤٨ - ١٨٧١

رأينا كيف نجحت الأنظمة السياسية الأوروبية في قمع حركات الإصلاح خلال ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩، وكيف اختارت إنجلترا إصلاح مجلس عمومها كخطوة وقائية اقتضاها التحول الاقتصادي والاجتماعي، وواصلت سياسة التوفيق بين النظام السياسي ومطالب التطور من خلال عدة قوانين بعد العام ١٨٣٢، وبين العامين ١٨٤٥-١٨٤٩ وخلال الستينيات. وكان إصلاح مجلس العموم مرة أخرى في العام ١٨٦٧ استمراراً في استيعاب شرائح جديدة من المجتمع السياسي، أو من «الأمة السياسية» كما يحلو للمؤرخين الأنجلو-سكسونيين تسميتها. مقابل ذلك، آثرت الطبقات النافذة في فرنسا الخيار السلطاني، ووجدت بطبقات الفلاحين وأصحاب الملكيات الواسعة، «جيشها الاحتياطي» - بلغة ماركس. وعندما انتهت أزمة ١٨٤٨-١٨٥٢، وبدأت تشعر بأمان من «خطر الحمر» خلال الخمسينيات، أخذت تعمل لاستعادة مكانتها في النظام السياسي البونابارتي. ويمكن اعتبار مشروع إصلاح نيسان العام ١٨٧٠، الذي تضمن إقامة نظام حكم برلماني، أنه كان يمكن أن يحقق مطامحها السياسية لو كتبت له الحياة. لكن الرياح لا تسير دائماً كما تشتهي السفن كما يقال. وخلاصة الأمر أن إنجلترا وفرنسا ودولاً أخرى صغيرة في غرب أوروبا انتهجت طريق الإصلاح السياسي.

أدرك ملوك البلدان الأوروبية الأخرى وأمراؤها أن أنظمتها السياسية الاستبدادية ستبقى معرضة للانفجار على الرغم من فشل ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩، أو إذا لم تحدث بها كغيرها -روسيا مثلاً- إذ لا ضمان لعدم انفجارها في المستقبل. وكانت ردود فعلها مختلفة. وعلى الرغم من اختلاف ردود الفعل، فإن جميعها حاولت المحافظة على ما هي عليه، وكأن أحداث ١٨٤٨-١٨٤٩ زوبعة عابرة. وفي أفضل الحالات، قامت بإجراء إصلاحات فوقية لكي يكتسب نظامها شرعية قانونية رسمية. ولم تكن الدساتير المعلنة حصيلة موقع أصحابها في الحكم؛ أي على رأس النظام السياسي، بل اعتقاداً من أصحابها، سواء أكانوا أمراء أم ملوكاً، أنهم مصدر لكل شرعية. ومن منطلق معين، كانت الدساتير التي صدرت في بعض هذه البلدان

Digitized by Birzeit University Library

كبروسيا مثلاً أشبه ما تكون بـ «مكرمة» ملكية. ويجدر ذكر ما ورد سابقاً أن تبرير ملك بروسيا لرفض الدستور الذي عرض عليه من قبل الجمعية الوطنية في فرانكفورت خلال ثورة ١٨٤٨-١٨٤٩ أنه يرفض «وسيطاً» بينه وبين شعبه، وفي مكان آخر بينه وبين الله كنقيض للشرعية الأرضية. وبينما قام البعض بخطوة ما، استعمل البعض الآخر -روسيا مثلاً- كل وسيلة للحفاظ على النظام الاستبدادي خوفاً من مخاطر الإصلاح أيضاً، وبخاصة أن حركات إصلاحية تجاوزت الطابع الفردي بدأت تظهر على المسرح بين ١٨٤٩-١٨٧٠ بشكل واضح. وعلى العموم، يمكن القول إن المناخ السياسي العام الذي أحدثته ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩، وكما انعكس في مشاريع الدساتير المختلفة التي سنتها الجمعيات الوطنية، كان أوروبياً عاماً وتجاوز الحدود الإقليمية.

عرّف سبرير ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩ «ثورة قديمة في زمن جديد». وكانت قديمة نظراً لأن قواها تقليدية: الفلاحون الفقراء الذين أنّوا تحت الأعباء الإقطاعية في العديد من ممتلكات الإمبراطورية النمساوية، أو عانوا من بقاياها كما في ألمانيا، وأصحاب الحرف والمهن الذين واجهوا مخاطر التطور الرأسمالي الصناعي والقلق الاجتماعي الذي أثاره على مستقبلهم؛ «في زمن جديد»؛ زمن ظهور الحركات القومية وتحديات التطور الرأسمالي الصناعي المقبلة، وما يمكن أن يثيره من نزاعات طبقية على الصعيد الاجتماعي.[٢٢] هل تستطيع النظم السياسية تكييف نفسها وتستوعب إسقاطات التحديات الجديدة دون أن تعرض نفسها للتفكك أو للزوال؟ لم تقل دلالات ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩ أهمية عن عوامل نشوبها.

لا بدّ أولاً من الإشارة إلى ما ورد سابقاً. فقد بلغ التصنيع درجة عالية من التطور حتى العام ١٨٤٨ في إنجلترا فقط. وبدت مؤشراته الأولية في فرنسا وبلجيكا وغرب وشرق ألمانيا في وستفاليا وفي سكسونيا -صناعة النسيج بشكل خاص- وإن بقيت أنماط الإنتاج في الأخيرة تقليدية إلى حد ما. ولم يعد الأمر كذلك خلال الخمسينيات والستينيات. وأصبح التصنيع «موضة» العصر، وإنجلترا هي النموذج الذي يجب الاقتداء به.

في رسالة للأديب والشاعر الكبير غوته إلى صديقه، إكرمان في العام ١٨٢٨، أشار إلى حالة الألمان البائسة بالقياس إلى إنجلترا: «بينما يضني الألمان أنفسهم بحل المشاكل الفلسفية، يسخر الإنجليز منا بعقليتهم العملية ويكسبون بذلك العالم». وأخذت هذه الصورة شكلاً أشد حدة عند كاتب آخر، غوستاف هوفكن، بعد غوته في العام ١٨٤٦: «لم يستطع شعب أن يصل إلى عظمة كهذه دون أن يثير الحسد والكراهية بين الشعوب ... وليس من دواعي الغبطة أن يعترف شعب بتفوق شعب آخر».[٢٣]

Digitized by Birzeit University Library

لم تعد إنجلترا نموذجاً من حيث نظامها السياسي فقط كما كان في القرن الثامن عشر؛ بل أصبحت نموذجاً عاماً بفضل تقدمها الصناعي عند العديد في البلدان الأخرى. واكتسب الإصلاح مضموناً أوسع. فقد أصبحت مقولة «إنجلترا مشغلاً للعالم» شائعة في بلدان أوروبا منذ زمن بسبب التطور الصناعي الهائل الذي «أطلق خيال المعاصرين آنذاك»، لما قدمت «منافع التقنية» من «مشهد درامي» لـ «تعليم» الآخرين.[٢٤]

أبدى الليبراليون الألمان إعجاباً خاصاً بما بلغته إنجلترا من تقدم وازدهار، ليس على الصعيد الاقتصادي فقط، إنما على صعيد تطور المؤسسات السياسية وغير السياسية أيضا. لكن التحدي للوصول إلى درجة مماثلة من التقدم استدعت وجود نظام سياسي شبيه من وجهة نظرهم. وكما ورد سابقاً، فشلت جهودهم خلال ١٨٤٨-١٨٤٩ على الصعيد السياسي القومي. وسارعت الأغلبية الساحقة من الدول -٣٨ من مجموع ٤١- إلى إقامة مؤسسات دستورية كان العديد منها قائماً قبل العام ١٨٤٨. لكن المؤسسات الدستورية كانت مؤسسات أنظمة، لا مؤسسات شعوب. ما يهمنا هنا الحالة البروسية بشكل خاص. والسبب في ذلك أن التطور الدستوري البروسي حدد التطور الدستوري الألماني بعد اتحاد ألمانيا حتى العام ١٩١٨. من ناحية أخرى، عكس تطور بروسيا الدستوري العلاقة بين الاقتصاد وإفرازاته الاجتماعية بطريقة «بروسية» خاصة.

ولم تعرف بروسيا أي شكل من أشكال الدساتير التمثيلية المركزية حتى العام ١٨٤٧. فقد حكم الملوك البلاد حكما مطلقاً العام ١٨٤٨، يساعدهم مجلس دولة قبل من كبار أصحاب الملكيات الواسعة والبيروقراطية. ووصل عدد أعضاء المجلس ستين عضواً. واعتبرت الطبقات الحاكمة والمتوسطة سواد الشعب في سن الصبا (vormündlich)؛ أي غير مؤهل للحكم، وهو تعبير كان شائعاً قبل العام ١٨٤٨. والشكل الوحيد من أشكال التمثيل الذي عرفته بروسيا هي مجالس الولايات والأقضية التي أقيمت في العام ١٨٢٣. وكانت ملكية الأرض، وليس الملكية بشكل عام، أساس حق الانتخاب. وعكست مجالس أقاليم المملكة الكبرى ومجالس الألوية المحلية التفاوت الطبقي -بمعناه الواسع- في التمثيل داخل طبقات الملكيات العقارية عندما خصص لكبار الملكيات الواسعة نصف مقاعد المجلس والمدن الثلث، والفلاحين الأحرار السدس. وكانت هذه المجالس آلة لتنفيذ سياسة الحكومة في برلين أكثر من مجالس تمثيلية.

وعندما انفجرت الأزمة المالية في العام ١٨٤٧ نتيجة لحمى "موضة" بناء السكك الحديدية بشكل خاص، لم يجد الملك فلهلم مناصاً من استدعاء مجلس عام بعد إعلان دستور عام. لكن انفجار الثورة في العام ١٨٤٨، أدى إلى نهاية خطط القصر.

Digitized by Birzeit University Library

وبعد قمع الثورة وحل البرلمان الديموقراطي الوحيد في تاريخ بروسيا، أصدر الملك دستوراً في كانون الثاني العام ١٨٤٨ دون استشارة أحد باستثناء كبار مساعديه في إدارة المملكة. وعندما حاول المجلس النيابي الجديد (Landtag) تعميم حق الانتخاب عملاً بروح برلمان فرانكفورت سارع ڤلهلم إلى حل المجلس، وأعلن دستوراً جديداً تمت الانتخابات بموجبه في تموز العام ١٨٤٩، وأدخل تعديلات طفيفة بعد ذلك. وبموجب الدستور الجديد، قسم جمهور الناخبين إلى ثلاثه أصناف يحوي كل صنف مجموعة اجتماعية معينة طبقاً لدرجات جمع الضرائب. وضم الصنف الأول المشاركين في دفع ثلث الضرائب، وكذلك المجموعتين الثانية والثالثة. وكان من حق كل مجموعة أن ترسل ثلث أعضاء المجلس المنتخب. وشكل هذا النمط من حق الانتخاب "خاصية" بروسية، لم يكن مثيل لها في الأنظمة الدستورية.[٢٥]

لا شك في أن الدستور الجديد، وبالتحديد حق الانتخاب، كان خطوة ذكية في مواجهة المطالب الديموقراطية. وشمل قانون الانتخاب الجديد جميع المواطنين تقريباً وحافظ على سيادة الإرادة الملكية في آن واحد. كيف؟ انتخب ما يقرب من ٥٪ من السكان ثلث أعضاء المجلس، وكانت هذه المجموعة من أصحاب الثروة الغنية. كذلك بلغت نسبة الفئة التي شاركت في انتخاب الثلث الثاني من أعضاء المجلس حوالي ١٣٪ من السكان. أما الثلث الأخير، فقد كان من نصيب حوالي ٨٢٪. الأمر الآخر الذي لا بد من الإشارة إليه هو أن قانون انتخاب كهذا أدى إلى تفاوت جغرافي في التمثيل، وكانت النتيجة أن المناطق الفقيرة ندر أو قل من انتمى إلى الفئة الأولى أو الثانية. من ناحية ثانية، كاد يصبح حق الانتخاب حقاً عاماً لجميع المواطنين باستثناء العالة على المجتمع. وبشكل عام، يمكن القول إن قانون الانتخاب للعام ١٨٤٩، كان بدعة سلطانية حافظ النظام بواسطته على سلطانيته الملكية، وخلا محتواه من أي سمة ديموقراطية.

صحيح أن دستور العام ١٨٥٠ أكد مبدأ شرعية التمثيل، لكن سلطات الملك بقيت واسعة: إعلان الحرب والسلام وتعيين رئيس الحكومة والموافقة على تعيين الوزراء، وهي مسؤولة أمامه لا أمام الهيئة التمثيلية. واقتصرت صلاحيات الهيئة التمثيلية على تقديم مشاريع القوانين. كذلك، يحق للملك حل الهيئة التمثيلية (Landtag) وغير ذلك. من ناحية ثانية، ضمن الدستور وقانون حق الانتخاب بشكل خاص إمكانية ولاء أكثرية محافظة لا تقل ملكية عن الملك نفسه. فقد ألغى اللاندتاغ الحقوق الأساسية لدستور فرانكفورت في العام ١٨٥١، وبحجة المحافظة على "الأمن والنظام" أحيا مراسيم كارلسباد من العام ١٨١٩ المقوتة في العام ١٨٥٤، ما دفع بلودڤغ بيرنه، المفكر المعروف، إلى الإشارة أن "دساتيرنا ليست سوى سجون للحريات: "فالحرية لا تجوب البلاد حرة"، ولا وجود لها "خارج المجلس التمثيلي".[٢٦]

Digitized by Birzeit University Library

عكس الدستور الجديد العلاقة بين الثروة والسياسة بصورة واضحة. فقد ربط الدستور الجديد بين حق الانتخاب ودفع الضرائب، لا بينه والملكية العقارية. وحدد المبلغ بـ ٣٠٠ تالر -العملة البروسية آنذاك. ومن الواضح أن المستفيد الأكبر الجديد من اعتماد مبدأ دفع الضريبة كمعيار لحق الانتخاب، كانت البرجوازية البروسية. وكانت النهضة الصناعية قد بدأت مؤشراتها الأولى منذ سنوات الثلاثينيات، واستمر التوسع الصناعي بعد ذلك وقفز قفزة لا يستهان بها خلال الخمسينيات والستينيات، وبخاصة في الممتلكات الملكية في حوض الراين والرور في وستفاليا. المهم في الدستور الجديد أن الثروة، وليست الثروة العقارية فقط، أصبحت المعيار للانتماء إلى المجتمع الرسمي السياسي. أما الطبقات الفقيرة من عمال وفلاحين، فقد بقيت خارج المجتمع السياسي الرسمي عملياً على الرغم من وهم حق الانتخاب.

لا يهمنا متابعة النمو الاقتصادي، تكفي الإشارة إليه. والمهم في هذا السياق الإفرازات الاجتماعية والجهد الذي بذلته المعارضة الليبرالية لتصبح شريكاً في النظام السياسي. ولم يعد بديل لها سوى القبول بدستور الردة بعد فشل تجربة فرانكفورت. أما المعارضة الديموقراطية من جمهوريين واشتراكيين، فقد لاذ بعض رجالها بالفرار إلى سويسرا وبلجيكا وفرنسا، ومن بقي منهم اضّطر إلى العمل السري في أغلب الأحيان. أما المعارضة الليبرالية، فقد لاذت بالصمت وقبلت بالواقع على مضض، تتحين الفرص لتطفو على السطح من جديد.

رجعت جذور الانقسامات ذات الطابع الحزبي قبل الخمسينيات والستينيات، وأخذت صورة أوضح خلال ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩. فقد برز الخلاف بين الليبراليين الملكيين والجمهوريين في برلمان فرانكفورت. وبينما حاول الليبراليون التوفيق بين الواقع الألماني ومطالبهم الإصلاحية والقومية، أصر الجمهوريون على التمسك بمبادئهم الديموقراطية. لكن مفهوم الحزب بقي عاماً ضبابياً كالعديد من الحالات في البلدان الأوروبية. وتأثر نشوء الأحزاب بعوامل عديدة كالقطرية بسبب تعدد الدول، والخلاف حول رئاسة الدولة الموحدة في المستقبل: بروسيا أو النمسا، أو ما دعاه الألمان -آنذاك- ألمانيا الصغرى برئاسة بروسيا أو ألمانيا الكبرى برئاسة النمسا. أما أحزاب القصور، وجميعها محافظة أو رجعية، فلم تصطدم بعقبات مشابهة. ونجحت قوى الردة بعد قمع ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩ في اجتثاث العناصر الجمهورية عدا بعض الدول الصغيرة كبادن-بادن وفيرتمبرغ. وبقي الليبراليون عنواناً لقيادة الإصلاح السياسي.

Digitized by Birzeit University Library

من هم الليبراليون؟

ألف أساتذة الجامعات والمدارس العليا ورجال الفكر والقلم وعناصر من الأجهزة البيروقراطية وبعض رجال الأعمال، أغلبية المعسكر الليبرالي حتى العام ١٨٤٨. ولم يصبح الفكر الليبرالي قوة جذب قوية للبرجوازية الناشئة لكي يصبح أيديولوجيتها السياسية. فقد رعت «الدولة» مصالحهم الاقتصادية منذ إقامة اتحاد الجمارك في العام ١٨٣٤. ومن انضم إلى الجماعات الليبرالية لم يحدث تغييراً في مواقف ليبراليي ما قبل العام ١٨٤٨ من النظام السياسي القائم: ضرورة إيجاد إصلاح توافقي مع النظام الملكي، واستثناء العنف والثورة كوسائل للإصلاح. وكان أهم إنجاز حققه الليبراليون في بروسيا بعد العام ١٨٤٨ إقامة حزب التقدم. وتمكن الحزب من إحراز نجاح كبير في انتخابات العام ١٨٦١. لكن سرعان ما اصطدم مع النظام عندما انفجرت أزمة العام ١٨٦٢. ولم يكن سبب الأزمة مشروعاً إصلاحياً رفضه النظام. وكان السبب رفض الحزب ومن أيده استمرار مجلس النواب أداة لتنفيذ سياسة الحكم عندما رفض الموافقة على الميزانية وإصلاحات وزير الحربية، رون، التي رمت إلى زيادة سنوات خدمة العلم وغيرها، فقد عنى ذلك زيادة ميزانية وزارة الحربية. ولم يتردد الملك، ڤلهلم فريدريك الرابع، عن حل مجلس النواب. ولما لم تسفر الانتخابات عن أكثرية ملكية، استدعى الملك أوتو بسمارك ليرأس مجلس الوزراء، ووافق على مطالب الحكومة دون استشارة أحد. واستمرت الأزمة حتى العام ١٨٦٦ عندما أسفرت الانتخابات عن أكثرية ملكية وافقت على الميزانيات السابقة بأثر رجعي لإضفاء طابع الشرعية عليها.

ما أهمية أزمة ١٨٦١/١٨٦٢؟ أدت الأزمة إلى أزمة داخلية عميقة داخل أجنحة حزب التقدم والحركة الليبرالية في بروسيا بشكل خاص، وفي ألمانيا الاتحادية فيما بعد. ولم تبدِ الحكومة أي استعداد للوصول إلى حل توافقي. فقد عنى أي حل توافقي نهاية مجلس النواب كأداة حكم وبداية تحوله كمؤسسة شريكة في الحكم، وإن كانت الخطوة متواضعة ومحدودة. وبقي اللجوء إلى الشارع بديلاً لفرض سلطة مجلس النواب على الحكومة، وفي الواقع على الملك. لكن اللجوء إلى الشارع، أي القيام بثورة، تعارض ومنظور الليبراليين السياسي وتجربتهم في العام ١٨٤٨. فقد كان الحزب حزب الملكيات الواسعة والمتوسطة، ولهذا كان الشارع غريباً عنه.[٢٧] أكثر من ذلك، ساد الاعتقاد بين صفوف الأغلبية في الحزب أن اللجوء إلى وسائل غير برلمانية مصيرها الفشل.[٢٨] وأدت الخلافات داخل الحزب إلى انشقاق داخلي. وأطلقت الأغلبية على نفسها اسم الحزب الليبرالي القومي. وكان الحزب الجديد أكثر واقعية، وفي الوقت نفسه تخلى عن العديد من المبادئ الليبرالية التي كانت عامة للجماعات الليبرالية القديمة؛ أي قبل الردة، وبعدها.

Digitized by Birzeit University Library

وبخلاف الجمهوريين الليبراليين الفرنسيين والليبراليين البريطانيين، فقد ترك الليبراليون الألمان والحركة الإصلاحية بشكل عام في ألمانيا الفرصة للاشتراكيين الألمان لقيادة الجماهير الشعبية والعمالية بشكل خاص ليلعبوا دور المعارضة الديموقراطية فيما بعد.[٢٩]

عاد ضعف الحركة الليبرالية إلى «ذكاء» النظام نفسه أيضاً. كيف؟ شكلت إقامة نظام حكم دستوري الحد الأدنى لمطالب قادة ١٨٤٨-١٨٤٩ وتوحيد ألمانيا. وقامت بروسيا بفرض توحيد ألمانيا بطريقتها الخاصة من خلال حروب ضد الدنمرك والنمسا وفرنسا. بذلك حقق بسمارك ما كانت عناصر الليبراليين القوميين تصبو إليه على المسرح السياسي القومي. كذلك منح ملك بروسيا المعارضة دستوراً «بلا أسنان» كما يقولون عندما حافظ على اتخاذ القرار لنفسه. من هنا يمكن فهم تداعيات فشل الليبراليين البروسيين خلال ١٨٦٢-١٨٦٦ في إقامة نظام حكم ليبرالي فيما بعد، شبيه بما حدث في إنجلترا أو فرنسا بعد العام ١٨٧٠. وتوج ملك بروسيا الذي أصبح قيصر ألمانيا في العام ١٨٧١ جهوده في الحفاظ على سلطات واسعة في دستور ألمانيا الاتحادية بعد الحرب ضد فرنسا في العام ١٨٧٠.

وحافظ دستور العام ١٨٧١ لألمانيا الاتحادية على روح دستور العام ١٨٥٠ وبعض عناصر دستور الجمعية الوطنية العام ١٨٤٨. فقد تألف الرايخستاغ -البرلمان الألماني- من مجلسين، أحدهما مثل بلدان الاتحاد، والآخر كان منتخباً من الشعب. ولم تضع لجنة معينة من برلمان منتخب الدستور، بل معينة من الحكومة. من هنا كان الدستور الاتحادي دستور نظام، لا دستور شعب بواسطة ممثليه.

في تعقيب خاص على أزمة ١٨٦٢-١٨٦٦، أشار بسمارك إلى أنه «إذا كان ينبغي أن تكون ثورة، أحب علينا أن نقوم بها من أن نعاني منها».[٣٠] بذلك لخص بسمارك ما دعاه المؤرخون والدارسون «الإصلاح الفوقي». ضمن الدستور الجديد حق الانتخاب العام، مطلباً طالما تاقت إليه التيارات الديموقراطية نفسها، لكنه منح القيصر صلاحيات واسعة: قيادة القوات المسلحة بأذرعها المختلفة، ودعوة مجلسي النواب المنتخب ونواب الدول (Bundestag, Bundesrat) للانعقاد وافتتاحهما وإنهاء انعقادهما، وتعيين المستشار -أي رئيس الحكومة- وإقالته. بالإضافة إلى ذلك، احتفظ القيصر لنفسه بحق إعلان الحرب والسلام وعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية بموافقة مجلس نواب الدول فقط. ونظراً لكون بروسيا، إذ ما زال القيصر ملك بروسيا، تملك أكبر عدد من أعضاء مجلس نواب الدول -١٧ من مجموع ٥٨- فإن دور القيصر كاد يكون حاسماً. ولم يكن من الصعب ضمان أكثرية في مجلس نواب الدول الألمانية. ويساعد القيصر مستشاره الذي أدار الدولة وملك صلاحيات واسعة ما دام حاز على ثقة القيصر.

Digitized by Birzeit University Library

اكتسب مجلس ممثلي الدول الألمانية أهمية مركزية. فقد جسد المجلس مبدأ الحكم الاتحادي. ولعل الأهم من ذلك أن معارضة ١٤ عضواً من أعضائه تستطيع إبطال أي مشروع قانون. بذلك استطاعت بروسيا شل أعمال المجلس إذا نشأت معارضة قوية لتنفيذ سياستها التشريعية في مجلس نواب الدول (Landtag) وفرض سياستها على المجلس إذا نشأت معارضة قوية.

حدد الدستور مجلس النواب (Bundestag) بـ ٣٩٧ عضواً ينتخبون مباشرة من الشعب. وقسمت البلاد إلى دوائر انتخابية، ووجب على المرشح أن يحوز على أكثرية مطلقة، وإلاّ تعاد الانتخابات لأقوى مرشحين. وأجبرت كثرة الأحزاب -ستة أحزاب رئيسة- إلى عقد ائتلافات خلال الانتخابات لمجلس النواب في كثير من الأحيان. بذلك بدا وكأن الدستور أرسى أساس نظام حكم ديموقراطي من خلال ضمان حق الانتخاب العام والتعددية الحزبية، لكن بدا وكأنه كذلك فقط. ولم يملك مجلس النواب حق إسقاط الحكومة إذا عجزت عن ضمان أكثرية نيابية. وفرضت الحاجة إلى الاستقرار السياسي وتجنب الأزمات مراعاة وجود أكثرية نيابية بشكل عام. أما على الصعيد الرسمي، فارتبط مصير مجلس النواب بإرادة القيصر عندما منح الدستور القيصر حق حل مجلس النواب بموافقة مجلس نواب الدول؛ اللاندتاغ.

ومما يلفت النظر أن الدستور لم يتناول الحقوق الأساسية للمواطن. هل احتسبها من صلاحيات دول الاتحاد؟ لا توجد إشارة قطعية في الدستور إلى ذلك.

بقي الدستور دون تغيير جوهري حتى العام ١٩١٨، وما طرأ من تغييرات عليه، فقد اقتضاه التطور الاقتصادي وضرورة تطوير مؤسسات الدولة الاتحادية كما سنرى في مكان آخر. واعتبر العديد من الدارسين والباحثين النظام السياسي الألماني الذي نشأ على أرضية دستور العام ١٨٧١ مثالاً للنظام السلطاني (authoritarian) الحديث. وتعرض الليبراليون الألمان لنقد حاد. والمداخل عديدة وأوجه النقد متنوعة ولا إمكانية هنا للتفصيل. ولكن لا بد من إثارة بعض الأسئلة: هل شكلت الفكرة القومية عامل احتواء لتطور الحركة الليبرالية؟ المثال الألماني جدير بالملاحظة. هل نشوء البرجوازية والبرجوازية الصناعية وما صاحبها من نشوء طبقة متوسطة يؤدي بالضرورة إلى نشوء أحزاب ليبرالية أو/و ديموقراطية؟ المثال الألماني لا يؤكد ذلك، فقد اكتسبت المسألة القومية أولوية كبرى لدى أغلبية التيارات الليبرالية في حزب التقدم بعد أزمة ١٨٦٢-١٨٦٦، وأصبحت الأغلبية تدعو نفسها الليبراليين القوميين. هل نشوء نظام الحكم السلطاني "خاصية ألمانية" وأن دستور العام ١٨٧١، بما منحه من سلطات واسعة للقيصر، ليس سوى تتويجاً لهذه "الخاصية الألمانية"؟[٢١] لننظر في التجربة الإيطالية.

Digitized by Birzeit University Library

عانت إيطاليا آنذاك من انقسام إلى دول وممالك واحتلال أجنبي كما ورد سابقاً. وفشلت مملكة بيدمونت-سافوى من طرد النمساويين من شمال إيطاليا في العام ١٨٤٨، لكنها واصلت العمل من أجل توحيد إيطاليا. ورأينا كيف أبدت الحركات الوطنية الجمهورية استعدادها للتوفيق بين دعواتها الجمهورية وبين نظام بيدمونت-سافوي الملكي. وكانت مملكة بيدمونت-سافوي صغيرة من حيث المساحة والسكان ومواردها محدودة. ورأى ملوكها، كارلو ألبرتو وفيكتور إمانوئيل بعده، أنه لا بد من القيام بخطوة ما في أعقاب انتشار الثورة في إيطاليا الجغرافية ١٨٤٨-١٨٤٩. فأعلن كارلو ألبرتو عن دستور حافظ فيه على صلاحيات واسعة كتعيين رئيس الوزراء ومسؤولية الحكومة أمامه وإدارة الدولة ورسم السياسة الخارجية وقيادة الجيش. ولم تتجاوز نسبة أصحاب حق الانتخاب لمجلس النواب ٢٪ من الذكور. وواصل فيكتور إمانوئيل بعد تتويجه في العام ١٨٤٩ طموح ألبرتو السياسي لتوحيد إيطاليا تحت عرشه. وعين كافور رئيساً للحكومة، وفي الواقع كمساعد له. وكما ورد سابقاً، آثرت الحركات الوطنية الانضواء تحت علم بيدمونت-سافوي على الرغم من تنازلات العرش الدستورية الهزيلة. وعنى ذلك بالطبع أولوية المسألة القومية على مطالب الإصلاح الديموقراطي التي عاش ماتسيني من أجلها، وبذل كل جهد لتأسيس الجمعيات الثورية؛ كجمعية أوروبا، وجمعية إيطاليا الفتاة، لتحقيق وحدة إيطاليا الديموقراطية.

أدرك فيكتور إمانوئيل ووزيره كافور أن قدرة المملكة محدودة ولا تستطيع مواجهة النمسا وحدها إذا أرادا تحقيق توحيد إيطاليا. من ناحية ثانية، أدركا المكاسب الإقليمية والمعنوية التي يمكن أن تجنيها المملكة إذا قادا الحركات الوطنية القومية العاملة لتحقيق الوحدة. وعقدا حلفاً مع لويس بونابارت لشن حرب ضد النمسا. وتم طرد النمسا من شمال إيطاليا، عدا البندقية، وضمها إلى المملكة. وتخلت بيدمونت-سافوي عن أجزاء في شمال غرب إيطاليا حول مدينة نيس لفرنسا. وعندما نشبت الحرب النمساوية البروسية العام ١٨٦٦، ضمت البندقية بعد أن أطرت النمسا إلى إخراج حاميتها من هناك. وبعد خروج النمسا، لم يعد من الصعب ضم وسط وجنوب إيطاليا إلى الدولة الجديدة. ولم تلقَ عصابات «ذوي القمصان الحمر» برئاسة غريبالدي مقاومة تستحق الذكر في مملكة نابولي وممتلكات البابا. وبذلك، تم توحيد إيطاليا نهائياً عدا روما، حيث رابطت قوات فرنسية. وعندما انسحبت الوحدة الفرنسية من روما في أعقاب نشوب الحرب البروسية-الفرنسية العام ١٨٧٠ تم ضمها عدا حي الفاتيكان.

تغير كل شيء في حياة الإيطاليين السياسية بين العامين ١٨٥٩-١٨٧١ عدا شيئاً واحداً: الحياة الدستورية. أصبح دستور مملكة بيدمونت دستوراً إيطالياً. وعنى ذلك أن إيطاليا الموحدة، والحركات الإصلاحية على الأدق، لم تحدث تغييراً في الحياة

Digitized by Birzeit University Library

السياسية الدستورية: استمر الملك يملك الصلاحيات الواسعة كما جاء في دستور بيدمونت-سافوي الذي تمت الإشارة إليه كتعيين رئاسة الحكومة والوزراء وحل المجلس التشريعي وغير ذلك. وأصبح الملك يعين أعضاء مجلس الشيوخ من جميع إيطاليا، وليس من بيدمونت، مملكته الأصلية، فقط.[٣٢] ولم يلقَ الدستور السلطاني الإيطالي الجديد معارضة قوية. ومن الأرجح أنه وجد صدى إيجابياً في الشمال -لومبرديا- الغني. فقد أتاح الدستور الفرصة أمام الطبقات الغنية والميسورة بشكل خاص، أرستقراطية كانت أم برجوازية، على بسط نفوذها على إيطاليا كافة. كذلك أدت شروط حق الانتخاب -التعليم و ٤٠ ليرة كضريبة- إلى عدم توازن بين الشمال والجنوب بسبب التفاوت في التقدم الاقتصادي والتوزيع السكاني. ولم تتوفر شروط حق الانتخاب سوى لدى نصف مليون من الإيطاليين من مجموع السكان البالغ عددهم ٢٢ مليوناً. وعلى صعيد الواقع، قلما تجاوز عدد من شارك في الانتخابات ٣٠٠ ألف.[٣٣] الأهم من ذلك، أن مسؤولية الوزراء استمرت أمام الملك، ولم يبقَ للبرلمان سوى حق المساءلة فقط. كذلك حافظ الملك على حق إصدار الأوامر (decrees) التي اكتسبت قوة القانون. واقتضى العمل بها موافقة مجلس الشيوخ فقط والمعيّن من قبل الملك.

لم يحقق نشوء الدولة القومية تحولاً عميقاً في الحياة السياسية الإيطالية. ويمكن القول إن إقامة الدولة القومية في ألمانيا وإيطاليا بشكل خاص لعبت دور احتواء وانحباس لفكر روادها بين العامين ١٨١٥-١٨٤٨. ولم تتضمن دساتير الوحدة من فكر روادها سوى النزر اليسير كتحقيق مبدأ الانتخاب العام في ألمانيا. أما أهمية دورها في الحياة السياسية، فقلما تعدى وجود مؤسساتها. أما ما حدث بعد ١٨٧٠-١٨٧١، فتلك قصة أخرى.

هناك من اعتبر قيام بروسيا بتوحيد ألمانيا، وبيدمونت بتوحيد إيطاليا، وبخاصة من الدارسين والباحثين في العقود الأخيرة، نبع من رغبة البيوت الملكية هناك في توسيع رقعة حكمهم بالدرجة الأولى، وأن الدافع القومي تأرجح بين شعور الانتماء والإستراتيجية السياسية للتوسع الإقليمي لإقامة قوة عظمى. لكن منظوراً كهذا يتجاوز سياقنا الخاص. وعلى العموم، يمكن القول إن القصر الملكي في إيطاليا والقيصري في ألمانيا استمرا يشكلان مركز الحياة السياسية على الرغم من تحول النظام إلى نظام دستوري. وأشغل بسمارك منصب المستشار الألماني؛ أي رئاسة الحكومة، من ١٨٦٢-١٨٩٠ دون أن يقيم حزباً خاصاً به يوفر سنداً برلمانياً له.

استمرت الأنظمة الفردانية -حكم القصور- في أكثر البلدان تخلفاً كالإمبراطورية النمساوية وروسيا بشكل خاص. وهذا لا يعني أنها لم تتأثر كلياً بما دار حولها أو أنها لم تنفرد بخصائص ذاتية اختلفت بها عن غيرها. لقد تغير المشهد الأوروبي

Digitized by Birzeit University Library

منذ الأربعينيات وحقق التقدم التقني كثيراً مما كانت تصبو إليه فلسفة الاستنارة بصورة مباشرة وغير مباشرة. ولم تربط شبكة السكك الحديدية أجزاء البلد الواحد بعضها ببعض فحسب، بل أوروبا بأسرها بدرجات متفاوتة. كذلك لم تبقَ أعمال النشر، والصحافة خاصةً، ملك النخبة اليسيرة كما كانت في الماضي، بل أصبحت في متناول كل من يعرف القراءة بفضل تقدم تقنية الطباعة. ونتيجة للتقدم التقني -تنظيم البريد مثلاً- أصبح التواصل الفكري والمادي أكثر سهولة وعلى نطاق أوسع. وباختصار، قويت فاعلية عوامل التأثر والتأثير.

شهدت روسيا نهضة فكرية وأدبية منذ بداية القرن التاسع عشر. ولا شك في أن التطورات التي حدثت في غرب أوروبا وجدت صدى لها في روسيا، ولم يعد البعد الجغرافي العميق يشكل عمقاً سياسياً أيضاً. وأخذت بوادر المعارضة للنظام الاستبدادي للقيصر تطفو على السطح في شكل جمعيات سرية بسبب استبدادية النظام. والملفت للنظر في تاريخ الحركات السياسية في روسيا راديكاليتها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فالليبرالي البريطاني يمكن أن يعتبر منظور الليبرالي الروسي السياسي راديكالياً وربما ثورياً. ومن الأرجح أن ذلك عاد إلى غياب أدنى قدر من الحريات السياسية في روسيا، بحيث يترك حيزاً معيناً لحرية التعبير والعمل السياسي. ولم يختلف نظام الحكم الاستبدادي في روسيا عن غيره من الأنظمة الاستبدادية، إذ ارتبطت كل خطوة في النظام بشخص القيصر ورجال البلاط من أصحاب النفوذ. وحاول اسكندر الثاني إجراء إصلاح زراعي ١٨٦١-١٨٦٢ لإنهاء نظام القنانة الذي ما زال معمولاً به في أرجاء واسعة في روسيا. وأصدر مرسوماً في العام ١٨٧٤ كان الهدف منه تأسيس مجالس منتخبة في الأقاليم. لكن اغتياله فيما بعد أظهر لخليفته أن سياسة الإصلاح لا تخلو من مخاطر.

بدأ تأثر أسبانيا بما دار حولها من تغيير منذ وقت مبكر. ويبدو أن الطبقات الحاكمة اكتفت بنظام الحكم الدستوري لتتجنب حالة الاقتتال الداخلي كما حدث في العام ١٨٢٠ والعام ١٨٣٤ مثلاً. بقيت تيارات الإصلاح الديموقراطي ضعيفة ودارت المنافسة الحادة بين المحافظين والليبراليين على السلطة بصورة رئيسة. وكثيراً ما حدثت الانقسامات الداخلية، ما دل على هشاشة مفهوم الحزب وضعف الالتزام. وكان الولاء الشخصي لقادة الأحزاب أقوى من الالتزام الحزبي. أما عملية الصعود والهبوط في الحياة السياسية فقد ارتبطت بسياسة القصر، وبالتحديد بالملكة إيزابيلا الثانية التي حكمت في الفترة بين العامين ١٨٣٣ و١٨٦٨؛ أي حتى نشوب الثورة. وبخلاف البلدان الدستورية الأخرى في أوروبا، فقد لعب قادة الجيش دوراً مهماً في الحياة السياسية، وقاموا بانقلابات داخل القصر من حين إلى آخر. وفي معظم الحالات، جرت الانقلابات بدعوة وبتنسيق مع هذا الحزب أو ذاك للوصول إلى الحكم، ما يشير إلى العلاقات الوثيقة بين قيادات الأحزاب المدنية وبين الجيش. وبذلك اختلفت أسبانيا عن باقي البلدان الأوروبية.

Digitized by Birzeit University Library

ولم يختلف الدستور الأسباني كثيراً وجوهرياً عن دساتير البلدان في أمور عديدة: سلطات الملك الواسعة وحق الانتخاب وعلاقته بالثروة، وبالتحديد بدرجة دفع الضريبة والملكية والاستئجار في المدن، وحق الترشح. ولم يتجاوز أصحاب حق الانتخاب الـ ١٪ من السكان الذي بلغ عددهم حوالي ١٥,٥ مليون سوى في سنة ١٨٦٥,[٣٤] البارز في الحياة السياسية الأسبانية أن ملوك أسبانيا، وإيزابيلا لهذه الفترة، لجأوا إلى حل الأجهزة التمثيلية في بعض الأحيان، عندما لم يكن لمن أرادوه لرئاسة الحكومة أكثرية أو فقد الأكثرية في الكورتس -البرلمان الأسباني. وبذلك تحولت الانتخابات إلى وسيلة لتوفير أكثرية معينة ولإضفاء الصبغة التمثيلية للحكومة المزمع تشكيلها. ولم يشارك الجميع في الانتخابات. وقد بلغ عدد المشاركين في انتخابات العام ١٨٥٧ مثلاً حوالي ٩١٦٨٩. وعندما زيد عدد أصحاب حق الانتخاب في العام ١٨٦٧ بلغ عدد المشاركين ٢٠٥٣٨٠,[٣٥] ولم يكن من الصعب الحصول على أكثرية رغب الملك فيها لصالح شخص بسبب النفوذ الملكي القوي وقلة أصحاب حق الانتخاب. ومما يلفت النظر أن قانون شروط حق الانتخاب لم يكن ثابتاً، وجرى تغييره لتقليل أصحاب حق الانتخاب أحياناً أو لزيادتهم.

تولت أقلية من أصحاب الملكيات الواسعة والبيوت التجارية وجنرالات من الجيش، هي أقرب إلى زبانية مغلقة، الحكم في أسبانيا. وأسهمت عوامل إقليمية داخلية ذات نوازع انفصالية، والمنافسة داخل العائلة الملكية على العرش، في إضعاف الملكية الدستورية السلطانية. وواصلت المعارضة من «التقدميين» وجمهوريين وعناصر ليبرالية دعوتهم لإجراء إصلاح جدي للنظام. أما الجمهوريون، فقد سعوا إلى استبداله. ووصل الصراع ذروته في العام ١٨٦٨ عندما انفجرت الثورة. وبدا وكأن النظام الملكي السلطاني قد انتهى بإعلان الجمهورية. لكن النظام الجمهوري لم يعش طويلاً. ورجعت الملكية في العام ١٨٧٤. وكان أقصى ما أرادته العناصر الإصلاحية حكماً برلمانياً، لا جمهورية يمكن أن تضعف مراكزهم السياسية والاجتماعية. ومن الطبيعي أن تترك الصراعات في الفترة بين العامين ١٨٦٨ و١٨٧٤ على بنية الأحزاب والتكتلات السياسية، ملكية كانت أم معارضة، وكان أهمها انقسام معسكر الليبراليين وبروز الليبراليين المحافظين.

لم تكن مخاوف أنظمة الحكم الاستبدادية والسلطانية خيالية تماماً. فقد هددت عوامل عديدة حكم أصحابها. وكان خطر التفكك من أهمها بسبب تعدد القوميات أو المنافسة والرغبات المحلية الانفصالية؛ سواء في روسيا أم في غيرها من الكيانات السياسية المتعددة القوميات. وبلغ الخوف من التفكك أوجه في النمسا. فقد حكم بيت هابسبورغ قوميات عديدة كما ورد سابقاً. وبرزت مخاطر التفكك خلال ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩. فقد دعا قادتها إلى إصلاح نظام الحكم الفردي وإقامة

Digitized by Birzeit University Library

مؤسسات تمثيلية قومية وعامة في جميع بلدان الإمبراطورية. وبقيت هذه المخاطر تثير هواجس الإمبراطور وقصره. لكن الهزائم الحربية في العام ١٨٥٩ والعام ١٨٦٦ كانت هزائم نظام حكم أيضاً.

أدرك فرانس جوزيف أنه لا بد من إجراء إصلاحات لتقوية الصلة بين حكمه وبين شعبه وشعوب المملكات غير النمساوية. وأصدر قوانين لإقامة مؤسسات تمثيلية في بلدان إمبراطوريته وعليا مركزية في فيينا. وأخذت القوانين شكلها الرسمي في دستور عام في العام ١٨٦٧. بذلك حذت الإمبراطورية حذو غيرها من البلدان الأوروبية، وأصبح نظام الحكم دستورياً. واحتفظ فرانس يوسف بسلطات واسعة لم تختلف كثيراً عن الأنظمة الدستورية الأوروبية كاختيار من يؤلف مجلس الدولة -الحكومة- وواجب مسؤولية الحكومة أمامه وإصدار «إرادة إمبراطورية» (decrees) لها قوة القانون، وسلطة حل المجلس التمثيلي (Bundesrat)، وتعيين مجلس "الأعيان" (Herrenhaus) وغير ذلك.[٣٦] وفي الوقت نفسه، منح الدستور بلدان الإمبراطورية الأخرى كهنغاريا وبوهيميا -التشيك- وغيرهما إقامة مجالس تمثيلية، عرف معظمها بالدايت (Diet). وبذلك انتهى ما عرّفه أحد المؤرخين بحقبة "الحكم المطلق الجديدة".[٣٧]

صنف أصحاب حق الانتخاب إلى أربع مجموعات: أصحاب الملكيات الواسعة، والمدن، وغرفة التجارة، والأقضية الريفية، وأضيفت مجموعة خامسة ضمت «البرجوازية الصغيرة» فيما بعد. وبدا وكأن الإمبراطورية بدأت عهداً جديداً من الحكم الدستوري. فقد بلغت نسبة أصحاب حق الانتخاب حوالي ٦٠٪ من الرجال، وهي نسبة عالية إذا قورنت بأمثالها في إيطاليا وإسبانيا. وعلى الرغم من ذلك، لم يتغير الشيء الكثير على صعيد الواقع. واستمرت «الوراثة الإمبراطورية والجيش والبيروقراطية والكنيسة» تكوّن صلب النظام السياسي وآلته العملية.[٣٨] ولعل التغيير الذي يستحق الذكر، أن الطبقات النافذة أخذت شكلاً مؤسساتياً، لكن التغيير حدث بلا حركات تغيير.

استمرت أنظمة الحكم الاستبدادية -روسيا- والسلطانية الدستورية عرضة لرياح التغيير، تارة ضعيفة الهبوب وتارة أخرى عاصفة. واعتمد مصير بقائها على عاملين مركزيين: مدى جاهزية وفاعلية جهازها الإداري والتنفيذي وقدرته على احتواء قوى وحركات التغيير من ناحية، وقوة الجيش وقوات الأمن من ناحية أخرى. وتوفر هذين العاملين أو أحدهما لم يكن ضماناً مطلقاً لاستمرارها في المستقبل كما حدث خلال ١٨٥١-١٨٧١. ولم تخلُ هذه السياسة من مفارقة، وربما من تناقض. فقد استعملت الأنظمة أدوات قديمة -البيروقراطية السلطانية مثلاً- في عصر جديد. وظفت تقنيات التقدم العلمي ومظاهره الحضارية والاقتصادية واستثنت مطالبه السياسية و/أو الاجتماعية في مجالات عديدة، إذ عنت الاستجابة للمطالب بشكل أو بآخر تغيير نفسها، وإلاّ أصبحت معرضة للعاصفة. كيف؟ سنرى في مكان آخر.

Digitized by Birzeit University Library

المشهد السياسي الأوروبي: نهاية وبداية

أبرز سمة للمشهد السياسي الأوروبي في نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات هو الاختلاف وليس التشابه. ولم يكن الاختلاف وليد هذه الحقبة الزمنية ١٨٥١-١٨٧١. وأوجه الاختلاف عديدة ومتعددة كما ورد بعض محاورها. والشيء نفسه يمكن قوله فيما يتعلق بالعوامل التي أدت إلى الاختلاف. ولم تكن البنية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأوروبية متجانسة أو متشابهة على الأقل لتتشابه في خطوات الإصلاح الديموقراطي. وكذلك اختلفت الانتماءات القومية داخل البنى السياسية في بعضها، وأدى ذلك إلى اختلاف الأولويات السياسية. وليس من الغريب أن الإصلاح الديموقراطي خطا مرحلة متقدمة في «الدولة» الجاهزة كما في إنجلترا وفرنسا على الرغم من المطبّات التي اعترضته في الأخيرة. لكن من الخطأ اعتبار جاهزية الدولة وحدها كانت كافية لظهور حركات الإصلاح الديموقراطي. ويكفي ذكر أسبانيا في هذا الصدد. ولعبت المؤسسة الدينية وقوة الإيمان لدى عامة الشعب دوراً مهماً في وجه الإصلاح الديموقراطي على الرغم من كون «الدولة» حقيقة قائمة منذ زمن طويل.

لم يكن التقدم الاقتصادي، أي نشوء البرجوازية الصناعية، معياراً مطلقاً في تفاوت البلدان الأوروبية في الإصلاح الديموقراطي، لكنه شكل عاملاً بارزاً، وأحياناً حاسماً في قيام حركات الإصلاح، لما صاحبه من مظاهر جديدة كنشوء المدن، والمواصلات المادية والثقافية، لم يعرفها المجتمع الزراعي القديم؛ سواء في بلدان ما زالت العلاقات الإقطاعية سائدة كما في روسيا، أو كادت أن تختفي في شرق بروسيا. وصاحب نشوء المجتمع الجماهيري وحيوية الحراك الاجتماعي الإصلاح الديموقراطي. وظهرت البونابارتية في فرنسا، ولم تمض عشر سنوات حتى أدركت أن نظام الحكم الفردي لا مستقبل له في فرنسا دون أن يصلح نفسه. واختارت فرنسا الثورات كوسيلة للإصلاح، بينما أظهر الإصلاحيون الإنجليز براغماتية بارزة. وتميزت إنجلترا عن غيرها لما أتاحت من فرص لمن أراد التفتيش عن فرص في المستعمرات، وفرضت حكوماتها هجرة قسرية أحياناً - أستراليا وتهجير السجناء. وما زال تأثير الهجرة في تطور مجرى الحياة السياسية مجهولاً، ومن الشك فيه الوصول إلى تفسير مؤكد. ولم يخلُ الإصلاح الديموقراطي من مفارقات، وأصبحت المواطنة في فرنسا بعد العام ١٨٧١ المعيار للحقوق السياسية، بينما استمرت الملكية وما يقابلها من ثروة شرطاً في إنجلترا لانتماء الفرد للمجتمع السياسي الرسمي. أما المرأة فقد بقيت خارج المجتمع السياسي.

لكن الاختلاف والتفاوت لم يخلُ من تشابه خلال الفترة بين العامين ١٨٥١ و١٨٧١ بصورة لافتة للنظر. واقترنت الثورة والإصلاح الديموقراطي في

Digitized by Birzeit University Library

الخطاب السياسي للأنظمة المستبدة والقوى المحافظة بالفوضى، وانحلال النظام السياسي والاجتماعي في الماضي. ويكفي ذكر ردود فعل المحافظين، وبخاصة غلاتهم -الدوق ولنغتون مثلاً- لمشروع إصلاح البرلمان في العام ١٨٣١، الذي قدمه اللورد غري، أو ردود فعل ملوك أوروبا وأمرائها للأحداث في فرنسا في الأعوام ١٨٤٨-١٨٤٩ و١٨٧٠. وأصبح إصلاح نظام الحكم؛ سواء أكان فردياً أم استبدادياً، شراً لا بدّ منه من منظور تلك الأنظمة بعد ١٨٤٨-١٨٤٩. وكما ورد سابقاً، فقد رفض ملك بروسيا عرض الجمعية الوطنية في فرانكفورت على ضفاف الماين ١٨٤٨-١٨٤٩ عرش ألمانيا، وعلل ذلك لأسباب عقائدية، وعاد إلى إعلان دستور لبروسيا بعد مدة قصيرة. ورضخ إمبراطور النمسا لمطالب المجريين الدستورية بعد الحرب البروسية-النمساوية العام ١٨٦٦ فيما بعد. ورأى قيصر روسيا أنه لا بد من القيام بخطوة ما، وحاول تحرير فقراء الفلاحين. وخلاصة الأمر، أن الأنظمة السياسية الأوروبية على اختلاف خصائصها، أدركت أن إصلاح نفسها أصبح حاجة ملحة، وبالطبع كل نظام بطريقته الخاصة آخذاً في الحسبان أولويات الحاجة الاعتبارية.

خطت التعددية الحزبية والحياة الحزبية خطوات واسعة خلال الفترة بين العامين ١٨٥١ و١٨٧١، واقتربت من مفهوم الحزب المعاصر، واكتسبت وضعاً شرعياً في البلدان ذات أنظمة الحكم الدستورية. وأصبح حزب التورز يدعى بالمحافظين، والويغز بالأحرار في إنجلترا، وبدأت الإقطاعية السياسية في التراجع، وإن كان التراجع بطيئاً. كذلك بدأت التيارات السياسية تنظم نفسها على شكل أحزاب سياسية في الدول الألمانية، وبعد توحيدها رسمياً العام ١٨٧١ تجاوز العديد من الأحزاب كالمركز، والمحافظين، والحزب الاشتراكي الديموقراطي، الطابع الإقليمي. وطغت الخصائص الفكرية السياسية على التجمعات الحزبية الفرنسية (blocs) كالملكيين والجمهوريين. وأصبح تداول السلطة شيئاً مألوفاً، لكن ليس عاماً، ووصل ذروته في إنجلترا منذ زمن بعيد. أما في البلدان ذات الأنظمة الدستورية السلطانية كأسبانيا، فقد تم تداول السلطة تلبية لرغبة الملكة والمقربين حولها إلى حد كبير، وانتهى هذا النهج إلى الفشل في العام ١٨٦٨.

لا بدّ من ملاحظة تبدو في غاية من الأهمية. عرفت أوروبا أنظمة حكم دستورية حيث نشأت، والحكومة التمثيلية أحياناً، كما حدث في ملكية تموز العام ١٨٣٠ في فرنسا. لكنها لم تعرف نظام الحكم البرلماني على صعيد الواقع حتى العام ١٨٧١ باستثناء إنجلترا وفرنسا من حين إلى آخر. ومن الأرجح أن احتلال الحكم الدستوري والتمثيلي أولوية لدى دعاة الإصلاح من الليبراليين، وحتى من بعض التيارات الجمهورية الإصلاحية هدف إلى الحد من سلطة الملك شبه المطلقة في الحكم، واستعانته بحاشيته المقربة ورجال البلاط؛ وفي أفضل الحالات عكست

Digitized by Birzeit University Library

المطالب لإقامة أنظمة حكم دستورية وتمثيلية رغبة في المشاركة في النظام السياسي، لا لاستبدال سيادة العاهل بسيادة مؤسسة أخرى اسمها الجمعية الوطنية أو التشريعية لتحل مكان السلطة الملكية التقليدية. أما مدى المشاركة وشكلها الدستوري، فاختلفا من بلد إلى آخر، ومن منظور إلى آخر في البلد نفسه.

شكلت إقامة مؤسسات دستورية أو/و ديموقراطية سياسية وحق الانتخاب العام والمساواة أمام القانون وحرية التعبير والنشر قطب مطالب ومشاريع التحول، وعندما تعدت المطالب الديموقراطية السياسية، اصطدمت بمعارضة شديدة، كما حدث أثناء الثورة الفرنسية وثورات ١٨٤٨-١٨٤٩ و١٨٧٠-١٨٧١، من قبل النظام القائم نفسه، ومن بعض دعاة التحول الديموقراطي أنفسهم أيضاً. وبقيت الديموقراطية الاجتماعية كحق العمل مثلاً غريبة حتى العام ١٨٧١. وهذا لا يعني غياب حركات دعت إلى إصلاحات اجتماعية. وعاد الاستثناء إلى طبيعة السوق الرأسمالية وإلى مستلزماتها السياسية. ونشأت الحركات والأحزاب الاشتراكية بتياراتها المختلفة خلال الستينيات، وبخاصة منذ السبعينات، لتطرح منظوراً جديداً للتحول الديموقراطي والنظام السياسي بشكل عام، وأخذت تتحول شيئاً فشيئاً إلى أحزاب جماهيرية لتملأ الفراغ الذي وصلت إليه حدود مطالب حركات الديموقراطية السياسية وأحزابها. وشكلت حقبة ١٨٤٨-١٨٧١ نقطة البدء.

Digitized by Birzeit University Library

هوامش الفصل الرابع:

[1] الأدبيات التي تناولت الثورة الصناعية وافرة. تكفي الإشارة إلى بعض الأمثلة فقط. فيما يخص إنجلترا، يمكن اعتبار دراسة بول مانتو عن الثورة الصناعية في إنجلترا "كلاسيكية"، لكنها غنية بالمعلومات عن التقدم التقني بشكل خاص.

Paul Mantoux, *The Industrial Revolution in the Eighteenth Century*, (New York and Evanston: Harper and Row Publishers, 1961).

Ph. Deane, *The First Industrial Revolution*, (Cambridge, Reprinted 1969);

بشكل عام:

David S. Landes, *The Unbound Prometheus. Technological Change and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present*, (Cambridge, 1969);

هناك مجموعة من الدراسات المنشورة من قبل ناشرين تناولت محاور خاصة:

Rudolf Braun (Hrsgs.), *Industrielle Revolution: Wirtschaftliche Aspekte*, (Köln. Berlin, Kiepenheuer & Witson, 1972); derselbe, *Gesellschaft in der industriellen Revolution*, (Köln: Kiepenheuer & Witsch, 1973).

[2] حول حياة روبرت بيل:

Norman Gash, *Politics in the Age of Peel, A Study in the Technique of Parliamentary Representation* 1830 – 1850, (London, 1964).

[3] Phyllis Deane, "Die Baumwolle Industrie", in Rudolf Braun, *Industrielle Revolution*, p. 351.

[4] B.R.Mitchell, "Eisenbahnbau und Wirtschaftswachstum im Vereinigten Königreich", in Rudolf Braun, *Industrielle Revolution*, p. 462.

[5] تفاصيل تجارب شخصية في الحركة:

R.G. Gammage, *History of the Chartist Movement 1837 – 1854*, (The Merlin Press edition, 1969).

[6] بدأ الجدل داخل حزب المحافظين منذ الأربعينيات بين بيل، زعيم الحزب، وديزرائيلي الذي ما زال في بداية حياته السياسية. وكان رد بيل أن «الرؤساء يرون والأذناب عميان –أي أعضاء الحزب العاديين– (هم) أحكم قضاة للمجرى الذي يجب أن يؤخذ» به.

Angus Hawkins, "Parliamentary Government", *EHR*, vol. 104, no. 412 (July 1989), pp. 654 – 655.

[7] Ibid., p. 660.

[8] Gary W. Cox, "The Development of a Party – Oriented Electorate in England, 1832 – 1918", *British Journal of Political Science (BJPS)*, vol. 16, part 2 (October 1986), pp. 187 – 216.

[9] Wasson, *The House of Commons*, 1660 – 1945, p. 648 – 649.

[10] Robert Livingston Schuyler and Gorinne Comstock Weston, *British Constitutional History Since 1832*, (Princeton: D. van Company, 1957), p. 129.

[11] Ibid., pp. 30 – 131.

[12] Furet, *Revolutionary France*, pp. 410 – 415.

[13] Cobban, *A History of Modern France*, vol. 2, p. 151.

Digitized by Birzeit University Library

[14] Furet, *Revolutionary France*, p. 421.

[15] Cobban, *A History of Modern France*, vol. 2, p. 155.

[16] Ibid., p. 156.

[17] Steven D. Kale, "French Legitimists and the Politics of Abstention, 1830 – 1870", *FHS*, vol. 20, no. 4 (Fall 1997), pp. 665 – 703.

[18] Cobban, *A History of Modern France*, vol. 2, pp. 161 – 162.

[19] Ibid., pp. 189 – 190.

[20] Ibid., p. 210.

[21] Philip Nord, "The Origins of the Third Republic in France, 1860 – 1885", in George Reid Andrews and Herrick Chapman (eds.), *The Social Construction of Democracy*, 1870 – 1990 (New York: New York University Press, 1995), pp. 48 – 52.

[22] بالإضافة إلى دراسته الواسعة التي أشير إليها، انظر عرضه القصير:

Jonathan Sperber, "Eine Alte Revolution in Neuer Zeit,1848/1849, in europaische perspective", in Christian Jausen und Thomas Mergel, (Hrsg.), *Die Revolutionen von 1848/1849: Erfahrung – Verarbeitung – Deutung*, (Gottingen: Vandenhoeck und Ruprecht, 1998), pp. 14 - 37.

[23] تعرض المؤلف إلى تأثير إنجلترا في الأدبيات والمؤلفات الألمانية والصحافة الألمانية خلال الفترة بين العامين ١٨٣٠ و١٨٤٨ في رسالة الدكتوراه، وصدر في كتاب بعد تعديل وتوسع باسم إنجلترا الصناعية وألمانيا ١٨١٥-١٨٤٨. دراسة في الفكر التنموي الكلاسيكي والمشكلات الاجتماعية والسياسية، (القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٧)، ص: ٣٠٣.

[24] Deane, "Die Baumwolleindustrie", in Rudolf Braun (Hrsg.), *Industrielle Revolution*, p. 347.

[25] Brandt, *Der Lange Weg*, p. 116.

[26] عن:

Ibid., p. 119.

[27] Ibid., p. 126.

[28] Walter Bussmann, "Zur Geschichte des deutschen Liberalismus in 19. Jahrhundert", in Helmut Böhme (Hrsg.), *Probleme der Reichsgründungszeit, 1848 – 1879*, (Köln. Berlin: Kiepenheuer & Witsch, 1968), p. 96.

[29] Brandt, *Der Lange Weg*, p. 145.

[30] Ibid., p. 127.

[31] بشكل خاص:

Geoff Eley, "The Social Construction of Democracy in Germany, 1871 – 1933", in Andrews and Chapman (eds.). *The Social Construction of Democracy*, pp. 90 – 96.

[32] Denis Mack Smith, *Modern Italy: A political History*, (New Haven and London: Yale University Press, 1997), pp. 27 – 31; Martin Clark *Modern Italy*: 1871 – 1995, 2nd ed., (Longman edition, 1996), pp. 44 – 45.

[33] Ibid., pp. 30 – 31.

Digitized by Birzeit University Library

[34] Dieter Nohlen, *Spanischer Parlamentarismus in 19. Jahrhandert*, pp. 34 – 43.

[35] Ibid., p. 38.

[36] Jean Bévenger, *A History of the Habsburg Empire, 1700 – 1918*, trans. C.A. Simpson, (London and New York: Longman, 1997), pp. 210 – 211.

[37] Robin Okey, *The Habsburg Monarchy* C. 1765 – 1918: F*rom Enlightenment to Eclipse*, (London: Macmillan Press, 2001), p. 158.

[38] Jean Bérenger, *A History of the Habisburg Empire*, p. 212.

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الخامس

الإصلاح الديموقراطي؛ الدينامية والحدود: ١٨٧١ - ١٩١٨

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الخامس
الإصلاح الديموقراطي؛ الدينامية والحدود: ١٨٧١ - ١٩١٨

الحركة العمالية والمسرح السياسي الرسمي

يمكن القول إن التطور الصناعي الرأسمالي أصبح ظاهرة أوروبية عامة منذ بداية السبعينيات، ولم يعد ظاهرة بريطانية خاصة. ومن الصعب العثور على بلد أوروبي لم يتأثر به بشكل أو بآخر. فحتى روسيا الزراعية أخذت تخطو بعض الخطوات منذ الثمانينيات من القرن التاسع عشر بصورة واضحة لتلحق بركاب التقدم الصناعي. وبالطبع، اختلفت درجات التطور وتفاوتت من بلد إلى آخر، وفي البلد الواحد نفسه من منطقة جغرافية إلى أخرى. وأصبحت منطقة الرور في ألمانيا أحد المراكز الصناعية في العالم، بينما استمرت الزراعة تكون عصب اقتصاد السكان في الشرق. وشكل توسع سوق العمل على نطاق واسع وبأشكاله العديدة، وبروز العمالة، الإفرازات الرئيسة التي صاحبت التطور الصناعي الرأسمالي.

وعلى صعيد آخر، فقد شملت الإصلاحات في النظم السياسية المختلفة حتى العام ١٨٧٠ شرائح المجتمعات المالكة، بغض النظر عن مداها، وارتبط حق الانتخاب للمؤسسات السياسية التمثيلية بها، باستثناء حالات خاصة خلال الثورات الفرنسية. المهم في هذا السياق الخاص، أن العمال والطبقات الفقيرة بشكل عام،

Digitized by Birzeit University Library

بقوا خارج مجتمع الدولة السياسي الرسمي، ومن هنا «خارج الدولة». وجل ما استفاد العمال من الإصلاحات انحصر في مجالات الحياة المدنية. وبقيت المواطنة الروسوية فكرة نظرية على الصعيد السياسي الرسمي. أما من نادوا بإحلالها كأساس للإصلاح، فقد بقوا أقلية، واعتبروا «متطرفين» بلغة عصرنا، وكان مصيرهم المشانق والرمي بالرصاص في بعض الأحيان أو السجون، ومن نجا سارع إلى الهرب من بلاده وعاش في المنفى. وبالطبع، لا يعني غياب العمال عن مؤسسات التمثيل السياسي أنهم لم يهتموا بما كان يجري في الحياة السياسية، ولم يشاركوا في المظاهرات والثورات التي قادها دعاة الإصلاح. وسبق ذكر بعض أحداث التمرد والعنف التي نشبت من حين إلى آخر، ومن مكان إلى آخر قبل العام ١٨٧١ بكثير، وفي معظم الأحيان، نشبت من أجل تحسين الأجور وشروط العمل القاسية، أو بسبب البطالة وغير ذلك، وافتقرت إلى أدنى الحدود من التنظيم في كثير من حالات النزاع. وكانت نشأة النقابات والتضامن المادي المتبادل بينها أولى المحاولات لتنظيم الحياة العمالية. ويمكن القول إلى حد بعيد إن الطبقة العاملة بقيت طبقة اجتماعية حتى الستينيات. ولم تجد محاولة ماركس وغيره من الاشتراكيين صدى واسعاً بين جماهير العمال عندما أقاموا عصبة الشيوعيين في بروكسل. ولعل نجاح الاشتراكيين الفرنسيين خلال العامين ١٨٤٨ و١٨٤٩ في إقامة المشاغل الحكومية، كان أول محاولة لتحول العمال من طبقة اجتماعية إلى طبقة سياسية تستحق الذكر. لكن سرعان ما حلت، وتم قمعها بقوة قاسية.

بدأت الجهود لإقامة أحزاب عمالية في أواخر الستينيات على الرغم من وجود رواد الدعوة لإقامتها قبل ذلك بكثير. واصطدمت المحاولات الأولى بعوائق حكومية رسمية ومحلية وذاتية لأسباب مختلفة. فكما ورد سابقاً، سحق لويس بونابارت المعارضة الجمهورية بتياراتها المختلفة كافة بعد انتخابه رئيساً للجمهورية في العام ١٨٤٩ بقليل، وقمع مكماهون كومونة باريس في العام ١٨٧١. من ناحية أخرى، بقيت شرائح الطبقة العمالية البريطانية خارج مجتمع الدولة الرسمي بعد إصلاح العام ١٨٦٧ بسبب شروط حق الانتخاب. واستمر الليبراليون والمحافظون يرون بأنفسهم أوصياء لتحسين أحوال معيشة العمال. ولعله يبدو غريباً أن أكثر أنظمة الحكم سلطانية وأنجعها إدارة -ألمانيا- أتاح الفرصة لشرائح من الطبقة العاملة لتنظيم نفسها سياسياً. فقد ضمن دستور ألمانيا في العام ١٨٧١ حق الانتخاب العام.

رافقت قيام التنظيمات النقابية العمالية حركة التصنيع في البلدان الألمانية المختلفة، كما حدث في بلدان أخرى. ولم تختلف المصاعب التي وقفت أمام قيامها عن غيرها سوى في التفاصيل من عوامل محلية وأخرى ذاتية. وحاولت التيارات الراديكالية، وبخاصة الجمهورية، تجنيد أصحاب الحرف والمهن إلى صفوفها وتنظيمها سياسياً قبل العام ١٨٤٨. لكن نجاحها كان محدوداً. لذا، سبقت المحاولات لإقامة أحزاب

Digitized by Birzeit University Library

عمالية دستور العام ١٨٧١. وأخذت الحركات العمالية تحرز بعض النجاح خلال الستينيات بمبادرة بعض قيادات النقابات من أتباع فردناند لاسال والماركسيين كأوغست بيبل وڤلهلم ليبكنخت. وكانت عانت الحركة العمالية من المحلية والمنظورات الفكرية السياسية المختلفة لروادها في مرحلة نشوئها الأولى. وكان مكان نشوء التنظيمات العمالية التجمعات الصناعية المحلية أولاً، ومن ثم أخذت شكلاً أوسع فأوسع جغرافياً وصناعياً. ولم تكن الدولة الألمانية وحدة عضوية جغرافياً وسياسياً كفرنسا مثلاً، وإنما اتحاد كيانات سياسية فقدت سيادتها المطلقة العام ١٨٧١. ولم يخلُ الوضع الجيوسياسي من تأثير على توحيد الحركات العمالية المحلية في إطار عام. هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى عديدة كالخلفيات الاجتماعية المختلفة، واختلاف العقيدة الدينية -بروتستانت وكاثوليك- على الرغم من غياب الصلة بينها وبين أهداف التنظيمات النقابية.

نجح فردناند لاسال في إقامة جمعية العمال الألمان العامة في العام ١٨٦٣. وأضفى أوغست بيبل وڤلهلم ليبكنخت فحوى سياسية بارزة عند تأسيس حزب العمال الاشتراكي الديموقراطي في العام ١٨٦٩. وكان محور الخلاف الجوهري حول الأولويات السياسية للحركة العمالية: إصلاحياً أم ثورياً. ومالت الأغلبية من اللاساليين إلى انتهاج إستراتيجية إصلاحية، وتصدر تحسين ظروف العمل وحالة العمال المعيشية الأولويات الإصلاحية. وبخلاف ذلك، رأى كل من بيبل وليبكنخت أن حالة العمال البائسة هي حصيلة النظام الرأسمالي الذي لا بد من تغييره. وتم توحيد الحركتين في العام ١٨٧٥، وإعلان برنامج غوته الذي تعرض لنقد شديد من قبل ماركس. وعلى الرغم من نشاط الاشتراكيين الديموقراطيين البارز داخل الحركة النقابية الألمانية، فإن من الخطأ الخلط بين المؤسستين. وخطت الحركة النقابية الألمانية خطوات واسعة بعد توحيد ألمانيا، وأصبحت أقوى منظمة اجتماعية فيما بعد.

لم تعانِ الحركة النقابية الألمانية كما عانت الحركة العمالية الفرنسية حتى أواخر السبعينيات على الأقل على الرغم من سلطانية نظام الحكم وقدرته الدستورية على حصار أي تشريع يتعارض وسياسة حكومة بسمارك. ولعل ذلك يبدو للبعض غريباً أن فرنسا الثورة، وفرنسا الجمهورية، لم تسمحا لحرية التنظيم النقابي رسمياً حتى العام ١٨٨٤. ومن الأرجح أن البرجوازية الفرنسية التي نجحت في صراعها مع الملكيين المحافظين خلال السبعينيات -يرجئ البعض التحديد الزمني إلى الثمانينيات- عانت بما فيه الكفاية من الحركات الراديكالية منذ العام ١٧٩٢ على الصعيد السياسي. فقد تعرضت الديموقراطية السياسية لمخاطر الديموقراطية الاجتماعية، كما بدا للطبقات النافذة وطبقات الفلاحين المالكين. ولم تختفِ كومونة باريس من ذاكرة الأحزاب وطبقات الحكم في فرنسا. وأكثر من ذلك، لعبت شرائح من العمال دوراً مهماً خلال الثورات في الماضي، وأثبتت قياداتهم قدرتهم

Digitized by Birzeit University Library

على التنظيم. ولم تقتصر المخاوف من مخاطر إطلاق حرية التنظيم النقابي على البرجوازية الفرنسية، وشارك الفلاحون الصغار وأصحاب الحوانيت وغيرهم من الشرائح الاجتماعية الطبقات الثرية في مخاوفها.

واجهت الطبقة العمالية الفرنسية انقسامات كغيرها من الحركات العمالية. وعاد أحد أسباب الانقسام الرئيسي إلى المرجعية الفكرية: اشتراكية أم إصلاحية تكتفي بتحسين شروط العمل والأجور. وكانت شهدت أوروبا منذ منتصف القرن التاسع عشر ولادة أيديولوجيات جديدة تركت آثاراً في الحركات العمالية والنقابية بدرجات ومستويات متفاوتة. وعرفت الحركة العمالية الراديكالية الفرنسية بالسندكالية. ولم تكتف الحركة السندكالية بما دعاه ماركس بالمصالح الآنية كخفض ساعات العمل مثلاً، ودعت إلى إصلاح النظام السياسي والاجتماعي الرأسمالي، ما أثار حكومات الأحزاب الجمهورية والراديكالية التي لم تتردد في قمعها.[١] ولم يؤدِّ توحيد الحركة النقابية في العام ١٨٩٥ إلى التوفيق بين السندكاليين والاشتراكيين.

وبينما حافظت الحركة النقابية الألمانية على وحدتها حتى العام ١٩١٤، استمرت الخلافات والصراعات في التنظيمات النقابية بين السندكاليين والأجنحة الإصلاحية والاشتراكية. فقد أصر الجناح الراديكالي السندكالي من الحركة العمالية على انتهاج سياسة الإضرابات العنيفة، ورفض التعاون مع الأحزاب الجمهورية والاشتراكية الإصلاحية. وكانت عناصر معظم قيادته من أتباع بلانكي بعد موته العام ١٨٨١. ومن الطبيعي أن يثير عداؤه لسياسة الأحزاب الجمهورية الراديكالية حفيظة أحزاب الحكم من الجمهوريين. واستغلت الحكومة، وكليمانصو كوزير للداخلية ورئيس للوزراء في العام ١٩٠٦ بشكل خاص، حركات الإضراب المتكررة بين العاميت ١٩٠٧-١٩١٠ وقمعتها بشدة، واعتقلت العديد من قادتها، ما أضعف الحركة السندكالية، وبدأت تفقد من شعبيتها بعد ذلك.[٢]

لم تقتصر أهداف سياسة الحكومات الجمهورية على إضعاف العناصر السندكالية في الحركة النقابية فقط. واعتقدت الحكومات الجمهورية أن سياسة كهذه يمكن أن تسهم في تقوية التنظيمات النقابية التي آثرت الحلول الوسطية كوسيلة أنجح لتحسين أحوال العمال المعيشية من ناحية، وحفظ أمن النظام الجمهوري واستقراره من ناحية أخرى، بعد أن نجحت في إجهاض الأحزاب الملكية، أو بقاياها على الأدق. وعلى الرغم من أن الحكومات الجمهورية نجحت في إضعاف العناصر الثورية في الحركة النقابية الفرنسية خلال مطلع القرن العشرين فإن سياسة الحكومات لم تمنع من إقامة الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي آثر العمل ضمن الإطار الدستوري.

Digitized by Birzeit University Library

لعل الحركة العمالية الإنجليزية وتنظيماتها النقابية كانت أبرز الحركات والتنظيمات «اللاحزبية»، بمعنى أنها أولت تحسين ظروف العمال المعيشية أهمية قصوى. فقد أتاح قانون ١٨٢٤ حيزاً واسعاً لحرية التنظيم النقابي رغم القيود التي اشترطها فيما يتعلق بحرية الإضراب وعلاقات العمل. لكن الحركة النقابية عانت من المحلية والانقسام مدة طويلة. ولعله من الأصح الحديث عن تنظيمات عمالية حتى سنوات الستينات رغم جهود بعضها لتوحيد أكبر عدد منها في إطار عام موحد.[٣] وأصابت المحاولات بعض النجاح، أحياناً جغرافياً كمجلس العمال في لندن وأحياناً فرعياً كاتحاد عمال الهندسة الميكانيكية. ووقفت العقبات بسبب المنافسة الشخصية بين نشيطي الحركة العمالية أحياناً.

كان عقد مؤتمر اتحاد النقابات في ١٨٦٨ أول خطوة جدية مهدت لتوحيد الحركة النقابية. فقد شارك عدد كبير من أنحاء مختلفة في إنجلترا في المؤتمر. ولم يكن توحيد الحركة النقابية موضوع المؤتمر، لكنه أتاح الفرصة لقادة الحركات النقابية تداول شؤون نقاباتهم وما تواجهه من مشاكل جنائية نتيجة لقانون العام ١٨٢٥. واستمر المؤتمر ينعقد من حين إلى آخر كلما دعت الحاجة أولاً، وأصبحت جلساته تنعقد بصورة شبه دورية فيما بعد.

واقتصرت عضوية الاتحادات المهنية أولاً على العمال ذوي المهارات الخاصة. وبقي العمال الذين افتقروا إلى معرفة مهنية بلا تنظيم حتى بداية الثمانينيات. وبانضمامهم إلى النقابات، وإقامة تنظيمات نقابية في فروع الإنتاج التي لا تشترط مهارات مهنية، أصبحت الحركة العمالية البريطانية قوة اجتماعية عريضة العمق الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، فإن شرائح عديدة من العمال الذين كانت أصولهم ريفية قبل جيل أو جيلين، أخذت تفقد العديد من الروابط التقليدية كالأبوية إلى حد بعيد. ومن هنا يمكن الحديث عن «طبقة عاملة» لا تكتفي «بحق الوجود» فقط.[٤] وعنى عدم الاكتفاء بمكانة الحركة العمالية كطبقة اجتماعية طموحاً إلى تحولها إلى جزء من المجتمع السياسي الرسمي، و«شريكاً» في الدولة؛ أي في النظام السياسي ومؤسساته.

بدأت الشؤون العمالية تشغل حيزاً في الحياة السياسية البريطانية منذ وقت مبكر. لكن معالجتها من قبل الحزبين الحاكمين انطلقت من مسلمات حفظ النظام والأمن بعد أن أصبحا شركاء في النظام السياسي في الماضي، وتحولا إلى أعمدته الأساسية وشريان حياته. وشكلت الإفرازات الاجتماعية للثورة الصناعية وبروز الحركة العمالية تحدياً، وربما تهديداً، للمكانة الاحتكارية في الحياة السياسية التي مارسها الحزبان قروناً عديدة. وأبدى حزب الأحرار انفتاحاً تجاه الطبقات والفئات الاجتماعية والطائفية المهمشة وتعاطفاً مع مطالبها. وكانت إقامة اللجان البرلمانية أهم المؤسسات الرسمية التي عالجت المطالب العمالية دون أن يكون

Digitized by Birzeit University Library

تمثيل للنقابات العمالية فيها. وأخذت الحركة العمالية تسعى إلى تمثيل نفسها في مجلس العموم منذ منتصف السبعينيات على شكل مرشحين مستقلين، أو في إطار حزب الأحرار. وازداد نشاطها بعد إصلاح العام ١٨٨٤ الذي أدى إلى منح بعض الشرائح العمالية حق الانتخاب.

لم تبدأ الأفكار بتأسيس حزب عمالي نتيجة إصلاح العام ١٨٨٤، بل منذ الستينيات، لكنها ما زالت ذات طابع فردي وفضفاضة. ولا شك في أن الحركات العمالية في فرنسا وألمانيا كانت قد خطت خطوة في إقامة أحزاب سياسية خاصة بها، بخلاف إنجلترا «المتأخرة» سياسياً والمتقدمة صناعياً. ولم يترجم كتاب ماركس رأس المال إلى الانجليزية حتى سنة ١٨٨٧. لكن الأفكار الاشتراكية وإدراك الطبقات العمالية بضرورة تنظيم نفسها سياسياً، أصبحت ظاهرة أوروبية عامة وإنجليزية خاصة منذ الثمانينيات. فقد تأسست الجمعية الفابية ذات التوجهات الاشتراكية، وتمكنت الحركة العمالية من تأسيس حزب العمال المستقل في العام ١٨٩٤، الذي خلفه حزب العمال الحالي فيما بعد.[٥] المهم في هذا السياق الخاص أن البنى الاجتماعية «القديمة» والقوى السياسية التقليدية فقدت الكثير من مقوماتها العامة والخاصة، لتأخذ نمطاً جديداً في الحياة السياسية والاجتماعية المعاصرة منذ بداية السبعينيات. والفريد في الحالة الإنجليزية قدرة النظام السياسي على الاستيعاب لحيوية التحول، وانفتاح الأحزاب في صراعها من أجل الاحتفاظ بالحكم.

وبينما أصبحت الحركات العمالية ونقاباتها أبرز ظاهرة في معظم بلدان غرب أوروبا ووسطها، كبيرة كألمانيا أم صغيرة كبلجيكا، خلال الفترة بين العامين ١٨٧١ و١٩١٩، بقيت هامشية وغير منظمة، وما زالت في طفولتها في البلدان الأوروبية الأخرى كأسبانيا وروسيا. وعاد ذلك إلى تأخر حركة التصنيع فيها بشكل رئيسي. فقد أخذت حركة التصنيع في روسيا مثلاً تخطو خطوات بطيئة في الثمانينيات من القرن التاسع عشر. ومن الصعب الحديث عن حركة تصنيع واسعة النطاق في أسبانيا خلال هذه الفترة. وما زالت المبادرات في إقامة المشاريع الصناعية في الإمبراطورية النمساوية نادرة، وحيث وجدت فقد قامت معظمها في النمسا نفسها. لكن تخلفها الاقتصادي ومحافظة الطبقات الحاكمة، التي كانت من أصحاب الملكيات الزراعية الواسعة، وشرائح برجوازية ضعيفة، على مراكز الحكم، لم يحمها من انتشار الفكر الديموقراطي؛ سواء كان «برجوازياً» أم اشتراكياً.

نشأت الحركة العمالية ومؤسساتها النقابية كظاهرة اجتماعية وشرائح منها كظاهرة سياسية بالدرجة الأولى. لكن ليس ذلك فقط. احتاج دعاة إقامتها إلى وسائل إعلام لنشر مطالبها، وجذب كوادر عمالية لإقامتها. وليس المقصود هنا أدبيات مفكريها كفوريير وبلانكي أو لاسال أو الجمعية الفابية، إذ أن من الشك

Digitized by Birzeit University Library

فيه أن الأغلبية الساحقة من جمهور العاملين كانوا على قدر كبير من المعرفة لفهم الجوانب النظرية، والكثير منهم لم يعرف القراءة والكتابة على الرغم من الإصلاحات في نظم التعليم وتوسيع شموليته الاجتماعية. وتعرضت الصحافة العمالية التي ازدهرت باستمرار لرقابة صارمة من حين إلى آخر بسبب نقدها للنظم، ولسياسة الحكومات، أو بسبب لهجة لغتها اللاذعة، ما أدى إلى توقيفها عن الصدور أحياناً كثيرة. ولا بد من الإشارة إلى أن المصنع، كمكان تجمع لأعداد كبيرة من العمال، شكل مركز إعلام مباشر أيضاً، وأخذ يحتل دوراً مشابهاً للنوادي السياسية والمقاهي العامة التي ازدهرت منذ الثورة الفرنسية. ولم يعد المصنع مكان إنتاج فقط بعد أن أتاح الفرصة للعاملين لتداول شؤونهم الخاصة والعامة.

اصطدمت الحركات العمالية في البلدان الصناعية بصعوبات مست حياتها اليومية بصورة مباشرة، وكان من أهمها توفير لقمة العيش في حالات الإضرابات التي استمرت أحياناً أسابيع أو أطول. وهناك أمثلة عديدة حدثت في جميع البلدان الصناعية. وكثيراً ما لجأ أصحاب المصانع أو الشركات الصناعية إلى إغلاق المصانع كوسيلة لإجبار العمال على التنازل عن مطالبهم. وللتغلب على هذه المصاعب وجدت الحركات النقابية أن تبادل المساعدات المادية في حالة الإضراب الطويل يمكن أن يشكل علاجاً لخطر الإجبار القسري لكسر الإضرابات. وأخذت آلية التضامن المادي العمالي تتطور مع الزمن وتتجاوز حدود التضامن الخاصة في فروع الإنتاج المختلفة حتى أصبحت عامة، وإحدى المركبات التنظيمية المهمة فيما بعد تديرها التنظيمات النقابية العامة.

وأصبحت الحركة العاملة قوة سياسية منذ بداية الثمانينيات، واحتلت دور «الطبقة الثالثة» -بلغة سايس في العام ١٧٨٩- في البلدان الصناعية على الرغم من تجارب الفشل والنجاح، ولم تكتف بديموقراطية البرجوازية السياسية. وبغض النظر عن طبيعة العلاقة العملية بين النقابات العمالية والأحزاب السياسية، فقد شهدت البلدان الأوروبية موجة واسعة من تأسيس الأحزاب العمالية والاشتراكية التي رأت بالطبقات العاملة عنوان خطابها السياسي خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. وبالإضافة إلى ما ذكر عن قيام الأحزاب العمالية والاشتراكية في البلدان الصناعية، تأسس الحزب الاشتراكي الأسباني في العام ١٨٧٩، والنمساوي في العام ١٨٨٨، والإيطالي في العام ١٨٩٢. وعمّ تأسيس الأحزاب الاشتراكية في البلدان الصغيرة كسويسرا والسويد وغيرهما.

وعانت الأحزاب الاشتراكية خلال مرحلة نشوئها من تنوع المواقف حيال بناء مجتمع المستقبل على الرغم من تشابه المواقف حول أسباب سوء حالة الطبقات العاملة: نمط الإنتاج الرأسمالي، والعلاقات الاجتماعية الناتجة عنه. وقبلت أغلبية

Digitized by Birzeit University Library

أجنحتها بقواعد اللعبة البرلمانية وتبادل السلطة اعتقاداً منها أنها كافية لإجراء التحولات الديموقراطية الاجتماعية شرط تعميم الديموقراطية السياسية لكافة أفراد «الشعب» – بلغتها. وبالطبع، اختلفت الإستراتيجيات والممارسات العملية نظراً لاختلاف القضايا المحلية. ولم تحتل قضايا الفلاحين مركزاً مهماً في إنجلترا مثلاً كما في أسبانيا وجنوب إيطاليا بشكل خاص. وعلى العموم، فإن ظاهرة تأسيس الأحزاب الاشتراكية والعمالية في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، كانت مؤشراً على مرحلة جديدة من التحول الديموقراطي وتطور المجتمع السياسي.

النهضة النسوية وحدود الإصلاح الديموقراطي

أخذ موضوع المرأة يحتل مكاناً بارزاً في البحث والدراسات في العقود الأخيرة من القرن العشرين، أولاً في أوروبا والولايات المتحدة، وبعد ذلك في بلدان العالم. وعلى الرغم مما يمكن أن يوحي ذلك وكأن المرأة لم يكن لها وجود في التاريخ، فإن هذا الاهتمام عبر عن تطور في المنظور العام للمجتمع والدولة والحياة الاجتماعية والسياسية.

وكانت وما زالت المرأة جزءاً من المجتمع والدولة منذ نشوء كل منهما. وأصبحت حتشبسوت ملكة في مصر، وكانت كليوباترا موضوع منافسة بين أنطونيوس واكتافيوس الرومانيين. أما الأدبيات عن فينوس وعشتار وأثينا فوافرة. وأضفى الفكر الديني الأوروبي في العصور الوسطى هالة القداسة على مريم. ومن الشك في أن جان دي أرك التاريخية بقي وجود لها في جان دي أرك الأسطورة. وكل ما تعرفه الثقافة التاريخية العامة هو عن إليزابيث الأولى أنها أرست أسس العظمة البريطانية الأولى، ويندر وجود إليزابيث السلطانية القاسية في ذاكرة المواطن البريطاني العادي. ليس ذلك فقط على صعيد التاريخ الرسمي، فعدد النساء اللواتي تركن بصماتهن في تاريخ الأسر الحاكمة الأوروبية لا يقل عن من ظهر على رأس أنظمة الحكم الرسمية. أما من شاركن في الحياة الفكرية فهن قلة نظراً لعوامل اجتماعية وحضارية، لكن يمكن العثور على وفرة من النساء اللواتي شاركن في الحياة الفكرية. وخلاصة الأمر أن أفراداً من النساء لعبوا أدواراً مختلفة في التاريخ الإنساني.[٦] لكن هذه الأدوار انحصرت على الصعيد الفردي، لا على صعيد الإطار العام الرسمي المؤسساتي للمجتمع والكيان السياسي.

بدأت تشكل المرأة «مشكلة» في الخطاب السياسي بعد الثورة الفرنسية. فقد ساد القانون السالي في معظم بلدان أوروبا منذ العصور الوسطى. وهو في أصوله عُرفٌ أخذ قوة القانون فيما بعد، وخلاصته أن حق الإرث ينحصر في الابن البكر. ولم تقتصر الإشكاليات الحقوقية والقانونية على حق الابن البكر، وشملت حالات الوراثة في حالة غياب الذكور، والموت بلا وريث، والنزاعات القانونية في حالات

Digitized by Birzeit University Library

كون المرأة أحد الأطراف المتنازعة، وإلى غير ذلك من الحالات في الحياة المدنية. وشملت الإشكالات الحقوقية والقانونية النواحي الإجرائية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد جرت العادة في حالات النزاع حول الحقوق، أن يمثل رجل كوكيل للمرأة أمام المحكمة أو اللجنة أو المجلس الذي نظر في حالة النزاع. وتجب الإشارة إلى أن حالات النزاع كانت كثيرة ومتعددة الأجناس، ولا مكان للتفاصيل هنا على الرغم من أن معظمها دار حول حقوق الملكية والإرث. وكثيراً ما دارت الخلافات بين الذكور والإناث داخل العائلة الواحدة.

هل حق الميراث للذكور فقط؟ وإذا كانت الإجابة سلباً، فما هي النسب ما دام مبدأ المساواة غائباً؟ برزت هذه المشاكل عندما فقد القانون السالي سريانه هنا وهناك عملياً، واستمرت حتى القرن التاسع عشر دون أن يحل مبدأ المساواة مكان المعايير السائدة قانونياً. وشكلت الإصلاحات خلال الثورة الفرنسية ومجموعة القوانين المدنية، التي حملت اسم نابليون، بشكل خاص، خطوة متواضعة في إصلاح حقوق الوراثة.[٧] وانتهى العمل القانوني بالقانون السالي أينما حافظ على وجوده، لكن القانون المدني لنابليون رسخ مبدأ اللامساواة، وبقي معمولاً به بعد نهاية حكم نابليون.

لم يقتصر التمييز بين الرجل والمرأة على صعد الحقوق المدنية، وشمل حقوق الحياة السياسية والإدارة المحلية والعامة، ما دفع بسيمون دي بوفوار إلى القول إن المرأة «لا يوجد ماض لها ولا تاريخ ولا دين ذاتي».[٨] ولم تقصد دي بوفوار المرأة كفرد أو أفراد، وإذا قصدت كجنس فلا شك في أن المقولة تتضمن بعض المبالغة على الأقل. صحيح أن الرجال حددوا مجرى التاريخ في مساراته المختلفة، ولكن ليس بمفردهم تماماً. وما افتقدت المرأة إليه المشاركة الرسمية والمؤسساتية وعنصر الحركة المنظمة الذاتية التي حافظ الرجال عليها لأسباب عديدة ومختلفة. ومن هنا كانت «الدولة» دولة رجال، و«المجتمع» مجتمع رجال بشكل عام.

يكاد يكون هناك إجماع عام على أن هذا الوضع استمر حتى القرن التاسع عشر. وأخذ نسيج سيادة الرجل و«احتكاره» للحياة العامة في التفكك شيئاً فشيئاً. وبدأ دخول المرأة المجتمع الرسمي منذ أواخر القرن الثامن عشر بأشكال مختلفة. فقد شكل صالون مدام دي ستايل منتدى سياسياً خلال الثورة الفرنسية، كذلك وجهت كاثرين ماكولي اهتمامها لكتابة تاريخ إنجلترا لإبراز تراث الويغز الإصلاحي، وانتقدت ليبرالية إدموند بيرك المحافظة، داعية إلى برلمان سنوي الدورة. واستمر نشاط بعض النساء في الحياة العامة في ازدياد خلال القرن التاسع عشر. والأمثلة كثيرة. لكن المشاركة اقتصرت على نساء من الطبقة الغنية، وبقيت الحياة السياسية الرسمية مجالاً محظوراً. من ناحية ثانية، ندر من المفكرين السياسيين من دعا إلى اعتبار المرأة أحد عناصر المجتمع السياسي. ولم تجد دعوة المفكر كوندرسيه إلى منح

Digitized by Birzeit University Library

المرأة حق الانتخاب في المراحل الأولى من الثورة الفرنسية وقبل موته، صدى لدى جميع التيارات السياسية. وفي أعقاب إصلاح العام ١٨٦٧ أصدر جون ستيوارت مل مؤلفاً دعا فيه إلى تحرير المرأة ومنحها حق الانتخاب، لكن دون جدوى. وشمل الموقف الإقصائي المحافظين والليبراليين والراديكاليين على حد سواء. ويمكن اعتبار أمثلة ككوندرسيه ومل كحالات استثناء. وكانت المنطلقات الفكرية مختلفة والنتيجة واحدة: تبرير حالة الإقصاء من المجتمع السياسي ومؤسساته.

لعبت عوامل مختلفة تركت أثراً مهماً على مكانة شرائح عديدة من الجنس النسوي: التحول الصناعي الذي استوعب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة النسوية؛ الهجرة إلى المدينة؛ الإصلاحات في أنظمة التعليم منذ المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر، بحيث أصبحت فرص الدراسة واسعة؛ قيام الأحزاب العمالية والاشتراكية والنقابات العمالية. فقد أنهى العامل الأول التبعية الاقتصادية، وأتاح للمرأة حيزاً من الحرية في إنفاق دخلها كما تريد في أغلب الأحيان، إن لم يكن دائماً. كما أن الحياة في المدينة، بالإضافة إلى مكان العمل، زاد من إمكانية خلق علاقات مع أطياف مختلفة من المجتمع، وتبادل الخبرات الحياتية وأفقها. وعلى الرغم من أن فرص التعليم جاءت متأخرة بسبب تأخر إصلاح نظام التعليم وإنشاء مدارس للبنات حتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، فإنها أضافت مركباً جديداً أسهم في تقدم مكانة المرأة في المجتمع الصناعي الجديد. أما بنات الطبقات الثرية والميسورة، فقد توفرت فرص التعليم لهن في المدارس الخاصة منذ وقت مبكر، وشكلن رواد الحركة النسائية من ناحية واقعية، كذلك قامت الجمعيات النسائية المختلفة بمبادرتهن. وعلى العموم، فإن القرن التاسع عشر، وبخاصة العقود الأخيرة منه، كان «نقطة انعطاف في تاريخ النساء الطويل». فقد أسهمت الإصلاحات الدستورية والديموقراطية في تمهيد الأرضية لنشوء مكونات الحركة النسوية من جمعيات، وتنظيمات خاصة، بما ضمنته من حريات معينة. وما بدا من إقصاء للمرأة في النظام الديموقراطي رجع إلى «التناقضات الداخلية» فيه.[٩]

من الممكن أن تستدعي مواقف أنظمة الحكم التي نشأت أو سادت في فرنسا وإنجلترا أنظار المشاهد والناظر بشكل خاص من قضية المرأة، بسبب التحولات السياسية العميقة في الأولى، والاقتصادية والاجتماعية في الثانية. فقد اكتسب كلا البلدين مكانة فريدة في الخطاب السياسي والحياة السياسية العملية الأوروبية.

انحصر «إسهام» المشرعين الثوريين الفرنسيين الإصلاحي في الحياة المدنية والحقوق الشخصية على الرغم من شعار الثورة المشهور وعلى الرغم من مشاركة النساء في المظاهرات من حين إلى آخر، وفي المجهود الحربي. فقد سنت الجمعية التشريعية في العام ١٧٩١ قانوناً نص على المساواة في الميراث في حالة غياب

Digitized by Birzeit University Library

وصية محددة، وألغى المجلس الوطني أولوية حق الابن البكر فيما بعد. ومنح دستور آب العام ١٧٩١ العديد من الحقوق المدنية لجميع المواطنين دون تمييز؛ كحق التعاقد مع طرف ثانٍ دون وصاية. ولعل أهم ما تم من إصلاح اتصل بعلاقة الزواج، فقد أنهى شرعيةً «الزواج الكاثوليكي» المشهور، وأصبح عقد الزواج بين طرفين متساويين، ويحق لكل طرف إنهاء عقد الزواج، إما بالتوافق وإما باللجوء إلى القضاء. وأصبح عقد الزواج رابطة مدنية، ولم يعد بحاجة إلى شرعية دينية. بذلك تغير مفهوم المسؤولية، إذ أصبحت شخصية. وكان قانون الزواج أحد القوانين التي أثارت إدموند بيرك ووصمها بـ «قذارة المساواة».[١٠] ولم يعد الزواج «هدفاً بحد ذاته، بل وسيلة للسعادة الفردية».[١١]

لكن تشريعات مجالس الثورة المختلفة تغيرت بتغير نظام الحكم. ولم تكن ملاحظة فولتير عن كثرة القوانين في فرنسا وسرعة تغييرها كالمتجول الذي يغير حصانه كلما انتقل من لواء إلى آخر ملاحظة عبثية، فقد استمرت بعد موته لأجيال عديدة. وأدخلت مجموعة قوانين نابليون المدنية في العام ١٨٠٤ تعديلات عديدة في القوانين التي سنتها مجالس الثورة. وكادت تعود قوانين الردة إلى العهد القديم. وعندما قامت الجمهورية في العام ١٨٧١ من جديد، لم تول الأحوال الشخصية، وبخاصة فيما يتعلق بقضية المرأة، اهتماماً طيلة السبعينيات، ربما بسبب صراع الجمهوريين مع الملكيين الذين استمروا يشكلون قوة برلمانية مركزية وحاسمة حتى بداية الثمانينيات من القرن التاسع عشر. وعلى الصعيد السياسي الاجتماعي، وجّه الجمهوريون جهودهم لكسب تأييد صغار الفلاحين في الأرياف، الذين شكلوا شريحة محافظة عريضة في فرنسا، في الانتخابات لمجلس الشيوخ والجمعية الوطنية. ونتيجة لذلك، جرى تهميش قضية المرأة لفترة طويلة من الزمن، وأصبحت فرنسا من أكثر البلدان الأوروبية «تخلفاً» على الرغم من تراث الإصلاحات الديموقراطية، وحيوية الحياة السياسية، ودينامية قوى التيارات السياسية. وهذا ينطبق على تحقيق المساواة في الحقوق المدنية والسياسية بشكل خاص. وكان على المرأة أن تنتظر حتى العام ١٩٤٦ لكي يحق لها المشاركة في الانتخابات، والمنافسة العادلة للوظائف العليا في الدولة بعد ذلك.

ولم تختلف مكانة المرأة الرسمية في إنجلترا كثيراً عن مثيلتها الفرنسية على الرغم من بروز مفاهيم الحق والقانون في الحياة الفكرية وتراث التشريع منذ القرن السابع عشر. فقد قصد المشرع الإنجليزي الرجل عندما وضع القوانين لصيانة حقوق الأفراد. وعندما أثار المساواتيون قضية الحقوق السياسية في محادثات بوتني المشهورة العام ١٦٤٧، لم يكن للمرأة حضور في النقاش. وبقيت التبعية أمراً مسلماً به. وواجه جون لوك «إشكالية» المرأة عندما صاغ نظريته في العقد الاجتماعي لكي يبرر انقلاب ١٦٨٨-١٦٨٩ المعروف بالثورة المجيدة، وعلل أهلية

Digitized by Birzeit University Library

الرجل في صياغة النظام السياسي وتشكيله لأنه «الأقدر والأقوى»، وعنى الرجل عندما تحدث عن «المجتمع» و/أو «الشعب».[١٢] وعندما خطت إنجلترا بعض الخطوات لإصلاح نظامها النيابي، ربطت استحقاق الحقوق السياسية بالملكية والثروة في العام ١٨٣٢ والعام ١٨٦٧ وحتى العام ١٨٨٤ (بقي حوالي ٤٠٪ من الرجال محرومين من حق الانتخاب). وباءت جهود الحركة النسائية ومن أيدها من حزب العمال المستقل والأحزاب الأخرى للحصول على المساواة السياسية بالفشل حتى الحرب العالمية الأولى، ودعت الجمعيات النسائية انتصار حزب المحافظين في انتخابات ١٩١١ بـ «الجمعة السوداء». ومما يثير الملاحظة أن الحركة النسائية في العديد من المستعمرات كأستراليا ونيوزيلندا أحرزت نجاحاً أكبر من نظيرتها في البلد الأم.[١٣]

مهد التطور الاقتصادي وإصلاحات الأنظمة السياسية المختلفة للأجهزة الإدارية والتنفيذية اندماج المرأة في الحياة الاقتصادية وأجهزة الدولة المدنية. وقد سبق الحديث عن بروز دور المرأة العاملة في عملية الإنتاج. وبعد إصلاحات الأنظمة التعليمية خلال الفترة بين العامين ١٨٧٠-١٩١٩ وما سبقها، أخذت المرأة تعمل في المؤسسات المدنية كالتعليم، والصحة، والإدارة كسكرتيرات ومساعدات في إدارة أجهزة الدولة المدنية. وفي الواقع، فإن رواد الحركات النسائية انتموا إلى هذه الشرائح الاجتماعية التي ظهرت خلال هذا التطور. وعندما أخذت المطالب، مدنية كانت أم سياسية، تتناول مكانة المرأة كأحد أفراد المجتمع الآخرين، أي الرجل، اصطدمت بنظام اجتماعي وسياسي دام آلاف السنين، ومن ناحية عملية آنذاك، بجهاز اعتبر المطالب بدعاً وهرطقة محرمة على الرغم من أنه مهد الأرضية لظهورها بنفسه. فحتى الجمهوريون الفرنسيون بعد العام ١٨٧٠ الذين اعتبروا سقوط الباستيل يوم ميلاد فرنسا، وأعادوا قدسية الألوان الثلاثة للعلم الفرنسي، ونشيد المارسلييه كالنشيد الوطني كمحرمات يحظر المس بها، تجاهلوا الدلالات السياسية العامة واحتفظوا برموزها الخاصة للرجال فقط.

أولى الفكر الاشتراكي بتياراته المختلفة خلال مراحل نشوئها المرأة اهتماماً، والمرأة العاملة بشكل خاص. لكنها اعتبرت المرأة كأحد أفراد المجتمع وتناولتها من منظور طبقي، لا كموضوع قائم بذاته وله قضاياه الخاصة كما يطرح في العقود الأخيرة. واعتبر إنجلز وضع المرأة المزري أحد إفرازات نشوء المجتمع الطبقي الرأسمالي، ومظهراً من مظاهره العديدة. ومن هنا ارتبط تحررها بتحرر الطبقة العاملة من الاستغلال الطبقي. ووجدت النساء العاملات بشكل خاص في النقابات والأحزاب الاشتراكية منفذاً لتحسين أوضاعهن الاقتصادية ومنزلتهن الاجتماعية والسياسية. وبالطبع، لا يعني هذا أن الحركات النسائية صاغت أهدافاً عقائدية. لكن نشاط النساء في إطار النقابات والأحزاب الاشتراكية كان أكثر فاعلية بسبب وفرة الآليات التنظيمية وقوتها. أما موضوع الوصاية والإرشاد «الرجالي» داخل هذه الأطر، فيحتاج إلى بحث أعمق.[١٤]

Digitized by Birzeit University Library

من الصعب تحديد بداية انضمام النساء العاملات إلى النقابات والأحزاب بدقة قبل القرن العشرين. وهناك بعض الأمثلة التي ترد هنا وهناك. لكن من المؤكد أن الأنشطة النسوية في فروع النقابات سبقت تأسيس الأحزاب العمالية نظراً لنشوء الأولى قبل الأخيرة، وبشكل خاص في صناعة المنسوجات التي استوعبت النصيب الأكبر من العاملات. ونحن نعرف أن التجمعات شبه النقابية النسوية قد ظهرت في إنجلترا منذ الثلاثينيات.[١٥] وأصبح وجود النساء في النقابات منذ منعطف القرن التاسع عشر شيئاً مألوفاً ومسلماً به، كذلك أخذت المرأة تمارس حقها في التصرف بدخلها بحرية إلى حد بعيد.

كانت الضغوط الحياتية -إعالة العائلة- أشد من الحواجز الرسمية. أما تحول المرأة إلى أحد مركبات الحياة السياسية على المستوى العام وبشكل ملحوظ، فقد برز في الأحزاب الاشتراكية والعمالية كما ورد سابقاً. ويظهر هذا واضحاً في تاريخ الحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني مثلاً. ولا نعرف أعداد النساء في الحزب قبل العام ١٩٠٨. وكان العدد ٦٢٠٠٠ من مجموع ٦٣٣٠٠٠ في العام ١٩٠٨. وقفز العدد إلى ١٤١٠٠٠ من مجموع ٩٨٣٠٠٠ في العام ١٩١٣؛ أي خلال خمس سنوات. وبينما لم تصل زيادة الأعضاء من الرجال النصف، تجاوزت نسبة زيادة الأعضاء من النساء الضعف.[١٦] وبالطبع، فإن الحالة الألمانية ليست مقياساً قاطعاً للأحزاب الأخرى، لكن الظاهرة عامة، وشملت المشهد السياسي في البلدان الأوروبية ذات التعددية الحزبية.

رأت رائدات الحركات النسائية أن أنجع وسيلة لتحقيق المطالب المدنية والسياسية إقامة جمعيات نسائية منظمة لممارسة الضغط على الأحزاب والقوى السياسية بشكل عام، وأحزاب الحكم كحزب الأحرار في إنجلترا والراديكاليين الفرنسيين والجمهوريين عامة بشكل خاص. وبدأت المحاولات تصيب نجاحاً ملحوظاً منذ الثمانينيات من القرن التاسع عشر في إنجلترا وفرنسا، وأصبحت إقامة الجمعيات النسائية ظاهرة شائعة خلال التسعينيات وفي بداية القرن العشرين. وكانت الجمعية النسائية الوطنية من أجل حق الانتخاب التي تأسست في العام ١٨٦٧ في إنجلترا أكثر مثيلاتها السابقة نجاحاً كقوة ضغط. فقد وجدت الجمعية بعض الأنصار لمطالبها في حزب الأحرار. وقامت بعض الجمعيات النسائية المحلية بتأسيس الاتحاد الوطني للجمعيات من أجل حق الانتخاب في العام ١٨٩٧. ولم يكتف الاتحاد الاجتماعي والسياسي النسائي الذي تأسس في العام ١٩٠٣ بإثارة المشاركة في الحياة السياسية، وإنما تناول الوضع العام للمرأة والتمييز في مجالات عديدة: الأجور، وتكافؤ فرص المساواة في مجالات العمل. والخلاصة أن الحركة النسائية بدأت تشكل قوة ضغط كان من الصعب إهمالها من قبل السياسيين منذ بداية القرن العشرين.

Digitized by Birzeit University Library

لم يختلف الوضع في فرنسا كثيراً عن إنجلترا. فقد قامت جماعة من النساء في باريس بمبادرة هوبرتين أوكليرت بنشر مجلة أسبوعية منذ بداية الثمانينيات حملت اسم «المرأة المواطنة» (la Citoyenne). وتأسس العديد من الجمعيات النسائية كالجمعية الفرنسية لحقوق المرأة وغيرها. وعقدت هذه الجمعيات العديد من المؤتمرات العامة لكسب تأييد الرأي العام وللتأثير على الأحزاب السياسية. وتمكنت الحركة النسائية الفرنسية من إحراز بعض النجاح المحدود لدى الراديكاليين والاشتراكيين الفرنسيين، لكن الأكثرية الجمهورية استمرت تعارض المطالب الخاصة بحق الانتخاب، بخلاف مطالب مدنية وحقوقية أخرى.

واصطدمت مطالب الحركات النسائية بعقبات مختلفة وعديدة، بعضها عام والبعض الآخر خاص. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد شكلت أسس حق المشاركة الانتخابية في إنجلترا عقبة صعب التغلب عليها، إذ ارتبطت بالملكية أولاً، وبالثروة بعد إصلاحات العام ١٨٦٧ والعام ١٨٨٤. ولم يقص قانون حق الانتخاب النساء فحسب، وإنما شمل الإقصاء شرائح من الرجال أنفسهم أيضاً. ولم تصطدم الحركات النسائية في بلدان حق الانتخاب العام كفرنسا وألمانيا بعقبات مماثلة، فقد استمد جذوره من مفهوم المواطنة في فرنسا ومن تراث ١٨٤٨-١٨٤٩ في ألمانيا. وتجاوزت مرجعية الحق المختلفة المطالبة بالمساواة السياسية وصبغ الخطاب السياسي والاجتماعي بصبغته، وأدى إلى اختلافه في فرنسا عن إنجلترا. لكن اختلاف الخطاب السياسي والاجتماعي لم يؤدِّ إلى نتائج أفضل في كلا البلدين. ولم تدخر الحركة النسائية الإنجليزية من وسيلة لتحقيق بعض أهدافها، وتمكنت الشرائح التي توفرت لديها شروط حق الانتخاب في مجالس التمثيل المحلية من المشاركة الانتخابية نتيجة للإصلاحات التي تناولت المجالس البلدية والمنطقية في العامين ١٨٦٩ و١٨٨٨.

ولم يكن من الغريب أن أحزاب الحكم أبدت رفضاً قاطعاً للمساواة السياسية وحق الانتخاب بشكل خاص. ولم يقتصر تبرير الرفض على حجج تقليدية كالطبيعة البيولوجية -حق الأمومة نفسه أثار نقاشاً حاداً- والمرأة للولادة، وأسطورة ضعفها، وغير ذلك، أو تاريخية كالأبوية الرجالية وتداعياتها الحقوقية، أو التبريرات الدينية. وفي أغلب الأحيان، جمع الخطاب الرافض بين هذا العنصر أو ذاك حسب معتقدات الفرد وقناعاته الشخصية.١٧ لكن الخطاب الرافض تجاوز ذلك على الصعيد السياسي الرسمي بشكل خاص، واكتسب خصائص سياسية وسمات إقليمية.

أثارت ظاهرة التدين البارزة بين جمهور النساء مخاوف جميع الأحزاب والقوى السياسية الليبرالية والجمهورية والعمالية الإصلاحية. إذ عنى منح المرأة حق الانتخاب توسيع قاعدة الناخبين، ما سيعود لصالح الأحزاب المحافظة؛ سواء

Digitized by Birzeit University Library

أكانت ملكية في فرنسا أم محافظة في إنجلترا، ومن هنا سيزيد من فرصها في الفوز في الانتخابات. وبلغت هذه المخاوف ذروتها لدى الجمهوريين الفرنسيين نظراً لكثرة النساء في المؤسسات الدينية والجمعيات الخيرية الكاثوليكية. ورجعت معارضة الأحزاب المحافظة إلى منظورها العام للمجتمع التراتبي وعلاقاتها القوية بالمؤسسات الدينية. فقد رأى حزب المحافظين الإنجليزي بنفسه ممثلاً للكنيسة الأنغليكانية وناطقاً باسمها في البرلمان. وأثار منح المرأة حق الانتخاب خلافات بين صفوف حزب الأحرار، وبخاصة أن بعض أعضائه أيدوا مطالب الحركات النسائية. وقام مناصرو مشاركة النساء من ذوي الاستحقاق الانتخابي بعد إصلاح العام ١٨٨٤ بطرح المسألة رسمياً بعد ذلك، وفي العام ١٨٩٢ مرة ثانية دون نجاح يستحق الذكر. وعادت معارضة قيادة الحزب إلى عوامل عدة، كان اثنان من أهمها: جرت الإصلاحات النيابية في العامين ١٨٦٧ و١٨٨٤، الأولى بمبادرة حزب المحافظين، والثانية بمبادرة حزب الأحرار. وصاغ كل حزب مشروع الإصلاح، بحيث تعود نتائجه لصالحه. ولم تختلف الاعتبارات الحزبية عند إعادة توزيع المقاعد في الدوائر الانتخابية العام ١٨٨٥ من حزب إلى آخر. ووصل وكلاء حزب الأحرار في تقاريرهم خلال الثمانينيات إلى نتيجة أن منح النساء من ذوي الاستحقاق الانتخابي سيكون لصالح حزب المحافظين على الرغم من «عداء» أغلبية أعضاء حزب المحافظين لمطالب الحركة النسائية.[١٨] وكان حزب العمال بعد قيامه الرسمي في العام ١٩٠٦ أكثر الأحزاب انفتاحاً لقضايا المرأة، ولكنه لم يضعها على رأس أولوياته السياسية. وأبدت النقابات العمالية، أهم قواعده الانتخابية، معارضة عامة بحق المساواة. ومن الأرجح أن الرواسب التقليدية والأعراف الاجتماعية لعبت دوراً في مزاج قادة الحركات النقابية.[١٩]

ولعل الحزب الاشتراكي الألماني كان أكثر الأحزاب الاشتراكية والعمالية انفتاحاً لقضايا المرأة كما ورد في مكان آخر. وعاد ذلك إلى مبادئ عقائدية ذات صلة بمنظوره العام للعلاقة بين الدولة والمجتمع.

وعلى العموم، يمكن القول إن الحركات النسائية في البلدان التي خطت خطوات واسعة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق إصلاحات في الطريق لإقامة نظم ديموقراطية، لم تحرز تقدماً يستحق الذكر في تحقيق حق المساواة في الانتخابات العامة. وفي الواقع، فإن العديد من أنصار حق المساواة، وهم قلة ضئيلة، في أحزاب برجوازية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، انطلق من منظور إنساني عام (philanthropic)، لا نتيجة لاعتبار المرأة أحد أفراد المجتمع، أي من مبدأ المساواة التامة بين الرجل والمرأة.

Digitized by Birzeit University Library

وكان الجنس النسوي في البلدان الأوروبية الصغيرة كفنلندا والنرويج وحتى أيسلندا أوفر حظاً من مثيله في البلدان الكبرى والمتقدمة صناعياً. فقد حصلت المرأة الفنلندية على حقوقها السياسية في العام ١٩٠٨، وغيرها قبل نشوب الحرب العالمية الأولى في العام ١٩١٤، وانتظرت الأخريات حتى بعد نهاية الحرب. وبقيت المرأة تنتظر في سويسرا حتى العام ١٩٧١، والبرتغالية حتى العام ١٩٧٦. ومن الصعب تحديد مقياس محدد لتعليل التفاوت. وبينما يبدو واضحاً أن مبدأ المساواة في الحقوق السياسية ارتبط بتغير النظام السياسي كما في ألمانيا. وانتظرت الحركة النسائية السويسرية حقبة طويلة من الزمن على الرغم من أن النظام السياسي قد خطا خطوات واسعة في طريق تحوله إلى نظام ديموقراطي منذ وقت مبكر.

لا شك في أن أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قد شكلا منعطفاً في تاريخ تطور حالة المرأة على أصعدة مختلفة. وعلى الرغم من التقدم الذي حصل قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها فإن المجتمعات الأوروبية، كأفراد، بقيت مجتمعات لامساواتية في العديد من المجالات كتكافؤ الفرص، والترقية المهنية، والمساواة في أجور العمل، وحتى في بعض الوظائف السياسية لمدة طويلة. واحتفلت فرنسا بمرور المائتي سنة على الثورة قبل ثلاثة عقود، ولم نرَ امرأة تم اختيارها رئيسةً للجمهورية. وتغير الكثير بفضل سلسلة الإصلاحات الديموقراطية وبقي الكثير دون تغيير.

المجتمع الجماهيري؛ المشهد الحزبي الحاكم وقوى المعارضة الجديدة

كانت موجات من الهجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الصناعية إحدى نتائج التطور الرأسمالي الصناعي. وكان نشوء الدولة البيروقراطية المركزية سابقاً قد شكل عامل جذب لشرائح معينة منذ وقت بعيد. وبينما انعكس تأثير العامل الأخير في زيادة الهجرة إلى عواصم الدول بشكل رئيسي، واقتصرت الهجرة على شرائح اجتماعية خاصة استفادت من نمو الجهاز البيروقراطي وحاجات تطور جهاز الدولة الاقتصادي والاجتماعي، شكل سوق العمل الآخذ في الاتساع عامل الجذب الرئيس إلى المراكز الصناعية وأدى إلى نشوء المدن.

وكانت لندن وباريس ومحيط كل منهما المدينتين الوحيدتين اللتين تجاوز عدد سكانهما المليون في أواسط القرن التاسع عشر. ومن الشك في أن عدد سكان برلين وروما تجاوز المائتي ألف، وإن تجاوز فليس الفارق كبيراً. وقفز العدد إلى نصف مليون خلال خمسين سنة. وجاءت ولادة المدينة الحديثة في إنجلترا في وقت مبكر بسبب تطورها المبكر. ولعبت عوامل عديدة، كانت الثروات المعدنية من أهمها، في التحولات الديموغرافية الإقليمية. وبرز تأثير الغنى في الثروات الطبيعية في فرنسا إلى حد ما، وفي ألمانيا بشكل خاص، حيث أصبح حوض الراين

Digitized by Birzeit University Library

في وستفاليا من أكثر مناطق العالم اكتظاظاً بالسكان قبيل الحرب العالمية الأولى. ونظراً لتأخر التقدم الصناعي النسبي إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد وصلت موجات الهجرة من الريف إلى المدن الصناعية في ألمانيا ذروتها خلال الفترة بين العامين ١٨٧٠-١٩١٤، إذ فقد الريف حوالي ٤٠٪ من سكانه خلال الفترة بين العامين ١٨٧٠-١٩١٠. وزاد عدد المدن التي تجاوز عدد سكانها المائة ألف -وهو عدد هائل بمعايير ذلك الوقت- في الفترة بين العامين ١٨٧٥-١٩١٠ الضعف.[٢٠] ووصل التحول الديموغرافي درجة عالية خلال هذه الحقبة (١٨٧٠-١٩١٤) في ألمانيا، لكن التحولات الديموغرافية أصبحت ظاهرة أوروبية عامة، وإن كانت وتيرة تطورها مختلفة من بلد إلى آخر.

وفرت المدينة الأوروبية أرضاً خصبة لنشوء نمط جديد من الحياة المدنية والسياسية على حد سواء. والمهم في هذا السياق الخاص أن من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، فهم تطور الحياة السياسية في البلدان الأوروبية الحديثة، ونشوء الأنظمة الديموقراطية فيما بعد بشكل خاص، دون أخذ ظاهرة نشوء المدينة بعين الاعتبار. فقد أنتجت الظاهرة المدينية أبعاداً متعددة الأبعاد لا مجال هنا لتفاصيلها من حراك اجتماعي، ونهاية الأبوية والزبائنية السياسية حتى في معقلها التقليدي الحصين، إنجلترا. ويمكن اعتبار هذه الفترة مرحلة احتضارها الأخيرة. ولم تكن مقولة ديزرائيلي السابقة الذكر أن الحكم بحاجة إلى حزب من نافل القول. فقد اقتضى المجتمع الجماهيري الجديد آليات سياسية جديدة وخطاباً سياسياً جديداً، ومن لم يجد حلولاً لمتطلبات العمل السياسي الجديد، فقد فَقَدَ الكثير من نفوذه أو اختفى كقوة سياسية فاعلة.

كيف كان مشهد الحياة الحزبية السياسية في أوروبا خلال نشوء المجتمع الجماهيري الجديد؟ وماذا حدث للقوى السياسية التي استنفدت مرجعيات قوتها السياسية الاجتماعية؟ ومن استفاد من هذا التحول؟

هناك تصنيفات للمشهد الحزبي السياسي عامة تصبغ الدراسات والأبحاث التي تناولت الحياة الحزبية في حالات غياب التعريفات الذاتية للقوى السياسية لنفسها. ونتيجة لذلك، لاح الصراع بين حماة النظام السياسي القائم وبين دعاة الإصلاح كصراع بين المحافظين والليبراليين، والصراع حول حق الانتخاب المحدود والمشروط وتوسيعه ليشمل أغلبية المواطنين أو جميعهم كصراع بين الليبراليين والراديكاليين، وأحياناً الديموقراطيين أو الجمهوريين. وبالطبع، لا يعني هذا إهمال الدراسات لجذور المنظورات الفكرية والتصورات السياسية للنظام السياسي التي صبغت الأحزاب السياسية ومعاقلها الاجتماعية. ولا شك في أن الدراسات التي تناولت البلد الواحد أسهمت في المعرفة التاريخية لما نعنيه بـ «المحافظ» في

Digitized by Birzeit University Library

بلد معين ومثيله في البلد الآخر. وينطبق هذا على التصنيفات الأخرى بشكل أو بآخر. فالمحافظ الروسي، على سبيل المثال لا الحصر، يمكن تصنيفه كمناصر للحكم الاستبدادي أو المطلق من منظور المحافظ البريطاني. والليبرالي القومي الألماني سيجد قواسم مشتركة عديدة مع الأخير. وجميع هذه التصنيفات الأخيرة المفارقة لم تخلُ من سمات مشتركة كضرورة الامتثال والطاعة للنظام القائم. فقد اعتقد المحافظون البريطانيون لمدة طويلة أن انقلاب العام ١٦٨٨ افتقر إلى الشرعية القانونية. وأجبر الملك إدوارد الثامن على التنازل عن العرش في كانون الأول العام ١٩٣٦ بسبب علاقته مع فتاة ذات أصول غير نبيلة أراد الزواج بها دون إيلاء مسألة الشرعية أهمية خاصة. وخلاصة الأمر، أن التشابه والمفارقة التي تجمع وتميز الأحزاب والقوى السياسية الأوروبية متقاطعة ومعقدة في كثير من الأحيان.

لكن ما يميز هذه الحقبة (١٨٧٠-١٩١٤)، أن التعددية الحزبية والحياة الحزبية أصبحت واضحة المعالم وعامة في بلدان أوروبا إلى حد بعيد على الرغم من التفاوت الزمني في ولادتها ونشوئها. وينطبق هذا حتى في أشد البلدان استبداداً كروسيا، أو أكثرها تخلفاً كأسبانيا.

وبلغ مشهد التعددية الحزبية ذروة وضوحه في إنجلترا بسبب تراثها السياسي القديم. واشتهرت كنظام ذي الحزبين حتى منعطف القرن التاسع عشر. وكثيراً ما أشير إليها كنموذج للنظام السياسي يجدر الإقتداء به أو عدمه منذ الثورة الفرنسية. وكانت بنية حزب المحافظين أكثر تماسكاً بسبب عاملين مركزيين كناطق للشرعية التاريخية، ومن هنا الولاء العميق للعرش، وللكنيسة الأنغليكانية. وعلى الصعيد العملي السياسي، شكلت الدوائر الانتخابية الريفية والمدن القديمة معاقله التقليدية. وبسبب عدم عدائه للإصلاح بكل ثمن، أوجد قنوات له في المدن خلال التقدم الصناعي إلى حد ما. وقلما أبدى مجلس اللوردات، حصن المحافظة، معارضة لسياساته الإصلاحية. وكان حزب الأحرار أكثر عرضة للخلافات والانقسامات بسبب انفتاحه للإصلاح وتحالفاته مع الفئات الاجتماعية والقومية كالمنشقين عن الكنيسة الأنغليكانية والأيرلنديين أو سياساته الخارجية خلال المنافسة الدولية للتوسع الاستعماري. وعلى الرغم من محاولاته جذب شرائح من العمال بعد إصلاح العام ١٨٨٤، فإن نجاحه كان يسيراً. فقد كان للحركة العمالية في أواخر القرن التاسع عشر رأي آخر: إقامة حزب عمالي خاص بها. وترك إقامة حزب العمال المستقل في العام ١٨٩٣ وحزب العمال في العام ١٩٠٦ تأثيراً بالغاً على مستقبل حزب الأحرار كحزب حكم بعد الحرب العالمية الأولى.

وخلافاً للمشهد الحزبي الإنجليزي المستقر نسبياً، كثرت الانقسامات وتكررت إعادة تنظيم التكتلات الحزبية في فرنسا. وعاد الملكيون ليشكلوا قوة مركزية

Digitized by Birzeit University Library

في أول انتخابات جرت بعد انهيار النظام الإمبراطوري في العام ١٨٧٠ مباشرة، واستمر توازن القوى، وبخاصة في مجلس الشيوخ، سنوات عديدة خلال السبعينيات، ما دفع التيارات الجمهورية إلى التكاتف. لكن الملكيين كانوا بلا ملك عمل بإصرار لاسترجاع مملكته. ليس ذلك فحسب، بل دبت الخلافات بين أجنحتهم وبدأ يضعف تمثيلهم، وفي الوقت نفسه تمكن الجمهوريون من كسب ثقة شرائح واسعة من صغار الفلاحين مالت إلى منح ثقتها للملكيين سابقاً. وتمت «جمهرة» -من جمهورية- فرنسا في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات. وربما من الملفت للنظر أن عملية «الجمهرة» جرت عبر صناديق الاقتراع خلافاً لتراث العنف والثورات. ولم يكن الجمهوريون حزباً متماسك النسيج السياسي. فقد كوّن الراديكاليون كتلة خاصة بهم، ولم تشارك دائماً في الحكومات الجمهورية. أما التيارات الملكية والبونابارتية، فقد اختفت تدريجياً من المشهد الحزبي الفرنسي خلال التسعينيات، ولم يعد الملكيون قوة سياسية في مجلس الشيوخ ومجلس النواب منذ بداية الثمانينيات بحيث يهددون النظام الجمهوري كأغلبية برلمانية. وبدأت الأسماء تتغير لكن المنظور السياسي المحافظ أخذ أشكالاً جديدة اصطلح الدارسون على تسميتها بالمحافظين.

تمكن الجمهوريون من إرساء جذور الجمهورية بعد حملات تطهير في إدارة الدولة وفي الجيش. لكن إقامة الجمهورية، كحل «وسط»،[٢١] أخذت تواجه نمو التيارات الثورية كالسندكاليين والفوضويين بشكل عام، وتيارات اشتراكية دعت إلى قلب النظام الرأسمالي وإحلال الملكية الجماعية مكانه بشكل خاص. وكانت الأحزاب السياسية الفرنسية منذ التسعينيات وحتى العام ١٩١٤ أقرب إلى قوى سياسية، إذ اتسمت الحياة السياسية بكثرة حراك التجمعات السياسية والائتلافات المتنقلة. وانعكس ذلك على قصر حياة الحكومات التي قامت وتغيرت. فقد بلغ عددها ١١ حكومة بين تموز العام ١٩٠٩ وآب العام ١٩١٤.[٢٢] وعلى الرغم من أن فرنسا -الفرنسيين على الأدق- بدت وكأنها عثرت على هويتها السياسية خلال الفترة بين العامين ١٨٧١-١٩١٤، فإن هويتها لم تستكمل وضوحاً كامل المعالم في المشهد الحزبي السياسي. وأصبحت هوية فرنسا الجمهورية أمراً مسلماً به، وخطت الأحزاب الجمهورية خطوات جدية من حيث تنظيم نفسها كأحزاب حديثة، ما أكسب الحياة السياسية البرلمانية والعامة شيئاً من الإستقرار بعد تذليل مظاهر الانفراد بالسلطة -محاولات ماكماهون وبولانغيه مثلاً- بوسائل سلطانية. وأصبح مبدأ تداول الحكم مقبولاً لدى القوى السياسية. لكن أحزاب النظام الجمهوري الجديد استثنت تيارات التغيير الجديدة من عمالية واشتراكية وفوضوية التي بدت تهديداً لما أحرزه الجمهوريون من نجاح في تأسيس الهوية الجمهورية بعد صراعهم مع الملكيين خلال السبعينيات والثمانينيات. ولم تشكل التجمعات الحزبية العمالية

Digitized by Birzeit University Library

والاشتراكية خطراً حقيقياً لجمهورية البرجوازية الفرنسية، وكانت من إنتاجها بلا إرادة منها. وعانت الجمهورية المسماة بالثالثة من ضعف قبيل الحرب العالمية الأولى بشكل خاص من الأحزاب والقوى السياسية التي أقامتها، بسبب كثرة الأحزاب، والحراك الحزبي، اللذين أسفرا عن إقامة حكومات الواحدة تلو الأخرى.

ربما يبدو لأول وهلة أن الحراك في المشهد الحزبي الفرنسي حدث نتيجة للتحولات الديموقراطية بعد العام ١٨٧١ وإقامة الجمهورية، أي تعليل الظاهرة كعلة ومعلول. ولا شك في أن دستور العام ١٨٧٥ وما ضمن من حريات سياسية ومدنية، وفر المناخ للحراك السياسي، لكنه لم يكن العامل الوحيد. والشيء نفسه يمكن قوله فيما يتعلق بتداعيات تعميم حق الانتخاب للمواطنين من الرجال كافة.

لم يقل عدم الاستقرار السياسي في بلدان كإيطاليا وإسبانيا إلى حد ما، على الرغم من أن حق الانتخاب استمر محدوداً حتى بعد إصلاحه في إيطاليا العام ١٨٨٢. فقد كانت إيطاليا أكثر البلدان الأوروبية معاناة نتيجة حراك الولاء وضعف الالتزام الحزبي على الرغم مما يبدو من إمكانية استقرار الحياة السياسية نتيجة عدد أصحاب حق الانتخاب المحدود، وإمكانية احتوائه. فقد تألفت ٢٨ حكومة خلال ٣٢ سنة بعد توحيدها وحتى العام ١٨٩٢ نتيجة تعدد الائتلافات الحكومية المتكررة.[٢٣] ولم يعرف النظام السياسي الذي نشأ في أعقاب توحيد إيطاليا المسؤولية الوزارية الجماعية. وغلبت الشللية والزبائنية على الالتزام الحزبي المنضبط. وذهب كافور، مؤسس توحيد إيطاليا، منذ وقت مبكر إلى أن «ثورة ديموقراطية في إيطاليا تملك فرصة نجاح ضئيلة». وإذا توفرت الشروط الاجتماعية لذلك، «فستجد أن الأتقياء -المقصود للمبادئ الجمهورية- من الجمهوريين في الصف الأول في الحزب المحافظ».

علل كافور استحالة التغيير الديموقراطي بتمسك «الجماهير» بالمؤسسات القديمة التي تقف الطبقة المتوسطة، وليس المقصود هنا المفهوم الحديث، وجزء من الطبقة الرفيعة على رأسها.[٢٤] لذا، من الصعب الحديث عن مشهد حزبي لا بالمفهوم الإنجليزي ولا الفرنسي المتغير. وانعكس ذلك في تعاقب الحكومات السريع: سرعان ما تتألف الحكومة لتستقيل أو لإعادة تأليفها، وتدعى الحكومات ليبرالية. وكما أشار أحد رؤساء الحكومة «أن جميعهم ليبراليون بمعنى معين، لكن الكلمة -ليبرالي- الآن احتوت ألواناً عديدة جداً من الفكر، ويجب حذفها» نظراً لصعوبة التمييز بينها. ويمكن القول نفسه فيما يتعلق بالتجمعات الحزبية كالمحافظين، ووسطهم، ويسارهم، أو اليسار حتى أواخر التسعينيات. وأهم ما افتقرت الأحزاب والحكومات المتعاقبة إليه، شيء من التجانس أو تشابه وجهات النظر السياسية.[٢٥]

علل دينس ماك سميث ميوعة الحياة الحزبية في المشهد السياسي الإيطالي إلى افتقار إيطاليا إلى حزب محافظ يستمد قوته من القطاعات الدينية والمتدينة وإلى

Digitized by Birzeit University Library

حزب عمالي حتى أواخر القرن التاسع عشر.[٢٦] أما الليبراليون، فقد كانوا قادة بلا جيش. وعاد غياب قيام حزب محافظ إلى اعتبار تنصيب ملك بيدمونت ملكاً على إيطاليا عملاً غير شرعي، وإلى ضم الممتلكات البابوية واعتبار عرض أراضي المؤسسات الدينية للبيع من قبل الدوائر السياسية الكاثوليكية كعمل عدائي. ولم تكتف الدوائر الدينية بذلك، وأصدرت أمراً بمقاطعة الانتخابات لمجلس النواب. من ناحيةٍ ثانية، افتقرت إيطاليا سابقاً، أي قبل العام ١٨٧٠، إلى حركات راديكالية دعت إلى تغيير اجتماعي وسياسي كما حدث في فرنسا. فقد عاش ماتسيني خارج إيطاليا، واتسم نشاط أتباعه بالسرية، كما أن غاريبالدي أولى توحيد إيطاليا أولوية خاصة، وقمعت حركته بالقوة بعد ذلك من قبل جيش الملك.

ونتيجة لغياب أحزاب وقوى سياسية معارضة حتى أواخر القرن التاسع عشر، فقد خلا الجو لما يدعى بالجماعات الليبرالية المختلفة لملء الفراغ السياسي. وأتاح تحديد حق الانتخاب إلى بسط نفوذها بوسائل عديدة كالرشوة، والتوظيف في جهاز الدولة الجديدة. وكان من السهل ضمان أصوات أغلبية الناخبين. فقد وصل عدد المؤيدين لمرشح معين حوالي ثلاثة آلاف لضمان النجاح، وفي بعض الأحيان لم يتجاوز العدد بضع مئات. وصبغت ظاهرة الفساد وسوء استعمال المناصب الحكومية الحياة السياسية. ولم يحدث تغيير يستحق الذكر بعد إصلاح العام ١٨٨٢ الذي زاد قطاع أصحاب حق الانتخاب إلى ٣ ملايين. والغريب في الحالة الإيطالية أن العديد من كبار الساسة أدان ظاهرة الغش والرشوة والفساد، وعندما تولوا تأليف الحكومة تصدر ضمان أغلبية برلمانية أولوية اهتمامهم، وكأن شيئاً لم يكن.

لعل أهم تطور حدث في النظام السياسي الإيطالي، إن صح الحديث عن نظام سياسي، أن ضمان أغلبية برلمانية أصبح نهجاً ضرورياً في الحياة السياسية على الرغم من أن دستور المملكة حدد أن المسؤولية الرسمية تجاه الملك. واستمر المشهد الحزبي المترهل حتى التسعينيات وبدأ يتغير في أعقاب ما أشار إليه كافور سابقاً من ضرورة حدوث تحول اجتماعي. فقد وصل عدد المدن الكبرى كميلانو وروما ونابولي إلى النصف مليون أو زاد. وبدأت مبادرات التصنيع في شمال إيطاليا خاصة تزداد رويداً رويداً. ومن ناحية ثانية وجدت الدوائر المحافظة الكاثوليكية، أن إيطاليا الموحدة أصبحت حقيقة لا يمكن تجاهلها بعد، وأن سياسة مقاطعة الانتخابات لمجالس الدولة التمثيلية يمكن أن تؤدي إلى تهميشها إذا واصلت مقاطعتها للانتخابات. وأخذت هذه الدوائر تعيد النظر في إستراتيجيتها السياسية منذ أواخر الثمانينيات. وبدأ البعض منها ينظم نفسه لإقامة تجمع سياسي محافظ لخوض الانتخابات البرلمانية. وكانت الإنجازات الانتخابية متواضعة حتى العام ١٩١٤ - ٢٩ عضواً فقط من مجموع ٥١١ في انتخابات العام ١٩١٣ - إذا ما قيست بقدرتهم على إدارة انتخابات في المجتمع الجماهيري الجديد، بعد أن أصبح حق الانتخاب عاماً في العام ١٩١٢.[٢٧]

Digitized by Birzeit University Library

لا شك في أن بطء التقدم الاقتصادي والحراك الاجتماعي كان أحد العوامل الرئيسة في سيولة الحياة السياسية والحزبية الإيطالية، وحال تفشي ظاهرة الفساد، واحتكار شريحة اجتماعية دقيقة للحكم، وانتشار نهج الوصاية والزبائنية السياسية، من حدوث إصلاح جدي في الحياة السياسية في إيطاليا لمدة طويلة. فقد بلغت نسبة الأمية حوالي ٧٠٪ في أوائل السبعينيات، وكانت معرفة القراءة والكتابة أحد شروط حق الانتخاب. ولم تختفِ الملامح الريفية حتى في المدن الكبيرة. وسيطرت العائلات الأرستقراطية والبرجوازية المتسقرطة في الشمال على الحياة السياسية. أما الجنوب، فقد عاش في فقر مدقع عدا عائلات المافيوز وأصحاب الأملاك الواسعة.

أشغل الوصول إلى الحكم -تأليف الحكومة- دافعاً رئيساً للتجمعات السياسية الإيطالية بغض النظر عن التسمية والتصنيف. وشكلت المؤسسات الدستورية والانتخابات وسيلة فقط للوصول إلى الحكم. وكما أشار دينس ماك سميث، فقد جرت الانتخابات لتأليف حكومة معينة، لا لاستمزاج رأي الناخبين في الحكومة التي يريدونها.[٢٨] وكانت الأحزاب، والأصح زعماء الكتل السياسية، أحزاب قصر أكثر من أحزاب شعب حتى بروز القوى السياسية العمالية والاشتراكية والمحافظة الكاثوليكية في بداية القرن العشرين. لكن ظهور القوى السياسية الأخيرة ما زال في طور التأسيس والولادة حتى العام ١٩١٤.

واجهت محاولات الإصلاح السياسي في أسبانيا واقعاً في غاية من التعقيد. ولم يختلف واقع البرتغال كثيراً عن أسبانيا على الرغم من أنها لم تعانِ من النزعات الإقليمية كما عانت أسبانيا. أولى قادة القوى السياسية الأسبانية النظامَ والاستقرار والأمن أهمية خاصة بعد ثورة ١٨٦٨-١٨٧٤ وما صاحبها من نزاعات وصراعات بين قواها أدت إلى فشلها. وصيغ الدستور الجديد لهذا الغرض بشكل خاص. وبموجب دستور العام ١٨٧٥ الجديد، حافظ العرش على سلطاته الواسعة: تعيين الحكومة، وحل المجلس التمثيلي، وحق طرح مشاريع القوانين، وغير ذلك. وعلى الصعيد العملي، فقد جرت العادة اختيار «رئيس الوزراء» من الكتل السياسية الكبيرة. ووجب عليه أن يضمن أغلبية في المجلس. بذلك وضع الدستور قواعد «السيادة المشتركة» بين العرش والهيئة التمثيلية.[٢٩] وترك الدستور الجديد حيزاً ضيقاً لحرية التعبير والنشر والتنظيم والإضرابات والمظاهرات. وكان أحد أهداف الدستور الجديد منع تكرار ما حدث في العام ١٨٦٨. ونجح واضعو دستور العام ١٨٧٥ في منع استعانة الأحزاب السياسية بالجيش للوصول إلى الحكم إلى حد بعيد.

افتقر العهد الجديد إلى تطور جدي في الحياة السياسية. وقام حزبا المحافظين والليبرالي المحافظ أولاً، والاتحاد الليبرالي فيما بعد، على أنقاض «المعتدلين»

Digitized by Birzeit University Library

و«التقدميين» التقليديين. واستمرت الشخصية في كلا الحزبين العنصر الأساسي التي توازن بين الكتل المتنافسة، وأحياناً المتصارعة، داخلهما. وعملية الانضمام والانفصال لم تكن حالة استثنائية. ولم يختلف الحزبان الكبيران في استعمال وسائل معينة للفوز بأغلبية مقاعد مجلس الكورتس التمثيلي. وتم تعيين رؤساء البلديات والألوية من قبل الحكومة، وكان تجنيدهم خلال حملات الانتخابات سهلاً، فقد أداروا المدن والألوية كوكلاء سياسيين، لا كإداريين مدنيين. أما الوصاية على أصحاب حق الانتخاب على المستوى المحلي، فقد قام به وجهاء النواحي والمدن. وفي بعض الأحيان نشأت إقطاعيات سياسية (fiefdom).[٣٠] ولعب التهديد بالفصل تأثيراً قوياً في صفوف صغار الموظفين والمعلمين. ولم تلعب الأيديولوجية دوراً مهماً كدلالة على تميز الأحزاب عن بعضها البعض، واحتل تجنيد «مقاولين» لهذا الحزب أو ذاك على الأصعدة المحلية واللوائية مكاناً بارزاً في نشاط الحزبين السياسي.[٣١] ونتيجة لذلك، بدت المؤسسات التمثيلية أشبه بواجهة تخدع الناظر من الخارج لخلوها مما تشير إليه.[٣٢]

ومن الطبيعي أن يثير المشهد الحزبي المصطنع حملات من النقد من حين إلى آخر لدى البعض، واحتجاج على المستوى الشعبي. كما أن غياب قواسم وبرامج حزبية ملزمة وبروز عامل الركض من أجل السلطة والنفوذ، ترك أثراً سلبياً داخل الحزبين الرئيسيين، فكثرت الانشقاقات وتكرر انفصال البعض عن الحزب. ولم تحدث بعض الإصلاحات كقانون الحكم المحلي وحتى تعميم حق الانتخاب للرجال كافة في العام ١٨٩٠ الأهداف المرجوة. فقد أخذ النظام يفقد الكثير من شرعيته الشعبية.

أتاحت طبيعة البنية الفسيفسائية للحزبين الرئيسيين -المحافظين والأحرار- وفشل خطوات الإصلاح خلال الثمانينيات، مجالاً واسعاً لقيام أحزاب إصلاحية جديدة كالحزب الديموقراطي الليبرالي في العام ١٩٠٢، وأوجدت تربة خصبة لنشوء الحركات والأحزاب الراديكالية كالفوضويين، والجمهوريين، والاشتراكيين. وكانت حالة الاستقطاب التي اصطبغت بها بنية المجتمع الأسباني قد مهدت لقيامها منذ زمن بعيد.[٣٣] وتصدر احتواء الحركات الراديكالية واستئصال بعضها، وبخاصة الفوضوية منها، سياسة الأحزاب الحاكمة منذ أواخر التسعينيات. ومما سهّل إضعاف الأحزاب والحركات الراديكالية والقضاء على بعضها الخلافات والانقسامات الداخلية خلال مراحل نشوئها قبل الحرب العالمية الأولى، كما حدث في أحزاب الحكم. والخلاف الرئيس بين الحالتين، وهو اختلاف جوهري، كان في الموضوع: بينما شكل الاستئثار بالحكم محور الخلاف في أحزاب الحكم، ليبرالية كانت أم محافظة، وبرزت الأيديولوجية والمنظورات السياسية لتلعب دورها في الخلافات بين القوى والأحزاب الراديكالية. وعلى الرغم من المواقف الخلافية داخل هذه التيارات والتكتلات الحزبية الجديدة، كان عنوان خطابها السياسي العام وجمهوره واضحاً ومحدداً إلى حد بعيد: الطبقات الفقيرة من فلاحين وعاملين وأصحاب حرف وموظفين من ذوي الدخل المحدود.

Digitized by Birzeit University Library

كانت البرتغال أكثر عرضة للتأثر بنظام الحزبين البريطاني في مراحل عديدة من تاريخها خلال القرن التاسع عشر، دون أن تملك التراث البريطاني الذي نشأ نظام الحزبين على أرضيته، والعوامل التي أدت إلى نجاحه. فقد بقيت البرتغال بلداً زراعياً وأدى توسعها الاستعماري إلى ازدهار مدنها التجارية ونهوض برجوازيتها التجارية والمالية. ولم تسلم من التأثير الأسباني واستعانة قيادات الأحزاب بالجيش أحياناً بسبب المنافسة والصراع من أجل الوصول إلى الحكم. ولم تختلف بنية أحزابها، إن صح استعمال التعبير، كثيراً عما كان سائداً في أسبانيا. لكن الاستقطاب الاجتماعي، على الرغم من وجود شريحة واسعة من الفلاحين ذوي الملكيات الصغيرة، وعجز أحزاب الحكم، وبخاصة التي اتسمت بالليبرالية، في إنتاج قاعدة جماهيرية واسعة، زاد التوتر السياسي والاجتماعي حدة، ومهد الطريق أمام المعارضة للقيام بثورة انتهت بإعلان الجمهورية في العام ١٩١٠. لكن إعلان الجمهورية، أظهر أن استبدال النظام الملكي بنظام جمهوري دون إجراء إصلاحات اجتماعية وسياسية لا يكفي لإقامة نظام حكم ديموقراطي مستديم.[٣٤]

يطرح جمود تطور أنظمة الحكم الدستورية، التي كانت السلطانية الملكية من أبرز سماتها السياسية، أسئلة عديدة، من أهمها عدم تحولها إلى برلمانية والاكتفاء بطابع تمثيلي. ولعبت حاجة حكوماتها إلى أغلبية برلمانية فقط دوراً في معظم الحالات. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت فاعلية مبدأ انتخاب المؤسسات التمثيلية، كأداة ومنهج للتطور، حدود تأثيرها في الحياة السياسية. ولم يتغير مشهد الحكم كثيراً في أسبانيا على الرغم من تعميم حق الانتخاب لجميع الرجال في العام ١٨٩٠. ولا يكفي إبراز الرشوة والفساد لتعليل هشاشة الحكم وفسيفسائيته. أما نزعة الأسر الملكية إلى الإمساك بجميع مقاليد الحكم، إن أمكن، فتلك ظاهرة عامة. لعل ضعف البنية الاجتماعية كإحدى نتاج التخلف الاقتصادي النسبي كان من أهمها. حملت روما ومدريد وغيرهما كثيراً من ملامح المدن الريفية بخلاف لندن وباريس وغيرهما إذا استثنينا القصور الملكية والبيوت الأرستقراطية والبرجوازية المتسقرطة على الرغم من النمو السكاني المتزايد منذ العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر.

ويبرز تأثير التحول الاقتصادي وما صاحبه من حراك اجتماعي ونشوء المجتمع الجماهيري من ناحية، وقدرة فاعلية النظام السياسي السلطاني على احتواء مظاهره السياسية من ناحية أخرى، من خلال دراسة الحياة السياسية الدستورية في ألمانيا. وقل الازدهار الاقتصادي الذي حدث في ألمانيا بعد توحيدها مثيله في أوروبا، إن وجد على الإطلاق. وبعد توحيد ألمانيا بسنوات قليلة، أصبح المشهد الحزبي واضحاً وثابتاً إلى حد بعيد على الرغم من أن تقسيم الدوائر الانتخابية ترك مجالاً واسعاً لظهور أحزاب جديدة. فقد كان عدد الدوائر الانتخابية مساوياً لمقاعد مجلس النواب -البوندستاغ- بشكل عام. وبخلاف أحزاب أنظمة الحكم الدستورية في أسبانيا

Digitized by Birzeit University Library

وإيطاليا مثلاً، فقد مثلت الأحزاب الألمانية قطاعات منتجيها بشكل عام. وذهب سبربر إلى أن صعود قوة هذا الحزب أو ذاك التمثيلية أو هبوطها نتج عن «تسييس» الممتنعين عن التصويت خلال السبعينيات والثمانينيات بشكل خاص.[٣٥] ولم تؤثر حركية الانتخاب على ظهور أحزاب جديدة أو اختفائها من المشهد السياسي. وكان حزب التقدم أكثر الأحزاب تأثراً بتقلبات الانقسام والائتلاف مع أحزاب صغيرة. ويمكن القول إن حزبي الرايخ والمحافظين مثلاً أصحاب الملكيات الزراعية المعروفين باليونكر بشكل خاص. وواجه قادة التيارات الكاثوليكية مصاعب التكيف مع الواقع الجديد بعد توحيد ألمانيا. فقد أيد معظمهم إقامة «ألمانيا الكبرى» -أي انضمام النمسا- في مؤتمر فرانكفورت في العام ١٨٤٨، واعتبر بعضهم أن توحيد ألمانيا تحت العرش البروسي خرقاً للشرعية السيادية التاريخية نظراً لفقدان ملوك الدول الألمانية الأخرى وأمرائها سيادتهم المطلقة. لكن تردد الدوائر الكاثوليكية لم يدم طويلاً بعد العام ١٨٧١، وأطلقت اسماً عاماً -المركز- على نفسها. حمل حزب المركز صبغة طائفية بارزة، وكثيراً ما يطلق المركز الكاثوليكي عليه. وخلافاً له فقد اعتبر الحزب الليبرالي القومي نفسه استمراراً لتراث العام ١٨٤٨، وراعياً لمصالح البرجوازية الألمانية. وعندما تم توحيد التيارات العمالية والاشتراكية نهائياً في العام ١٨٧٥، وأخذ اسم الحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني، اكتمل المشهد السياسي الألماني دون تغيير بارز يستحق الذكر.[٣٦]

اختلف المشهد الحزبي الألماني عن غيره في البلدان الأوروبية من حيث التنظيم. ورجعت جذور التنظيم إلى ١٨١٥-١٨٤٨. فقد ازدهرت حركات التنظيمات والجمعيات الشبابية التي نادت جميعها بشعارات دعت إلى توحيد ألمانيا، ولم تأخذ طابعاً حزبياً محدداً. وبعد فشل ثورة العام ١٨٤٨ لم تختف تماماً على الرغم من شعور الفشل والإحباط الذي اعترى معظمها. وعندما أخذت الحركة السياسية تستعيد أنفاسها، وبرز حزب التقدم في بداية الستينيات، عادت الجمعيات تستعيد وجودها. كذلك شهدت الحركة العمالية توسعاً قوياً وأقامت الجمعيات النقابية. وواصلت الأحزاب الألمانية إقامة الجمعيات (vereine)، بعضها قبيل موسم الانتخابات المحلية لبرلمانات بلدان الاتحاد والمجلس النيابي في برلين، والبعض الآخر بصورة شبه دائمة.[٣٧] ولا مجال لاستعراض التفاصيل والخصائص في هذا السياق الخاص. لكن تجدر الإشارة إلى أن الحزب الاشتراكي الديموقراطي كان أشبه الأحزاب بالمفهوم المعاصر للحزب من حيث التنظيم والالتزام وقدرته على تجنيد الأعضاء عند الحاجة، ووضوح رؤيته السياسية المعروفة بالبرنامج الحزبي فيما بعد. وأهم ما عانى الحزب منه الانقسام الفكري بين المنهجيين الماركسيين والإصلاحيين الذين اعتقدوا بإمكانية التغيير الجذري داخل النظام البرلماني، ما أدى إلى انقسامه بعد العام ١٩١٤.

Digitized by Birzeit University Library

شكلت حقبة ١٨٧١-١٩١٤ من تاريخ نشوء النظام الديمقراطي في ألمانيا أكثر الحقب التاريخية إثارة للجدل بين الدارسين والباحثين عامة، والألمان خاصة، بعد الحرب العالمية الثانية. ولا شك في أن ظهور النازية وحكمها (١٩٣٣-١٩٤٥) كان العامل الأساسي. فقد أثار ظهور النازية المفكرين الألمان منذ الستينيات من القرن العشرين لمواجهة ماضيهم. أين كان الخطأ؟ وهل أمكن استدراكه؟ وأرجع العديد منهم -وهم كثيرون ولا مجال للتفصيل- إلى السمة السلطانية للحكم في هذه الفترة، ولإقامة الوحدة بـ«الحديد والنار» -إشارة إلى بسمارك- ولحكم ڤلهلم غيوم الثاني المباشر بعد العام ١٨٩٠ بواسطة المستشار، رئيس الحكومة بلغة أخرى. وامتد الجدل ليشمل الأحزاب الألمانية آنذاك، وغياب حزب ليبرالي إصلاحي للنظام الدستوري السلطاني ولدور البرجوازية الألمانية التي شاع اعتبار الليبرالية السياسية تعبيراً لها وراعياً لمصالحها ومرآتها الفكرية والثقافية. أما إسقاطات حملة نقد الذات منذ الستينيات من القرن العشرين، وإعادة إنتاج هويتها الليبرالية الجديدة، فلا مكان لها في هذا السياق. تكفي الإشارة.

لم يرَ غيوف إلي بهذه الفترة «حالة ألمانية خاصة» وخالية من التطور من نظام حكم سلطاني (authoritarian) إلى بداية نشوء حكم برلماني، مشيراً إلى نجاح حزبي المركز الكاثوليكي والليبراليين القوميين في إفشال محاولات المحافظين لتجديد القوانين لنزع الشرعية القانونية للحزب الاشتراكي وتنظيماته الجماهيرية، وضرورة وجود أغلبية برلمانية للمستشار. وعزا أهمية خاصة للحقوق المدنية التي ضمنها القانون المدني في العام ١٨٩٦ وغير ذلك. ورأى بذلك مؤشرات انتقال إلى نظام حكم برلماني.[٣٨]

ومهما اختلفت المنظورات للتطور الديموقراطي في ألمانيا لهذه الحقبة، فلا شك في أن الحكم الدستوري في بعض بلدان أوروبا التي تعرضنا لها اختلف نسيجه الشكلي -الملوك والدساتير والأحزاب- وممارسته العملية من بلد إلى آخر على الرغم من تعريفه الرسمي بالدستوري. وكان اختلاف ممارسته العملية وآلياتها أكثر إثارة للانتباه في البلد الذي بلغ درجة عالية من التطور كألمانيا وفي الأحزاب الأكثر راديكالية. وندر أن لم ينصب الحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني مرشحاً في كل دائرة انتخابية بغض النظر عن فرص الفشل والنجاح منذ التسعينيات بشكل خاص، وليس بسبب عقائديته فقط. وأتاح التحول الاجتماعي ونشوء المجتمع الجماهيري تربة صالحة لذلك أيضاً. وبذلت الأحزاب الأخرى نشاطاً واسعاً لكسب تأييد الرأي العام للنجاح في الحملات الانتخابية، وأقامت شبكات من الجمعيات (vereine) كحلقة وصل بينها في برلين وقواعدها في الدوائر الانتخابية، هذا بالإضافة إلى جمعيات قوى الضغط -اتحاد الفلاحين مثلاً- التي لم تأخذ طابعاً حزبياً صرفاً. ولا شك في أن منح حق الانتخاب العام ترك أثره في طبيعة ممارسة الأحزاب السياسية للعمل السياسي.

Digitized by Birzeit University Library

يظهر الفارق في "جماهيرية" المشهد السياسي العام والحزبي الخاص حتى داخل أنظمة الحكم الدستورية على صعيد الممارسة العملية إذا ألقينا نظرة عابرة في تاريخ أسبانيا وإيطاليا من جهة، وألمانيا من جهة أخرى كما ورد سابقاً، على الرغم من أن صلاحيات ملوك أسبانيا وإيطاليا وإمبراطور ألمانيا الدستورية شبيهة بعضها ببعض إلى حد بعيد. ولم يؤدِّ منح حق الانتخاب العام في أسبانيا في العام ١٨٩٠ إلى اختلاف في المشهد السياسي عما كان قبله كثيراً، بسبب تخلف أسبانيا الصناعي النسبي على الأرجح، وضعف التغيرات الديموغرافية وريفية المدينة الأسبانية. ولم يختلف المشهد السياسي في إيطاليا، وبخاصة في الوسط والجنوب، والبرتغال وبلدان الإمبراطورية النمساوية كثيراً عن أسبانيا.

استدعى المجتمع الجماهيري آليات جديدة في العمل السياسي، ليس بسبب اتساع "البعد العام" فحسب، بل بسبب تعدد الانتماءات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضاً. وأخذت الزبائنية السياسية تلفظ أنفاسها الأخيرة في الأنظمة البرلمانية، وبدأ الاحتكار الحزبي لدوائر انتخابية يتراجع بصورة ملحوظة، وأخذت المنافسة الحزبية تسود شيئاً فشيئاً الحملات الانتخابية خلال ١٨٧٠-١٩١٤. ففي إنجلترا البرلمانية، بلغ عدد المقاعد في مجلس العموم التي نجح أصحابها في "الانتخابات" بما يشبه التزكية، بلا منافسة، ٣٨٣ من مجموع ٦٥٨ مقعداً قبل إصلاح العام ١٨٦٧. ولم يتعد العدد ٢١٢ بعد إصلاح العام ١٨٦٧، و٤٣ في العام ١٨٨٥.[٣٩] وكادت تختفي في فرنسا الجمهورية بعد السبعينيات من القرن التاسع عشر. ولعبت عوامل عديدة في هذا التطور، لكن الظاهرة صاحبت بلوغ المجتمع الجماهيري والثقافة السياسية مرحلة ملفتة للنظر عند متابعة تاريخ الإصلاحات الديموقراطية في البلدان الأوروبية. أما البلدان التي ما زالت تحبو في طريق الإصلاح كإيطاليا وأسبانيا، فقد استمرت «الشِّلل» السياسية ذات تأثير قوي في استباق نتائج الانتخابات للمجالس التمثيلية قبل إجرائها.[٤٠]

أحدث المجتمع الجماهيري وظهور المدن الكبرى إدارة جديدة للعمل السياسي في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فقد برزت أهمية كسب تأييد الرأي العام الذي أخذ في الاتساع خلال الحملات الانتخابية، إذ بلغ جمهور الناخبين الملايين في بلد ارتبط حق الانتخاب بالثروة كإنجلترا، ومتأخر الإصلاحات كإيطاليا، هذا بالإضافة إلى بلدان حق الانتخاب العام كفرنسا وألمانيا والبلدان الصغيرة في حوض بحر البلطيق. ولم تعد «الوجاهة» والمناسبات الانتخابية الاحتفالية في إنجلترا المحافظة والنوادي الحزبية كالكودلييه إبان الثورة في فرنسا كافية، وإن لم تختفِ كلياً من الحياة السياسية عامة، والانتخابية خاصة، نظراً لازدياد عدد الناخبين والتغيرات الديموغرافية وطبيعة البنية الاجتماعية الجديدة. وكما أشرنا إلى ديزرائيلي في مكان سابق، أصبح رجل السياسة بحاجة

Digitized by Birzeit University Library

إلى «حزب» ليصل إلى السلطة. وعنى الحزب في المجتمع الجماهيري وجود تنظيم مركزي يبدأ في وستمنستر، وفروع في الدائرة الانتخابية الصغيرة. ولم تكتف الأحزاب بذلك، وأخذت تقيم أو تشجع إقامة جمعيات مؤيدة لها اتسمت بالمدنية ذات شبكة واسعة، وتمثل مصالح فئات اجتماعية معينة كاتحاد الفلاحين في ألمانيا، الذي شكل قوة ضغط قوية لرعاية مصالح أصحاب الملكيات الواسعة والفلاحين. أما غرف التجارة واتحادات أصحاب الصناعة، فقد قامت منذ زمن بعيد لتمثل مصالح قطاعاتها سياسياً أيضاً.

أصبح «الحزب» تنظيماً قائماً بذاته، وشكل التنظيم ذراع الكتلة النيابية في المجالس النيابية المختلفة. وفي الوقت نفسه، بذل قادة الحزب جهوداً للتقرب من الجمعيات والتنظيمات المدنية التي قامت لتحقق أهدافاً معينة لنيل ثقتها وتأييدها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإنه من الصعب فهم نمو قوة الأحزاب المحافظة الألمانية منذ بداية الثمانينيات من القرن التاسع عشر دون أخذ قوة اتحاد الفلاحين بعين الاعتبار. ولم تختلف الحالة في فرنسا عن غيرها، إذ لم يقل تأثير اتحاد الفلاحين هناك عن نظيره الألماني. وباختصار، تطلب المجتمع الجماهيري نمطاً جديداً من إدارة العمل السياسي. ولم يبدأ هذا النمط الجماهيري من إدارة العمل السياسي في العام ١٨٧٠، لكنه بدأ يخطو خطوات سريعة. وأصبح العمل السياسي يحتاج إلى أدوات تنظيمية وأنماط متنوعة. ولم تعد الشخصية الفردانية تكفي للوصول إلى الحكم في الأنظمة البرلمانية، والدستورية إلى حد ما منذ أواخر القرن التاسع عشر. وكان ديزرائيلي وغلادستون الإنجليزيان وبسمارك الألماني الأواخر.

ازدادت أهمية وسائل الإعلام، وبخاصة الصحافة. وحاول قادة الأحزاب استمالة أصحابها. وقام بعضهم بإصدار صحف حزبية خاصة، وأحياناً شخصية. هذا بالإضافة إلى النشرات والمؤلفات الخاصة. ولعبت الكلمة المكتوبة دور الإعلام الإلكتروني اليوم منذ أواخر القرن التاسع عشر، بعد تراجع نسبة الأمية بشكل ملحوظ من ناحية، وسعي الأحزاب إلى تسييس الرأي العام من ناحية أخرى. وبلغ تعدد الألوان السياسية لوسائل الإعلام أوجه في فرنسا منذ نشوب الثورة، بسبب الانقسامات والصراعات السياسية المتكررة بعد كل تغيير في نظام الحكم. وكانت إنجلترا من أكثر البلدان التي نعمت باستقرار سياسي واجتماعي نسبي قياساً إلى غيرها. وبلغ عدد الصحف العامة والمحلية في العام ١٨٥٨ حوالي ٤٠٠ صحيفة، وقفز العدد إلى ٩٠٠ في العام ١٨٧٨. واستمرت الزيادة وإن كانت الوتيرة أكثر بطئاً.[٤١]

وعلى الرغم مما يبدو من تحول في الحياة السياسية الجديدة، بقيت أحزاب الحكم أحزاب أصحاب الثروة من ملاكين كبار وبرجوازية مختلفة الانتماءات الاقتصادية حتى الحرب العالمية الأولى. واستمر حزبا المحافظين والأحرار يتداولان السلطة

Digitized by Birzeit University Library

دون بروز قوة سياسية منافسة. ولم تختلف البنى الحزبية في كليهما كثيراً. وبعد القطيعة بين بسمارك وبين الليبراليين القوميين في العام ١٨٧٨، أصبحت الأحزاب المحافظة وأحياناً المركز الكاثوليكي عناصر الائتلافات الحكومية. وبعد نجاح الجمهوريين الفرنسيين في إضعاف الملكيين في أواخر السبعينيات، لم يترددوا في استعمال العنف لقمع المعارضة الاشتراكية أحياناً كثيرة. أما في أسبانيا وإيطاليا فقد حافظت «الشِّلل» السياسية والزبائنية الاجتماعية على مراكز قواها على الرغم من تغير الحكومات المتكرر في إيطاليا، وقمعت حركات المعارضة -وبخاصة التيارات الفوضوية- حفاظاً على مراكز قوتها السياسية. وتمكنت أحزاب الحكم من توطيد سلطتها، وانقلبت إلى «أحزاب نظام» كما دعاها سبربر. ومن منظور الحاكمية المجرد، احتلت «أحزاب النظام» مكان زبانية قصر الملك المطلق في الماضي. والمفارقة الأساسية، وهي مفارقة جوهرية، أنها أقامت دولة قانون من نوع آخر، وضمنت حيزاً ما من الحرية استمدت منه عناصر قيامها وشرعية وجودها كقوى سياسية.

لكن الإصلاح الديموقراطي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وحتى الحرب العالمية الأولى، وفر الأرضية لقيام غيرها من الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية والسياسية. وكانت الحركة النقابية أهمها كما ورد سابقاً. ومهدت الحركة النقابية الأرضية لقيام الأحزاب العمالية والاشتراكية. لكن تجدر الإشارة في هذا السياق مرة أخرى إلى أن من الخطأ الاعتقاد أن التنظيمات النقابية تحولت إلى أحزاب عمالية واشتراكية. فقد حاولت بعض التيارات السياسية الاجتماعية -أغلبها دينية كالكاثوليكية في فرنسا وألمانيا- إقامة جمعيات ضمت العمال أيضاً إلى صفوفها، وكانت أقرب إلى الجمعيات الخيرية بسبب نشاطها في تخفيف حدة الفاقة الاجتماعية. كما أن بعض التنظيمات الراديكالية السياسية، وبخاصة الفوضوية، أبدت نشاطاً ملحوظاً بين الفلاحين في إيطاليا وأسبانيا. لكن من الصعب فهم نشوء الأحزاب الاشتراكية والعمالية بمعزل عن الحركات النقابية. ووجهت الأحزاب الاشتراكية والعمالية نشاطها السياسي بين صفوف العمال والطبقات الفقيرة؛ سواء أكانوا أعضاء في النقابات أم خارجها.

تصدرت الأحزاب العمالية والاشتراكية حركة المعارضة السياسية الجديدة كما تمت الإشارة إليها هنا وهناك. وبقيت الحركات الراديكالية كالفوضوية والسندكالية أقلية هامشية على الرغم من حدة أنشطتها المستمرة بين صفوف العمال والطبقات الفقيرة، وبين الفلاحين أيضاً في بعض البلدان. وتعرضت هذه القوى السياسية لحملات من القمع العنيف بين حين وآخر. وكان نشوء الأحزاب العمالية والاشتراكية مختلفاً من حيث زمن نشوئها. كذلك لم يرتبط قيامها بدرجات النمو الاقتصادي الصناعي الرأسمالي دائماً. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد تكللت جهود قادة الحركة العمالية الألمانية في تنظيمها كقوة سياسية منذ بداية

Digitized by Birzeit University Library

الستينيات من القرن التاسع عشر -جماعة لاسال- وفي نهايتها نهائياً في مؤتمر أيزناخ. مقابل ذلك اصطبغت الحركة العمالية البريطانية بطابع إصلاحي نقابي حتى إقامة حزب العمال المستقل في العام ١٨٩٣ على الرغم من بكورة التقدم الصناعي الرأسمالي في إنجلترا. وأصبح الحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني أقوى كتلة في البوندستاغ -المجلس النيابي- في العام ١٩١٢، بينما استمر حزب العمال البريطاني يشكل قوة سياسية هامشية في مجلس العموم حتى العام ١٩١٤. ولم يختلف التطور في فرنسا السياسية كثيراً عن مثيله في إنجلترا على الرغم من الاختلاف في المشهدين السياسي والحزبي.

وتأرجحت مواقف قوى المعارضة الجديدة من الأنظمة السياسية التي سادت في البلدان الأوروبية بين الإصلاح والثورة؛ أي -كما يقولون- بين البراغماتية السياسية والعقائدية الثورية لاستحداث نظام جديد بدءاً من نقطة الصفر. وتباينت هذه المواقف داخل الحزب أو التجمع السياسي الواحد، وفي بعض الأحيان أدت إلى قيام أجنحة سياسية داخلية أو إلى انقسامات أحياناً أخرى. والأمر الذي لا يقل أهمية نشوء فكر سياسي من نوع جديد على مستويات مختلفة الأبعاد، ومن الأرجح أن نهجه النقدي للنظام كان من أهم إسهاماته، إن لم يكن أهمها. وبلغت الدعوة إلى استبدال النظام الرأسمالي بنظام آخر ذروة حدته عند الفوضويين. لكن صورة المستقبل لم تكن نفسها لدى جميع التيارات الفوضوية نفسها. وعلى العموم، أصابت الأحزاب الإصلاحية نجاحاً أكبر من غيرها. فقد حاولت التوفيق بين مطالب العمال الآنية كتحسين ظروف العمل والأجور، وبين ضرورة الإصلاحات العامة لإفرازات التطور الرأسمالي الصناعي الاجتماعية.

أحدث نشوء الأحزاب العمالية وقوى المعارضة الجديدة عامة أنماطاً جديدة في الحياة السياسية. وطرحت الأحزاب العمالية أنماطاً جديدة في التنظيم والعمل السياسي. ولا مجال هنا لتفاصيل تنظيماتها الحزبية والالتزام الحزبي. وحاولت بعض الأنظمة فرض عقبات أمامها كمنع الحزب من جمع رسوم الاشتراك. ولا شك في أن المجتمع الجماهيري وفر لها شروطاً سهلة لترويج ونشر إنجيلها السياسي الذي يعيد نمط اليعاقبة خلال الثورة الفرنسية إلى الذاكرة. وزود التقدم التقني كالصحافة والنشرات الإعلامية وطرق المواصلات الأحزاب العمالية بوسائل لم تدخر وسعاً في استغلالها.

وأثر نمط عمل الأحزاب العمالية الجماهيري في طبيعة نشاط الأحزاب الأخرى بأشكال مختلفة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد أخذت الأحزاب المحافظة تشجع الجمعيات الخيرية الكنسية، وتمكنها من توسيع نشاطها لكسب الرأي العام لدى الطبقات الفقيرة، وتدعم الفلاحين لإقامة تنظيمات خاصة بهم.

Digitized by Birzeit University Library

وشمل تأثير ظهور الأحزاب العمالية والاشتراكية المشاهد الحزبية في البلدان الأوروبية كافة خلال ١٨٧٠-١٩١٤ على الصعيد السياسي الرسمي. فقد طرحت خياراً آخر أمام الشرائح الاجتماعية التي استفادت من إصلاح العام ١٨٨٤ في إنجلترا، وأضعفت قدرة حزب الأحرار على استمالة واحتواء القوى العمالية على الرغم من الجهود التي استمر يبذلها. كما أدى ظهور الحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني «المبكر» إلى انحسار الأفق أمام الليبراليين القوميين، وحتى حزب التقدم وائتلافاته مع الأحزاب الصغيرة لاختراق الشرائح الاجتماعية الجديدة واستمالتها إلى صفوف ناخبيه. ولا شك في أن سياسة الحماية الجمركية وحدت بين مصالح البرجوازية الألمانية والزراعية لصالح أحزاب المحافظة -والمركز الكاثوليكي لحد ما- ما أفقد السمة الليبرالية للبرجوازية من ناحية، وأسهم في تقلص جمهور الليبراليين القوميين منذ بداية الثمانينيات بشكل عام رويداً رويداً من ناحية أخرى. وآثر الجمهوريون الفرنسيون استمالة الفلاحين الصغار، جنود المحافظة الملكية حتى الثمانينيات، لارتباط مصالحهم الاقتصادية -مبدأ الملكية- بمصالح البرجوازية الفرنسية بعد سماع صفارات إنذار الفوضويين والسندكاليين الفرنسيين التي تعالت منذ التسعينيات من القرن التاسع عشر بشكل خاص. ومن الأرجح أن اعتقد الجمهوريون أن معركة المنافسة بينهم وبين القوى السياسية الصاعدة لاستمالة الطبقات العمالية خاسرة. أما أحزاب الحكم في بلدان كأسبانيا وإيطاليا وحتى النمسا، فلم ترَ في بوادر نشوء أحزاب عمالية في مطلع القرن العشرين خطراً يهدد مراكز قواها بسبب بداية نشوئها.

أحدث ظهور قوى المعارضة الجديدة خلال ١٨٧٠-١٩١٤ تغييراً مهماً في المشهد السياسي الأوروبي والحزبي بشكل خاص. وبرز هذا التغيير منذ مطلع القرن العشرين بشكل واضح. فقد شكلت الأحزاب العمالية، والاشتراكية خاصة، منافساً جديداً على السلطة السياسية، وتحدياً للقوى السياسية الحاكمة من ملكيين ومحافظين وليبراليين. وسلك البعض طريق الإصلاح خياراً أحياناً، واضطراراً أحياناً أخرى. وسواء أكانت الأنظمة دستورية أم برلمانية، فقد حملت سمات ديموقراطية بدرجات متفاوتة نتيجة الإصلاحات التي أجرتها قوى الحكم السياسية. وكانت فرنسا أكثر البلدان «ديموقراطية» في مطلع القرن العشرين. والبارز في تطور أنظمة الحكم في أوروبا أن القوى والأحزاب التي طرحت مشاريع الإصلاح لم تقم بخطوات الإصلاح «لإقامة نظام حكم ديموقراطي». وكان الهدف المباشر منها إصلاح نظام الحكم القائم في أغلب الحالات، وأحياناً لمصلحة حزب معين أو لتجمع سياسي خاص. ويكفي ذكر معارضة المحافظين لمبدأ حق التصويت العام للرجال، وتمسكهم ببقايا الامتيازات الملكية. وندر من لم يربط حق الانتخاب العام من التيارات والأحزاب الليبرالية بالملكية أو بشكل من أشكال الثروة كالاستئجار

Digitized by Birzeit University Library

مثلاً. لكن سلسلة الإصلاحات المختلفة مهدت لنشوء الديموقراطية السياسية فيما بعد. ولم تكتفِ الأحزاب العمالية؛ أي قوى المعارضة الجديدة، بالدعوة إلى إقامة ديموقراطية سياسية كالمساواة أمام القانون، وحق الانتخاب، وفصل السلطات، وغير ذلك، وأبدت منظوراً أوسع ليشمل الديموقراطية الاجتماعية. وعاد حق العمل الذي أثير خلال الثورة الفرنسية ليلعب دوراً مهماً في خطاب الحركات والأحزاب العمالية السياسي. أما الأجنحة الماركسية والعقائدية منها، فقد عزت سوء وضع الطبقات العمالية والفقيرة إلى النظام الرأسمالي نفسه، ولإزالته لا بد من تغيير النظام نفسه.

أنظمة الحكم في أوروبا والخيار الديموقراطي

يمكن تصنيف أنظمة الحكم في البلدان الأوروبية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين إلى مجموعتين رئيسيتين على الرغم مما يحمل التصنيف من عواهن: دستورية سلطانية، وبرلمانية. ولا يشمل هذا التصنيف بعض البلدان التي استمرت ترزح تحت عبء الأنظمة الاستبدادية كروسيا. ومن أبرز المفارقات بين المجموعتين، تأليف أكبر حزب أو كتلة للحكومة، وصلاحيات واسعة في إدارة دفة الحكم على جميع الأصعدة، ومسؤوليتها أمام المجالس التمثيلية، وضرورة ضمان أغلبية برلمانية، وحق المؤسسات التمثيلية في سن القوانين بمبادرة من الحكومة أو من الأحزاب والكتل والأعضاء، وغير ذلك من الخصائص. ويمكن اعتبار فرنسا وإنجلترا وبعض البلدان الصغيرة كالنرويج وفنلندا أمثلة على ذلك. ولا تخلو المجموعتان من خصائص مشتركة، كوجود مؤسسات تمثيلية، والتعددية السياسية، وحيز معين من حرية التنظيم والتعبير، هذا بالإضافة إلى الحريات المدنية. لكن ما ميز الأنظمة الدستورية، التي يمكن تسمية بعضها بالسلطانية الدستورية، أن ملوكها حافظوا على صلاحيات واسعة كما ورد سابقاً من حين إلى آخر كإمبراطوري ألمانيا والنمسا وملكي إيطاليا وأسبانيا.

لم تكن أنظمة الحكم في البلدان الأوروبية؛ سواء أكانت دستورية أم برلمانية، ديموقراطية حتى نهاية هذه الحقبة؛ أي العام ١٩١٤، لكنها لم تخلُ من سمات ديموقراطية. وبالطبع، اختلفت قوة هذه السمات وعناصرها من بلد إلى آخر. فقد تمتع كل فرد بقدر معين من الحرية وساد حكم القانون، بغض النظر عمَّن صاغه ولمصلحة من وغير ذلك من الضمانات القانونية لحرية العمل والتنظيم. وعلى العموم، فإن أنظمة الحكم البرلمانية قطعت شوطاً واضحاً في طريق تحولها إلى أنظمة ديموقراطية، ما جعلها تتميز عن البلدان ذات أنظمة الحكم الدستورية. ويظهر هذا واضحاً عند متابعة تطور أنظمة الحكم في فرنسا وإنجلترا حتى العام

Digitized by Birzeit University Library

١٩١٤ دون أن يعني ذلك أن نظام الحكم في إنجلترا أصبح «أكثر ديموقراطية» من بلد صغير كسويسرا مثلاً. فعلى سبيل المثال لا الحصر، لم تعانِ سويسرا من مؤسسة مركزية غير منتخبة في عملية التشريع، وتخلو من أية صبغة تمثيلية، كما واجه مجلس العموم الإنجليزي مجلس اللوردات غير المنتخب من حين إلى آخر.

كان النظام السياسي الفرنسي أكثر الأنظمة الأوروبية البرلمانية ديموقراطية: رئيس جمهورية منتخب من الشعب، والأدق من الرجال، وجمعية وطنية تتألف من مجلسي الشيوخ والنيابي، وكلاهما منتخبان. وعلى الرغم من أن الرئيس تمتع بصلاحيات واسعة، كان حل مجلس النواب من أهمها، إن لم يكن أهمها، لكن صلاحية حل مجلس النواب اكتسبها من خلال انتخابه من «الشعب». ومن الأرجح أن الهدف من ذلك ضمان شكل من الاستقرار لنظام الحكم. وراعى قانون تنظيم المؤسسات السياسية العامة في شباط العام ١٨٧٥ مبدأ الردع وعدم الاستفراد في العملية التشريعية، إذ استوجب سن القوانين موافقة المؤسسات الشرعية الثلاث. وعلى الرغم من أن الرئيس تمتع بصلاحيات واسعة، فإن المجلس النيابي ملك حق تقديم الرئيس للمحاكمة أمام مجلس الشيوخ بتهم كالرشوة، وضرورة موافقته في مسائل مصيرية كإعلان الحرب. كما أن الحكومة مسؤولة أمام مجلس النواب ككل، وكوزراء، بينما يقوم الرئيس برسالة تكليف تأليف الحكومة.[٤٢] وخلاصة الأمر أن القوانين التي نظمت أسس النظام الجديد راعت مبدأ توازن صلاحيات مؤسسات الدولة الثلاث الرئيسة. وضمنت سلسلة القوانين التي صدرت قبل العام ١٨٧٥ وبعدها مبادئ التعددية الحزبية وحرية التعبير والنشر والعديد من الحريات المدنية.

شكلت قوانين النظام الجديد أول خطوة رسمية حسمت نوعية النظام السياسي، أو ما يدعى بالجمهورية الثالثة. فقد استمر الملكيون يشكلون أغلبية أولاً وكتلة قوية بعد العام ١٨٧١، ما أدى إلى تردد الجمهوريين من طرح نوعية النظام بعد انهيار النظام البونابارتي. وعلى صعيد الخطاب الجمهوري السياسي، فقد أكسبه غامبتا، الذي حاول مقاومة البروسيين في المراحل الأخيرة من الحرب، ملامحه الواضحة خلال خطبه الملتهبة: «فردية أصيلة تنعكس في حياة الفرنسي العامة وحتى اليومية». بدا وكأن الجمهورية البرجوازية قد حسمت المعركة. فقد أسفرت الانتخابات في العام ١٨٧٧ عن أغلبية جمهورية في المؤسسات التشريعية والبلديات. وتمكن الجمهوريون من الحوز على أغلبية في ٦٦ مجلساً من المجالس الإقليمية من أصل ٨٧ في انتخابات العام ١٨٨١. لكن غلاة الجمهورية، وعلى رأسهم غامبتا، رأوا أن فرنسا لن تصبح جمهورية إلا إذا أصبح جميع الفرنسيين جمهوريين. وعلى الرغم مما تشير اللهجة الخطابية إلى مبالغة، فقد عنت إحداث تغييرات عديدة في أجهزة الدولة والمؤسسات العامة. ولم يكن ذلك موضوع خلاف بين الأحزاب والأجنحة الجمهورية المختلفة.

Digitized by Birzeit University Library

وكانت الحكومة قد بدأت سابقاً بترسيم الرموز. وأصبح «المارسلييه» -نشيد ثورة ١٧٨٩- النشيد الوطني، وعلم الثورة -الألوان الثلاثة- علم الجمهورية، والرابع عشر من تموز -سقوط الباستيل- العيد الوطني. بذلك أراد النظام الجديد تأكيد الاستمرارية التاريخية للثورة الفرنسية من مرحلتها الأولى.[٤٣]

احتل نظام التعليم ومؤسساته أهمية خاصة لدى الجمهوريين. وفي الواقع، فإن تحديث مؤسسات التعليم بدأ منذ وزارة غيزو الليبرالية في الأربعينيات. وحدثت تغييرات عديدة فيما بعد. ورمت الإصلاحات إلى تحقيق هدفين أساسيين: تحديث نظام التعليم، وإنهاء إشراف المؤسسات الدينية عليه، وبخاصة تلك المؤسسات غير القانونية. فقد عزا البعض أن أحد أسباب هزيمة فرنسا في الحرب رجع إلى نظام التعليم السائد. وأثار تأييد وموالاة رؤساء المؤسسات الدينية؛ أي كبار رجالها على صعيد الواقع، للملكيين الدوائر الجمهورية. وكان إبعاد بعض كبار رجال الكنيسة من مؤسسات التعليم العليا خطوة لجعل فرنسا جمهورية قلباً وقالباً. واصطدمت الإصلاحات بحملة من الاحتجاج من قبل أنصار رجال الدين المحافظين كرد فعل لحل ما يقترب من ٣٠٠ مؤسسة دينية محلية بلا ترخيص رسمي أيضاً. وبذلك بدأ الصراع بين رجال المؤسسات الدينية على العديد من مؤسسات الدولة الرسمية وفي الحياة العامة وبين الجمهوريين على اختلاف تياراتهم ومشاربهم الفكرية.

هدف إصلاح نظام التعليم إلى تجذير القيم الجمهورية وتكييفه ليلبي مطالب تطور الاقتصاد الرأسمالي الصناعي أيضاً، ونشر التعليم بين الجنس النسوي. ولتحقيق ذلك من وجهة نظر الجمهوريين، استثني تعليم الدين من المدارس الحكومية، ما دفع البعض إلى إطلاق اسم «المدرسة بلا إله» على المؤسسات التعليمية الحكومية.[٤٤]

واصل الجمهوريون سياسة الإصلاح منذ الثمانينيات سعياً منهم إلى بلورة النظام الجمهوري الجديد. وصدر قانون البلديات لإرساء أسس الحكم المحلي الديموقراطي اللامركزي، ومنح رؤساء البلديات صلاحيات واسعة لتنظيم حياة المواطنين المحلية. وعندما أجريت الانتخابات المحلية، استثنيت باريس خوفاً من استيلاء الأحزاب والجماعات الراديكالية والاشتراكية والفوضوية على مجلسها البلدي. ومن الواضح أن استثناء باريس، كما استثناء تعليم الدين في مدارس الدولة، كان مؤشراً للطابع الحزبي والأيديولوجي لسياسة الإصلاح. ومن ناحية أخرى، ألغت الحكومات الجمهورية المتعاقبة بقايا الحقوق الخاصة لأعضاء مجلس الشيوخ كديمومة العضوية مدى الحياة. كذلك أصدرت قانون النقابات في العام ١٨٨٤ لتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل. وفي الواقع، كان الغرض من القانون إضفاء صبغة قانونية لواقع نشأ خلال التوسع الصناعي ومعترف به على الصعيد الرسمي. ورمت سلسلة الإصلاحات وتنظيم الدولة والمجتمع إلى تشكيل

Digitized by Birzeit University Library

هوية فرنسا الجمهورية الرسمية خلال الثمانينيات وبعدها. فقد أصبح واضحاً أن الملكيين على مختلف تياراتهم وأشلاء البونابارتية، قد خسروا المعركة نهائياً خلال الانتخابات المتتالية منذ أواخر السبعينيات.

لم يخلُ قيام النظام الجمهوري من مصاعب ومخاطر. فقد أتاحت الحريات السياسية نشوء العديد من الأحزاب والتكتلات شبه الحزبية كما ورد في مكان آخر. ولم تتمكن الأحزاب والتكتلات الحزبية بناء أجهزة تنظيمية ثابتة بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي عاشته فرنسا منذ الثورة في العام ١٧٨٩. ولم يتحول الجمهوريون أنفسهم إلى حزب ذي منظور سياسي محدد، وكانت أجهزتهم التنظيمية تفتقر إلى تنظيم مركزي قوي. لذا كثرت الأجنحة داخلهم.[٤٥] ولم تخلُ بعض قيادات النظام الجمهوري من نزعات الانفراد بالسلطة كبولانجيه الذي حاول إحداث انقلاب فوقي في العام ١٨٨٩، واضطر إلى الهرب. وبقي المسرح السياسي الفرنسي أكثر البلدان الأوروبية حيوية كما كان من قبل. لكن هذه الحيوية عانت من عدم استقرار سياسي واجتماعي في الوقت نفسه.

لم تقتصر مصاعب النظام الجمهوري على إسقاطات هلامية الجانب التنظيمي للقوى السياسية، أو ما يدعوها البعض النخب السياسية، التي برزت بعد العام ١٨٧١. ونجحت الحكومات في التغلب على بعضها بدرجات متفاوتة وفشلت في غيرها.

اكتسب تقويض هيمنة طبقة رجال الدين وتأثيرها في إدارة الدولة وحياة المجتمع المدنية أهمية خاصة بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية عدا المحافظين والملكيين. وعلى الرغم من أن الجهاز الكنسي لم يعد يملك الهيمنة على حياة الناس كما جرى في العصور الوسطى، لكنه ما زال يحتفظ بصلاحيات مطلقة أو واسعة في حياة المجتمع وأفراده كالقضاء، والزواج، ومراسم الحياة الدينية، وجمع الصدقات. وأشرف الجهاز الكنسي على شبكة واسعة من المؤسسات الخيرية لمساعدة الطبقات الفقيرة والخدمات الاجتماعية والصحية منذ زمن بعيد، واستمر الإشراف عليها بدرجات متفاوتة عدا فترات قصيرة من حين إلى آخر. وشملت شبكة التأثير المدينة وحتى القرية الصغيرة النائية. وكان جهاز التعليم، مهما بلغت أهميته، أحدها، وليس وحيدها. واستمر الصراع حتى بداية القرن العشرين عندما تم فصل وظائف الجهاز الكنسي عن الدولة في العام ١٩٠٦، وأصبحت صلاحياته تقتصر على إدارة الحياة الروحية في المجتمع. وهدفت التشريعات ذات الصلة بالأمور الشخصية كالطلاق مثلاً، إلى إتاحة الفرصة أمام المواطن للاختيار بين الزواج المدني والديني. وعلى العموم، فقد سعى رجال الجمهورية إلى توسيع رقعة الحريات المدنية الفردية والجماعية. وأصبحت سنة ١٩٠٦ رمزاً على الرغم من أن أهميتها الموضوعية كانت محدودة. ولم تكن سنة ١٩٠٦ البداية ولا النهاية.

Digitized by Birzeit University Library

لا شك في أن الجمهوريين سعوا إلى إقامة نظام عصري حديث أكثر ما عزموا على إقامة نظام حكم ديموقراطي. وبقي حق الانتخاب حكراً على الرجال على الرغم من تراث فرنسا الغني نسبياً بالدور الذي قامت به النساء كما ورد سابقاً. وإذا كان لا بد من الحديث عن «إنجازات» رجال مؤسسي الجمهورية الديموقراطية، فهو لا يتجاوز «ديموقراطية الرجال».

وضمنت التشريعات الجمهورية حيزاً واسعاً من الحريات المدنية والسياسية بعد تأسيسها، لكنها لم تولِ اهتماماً كافياً لما دعي بـ «المسألة الاجتماعية» حتى التسعينيات من القرن التاسع عشر. وليس من قبيل المبالغة عندما يدعو البعض الجمهورية الثالثة بجمهورية الطبقة الغنية والمتوسطة، ومن هنا فهي ديموقراطية سياسية بالدرجة الأولى، نظراً لإهمالها «المسألة الاجتماعية» خلال العقود الأولى من قيامها. وسواء أكان «الإهمال» متعمداً أم لا، فقد مد التيارات الراديكالية الثورية بعنوان حاضر لاستهلاك أيديولوجيتها السياسية. وتجاوز الخطاب الثوري العنوان الكلاسي -باريس- ليخاطب الأقاليم أيضاً.

يمكن اعتبار سنوات السبعينيات والثمانينيات سنوات تأسيس الجمهورية والديموقراطية السياسية بمفاهيم ذلك العصر. وأدركت الأحزاب والقوى السياسية الحاكمة أن الديموقراطية السياسية مهما بلغت من التطور لا تستطيع احتواء التوترات الاجتماعية التي أفرزها نظام الإنتاج الرأسمالي الصناعي دون إجراء إصلاحات اجتماعية. ولم تكن إشكالية العلاقة بين الديموقراطية السياسية والديموقراطية الاجتماعية جديدة في الخطاب السياسي الفرنسي. وكان اليعاقبة أول من أثارها على الصعيد الرسمي السياسي خلال الثورة. واكتسبت زخماً قوياً خلال التقدم الصناعي الرأسمالي، وشملت جميع البلدان الأوروبية التي خطا التقدم الصناعي الرأسمالي فيها خطوات واسعة بها. أصبحت «المسألة الاجتماعية» حية وواقعاً أوروبياً. ودار جوهر الخلاف بين الأحزاب والقوى السياسية حول مضمون النظام الديموقراطي: سياسي و/أو اجتماعي.

عاد موضوع الخلاف ليحتل أهمية حاسمة في الخطاب السياسي الفرنسي بعد سقوط البونابارتية مباشرة. وكانت كومونة باريس أحد أشكال الحلول لحسم إشكالية العلاقة. وعلى الرغم من فشل تجربة الكومونة، استمرت الإشكالية موضوع جدل وخلاف بين الأحزاب والقوى السياسية الفرنسية التي برزت بعد فشل الكومونة. ويبدو أن الجمهوريين الفرنسيين أصبحوا على قناعة راسخة أن مبادئ الجمهورية تجذّرت في نفوس الفرنسيين خلال السبعينيات والثمانينيات، وأن الملكيين خسروا المعركة السياسية نهائياً. وأخذت «المسألة الاجتماعية»، أو الإصلاح الاجتماعي بلغة أكثر حداثة، تحتل مكاناً بارزاً عند السياسيين.

Digitized by Birzeit University Library

شرعت الحكومات الفرنسية المتعاقبة بسن سلسلة من قوانين الإصلاح الاجتماعي منذ بداية التسعينيات. وكان قانون التأمين الصحي في العام ١٨٩٣، وإقامة شبكة من الخدمات الصحية في المدن التي زاد عدد سكانها على ٢٠ ألفاً إحدى الخطوات المهمة. كذلك جاء قانون التأمين ضد إصابات العمل في العام ١٨٩٨ لإرضاء العمال الصناعيين بشكل خاص، إذ لم يشمل القانون المشاغل الصغيرة التي كان معظمها عائلية. وبعد تردد مستمر حتى العام ١٩١٠، تم سن قانون التقاعد. ولم يكن قانون التقاعد إجبارياً بسبب المعارضة القوية على الأرجح، بل اختيارياً. وحاولت الحكومات الجمهورية تشجيع النساء العاملات على الإنجاب، ومنحت المرأة عطلة أربعة أسابيع للراحة. وجاءت الخطوة الأخيرة للتغلب على ظاهرة كانت شائعة آنذاك. فقد التزم العديد من النساء البيت بعد الزواج. وبالإضافة إلى دافع التشجيع على البقاء ومواصلة العمل، فقد راع تراجع الزيادة السكانية في فرنسا بعض القادة السياسيين من التيارات القومية الفرنسية الذين استمروا يعتقدون أن الصراع بين فرنسا وألمانيا لم ينتهِ بعد. ولم يكن تنفيذ هذه الإصلاحات، وبخاصة الخدمات الصحية، سهلاً. فقد استلزمت إقامة أجهزة إدارية للإشراف على تنفيذها أو للقيام بتنفيذها بنفسها. وكثيراً ما أدت الصعوبات إلى تأخير أو عرقلة تنفيذها في قطاع الخدمات الصحية بشكل خاص.[٤٦]

أثارت الإصلاحات الاجتماعية وما زالت تثير جدلاً واسعاً حول الدوافع والأهداف السياسية التي كمنت وراءها: هل شكلت أحد جوانب عقيدة الجمهوريين الفرنسيين للنظام الجمهوري أم خوفاً من نمو قوة الاشتراكيين والفوضويين والحركة السندكالية الذين سبق ذكرهم؟[٤٧] وإذا كان الاحتمال الثاني الأكيد، فيمكن اعتبار الإصلاحات الاجتماعية خطوات وقائية للاكتفاء بالديموقراطية السياسية. ولم يكن قادة الجمهوريين من أنصار الديموقراطية الاجتماعية، كما أن قادة الأحزاب والقوى السياسية الفرنسية عامة -باستثناء فوضويين واشتراكيين- لم يكونوا أنصار المساواة بين الرجل والمرأة. وسواء أكانت دوافع وأهداف الإجراءات الإصلاحية سياسية كرد فعل لدعوات الاشتراكيين والفوضويين الفرنسيين، أم كمركب عضوي من منظور الجمهوريين والراديكاليين السياسي، فقد واصلت المعارضة الجديدة السياسية العمالية والاشتراكية والحركة النسائية حملاتها لإصلاح الديموقراطية المختزلة. أما المعارضة الثورية، فقد سعت إلى قلب النظام بأسره، واستبداله بنظام اشتراكي من صنعها. ولم تثنِ أعمال التحريض على القيام بإضرابات عنيفة ومحاولات الاغتيال من عزيمة قادة الجمهوريين على ترسيخ دعائم النظام الجمهوري واستعمال العنف لقمع قادة العمل السياسي المباشر كالإضرابات، والمظاهرات العنيفة، التي كانت تنشب من حين إلى آخر بدعم من الفوضويين والسندكاليين.[٤٨]

Digitized by Birzeit University Library

لم يجد الخطاب السياسي الفوضوي الداعي إلى قلب النظام الرأسمالي ودولته أنصاراً كثيرين في إنجلترا بخلاف بلدان أخرى كفرنسا وأسبانيا. كذلك لم تعرف إنجلترا أشكالاً من التنظيمات النقابية شبيهة بالنقابات السندكالية. واختلف نهج قوى المعارضة السياسي في إنجلترا على الرغم من أن جيش احتياطها لم يختلف عن مثيله الفرنسي: جمهور العمال والتنظيمات النسائية. ومن الأرجح أن تراث تقديم الاسترحامات، وتأليف اللجان البرلمانية لاستقصاء الشكاوى، ومطالب قوى الاحتجاج والمعارضة، أسهمت في تخفيف حدة أسلوب النشاط السياسي لقوى المعارضة الإنجليزية بشكل عام. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد ندر تدمير أدوات العمل خلال الإضرابات، واختفت ظاهرة محاولات الاغتيال السياسي. ولا شك في أن حيز الحريات الواسع نسبياً لم يكن بلا أثر على عمل المعارضة العمالية والاشتراكية والنسائية السياسي، الذي اتسم بالسلمية النسبية. واختلفت مطالب قوى المعارضة البريطانية في الكثير منها، وتشابهت في البعض منها عن الفرنسية. ولم تجد المنظورات الاشتراكية أرضاً خصبة في إنجلترا كما وجدت في فرنسا.

كان وما زال حق الانتخاب العام ومنحه للمرأة على الرغم من إصلاح العام ١٨٨٤ يشغل الرأي العام الإنجليزي. فقد بقي حوالي ٤٠٪ من الرجال خارج المجتمع السياسي الرسمي الإنجليزي نتيجة لاستمرار ربط حق الانتخاب بالثروة. واشترط إصلاح العام ١٨٨٤ ملك مسكن بقيمة ١٢ جنيهاً، وشروط أخرى شبيهة. أما حق المرأة في الانتخاب فقد بقي أمنية. وفي الواقع، فإن استمرار ربط حق الانتخاب بالثروة شكل بطاقة تأمين لاستمرار حكم حزبي المحافظين والأحرار على الصعيد السياسي والطبقات الثرية والمتوسطة والميسورة على الأصعدة الاجتماعية. ولقيت مطالب الحركات النسائية معارضة شديدة من قبل أغلبية الطبقة السياسية، محافظين كانوا أم أحراراً، وتحفظاً عند البعض من دعاة الإصلاح. واستمر الفكر المحافظ يعتبر أن وظيفة المرأة الاجتماعية الإنجاب وتربية الأطفال. وأضفى البعض عليها صبغة مثالية سامية. ولم تخلُ معارضة الآخرين من دوافع انتهازية حتى بين صفوف الإصلاحيين أنفسهم. فقد اعتبر البعض أن منح المرأة حق الانتخاب سيكون لصالح المحافظين بسبب قوة تأثير الأعراف والتقاليد والتدين في نفوس النساء.[٤٩]

وفي الواقع، فقد بقيت الحركات النسائية قوة ضغط اجتماعية إلى حد بعيد على الرغم من طبيعة المطالب السياسية وأنشطتها الجماهيرية من حين إلى آخر. وبخلاف ذلك، تمكن بعض الحركات النقابية وجماعات سياسية أخرى كالفابيين من إقامة حزب العمال العام ١٩٠٦ كما ورد في مكان سابق. وشكلت الحركات النسائية وتأسيس حزب العمال -العمل على الأدق- قطب المعارضة الجديدة للنظام البرلماني القائم على أساس الثروة والملكية، وقادا حملة تحول البرلمانية الإنجليزية إلى برلمانية ديموقراطية، وفي حالة حزب العمال إلى ديموقراطية

Digitized by Birzeit University Library

سياسية واجتماعية في آن واحد.[٥٠] وكان نجاح حزب العمال في انتخابات العام ١٩١٠ متواضعاً - ٤٢ عضواً. وأدى نشوب الحرب العالمية الأولى إلى جمود الحياة السياسية لأسباب واضحة.

قامت الحكومات الإنجليزية المتعاقبة بين العامين ١٨٧٠ و١٩١٤، وحكومات حزب الأحرار بشكل خاص، بسلسلة من الإصلاحات للنظام السياسي القائم للحد من مساوئه السائدة. وأسهمت الإصلاحات الإدارية إلى تحديث أجهزة الدولة كإصلاح نظام القضاء، واستبدال المؤسسات القضائية بمؤسسات جديدة، كإقامة محكمتي العدل العليا والاستئناف، لكن مبدأ عدم فصل السلطات بقي سارياً كما كان في الماضي على الرغم مما اكتسب الجهاز القضائي من استقلالية. وكان نظام التعليم قد استرعى اهتمام المشرعين الإنجليز قبل العام ١٨٦٧. وعلى الرغم من ذلك، بقي إشراف الأجهزة الدينية قوياً. وعلى سبيل المثال لا الحصر، بقي استبعاد المنشقين والكاثوليك من الجامعات كأكسفورد وكمبردج أمراً مسلماً به حتى الثمانينيات من القرن التاسع عشر. وعلل الكثير من السياسيين المحافظين والأحرار على حد سواء حرمان المرأة وقطاعات واسعة من العمال من حق المشاركة في الانتخابات بسبب دونيتها وجهلها. وكان نجاح تعميم وإعادة إدارة المدارس الابتدائية نتيجة لقانون العام ١٨٧٠ محدوداً، ولم يصبح التعليم إجبارياً والانتساب إلى المدارس الثانوية عاماً حتى العام ١٩٠٢.[٥١] لكن لم تخلُ بعض الإصلاحات من سمات ديموقراطية. فقد أصبحت إدارة المدارس تنتخب، ولم تستثنَ النساء من عضوية الإدارة، بدل التعيين من قبل الأجهزة الرسمية العليا. وأدى العمل بمبدأ انتخاب الهيئات الإدارية إلى استئصال نفوذ الأجهزة الكنسية الرسمية بصورة تدريجية، وبلا أزمات سياسية بين الحزب الحاكم والمعارضة.

خطت سياسة الإصلاح بعد العام ١٨٨٤ خطوة أخرى في نشر مبدأ التمثيل في المؤسسات المدنية والمحلية بموجب القوانين (١٨٨٨-١٨٩٤). وبقي قانون البلديات من العام ١٨٣٥ الذي شمل المدن فقط دون تغيير جذري. وبموجب التشريعات الجديدة، فقد أصبحت إقامة المؤسسات التمثيلية عامة في جميع المدن والأقضية (counties) لإدارة الشؤون المحلية. وكاد يكون حق التصويت عاماً دون استثناء النساء هذه المرة.[٥٢]

ورمت سلسلة الإصلاحات الجديدة في المؤسسات المدنية والمحلية تعزيز المسؤولية المحلية في إدارة المؤسسات المدنية كالتعليم، والمجالس المحلية. لكن مأسسة قاعدة الانتخابات في المجالس المحلية بشكل خاص لم يخلُ من إسقاطات على صعيد الحياة السياسية العامة فيما بعد. فقد شكلت مدرسة للبعض من ذوي أصحاب الطموح للانخراط في الحياة السياسية أو الإدارية العامة في الدولة. ويمكن للبعض أن يعتبر الإصلاحات أحد أشكال «دمقرطة» عناصر الحياة الاجتماعية والسياسية الإنجليزية.

Digitized by Birzeit University Library

ارتبطت جميع الإصلاحات السياسية والإدارية باسم شخصين ترك كل واحد منهما بصماته العميقة على بلورة شخصية إنجلترا الحديثة: ديزرائيلي، رئيس حزب المحافظين، وغلادستون، رئيس حزب الأحرار. فقد تداولا الحكم في إنجلترا ما يقرب من أربعة عقود منذ الستينيات وحتى أواخر القرن التاسع عشر.

وبرز غلادستون الذي رأس حكومات حزب الأحرار (١٨٦٨-١٨٧٢، ١٨٨٠-١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٩٢-١٨٩٤) ومن خلفه كرواد عمليين للإصلاح. ولم يكن غلادستون، ومنافسه ديزرائيلي زعيم حزب المحافظين بالتأكيد، نصيراً لإحلال نظام حكم ديموقراطي، مكان القائم على أساس الملكية والثروة على الرغم من نزعته الإصلاحية القوية. وبرر سياسته الإصلاحية بضرورة رأب الصدوع (discords) نتيجة لإفرازات التطور الصناعي الرأسمالي، بينما اعتبر ديزرائيلي نظيره الإصلاح كـ "حصن دفاع" ضد الديموقراطية.[٥٣] وأولى غلادستون إصلاح النظام البرلماني القائم أهمية خاصة. وكان أول من دعا إلى إصلاح نظام الانتخابات وإعادة توزيع المقاعد النيابية في العام ١٨٦٤. واصطدم مشرعه بمعارضة الأغلبية المحافظة. وكان إصلاح مجلس العموم من قبل المحافظين في العام ١٨٦٧ خطوة مضادة وللمحافظة على مراكز قوة نفوذ المحافظين في الدوائر الريفية بشكل خاص.

كان وباء الإقطاعية السياسية منتشراً في العديد من الدوائر الانتخابية، وبخاصة الريفية منها بسبب قوة نفوذ أصحاب الإقطاعيات الزراعية الواسعة من الطبقة الأرستقراطية والغنية. وساعدت قلة عدد الناخبين في العديد من الدوائر الانتخابية على «احتكار» التمثيل لسهولة ممارسة قوة النفوذ. وربما تجدر الإشارة إلى أن نظام الانتخابات لم يكن سرياً. وصاحبت أعمال الرشوة أحياناً كثيرة الحملات الانتخابية، وبخاصة في الدوائر الانتخابية التي قل عدد أصحاب حق الانتخاب فيها. واستطاع أصحاب الثروة فقط ترشيح أنفسهم نظراً لتكاليفها الباهظة -حوالي ١٥٠٠ جنيه- واحتكار العمل السياسي. ولم يتقاضَ أعضاء مجلس العموم أجراً حتى العام ١٩١١. ولم ينحصر استعمال الوسائل المشبوهة في فئة معينة أو حزب محدد. وللحد من هذه المساوئ، باشرت حكومة غلادستون الأولى بسن قانون سرية التصويت العام ١٨٧٢. ولم يقض قانون سرية التصويت على ظاهرة الرشوة، إذ بلغ عددها حوالي ٦٥ في العام ١٨٨٠. ولم يعد مناصاً من سن قانون مباشر لإدانة مرتكبيها. وتم ذلك خلال حكومة غلادستون الثانية في العام ١٨٨٣.[٥٤] ووصلت سلسلة الإصلاحات ذروتها عندما أعيد توزيع مقاعد مجلس العموم، واستفادة العمال الزراعيين من قانوني العام ١٨٨٤ والعام ١٨٨٥ كما أشير من حين إلى آخر.

Digitized by Birzeit University Library

تجدر الإشارة إلى أن التحول الاجتماعي الذي أحدثته الثورة الصناعية وازدهار الاقتصاد الرأسمالي أصبح أثره بارزاً في المشهد الحزبي. ولم ينتم ديزرائيلي وغلادستون وغيرهما من قادة الحزبين الحاكمين إلى الطبقة الأرستقراطية، لا الوراثية ولا المستحدثة. ولم يصطدما بمعارضة داخلية في حزبيهما نتيجة افتقارهما لجذور نبيلة. وانعكس هذا التطور في المؤسسة الملكية نفسها. وقلما أبدت الملكة فيكتوريا معارضة قوية لقوانين الإصلاح التي قامت حكومات غلادستون المتعاقبة على الرغم من تعاطفها القوي مع المحافظين. وانعكس هذا التطور في تركيبة حزبي المحافظين والأحرار بعد إصلاحات العام ١٨٨٤ و١٨٨٥، وبالطبع في تركيبة أعضاء مجلس العموم، بصورة بارزة. فقد أسفرت انتخابات العام ١٨٨٥ عن فقدان ٣٢١ عضواً، ما يقرب من نصف أعضاء مجلس العموم، لمقاعدهم من كلا الحزبين. وأخذت فئات جديدة من السياسيين المحترفين كالمحامين والصحافيين والكتاب تحتل مكاناً مرموقاً في المشهد الحزبي وعلى المسرح السياسي. ولم يقتصر التغيير على قوى الحكم، وشمل الحركة العمالية. واكتفى قادة النقابات العمالية حتى الثمانينيات من القرن التاسع عشر بتحسين شروط العمل وضمان حرية التنظيم وبتحالف مع حزب الأحرار فيما بعد. وكانت إقامة حزب العمال المستقل وحزب العمال لاحقاً تعبيراً عن التحول في المشهد السياسي الإنجليزي في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

كيف يمكن تعليل سياسة حزب الأحرار الإصلاحية والمعارضة المحافظة؟

بقي حزب المحافظين الناطق باسم الأرستقراطية الإنجليزية وحصنها، وحزب القصر الملكي وراعي مصالح وفكر الطبقة الدينية؛ أي حزب النظام الرسمي. ولا يكفي القول إن حزب الأحرار مثل ليبرالية القرن التاسع عشر، إحدى سمات القرن عامة في أوروبا. واختلفت بنية حزب الأحرار ومعاقله الانتخابية عن حزب المحافظين. ويمكن القول إنه مثل إنجلترا البلد وسكانه: وجد المنشقون البروتستانت ملجأً فيه؛ جمع بين مصالح كبار المستأجرين الزراعيين والبرجوازية الإنجليزية بشكل عام؛ قل من المحافظين من ملك الشجاعة والجرأة ورشح نفسه في اسكتلندا. ورأى الاسكتلنديون مكانهم الطبيعي في حزب الأحرار، ووجد الأيرلنديون في حزب الأحرار آذاناً صاغية لمظالمهم، وحاول الحزب أن يجد حلفاء وأنصاراً بين صفوف قيادات التنظيمات النقابية. وعمل زعماء الحزب، وعلى رأسهم غلادستون، على التوفيق بين مصالح الجماعات المختلفة التي استمد الحزب قوته البرلمانية منها. ويمكن القول -إلى حد ما- إن حزب المحافظين مثّل إنجلترا القديمة، ومثّل حزب الأحرار إنجلترا القرن التاسع عشر.

Digitized by Birzeit University Library

وعلى الرغم من الإصلاحات العديدة في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، لم يصبح النظام البرلماني البريطاني نظاماً ديموقراطياً. وما زال مبدأ حق التصويت للرجال عامة ناقصاً، ولم تسفر حركات الجنس النسوي الاحتجاجية عن تقدم على صعيد مؤسسات الدولة العليا. وأكثر من ذلك، لم تمس الإصلاحات صلاحيات مجلس اللوردات الواسعة على الرغم من أنه افتقر إلى أدنى درجات التمثيل لأي شريحة من المجتمع الإنجليزي. وعندما ثار الخلاف بين حكومة حزب الأحرار وبين مجلس اللوردات، وتحول الخلاف إلى أزمة ١٩٠٩-١٩١١، كان موضوع الأزمة إصرار مجلس اللوردات على رفض قانون الميزانية المالية التي تقدمت حكومة حزب الأحرار بها. فقد اقتضت نفقات الحكومة المتزايدة بسبب الأزمة في العلاقات الدولية ومواجهة سياسة التسلح الألمانية، فرض ضرائب على الملكيات الزراعية. ولم يحدث أي تغيير دستوري أو قانوني ينتقص من ضرورة موافقة مجلس اللوردات على القوانين التي يتم تشريعها في مجلس العموم. وكان مجلس اللوردات المؤسسة الإقطاعية الوحيدة في أوروبا. وما جرى من تغيير انحصر في الأعضاء بالدرجة الأولى وطرق استحداثهم.

وبينما نشبت الأزمة حول قانون الميزانية، أخذ مجراها يأخذ أبعاداً جديدة، ووصلت ذروته عندما بدأ البعض من العناصر الراديكالية يطرح مكانه المجلس اللامنتخب في النظام السياسي العام. وأثارت الأزمة حملة إعلامية واسعة بين مؤيد ومعارض لم تعرفها إنجلترا منذ ١٨٣١-١٨٣٢. وبذلت حكومة حزب الأحرار جهوداً عديدة للخروج من الأزمة، وأجرت انتخابات جديدة العام ١٩١٠ نزولاً عند رغبة المعارضة على الرغم من أن الانتخابات الأخيرة جرت في السنة نفسها. لكن نتائج الانتخابات لم تسفر عن أكثرية محافظة. وبدأت بعض الأصوات تطلب حل مجلس اللوردات وإقامة مجلس منتخب. وكان أهم حجج المحافظين أن إقرار الميزانية دون موافقة مجلس اللوردات يشكل خرقاً للدستور. ولم تخلُ جعبة الحكومة وأنصارها من حجج. وحاول البعض التمييز بين الدستور والقانون. وعللوا ذلك بأن العادة والعرف والأسبقية كانت المرجعيات لنشوء الدستور، وأسهمت في التشريع، وأن العديد من صلاحيات العرش اختفت أو زالت دون أي قانون سن لإلغائها. وفي الواقع، فإن موضوع الأزمة كان سياسياً. أما التداعيات الدستورية، فقد برزت خلال استمرار الأزمة (١٩٠٩-١٩١١).

أدت تداعيات الأزمة إلى سن قانون خاص لتحديد العلاقة بين مجلس العموم ومجلس اللوردات، ووضع حد لحق النقض المطلق لمجلس اللوردات.[٥٥] وكان قانون العام ١٩١١ أول خطوة، وإن كانت محدودة ومتواضعة، رسمية تناولت مكانة مجلس اللوردات في النظام البرلماني الإنجليزي. وأدرك زعماء المحافظين في مجلس اللوردات أن الإقطاعية السياسية قد ولى عهدها، وإذا أرادوا الاحتفاظ بألقابهم وقوة نفوذهم وجب عليهم أن يتأقلموا مع التحولات الاجتماعية والسياسية الجديدة.

Digitized by Birzeit University Library

واصلت حكومة حزب الأحرار سياسة الإصلاح بعد حل العام ١٩١١. ولم يصطدم قانون التأمين الوطني في العام ١٩١١ بمعارضة قوية. وبدأت حكومة حزب الأحرار تعد مشروع إصلاح جديد في العام ١٩١٢ لمجلس العموم. لكن تفاقم الأزمة العالمية استوجب توحيد الجبهة الداخلية. ويمكن اعتبار «قانون تمثيل الشعب» العام ١٩١٨ الحجر الأساس لإقامة الديموقراطية السياسية في إنجلترا. وأصبح حق الانتخاب عاماً لجميع الرجال تقريباً ولشرائح واسعة من النساء فوق سن الثلاثين.

لا شك في أن إصلاحات الأعوام ١٨٨٤-١٨٨٥ و١٩١١ و١٩١٨ شكلت منعطفاً متعدد الجوانب في تاريخ الديموقراطية في إنجلترا. فقد أنهى الأول مبدأ الملكية العقارية؛ سواء أكانت مباشرة أم عن طريق الاستئجار، كشرط كاد يكون وحيداً لحق الانتخاب واكتفى بالمسكن (householding) كأساس لحق الانتخاب، كما أن إعادة توزيع المقاعد البرلمانية في بعض الدوائر الانتخابية، وبخاصة المدينية أسهمت في توازن التمثيل لطبقات أصحاب حق الانتخاب في الدوائر الانتخابية. ووضع الإصلاح الثاني -١٩١١- حداً لحق الحاكمية كامتياز ذي جذور إقطاعية قديمة، وكان المس بصلاحيات مجلس اللوردات أشبه بالمس بالمقدس طيلة قرون. ولم يكن إلغاء حق النقض المطلق خطوة ثورية في تغيير موازين القوى بين المؤسسات السياسية الثلاث. وأسهم إصلاح العام ١٩١١ في إزالة هالة القداسة، وكان بمثابة علامة إنذار مستقبلية. وجعل الثالث في العام ١٩١٨ تعميم الديموقراطية السياسية ومشاركة جميع النساء مسألة وقت. وفي الواقع، فإن التوجهات لأجواء إصلاح واسع بدأت منذ العام ١٩٠٨، ولقيت قبولاً لدى كتل داخل حزبي المحافظين والأحرار. لكن نشوب الأزمة بين حكومة حزب الأحرار ومجلس اللوردات وتفاقم الأزمة العالمية ونشوب الحرب، أخرت عملية الإصلاح حتى العام ١٩١٨. وتم تعميم حق الانتخاب للنساء العام ١٩٢٨. بذلك زالت المفارقات الأخيرة بين المجتمع السياسي والمدني على المستوى الرسمي وبصورة أساسية على الأقل.

لم يواجه تعميم الديموقراطية السياسية في بعض البلدان الأوروبية الصغيرة كفنلندا والنرويج وبلجيكا عراقيل تاريخية كما واجه في إنجلترا بسبب تبعيتها لممالك أجنبية، واكتساب الأنظمة التي قامت على أثر انفصالها شرعية من قبل مؤسسات منتخبة. وسبقت هذه البلدان فرنسا ذات التراث الثوري الديموقراطي، وإنجلترا ذات الماضي الليبرالي، في تعميم حق الانتخاب العام للرجال والنساء.

وخطت أنظمة الحكم البرلمانية خطوات مهمة في طريق إقامة نظام حكم ديموقراطي خلال أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كل بلد بطريقته الخاصة. وحلت تطورات في بنية الطبقة السياسية الحاكمة على الرغم من بقاء الثروة

Digitized by Birzeit University Library

عنصراً مهماً في نجاح العمل السياسي أو فشله. وكان تأثير التحول الاقتصادي وما رافقه من تحولات اجتماعية وثقافية وقيمية بالغاً. وانتهت المحلية وحل المجتمع الجماهيري مكانها، وكادت الأمية تختفي، وبرز الرأي العام بقنواته المختلفة كقوة ضغط مهمة. وبدأ عهد السياسة العام -أو ما يسمى (mass politics)- بعد أن شمل حق التصويت العام الملايين في البلدان التي لم يكن عاماً بها. وأصبح مبدأ تداول السلطة السلمي العرف السياسي السائد حتى في أكثر البلدان ثورية كفرنسا. ولم يتردد كليمانصو، الجمهوري الراديكالي، في قمع الفوضويين والسندكاليين. ونجحت الطبقات الثرية في ترسيخ قواعد النظام واللعبة السياسية: ديموقراطية سياسية؟ نعم؛ ديموقراطية اجتماعية؟ لا. وما زالت دوافع الإصلاحات الاجتماعية -أي ما سمي بدولة الرفاه الاجتماعي- موضوع خلاف حتى اليوم: هل كانت لزيادة الإنتاجية وتنمية الحوافز أم رد فعل لظهور الأحزاب الاشتراكية وتنصيب نفسها ممثلة لمصالح الطبقة العاملة؟

من السلطانية الدستورية إلى الدستورية البرلمانية

بذل ملوك وأباطرة أنظمة الحكم الدستورية السلطانية كل جهودهم من أجل الحفاظ على صلاحياتهم الواسعة كالتكليف بإقامة حكومة مسؤولة أمامهم، وحل المؤسسات التمثيلية، أو إدارة السياسة الخارجية، أو تعيينات في أجهزة الدولة العليا. وبالطبع، لا يعني ذلك أن لم تحدث تغييرات وتطورات في أنظمة الحكم الدستورية السلطانية خلال ١٨٧٠-١٩١٤. وكان أكثر أنظمة الحكم الدستورية السلطانية نجاعة في ألمانيا. فقد أصابت قوى الحكم نجاحاً كبيراً في احتواء التحديات الاجتماعية والسياسية بخلاف غيرها في إيطاليا وأسبانيا والإمبراطورية النمساوية.

ولتوضيح ماذا نعني بالسلطانية الدستورية، تجدر الإشارة إلى أصول نشوئها في الإمبراطورية الألمانية، فقد توجه ملوك جنوب ألمانيا وأمرائها -بافاريا، وفيرتمبرغ، وبادن- إلى ملك بروسيا لقبول التاج الإمبراطوري. وقبل ڤلهلم، «ملك بروسيا بنعمه من الله»، التاج ولخلفه من بعده، (مؤكداً) للأمة الألمانية أن يقود الوطن -أرض الأجداد حرفياً- إلى مستقبل مبارك بوحي من مجدها العتيق».[٥٦] ويصعب التمييز بين لغة إعلان ڤلهلم فريدريك الأول الذي تولى عرش الإمبراطورية العام ١٨٧١ وفريدريك الكبير، الملك المستبد المستنير، قبل قرن.

ولم تنعكس السلطانية في الخطاب السياسي فحسب، بل في الدستور الرسمي أيضاً كما ورد سابقاً. وتجدر الإشارة مرة ثانية إلى أن بقاء المستشار -يقابل رئيس الوزراء- في الحكم كان رهينة ثقة الإمبراطور، لا ثقة البوندستاغ - مجلس النواب.

Digitized by Birzeit University Library

ولم يختلف منظور بسمارك كثيراً. فقد رفض اقتراح الليبراليين استبدال مجلس إدارة الرايخ بمجلس الوزارة (cabinet)، إذ أن تغييراً كهذا سيؤدي إلى نظام برلماني من وجهة نظره.٥٧ وفي الواقع، فإن النظام الإمبراطوري الجديد استمد شرعيته من تنازل الأنظمة الملكية والأميرية التي سبقت قيام الإمبراطورية عن شرعيتهم التاريخية والدستورية، وكذلك مفهوم السيادة بعد تنازل ملوك وأمراء جنوب ألمانيا لملك بروسيا عن سيادتهم المطلقة. ولم يكن التنازل إرادياً حراً، بل أحد تداعيات حروب بروسيا ضد النمسا أولاً وفرنسا لاحقاً. ومن منطلق كهذا، فلا يتعدى موقع المستشار منزلة رئيس إدارة الرايخ (Reichsverwaltung) كموظف من قبل التاج الإمبراطوري ومنه يستمد صلاحيات الحكم. ولم يرَ بسمارك ضرورة في إقامة حزب خاص به طيلة حكمه الطويل (١٨٦٢-١٨٩٠). وكانت المؤسسات التمثيلية -البوندستاغ والبوندسرات- آليات حكم لإضفاء الصبغة الشرعية الشعبية لإرادة القيصر أكثر منها إلى مؤسسات تعبير للإرادة الشعبية. هكذا أرادها القيصر على الأقل. وأحسن بسمارك استغلال رصيد تحقيق توحيد ألمانيا المعنوي والسياسي لإدارة دفة الحكم دون معارضة قوية من قبل الأحزاب السياسية الرئيسة. وأتاحت كثرة الأحزاب -٥ إلى ٦- له مجالاً للمناورة السياسية.

أولى بسمارك أهمية خاصة لترسيخ قواعد النظام الجديد. فقد حققت سياسة "الحديد والنار" أهداف صاحبها بعد الانتصار على فرنسا. وما زال النقاش بين الدارسين وأصحاب الاختصاص يدور حول السؤال هل توحدت ألمانيا أم وحدّت.[٥٨] المهم أن بسمارك لم يكتفِ بتوحيدها بواسطة الحديد والنار، بل أيضاً سياسياً. وكان العديد من التيارات الكاثوليكية قد رأت بتوحيد بروسيا للممالك والإمارات الألمانية بقيادتها خرقاً لمبدأ الشرعية نظراً لما أسفرت عملية التوحيد من انتقاص لشرعية ملوك الدول الألمانية الكاثوليكية وأمرائها كبافاريا وفيرتمبرغ. ورأى البعض أن الشمال البروتستانتي الألماني سيصبغ المجتمع الألماني بصبغته على أصعدة مختلفة. من ناحية ثانية، أدرك بسمارك الصلات القوية بين الجنوب والجنوب الغربي الكاثوليكي وبين روما، مركز المؤسسات الكاثوليكية العالمية، التي يمكن أن تؤثر على الحياة السياسية الداخلية في ألمانيا. وكانت دعت الأغلبية من التيارات الكاثوليكية إلى إقامة «ألمانيا الكبرى» خلال ثورة العام ١٨٤٨ ومؤتمر فرانكفورت. وعنى تأسيس «ألمانيا الكبرى» انضمام الإمبراطورية النمساوية إلى ألمانيا الموحدة. وتعارض هذا المنظور كلياً وسياسة بسمارك التي سعت إلى استئصال النفوذ النمساوي. وساورت شكوك عميقة بسمارك بمدى ولاء الطبقات الكاثوليكية النافذة للنظام الجديد. هكذا اصطدمت إقامة الدولة الألمانية الحديثة بعقبات مختلفة ومتعددة.

Digitized by Birzeit University Library

ونشب ما يدعى في التاريخ الألماني «الصراع الثقافي» (Kulturkampf) لتحديد العلاقة بين الدولة والمؤسسة الدينية؛ أي الكنيسة عملياً، ولاستئصال نفوذ وإشراف الأخيرة في مجالات معينة كالتعليم والعلاقات الشخصية كالزواج والطلاق. وعلى الرغم من أن التعبير أطلق على سنوات السبعينيات من القرن التاسع عشر في ألمانيا، فإن الصراع سبق ذلك، وكان ظاهرة أوروبية عامة، ولم يقتصر على ألمانيا. وقاد بسمارك والليبراليون القوميون الحملة، وكانت المنطلقات والأهداف شبيهة في بعضها ومختلفة في بعضها الآخر. وكلاهما أراد استئصال نفوذ المؤسسة الكاثوليكية العالمية، وعلى رأسها البابا، من الحياة السياسية والاجتماعية في ألمانيا، وإحلال سلطة الدولة مكانها في مجالات نفوذها وسلطتها. وبينما أراد بسمارك جعل المؤسسة الكنسية مؤسسة دولة، ولم يتورع عن اتهام المعارضة بـ "أعداء الرايخ" وغير ذلك من التعابير الحادة، سعت التيارات الليبرالية إلى إقامة دولة علمانية، وقصر وظيفة رجال الدين على رعاية الحياة الروحية في المجتمع.

لم يخلُ الصراع من أهداف حزبية وسياسية: احتواء وإضعاف حزب المركز الذي تأسس وتبلور إلى حزب عام في بلدان ألمانيا كافة بمبادرة وقيادة كاثوليكية. ووصل الصراع ذروته ١٨٧٣-١٨٧٥ بعد سلسلة من القوانين القمعية، ولم يسوّ الخلاف حتى بداية الثمانينيات.[٥٩] وتمخض الصراع عن نجاح الدولة في الحد من نفوذ وإشراف المؤسسات الدينية -البروتستانتية أيضاً- في مجالات اعتبرتها من صلاحياتها كالقضاء في الأحوال الشخصية، والتعليم، وفشل بسمارك والليبراليون القوميون في محاصرة تصاعد قوة حزب المركز. وأصبح الأخير من أقوى الأحزاب منذ بداية التسعينيات إلى جانب المحافظين. ومن جانب آخر، عانى الليبراليون القوميون من تراجع قوتهم السياسية المستمر -عدا العام ١٨٨٧- منذ بداية الثمانينيات. ونجح الليبراليون القوميون في إقامة الدولة القومية، وفشلوا فشلاً ذريعاً في تحويلها إلى دولة ليبرالية.

واصل بسمارك جهوده التي رمت إلى ترسيخ دعائم نظام الحكم الدستوري السلطاني، بعد أن بدا له من نجاح في احتواء معارضة حزب المركز الذي مثل المد الكاثوليكي. ورأى بقيام الحزب الاشتراكي الديموقراطي، بعد أن نجحت التيارات العمالية والاشتراكية في توحيد صفوفها في العام ١٨٧٥، خطراً على النظام نفسه. وفي الواقع، لم يحرز الحزب نجاحاً يستحق الذكر خلال انتخابات السبعينيات وبداية الثمانينيات. لكن الحزب أظهر نمطاً جديداً من النشاط السياسي الجماهيري لم تعرفه الأحزاب الأخرى. ورجع ذلك إلى جمهور خطابه السياسي المحدد أيضاً: العمال في أماكن عملهم وفي تنظيماتهم النقابية. ولم يكن بسمارك الوحيد الذي رأى بالحزب سرطاناً يهدد النظام السياسي، فقد شاركته الأحزاب المحافظة بذلك وبعض أجنحة الليبراليين والمركز بشكل أو بآخر.

Digitized by Birzeit University Library

كان رد فعل بسمارك على مستويين: قام بسن سلسلة من الإجراءات القانونية عرفت باسم «قانون مكافحة الاشتراكية» (Antisozialistengesetze) في تشرين الأول العام ١٨٧٨، وأخرى فيما بعد تناولت الإصلاحات الاجتماعية لصالح العمال خلال الثمانينيات.

وبموجب قانون مكافحة الاشتراكية، حلت تنظيمات الحزب الاشتراكي الديموقراطي، ومنعت أنشطتها العامة واجتماعاتها وكل شكل من أشكال المسيرات الاحتفالية في الأماكن العامة والشوارع. وتعرضت وسائل إعلامها من منشورات وبيانات لمراقبة شديدة، وأصحابها لعقوبات مختلفة، كذلك فرض الحظر على جمع الأموال من تبرعات ورسوم اشتراك، وأمر بتوزيعها على "الفقراء". وعلى الرغم من أن القانون لم يحظر الاجتماعات العامة خلال الانتخابات، فإنه اعتبر توزيع المنشورات في الشوارع والباحات العامة خرقاً له. وأكثر من ذلك، فقد خول القانون الأجهزة الأمنية منع "الأشخاص" الذين يشكلون "خطراً" على "الأمن العام" من السكن في مناطق إقامتهم وأحيائها.[٦٠] وعلى الرغم أن سريان القانون حدد لسنة، فإنه جدد لسنوات عديدة. ولم يفرض قانون مكافحة الاشتراكية وما تبعه من إجراءات الحظر الرسمي على الحزب الاشتراكي الديموقراطي أو حله. وكان أهم أهداف القانون «تجفيف» -بلغة العصر الحاضر- نشاط الحزب عملياً. وتلت حملات من القمع لنشيطي الحزب وإغلاق أماكن تنظيماته لسنوات عديدة.

لم يخفِ بسمارك الأهداف السياسية من الإصلاحات الاجتماعية التي جرى سنها فيما بعد. فقد اعتبرها أداة لمكافحة «الاشتراكية» إلى جانب اعتبارها كخطوات لتخفيف معاناة العمال.[٦١] وفي الواقع، كانت ألمانيا أول دولة أوروبية قامت بسن سلسلة من القوانين الاجتماعية ضد حوادث إصابات العمل والمرض والشيخوخة في مطلع الثمانينيات. ولم تطرح قوانين مكافحة الاشتراكية والتأمينات الاجتماعية بمبادرة من حزب معين سعى إلى تجنيد أكثرية برلمانية، بل من المستشار بتأييد من القيصر. وبذلك واصل النظام تراث الإصلاح الفوقي البروسي.

وعندما اعتلى ڤلهلم الثاني العرش العام ١٨٨٨، أراد إدارة إمبراطوريته بنفسه، ما شكل انتقاصاً لهيبة المستشار بسمارك الذي اعتبر نفسه مؤسس ألمانيا. وانتهى الخلاف باستقالة بسمارك في العام ١٨٩٠، التي كانت أقرب إلى الإقالة. ونجح بسمارك في إدارة الحكم الدستوري السلطاني بالتعاون مع الليبراليين القوميين ومع المحافظين والمركز فيما بعد، خلال فترة حكمه الطويلة (٢٨ سنة) دون هزات برلمانية عنيفة. ولم يحدث أن قامت كتلة برلمانية ذات قوة تمثيلية بدعوة إلى إصلاح الدستورية السلطانية. وحاول ڤلهلم الثاني مواصلة النهج القديم بنفسه.[٦٢] وأراد إحياء قانون مكافحة الاشتراكية في ١٨٨٩/ ١٨٩٠ لكنه فشل بسبب معارضة قوية من الأحزاب الليبرالية بمختلف أسمائها الرسمية والمركز الكاثوليكي.

Digitized by Birzeit University Library

وشكلت فترة حكم ڤلهلم الثاني موضوع خلاف بين الدارسين، والباحثين الألمان بشكل خاص، منذ العقود الأخيرة من القرن العشرين. ولم يقتصر الخلاف على صعيد واحد. ما يهمنا في هذا السياق الخاص استمرار أو تحول السلطانية الدستورية إلى بداية نشوء برلمانية دستورية. ويرى البعض أن السلطانية الدستورية استمرت حتى سقوط النظام القيصري في العام ١٩١٨. فقد مهد بسمارك للقاء مشترك بين مصالح أصحاب الملكيات الزراعية وبين البرجوازية الصناعية بشكل خاص بواسطة سياسة الحماية الجمركية. وواصلت حكومات ڤلهلم الثاني الأولى هذه السياسة. وبذلك استمرت الدولة السلطانية راعية لمصالح الطبقات النافذة في المجتمع الألماني. ولم يبدِ الليبراليون القوميون مبادرات جدية ليصبحوا حزب حكم خلال فترة أوج قوتهم بعد العام ١٨٦٦ واكتفوا بنظام سياسي «نصف دستوري».[٦٣]

واصل ڤلهلم الثاني سياسة حكم بيروقراطية الدولة بعد أن أجرى تعيين شخصيات في مناصب رفيعة كالمستشارية والوزراء تشاطره طموحاته السياسية العالمية من ناحية، وأمثالهم الإداريين وفي الجيش من المقربين إليه من ناحية أخرى. وعلى الصعيد البرلماني، لم تنشأ معارضة قوية عندما كانت تطرح ميزانيات التسليح المتصاعدة أمام الرايخستاغ للموافقة عليها منذ أواخر التسعينيات وحتى نشوب الحرب. ودارت الخلافات بين الأحزاب بسبب رغبة كل حزب في المحافظة على مصالح جمهوره، لا حول سياسة الإنفاق على التسلح نفسها. وبذلك جعل الرايخستاغ من نفسه أداة في خدمة بيروقراطية الدولة، وأكد «تنازله عن برلمنة» الحكم، ومنح الحكومات سمة برلمانية.[٦٤] وعنى ذلك أن الأحزاب الكبرى، الحزب الاشتراكي الديموقراطي أيضاً، انقلبت إلى أحزاب نظام سلطاني، لا أحزاب إصلاح ديموقراطي بغض النظر عن برامجها الانتخابية.

وسعى النظام القيصري لتحتل ألمانيا «مكاناً تحت الشمس» -بلسان بيلو، أحد مستشاريه- كباقي الدول العظمى، وأيدت الأحزاب الرئيسة سياسته دون معارضة قوية، بذلك أكدت تراثها بعد العام ١٨٤٨ كأحزاب حكومة، لا كأحزاب حكم. وانتهت المسيرة بالكارثة (١٩١٤-١٩١٨).

هل السلطانية الدستورية التي برع بسمارك في إجادة إدارتها واستمرت حتى العام ١٩١٤ بقيت حقاً دون تغيير؟ يشير البعض من الدارسين إلى العديد من الحالات في الحياة السياسية الألمانية التي لم يختلف تداولها عن أي نظام برلماني من ناحية «عملية»: فشل ڤلهلم في العودة إلى «قانون مكافحة الاشتراكية» في العامين ١٨٨٩ و١٨٩٠؛ وحملة المنظمات والأحزاب المحافظة التي دعت إلى تشريع قوانين مشابهة في العامين ١٨٩٦ و١٨٩٧؛ وإلغاء حق العمال في إبرام اتفاق أجور جماعي التي لقيت مصيراً

Digitized by Birzeit University Library

مشابهاً؛ وإعلان القوانين المدنية على الرغم من أن دستور العام ١٨٧١ نص على سنها دون تنفيذ طيلة ٢٥ سنة، واستقالة الحكومات بسبب فقدانها لأغلبية في الرايخستاغ والتغييرات التي جرت في ميزانيات التسلح بسبب معارضة بعض الأحزاب. وبذلك أظهر الرايخستاغ فاعليته البرلمانية على الصعيد العملي على الرغم من استمرار موقعه الدستوري من ناحية رسمية (de jura) دون تغيير دستوري يستحق الذكر.[٦٥]

ولا شك في أن الحالة الألمانية عكست إشكالية الأنظمة الدستورية في العديد من البلدان الأوروبية. وكما ورد سابقاً فإن السلطانية الدستورية سادت في الأغلبية الساحقة من البلدان الأوروبية. وإضافة إلى ذلك أن حق الانتخاب العام للرجال ما زال غائباً فيها حتى أواخر القرن التاسع عشر. ومن الطبيعي أن يحتل أولية خاصة في عملية التحول نحو نظام ديموقراطي. ولم يصبح حق التصويت العام للرجال واقعاً في أسبانيا حتى العام ١٨٩٠، وفي النمسا حتى العام ١٩٠٧، وفي إيطاليا حتى العام ١٩١٢، وعاماً في البلدان الاسكندينافية بين العامين ١٨٩٨ و١٩٠٧. ولم يكن العمل بحق التصويت أو بعدم العمل به مؤشراً نحو قيام أنظمة برلمانية على الرغم من أهميته السياسية.

وصلت أنظمة الحكم السلطانية الدستورية ذروة نجاعتها في ألمانيا: ضمنت حق الانتخاب العام للرجال، وبلغت التعددية الحزبية درجة عالية من التنظيم، واحتوت الإصلاحات الاجتماعية الفوقية التوترات والنزاعات الاجتماعية إلى حد بعيد. وتبرز نجاعة النظام الألماني عند مقارنته مع أمثاله في إيطاليا وأسبانيا بشكل خاص. وسبق وتعرضنا إلى بعض جوانب ضعف الأنظمة. وعلى الرغم من ذلك، ضمنت الأنظمة في أسبانيا وإيطاليا قيام تعددية حزبية وحرية النشر والتعبير قبيل الحرب العالمية الأولى إلى حد بعيد، وقامت بخطوات للحد من صلاحيات الملكية السلطانية من حين إلى آخر، وبذلت جهوداً للحد من هيمنة الطبقات والمؤسسات الدينية على الحياة المدنية ومؤسساتها من حين إلى آخر. وكان نجاحها محدوداً، ما أسهم في انتشار الحركات الفوضوية والدعوة إلى العمل المباشر كأداة للتغيير. ولا شك في أن عوامل محلية كالإقليمية في أسبانيا، وإشكالية تقدم الشمال وتخلف الجنوب في إيطاليا، والمسألة القومية في النمسا، قللت من فرص نجاح الإصلاح الديموقراطي. من ناحية أخرى، لا يمكن إغفال دور التقدم الاقتصادي وما أحدث من تأثير في استقرار الأنظمة السلطانية الدستورية، وتدعيم أركانه، كما حدث في ألمانيا، أو تأثير بطء تقدمه والنتائج السلبية كما في أسبانيا وإيطاليا والبرتغال قبل الحرب العالمية الأولى. وعلى العموم، يمكن القول إن ما بدا من قوة السلطانية الدستورية كان سبب ضعفها، وما بدا من ضعف الأنظمة التي قطعت شوطاً مهماً في الطريق نحو نظام ديموقراطي احتوى أسباب استمراريتها. أما الدول التي ما زالت تحبو نحو السلطانية الدستورية كروسيا بعد العام ١٩٠٥، فقد كانت أكثرها عرضة للانهيار. ولم تكن الحرب العالمية الأولى حرباً فحسب، بل كشفت تداعياتها أيضاً ضعف الأنظمة السياسية المختلفة وقوتها.

Digitized by Birzeit University Library

هوامش الفصل الخامس:

[1] Charles Sowerwine, *France since 1870: Culture, Politics and Society*, (London: WIPOLP., 2001), pp. 80 – 82.

[2] Gerald C. Friedman, "Revolutionary Unions and French Labor: The Rebels behind the Cause; or, Why did Revolutionary Syndicalism Fail?", *FHS*, vol. 20, no. 2 (Spring 1997), pp. 155 – 183; Cobban, *A History of Modern France*, vol. 2, p. 261.

[3] Henry Pelling, *A History of British Trade Unionism*, 2nd ed., (a Pelican Book, 1973), pp. 17 – 33.

[4] Ibid., pp. 89 , 91.

[5] Henry Pelling and Alastair J. Reid, *A Shorty History of the Labour Party*, 11th ed., (Houndmils and London: Macmillan Press, 1996), 1 – 30; Andrew Thorpe, *A History of Labour Party*, 2nd ed., (New York: Palgrave, 2001), pp. 1 – 26.

[6] تفاصيل:

Natalie Zemon Davis, "Women in Politics", *In Natalie* Zemon Davis and Arlette Farge, (eds.), *A History of Women in the West: Renaissance and Enlightment Paradoxes*, 2nd printing, (Cambridge, Massachusetts and London: The Belknap Press of Harvard University Press, 1994), pp. 167 – 183.

[7] Suzane Desan, "War between Sisters: Inheritance Law and Gender Politics in Revolutionary France", *FHS*, vol. 20, no. 4 (Fall 1997), pp. 597 – 635; Elisabeth G. Sledziewski, "The French Revolution as the Turning Point", *in Geneviève Fraisse and Michelle Perrot (eds.), A History of Women in the West: IV, Emerging Feminism From Revolution to World War*, 2nd printing, (Harvard University Press, Paperback edition, 1995), pp. 33 – 48.

[8] Karen Offen, "French Women's History in Retrospect (1789 – 1940) and Prospect", *FHS*, vol. 26, no. 4 (Fall 2003), p. 728.

[9] Geneviève Fraisse and Michelle Perrot, "Order and Liberties", in Geneviève Fraisse and Michelle Perrot (eds.), *A History of Women in the West: vol. IV, Emerging Feminism From Revolution to World War, p. 3.*

[10] Elisabeth G. Seldziewski, *The French Revolution as the Turning Point*, p. 35.

[11] Ibid., p. 37.

[12] Natalie Zemon Davis, *Women in Politics*, pp. 182 – 183.

[13] Nicole Arnaud-Due, "The Laws Contradictions", in Geneviève Fraisse and Michelle Perrot (eds.), *A History of Women in the West, IV. Emerging Feminism from Revolution to World War*, pp. 84 – 85.

[14] Pelling, *A History of British Trade Unionism*, p. 86.

[15] Ibid., p. 40.

[16] Robert Hofmann, *Geschichte der deutschen Parteien von Kaiserzeit bis zur Gegenwart*, (Münehen. Zürich: Piper, 1993), p. 73.

Digitized by Birzeit University Library

[17] François Bedarida, *A Social History of England 1854 – 1990*, trans. A.S. Forster and Jeffrey Hodgkin son, 2nd ed., (London and New York: Routledge, 1991), pp. 117 – 118; Stefan Berger, *Social Democracy and the Working Class in Nineteenth and Twentieth Century Germany*, (Harlow: Pearson, 2000), pp. 63 – 65.

[18] Evans, *Parliamentary Reform in Britain*, p. 79.

[19] حول المناخ العام وعلاقات العمل والثقافة العامة للنساء العاملات في إنجلترا وألمانيا، راجع هامش رقم ١٧.

[20] Jürgen R. Winkler, *Sozialstruktur, politische Traditionen und Liberalismus: Eine empirische Längsschnittstudie zur Wahlenentwicklung in Deutschland* 1971 – 1933, (Oplanden: Westdt. Verl., 1995), pp. 217 – 218.

بقيت فرنسا بلداً زراعياً قياساً لألمانيا وإنجلترا. وعلى الرغم من ذلك، استمرت نسبة من عمل في الزراعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالهبوط، إذ كانت النسبة ٧٣٪ في العام ١٨٥٦ ووصلت ٥٦٪ في العام ١٩١١.

Sowerwine, *France since 1870*, pp. 8 – 9.

[21] Robert Tombs, *France 1814 – 1914*, (New York: Addison Wesley, Longman, 1996), p. 454.

[22] Ibid, p. 472.

[23] Denis Mack Smith, *Modern Italy: A Political History*, p. 181.

[24] Ibid., p. 40, 179.

[25] Martin Clark, *Modern Italy 1871 – 1995, 2nd ed*.,. (Harlow: Addison Wesley, Longman, 1997). P. 63.

[26] Smith, *Modern Italy*, pp. 23 – 33.

[27] Clark, *Modern Italy 1871 – 1995*, p. 157.

[28] Smith, *Modern Italy*, p. 180.

[29] تفاصيل:

Stephen Jacobson, and Javier Moreno Luz'on, "The Political System of the Restoration, 1875 – 1914: Political and social elites", in José Alvarez Junco and Adrian *Shubert (eds.), Spanish History since 1808*, (London: Arnold, 2000), pp. 95 – 96.

[30] Ibid., pp. 98 – 100.

[31] Charles J. Esdaile, *Spain in the Liberal Age: From Constitution to Civil War, 1808 – 1939*, (Oxford and Massachusetts: Blackwell Publishers, 2000), p. 206.

[32] تكفي نظرة عابرة على نتائج الانتخابات وحدة تقلبات النتائج، لإدراك أنها جرت للوصول إلى نتائج حددت مسبقاً، غرضها إضفاء صبغة شرعية على الحكومة المزمع إقامتها.

يعكس الجدول التالي ذلك بوضوح:

السنة	ليبراليون	محافظون	السنة	ليبراليون	محافظون
١٨٧٦	٢٧	٣٣٣	١٨٩١	٢٥٣	٧٤
١٨٧٩	٥٩	٢٩٣	١٨٩٣	٤٤	٢٨١
١٨٨١	٢٩٧	٣٩	١٨٩٦	٢٦٩	٨٨
١٨٨٤	٣١	٣١٨	١٨٩٨	٦٨	٢٦٦
١٨٨٦	٢٧٨	٥٦	١٨٩٩	٢٢٢	٩٣

Dieter Nohlen, *Spanischer Parlamentarismus im 19. Jabrhundert*, p. 243.

Digitized by Birzeit University Library
مكتبة جامعة بيرزيت الرقمية

[33] Esdaile, Spain in the Liberal Age, pp. 149 – 155.

[34] تفاصيل:

David Birmingham, *A concise History of Portugal*, 2nd ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), pp. 131 – 160.

[35] Jonathan Sperber, *The Kaiser's Voters: Electors and elections in Imperial Germany*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), pp. 264 – 309.

تبقى دراسة يورغن فنكلر من أجود ما كتب عن التقلبات بين جمهور الناخبين على الرغم من طابعه البنيوي البارز.

Winkler, *Sozialstruktur, plitische traditionen.*

[36] Hofmann, *Geschichte der deutschen Parteien*, pp. 26 – 108.

[37] Ibid,

هناك إحصائيات وافرة في دراسة هوفمان عن الجمعيات (vereine) الحزبية بشكل خاص ودورها أثناء الحملات الانتخابية.

[38] بشكل خاص: Geoff Eley, *The Social Construction of Democracy in Germany*, pp. 102 – 106.

[39] *Evans, Parliamentary Reform in Britain*, p. 66.

[40] تابع إسديل الحالة الأسبانية وفشل الإصلاحات في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في تنفيذها أحياناً، وعدم تحقيق أهدافها أحياناً أخرى بصورة مثيرة للانتباه.

Carles J. Esdaile, *Spain in the Liberal Age*, pp. 144 – 186, 206 – 229.

[41] Evans, *Parliamentary Reform in Britain*, p. 60.

[42] G.A. Kertesz (ed.), *Documents in the Political History of European Continent, 1815 – 1939*, (Oxford: Clarendon Press, 1968), pp. 320 – 321.

[43] Tombs, *France 1814 – 1914*, p. 442.

[44] Cobban, *A History of Modern France*, vol. 2, pp. 219 – 220.

[45] Tombs, *France 1814 – 1914*, p. 443.

[46] Nord, *The Welfare State*, pp. 822 – 827

[47] Ibid., pp. 830 – 831.

[48] Friedman, "Revolutionary Unions and French Labor", *FHS*, vol.20, no. 2 (Spring 1997), p. 150.

[49] Evans, *Parliamentary Reform in Britain*, pp. 78 – 80.

[50] يعزو فرانسوا بداردا بداية التحول في الحركة العمالية الإنجليزية إلى الثمانينيات، ورأى بها منعطفاً نحو مرحلة جديدة بدأت في العام ١٨٩٣ على الصعيد العملي: تأسست «لجنة العمال –العمل حرفياً– التمثيلية»، وقام حزب العمال المستقل في أثر تأسيسها.

Bèdarida, *A Social History of England*, pp. 132 – 134, 136.

[51] عالج سميث الإصلاحات في نظام الحكم بصورة مفصلة، انظر:

Smith, *A Constitutional and Legal History of England*, pp. 457-465.

[52] Stephenson and Marcham, *Sources of English Constitutional History*, pp. 808 – 810.

Digitized by Birzeit University Library

[53] انظر خطاب ديزرائيلي في ١٨ آذار العام ١٨٦٧، الذي حاول فيه تبرير ضرورة إصلاح العام ١٨٦٧:

Evans, *Parliamentary Reform in Britain*, p. 71.

Schuyler and Wetson, *British: Constitutional History*, pp. 130 – 133.

[54] Evans, *Parliamentary Reform in Britain*, pp. 130 – 133.

[55] يجد القارئ العديد من مواقف الأحزاب الموثقة حول إصلاح العام ١٩١١ أو تداعياته الإصلاحية، وحق الانتخاب الذي استمر «موضوع الساعة» في ايفانس، وسكويلر، ومارتشام. أما قوانين الإصلاح الرسمية، فقد نشرت في العديد من المختارات الوثائقية. انظر مثلاً:

Stephenson and Marcham, *British Constitutional History*, pp. 822 – 824, 827 – 829.

[56] Keretsz, *Documents in the Political History*, p. 283.

[57] Ernst Forsthoff, *Deutsche Vertassungsgeschichte der Neuzeit*, Ein Abriß, 4rte Autlage, (Stuttgart: W. Kohl hammer, 1961), p. 158.

[58] أثار وما زال يثير اعتلاء ڤلهلم لعرش الإمبراطورية خلافاً بين الدارسين. وتم الإعلان بحضور ملوك جنوب ألمانيا وأمرائها وبموافقتهم الرسمية. ولم أعثر على وثيقة تنازل أو إشارة إليها في الأدبيات. والأرجح أن «التنازل» حدث رضوخاً للأمر الواقع. وقد اعتبر هارڤغ برانت الإعلان عملية «اغتصاب» (Usurpation).

Brandt, *Der Lang Weg*, pp. 132 – 133.

[59] مجموعة الوثائق ذات العلاقة بين الدولة والمؤسسات الدينية والكاثوليكية، وبخاصة في:

Rudolf Lill, *(Hrsg.), Der Kulturkampf*, (Paderborn, 1997).

[60] Keretsz, *Documents in Political History*, pp. 265 – 266.

[61] Ibid., p. 267

[62] Brandt, *Der Lange Weg*, p. 160.

[63] Ibid, p. 152.

[64] Ibid., p. 164.

[65] Eley, The *Social Construction of Democracy*, pp. 102 – 105.

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

الفصل السادس

الأنظمة الديموقراطية أقل الأنظمة سوءاً

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

الفصل السادس
الأنظمة الديموقراطية أقل الأنظمة سوءاً

تداعيات الحرب العالمية الأولى السياسية

يطلق العديد من المفكرين السياسيين والمؤرخين «عصر الأيديولوجيات» على القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى: الفكر المحافظ والليبرالي والاشتراكي. واصطبغت هذه الحقبة من الزمن بمنافسة، وأحياناً بصراع، بين التيار المحافظ والليبرالي كما وردت معالمه خلال هذا السياق. وما زالت التيارات الاشتراكية والعمالية في طور الولادة والتشكل في معظم البلدان الأوروبية بدرجات متفاوتة. ويمكن اعتبار الوضع في ألمانيا حالة استثنائية. وشكل البلاشفة في روسيا أقلية هامشية في أول انتخابات حرة بعد انفجار الثورة في العام ١٩١٧. من ناحية ثانية، نسب البعض من الدارسين طابعاً فكرياً إلى معسكري الحرب، وكأن الحرب نشبت بين نظامين: الأنظمة السلطانية المحافظة من جهة، وأنظمة الحكم البرلمانية -إنجلترا وفرنسا بشكل خاص- من جهة أخرى. ورأينا أن ديموقراطية «الأنظمة الديموقراطية» كانت ديموقراطية مختزلة في واقع الأمر. ولم تكن الحرب العالمية الأولى حرباً أيديولوجية صرفة على الرغم من التشابه في أنظمة حكم كل من المعسكرين. ويكفي ذكر تحالف فرنسا الجمهورية مع روسيا القيصرية. وعلى الصعيد الداخلي في كل دولة من كلا

Digitized by Birzeit University Library

المعسكرين، يصعب على المرء فهم تأييد أو صمت الأحزاب العمالية، والاشتراكية خاصة، لمواقف الحكومات المتصارعة. فقد سعت ألمانيا إلى الحصول على «مكان تحت الشمس» -بلسان أحد قادتها السياسيين- على صعيد العلاقات الدولية، بينما صممت إنجلترا المحافظة على «مكانها تحت الشمس»؛ أي على إمبراطوريتها. والخلاصة، لا تخلو التعميمات التصنيفية من مفارقات خلافية تصعب الإجابة عنها.

الأمر الذي لا خلاف حوله أن الحرب العالمية أحدثت زعزعة في نفس الإنسان الأوروبي، وفي المجتمعات المختلفة، ليس بسبب ملايين الضحايا من قتيل وجريح فحسب، إنما أيضاً بسبب المعاناة لتوفير متطلبات المجهود الحربي العسكرية والتموينية وتأمين ظروف حياة مدنية إنسانية خلف جبهات القتال. وشارك جميع أفراد الشعوب الأوروبية المتحاربة وعانى سواد أفرادها من أعباء الحرب بدرجات مختلفة ومتفاوتة. وكما أن المشاركة في الحرب كانت عامة على الرغم من اختلاف أشكالها، فقد أخذت محاسبة الأحزاب والقوى السياسية التي قادت إلى الحرب وأنظمتها طابعاً عاماً أيضاً. وعلى الصعيد العملي، انفجرت الثورة في روسيا واستولى البلاشفة على الحكم لإقامة نظام اشتراكي، وسقط النظام القيصري في ألمانيا، وتأسست الجمهورية المعروفة باسم جمهورية ڤايمر. وانتهت الحرب بانهيار الإمبراطورية النمساوية، وحصلت ممتلكاتها على الاستقلال، وأصبحت النمسا نفسها جمهورية وانتهى دورها كقوة أوروبية لصغرها وقلة عدد سكانها. وأحدثت الحرب تداعيات في الدول المنتصرة، وعلى رأسها فرنسا وإنجلترا، وانعكست في بروز الأحزاب العمالية والاشتراكية على المسرح السياسي كقوى سياسية مركزية كما سنرى فيما بعد. ولم تقتصر الصراعات الأيديولوجية التي نجحت في تأسيس أنظمة سياسية لها في البلدان التي لعبت دوراً قيادياً في الحرب كروسيا وألمانيا، بل اجتاحت أوروبا بعد العام ١٩١٨. ونجحت هنا وفشلت هناك.

أصابت الأيديولوجيات السياسية أول نجاح لها في روسيا، حيث نجح البلاشفة في إقامة نظام حكم اشتراكي بعد حرب دموية بين قوى الثورة وفلول النظام القيصري بمساعدة من قوى التحالف. وبينما كان الصراع على أشده في روسيا، بدأ موسوليني الإيطالي في إقامة الحزب الفاشستي في إيطاليا، بعد أن ترك الحزب الاشتراكي، وأصاب نجاحاً مذهلاً خلال بضع سنوات. وأنهى موسوليني «فوضى الديموقراطية» على حد تعبيره، ليقيم نظام حكم فاشستي، ويعيد مجد الإمبراطورية الرومانية الضائع. بذلك شكلت تداعيات الحرب العالمية الأولى منعطفاً كان الاستقطاب السياسي أبرز مظاهره السياسية والاجتماعية.

Digitized by Birzeit University Library

لم تحظَ ثورة شباط العام ١٩١٨ في ألمانيا بنجاح مماثل كما أصابت ثورة تشرين الأول العام ١٩١٧ في روسيا. ولم ينحل النظام السياسي كما انحل في روسيا، ولم يتسع نطاقها بالسرعة نفسها التي حدثت في روسيا. ولعل الأهم من ذلك أن قادة الحزب الاشتراكي الديموقراطي قادوا إخمادها بمساعدة بعض فرق من الجيش. فقد عين رئيسه -فردريك إبرت- رئيساً للجمهورية بعد سقوط النظام القيصري. ورأى مهمته الرئيسة منع انزلاق ألمانيا في حرب أهلية كما حدث في روسيا، والعمل على تأسيس نظام حكم جمهوري بالتعاون والاتفاق مع الأحزاب الأخرى. وبالفعل، عهد إلى أحد القانونيين البارزين -هوغو برويس- صياغة مشروع دستور أولية شاركت الأحزاب الرئيسة كالحزب الاشتراكي، والمركز الكاثوليكي، وحزب الشعب الألماني في صياغته النهائية.

وعرفت الجمهورية الجديدة باسم جمهورية ڤايمر، واستمرت حتى استيلاء هتلر على الحكم في العام ١٩٣٢، وإحكام قبضته على الحكم ١٩٣٢/١٩٣٣.

وكما شكلت حقب مصيرية أخرى -١٨٤٨ وفترة حكم ڤلهلم الثاني مثلاً- في التاريخ الألماني، موضوع جدل بين الدارسين، لم تكن جمهورية ڤايمر حالة استثنائية، إذ مهد دستورها لقيام الحكم النازي بطريقة «ديموقراطية» و«دستورية». لم يكن الدستور سبباً في قيام النظام النازي، لكنه لم يتضمن كوابح لقيامه أو قيام نظام شمولي كمثيله. واعتبره واضعوه بأنه كفيل لتأسس نظام حكم ديموقراطي. فقد ضمن الدستور حق الانتخاب للرجال والنساء على حد سواء. وأصبحت الحكومة مسؤولة أمام الرايخستاغ، ويستطيع الأخير محاسبة الوزراء. وأنهى الدستور مبدأ الأغلبية المطلقة في الدوائر الانتخابية الذي عانى الحزب الاشتراكي منه في الماضي، وتبنى قاعدة التمثيل النسبي. وبدا وكأن الديموقراطية السياسية قد تحققت.

لكن نظام الحكم لم يصبح برلمانياً صرفاً. فقد انتخب رئيس الجمهورية من الشعب مباشرة. وبذلك لم تقل شرعية موقعه الدستوري عن شرعية الرايخستاغ، فهو يسمى المستشار لتأليف الحكومة، وعلاقة رئاسة أركان الجيش معه مباشرة. لكن الأهم من كل ذلك، فقد خول الدستور رئيس الجمهورية تسمية المستشار -أي رئيس الحكومة- دون أي اعتبار للأغلبية البرلمانية، لتأليف الحكومة في حالات الأزمات. وعرف هذا النص من قانون تعيين المرشح -بند ٤٨ المعروف- ببند «حالة الطوارئ».[١] وبذلك اتسم الدستور بـ «الازدواجية» في كثير من جوانبه.[٢] فليس النظام رئاسياً صرفاً ولا برلمانياً خالصاً. واستعمل رؤساء الجمهوريات صلاحيات الطوارئ من حين إلى آخر بعد العام ١٩١٨ وبصورة متكررة بعد العام ١٩٢٨، وتم بواسطتها استدعاء هتلر ليصبح مستشاراً وليؤلف الحكومة، بعد أن أصبح الحزب النازي أكبر كتلة في الرايخستاغ خلال انتخابات العام

Digitized by Birzeit University Library

١٩٣٢. ووضع هتلر نهاية للنظام الديموقراطي خلال أشهر قليلة من العام ١٩٣٣، وألغى منصب الرئيس بعد ذلك. وبذلك تحول بند ٤٨ -حق إعلان حالة الطوارئ- إلى «مصيدة» ضد مؤسسة الرئاسة ومؤسسات الحكم للوقوع بها بدل الحفاظ عليها.[٣]

تمكن هتلر من القضاء على المعارضة وتقويض مؤسسات النظام الجمهوري، وفرض حكم الحزب النازي، وإقامة نظام حكم الحزب الواحد خلال سنة واحدة دون مقاومة تستحق الذكر من قبل الأحزاب التي اعتنقت مبادئ التعددية السياسية، وقبلت بأصول اللعبة البرلمانية. ووجدت جمهورية ڤايمر حتفها بعد أن أعدت الآليات الدستورية لحفار قبرها. وفي الواقع، فقد كان الغرض من بند ٤٨، الذي خول رئيس الجمهورية تجميد العمل بنصوص الدستور التي ضمنت حماية دستورية للحريات السياسية والمدنية، حماية الجمهورية من خطر ثورة اشتراكية كما حدث في روسيا، ومن محاولة كما جرى في ألمانيا نفسها في مطلع العام ١٩١٨. ولم يختفِ الخطر كلياً بعد قمع وضبط تمردات العام ١٩١٨. وعاد الحزب الشيوعي ليستعيد شيئاً من قواه بين ١٩٢٨-١٩٣٢، وخلال الأزمة الاقتصادية بشكل خاص. وكان الحزب النازي حزب أزمة، إذ لم تصل نسبة الأصوات التي حصل عليها في انتخابات العام ١٩٢٨ ٣٪. ووجدت البرجوازية الألمانية والطبقات الثرية والمتوسطة في الحزب ملجأ طوارئ لحماية مصالحها. لكن هتلر وحزبه جاء ليحكم، لا ليحمي مصالح هذه الطبقة أو تلك.

وبقيام النظام الاشتراكي في روسيا والفاشستي في إيطاليا والنازي في ألمانيا، تحولت أوروبا إلى ساحة صراع بين القطبين. وندرت البلدان التي خلت من أحزاب أو تيارات ثورية اشتراكية أو فاشية، إن وجدت على الإطلاق. ورعت كل من روسيا التي أصبحت تدعى بالاتحاد السوفييتي، وألمانيا النازية، الأحزاب والحركات الثورية والفاشية في البلدان الأوروبية الأخرى بوسائل مختلفة. وحاول كل طرف استغلال حيز الحريات الذي ضمنته أنظمة الحكم الديموقراطية بغض النظر عن مدى «ديموقراطيتها». ووصل الصراع ذروته في أسبانيا، حيث تحولت النزاعات بين الأحزاب والقوى السياسية إلى حرب أهلية دامت سنوات في منتصف الثلاثينات. وانتهت الحرب الأهلية بقيام دكتاتورية فرانكو العسكرية التي استمرت حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين. وتحول نظام الحكم في البرتغال إلى دكتاتورية عسكرية قبل ذلك في العام ١٩٢٣. ولم يقتصر قيام الأنظمة الدكتاتورية في شبه جزيرة إيبريا وشمل دولاً أوروبية عديدة.

وكان الصراع بين النظام الاشتراكي والنظام النازي والفاشستي صراعاً أيديولوجياً وسياسياً في آن واحد. وبخطوط عريضة عامة جداً، يمكن القول إن كلاً منهما رأى بالآخر نقيضاً له، وينبغي اجتثاثه من الجذور: الأممية، والقومية العنصرية،

Digitized by Birzeit University Library

نقيضان لا يملكان مقومات الحياة معاً من وجهة نظر كل منهما. وكانت اتفاقية عدم الاعتداء على الآخر بين ستالين وهتلر خلال الحرب العالمية الثانية مغالطة لمنطق أيديولوجية كل منهما أملتها الانتهازية السياسية. وعكس عدم الالتزام بها نتيجة منطقية لأنها ظهرت وكأن الأضداد يمكن أن تأخذ نسقاً عضوياً واحداً. ولم تكن استحالة التعايش السلمي بشكل مستديم مسألة فكرية فحسب، بل شكلية أيضاً. وعاد ذلك إلى الطبيعة الشمولية لكل منهما، ما دفع ببعض المؤرخين -إرنست نولت مثلاً- إلى القول إن النموذج السوفييتي لم يختلف عن النازي في ألمانيا والفاشستي في إيطاليا وجميعها «وجوه مختلفة لنظام واحد». ومهما يمكن أن تثير وجهة نظر كهذه من خلاف، فلا شك في أن آليات تأمين استقرار الحكم لم تخل من تشابه عام في الملامح، ليس أكثر.

لعل أهم ما جمع القطبين المتصارعين المعارضة الشاملة للديموقراطية البرلمانية السائدة في البلدان الأوروبية من منطلقات مختلفة تماماً.

ورأت الأحزاب الماركسية، والاشتراكية إلى حد معين، أن مؤسسات الديموقراطية البرلمانية أشبه بوكالات تأمين لمصالح البرجوازية، ولإضفاء الشرعية القانونية لاستغلال الطبقات العاملة والفقيرة. ولم يدعُ الماركسيون إلى حلها وإزالتها، واكتفوا باستبدالها بمؤسسات «ديموقراطية» من نوع آخر، تدير وسائل الإنتاج الجماعية بعد إلغاء الملكية الفردية. وذهبوا إلى أن التعددية الحزبية هي تعابير شكلية وتنظيمية يجمعها قاسم عام مشترك: المحافظة على مبدأ الملكية الفردية بأشكالها وأنماطها المتنوعة. وبزوال الملكية الفردية بعد تحويلها إلى ملكية جماعية، تزول التعددية الحزبية بسبب زوال من تمثله. ونبع هذا الاعتقاد من قاعدة تغيير البنية يؤدي إلى زوال أشكالها القديمة؛ أي التعددية الحزبية. ولذا، اعتبر العديد من الماركسيين الأوائل أن دكتاتورية البروليتاريا هي مرحلية وفي طريقها إلى الزوال. إلى متى؟ لا توجد إجابة قاطعة ومحددة من حيث التحديد الزمني. المهم في هذا السياق الخاص أن القضاء على الديموقراطية البرلمانية بجميع مؤسساتها يصبح شرطاً مسبقاً لإقامة ديموقراطية اجتماعية شاملة. أما الأداة، فلم يدُر حولها الجدل: الحزب الشيوعي كتجسيد تنظيمي للبروليتاريا بغض النظر عن جدلية العلاقة المادية بينهما.

أثارت الثورة البلشفية موجة من التفاؤل خلال سنواتها الأولى بين دعاة التحرر والعدالة الاجتماعية من غير الماركسيين أيضاً. ولاح لها وكأن التاريخ بدأ مرحلة جديدة. لكن سرعان ما بدأت الشكوك تتصاعد وتقوى بعد استلام ستالين الحكم، وحملات التطهير الأولى، ونفي الملايين من الكولاك -أصحاب الملكيات المتوسطة والصغيرة- إلى سيبيريا. ووجد أنصار الديموقراطية البرلمانية بذلك فرصة لاستعادة أنفاسهم، وأدى ذلك إلى شرخ نهائي بين الأحزاب الشيوعية والأحزاب الاشتراكية الديموقراطية والعمالية.

Digitized by Birzeit University Library

وانطلق منظور الخطاب النازي والفاشستي للديموقراطية البرلمانية من كلية الأمة القومية العضوية غير القابلة للتجزيء. ولاحت الديموقراطية البرلمانية بتعدديتها الحزبية تجسيداً لتقطيع أوصال الأمة وانحلالها إلى أجسام تحارب بعضها بعضاً بدل المحافظة على وحدة الجسم. ولم تختلف الفاشستية الإيطالية في نظرتها للدولة، إنما نظرت إليها كرابطة مركزية لجميع الفئات الاجتماعية المختلفة، فالدولة أشبه بتنظيم عمودي لجميع فروع التنظيمات التي تتفرع منه. واعتقد موسوليني وهتلر بشكل خاص، أنهما أصحاب رسالة عليا: تخليص الشعبين الإيطالي والألماني من «فوضى الديموقراطية»، وإعادة الروح إلى شعبيهما ليستعيدا مجد الأمة الإيطالية والألمانية. وشكلت الديموقراطية البرلمانية، والليبرالية بشكل خاص، عقبة أمام تحقيق الرسالة الهتلرية السياسية. فقد رأى بالليبرالية السياسية تعبيراً للأنانية وعدم الاكتراث بالأمة ككيان جمعي لا يحتمل الفردانية الليبرالية، ولذا فهي أحد الأمراض التي حلت بالشعب الألماني بعد العام ١٩١٨ بشكل خاص، بعد «استيرادها» من الديموقراطيات الأخرى، من إنجلترا بشكل خاص.

وبرزت نظرة الازدراء في خطاب هتلر السياسي للديموقراطية البرلمانية لما يكتنفها من ضعف وتفكك من أحزابها الديموقراطية: نقاشات بيزنطية ومصالح فئوية حزبية على حساب مصلحة الأمة الجمعية؛ حكومة تستقيل وأخرى تقوم بعد مساومات ومحاصصات كما يحصل في السوق التجارية؛ لجان برلمانية لا تعير للزمن أهمية عندما تعين لاستقصاء مشكلة معينة، وغير ذلك مما بدا لزعماء النازية والفاشية عامة. هذا بخلاف أخذ القرار في الأنظمة التي دعوا لإقامتها. وتجاوز نقد الخطاب السياسي النازي بشكل خاص نظام الديموقراطية البرلمانية، وتناول نمط الحياة المدنية وسلوكياتها العامة، فهي مليئة بالفساد، وتغلب الدعة في الحياة وتشجع الكسل والخمول -من هنا شعار العمل يجعل الإنسان حراً- وبلا أهداف عليا سامية وبلا رسالة جمعية تحفز الأمة لتحقيق تلك الأهداف.

أخذت الحركات الفاشية القومية والثورية الاشتراكية تجد أنصاراً لها في بلدان أوروبا بدرجات متفاوتة بين الحربين العالميتين. واندلعت الحرب الأهلية في أسبانيا وتحولت إلى ساحة صراع بين القطبين المتعاديين، الثوري الاشتراكي والفاشي. ووجدت أنظمة الحكم الديموقراطية البرلمانية نفسها بين المطرقة والسندان كما يقال. هل استطاعت إثبات وجودها كأقل أنظمة الحكم سوءاً؟ السؤال الأهم: كيف؟

Digitized by Birzeit University Library

أنظمة الحكم الديموقراطية البرلمانية وصراع الأيديولوجيات السياسية بين الحربين العالميتين

لم تخلُ الأنظمة البرلمانية كما أخذت شكلها في إنجلترا وفرنسا وغيرهما من البلدان الأوروبية من نواقص، لكنها اختلفت عما أشار إليه الخطاب السياسي النازي. وفي الواقع، فإن من الصعب الحديث عن نظام ديموقراطي حتى مطلع القرن العشرين. وحدثت إصلاحات ديموقراطية في العديد من مجالات الحياة السياسية والاجتماعية، لكن لا يعني بالضرورة أن النظام أصبح ديموقراطياً. وأشرنا إلى أن بلداناً صغيرة كفنلندا أو النرويج مثلاً سبقت دولاً عريقة في الطريق نحو إقامة نظام ديموقراطي فيما يتعلق بوضع المرأة مثلاً. والأمر الذي لا خلاف حوله أن الدول التي تبنت الإصلاح الديموقراطي خطت خطوات واسعة نحو ديموقراطية برلمانية. أما عوامل وأسباب فشل بلدان أخرى كإيطاليا، وألمانيا، وأسبانيا في بناء نظام ديموقراطي مستديم بعد الحرب العالمية الأولى، وقيام أنظمة حكم شمولية، أو دكتاتوريات عسكرية في بلدان معينة كبولندا، والبرتغال، فمتعددة، ولا يسمح هذا السياق الخاص بعرضها على الرغم من أهميتها.

واصلت أحزاب الحكم في إنجلترا، المحافظون والأحرار عملياً، سياسة الاحتواء والاستيعاب. وانعكس ذلك بشكل واضح في تحول الحركة العمالية إلى طرف في النظام في الماضي، وقيام حزب العمال على الصعيد السياسي. فقد أصبح الحزب قوة سياسية قبيل الحرب العالمية الأولى، وحزب حكم بين الحربين العالميتين. واستمر الجناح الإصلاحي في حزب الأحرار في سياسة الإصلاح على الرغم من الأزمة في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى. وقام بمبادرة منذ العام ١٩٠٩ بزعامة لويد جورج لإجراء إصلاحات مالية أدت إلى أزمة سياسية، وتطورت إلى أزمة دستورية بين مجلس العموم ومجلس اللوردات كما ورد سابقاً. وبدا للجناح الإصلاحي أن الفرصة سانحة لإجراء إصلاح جديد في نظام الانتخابات لمجلس العموم نفسه، وتوسيع رقعة أصحاب حق الانتخاب بحيث يشمل المرأة. وأمدت الحرب العالمية الأولى ومشاركة جميع قطاعات الشعب الإنجليزي في المجهود الحربي، الإصلاحيين بحجج صعب على عناصر وقوى المعارضة الرد عليها. وأكد لويد جورج ضرورة خطوة الإصلاح الجديدة في رسالة لأسكويت، رئيس الحكومة، في تموز العام ١٩١٦؛ أي أثناء المعارك الدموية في أوروبا: «اتخذت موقفاً شديداً في (مجلس) الوزراء بصدد مسألة حق جنودنا في التصويت». «أشعر أن لهم الحق ... في اختيار الحكومة التي ترسلهم إلى المخاطر والموت ...».[٤] لا يقل عنوان مشروع إصلاح العام ١٩١٨ أهمية عن خطوة الإصلاح نفسها. فقد اختار مقدمو قانون الإصلاح عنوان «قانون تمثيل الشعب». وجرى الاستعمال في الأعوام ١٨٦٧ و١٨٨٤–١٨٨٥، وعنى شرائح خاصة من المجتمع

Digitized by Birzeit University Library

الإنجليزي، وكأنها الشعب برمته. وكان «المساواتيون» في منتصف القرن السابع عشر أول من عنى التعبير حقاً. ومضى ما يقرب من قرنين حتى عاد التشارتيون إلى طرحه في «ميثاق الشعب» للإشارة إلى جميع أفراد الشعب. وشمل إصلاح العام ١٩١٨ معظم أفراد «الشعب». فقد حرم القانون حالات خاصة من الرجال (حوالي ٥-٧٪) فقط، وبعض القيود على حق النساء في المشاركة في انتخابات مجلس العموم (الحالة الزوجية وسن الثلاثين).[٥]

لقي مشروع إصلاح العام ١٩١٨ تأييداً عاماً من جميع الأحزاب السياسية. وكانت دوافع التأييد مختلفة، بعضها انطلاقاً من قناعات ديموقراطية، والبعض الآخر وطنية بسبب ظروف الحرب والمشاركة العامة في أعبائها. ولم تخلُ المصالح الحزبية من تأثير. ولعب العامل الأخير دوراً في معارضة البعض لمشروع الإصلاح. وانعكس ذلك في رسالة لأسكويت، رئيس حزب الأحرار فيما بعد. وعلل أسكويت معارضته لمنح النساء حق الانتخاب بسبب «جهلهن المخيب للأمل في السياسة، والتسرع (العاطفي) إلى أعلى درجة، والانسياب لتقلبات العاطفة كالشعلة في مهاب الريح».[٦] وأمدت الأفكار المسبقة والميول المحافظة والتمسك بالأعراف والنواميس التقليدية، التي لم تكن جديدة في الخطاب السياسي، تجاه حقوق المرأة السياسية المعارضة، بحجج لتبرير معارضتها. ورجعت دوافع بعض عناصر المعارضة داخل حزب الأحرار، كحزب حكم، إلى عوامل سياسية عملية. وكرر العديد من أعضاء الحزب الزعم أن منح المرأة حق الانتخاب سيعود بالفائدة على حزب المحافظين بشكل خاص في الانتخابات لمجلس العموم.

برز دور الحركات النسائية خلال الحملة من أجل إصلاح العام ١٩١٨ كقوة ضغط سياسية على الرغم من أن معظمها لم تنتمِ إلى حزب معين. وبدأ هذا البروز منذ أواخر القرن التاسع عشر. ويمكن اعتبارَه تعبيراً لأحد جوانب انتشار وصعود الجمعيات الأهلية والتنظيمات المدنية كقوى ضغط في الحياة السياسية العامة. وكان الهدف الرئيس لنشاط الحركات النسائية إيجاد أنصار داخل الأحزاب السياسية لمطالبهن. وبالطبع، لم يمنع هذا من البعض بصورة فردية من الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو إلى تنظيماتها مباشرة، أو التقرب منها بقصد التأثير فيما يتعلق بقضاياهن. وعلى سبيل المثال على الحصر، كانت «جمعية حرية النساء» أحد تنظيمات حزب العمال المستقل. وبلغ عدد أعضاء النساء في «جمعية بنروز»، أهم تنظيم شعبي لحزب المحافظين، حوالي نصف مليون في أواخر القرن التاسع عشر. واختلفت طبيعة نشاط كل جمعية، بعضها آثر النضال السلمي، والبعض الآخر لم يتردد في اللجوء إلى المظاهرات العنيفة. ولم يحقق إصلاح العام ١٩١٨ مبدأ المساواة التامة في حق الانتخاب. وعلى الرغم من ذلك، شكل منعطفاً مهماً في اتجاه المساواة.

Digitized by Birzeit University Library

أحدث إصلاح العام ١٩١٨ تحولاً مهماً في المنظور «الكلاسي» لحق الانتخاب. وأصبح حق الانتخاب شبه عام للرجال، وكاد يكون عاماً للنساء. وتمت المساواة العامة بعد إصلاح العام ١٩٢٨. ولعل من الجدير الإشارة إليه أن مفهوم المواطنة لم يكن له وجود في تاريخ الإصلاحات البرلمانية. ولم يكتسب الإنجليزي حقوقاً معينة كـ «مواطن». وعلى الرغم من ذلك، لم يشكل ذلك عائقاً لدى السياسي في خطابه السياسي الموجه إلى «الشعب» وإلى المواطن كأحد أفراد «الشعب»، لا كـ «مواطن» (per se) ذي حقوق سياسية وقانونية أساسية. وبدأ مفهوم "المواطنة" يتبلور في الخطاب السياسي والقانوني خلال القرن العشرين، وبعد الحرب العالمية الثانية بشكل بارز.

وعلى العموم، يمكن القول إن نشوء الديموقراطية السياسية في إنجلترا بدأ خلال العقود الأولى من القرن العشرين. فقد شهدت العقود الأولى بداية نهاية مجلس اللوردات كمؤسسة من مؤسسات الحكم وفي الوقت نفسه تمكن مجلس العموم، بواسطة الحكومة، من تحقيق الإشراف التام على إدارة الحياة السياسية وسن القوانين. وأصبح مجلس اللوردات أشبه بنادٍ سياسي لإبداء النصائح والإرشاد. وكذلك حلت تحولات في البنية السياسية. وأخذت الأرستقراطية البريطانية التقليدية، كطبقة سياسية، تفقد أواخر معاقلها في النظام السياسي والإداري للدولة، وحلت نخب سياسية جديدة من المحامين والأطباء وذوي المهارات الحرة ومن النقابات المهنية، وممن أراد امتهان العمل السياسي بشكل عام. ولم ينجح حزب الأحرار في جذب جمهور خاص به بخلاف المحافظين. وباءت جهوده في كسب شرائح واسعة من الحركة العمالية بالفشل. ويمكن القول إنه أصبح حزب الأقليات الطائفية والأطراف الجغرافية -اسكتلندا مثلاً. إضافة إلى ذلك، فإن مواقف بعض زعمائه وأنصارهم -جماعة يوسف تشمبرلين مثلاً- كانت شبيهة بمواقف حزب المحافظين في أمور عدة - أيرلندا مثلاً.

وأدت التحولات الاجتماعية وما رافقها من إصلاحات سياسية إلى ضعف قوة الحزب باستمرار، وأصبح عرضة للانقسامات الداخلية. وبقي حزب المحافظين المستفيد من هذه التطورات وحزب العمال الرابح الأكبر. وانعكس ذلك في العام ١٩٢٤ عندما ألف رامزي ماكدونالد أول حكومة عمالية في العام ١٩٢٤.

لم تجد الحركات والأحزاب الثورية أرضاً خصبة في إنجلترا بعد ذلك، ولم تنجح في جذب شرائح واسعة داخل المجتمع السياسي الإنجليزي لأسباب عديدة لا مكان لها في هذا السياق الخاص. وضم المجتمع السياسي جميع الشرائح الاجتماعية، وإن كانت درجات تأثيرها في النظام السياسي مختلفة ومتفاوتة، وأصبح مجتمع الدولة. واستطاع النظام السياسي احتواء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية

Digitized by Birzeit University Library

-إضراب العام ١٩٢٦ المشهور مثلاً- بين الحربين العالميتين. ولم تصل حدة الأزمات مرحلة اللاعودة، كما حدث في روسيا بعد العام ١٩٠٥، وبخاصة العام ١٩١٧، أو في ألمانيا ١٩٢٩-١٩٣٢، لا بسبب العوامل الوضعية حينذاك فقط، إنما لغياب العديد من العوامل التي يطلق البعض عليها الموضوعية. وأثبتت سياسة الاحتواء والاستيعاب الإنجليزية فاعليتها في امتصاص التذمر والاحتجاج الاجتماعي. وبتعبير آخر، نجحت الديموقراطية البرلمانية في التغلب على العديد من العقبات التي وقفت أمامها، على الرغم من انتشار الأيديولوجيات التي طرحت نفسها كأكسير لخلاص المجتمع من "آفات" ماضيه وحاضره بصورة نهائية.

وكانت فرنسا أكثر عرضة لانتشار الأيديولوجيات الفاشية القومية والاشتراكية الثورية لأسباب عديدة. وحدث الكثير من التقلبات السياسية الحادة كما جرى استعراضها. ومن منظور معين، يمكن اعتبار أن حل العام ١٨٧٠ الجمهوري شكل حلاً وسطياً لتقلبات الماضي منذ العام ١٧٨٩. واضطرت فلول أنصار الملكية والمحافظين إلى قبول النظام الجمهوري، واكتفى الراديكاليون وخلفاء اشتراكيي النصف الأول من القرن التاسع عشر بانتصار المبدأ الجمهوري ورضوا بقيام الجمهورية البرجوازية على الرغم من أن إقامتها لم تكن خيارهم الحر. وعندما حاول الثوريون والسندكاليون تغيير النظام، لم يجدوا تأييداً واسعاً لدى الطبقات الفقيرة كافة من عمال وفلاحين، على الرغم من قوة تأثيرهم هنا وهناك. وأصبحت الخارطة السياسية للجماعات الاشتراكية وكتلها البرلمانية أكثر وضوحاً بعد انقسام الحركة الاشتراكية إلى حزب اشتراكي، وحزب شيوعي، والحركة النقابية إلى "إتحاد العمل العام" الذي أيد الحزب الاشتراكي و"اتحاد العمل الوحدوي" الذي أصبح ذراع الحزب الشيوعي في الحركة العمالية. المهم أن الحزب الاشتراكي أولى الإصلاح الديموقراطي البرلماني، كوسيلة لإجراء إصلاحات عميقة لصالح العمال والطبقات الفقيرة، أولوية عظمى بخلاف الحزب الشيوعي. ونجح الحزب الاشتراكي في كسب تأييد الأغلبية الساحقة من ذوي الميول الاشتراكية في الانتخابات. ولم يختلف الحزبان في العمل ضد انتشار الفكر الفاشي ونشاط أنصاره وتنظيماتهم المختلفة خلال الثلاثينيات، على الرغم من حملات القذف وتبادل التهم، الواحد منهما ضد الآخر خلال الحملات الانتخابية.

ترك الصراع الأيديولوجي في أوروبا أثره في فرنسا. وبينما تطور إلى صراح مسلح في أسبانيا خلال الثلاثينيات حافظ على طابعه «الديموقراطي» في فرنسا على الرغم من محاولة الاستيلاء على مجلس النواب بالقوة في شباط العام ١٩٣٤ من قبل التنظيمات الفاشية وشبه الفاشية. وأدى الصراع الأيديولوجي إلى الانقسام داخل المعسكر الاشتراكي في العام ١٩٢٠ كما ذكر. ولكن الانقسام أخذ طابعاً سياسياً. ولم يستطع أي حزب أن يحصل على أغلبية مطلقة في الانتخابات نتيجة

Digitized by Birzeit University Library

لكثرة الأحزاب العددية. وبعد الحرب مباشرة، أقامت الأحزاب المحافظة التي تعرف باليمين -بلغة العصر- تكتلاً باسم التكتل الوطني في أول انتخابات بعد الحرب العالمية في العام ١٩١٩. وحذا الراديكاليون والاشتراكيون على مختلف تكتلاتهم الخاصة حذو الأحزاب المحافظة والوطنية. وسرعان ما تفككت هذه التكتلات العامة بعد وقت قصير، وبرزت حالات التفكك في حالة التحالف الراديكالي الاشتراكي بسبب اختلاف المرجعيات الفكرية ومتطلباتها السياسية المختلفة. ونتيجة لذلك، لم ينجح أي ائتلاف حكومي في البقاء في الحكم دورة نيابية كاملة خلال ١٩١٨-١٩٣٩. وكان الاستقطاب السياسي، على الرغم من هشاشته، سمة بارزة لهذه الحقبة: التكتل الوطني من ناحية، والتحالف الاشتراكي والراديكالي والشيوعي منذ العام ١٩٣٦ الذي عرف بالكارتيل من ناحية أخرى. لكن الحسم بقي ديموقراطياً، وتمسكت جميع الأحزاب بما يسمى باللعبة الديموقراطية.

لا شك في أن عدم الاستقرار السياسي، وكثرة الانقسامات بين أحزاب الائتلاف، ونشوب الأزمات الاقتصادية من حين إلى آخر منذ أواخر العشرينيات، كشفت مواطن ضعف الديموقراطية السياسية وعدم قدرة أحزابها على حل المصاعب -وبخاصة الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية- التي واجهتها. كما أن حملات الأحزاب المحافظة والتيارات الوطنية ضد الخطر الشيوعي، أسهمت في قيام منظمات فاشية وانتشار العصبية القومية. ولم يكن الاشتراكيون والشيوعيون أبرياء تماماً. فقد أخذ كل طرف يكيل التهم للآخر بعد انقسام العام ١٩٢٠: هؤلاء حلفاء البرجوازية، وأولئك وكلاء موسكو. ويمكن الاستعانة بتعبير لماركس بتحريف أن الحركات والأحزاب الفاشية ولدت من «رحم» النظام الرأسمالي بغض النظر عن الانتماءات الخاصة. وقلما اصطدمت هذه التنظيمات بمقاومة المؤسسة العسكرية. لكن التنظيمات الفاشية الفرنسية عانت من تعددها وافتقرت إلى شخصية قوية كموسوليني وهتلر، ما أضعف قدرتها على الظهور كرمز للقوة لجذب الجماهير الفرنسية للانضمام إلى صفوفها. ومن الصعب تحديد تأثير خرق هتلر للاتفاقات الدولية وسياسة التسلح على المنظمات الفاشية في فرنسا. لكن من المعروف أن النظام النازي مد بعض المنظمات الفاشية الفرنسية بالمال. وبقيت التنظيمات الفاشية منقسمة على نفسها. وعندما حاولت القيام بالاستيلاء على المجلس النيابي في شباط العام ١٩٣٤، تم إفشال المحاولة دون صعوبة خاصة. وتلا ذلك إلغاء وضعها القانوني بوقت قصير، لكنها واصلت نشاطها دون أن تعير لأمر المنع اهتماماً خاصاً. وانتظرت حتى احتلال ألمانيا لفرنسا في بداية الحرب العالمية الثانية لمواصلة نشاطها بحرية. وعندها قام الجنرال بيتان بتأليف حكومة فيشي الموالية للاحتلال النازي الذي لم يكن بلا أنصار من الفرنسيين على الرغم من قلتهم.

Digitized by Birzeit University Library

زاد قلق الحكومات الفرنسية خلال الحرب الأهلية في أسبانيا، وبعد نجاح الجنرال فرانكو في إقامة دكتاتوريته الفاشية في أسبانيا. فقد تم النصر له على القوى الديموقراطية بعد مساعدة ألمانية سافرة. وتعرضت حكومة ليون بلوم العام ١٩٣٦ لحملة نقد شديدة لعدم تقديم المساعدة والتدخل لصالح القوى الديموقراطية. وتصدر الحزب الشيوعي حملة النقد، لكنها لم تقتصر عليه، وشملت النخب الفكرية الفرنسية عامة. وأخذ الرأي العام الفرنسي يشعر بأن فرنسا أصبحت مهددة بمطرقة هتلر وسندان فرانكو منذ أواسط الثلاثينيات. ولاح لشرائح عديدة، وبخاصة في دوائر الفكر والإعلام، أن النظام الديموقراطي هو المستهدف بشكل رئيسي. وبذلك اتسمت البرلمانية الديموقراطية كنظام فرنسا السياسي الرسمي سمة قومية. وأخذت حماية الديموقراطية البرلمانية، كنظام فرنسا الرسمي، تحتل أولوية خاصة على الصعيد السياسي الداخلي أيضاً. وكان ائتلاف أحزاب الوسط والحزب الاشتراكي والشيوعي وإقامة الجبهة الشعبية في انتخابات العام ١٩٣٦ رد فعل لعاملين رئيسين: التوتر الدولي والأزمة الاقتصادية الداخلية.

وساد وضع من الجمود فرنسا طيلة مرحلة ما بين الحربين العالميتين على الرغم من اشتراك الحزب الاشتراكي في العديد من الحكومات الائتلافية ورئاسته لحكومة الجبهة الشعبية. وانعكس ذلك في غياب إصلاحات اجتماعية لصالح الطبقات الاجتماعية أثناء حكم «كارتيل اليسار». فقد اصطدمت مشاريع الإصلاح الضريبي لصالح الطبقات الفقيرة بمعارضة مجلس الشيوخ.[٧] واستمر حرمان المرأة من حق الانتخاب حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. ويمكن اعتبار تعيين ليون بلوم ثلاث نساء كوزراء حدثاً عابراً.[٨] ومن الأرجح أن الحفاظ على التوازن القائم بين التكتل الوطني (bloc national)، والذي يعرف اليوم باليمين، وكارتيل اليسار (cartel des gauches)، أي اليسار بلغة العصر، ومبدأ الحسم الديموقراطي في الانتخابات وجدا قبولاً عاماً لدى قيادات الأحزاب الفرنسية الرئيسة. واكتفى كلا التجمعين بالمناكفة السياسية وتجنبا التناطح العنيف.

هناك ملاحظة يمكن أن تلقي ضوءاً على مزاج الناخب الألماني والفرنسي في حالات الأزمات الاقتصادية الاجتماعية: ومالت أغلبية المتضررين من أزمة ١٩٢٩-١٩٣٢ في ألمانيا إلى انتخاب الحزب النازي بخلاف الناخب الفرنسي الذي عقد آماله على أحزاب اليسار. ولم تزد نسبة ناخبي الحزب النازي في العام ١٩٢٨ على ٣٪، وقفزت في أواخر الأزمة الاقتصادية ١٩٣١-١٩٣٢ إلى ٤١-٣٩٪، بينما حاز كارتيل اليسار على أغلبية مطلقة في العام ١٩٢٤ وحتى ١٩٣٦ باستثناء انتخابات ١٩٢٨.

لم تجد أحزاب الاشتراكية الثورية والشيوعية والأحزاب والمنظمات الفاشية جمهوراً واسعاً في البلدان التي خطت خطوات واسعة في طريق الإصلاح الديموقراطي في

Digitized by Birzeit University Library

بلدان أوروبا الأخرى، كالبلدان الاسكندينافية وهولندا وبلجيكا باستثناء النمسا. وحتى في الحالة النمساوية، فقد تم القضاء على ما بقي من سمات ديموقراطية بالعنف أولاً، وانتهى بالقوة العسكرية الألمانية فيما بعد.

لا شك في أن الحرب العالمية الثانية كانت حرباً أيديولوجية بقدر ما كانت حرباً من أجل السيطرة والهيمنة. وكانت حرب أنظمة إلى حد بعيد على الرغم مما أملت الإستراتيجيات السياسية من تفاهمات وتحالفات تكتيكية لم تدم طويلاً. أما اقتسام الهيمنة والسيطرة، كما حدث بعد الحرب، بين المنتصرين فكان وليد التداعيات التي رافقت الحرب ونهايتها. وكان تحقيق المجال الحيوي (Lebensraum) لألمانيا -وللجنس الآري على الأدق- في أوروبا أحد مركبات الأيديولوجية النازية الأساسية. وعنى ذلك عملياً هيمنة ألمانية في أوروبا، ومن تمكن من ذلك فقد سيطر على العالم آنذاك باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية. واختلفت الأيديولوجية الماركسية؛ أي ستالين عملياً، بعد حملات التصفية والتطهير، عن غريمتها النازية في العديد من المنطلقات الأساسية على الرغم من عناصر الشبه الشمولية بينهما. لكن الاعتبار الستاليني للاتحاد السوفييتي كمعقل الثورة العالمية لم يكن بلا إسقاطات سياسية بعيدة المدى، كما ظهر بعد الحرب العالمية الثانية. هل بقيت أنظمة الدول الكبرى الديموقراطية بريئة وحاربت من أجل الدفاع عن النظام وحماية نفسها دون نوازع أيديولوجية؟

الإصلاح الديموقراطي وأدلجة النظام السياسي

أشرت سابقاً إلى أن الصراع الأيديولوجي كان إحدى أبرز سمات الحرب العالمية الثانية على الرغم مما وصل إليه من تسطيح وتبسيط في شكل دعاية وصلت حد الإسفاف والابتذال أحياناً كثيرة خلال الحرب، بحيث يصعب إدراك الصلة بين الدعاية والأيديولوجيا في أغلب الأحيان. ويكفي إلقاء نظرة في خطب ونستون تشرتشل، رئيس الحكومة البريطانية، أثناء الحرب، وشعار «العالم الحر» فيما بعد، لإدراك الإسقاطات الأيديولوجية التي تطل من خلال دلالات الخطاب السياسي.

ليست الأيديولوجيا «بدعة» ماركسية على الرغم مما أسهم ماركس في بلورة دلالاتها الفكرية والسياسية. والمفهوم قديم قدم الصراعات بين الكيانات السياسية التي اختلف نظامها السياسي الواحد عن الآخر. وهكذا ظهر الصراع بين إسبارطة وأثينا، الذي أدى إلى نشوب الحروب البلبونيزية كصراع بين النظام الأرستقراطي والديموقراطي، وبين فرنسا الثورة وملوك أوروبا وأمرائها، في المراحل الأولى على الأقل، كصراع بين الحرية وحكم القصور الملكية والاستبداد. والشيء نفسه يمكن قوله عن الصراع خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة بعد ذلك. وفي

Digitized by Birzeit University Library

الواقع، فإن الصراع انعكس خلال الحرب الأهلية في أسبانيا خلال الثلاثينيات من القرن العشرين على الرغم من أن القوى العظمى تجنبت الصدام المباشر بينها لأسباب عديدة. وما جرى من صراعات خارج مراكز القوى خلال الحرب الباردة، وتدخل القوى العظمى غير المباشر والمباشر، يعيد مدى وحدود أدوار القوى العظمى خلال الحرب الأهلية في أسبانيا إلى الذاكرة بشكل أو بآخر. وعلى الصعيد النظري، اقترنت الديموقراطية بـ «الفوضى» لدى العديد من المفكرين منذ زمن بعيد. ولم يكن إدموند بيرك، ناقد الثورة الفرنسية، الرائد الأول.

يبدو لي أنه لا بدّ من الإشارة في سياق هذه الملاحظات العابرة إلى أن الحرب الباردة أثارت اعتقاداً لدى البعض، وليس الجميع، أن الميزة الأيديولوجية اقتصرت على الأحزاب الشيوعية والاشتراكية الثورية بشكل خاص، ونظم حكم الحزب الواحد بشكل عام. ولا شكّ في أن الحركات والأحزاب الأيديولوجية سعت إلى الانفراد في الحكم، وإقصاء الغير، اعتقاداً منها أنها تملك أكسير إشفاء الدولة والمجتمع من المشاكل المستعصي حلها والأزمات الخانقة، وطرحت نفسها بديلاً وحيداً للتغلب عليها. لكن البديل، بحد ذاته وبعيداً عمن ادّعى أصحابه أنه يملكه، طرح خيارات عديدة. لكنهم ليسوا الوحيدين. هكذا أضفى زعماء التورز التقليديين صفة القداسة على حق الوراثة الملكية. وعندما قام الويغز باستبدال العائلة الملكية الحاكمة في الفترة بين العامين ١٦٨٤-١٦٨٨، كان ذلك خرقاً لمنظور فكري اعتبر من المسلمات. وأكثر من ذلك، رأى بعض التيارات من التورز الذي ما زال يعتقد بحق الحكم الإلهي للملك بذلك عملاً أشبه بالخطيئة، وذلك من منطلق أيديولوجي خاص بتلك التيارات. ومن منطلق أيديولوجي آخر، قام كروموبل بسحق حركة المساواتيين قبل ذلك خلال ١٦٤٧-١٦٤٩، نظراً لما بدا له من أيديولوجية سياسية يمكن أن تؤدي إلى تهديد مفهوم الملكية الفردية. لكن الخلافات الأيديولوجية لمنظور نظام الحكم في إنجلترا في القرن السابع عشر اقتصر على الحالة الخاصة الإنجليزية. وعندما انفجرت الثورة الفرنسية العام ١٧٨٩ تعدت الإسقاطات والتحولات فرنسا نفسها.

تكفي نظرة خاطفة في «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» -٢٧ آب العام ١٧٨٩- لإدراك الانقلاب الهائل: حل إنجيل حقوق الإنسان والمواطن «الطبيعية والمقدسة وغير القابلة للتغيير» محل قدسية الملك. وعندما وصل دعاته إلى الحكم، فقد القانون الكثير من صبغته القطعية وأصبح أداة لتنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية، وأخذ شكل القانون الوضعي. وأصبح الملك إنساناً بعد أن كان يشع هالة فوق أرضية خلال استعراض مواكبه بين الجمهور وفي الحفلات الملكية كما يصفها هبرماس في كتابه عن تحولات بنى الرأي العام. ولو عاش فوكوياما آنذاك لظهر كتابه عن نهاية التاريخ. ولا حاجة هنا لاستعراض تفاصيل إعلان حقوق الإنسان والمواطن. ولم يعد الإنسان شيئاً تابعاً (subject) كما جرى تعريفه

Digitized by Birzeit University Library

في النظم السياسية حتى العام ١٧٨٩، وأصبح "التابع" "مواطناً" كما شاع في فلسفة الاستنارة -روسو بشكل خاص- والثورة. وباختصار، فقد دشنت الثورة أيديولوجية جديدة حلّت على أنقاض أيديولوجية حق الملك الإلهي، وأخذت أحدَّ صيغة لها لدى اليعاقبة من أمثال مارا وهبرت وروبسبيير وجوست. وعادت الأيديولوجية الثورية لتأخذ صيغة أقل حدة في العامين ١٨٤٨ و١٨٤٩ على صعيد الخطاب السياسي، لكنها شملت معظم البلدان الأوروبية كما ورد سابقاً.

هناك خاصية جديدة برزت خلال الفترة بين العامين ١٧٨٩-١٧٩٤: لا شك في أن ثورة العام ١٧٨٩ كانت فرنسية قبل كل شيء، لكن قاموسها الأيديولوجي كان أوروبياً، وربما يمكن القول إنسانياً. بذلك اختلفت اختلافاً جذرياً أيديولوجياً عن الثورة البيورتانية في إنجلترا في منتصف القرن السابع عشر. وإذا وجد شبه بينهما فلعل أهمه اقتصر على حكم حَمَلَةِ لوائها وفشلهم في إقامة نظام حكم مستديم. أما أهم أوجه الاختلاف، فيعود إلى الرسالة الأيديولوجية لكل منهما: الأولى إنجليزية، والثانية تحمل دلالات عالمية عامة، بالإضافة إلى عنوانها الفرنسي الخاص. ولم ينحصر الطرح الأيديولوجي للثورة على الصعيد النظري، وإنما انعكس قبيل إعلان الحرب ضد النمسا في ٢٠ نيسان العام ١٧٩٢ بأسبوع تقريباً. فقد أكد رجال الثورة آنذاك -من جماعة بريسو الوسطية وليس من اليعاقبة كما يمكن أن يظن- أن الشعب الفرنسي "صديق" الشعوب التي ترزح تحت نير الحكم الاستبدادي، ولا يعتبرون الشعوب المحكومة "أعداء" الشعب الفرنسي. ومهما اختلف الدارسون حول حتمية أو احتمال تحول الثورة من حركة رمت إلى إصلاح نظام الحكم الملكي في فرنسا، أو إقامة نظام جمهوري، إلى سلطة سعت لـ "تصدير" الثورة إلى بلدان أوروبا، فلا شك في أن الجماعات الثورية اعتقدت أنها أصحاب رسالة. وقد استمر الشعور بحمل علم الرسالة لدى التنظيمات والجماعات التي سعت إلى الإطاحة بأنظمة الحكم السائدة في البلدان الأوروبية طيلة النصف الأول من القرن التاسع عشر، وانتهت بفشل ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩. وبينما حاولت الجماعات الثورية التي وصلت إلى الحكم في فرنسا إجراء إصلاحات اجتماعية خارج فرنسا، كالقضاء على بقايا نظام الإقطاع، وإزالة الحواجز الجمركية المحلية، فإن "التحرير" تحول إلى سيطرة فرنسية عسكرية مباشرة على صعيد الواقع.

ما أود الوصول إليه هنا نقطتان تبدو لي هامتين:

١) أدى غياب أي شكل من أشكال المؤسسات التمثيلية إلى نشوء حركات حملت علم الإصلاح الديموقراطي وأنتجت أيديولوجيات ثورية، ديموقراطية في مضمونها وعنيفة في وسائل تحقيقها. أما العوامل التي فعلت فيما يبدو من تناقض بين الأهداف والوسائل فمعقدة، وهي موضوع البحث التاريخي. وأدرك

Digitized by Birzeit University Library

الساسة البريطانيون مخاطر التحدي، وليس تاريخ الإصلاحات البرلمانية منذ العام ١٨٣٢ سوى محاولات لاحتواء مخاطر التحدي.

٢) لا شك في أن تحول الثورة الفرنسية من "تحرر" ذاتي إلى الادعاء بـ "تحرير" الآخرين موضوع خلاف بين الدارسين. وقد ذهب بعض الدارسين إلى أن تاريخ الثورة المضادة التي بدأ المهاجرون وأنصار القصر الملكي منذ وقت مبكر هو تاريخ الثورة الفرنسية. صحيح أن التاريخ لا يعرف "لو"، أي لو لم تحدث "الثورة المضادة" لما سعى رجال الثورة إلى "تحرير" أوروبا. ولو أمكن ذلك لعرفنا هل قادت الأيديولوجيات التي رافقت مراحل الثورة خلال ١٧٩٢-١٧٩٥ بالضرورة إلى "تحرير" الآخرين؛ أي إلى إقامة مؤسسات سياسية، مستوحاة من المثال الفرنسي شكلياً على الأقل، لكي تضفي انطباعاً "تحرريّاً" في الظاهر، وتحول الأنظار عن واقعه المادي من احتلال وحكم أجنبي فرنسي.

عندما عقدت روسيا وبروسيا والنمسا "الحلف المقدس"، واستخلف باتفاقية الأربع بعد انضمام إنجلترا -لوقت قصير- في العام ١٨١٥، ظن قادة الدول الأولى أن آلة القمع كفيلة بضمان استدامة النظم السلطانية القمعية. وفي الواقع، فقد نجح قادة روسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا فيما بعد في قمع حركات التمرد في الأقاليم الإيطالية وأسبانيا وغيرهما بعد العام ١٨١٥ وخلال العشرينيات إلى حد بعيد. وخاض قادة الدول معركتهم الأخيرة على الصعيد العسكري وخسروا معركة الوفاق مع شعوب البلدان الأوروبية. فقد نمت وازدهرت حركات وتنظيمات التحول الديموقراطي والقومي، ما دفع بعض الدارسين إلى اعتبار الفترة بين العامين ١٨١٥-١٨٤٨ "ربيع أوروبا". ودعا البعض الآخر من الباحثين قادة الحركات والتنظيمات الأيديولوجية بالحالمين؛ أي أنبياء المستقبل الديموقراطي والقومي.

أخذت المنظورات الفكرية السياسية والاجتماعية للحركات الديموقراطية شكلاً ومضموناً أكثر وضوحاً وخصوصية ذاتية بها خلال الفترة بين العامين ١٨١٥-١٨٤٨، ويمكن الحديث عن "أحزاب" بتحفظ شديد: هناك الجمهوريون الذين صاغوا منظورهم الفكري الراديكالي، وعبروا عن طموحات البرجوازية الناشئة من رواد صناعة، وأصحاب حوانيت، أو من أصحاب مهن حرة كالمحامين، وأصحاب صحف وغير ذلك؛ وهناك الاشتراكيون الذين أولوا "المسألة الاجتماعية" أهمية خاصة؛ وهناك الليبراليون الذين سعوا إلى ضمان الحريات المدنية وسيادة القانون ودولة المؤسسات. وليس من الصعب ضرب العديد من الأمثلة. ولا شك في أن هذا التعميم لا يأخذ بعين الاعتبار مرونة الحراك السياسي من "معسكر" إلى آخر. كذلك لا يتناول التعميم الخصوصيات المحلية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن تيارات المعارضة الإيطالية كانت جمهورية بأغلبيتها الساحقة، بخلاف الألمانية أو

Digitized by Birzeit University Library

الهنغارية، وبلغ الانقسام "الحزبي" في فرنسا درجة عالية من التكامل وبلورة المنظورات لنظام المستقبل، وبتعبير آخر برز التباين الأيديولوجي بين كل فريق وفريق. وانعكس ذلك بشكل واضح خلال الأعوام ١٨٤٨-١٨٥٠. لكن الاختلاف في المنظورات الفكرية والخصائص الذاتية تضمن قواسم مشتركة لا يمكن إهمالها: شكلت جميعها أقلية داخل مجتمعاتها المختلفة، ولجأت إلى العمل السري في أغلب الأحيان. وانتمى معظم أفرادها إلى مجتمع المدينة والعاصمة بشكل خاص. وندر من اعتقد من بين صفوفها أنه يمكن تحقيق منظوره السياسي بالتوافق مع الأنظمة السياسية القائمة. وهذا ينطبق على العديد من عناصر "المعسكر" الليبرالي نفسه. ولا شك في أن سياسة قمع حرية العمل السياسي أسهمت في حدة "ثورية" حركات الإصلاح الديموقراطي. والحركة الوحيدة التي تمتعت بحيز معين من حرية النشاط السياسي هي الحركة التشارتية في إنجلترا. ولعل ذلك أسهم في صياغة برنامج الإصلاح السياسي الذي انعكس في "ميثاق الشعب" بذلك الوضوح والتحديد، بينما بقيت منظورات التيارات الأخرى عامة إلى حد بعيد. والخلاصة أن الأغلبية الساحقة من تيارات المعارضة، إن لم تكن جميعها، اعتقدت أن الوسيلة الوحيدة لإقامة "الدولة الديموقراطية" هي الثورة، وإزالة الأنظمة القائمة بالعنف. إلى أي مدى كانت الوسيلة نتيجة حتمية لمضمون الأيديولوجيات السياسية والاجتماعية؟ وإلى أي مدى كانت إسقاطاً لطبيعة الأنظمة القسرية؟ هذا موضوع تحليل واجتهاد.

لم تنجح أي حركة من حركات الثورة الديموقراطية في تحقيق منظورها الديموقراطي خلال ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩. والنجاح الذي أصابه بعضها كان مؤقتاً كما حدث في فرنسا. لكن النظم السياسية الرسمية أدركت مهاب رياح الإصلاح. وشرعت في ترميم نفسها بصورة انتقائية. وكما ورد سابقاً، فقد جرى تكييف المطالب الإصلاحية التي أثارتها الحركات الثورية خلال ١٨٤٨-١٨٤٩، بحيث لا تعرض أنظمة الحكم لعاصفة اجتثاثها. وفشلت ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩، لكن روح الإصلاح نجحت في زعزعة أركان مبادئ أنظمة حكم ما قبل العام ١٨٤٨. ونظرة عابرة على دساتير ما بعد العام ١٨٤٩، تكشف أن العديد من المطالب الإصلاحية قد تم تحقيقها، لكن لتحصين أنظمة الحكم. وانعكس ذلك في دساتير ما دعوتها دساتير أنظمة الحكم السلطانية الدستورية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد حافظ دستور الإمبراطورية الألمانية على مبدأ حق الانتخاب العام، والشكل الاتحادي، كما طالبت الجمعية الوطنية في فرانكفورت خلال جلساتها ١٨٤٨-١٨٤٩، لكنه حافظ على صلاحيات الإمبراطور، التي كانت مصيرية من حيث الأهمية، وقيد حرية الهيئة التمثيلية -البوندستاغ- بكثير من القيود الدستورية. ولم يختلف وضع الولايات النمساوية كثيراً عن الحالة الألمانية من حيث الجوهر. من ناحية ثانية، اكتفت معظم حركات

Digitized by Birzeit University Library

المعارضة بحيز لا يستهان به من الحريات التي ضمنتها الدساتير آملة بدمقرطة النظام بصورة تدريجية وسلمية. وبذلك فقدت أيديولوجيتها الثورية، وأصبحت تكون أحد أركان النظام السياسي الرسمي بصورة مباشرة أو غير مباشرة. أما من استمر يتمسك بإصلاحات ديموقراطية "جذرية" كما يقال، فقد أصابه الإحباط وخيبة الأمل. وحياة ماتسيني بعد العام ١٨٧٠ مثال فقط. وهكذا بدا لقوى المعارضة الثورية أن رسالتها الأيديولوجية أصبحت واقعاً سياسياً بدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر، ومن تيار إلى آخر، وأخذ طابعها الحربي العام سابقاً شكل الحزب المنظم خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. والبلد الأوروبي الوحيد الذي استمرت الأيديولوجية ركناً أساسياً من أركان رسالة الحركات السياسية الراديكالية والحزبية خارج النظام السياسي الرسمي هو روسيا. ولم تُتح ثورة العام ١٩٠٥ الفرصة أمام قوى المعارضة الراديكالية تنظيم نفسها كما في البلدان الأخرى بسبب أزمة العلاقات بين القيصر والدوما وحلها، وانفجار الحرب العالمية الأولى.

وبينما اقتصرت العقائدية السياسية على الأحزاب والحركات الاشتراكية الثورية، وصبغت منظورات بعض الجماعات والمنظمات الوطنية والقومية المغالية في التطرف حتى الحرب العالمية الأولى، أحدثت ويلات الحرب الكارثية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية مناخاً ممتازاً لزيادة قوتها السياسية، وجذب قطاعات واسعة من الجماهير لتأييدها والانضمام إلى صفوفها، وتحويل أنظمة الحكم في العديد من الدول إلى نظم عنصرية وفاشية واشتراكية؛ أي إلى أنظمة عقائدية. وكما ورد سابقاً، فقد انتهت الحرب العالمية الثانية بانهيار الفاشية في إيطاليا، والنازية في ألمانيا، والعسكرانية في اليابان. أما الدكتاتوريات الفاشية في أسبانيا والبرتغال، فلم تعد ذات أهمية خاصة في موازين القوى الدولية. وبقي الاتحاد السوفييتي في أوروبا النظام العقائدي الوحيد. وكما أشرت سابقاً، فقد اعتقدت الأحزاب والحركات العقائدية أن الأيديولوجية ذات رسالة منذ الثورة الفرنسية بشكل بارز. وكانت إقامة نظم "اشتراكية" في بلدان وسط وشرق أوروبا عملاً مصطنعاً وليست حصيلة نضال شعبي تمكن قادته من الوصول إلى الحكم لتحقيق أهداف سياسية معينة.

نعود إلى السؤال الذي طرحناه سابقاً، لكن بشكل آخر: هل قامت أنظمة الحكم الديموقراطية في اليابان وألمانيا -الأجزاء المحتلة من قبل قوات الحلفاء- وحتى إيطاليا كخيار حر صرف أم لعب النفوذ الأجنبي دوراً في إقامتها؟ وبتعبير آخر، هل الأنظمة الديموقراطية الليبرالية في البلدان الأوروبية -والولايات المتحدة هذه المرة- بريئة، بخلاف الديموقراطية الثورية، بلا رسالة أيديولوجية سعت وتسعى إلى تحقيقها خارج حدودها، وبذلك حافظت على أحد مبادئها الأساسية -الخيار الحر- وتستثني مبدأ الفرض والإجبار القسري؟

Digitized by Birzeit University Library

ليست الحالة هنا كالحالة التي تحدث عنها ابن خلدون عن الأمم الغالبة والمغلوبة واللقاء الحضاري وما يمكن أن يسفر عنه، والتي أظهرت بريطانيا براعة فائقة في إجادتها في العديد من مستعمراتها كمصر والهند. ولم تكن الأمم المغلوبة -مناطق الاحتلال في ألمانيا واليابان وإيطاليا- أدنى حضارة من الأمم الغالبة. كيف جرى نشوء أو استنبات النظم الديموقراطية في ألمانيا الغربية سابقاً واليابان بعد الحرب العالمية الثانية؟

لا بدّ أولاً من ملاحظة تبدو لنا على جانب من الأهمية. لم تستثن أنظمة الحكم الديموقراطية أحياناً استعمال وسائل قسرية، وفي بعض الحالات استعمال وسائل قمع وعنف محدود من حين إلى آخر. والأمثلة على ذلك كثيرة. ويكفي ذكر قمع حركة الإضرابات في منتصف العشرينيات من القرن العشرين في بريطانيا، أو سياسة حكومة الجبهة الوطنية في فرنسا في أواسط الثلاثينيات ضد الحركات الفاشية وذات التوجهات السياسية الفاشية في فرنسا. لكن الصراع جرى داخلياً بين القوى السياسية في البلد ذاته وفي حالات خاصة. ولا تهمنا الحملات الدعائية التي صاحبت الحرب لزعزعة ثقة الرأي العام الألماني بنظام هتلر الدكتاتوري، والسياسة العدوانية اليابانية، وهالة "التحرير" من طغيان الدكتاتورية والفاشية التي حاول الحلفاء إضفاءها على الحرب. وبقدر ما كانت حملات الدعاية موجهة للخارج، كانت أداة لتجنيد الرأي العام المحلي إلى جانب سياسة الحرب. وفي الواقع، فقد أصابت نجاحاً كبيراً على الصعيد المحلي بشكل خاص.

عنى الاعتراف بالعدوان والإقرار بالهزيمة والاستسلام العملي فقدان مؤسسات الدولة للسيادة. وكانت قد بدأت دول الحلفاء الرئيسة -الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وإنجلترا- تتداول مصير ومستقبل دول المحور في مؤتمري طهران ويالطا بشكل خاص في أواخر تشرين الثاني وأول كانون الأول العام ١٩٤٤ ونيسان العام ١٩٤٥، بعد أن أصبح ميزان القوى العسكرية واضحاً لصالح الحلفاء. فقد انعقد مؤتمر يالطا تحت شعار "تحرير أوروبا"، ومن ضمنه "تحرير" دول المحور نفسها من أنظمتها النازية والفاشية. أما ما قصد قادة الدول من "التحرير" فذلك شأن آخر. ولم يكن المقصد تحرير البلدان التي سيطرت عليها الجيوش الألمانية واليابانية خلال الحرب فحسب، وإنما شمل دول المحور نفسها. ومن الطبيعي أن "التحرير" عنى اجتثاث أنظمة الحكم نفسها. وهذا بدوره طرح مسألة البديل. لم يثر البديل خلافاً بين قادة دول الحلفاء حتى مؤتمر يالطا الذي انعقد في شباط العام ١٩٤٥. فقد ساد تصور عام أن إقامة أنظمة حكم ديموقراطية في دول المحور ستضمن الأمن والاستقرار في أوروبا. مرة أخرى اختلف فهم زعماء دول الحلفاء الرئيسة للديموقراطية انطلاقاً من مبادئ أيديولوجية، وبينما عنت إقامة أنظمة حكم اشتراكية في نهاية المطاف من وجهة نظر ستالين، لم يعترِ روزفلت

Digitized by Birzeit University Library

وتشرتشل أدنى شك في أن المقصود إقامة أنظمة حكم ديموقراطية كما في إنجلترا والولايات المتحدة. لكن استمرار الحرب -آنذاك- كان أقوى من انفجار الخلاف بين الحلفاء. وأصبح الخلاف بارزاً خلال مؤتمر بوتسدام في تموز العام ١٩٤٥ بعد استسلام إيطاليا وألمانيا. وكان الحلفاء على قناعة تامة أن هزيمة اليابان غدت مسألة وقت، لا أكثر.

واجهت مسألة ما بعد الحرب الإدارتين الأمريكية والإنجليزية منذ وقت مبكر، وتألفت لجان متعددة لوضع إستراتيجيات سياسية مستقبلية. ولم تخلُ هذه الاستراتيجيات من منافسات، وبخاصة بين وزارات الخارجية والحربية في كلا البلدين، ولا تهمنا تفاصيلها.[٩] والمهم في الأمر أن جميعها تناولت استئصال أنظمة الحكم في دول المحور، واستنبات أنظمة ديموقراطية بديلة. ولم تعرف البلدان الأوروبية إقامة أنظمة حكم ديموقراطية قسرية من هذا القبيل. فقد دعاها البعض «الثورة الديموقراطية المصطنعة»،[١٠] و«ديموقراطية قسرية»،[١١] والإجبار على أن يكونوا «أحراراً».[١٢] وهكذا استحدثت تعريفات مختلفة لإبراز هذا النمط الجديد من «الديموقراطية». والقاسم المشترك لجميع هذه التعريفات والنعوت أن أنظمة الحكم التي قامت في أعقاب هزيمة دول المحور، لم تكن نتيجة لمقاومة محلية لأنظمة الحكم التي كانت قائمة قبل الحرب، أو حصيلة ثورة شعبية أطاحت بها. فحتى الحالة الإيطالية، فقد نشأت بفضل المساعدات المختلفة التي قدمت للمعارضة من قبل دول الحلفاء، وبخاصة من الولايات المتحدة.

لا شك في أن أنظمة الحكم الديموقراطية التي نشأت في إيطاليا والنمسا وألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية كانت نتيجة مباشرة للحرب. لكن طبيعتها الاستنباتية تجاوزت نتائج الحرب المباشرة، وعادت إلى طبيعة أنظمة الحكم التي سبقت الحرب وقيام الدكتاتوريات في إيطاليا وألمانيا، والمد العسكراني الاستعماري المتصاعد في اليابان بعد الحرب العالمية الأولى. وقد سبق استعراض تطور أنظمة الحكم السلطانية في ألمانيا، وفشل الإصلاحات الدستورية في إيطاليا منذ قبيل الحرب العالمية الأولى، التي انتهت بقيام نظام حكم موسوليني الفاشستي في إيطاليا بعد الحرب بسنوات قليلة. ولم تكن الحالة اليابانية بأفضل من ذلك بكثير. فقد حافظ الإمبراطور الياباني، الذي عرف باسم الميكادو، على سلطات واسعة، وبقيت الأصول القدسية لحكم العائلة المالكة التي عادت إلى ما يقرب من ألفي سنة متجذرة في نفوس المجتمع الياباني. ولم تحدث إصلاحات التحديث وما عرف بدستور ميجي في أواخر القرن التاسع عشر تغييراً كبيراً في طبيعة نظام الحكم السلطاني، بقدر ما مهدت الأرضية لنهضة يابانية اقتصادية ندر مثيلها خارج أوروبا والولايات المتحدة. وخلاصة القول، إن إقامة أنظمة الحكم الديموقراطية في دول المحور بعد الحرب العالمية الثانية، استنبتت خلافاً لتراث طبيعة أنظمة الحكم هناك خلال القرن الماضي، ودشنت نمطاً جديداً في إقامة أنظمة حكم ديموقراطية.

Digitized by Birzeit University Library

كيف جرت عملية الاستنبات؟

لم يقم الحلفاء الغربيون، الولايات المتحدة وإنجلترا، بفرض دستور معد لبلدان المحور كما يمكن أن يظن، لكنها اعتبرت بلا سيادة بعد انهيار أنظمة الحكم هناك، وبذلك انتقلت السيادة إلى حكام دول الحلفاء العسكريين في بلدان المحور في أوروبا واليابان عملياً. وأجبر هيروهيتو، إمبراطور اليابان، على التخلي على ما تمتع به من صبغة دينية لمؤسسة الإمبراطورية. ومارست الولايات المتحدة الضغوط على الدايت الياباني لتجريد الإمبراطور من أملاكه الواسعة، ووضع ميزانية القصر الإمبراطوري تحت مراقبة الدايت الذي أصبح طرفاً في تحديدها. كذلك جرد الإمبراطور من صلاحياته الدستورية الواسعة فيما يتعلق بالجيش، وإسناد تأليف الحكومة، دون الاكتراث بموازين قوى الأحزاب السياسية إذا اقتضت الحاجة. ولعل الأمر الذي يثير الانتباه بشكل خاص أن المداولات بشأن إدارة البلاد في مجالات مختلفة بين الإمبراطور وقائد القوات الأمريكية، ماكآرثر، جرت في مكتب قائد القوات الأمريكية خلال السنوات الأولى التي تلت انتهاء الحرب وليس العكس. وعنى ذلك من هو صاحب السيادة على الصعيد العملي.[١٣]

اختلفت سياسة الحلفاء الغربيين -الولايات المتحدة وإنجلترا- تجاه إيطاليا عن مثيلتها تجاه اليابان وألمانيا على صعيد استنبات نظام سياسي على صورتهما. فقد كان نظام حكم موسوليني الفاشستي أضعف حلقات دول المحور اقتصادياً وعسكرياً، وواجه معارضة في أواخر سنوات الحرب. وتم اغتياله أثناء محاولته الهرب في نيسان العام ١٩٤٥ على أيدي المقاومة المحلية، وكان المارشال بادوجليو قد ألف حكومة إيطالية مناوئة للنظام الفاشستي الذي استمر حوالي عشرين سنة. واعتبرت الولايات المتحدة وإنجلترا، وفرنسا فيما بعد، أن الإيطاليين قاموا بما أرادوا القيام به: تغيير النظام السياسي. وبذلك لم تعد تشكل إيطاليا «مشكلة» سياسية بعد أن أصبحت مسألة إيطالية من وجهة نظر قوات الحلفاء في إيطاليا.[١٤] وكانت قوات الحلفاء قد أمدت المعارضة الإيطالية بالمساعدات المختلفة، وعملت على إحداث الانشقاق داخل القيادة السياسية والعسكرية والإيطالية منذ منتصف العام ١٩٤٣. لكن ما بدا من عدم تدخل مباشر في استحداث نظام ديموقراطي جديد لا يعكس الواقع، فقد استمرت الولايات المتحدة بشكل خاص في مد يد العون بطرق مختلفة للقوى السياسية الإيطالية المناوئة للقوى الراديكالية من شيوعيين، واشتراكيين، وفوضويين، فيما بعد.

تأثرت سياسة الحلفاء الغربيين -الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا فيما بعد- تجاه دول المحور بعوامل عديدة، كان اثنان أهمها: الاختلاف في خصائص وطبيعة نظمها السياسية عن أنظمة دول المحور التي اعتبرها الحلفاء الغربيون عدوانية

Digitized by Birzeit University Library

ومسؤولة عن انفجار الحرب، ونشوب المنافسة الشديدة التي تحولت إلى حرب باردة بعد الحرب العالمية الثانية بين الحلفاء الغربيين والاتحاد السوفييتي. وبرزت الخلافات في مؤتمر بوتسدام في تموز العام ١٩٤٥، واشتدت بصورة مطردة بعد ذلك. ووصلت الخلافات بين الاتحاد السوفييتي من جهة، وإنجلترا والولايات المتحدة خاصة، ذروتها حول مستقبل ألمانيا، وانتهت بتقسيمها كما هو معروف.

اعتبرت الولايات المتحدة وإنجلترا هتلر ونظام الحكم النازي المسؤول الرئيس عن ويلات الحرب ومآسيها. وتألفت لجان وزارية وحكومية لبلورة سياسة ما بعد الحرب تجاه ألمانيا. وطرحت اللجان «حلولاً» عديدة ومختلفة. ودعا البعض إلى إنشاء دويلات عدة في الشمال والجنوب ووضع المناطق الصناعية الغنية تحت سيطرة دول الحلفاء -بريطانيا أولاً وفرنسا فيما بعد- لكن هبوب رياح الحرب الباردة دفعت الحلفاء الغربيين إلى تعديل إستراتيجياتهم السياسية، وأخذت أولوية إقامة «حصن» لدرء «الخطر الشيوعي» تحتل حيزاً قوياً في إستراتيجياتهم السياسية خلال ١٩٤٥-١٩٤٧.

لم تقم معارضة قوية لنظام حكم هتلر. فقد مات بعضها في معسكرات الاعتقال أو بالرصاص، وعاش من بقي منها هنا وهناك في الخارج. وترك انهيار الحكم «فراغاً» نتيجة لذلك. وبالطبع، لم يدر في خلد الحلفاء -الولايات المتحدة وإنجلترا- بقاء إدارة الاحتلال إلى الأبد.[١٥] فقد كانت فكرة إقامة نظام حكم ديموقراطي هي السائدة لدى السياسيين الإنجليز والأمريكيين منذ العام ١٩٤٣. لكن إقامة نظام حكم ديموقراطي كانت بحاجة إلى ديموقراطيين وقوى ديموقراطية على شكل أحزاب وتنظيمات سياسية. وهذا ما كان غائباً. فقد عاد من عاد من المعارضة الألمانية بعد الحرب كأفراد وجماعات، لا كأحزاب أو تنظيمات.

كانت أول خطوة قام بها قادة الاحتلال إقامة إدارة مدنية بعد طرد الآلاف من النازيين من مناصبهم، وتوحيد إدارة مناطق الاحتلال التي كانت تحت سيطرة الإدارة العسكرية الأمريكية والبريطانية. وتمهيداً لإقامة جهاز حكم مركزي، فقد جرت انتخابات محلية ومنطقية في العام ١٩٤٦. وأتاحت الإدارة العسكرية الفرصة للقيام بالنشاط السياسي تحت رقابة شديدة خوفاً من عودة فلول الحزب النازي إلى تنظيم أنفسها في حزب أو حركة من جديد، ومن قيام تنظيمات شيوعية تعمل لصالح الاتحاد السوفييتي.

اصطدمت إقامة الأحزاب السياسية بصعوبات عدة في ألمانيا بعد الحرب. وأظهر الاتحاد السوفييتي نجاعة خاصة في مناطق احتلاله. وترك الحرية للتنظيمات التي أطلقت على نفسها "اللجان المعادية (anti) للنازية أو للفاشية" لتوحيد نفسها

Digitized by Birzeit University Library

سياسياً. وقام الحزب الاشتراكي الألماني في مناطق الاحتلال السوفييتي برعاية وتوجيه من قوات الاحتلال السوفييتية فيما أصبح ألمانيا الشرقية لاحقاً. وللمحافظة على المظهر "الديموقراطي" التعددي، فقد سمحت إدارة الاحتلال السوفييتية لقوى سياسية غير ماركسية إقامة أحزاب كالحزب الديموقراطي المسيحي. ولكن هذه بقيت هامشية وشكلية صرفة. ولم يخلُ تأسيس الأحزاب في مناطق الاحتلال الأمريكي والبريطاني والفرنسي من مواجهة عقبات أمامه. وكما أن الاتحاد السوفييتي رعى تنظيم الحياة السياسية ١٩٤٥-١٩٤٧ على صورته، لم يختلف الأمر في مناطق الاحتلال الأخرى، وإن اختلفت في طبيعتها وخصائصها.[١٦]

وجب على أي مبادرة لإقامة أي شكل من أشكال التنظيم، سياسية كانت كالأحزاب، أو مدنية كالنقابات، أن تحصل على إذن رسمي خاص من قوات الاحتلال التي تحولت إلى إدارة مدنية فيما بعد. وكانت الولايات المتحدة وإنجلترا في خلاف حول مستقبل ألمانيا منذ المراحل الأخيرة من الحرب. ورأت الولايات المتحدة أن النظام الاتحادي يجب أن يشكل أساس وإطار الكيان السياسي لألمانيا في المستقبل، بحيث تتمتع كل بلد بمؤسسات إدارية وتمثيلية ذاتية. مقابل ذلك، بذلت إنجلترا -وتشرتشل بالتحديد- جهوداً لإقناع الولايات المتحدة بجدوى إقامة نظام سياسي مركزي مكان الشكل الاتحادي السابق لألمانيا. أما الفرنسيون فلم يعيروا اهتماماً قاطعاً لهذا الشكل أو ذاك، فقد اكتسبت مصالحهم الخاصة الأولوية. وأقامت كل دولة أجهزة إدارية محلية بناء على تصورها لمستقبل ألمانيا. والقاسم المشترك بين جميع دول الاحتلال -أو «التحرير» لما كان يحلو لبعض الساسة تسميتها- أن انعقاد المجالس الإدارية المحلية وجب عليها أن تستأذن الإدارة العسكرية لانعقادها، وأن تحصل على موافقة لكل قرار تتخذه. ولم يخلُ التعاون من نظرة سلبية من قبل بعض الألمان من وصم رؤساء وأعضاء المجالس المحلية بـ «العمالة» من حين إلى آخر، فقد تم تعيينهم في مناصبهم المختلفة من قبل إدارة قوات الاحتلال، وأداروا البلاد وفقاً لتعليماتها.[١٧] وفي الواقع، فإن صلاحيات مجالس الإدارة المحلية ورؤسائها، افتقروا إلى شرعية محلية، وجل ما كان يمكن أن يدّعوه من شرعية رجعت إلى غياب الشرعية بعد انهيار الحكم النازي.

لم يجرِ أي حديث في اللجان كافة في دول الاحتلال أو في المؤتمرات بين الحلفاء عن احتلال مستمر. واحتلت ضرورة إقامة دول أو دولة ألمانية «ديموقراطية» و«سلمية» جميع المداولات على المستويات المختلفة. وبرز السؤال من سيملأ الفراغ السياسي الذي تركه انهيار الحكم النازي؟

لم تسمح إدارة قوات الاحتلال الأمريكية والإنجليزية لرؤساء المجالس الإدارية وأعضائها بممارسة أنشطة سياسية. فقد وكلت إليهم إدارة الشؤون المدنية كتوفير

Digitized by Birzeit University Library

المواد التموينية، والمواصلات، والصحة، وغير ذلك. وعندما سمح في انتخابهم في أواخر العام ١٩٤٥ وخلال العام ١٩٤٦ انتخبوا برعاية فوقية، وجرت «الانتخابات» على شكل مشاورات وتوصيات بين الإدارات العسكرية المدنية ورجال محليين في الأماكن التي جرت «الانتخابات» فيها. وهذا ينطبق على رؤساء المجالس بشكل خاص. وعندما بدأت البوادر لإقامة أحزاب سياسية في أواخر العام ١٩٤٥ وخلال العام ١٩٤٦، تعرض رؤساء المجالس الإدارية الألمانية المحلية وأعضاؤها لنقد شديد بسبب فقدانهم للشرعية الشعبية.[١٨]

بدأت البوادر الأولى لإقامة الأحزاب السياسية منذ أواخر العام ١٩٤٥. فقد أخذت فلول الحزب الاشتراكي الألماني بزعامة كورت شوماخر تلملم شظاياها شيئاً فشيئاً. كما أن الإدارة البريطانية أخذت تسمح بإقامة النقابات العمالية على الصعيد المحلي. ومن الأرجح أن قيام حكومة عمالية في إنجلترا بعد الحرب لم يخلُ من تأثير على سياسة إنجلترا في إعادة تنظيم الحياة العمالية في مناطق الاحتلال. وواجه قيام أحزاب لا اشتراكية أو لا عمالية -برجوازية بلغة عقائدية- صعوبات عديدة. ولم تبدِ أحزاب جمهورية ڤايمر -عدا الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي- معارضة تستحق الذكر لتعيين هتلر كمستشار لألمانيا في آخر العام ١٩٣٢ وأول العام ١٩٣٣، وتعاونت الأحزاب الرئيسة معه قبل حلها. من ناحية ثانية، رأت إدارات الاحتلال، وبخاصة الأمريكية، أن كثرة الأحزاب في جمهورية ڤايمر كانت أحد الأسباب الرئيسة في شلل الحياة السياسية الرسمية التي أدت إلى قيام الحكم النازي، واستعمال قانون الطوارئ كوسيلة وكمحاولة لإحلال الاستقرار السياسي في السنوات الأخيرة من حياة جمهورية ڤايمر. وعلى الصعيد المحلي الألماني، أخذت قيادات محلية مختلفة الأطياف تسعى لتنظيم نفسها لملء «الفراغ» الذي نشأ بعد انهيار نظام الحكم. وكانت فلول حزب المركز التقليدي بزعامة كونراد أدناور، الذي شغل رئاسة مدينة كولون، أكثر الجماعات نشاطاً. وانتهت هذه المحاولات بإقامة الاتحاد المسيحي الديموقراطي في مناطق الاحتلال الأمريكية والبريطانية في الشمال والغرب، والاتحاد المسيحي الاجتماعي في باڤاريا. وألف الحزبان كتلة واحدة في مجلس النواب مثلت التيارات المحافظة في المجتمع الألماني.[١٩]

خلاصة الأمر، أن الفترة بين العامين ١٩٤٥-١٩٤٧ شهدت ميلاد أحزاب الحكم الرئيسة فيما بعد. أما التيارات الديموقراطية التي مثلت مصالح شرائح عديدة من الطبقة الوسطى وذوي المشاغل المتوسطة، فقد أقامت الحزب الديموقراطي الحر الذي رأى بنفسه استمراراً للحزب الديموقراطي في جمهورية ڤايمر، والأحزاب الديموقراطية الصغيرة ذات النزعات الراديكالية خلال حكم عائلة هوهنزلورن قبل الحرب العالمية الأولى. وعندما اشتدت حمى الحرب الباردة، حرمت العناصر

Digitized by Birzeit University Library

الماركسية في مناطق الاحتلال الأمريكية والإنجليزية والفرنسية من ممارسة الحياة السياسية الرسمية الحرة. وكان هاجر العديد منها إلى مناطق الاحتلال السوفييتية. وكان الحلفاء قد اتفقوا على استعادة النمسا لاستقلالها، وإقامة نظام سياسي حيادي أسوة بحالة بلجيكا في الماضي وسويسرا تقليدياً.

وعلى العموم، يمكن القول إن استنبات أنظمة حكم جديدة بعد الحرب العالمية الثانية أخذ أشكالاً عديدة، لكنها لا تخلو من قواسم مشتركة عامة في بعض الحالات. وكانت أول خطوة قام بها الحلفاء الغربيون إقصاء رجال النظام السابق من ذوي المناصب الرفيعة بشكل خاص كرؤساء الدول الإقليمية والمدن والأقضية والإدارة العامة. وتم «تطهير» النظام بصورة جذرية أكثر في مناطق الاحتلال السوفييتي. وشمل «التطهير» الشركات الصناعية، وبخاصة الاحتكارية. وتم الاتفاق على تدمير الصناعات الحربية أو ذات الصلة بها. ونتيجة لذلك، نشأت طبقة إدارية جديدة برعاية وتحت مراقبة إدارة قوات الاحتلال المدنية. وعندما بدأت تتألف الأحزاب السياسية في دول المحور راعت هذه الأحزاب الأجواء السياسية بعد الحرب، وجرى نشاطها تحت مراقبة شديدة من قبل إدارة الاحتلال. وعلى سبيل المثال لا الحصر، لم تكتف الولايات المتحدة بدور الإشراف في اليابان، وألفت لجان لرسم سياسات اقتصادية. وعندما قامت الأحزاب السياسية بسن دساتيرها الجديدة بعد الحرب، أقامت أنظمة حكم برلمانية لم تعهده في الماضي: أقيل الملك في إيطاليا على الرغم من أن موسوليني كان قد جرده من صلاحياته طيلة حكمه. وتأسست الجمهورية الإيطالية المعاصرة بترحيب أمريكي، وجرد الإمبراطور الياباني من جميع صلاحياته السابقة، وأقيمت الجمهورية الاتحادية الألمانية في مناطق الاحتلال الأمريكي والإنجليزي والفرنسي بعد أن تخلت إنجلترا عن موقفها الوحدوي. ومن الواضح أن المنظور الأمريكي لمستقبل الأنظمة السياسية في دول المحور وإستراتيجياته كان له القول الفصل إلى حد بعيد. فقد كانت الولايات المتحدة المنتصرة الكبرى، وربما الحقيقية، في الحرب.

لا شك في أن إستراتيجيات استنبات أنظمة حكم ديموقراطية بعد الحرب في دول المحور قد أصابت نجاحاً كبيراً.[٢٠] وتم استنباتها برعاية من الولايات المتحدة بشكل خاص. وقد بدا وكأنه تجربة فريدة من نوعها وأهميته تكمن في حيثيته الخاصة. لكن التجربة تجاوزت أهميتها المكانية والزمنية. وعادت أهميتها التاريخية والسياسية لتبرز خلال الثمانينيات من القرن العشرين من جديد. فقد راحت الولايات المتحدة تخطط لتجربة مشابهة في أمريكا الجنوبية والوسطى بشكل خاص وفي العراق مؤخراً. ومن الطبيعي أن تكرار التجربة يطرح سؤالاً مهماً:

Digitized by Birzeit University Library

جاهزية إستراتيجيات سياسيات الاستنبات الخارجي للنجاح كما نجح في ألمانيا الاتحادية وإيطاليا واليابان.[٢١] والسؤال الذي لم أجد تناولاً له في البحث التاريخي، بماذا اختلف استنبات الأنظمة الديموقراطية في هذه البلدان من حيث المبدأ، لا من حيث الوسائل والأهداف، عما جرى في وسط وشرق أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية؟ من الأرجح أنه لم يخلُ من دوافع أيديولوجية أيضاً، هذا بالإضافة إلى دوافع سياسية واقتصادية أخرى.

Digitized by Birzeit University Library

هوامش الفصل السادس:

[1] البنود الدستورية المهمة:

Kertesz, *Documents in the Polical History*, pp. 407.

[2] Brandt, *Der Lange Weg*, p. 179.

[3] Ibide. P. 187.

[4] عن:

Evans, *Parliamentary Reform in Britain*, p. 87.

[5] تفاصيل شروط حق الانتخاب:

Stephenson and Marcham, *Sources of: English Constitional History*, pp. 827 – 829.

[6] Evans, *Parliamentary Reform in Britain*, p. 90.

[7] Cobban, *A History of Modern France*, vol. 2. pp. 286 – 287, 289 – 290, 292 – 293.

[8] Paul Smith, "Political Parties, Parliaments and Women's Suffrage in France, 1919 – 1939", *FH*, vol. 11, no. 3 (September 1997), pp. 338 – 359; Siân Reyolds, "Women and Popular Front in France: The Case of the Three Women Ministers", *FH*, vol. 8, no. 2 (June 1994), pp. 196 – 225.

[9] تألفت لجان عدة في الولايات المتحدة بمبادرة وزارة الخارجية والدفاع والرئيس منذ وقت مبكر، ومنذ العام ١٩٤٣ بشكل خاص. وكشفت مداولات اللجان وتوصياتها عن مواقف مختلفة بين وزارة الخارجية والدفاع وصلت إلى حد المنافسة. انظر:

Bruce Kuklick, *American Policy and The Division of Germany: The Clash With Russia Over Reparation* (Ithaca and London: Cornell University Press, 1972), pp. 19 – 22; Richard L. Merritt, *Democracy Imposed. U.S. Occupation Policy and the German Public, 1945 – 1949.* (New Haven and London: Yale University Press, 1995), pp. 49 – 50.

[10] John O. Montgomery, *Forced to be Free. The Artificial Revolution in Germany and Japan* (Chicago: The University of Chicago Press, 1957), p. 16.

[11] هذا عنوان دراسة ميرت. تستعرض الدراسة مدى نجاح «استنبات» النظام الديموقراطي في ألمانيا الغربية سابقاً، وكيف استقبلت من قبل الرأي العام. ولم تخل ردود الفعل من ردود سلبية أحياناً وفي بعض السياسات، وبخاصة ما بين ١٩٤٥–١٩٤٧. راجع هامش رقم ٩.

[12] أحد المنطلقات الرئيسة لدراسة مونتغومري أن نمطاً جديداً من «الثورة»، بخلاف التصور الشائع لمفهوم الثورة، استحدث بفضل عوامل وقوى خارجية، وأنتج أنظمة حكم تعددية ديموقراطية بخلاف الثورات الكلاسية. أما الوسائل وسياسات الاستحداث فهي مختلفة. راجع هامش رقم ١٠.

[13] Kenneth J. Ruoff: *The People's Emperor: Democracy and the Japanese Monarchy*, 1945–1955. (Cambridge, (Massachusetts) and London: Harvard University Press Asia Center, 2001), pp. 39, 98 - 101.

[14] Montgomery, *Forced to be Free*, p. 17.

[15] Peter Pulzer, *German Politics, 1945 – 1995* (New York: Oxford University Press Inc., New York, 1995), p. 27.

Digitized by Birzeit University Library

[16] بشكل عام: Ibid., pp. ٢٣ – ٥٠.

[17] Christoph Weisz, "Deutsche Politik unter besatzungsherrschat", in *Westdeutschland Weg Zur Bundesrepublik: 1945 – 1949*, NE Institut Für Zeitgeschichte (München: Verlag C.H. Beck, 1976), p. 61.

[18] يتناول فاستس العلاقة المعقدة بين الإدارة المدنية التي أقامها الحلفاء الغربيون وبين بداية نشوء الأحزاب في مناطق الاحتلال. بشكل خاص: pp. ٦٣ – ٦٤، وقدرة الأحزاب على أن تلعب دوراً في المراحل الأولى لنشوئها: pp. ٦٥ – ٦٦. Ibid

[19] الأدبيات حول بداية نشوء الأحزاب في ألمانيا وافرة جداً بالإضافة إلى ذكر: Ibid.

[20] انظر على سبيل المثال للحالة الألمانية:

Richard Löwenthal, "Bonn und: Weimer: Zwei deutsche Demotcratien", in Heinrich August Winkler (Hrsg.), *Politische Weichenstellungen in Nachkriegsdeutschland, 1945 – 1953* (Göttingen: Vandenhoeek & Ruprecht, 1979), pp. 9 -25.

[21] Sonja Grimm, "External Democratization after War: Success and Failure", *in Democratization*,vol. 15, no. 3 (June 2008), pp. 525 – 549.

Digitized by Birzeit University Library
مكتبة جامعة بيرزيت

الخلاصة

يبدو واضحاً أن دساتير البلدان الأوروبية استوحت مبادئها وأشكالها وصيغها المختلفة من وحي ومبادئ ثورات ١٧٨٩-١٧٩٥ في فرنسا، وثورات ١٨٤٨-١٨٤٩ في البلدان الأوروبية، وإصلاح العام ١٨٣٢ في إنجلترا في أغلب الأحيان، حتى الحرب العالمية الأولى على الأقل. كذلك فإن قواها السياسية وأحزابها في البلدان التي عرفت الأحزاب استمدت منظوراتها السياسية من رواد قوى الإصلاح الديموقراطي التي قادت هذه الثورات، أو ظهرت في أعقابها. ولما كانت هذه القوى والرواد أصحاب منظورات مختلفة، كذلك اختلفت منظورات الأحزاب التي تأسست على خلفية تجارب قوى الثورات وإصلاح العام ١٨٣٢ أو ردود الفعل.

فشلت قوى الثورات المذكورة في إصلاح أنظمة الحكم السائدة آنذاك لأسباب سبق ذكرها. كانت قوى بلا جيش كما أشار أحد المؤرخين و«ثورات قديمة في زمن جديد» كما اعتقد آخر. ربما لا ينطبق هذا على الحالة الفرنسية في ١٨٤٨-١٨٤٩ في بعض الجوانب، لكن في بعضها فقط. عاد ذلك على الأرجح إلى أن الرواد كانوا ديموقراطيين من حيث المنظور العام، ولا ديموقراطيين من حيث الممارسة العملية. وهذا ينطبق على ديموقراطيي ١٧٨٩-١٧٩٣ في فرنسا. أما قادة ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩، فقد كانوا قادة إصلاح ديموقراطي، لا قادة تحول ديموقراطي في العديد من البلدان الأوروبية كدول ألمانيا وبلدان إمبراطورية النمسا. أما قادة التحول الديموقراطي -ومعظمهم من ذوي النزعات الجمهورية- فقد افتقروا إلى جنود. وأما مجتمعات العمق الأوروبي في الجنوب -عدا فرنسا إلى حد ما- فقد كانت مجتمعات زراعية تسودها العلاقات شبه الإقطاعية أو الإقطاعية.

سارعت قوى النظام إلى قراءة وجهة مهاب الرياح الجديدة، واكتفت بإعلان دساتير مختلفة كما سبق ذكرها، وأسهمت في مأسسة قوى النظام. لكنها نسيت «الزمن الجديد».

شكل لويس بونابارت وبسمارك أبرز ممثلي «الدستور بلا أنياب»، وبينما كان بونابارت آخرهم في فرنسا، تمكن بسمارك إرساء جذور نظام «الدستور بلا أنياب». عاد نجاح بسمارك أيضاً إلى اكتفاء معظم الأحزاب الألمانية في المشاركة في الحكم، لكنها مشاركة في الحكم بلا إرادة للحكم. والشيء نفسه يمكن قوله عن القوى السياسية في باقي البلدان الأوروبية كالنمسا وأسبانيا وإيطاليا على الرغم من اختلاف الخصائص والسلوك السياسي. البلد الوحيد الذي وضع نهاية لـ «الدستور بلا أنياب» كان فرنسا. ومن هنا انقسام أنظمة الحكم في أوروبا إلى أنظمة ديموقراطية برلمانية وأخرى سلطانية دستورية.

Digitized by Birzeit University Library

لا شك في أن الحالة البريطانية كانت فريدة. وأرادت أحزاب النظام أن تحكم منذ ١٦٨٨-١٦٨٩ بشكل خاص. وعلى الرغم من المد والجزر حتى العام ١٨٣٢، فإنها لم تتخلَّ عن ذلك كلياً. ولا تقل قدرتها في احتواء واستيعاب القوى الاجتماعية التي صارعت من أجل تحولها إلى شريحة من شرائح المجتمع السياسي الرسمي، كما انعكست في سلسلة الإصلاحات حتى الحرب العالمية الأولى، من أهمية. وكان زعماء حزبي الويغز والتورز إلى حد ما، الأحرار والمحافظين لاحقاً، رجال إصلاح لا دعاة ديموقراطية. لكن الخطوات الإصلاحية قادت إلى نظام ديموقراطي فيما بعد. وجرت الإصلاحات المختلفة كأجوبة استدعتها ضرورات واقع التطور الذي أحدثته الثورة الصناعية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

بينما استجاب النظام السياسي في إنجلترا، وعلى الأدق حزبا المحافظين والأحرار، لمطالب القوى التي طفت على السطح خلال التطور الصناعي الرأسمالي، وفي فرنسا لمبادئ الثورة الجمهورية، واصلت أنظمة الحكم السلطانية إصرارها على الاكتفاء بنظام الحكم الدستوري. وفي الواقع، فقد أثبت بعض الأنظمة، وبخاصة في ألمانيا، نجاعته من حين إلى آخر، وتجاهل قوى التغيير الجديدة بعد منتصف القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية. لم تعد المطالب إصلاحية، بل ديموقراطية، كذلك أحزاب دعاة التغيير. احتل العمال وعامة الفلاحين وصغار الموظفين الإداريين مكانة طبقة سابيس الثالثة في العام ١٧٨٩. وجاءت الحرب العالمية الأولى، وانفجرت فقاعة أنظمة حكم السلطانية الدستورية، فقد كشفت نتائج الحرب مواطن ضعفها، وعلى الأدق ضعف الرابطة بين أنظمتها السياسية وقطاعات واسعة من شعوبها، وأدى الانفجار إلى ظهور أنظمة حكم دكتاتورية بين الحربين العالميتين.

أسهمت عوامل عديدة بدرجات متفاوتة في تحول البرلمانية الدستورية إلى ديموقراطية برلمانية في بلدان كفرنسا وإنجلترا وبلدان شمال أوروبا الصغرى، كانت إقامة آليات الإصلاح والمراقبة من أهمها، وانفتاح أحزابها أمام قوى التغيير وإصلاح النظام لنفسه. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد لعبت اللجان البرلمانية في إنجلترا دوراً مهماً في تقصي مطالب الإصلاح المختلفة على الرغم من أن توصياتها لم تكن ملزمة في جميع الحالات، وأصبحت إحدى آليات النظام البرلماني نفسه. كذلك أتاح الحيز الواسع نسبياً من الحرية إقامة الجمعيات الأهلية والمدنية وذات المصالح الاقتصادية، لتصبغ الحياة السياسية والمدنية بصبغتها.

شكل استنبات أنظمة حكم ديموقراطية في بلدان أنظمة الحكم الفاشستية والنازية في إيطاليا وألمانيا واليابان بشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية، نمطاً جديداً في إقامة أنظمة حكم ديموقراطية. وكان دور الولايات المتحدة بارزاً وحاسماً في العديد من الأحيان، إن لم يكن دائماً. وأصابت عملية الاستنبات نجاحاً كبيراً بفضل

Digitized by Birzeit University Library

عوامل عديدة. ولم يستطع موسوليني وهتلر القضاء كلياً على جميع النزعات الديموقراطية وقواها. كما أن سياسة الولايات المتحدة في إقامة «قلعة» حصينة لامتصاص المد الشيوعي والاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية أسهمت في نجاح الديموقراطيات المستنبتة على التغلب على نتائج الحرب من بطالة وفقر. المهم في الأمر أن الولايات المتحدة اعتقدت أن سياسة الاستنبات يمكن أن تشكل إستراتيجية سياسية عامة في بلدان أخرى من العالم، وفي أحيان أخرى أضفت عليها طابعاً دولياً تحت غطاء الأمم المتحدة، أو إشراك دول أخرى كالاتحاد الأوروبي. حدث ذلك في بلدان عديدة كبنما، والسلفادور، وسيراليون، وأخيراً في العراق. وبعد هزيمة الاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة، أصبحت بلدان العالم أشبه ما يكون بمختبر لتجارب الاستنبات. أما مسألة الفشل والنجاح، فتعيد نقاش اللجنة التي عينتها الجمعية الوطنية التأسيسية الفرنسية لإعداد دستور العام ١٧٩١ إلى الذاكرة.

هناك ظاهرة تجدر الإشارة إليها عند دراسة نشوء الحركات التي حملت سمات ديموقراطية، بشكل أو بآخر، خلال المراحل الأولى من تاريخ الديموقراطية في أوروبا. ما يلاحظه الناظر في نشوئها، أن أكثرها ظهر في البلدان التي تحولت من جغرافيا (territory) إلى "دولة"، أو في البلدان التي سعى ملوكها أو أمراؤها إلى إقامتها كإنجلترا وهولندا وفرنسا، حيث لم يعد النظام الإقطاعي الرابطة الرئيسية بين الحاكم والرعية، أو كاد يختفي. ويطلق البعض عليها "الدولة المركزية". أما تأخر قيام هذه الحركات في بعض البلدان كفرنسا وأسبانيا، فقد عاد الى بعض العوامل المحلية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، نحن لا نعرف مدى تأثير طرد الهغنوت، الذين شكلوا شريحة اجتماعية واقتصادية مهمة في فرنسا، في "تأخر" نشوء قوى معارضة لسياسة الحكم المركزي في باريس حتى منتصف القرن الثامن عشر. فقد عكس طرد الهغنوت عجز النظام السياسي والاجتماعي عن الانفتاح والتعايش مع مبدأ التعددية المذهبية، بخلاف سويسرا مثلاً، وعلى جمود الحياة السياسية طيلة القرن السابع عشر، والنصف الأول من القرن الثامن عشر خلال مساعي عائلة البوربون لإقامة الدولة المركزية. والشيء نفسه يمكن قوله فيما يتعلق بأسبانيا بعد طرد المسلمين واليهود خلال القرن السادس عشر، وتعميم العلاقات شبه الاقطاعية في أسبانيا كافة. فقد شكل المسلمون واليهود النخبة الفكرية هناك. أما البلدان التي واجهت المشكلة القومية -إيطاليا وألمانيا مثلاً- فقد شكلت المسألة القومية عائقاً مهماً بسبب سيادة الدولة الإقليمية. البلَدان الوحيدان اللذان نجحا في إقامة شكل من أشكال المشاركة في الحكم هما هولندا وإنجلترا. أما سويسرا، فيمكن اعتبارها حالة خاصة.

شكل مبدأ المشاركة في الحكم محور مطالب التغيير كما ورد. واختلفت التبريرات لاستحقاق المشاركة في الحكم كما أسلفنا أيضاً. وعنى ذلك إقامة مؤسسات تمثيلية، أو المشاركة في الحياة السياسية -إنجلترا مثلاً- بغض النظر عن مدى

Digitized by Birzeit University Library

المشاركة وقوتها. ورأينا كيف شكل مبدأ المشاركة الفتيل الذي فجر الصراع بين ملوكها والبرلمان في إنجلترا. ولم تنجُ هولندا من صراعات داخلية بين أقاليم الاتحاد الهولندي وداخلها. ولم تجر الصراعات حول «إصلاحات ديموقراطية» أو «إقامة نظام ديمقراطي». ما زال «الملك» أو «الأمير» الراعي، وما عداهما الرعية. كذلك استمرت صلاحيات مؤسسات التمثيل تمنح كـ «امتيازات»؛ أي كنعمة أو مكرمة ملكية. أما الحركات التي نادت بإصلاحات «ديموقراطية» كالمساواتيين والحفارين، فقد قمعت بشدة من قبل دعاة التغيير أنفسهم، وفي بعض الأحيان من قبل النظام نفسه، كأتباع توماس مونستر. وباختصار، استمرت السلمية السياسية والاجتماعية (hierarchy) سائدة حتى ظهور فلسفة الاستنارة. واكتفى قادة المعارضة خلال أزمة ١٦٢٨ في إنجلترا بتسمية مطالبهم "استرحام الحق"، وبعد الانقلاب القومي في ١٦٨٨-١٦٨٩ "قانون الحقوق"، واستمر التورز؛ أي المحافظين فيما بعد، بشكل خاص اعتبار الاصلاحات ومنح حق الانتخابات كشكل من أشكال "الامتياز". مقابل ذلك، حدد الإصلاحيون الفرنسيون في العام ١٧٨٩ قاموس الحقوق بحقوق "الإنسان والمواطن". واستقى الإصلاحيون الفرنسيون منظورهم لقاموس الحقوق والواجبات من فلسفة الاستنارة، بينما انطلق المنظور البريطاني من قاعده السلمية الاجتماعية، وفي الواقع الطبقية، كأساس لمنظومة الحقوق والواجبات. وليس من الغريب أن تستمر الملكية والثروة، بغض النظر عن حجمها وطبيعتها، أساساً لحق الانتخابات في إنجلترا حتى أواخر القرن التاسع عشر، بينما بدأت الأصوات تتعالى في فرنسا لإلغاء مبدأ الثروة كأساس لحق الانتخاب والمشاركة السياسية في الحكم، بعد انفجار الثورة بثلاث سنوات فقط. والأهم من ذلك، أصبحت المواطنة، كأساس لمنظومة الحقوق والواجبات، إرثاً لجميع حركات وقوى الإصلاح الديموقراطي في أوروبا عامة. ولم تسلم إنجلترا نفسها من المد الديموقراطي كما انعكس في الحركة التشارتية. وعلى الرغم من الاختلاف بين النموذجين، وهو اختلاف جوهري، فإن كلا النموذجين دشنا عهداً جديداً في التاريخ الأوروبي بعد انهيار المؤسسات الرومانية.

وعلى الرغم من التأثير الواسع الذي أحدثه كل من النموذجين في البلدان الأوروبية الأخرى، فإن هذه البلدان لم ترَ بأيٍّ منهما نموذجاً للنقل والأخذ به كلياً. وأكثر من ذلك، فشل النموذج -النماذج عن الأدق- الفرنسي في فرنسا نفسها بعد سنوات عديدة، نظراً لجذرانيته على الأرجح، واحتاجت فرنسا ما يقرب من قرن حتى تكونت هوية نظامها السياسي. من ناحية ثانية، فشلت النظم السياسية الأوروبية أيضاً في الحفاظ على نفسها، ونشبت الثورات في جميعها تقريباً خلال ١٨٤٥-١٨٤٩. واضطرت أنظمة الحكم الأخرى إلى إقامة مؤسسات تمثيلية، ومنحت المعارضة الإصلاحية حيزاً محدوداً من المشاركة في الحكم، أو ما يسمى اليوم

Digitized by Birzeit University Library

بالقرار السياسي والتشريع. واكتفت المؤسسات التمثيلية بذلك دون إجراء إصلاح يستحق الذكر حتى الحرب العالمية الأولى. ولم تتكلل جهود القوى والأحزاب الديموقراطية في إصلاح النظم السياسية بنجاح أيضاً. نجحت "أحزاب النظام وقواه" في احتواء المعارضة الديموقراطية، أو اجتثاث التيارات الأكثر راديكالية كالسندكاليين. ويمكن تصنيف أنظمة الحكم في أوروبا -عدا روسيا- حتى الحرب العالمية الأولى إلى برلمانية دستورية ذات مقومات ديموقراطية واضحة كفرنسا وإنجلترا، وسلطانية دستورية كألمانيا وإيطاليا وأسبانيا. أما البلدان الصغرى كبلجيكا والدول الاسكندينافية وغيرها، فاختارت مزيجاً من هذا وذلك، وإن غلبت السمات الديموقراطية هنا وهناك. أما روسيا، فقد استمرت السمة الاستبدادية حتى قبيل الحرب العالمية الأولى، وفشلت تجربة العام ١٩٠٥ قبيل نهاية الحرب.

استمرت المشاركة في الحكم؛ أي المشاركة في القرار السياسي بلغة العصر والتشريع، محور الصراع بين ملوك أوروبا وأمرائها وحاشيتهم ورجال بلاطهم من ناحية، وبعض المعارضة الإصلاحية (أرستقراطية أم برجوازية) من ناحية أخرى. وهذا لا يعني أن جميع من نادى بالإصلاح جاء من خارج النظام، وانتمى العديد منهم إليه بشكل أو بآخر، أو في الماضي، أو الحاضر آنذاك. وأكثر من ذلك، انتمى الجميع؛ سواء أكانوا رجال النظام أم المعارضة، إلى الطبقة الغنية بغض النظر عن مدى الثروة أو طبيعتها. وفي الواقع، استمرت الثروة تلعب دوراً حاسماً في تحديد الطبقة السياسية حتى بداية القرن العشرين، ومن لم يملك المال الكافي لا مستقبل له في الحياه السياسية. أما ما عدا ذلك، فقد كان الندرة النادرة، ومعظمه في الفترات الثورية العابرة. وهذا ينطبق على جميع أنظمة الحكم في البلدان الأوروبية. ويكفي أن نذكر أن أعضاء المؤسسات التمثيلية لم يتقاضوا أجراً حتى وقت متأخر، ناهيك عن تكاليف الدعاية والرشوة والاكتراء. ومن الشك في أن إقامة نظام حكم ديموقراطي شكل مشروعاً لقادة الإصلاح أنفسهم.

أفرز التقدم الصناعي الرأسمالي ما يميل العديد الى تسميته جنود التحول الديموقراطي بما أحدثه من تحولات جذرية إنسانية ومجتمعية وديموغرافية وجغرافية كما ورد سابقاً. واقتضى التحول منظوراً جديداً لـ"الدولة التقليدية" والمجتمع. واكتفت المعارضة الإصلاحية ودعاة الإصلاح عامة بالديموقراطية السياسية، وإصلاح المؤسسات الإدارية والمدنية، وضمان حقوق مدنية وقانونية عامة على الصعيد السياسي والمجتمعي؛ أي إنهاء الرعوية التقليدية. لكن الطبقات الفقيرة، وعلى رأسها الطبقة العمالية -أو الطبقات كما يشاء الناظر- بقيت خارج المجتمع السياسي الرسمي. لكن التقدم الصناعي الرأسمالي، بما رافقه من تحولات ثقافية ومدنية وإعلامية، جعل من الشرائح الاجتماعية في "الدولة لتقليدية" التي اتسمت بالمحلية والانغلاقية مجتمعاً، ومن الرعية "شعباً" بعد منتصف القرن التاسع عشر في العديد من البلدان الاوروبية.

Digitized by Birzeit University Library

وكانت التحولات متفاوتة من بلد إلى آخر، وبعضها حدث قبل ذلك. لكنها أصبحت "أوروبية" في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين : أصبحت الحركة العمالية قوية؛ أخذت الحركة النسائية تقوى بصورة مستمرة؛ ازدهرت التنظيمات المدنية ولم تعد تتسم بالانغلاقية كموضة الصالونات؛ أصبح الحيز العام السائد وأصحابه الجمهور وليست الفئة؛ برز الجمهور كأحد عناصر القوة المهمة في الحياة السياسية، وانعكس ذلك في ظهور الأحزاب العمالية بشكل خاص. وما يهمنا هنا أن التقدم الصناعي الرأسمالي استوجب إصلاحات في الدولة والمجتمع. والإصلاحات التي جرت خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين شكلت منعطفاً في قيام الديموقراطية البرلمانية الحديثة في البلدان الأوروبية وحتى داخل الأنظمة السلطانية الدستورية.

يكفي ذكر فشل ڤلهلم الثاني، قيصر ألمانيا، في إحياء القوانين المعادية للاشتراكية في بداية التسعينيات، بسبب المعارضة البرلمانية على سبيل المثال لا الحصر. واضطرت بعض أنظمة السلطانية الدستورية إلى تعميم حق الانتخاب العام، ووجدت نخبها بعد الحرب العالمية الأولى، بغض النظر عما أسفرت الحرب عنه من قيام دكتاتوريات في بعض البلدان الأوروبية. وكانت الأنظمة الدكتاتورية أنظمة أزمة الى حد بعيد. ولم يجد فرانكو الأسباني وسالازار البرتغالي مخرجاً سوى إعادة الملكية في الحالة الأولى، وفارق الثاني الحياة تاركاً البرتغال تعصف بها رياح الصراع لسنوات عديدة.

نجحت الديموقراطية البرلمانية في تذليل العقبات التي اعترضتها لأسباب عديدة. ولعل ضمان حيز واسع من الحريات، وإقامة آليات مؤسساتية ومعنوية -الرأي العام والمنظمات المدنية مثلاً- لإصلاح نفسها، كانا من أهم أسباب نجاحها، إن لم يكونا أهمها. ويبدو أن الشعوب الأوروبية اكتفت بذلك ووجدت بها آلية صالحة لحل خلافات قطاعاتها الاجتماعية وأحزابها السياسية، وعلاج مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية بعد فشل الآليات الأخرى كالدولة الدينية سابقاً، والسلطانية فيما بعد، ودكتاتوريات ما بعد الحرب العالمية الأولى، ونجحت في طرح بديل آخر، كل شعب بطريقته الخاصة.

Digitized by Birzeit University Library

مصادر منشورة

Adams, George Burton and Stephens H. Morse (1937). *Select Documents of English Constitutional History*. London: The Macmillan Company.

Gershoy, Leo (1957). *The Era of the French Revolution, Ten Years that Shook the World* Princeton, New Jersey: D. Van Nostrand Company, INC.

Postgate, R.W.(1962). *Revolution From 1789 to 1906: Documents Selected and Edited with Notes and Introduction*. New York: Harp Harper Torchbooks.

Schuyler, Robert Livingston and Weston Corinne Comstock (1884). British *Constitutional History since* 1832. Princeton, New Jersey: D.van Nostrand Company, INC.

Stephenson, Carl and Marcham Frederick George (1938). *Sources of English Constitutional History: A Selection of Documents from A.D. 600 to the Present*. London. Toronto. Bombay. Sidney: George G. Harper.

Stewart, John Hall (1951). *A Documentary Survey of the French Revolution*. New York: The Macmillan Company.

هناك بعض الدراسات ورد فيها الكثير من الوثائق ذكرت في الحواشي.

Digitized by Birzeit University Library

الأدبيات

Alexander, R. S. (1994). "Restoration Republicanism Reconsidered ", *French History*, vol. 8, no. 4.

Anderson, Gordon A. (1994). "Old Noble and Noblesse d'Empire, 1814 – 1830: in Search of Conservative Interest in Post-Revolutionary France ", *French History*, vol.8, no. 2.

Anderson, James and Hall Stuart (1986). "Absolutism and Other Ancestors", in James Anderson and Stuart Hall (eds.), *The Rise of Modern State*. Great Britain: Wheatsheaf books, Harvester Press.

Arnaud-Duc, Nicole (1995). "The Laws Contradictions ", in Genevie've Fraisse, and Michelle Perrot (eds.), *A History of Women in the West, IV: Emerging Feminism From Revolution to World War*, 2nd Printing. Harvard: Harvard University Press.

Bailey, Sydney D. (1971). *British Parliamentary Democracy*, 4rth ed. (U.S.A.)

Baker, Keith Smith (1990). *Inventing the French Revolution. Essays on French Political Culture in the Eighteenth Century*. Cambridge: Cambridge University Press.

Barrington, Moore JR. (1981). *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*. Penguin Books, Reprinted.

B'edarida, François (1991). *A Social History of England 1851 – 1990*, trans. A.S. Forster and Jeffrey Hodgkinson, 2nd ed. London, New York: Routledge.

Bell, David (1991). "Lawyers into Demagogues: Chancellor Maupeou and the Transformation of Legal Practice in France 1771 – 1789 ", *Past and Present*, no. 130.

Bérenger, Jean (1997). *A History of the Habsburg Empire, 1700 – 1918*, trans. C.A. Simpson. London and New York: Longman.

Berger, Stefan (2000). *Social Democracy and the Working Class in Nineteenth and Twentieth Century Germany*. Harlow: Pearson.

Biringham, David (2003). *A Concise History of Portugal*, 2nd ed. Cambridge: Cambridge University Press.

Bossinga, Gail (1997). "Rights and Citizen in the Old Regime ", *French Historical Studies*, vol. 20, no. 2.

Brandt, Hartwig (1998). *Der lange Weg in die demokratische Moderne: Deutsche Verfassungsgeschichte von 1800 bis* 1945. Darmstadt: Wissenschaftliche Buchgesellschaft.

Carter, Jennifer (1982). "The Revolution and the Constitution", in Geoffrey Holmes (ed.), *Britain After the Glorious Revolution 1689-1714*. London and Basingstoke: The Macmillan Press.

Christianson, Paul (1977). "The Peers, The People, and Parliamentary Management in the First Six Months of the Long Parliament", *Journal of Modern History*, vol. 49, no. 4.

Digitized by Birzeit University Library

Chisick, Harvey (1988). "Pamphlets and Journalism in the Early French Revolution", *French Historical Studies*, vol. XV, No. 4.

Clark J. C. D. (1987). *Revolution and rebellion: state and society in England in the seventeenth and eighteenth centuries*. Cambridge: Cambridge University Press. .

____. *(2000). English society, 1660-1832: Religion, Ideology and Politics during the Ancien Regime*. Cambridge: Cambridge University Press.

Clark, Martin (1997). *Modern Italy 1871 – 1995, 2nd* ed. Harlow: Addison Wesley Longman.

Cobban, Alfred (1969). *A history of modern France*, 2 vols. Middlesex: Penguin Books.

Cox, Gary W. (1986). "The Development of a Party-Oriented Electorate in England, 1832 – 1918", *British Journal of Political Science*, vol. 16, part 2.

Cressy, David (2003). "Revolutionary England", *Past and Present*, no. 181.

____. (2002). "The Protestation Protested, 1641 and 1642", *The Historical Journal*, 2.

Deane, ph. (1969). *The First Industrial Revolution*. Cambridge.

Desan, Suzanne (1997). "War between Sisters: Inheritance Law and Gender Politics in Revolutionary France", *French Historical Studies*, vol. 20, no. 4.

Doyle, William (1972). "Was There an Aristocratic Reaction in Pre-Revolutionary France?", *Past an d Present*, no. 57.

____. (1970). "The Parlements of France and the Breakdown of the Régime 1771 – 1788", *French Historical Studies*, vol. VI, no.4.

____. (1990). "Reflections on the Classic Interpretation of the French Revolution", French Historical Studies, vol. 16, no. 4.

Dipper, Christof *(2000)*. "Revolution und Risorgimento: Italien 1848 – 1849 aus deutscher Perspektive ", *Historische Zeitschrift*, Beihefte, Bd. 16.

Eley Geff (1995). "The Social Construction in Germany, 1871 – 1933", in George Reid Andrews and Herrick Chapman (eds.), *The Social Construction of Democracy, 1870 – 1990*. New York: New York University Press.

Ellis, Jeaffrey (2000). "The Revolution of 1848 – 1849 in France", in R. J. W. Evens, *The Revolutions in Europe 1848 – 1849: From Reform to Reaction*. Oxford: Oxford University Press.

Esdaile, Charles (2000). *Spain in the Liberal Age: From Constitution to Civil War, 1808 – 1939*. Oxford. Massachusetts: Blackwell Publishers.

Evans, Eric James (1985). *Political Parties in Britain*. London. New York: Methuen.

Evans, R. J. W (2000). "Liberalism, Nationalism and the Coming of the French Revolution", in R. J. W Evans and Hartmut Pogge von Strandmann (eds.), *The Revolutions in Europe 1848 – 1849: From Reform to Reaction*. Oxford: Oxford University Press.

Digitized by Birzeit University Library

Fischer, Drew Katherine (2004). *Magna Carta*. Westport: Greenwood press, 2004.

Fitzsimmones, Michael (1996). "New Light on the Aristocratic Reaction in France", *French History*, vol. 10, no.4

Flinlayson, Geoffrey B. A. M. (1974). *England in the Eighteen Thirties: Decade of Reform*. London: Edward Arnold Publishers, reprinted.

Forsthoff, Ernst (1972). *Deutsche Verfassungsgeschichte der Neuzeit, 4 te Auflage*. Stuttgart.

Fraisse, Geneviève and Perrot Michelle (eds.) (1995). "Order and Liberties", in A *History of Women in the West: Emerging Feminism from Revolution to World War*. Harvard University Press.

Fraser, Peter (1983). "Party Voting in the House of Commons ", *The English Historical Review*, vol. xcviii .

Friedman, Gerald (1997). "Revolutionary Unions and French Labor: The Rebels behind the Cause, or Why did Revolutionary Syndicalism Fail? ", *French Historical Studies*, vol. 20, no.2.

Furet, François (1990). "A Commentary ", *French Historical Studies*, vol. 16, no.4

_____. (1998). "The French Revolution revisited ", in Gary Kates (ed.), *the French Revolution: Recent Debates and new Controversies*. London. New York: Routledge.

_____. (1996). *Revolutionary France 1770 – 1880*, trans, Antonia Neuill. Oxford: Blackwell Publishers, reprinted

Gammage, R.G. (1969). *History of the Chartist Movement 1837-1854*. The Merlin Press.

Gash, Norman (1964). *Politics in the Age of Peal. A study in the Technique of Parliamentary Presentation 1830 – 1850*. London.

Grim, Sonja (2008). "External Democratization after War: Success and Failure ", *Democratization*, vol. 15, no.3.

Happit, Julian (2000). *A Land of Liberty? England 1689 – 1727*. Oxford: Oxford University Press.

Harris, Tim (1993). *Politics under Later Stuarts: Party Conflict in Divided Society, 1660 – 1715*. London and New York: Longman.

Hawkins, Agnus (1989). "Parliamentary Government and Victorian Political Parties, c. 1830 – 1880 ", *The English Historical Review*, vol. 104, no. 412.

Hill, Christopher (1976). *1538 – 1780: Reformation to Industrial Revolution*. Penguin Books, Reprinted

Hirst, Derek (1999). *England in Conflict, 1603 – 1660. Kingdom, Community, Commonwealth*. London: Arnould Publishers.

Hobsbawn, E.J (1990). *Echoes of the Marseillaise: Two Centuries Look Back on the French Revolution*. New Brunswick. New Jersey: Rutgers University Press.

Digitized by Birzeit University Library

____. (1962). *The Age of Revolution 1789 – 1848*, 6th printing. New York. Toronto: A Mentor Book.

Hofmann Robert (1993). *Geschichte der deutschen Parteien: von Kaiserzeit bis zur Gegenwart*. München. Zürich: Piper

Jacobson, Stephen and Luzón Javier Moreno (2000). " The Political System of the Restoration, 1814-1914: Political and Social Elites", in José Álvarez Junco and Adrian Shubert, (eds.), *Spanish History since 1808*. London: Arnold

Jainchill, Andrew (2003). "The Constitution of the Year III and the Persistence of Classical Republicanism ", *French Historical Studies*, vol. 26, no. 3.

Jones, P.M. (1991). "The Agrarian Law: Schemes for Redistribution during the French Revolution ", *Past and Present*, no. 133.

Kale, Steven D. (1997). "French Legitimists and the Politics of Abstention, 1830 – 1870", *French Historical Studies*, vol. 20, no.4.

Keeble, N. H. (2002). *The Restoration: England in 1660s*. Oxford: Blackwell Publishers.

Kenyon, J. P. (1986). *The Stuart Constitution 1603 – 1688*. Documents and Commentary, 2nd ed. Cambridge: Cambridge University Press.

Kley, Dale von (1989). "The Estate General as Ecumenical Council: The Constitutionalism of Corporate Consensus and the Parlements' Ruling of September 25, 1788", *The Journal of Contemporary History*, vol. 61, no.1.

Koch, H.W. (1984). *A Constitutional History of Germany in the Nineteenth and Twentieth Centuries*. London, New York: Longman.

Kuklick, Bruce (1972). *American Policy and the Division of Germany: The Clash with Russia Over Reparation*. Ithaca and London: Cornell University Press.

Lambert, Sheila (1990). "Committees, Religion and Parliamentary Encroachment on Royal Authority in Early Stuart England", *The English Historical Review*, vol. CV, no.414.

Landes, David S. (1969). *The Unbound Prometheus: Technological and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present*.

Lefevre, Georges (1969). *The Coming of the French Revolution*, Trans .R.R. Palmer. Princeton University Press, 4th printing.

Lenay, Edna-Handie (1977). "La Composition de L'A asseml'ee Nationale Constituante: Les Homme de la Continuat'e?" *Revue d'histoire moderne et contemporaire*, vol. 24.

Lill, Rudell (Hrsg.) (1997). *Der Kulturkampl*. Paderborn

Linton, Morisa (1999). "Robespierre's Political Principles", in Colin Haydon and William Doyle (eds.), *Robespierre*. Cambridge: Cambridge University Press.

Louis, Madlin (1967). *Figures of the French Revolution*, tran. Richard Curtis. New York, Freeport, Reprinted.

Digitized by Birzeit University Library

Löwenthal, Richard (1979). "Bonn und Weimer: Zwei deutsche Demokratien", in Heinrich August. Winkler (Hrsg.), *Politische Weichenstellung en im Nachkrieg sd eutschland, 1945 – 1953*. Göttingen: Vandehoeck & Ruprecht.

Lucas, Colin (1990). "Commentries on the Papers of William Doyle and Michel Vouell", *French Historical Studies*, vol. 16, no.4.

____. (1973). "Nobles, Bourgeois and the Origins of the French Revolution", *Past & Present*, no. 60.

Mantoux, Paul (1961). *The Industrial Revolution in the Eighteenth Century*. New York and Evanston: Harper and Row Publishers.

Margenison, Keneth (1987). "History, Representative Institutions, and Political Rights in the Pre-Revolution (1787-1789) ", *French Historical Studies*, vol. xv, no.1.

Marx, Karl (1978). *Die Klassen Kämpfe in Frankreich 1848 – 1850*, Karl Marx and Friedrich Engels' Werke, Band 7, Zeweite Auflage. Berlin

MeManners, J. (1953). "France", in A. Goodwin, *The European Nobility in the Eighteenth Century: Studies in the Nobilities of the Major European States in the Pre-Reform Era*. London: Adam and Charles Black.

McNally, David (1989). "Locke, Levellers and Liberty, Property and Democracy in the Thought of the First Whigs", *Historical Political Thought*, vol. x, no. I .

Merritt, Richard L. (1995). *Democracy Imposed. U.S. Occupation Policy and the German Public, 1945 – 1949*. New Haven and London: Yale University Press.

Mitchell, L.G. (1993). "Foxite Politics and the Great Reform Bill", T*he English Historical Review*, vol. cviii, no.427.

Monnier, Revnonde (2003). "Républicanisme et Révolution Française", *French Historical Studies*, vol. 26, no.1.

Montgomery, John D. (1957). *Forced to be Free: The Artificial Revolution in Germany and Japan*. Chicago: The University of Chicago Press.

Morrell, John (1993). *The Nature of the English Revolution*. London and New York: Longman

Nohlen, Dieter (1970). *Spanischer Palamentarismus im 19: Jahrhundert, Regimen Parlamentario und Parlamentarische Regievung*. Meisenheim am Gean: Verlag Anton Haim

Nord, Philip (1995). "The Origins of the Third Republic in France, 1860 – 1885", in George Reid Andrews and Hirrick Chapman (eds.) *The Social Construction of Democracy, 1870 – 1990*. New York: New York University Press.

Offen, Karen (2003). "French Women's History in Retrospective (1789 – 1940) and Prospect", *French Historical Studies*, vol. 261, no.4.

O'Gorman, Frank (1987). "Party Politics in the Early Nineteenth Century (1812-1823) ", *The English Historical Review*, vol. cii, no.402.

____. (1992). "Rituals and Germouies: The Social Meaning of Elections in England 1780 – 1860", *Past & Present*, no. 135.

Digitized by Birzeit University Library

Okey, Rubin (2001). *The Habsbung Mouarchy C. 1765-1918: From Enlightment to Eclipse*. London: Macmillan Press.

Parker, David (2003). "Absolutism, Feudalism and Property Rights in France of Louis xiv", *Past and Present*, no. 179.

Pelling, Henry (1973). *A History of British Trade Unions*, 2nd Ed... A Penguim Book.

Pelling, Henry and Alastier J. Reid (1996). *A Short History of the Labour Party*, 11th ed. Houndmits and London: Macmillan Press.

Pilbeam Pamela (1991). "Republicanism in Early Nineteenth Century France, 1815 - 1835", *French History*, vol.5, no.1.

Pulzer, Peter (1995). *German Politics, 1945 – 1995*. New York: Oxford University Press Inc., New York

Reynalds, Sia (1994). "Women and Popular Front in France: The Case of the Three Women Ministers", *French History*, vol.8, no.2.

Ruoff, Kenneth J. (2001). *The Peoples Emperor: Democracy and the Japaneses Monarchy, 1945-1955*. Cambridge (Massachusetts) and London: Harvard University Press Asia Center.

Salamon, J.H.M. (1994). "Renaissance Jurists and 'Enlighted' Magistrates: Perspectives on Feudalism in the Eighteenth Century France", *French History*, vol. 8, no.4.

Sharp, Andrew (1988). "John Lilburn and the Long Parliament's Book of Declarations: A Radical's Exploitation of the Words of Authorities", *History of Political Thought*, vol. ix, issue I.

Sharpe, Kavin (ed.) (1985). *Introduction: Parliamentary History 1603 - 1629: In or out of Perspective*. New York: Methuen & co.

Shapiro, Barry M. (2002). "Self-Sacrifice, Self-Interest, or Self-Defense? The Constituent Assembly and the "Self-Denying Ordinance" of (May 1791) ", *French Historical Studies*, vol. 25, no.4.

Sledziecoski, Elisabeth (1995). "The French Revolution as the Turning Point", in Genevie've Fraisse and Michelle Perrot (eds.), *A History of Women in the West: IV. Emerging Feminism from Revolution to World War*, 2nd printing. Harvard: Harvard University Press

Smith, Alan G.R. (1984). *The Emergence of National State: The Commonwealth of England 1529-1660*. London and New York: Longman.

Smith, Denis Mack (2000). "The Revolutions of 1848 - 1849 in Italy", in R. J. W. Evans *(ed.), The Revolutions in Europe 1848 – 1849: From Reaction to Reform*. Oxford: Oxford University Press.

——. *(1997). Modern Italy: A Political History*. New Haven and London: Yale University Press.

Smith, Goldwin (1955). *A Constitutional and Legal History of England*. New York.

Digitized by Birzeit University Library

Smith, Paul (1997). "Political Parties and Women's Suffrage in France, 1919-1939", *French History*, vol. 11, no.3.

Sowerwine, Charles (2001). *France Since 1870: Culture, Politics and Society.* London: WIPOLP.

Sperber, Jonathan (2005). *The European Revolutions, 1848-1851*, 2nd ed.. Cambridge: Cambridge University Press.

____. (1998). "Eine alte Revolution in Neuer Zeit: Europäische Perspeictive", in Christian Jansen und Thomas Mergel (Hrsg.), *Die Revolutionen von 1848-1849: Erfahrung - Verarbreitung – Deuting*. Göttiugen: Vandenhoeck und Ruprecht.

____. (1997). *The Kaiser's Voters: Electors and Elections in Imperial Germany.* Cambridge: Cambridge University Press.

Stone, Bailly (1986). *The French Parlements*: *The Crisis of the Old Regime.* The University of North Carolina Press

Strandmann, Hartmut von (2000). "1848 - 1849, A European Revolution? " in R. J. W. Evans (ed.), *the Revolutions in Europe 1848 – 1849: From Reform to Reaction.* Oxford: Oxford University Press

Tackett, Timothy (1989). "Nobles and the Third Estate in the Revolutionary Dynamic of the National Assembly, 1789-1790", *American Historical Review*, vol. 94, no.2.

Tawney, R. H. (1961). *Religion and the Rise of Capitalism.* From and London: A Pelican Book, Reprinted.

Thompson, Christopher (1985). "The Divided leadership in the House of Commons in 1629", in Kavin Sharpe (ed.), *Faction and Parliament: Essays on Early Stuart History* New York: Methuen & Co..

Thorpe, Andrew (2001). *A History of the Labour Party*, 2nd ed.. New York: Palgrave.

Tocqueville, Alexis de (1955). *The Old Regime and the French Revolution*, trans. Stuart Gilbert. New York: Anchor Books.

Tombs, Robert (1996). *France 1814 – 1914.* New York: Addison Westey Longman

Wasson, Ellis Archer (1991). "The House of Commons, 1660 - 1945. Parliamentary Families and the Political Elites", *The English Historical Review*, vol. CVI, no. 420.

Weisz, Christopher (1976). "Deutsche Politik unter Besatzungsherrschaft", in *Westdeutschlands Weg Zur Bundesrepublik: 1945 – 1949*, NE (Hrsg.) Institut Für Zeitgeschichte. München: Verlag C. H. Beck

Winkler, Jürgen R. (1995). *Sozialstruktur, politische Traditionen und Liberalismus: Eine empirische Längsschnittstudie zur Wahlentwicklung in Deutschland, 1871-1933*. Opladen: Westdt. Verlag.

Zemon, Natalie Davis (1994). "Women in Politics", in Natalie Zemon Davis and Arlette Farge (ed.), *A History Women in the West: Renaissance and Enlightenment Paradoxes*, 2nd Printing. Cambridge, Massachusetts and London: The Belkap Press of Harvard University Press.

Digitized by Birzeit University Library

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث

مدخل في تاريخ الديموقراطية في اوروبا
عبد الرحمن عبد الغني

النساء والقضاة والقانون: دراسة أنثروبولوجية للمحكمة الشرعية في غزة
نهضة يونس شحادة

نساء على تقاطع طرق: الحركة النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية
إصلاح جاد

في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي
عزمي بشارة

تمكين الأجيال الفلسطينية: التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة
تفيدة جرباوي وخليل نخلة

«وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ»: الإسلاميون والديمقراطية
رجا بهلول

فلسطين الى أين؟ تلاشي حل الدولتين (باللغة الإنجليزية)
تحرير جميل هلال

الطبقة الوسطى الفلسطينية، بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة
جميل هلال

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية
(طبعة ثانية - مزيدة)
جميل هلال

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول
جوني عاصي

من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية -١٩٤٨ ١٩٨٨
هلغى باومغرتن

تقاسيم زمّار الحيّ - مقالات
فيصل حوراني

Digitized by Birzeit University Library

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (باللغة الانجليزية والعربية)
ساري حنفي ولينداطبر

الحداثة المتقهقرة: طه حسين وأدونيس
فيصل دراج

صفد في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧ - ١٩٤٨
مصطفى العباسي
بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمقدسية

الجبل ضد البحر
سليم تماري

من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية
عزمي بشارة

تشكل الدولة في فلسطين (باللغة الانجليزية)
تحرير: مشتاق خان، جورج جقمان، انج أمندسن

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة
تحرير: وسام رفيدي
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ومعهد ابراهيم ابو لغد ٢٠٠٤

التربية الديمقراطية، تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات
ماهر الحشوة

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ٢٠٠٠-١٩٦٧
عمر عساف

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الاقصى
مجدي المالكي واخرون

اسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة
خليل نخلة

جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨-١٩٤٨
فيصل حوراني

القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني
نضال صبري

هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز
ساري حنفي

Digitized by Birzeit University Library

تكوين النخبة الفلسطينية
جميل هلال

الحركة الطلابية الفلسطينية: الممارسة والفاعلية
عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية
رجا بهلول

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية
نادر عزت سعيد

المرأة وأسس الديمقراطية
رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية
جميل هلال

ما بعد اوسلو: حقائق جديدة (باللغة الانجليزية)
تحرير: جورج جقمان

ما بعد الازمة: التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل
وقائع مؤتمر مواطن ٩٨

التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث
وقائع مؤتمر مواطن ٩٧

اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي
وقائع مؤتمر مواطن ٩٦

العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي
محمد حافظ يعقوب

رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني
ساري حنفي

مساهمة في نقد المجتمع المدني
عزمي بشارة

حول الخيار الديمقراطي
دراسات نقدية

Digitized by Birzeit University Library

سلسلة رسائل الماجستير

عن النساء والمقاومة: الرواية الاستعمارية
أميرة محمد سِلْمي

التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي: «حماس» نموذجا
بلال الشوبكي

المجتمع المدني «بين الوصفي والمعياري»: تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني
ناديا أبو زاهر

النقد والثورة: دراسة في النقد الاجتماعي عند علي شريعتي
خالد عودة الله

حركة «فتح» والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية
سامر إرشيد

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

أن تكون عربياً في أيامنا
عزمي بشارة

المنهاج الفلسطيني اشكاليات الهوية والمواطنة
عبد الرحيم الشيخ (محرراً)

الحريات المتساوية حقوق المرأة بين الديمقراطية - الليبرالية وكتب التربية الإسلامية
وليد سالم وإيمان الرطروط

اليسار والخيار الاشتراكي قراءة في تجارب الماضي، واحتمالات الحاضر
داوود تلحمي

تهافت أحكام العلم في إحكام الإيمان
عزمي بشارة

الديمقراطية والإنتخابات والحالة الفلسطينية
وليم نصار

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني
حسين آغا وأحمد سامح الخالدي

Digitized by Birzeit University Library

نحو أممية جديدة: قراءة في العولمة/ مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني
علاء محمود العزة وتوفيق شارل حداد

التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية
جميل هلال

الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية
طالب عوض وسميح شبيب

الراهب الكوري . . سَفَر وأشياء أخرى
زكريا محمد

واقع التعليم الجامعي الفلسطيني: رؤية نقدية
ناجح شاهين

طروحات عن النهضة المعاقة
عزمي بشارة

ديك المنارة
زكريا محمد

لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)
عزمي بشارة

في قضايا الثقافة الفلسطينية
زكريا محمد

ما بعد الاجتياح: في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية
عزمي بشارة

المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين
وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء
تحرير مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية
وقائع مؤتمر مواطن ٩٩

اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية في فلسطين
علي جرادات

Digitized by Birzeit University Library

الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى
عزمي بشارة

أزمة الحزب السياسي الفلسطيني
وقائع مؤتمر مواطن ٩٥

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين
زياد ابو عمرو واخرون

الديمقراطية الفلسطينية
موسى البديري واخرون

المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة
اسامة حلبي واخرون

الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل
ربى الحصري واخرون

الدستور الذي نريد
وليم نصار

سلسلة اوراق بحثية

دراسات اعلامية ٢
تحرير: سميح شبيب

دراسات اعلامية
تحرير: سميح شبيب

الثقافة السياسية الفلسطينية
باسم الزبيدي

العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي
ملتون فيسك

الصحافة الفلسطينية المقروءة في الشتات ١٩٦٥-١٩٩٤
سميح شبيب

التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي
خليل عثامنة

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين
خولة الشخشير

Digitized by Birzeit University Library

التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة
خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الاردن
طالب عوض

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين
محمد خالد الازعر

البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين
علي الجرباوي

سلسلة التجربة الفلسطينية

انتفاضة الأقصى : حقول الموت
محمد دراغمة

أحلام بالحرية (الطبعة الثانية)
عائشة عودة

الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الأسيرة دراسة مقارنة ١٩٨٨-٢٠٠٤
اياد الرياحي

مغدوشة : قصة الحرب على المخيمات في لبنان
ممدوح نوفل

يوميات المقاومة في مخيم جنين
وليد دقة

أحلام بالحرية
عائشة عودة

الجري الى الهزيمة
فيصل حوراني

أوراق شاهد حرب
زهير الجزائري

البحث عن الدولة
ممدوح نوفل

Digitized by Birzeit University Library

سلسلة مبادئ الديمقراطية

ما هي المواطنة؟
فصل السلطات
سيادة القانون
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته
حرية التعبير
عملية التشريع
المحاسبة والمساءلة
الحريات المدنية
التعددية والتسامح
الثقافة السياسية
العمل النقابي
الاعلام والديمقراطية

سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية
رجا بهلول

حالات الطوارئ وضمانات حقوق الانسان
رزق شقير

الدولة والديمقراطية
جميل هلال

الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق
منار شوربجي

سيادة القانون
اسامة حلبي

حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية
فاتح عزام

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
حليم بركات

Digitized by Birzeit University Library

سلسلة تقارير دورية

تطوير قواعد عمل المجلس التشريعي نحو قانون للسلطة التشريعية
إعداد : جهاد حرب اشراف: عزمي الشعيبي

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية
جميل هلال، عزمي الشعيبي وآخرون

الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
سناء عبيدات

دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم
احمد مجدلاني، طالب عوض

Digitized by Birzeit University Library

هذا الكتاب

تحاول هذه الدراسة استقصاء الجذور التاريخية التي استوحت البلدان الأوروبية منها أنظمتها الديموقراطية. وبالطبع، فإن استقصاء الجذور يستدعي تناول العوامل والقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة التي أثارت ضرورة وأهمية التحول من أنظمة حكم مركزية مطلقة ذات معالم إقطاعية ما زال بعضها قائماً، إلى أنظمة نمت وتحولت إلى ديموقراطية فيما بعد.

وتكوّن عملية التحول محور هذه الدراسة، فقد شاركت قوى سياسية واجتماعية وتطورات اقتصادية اجتماعية في عملية التحول. كيف جرى ذلك؟ يحاول هذا الكتاب الإجابة عن ذلك.

عبد الرحمن عبد الغني

يعمل عضو هيئة تدريسية في جامعة بيرزيت، أنهى رسالة الدكتوراه في جامعة هايدلبرغ (ألمانيا الغربية سابقاً) في التاريخ الحديث وتاريخ أوروبا. صدر له **إنجلترا الصناعية وألمانيا ١٨١٥- ١٨٤٨: دراسة في الفكر التنموي الكلاسيكي والمشكلات الاجتماعية والسياسية**، و**ألمانيا النازية وفلسطين**، إضافة إلى بعض الأبحاث والمقالات.

مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

ISBN 978-9950-312-52-4

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library